

شهر الذییر السمیع

(۱۳۱۱ - ۱۳۱۲)

فیسطاوس الافکار فی المنطق

تصحیح، تقدیم و تحقیق

اسد اللہ فلاحی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شهر الذییر السمرقند

(۱۷۲۱ - ۱۷۲۲)

فیسطاوس الکفای فی المنطق

تصحیح، تقدیم و تحقیق

اسدالله فلاحی

۱	سرمشاه	حسینی سمرقندی، محدثین اشرف - ۱۵۰۰ ق.
۲	عنوان و نام پندگیر	فلسفای افکار فی المنطق / شمس الدین السمرقندی؛ تصحیح، تقدیم و تعلیل اسدالله فلاحی
۳	مشخصات نشر	تهران: موسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران، ۱۳۹۹ ق.
۴	مشخصات جلد	۷۱۵ ص
۵	شابک	۹۷۸-۶۲۲-۶۳۳۱-۱۵-۹
۶	وضعیت فهرست نویسی	فهرست نشده
۷	پادداشت	غیرمورد
۸	موضوع	منطق اسلامی -- متون قدیمی تا قرن ۱۴
۹	موضوع	Logic, Islamic -- Early works to 20th century
۱۰	موضوع	منطق -- ایران -- تاریخ
۱۱	موضوع	Logic -- Iran -- History
۱۲	موضوع	مفصله
۱۳	موضوع	Fallacies (Logic)
۱۴	موضوع	استدلال
۱۵	موضوع	Reasoning
۱۶	موضوع	منطق دان ها
۱۷	موضوع	Logicians
۱۸	شماره افزوده	فلاحی، اسدالله، مصحح، مقدمه نویس
۱۹	شماره افزوده	موسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران
۲۰	شماره افزوده	Muassasah-i Fikr-hikmah-i Falsafah-i Iran
۲۱	رده بندی کنگره	BBR۲۱
۲۲	رده بندی دیویی	۱۸۹/۱
۲۳	شماره کتابشناسی ملی	۶۱۶-۳۹۷



قسطاس الأفكار فی المنطق

شمس الدین السمرقندی

مصصح و محقق: اسدالله فلاحی

خطاط و طراح جلد: بنفشه رضایی نیازی

لیتوگرافی، چاپ و صحافی: مؤسسه بوستان کتاب

چاپ اول: ۱۳۹۹

تیراژ: ۵۰۰ جلد

قیمت: ۱۲۰۰۰۰۰ ریال

حق چاپ و نشر محفوظ است.

نشانی: تهران، خیابان نوفل لوشاتو، کوچه شهید آراکلیان، شماره ۴

تلفن: ۶۶۴۰۵۴۴۵؛ نمابر: ۶۶۹۵۳۳۴۲

ISBN: 978-622-6331-15-9

شابک: ۹۷۸-۶۲۲-۶۳۳۱-۱۵-۹

www.iri.ac.ir

فهرست اجمالی مقدمه مصحح

۱ سپاس‌گزاری
۳ درباره سمرقندی
۳ زندگانی
۵ اساتید
۶ شاگردان
۷ آثار سمرقندی
۷ آثار منطقی
۱۰ آثار در علم جدل و آداب البحث
۱۲ آثار فلسفی - کلامی
۱۳ آثار طبیعی - ریاضی
۱۳ نوآوری‌های سمرقندی
۱۴ مبحث تصورات
۱۶ مبحث تصدیقات
۲۰ مبحث قیاس
۲۱ تأثیر‌پذیری سمرقندی از پیشینیان
۳۲ تأثیر‌گذاری بر قطب‌رازی
۳۲ والتر برلی
۳۳ قطب‌رازی
۵۷ درباره قسطاس‌الافکار
۵۸ تصحیح اشهرنگر از قسطاس‌الافکار
۵۸ تصحیح نجم‌الدین بهلوان از قسطاس‌الافکار
۵۹ خطاهای نجم‌الدین بهلوان در تصحیح قسطاس
۷۴ روش تصحیح ما
۷۸ نسخه‌های قسطاس‌الافکار
۸۶ تصویر صفحاتی از نسخه‌های استفاده شده

فهرس قسطاس الأفكار الإجمالي

٩٣	قسطاس الأفكار
٩٥	الخطبة
٩٧	المقدمة
٩٧	الفصل الأول: في ماعية المنطق ووجه الحاجة إليه
١٠٨	الفصل الثاني: في موضوع المنطق
١١٥	المقالة الأولى: في اكتساب التصورات
١١٥	الفصل الأول: في دلالة الألفاظ
١٣١	الفصل الثاني: في الكلي والجزئي
١٤٥	الفصل الثالث: في الماهية وأجزائها
١٥٣	الفصل الرابع: في تقسم الكليات وما يتعلق بها
١٦٥	الفصل الخامس: في الجنس
١٧٩	الفصل السادس: في النوع
١٨٣	الفصل السابع: في الفصل
١٩١	الفصل الثامن: في الخاصة
١٩٥	الفصل التاسع: في العرض العام
١٩٩	الفصل العاشر: في المقاصد و هو الكلام في الحدود والرسوم و لواحقتها
٢١٩	المقالة الثانية: في اكتساب التصديقات
٢١٩	الباب الأول: في أقسام القضايا وأجزائها وأحكامها
٢٢١	الفصل الأول: في أقسام القضية
٢٢٥	الفصل الثاني: في أجزاء القضية
٢٣٥	الفصل الثالث: في الخصوص والإجمال والخصر

٢٥٩	الفصل الرابع: في المدول والتحصيل
٢٦٩	الفصل الخامس: في الجهة
٢٨٩	الفصل السادس: في وحدة القضية وتمددها
٢٩٣	الفصل السابع: في التناقض
٣٠٥	الفصل الثامن: في العكس المستوي وما يتعلق به
٣٢١	الفصل التاسع: في عكس النقيض
٣٣٩	الفصل العاشر: في الشرطية وأجزائها وجوانبها
٣٦٩	الفصل الحادي عشر: في تلازم الشرطيات وتعلقها
٣٨١	الباب الثاني: في القياس
٣٨٣	الفصل الأول: في تعريف القياس
٤٠١	الفصل الثاني: في أقسام القياس
٤٠٣	القسم الأول: في القياسات الحلية
٤٢٣	القسم الثاني: في الأقيسة الشرطية الافتراضية
٥٥٥	القسم الثالث من القياس: القياس الاستثنائي
٥٥٩	الباب الثالث: فصل في توابيع القياس
٥٦٠	المسلك الأول: القياس البسيط والمركب
٥٦٣	المسلك الثاني: في قياس الخلف
٥٦٥	المسلك الثالث: في اكتساب المقدمات
٥٦٦	المسلك الرابع: في التحليل
٥٦٧	المسلك الخامس: الاستقراء
٥٦٨	المسلك السادس: التحميل
٥٦٩	المسلك السابع: في البرهان
٥٨٦	المسلك الثامن: في أجزاء العلوم
٥٨٩	المسلك التاسع: في تداخل العلوم وتماصها وتباينها
٥٩٣	المسلك العاشر: الحد لا مكتسب بالبرهان
٥٩٨	المسلك الحادي عشر: في الطالب
٦٠١	المسلك الثاني عشر: في البحث والمناظرة
٦٠٢	القسم الأول: في تمهيد البحث وآثاره
٦٢٥	القسم الثاني: في الغلط وأسبابه
٦٥٣	فهرس الأسماء
٦٥٩	فهرس الكتب
٦٦٧	المآخذ

فهرست تفصیلی مقدمه مصحح

۱	سپاس‌گزاری.....
۳	دربارهٔ سمرقندی.....
۳	زندگانی.....
۵	اساتید.....
۶	شاگردان.....
۷	آثار سمرقندی.....
۷	آثار منطقی.....
۱۰	آثار در علم جدل و آداب البحث.....
۱۲	آثار فلسفی - کلامی.....
۱۳	آثار طبیعی - ریاضی.....
۱۳	نوآوری‌های سمرقندی.....
۱۴	مبحث تصورات.....
۱۴	موضوع منطق.....
۱۴	شیء مجهول مطلق.....
۱۴	مباحث دلالت.....
۱۴	نسبت‌های چهارگانه.....
۱۵	کلی طبیعی.....
۱۵	جنس.....
۱۵	مقولات.....
۱۵	فصل.....
۱۵	تعریف.....

۱۶.....	مبحث تصدیقات.....
۱۶.....	قضایا.....
۱۶.....	موجبه منالیه المحمول.....
۱۷.....	قضایای منحرفه.....
۱۷.....	قضایای طبیعیہ.....
۱۷.....	موضوع قضایای محصورہ.....
۱۷.....	مہملہ.....
۱۸.....	قضایای خارجیہ، حقیقیہ و ذہنیہ.....
۱۸.....	جہت.....
۱۸.....	تناقض.....
۱۸.....	عکس مستوی.....
۱۹.....	عکس تقيض.....
۱۹.....	شرطیات.....
۲۰.....	مبحث قیاس.....
۲۰.....	تعریف قیاس.....
۲۱.....	اقسام قیاس.....
۲۱.....	توابع قیاس.....
۲۱.....	تاثیر پذیری سمرقندی از پیشینیان.....
۲۲.....	کسنوکرائس (کسانقراطیس).....
۲۲.....	ارسطو.....
۲۲.....	بطلمیوس.....
۲۲.....	تامستیوس.....
۲۳.....	فرقوریوس.....
۲۳.....	فارابی.....
۲۳.....	ابو البرکات بغدادی.....
۲۴.....	غزالی.....
۲۴.....	سہلان ساوی.....
۲۴.....	سہروردی.....
۲۵.....	زین الدین کشی.....
۲۶.....	ابن بدیع بندهی.....
۲۶.....	نجم الدین نخجوانی.....
۲۶.....	اثیر الدین ابہری.....
۲۸.....	برہان الدین نسفی.....

۲۸	نصیر الدین طوسی
۲۹	سراج الدین ارموی
۲۹	نجم الدین کاتبی
۳۰	شمس الدین شهرزوری
۳۰	قطب شیرازی
۳۱	تجیر دانشمندان
۳۲	تأثیر گذاری بر پسیان
۳۲	والتر برلی
۳۳	قطب رازی
۳۴	القاب سمرقندی در شرح مطالع
۳۴	رد پای اندیشه‌های سمرقندی در شرح مطالع
۳۵	مبحث تصورات
۴۱	مبحث تعریف
۴۶	مبحث قضایا
۵۱	مبحث تناقض
۵۳	عکس مستوی
۵۳	عکس نقیض
۵۵	شرطیات
۵۶	مبحث قیاس
۵۷	دریارة قسطاس الأفكار
۵۸	تصحیح اشبرنگر از قسطاس الأفكار
۵۸	تصحیح نجم الدین بهلوان از قسطاس الأفكار
۵۹	خطاهای نجم الدین بهلوان در تصحیح قسطاس
۷۴	روش تصحیح
۷۸	نسخه‌های قسطاس الأفكار
۸۵	نسخه‌های مورد استفاده
۸۶	تصویر صفحاتی از نسخه‌های استفاده شده
۶۵۳	نمایه نام‌ها
۶۵۹	نمایه کتاب‌ها
۶۶۷	منابع

فهرس قسطاس الأفكار التفصيلي

٩٣	قسطاس الأفكار
٩٥	الخطبة
٩٧	المقدمة
٩٧	الفصل الأول: في ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه
١٠٨	الفصل الثاني: في موضوع المنطق
١١٥	المقالة الأولى: في اكتساب التصورات
١١٥	الفصل الأول: في دلالة الألفاظ
١١٥	المبحث الأول: أقسام البليل والدلالة
١٢٠	المبحث الثاني: المفرد والمركب
١٢١	المبحث الثالث: قسمة اللفظ المفرد إلى الاسم والكلمة والأداة
١٢٨	المبحث الرابع: أقسام اللفظ المفرد
١٢٩	المبحث الخامس: أقسام المركب
١٣١	الفصل الثاني: في الكلي والجزئي
١٣١	المبحث الأول
١٣١	المبحث الثاني: حمل المواظاة وحمل الاشتقاق
١٣٣	المبحث الثالث
١٣٨	تقليد
١٣٩	المبحث الرابع: الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي
١٤٥	الفصل الثالث: في الماهية وأجزائها
١٤٥	المبحث الأول
١٤٨	المبحث الثاني: الجزء المتقدم على الكل والجزء المتأخر عن الكل
١٤٨	المبحث الثالث: في الفرق بين الذاتي والعرضي
١٥١	المبحث الرابع: معاني «الذاتي» في غير كتاب إيساغوجي
١٥٣	الفصل الرابع: في تقسم الكليات وما يتعلق بها
١٦٥	الفصل الخامس: في الجنس
١٦٥	المبحث الأول: تعريف «الجنس»
١٦٨	المبحث الثاني: في تقويم الجنس للنوع

- ١٧١ المبحث الثالث: في مراتب الجنس
- ١٧٤ المبحث الرابع: في المقولات
- ١٧٩ الفصل السادس: في النوع
- ١٧٩ المبحث الأول: تعريف النوع
- ١٨١ المبحث الثاني: في مراتب النوع
- ١٨٢ المبحث الثالث: في تعيين النوع الذي أحد الكليات الخمسة
- ١٨٣ الفصل السابع: في الفصل
- ١٨٥ المبحث الأول
- ١٨٥ المبحث الثاني: في الفصل المقوم والمقسم
- ١٩١ الفصل الثامن: في الخاصة
- ١٩١ المبحث الأول: في تعريف الخاصة
- ١٩٥ الفصل التاسع: في العرض العام
- ١٩٦ تنبيه
- ١٩٦ خاتمة
- ١٩٩ الفصل العاشر: في المقاصد وهو الكلام في الحدود والرسوم ولواحقها
- ١٩٩ المبحث الأول
- ٢٠٤ المبحث الثاني
- ٢٠٨ المبحث الثالث: تعريف البسائط والمركبات
- ٢١١ تنبيه
- ٢١٣ المبحث الرابع: مقالات التعريف
- ٢١٤ تنبيه
- ٢١٦ خاتمة
- ٢١٩ المقالة الثانية: في اكتساب التصديقات
- ٢١٩ الباب الأول: في أقسام القضايا وأجزائها وأحكامها
- ٢٢١ الفصل الأول: في أسام القضية
- ٢٢٥ الفصل الثاني: في أجزاء القضية
- ٢٢٥ المبحث الأول: أجزاء القضية المحلية
- ٢٢٨ المبحث الثاني: النسب بين طرفي القضية
- ٢٣١ المبحث الثالث: في تحقيق الموضوع والمحول والمحل
- ٢٣٥ الفصل الثالث: في المحصور والإهمال والمحصور
- ٢٣٥ المبحث الأول: المحصورة والمهمة والمحصورة
- ٢٤٢ المبحث الثاني: في تحقيق المحصورات

- ٢٥١ المبحث الثالث: الحقيقة والحارجية والذهنية
- ٢٥٦ خاتمة
- ٢٥٩ الفصل الرابع: في المدول والتحصيل
- ٢٦٦ خاتمة
- ٢٦٩ الفصل الخامس: في الجهة
- ٢٦٩ المبحث الأول: في القضية الموثقة
- ٢٧٧ المبحث الثاني: في القضية المطلقة
- ٢٨٣ المبحث الثالث: فيها اعتبروا من القضايا في المكوس والتناقض والقياس وغيرها
- ٢٨٤ المبحث الرابع: جهة الحمل و جهة السور
- ٢٨٩ الفصل السادس: في وحدة القضية وتمتعها
- ٢٩٣ الفصل السابع: في التناقض
- ٢٩٣ المبحث الأول: في تعريفه و شرائطه
- ٢٩٦ المبحث الثاني: تناقض القضايا
- ٣٠٢ المبحث الثالث: شكل في تناقض القضايا الحارجية والحقيقية
- ٣٠٥ الفصل الثامن: في العكس المستوي وما يتعلق به
- ٣٠٥ المبحث الأول: في تعريف العكس المستوي
- ٣٠٥ المبحث الثاني: في عكس القضايا
- ٣٢١ الفصل التاسع: في عكس النقيض
- ٣٢١ المبحث الأول: في تعريف عكس النقيض
- ٣٣٩ الفصل العاشر: في الشرطية وأجزاءها وجزمها
- ٣٣٩ المبحث الأول: أقسام الشرطية
- ٣٤١ المبحث الثاني: اللزومية والنادية والاتفاقية
- ٣٤٥ المبحث الثالث: أقسام التقابل بين جزئي المنفصلة وتركب المنفصلة من أكثر من جزئين
- ٣٤٨ المبحث الرابع: في حصر الشرطيات و خصوصها وإجمالها
- ٣٥٥ المبحث الخامس: فيما وعدنا في عكس الشرطيات
- ٣٦٢ المبحث السادس: في تعدد الشرطية
- ٣٦٩ الفصل الحادي عشر: في تلازم الشرطيات وتمتعها
- ٣٦٩ المبحث الأول: في تلازم المتصلات
- ٣٧١ المبحث الثاني: في تلازم المتصلات المتحدة الجنس
- ٣٧٤ المبحث الثالث: في تلازم مخلفات الجنس
- ٣٧٥ المبحث الرابع: في تلازم المتصلات والمنفصلات
- ٣٧٨ المبحث الخامس: في تعاند المتصلات والمنفصلات مجانسة ومختلفة

٣٨١ الباب الثاني: في القياس

٣٨٣ الفصل الأول: في تعريف القياس

٤٠١ الفصل الثاني: في أقسام القياس

٤٠٣ القسم الأول: في القياسات الحلية

٤٠٣ المبحث الأول: في المقدمات

٤٠٨ مبحث الثاني: في شرائط إنتاج الأشكال الأربعة بحسب كمية المقدمات وكتبتها

٤٢٤ مبحث الثالث: في شرائط إنتاج بحسب جهة المقدمات وبيان جهة النتيجة في الخططات

٤٢٤ اختلاطات الشكل الأول

٤٣٤ اختلاطات الشكل الثاني

٤٤٥ اختلاطات الشكل الثالث

٤٤٧ اختلاطات الشكل الرابع

٤٥٢ تنبيه

٤٥٥ تنقذ: اختلاط الخارجية والحقيقية والذهبية

٤٦١ علقه: العكس والقياسات على رأي الطراي

٤٦٣ القسم الثاني: في الأقيسة الشرطية الافتراضية

٤٦٥ القسم الأول: ما يتركب من متصلتين

٤٦٧ القسم الأول من المتصلتين: وهو أن يكون الأوسط جزءاً ثانياً منها

٤٧١ المسلك الثاني: في القياسات المركبة من الاتفاقيات الصرفة والمختلطة مع القرويات

٤٧٨ القسم الثاني من متصلتين: ما كانت الشركة في جزء غير تام منها

٤٨٤ القسم الثالث من متصلتين: ما كانت الشركة في جزء تام من إحدى المتصلتين غير تام من الأخرى

٤٩٠ القسم الثاني: ما يتركب من متصلتين

٤٩٠ القسم الأول من متصلتين: أن يكون الأوسط جزءاً ثانياً من كل واحدة منها

٥٠٦ القسم الثاني من متصلتين: أن يكون الأوسط جزءاً غير تام من كل واحدة منها

٥٠٦ القسم الثالث من متصلتين: أن يكون الأوسط جزءاً ثانياً من إحداها غير تام من الأخرى

٥٠٧ القسم الثالث: ما يتركب من الحلية والمقتضى

٥٠٧ المسلك الأول والثاني: ما يكون المشاركون في المتصلة

٥١٣ المسلك الثالث والرابع: ما يكون المشاركون مقدم المتصلة

٥١٧ القسم الرابع: ما يتركب من الحلية والمنقطة

٥١٨ المسلك الأول: من المؤلفين عن الحلية والمنقطة

٥١٨ القياس المقسم

٥٢٣ المسلك الثاني من المؤلفين عن الحلية والمنقطة: ما ليست على القياسات بحلية واحدة أو ليست الحليات بعد إجراء الاتصال

٥٢٩ تنبيه

٥٣١ القسم الخامس: فيما يتركب من المتصلة والمنقطة

٥٣١ المسلك الأول: من المتصلة والمنقطة: أن يكون الأوسط جزءاً ثانياً من المتصلتين

٥٣٣ تنبيه

٥٣٧ المسلك الثاني: من المتصلة والمنقطة: أن يكون الأوسط جزءاً غير تام منها

٥٣٨ المسلك الثالث: من المتصلة والمنقطة: أن يكون الأوسط جزءاً ثانياً من إحداها غير تام من الأخرى

٥٣٨ مبحث: في المباحث المشتركة بين الأقيسة الشرطية

٥٣٨ القسم الأول: استنتاج الحليات من الأقيسة الشرطية

٥٣٩ المسلك الأول: في استنتاج الحلية من المتصلتين: في القياس المؤلف من المتصلتين والشركة في جزء تام منها وغير تام

٥٤١	المسلك الثاني: في استنتاج المحلّة من المتصلين: و الشركة في حرة غير تامّ منها
٥٤٣	المسلك الثالث: في استنتاج المحلّة من متصلين: و الشركة في حرة تامّ منها و غير تامّ أها
٥٤٤	المسلك الرابع: في استنتاج المحلّة من المتصلين: و الشركة في حرة غير تامّ منها فقط
٥٤٤	المسلك الخامس: في استنتاج المحلّة من المتصلة و المتصلة: و الشركة في حرة تامّ منها و غير تامّ منها
٥٤٦	المسلك السادس: في استنتاج المحلّة من المتصلة و المتصلة: و الشركة في حرة غير تامّ منها
٥٤٧	المسلك السابع: في استنتاج المحلّة من المحلية و المتصلة
٥٤٨	المسلك الثامن: في استنتاج المحلّة من المحلية و المتصلة
٥٤٩	المسلك التاسع: في استنتاج المحلّة من المحلية و المتصلة
٥٥٠	القسم الثاني: استنتاج الشرطية من الأقيسة المحلية
٥٥١	تقديم: تركيب الأقيسة الشرطية
٥٥١	خاتمة: في قياس القية
٥٥٢	القسم الثاني من القياس: القياس الاستثنائي
٥٥٥	الباب الثالث: فصل في توابع القياس
٥٥٩	المسلك الأول: القياس البسيط و المركّب
٥٦٠	المسلك الثاني: في قياس الخلف
٥٦٣	المسلك الثالث: في اكتساب المقدمات
٥٦٥	المسلك الرابع: في التحليل
٥٦٦	المسلك الخامس: الاستقراء
٥٦٧	المسلك السادس: التخييل
٥٦٨	المسلك السابع: في البرهان
٥٦٩	المسلك الثامن: في أجزاء العلوم
٥٨٦	المسلك التاسع: في تداخل العلوم و تناسبها و تبانيها
٥٨٩	المسلك العاشر: الحد لا يكتسب بالبرهان
٥٩٣	المسلك الحادي عشر: في المطلب
٥٩٨	المسلك الثاني عشر: في البحث و المخاطرة
٦٠١	القسم الأول: في تمهيد البحث و آدابه
٦٠٢	المقدمة: في أقسام العلوم و كيفية البحث فيها
٦٠٧	المسلك الأول: في ترتيب البحث و توجيه الأسئلة و الأجوبة
٦٠٣	تقديم
٦١٠	المسلك الثاني: في أجزاء البحث و مراعاتها عن الخطأ
٦١٣	عمليات: في ما يجب الاحتياط له في الأوساط
٦١٥	القسم الثاني: في النطق و أساليه
٦٢٥	أسئلة للمفاتيح
٦٢٤	فهرس الاسماء
٦٥٣	فهرس الكتب
٦٥٩	المأخذ
٦٦٧	

سپاس‌گزاری

تصحیح و تحقیق این کتاب با یاری بسیاری از دوستان و همکاران به انجام رسیده است. در اینجا لازم می‌بینیم از همه عزیزانی که هر یک به گونه‌ای در به انجام رسیدن این کتاب سهم داشته‌اند سپاس‌گزاری کنم.

۱. نخستین آشنایی من با شمس الدین سمرقندی از طریق دوست و همکار گرامی خالد الرویهب از دانشگاه هاروارد بود. او در ایمیلی به تاریخ ۶ تیر ۱۳۸۹ (۲۷ ژوئن ۲۰۱۰ م.) به من اطلاع داد که سمرقندی در مباحث شرطیات نوآوری‌های چندی دارد. با این راهنمایی، در نسخه کتابخانه مجلس شورای اسلامی از شرح القسطاس را از سایت کتابخانه مجلس دانلود کردم و با مطالعه آن، به اهمیت نوآوری‌های منطقی سمرقندی پی بردم. حاصل این مطالعات نشر نوآوری‌های سمرقندی در مباحث شرطیات در ویلاک منطق در ایران به تاریخ ۲۱ خرداد ۱۳۹۱ زیر عنوان «قیاس اقترانی شرطی نزد شمس الدین سمرقندی» و سپس به طور کامل‌تر در نشریه منطق‌پژوهی ۱۳۹۳ شماره ۱۰ با عنوان «منطق ربط نزد شمس الدین سمرقندی» و در نشریه جابیدن خرد ۱۳۹۷ ش شماره ۳۴ با عنوان «کمیت قیاس شرطی نزد شمس الدین سمرقندی».
۲. هم‌چنین، سپاس‌گزاری می‌کنم از دوست و همکار گرامی، سید حسین موسویان، که فایل رساله دکتری نجم الدین پهلوان و تصحیح او از سمرقندی را در دی ماه ۱۳۹۲ در اختیارم گذاشت.
۳. دوست و همکار گرامی، علی اصغر جعفری ولنی، که سفارش این جانب برای ارائه تصحیح بخش‌هایی از شرح القسطاس به عنوان پایان‌نامه ارشد دانشجویانی در دانشگاه شهید مطهری و راهنمایی این پایان‌نامه‌ها را پذیرفتند.

۴. دو تن از دانشجویان دانشگاه شهید مطهری، فاطمه شمس‌ی کوشکن و سید محمد حسینی دولت‌آباد، که به ترتیب تصحیح بخش‌های قضایا و قیاس از شرح القسطاس را به انجام رساندند و در سال‌های ۱۳۹۴ و ۱۳۹۵ از پایان‌نامه‌های خود دفاع کردند.
۵. هم‌چنین نجم‌الدین پهلوان که در شهریور ۱۳۹۴ نسخه چاپ‌شده قسطاس الافکار را که در ۲۰۱۴ م. منتشر کرده بود برایم فرستاد و بعدها دست‌نوشته کتابخانه فیض‌الله افندی از شرح القسطاس را نیز در اختیارم قرار داد.
۶. در این میان، دوست و همکار گرامی، غلامرضا دادخواه، نسخه‌ای از تصحیح کتاب سمرقندی را با عنوان علم‌الآفاق و الأنفس که در سال ۲۰۱۴ م. در انتشارات مزدای آمریکا منتشر کرده بود در اختیارم نهاد. مقدمه تفصیلی این کتاب در باره زندگی سمرقندی و نوشته‌ها و اندیشه‌های او بعدها بسیار به کارم آمد و در مقدمه این کتاب در بخش زندگی‌نامه سمرقندی و آثارش از آن بهره فراوان برده‌ام. افزون بر این، آقای دادخواه بخش تصحیح قسطاس الافکار را در یکی از مراحل میانی از نظر گذرانده، پیشنهادهای ارزشمندی برای ارتقای کتی و کیلی آن ارائه داد.
۷. دوست و همکار گرامی، مهدی عظیمی، که در دانشکده الهیات دانشگاه تهران بخش قیاس شرح القسطاس را به عنوان پایان‌نامه ارشد به یکی از دانشجویش، اشکان باقری، سپردند که در سال ۱۳۹۶ از آن دفاع شد.
۸. استاد ارجمند، حسین معصومی همدانی، که راهنمایی‌هایش در برخی مباحث طبیعیات کتاب بسیار ارزشمند بود.
۹. دوست گرامی احمد رضا رحیمی ریه، که افتخار آشنایی با او را به نازگی پیدا کرده‌ام، سه دست‌نویس قسطاس الافکار از کتابخانه‌های ترکیه (ایاصوفیه و عاطف افندی) را سخاوتمندانه در اختیارم نهادند که در تصحیح این کتاب از دو مورد از آن سه بهره بردم.
۱۰. دوست و همکار گرامی و معاونت محترم پژوهشی موسسه حکمت و فلسفه، سید محمود یوسف‌ثانی، که برخی خطاهای نگارشی را گوشزد کردند و پیشنهادهایی برای ارتقای تصحیح پیشنهاد نمودند.
۱۱. در پایان، از مسؤولان مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران سپاس‌گزارم که با حمایت مادی و معنوی از این اثر، امکان نشر آن را فراهم ساختند.

درباره سمرقندی^۱

شمس الدین محمد بن اشرف حسینی سمرقندی (ح ۶۳۸-۷۲۲ق.) یکی از منطق‌دانان بنام اما مغفول دوره طلایی منطق اسلامی و معاصر منطق‌دانان بزرگی مانند خواجه نصیر طوسی (۵۹۷-۶۷۲ق.)، نجم الدین کاتبی (۶۰۰-۶۷۵ق.)، سراج الدین لرموی (۵۹۴-۶۸۳ق.)، قطب الدین شیرازی (۶۳۳-۷۱۰ق.) و علامه حلی (۶۴۸-۷۱۸ق.) است. سمرقندی از برخی از این بزرگان نام می‌برد و آرای برخی دیگر را بدون نام می‌آورد و بررسی و نقد می‌کند. او یکی از تاثیرگذاران بر اندیشه‌های منطقی قطب الدین رازی (۶۸۹-۷۶۶ق.) در کتاب شرح مطالع است. هرچند قطب رازی هرگز از او نامی نمی‌برد اما به مناسبت، اندیشه‌های او را طرح، بررسی و نقد می‌کند. هم‌اکنون نسخه‌ای از کتاب شرح القسطاس سمرقندی به خط قطب رازی موجود است که نشان‌گر اهمیت سمرقندی از دیدگاه رازی است. این نسخه در سال ۷۱۱ق. (۲۲ سالگی قطب رازی) کتابت شده و هم‌اکنون در کتابخانه تبره، نجیب پاشا، در سلیمانیه ترکیه نگهداری می‌شود.^۲

زندگانی

سمرقندی چنان که از نامش پیدا است زاده سمرقند یا شهری در ماوراء النهر است. درباره زندگانی سمرقندی اما اطلاعات بسیار اندکی در دست است و حتی درباره تاریخ تولد و درگذشت او اختلاف بسیاری وجود دارد؛ برای نمونه، برای تولد او سال‌های ۶۰۰ و ۶۳۸ق. را نوشته‌اند و برای درگذشتش سال‌های ۵۹۹، ۶۰۰، ۶۴۹، ۶۷۵، ۶۹۰، ۷۰۴، ۷۰۹، ۷۲۱ و سال‌های دیگر را. گویا درباره تاریخ تولد سمرقندی هیچ سند کهنی وجود ندارد و برخی از معاصران با حدس و گمان سال‌های یاد شده را برای تولد او پیش نهاده‌اند؛ برای نمونه نیکلاس رشر^۳ و محمد مهران،

۱. بیشتر مطالب این بخش برگرفته از مقدمه غلامرضا نادخواه بر کتاب علم الآفاق و الأنفس سمرقندی و گفتگوهایی حضوری و غیر حضوری با او است. بابت همه آنچه از او درباره سمرقندی آموخته‌ام سپاس گزارم.

۲. شش ۱۹۹۷ ص ۵۱۵؛ نادخواه ۱۳۹۲ ص ۳۰.

3. Nicholas Rescher (1928-)

مترجم کتاب رشر به عربی در یک پانویست، به ترتیب، سال‌های ۱۲۲۰ م. (۶۳۸ ق.) و ۱۲۰۴ م. (۶۰۰ ق.) را مطرح کرده‌اند.^۱

اما درباره سال درگذشت سمرقندی، چنان که گفتیم، اختلاف‌ها به مراتب بیشتر است؛ برای نمونه، ادوارد فن دیک^۲ سال درگذشت سمرقندی را با هر دو تاریخ میلادی و هجری به سال‌های ۱۲۰۳ م. و ۵۹۹ ق. ثبت کرده است.^۳ نیکلاس رشر، در مقابل، سال درگذشت را ۱۳۰۴ م. (۷۰۴ ق.) دانسته^۴ و محمد مهران، در پانویست ۱۲۹۱ م. (۶۹۰ ق.) را پیش کشیده است.^۵ نوشته‌ای بدون تاریخ از رمضان شش^۶ در وب هست که گزارش می‌کند که در نسخه خطی یکی از کتاب‌های کلامی سمرقندی در کتابخانه لاله‌لی در سلیمانیه به شماره ۲۴۳۲ (ص ۱۱۳۶) چنین نوشته شده است: «وفات المصنف فی اليوم الثاني والعشرين من شهر شوال سنة اثنتين وسبعمئة» و در کنار آن نوشته شده است: «عشرين صبح». از این رو، شش درگذشت سمرقندی را به صورت قطعی ۲۲ شوال ۷۲۲ ق. دانسته و از این رو، تاریخ‌های دیگر را رد کرده است.^۷ غلامرضا دادخواه در مقدمه‌ای که بر کتاب علم الآفاق و الأنفس اثر سمرقندی نگاشته است، در تأیید سخن شش، دو بیش از شش صفحه همه این تاریخ‌ها را بررسی کرده و با استناد به نسخه خطی لاله‌لی درگذشت سمرقندی را شوال ۷۲۲ ق. دانسته و دلایل متعددی بر نادرستی تاریخ‌های دیگر آورده است.^۸ بر پایه این

۱. رشر، نیکلاس، تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران، ص ۴۶۹.

2. Edward Abbott Van Dyck (1846-1938)

۳. اکتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التألیف العربیة فی المطابع الشرقیة و الغربیة (چاپ ۱۸۹۶ م. ص ۱۹۵). این کتاب آثار چاپ شده مسلمانان تا سال ۱۸۹۶ م. را گزارش می‌کند.

۴. تطور المنطق العربي، ص ۴۶۹.

۵. همان، پانویست، مهران این مطلب را از طوقان در کتاب تراث العرب العلمي ص ۲۲۸ نقل می‌کند.

6. Ramazan Şeşen (1937-)

۷. شش، رمضان، «مجموعتان من مؤلفات أثير الدين الأبهري و شمس الدين السمرقندي»، ص ۹، ۱۳، ۱۴. این مقاله کوتاه ۱۴ صفحه‌ای - که نه تاریخ دارد و نه محل نشر - از پیوندهای زیر قابل دانلود است:

<http://ibnarabi.net/book/687>

<http://wadol.net/bookshelf/book/1868>

<https://wadol.org/vb/showthread.php?t=2724>.

۸. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۱۳-۱۹.

پژوهش‌ها، تا یافتن سند‌های قطعی دیگر، مازندگانی سمرقندی را از حدود ۶۳۸ق. تا ۷۲۲ق. فرض می‌کنیم.

سمرقندی در برخی از آثارش از حضور خود در تبریز در سال ۶۸۸ق. و دیدن هاله‌ای رنگین‌کمانی به دور خورشید در آن شهر و دیدن هاله‌ای رنگین‌کمانی به دور ماه در ماوراءالنهر یاد کرده است.^۱ او هم چنین از حضور در خجندۀ ماوراءالنهر (شهری در تاجیکستان امروزی) در سال ۷۱۲ق. یاد کرده است و دادخواه احتمال داده که او تا پایان عمر در همان جا بوده و در آنجا درگذشته است.^۲

چنان‌که از سفر سمرقندی به تبریز برمی‌آید بعید نیست که او کتاب قسطاس‌الافکار و شرح خود بر آن را در آنجا نگاشته باشد چه آنکه دست‌نوشته‌های فراوان این دو کتاب در منطقه آذربایجان و ترکیه گواه بر آن است، هم اینکه او این دو کتاب را به ترتیب در ۶۸۳ق. و ۶۹۲ق. نوشته در حالی که در سال ۶۸۸ق. در تبریز بوده است. اینکه در پایان قسطاس‌الافکار می‌نویسد که در هنگام نگارش این کتاب درگیر فراگیری دانش‌های دیگری بوده است «و هذا آخر ما أمکننا فی هذا الأوان من الأبحاث المنطقية و الجدلية مع اشتغال القلب و استيعاب الفكر بتحصيل علوم أخرى» هیچ بعید نیست که او تحصیلات ریاضی خود را در تبریز یا مراغه گذرانده باشد و در همین هنگام به آموزش منطق به طلاب جوان و سپس نگارش کتابی در همین زمینه روی آورده باشد.

اساتید

تنها استادی که برای سمرقندی نام برده‌اند برهان‌الدین نسفی (ح. ۶۰۰-۶۸۷ق.) است که اهل نسف یا نخست از شهرهای قدیمی ازبکستان فعلی بوده و کتاب‌های زیر را نگاشته است: شرح أساس الکیامة (۲۰۱۵م. با تصحیح غلامرضا دادخواه و عباس گودرزیا)، الفصول یا مقدمة فی الجدل و الخلاف و النظر (۲۰۱۵م. با تصحیح نجم‌الدین پهلوان و هادی انصار جیلان) و شرح الإشارات ابن سینا. به گفته دادخواه، شاگردی سمرقندی نزد نسفی می‌بایست پیش از ۶۷۵ق. باشد صالی که نسفی به حج سفر کرده و سپس در بغداد سکونت گزیده است.^۳

۱. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۱۴ پانویث ۲ و ص ۱۹ پانویث ۱۱ سمرقندی ۱۳۹۲ ص ۲۲۱.

۲. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۱۹.

۳. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۱۹.

و شر احتمال داده است که سمرقندی نزد قطب الدین شیرازی درس آموخته باشد.^۱ این احتمال بسیار ضعیف است چه آنکه قطب شیرازی در *درة الناج* قضیه حقیقه و خارجه را از خرافات متأخران دانسته است^۲ و سمرقندی در آثارش هیچ اشاره‌ای به این دیدگاه نکرده و به نفی و انکار آن نپرداخته است با اینکه شیوه او این بوده که معمولاً نظرات معاصران را (هرچند بدون نام) می‌آورده و خطاهای ایشان را نشان می‌داده است.^۳ بلکه باید توجه کرد که شاید پس از افضل الدین خونیجی هیچ منطق‌دانی به اندازه سمرقندی به فضایی حقیقه و خارجه نپرداخته، چه آنکه او تنها منطق‌دان مسلمانانی است که به قیاس‌های مختلط از قضایای حقیقه، خارجه و ذهنیه می‌پردازد و آن را نوآوری خود برمی‌شمارد. ای بسا نظر قطب الدین شیرازی به همین نوآوری‌های سمرقندی باشد که از دیدگاه او خرافاتی بیش نمی‌آمده است!

شاگردان

از شاگردان سمرقندی در جایی یاد نشده است؛ هرچند جعفر زاهدی و ذبیح الله صفا به اشتباه کاتبی قزوینی (۶۰۰-۶۷۵ ق.) را که از نظر سنی در حکم استاد سمرقندی است از شاگردان او برشمرده‌اند (زاهدی ۱۳۵۳ ص ۱۶۶، صفا ۱۳۶۷ ج ۳ ص ۲۵۵). محمدتقی دانش‌پژوه، اما، کتاب *الرسالة الشمسية* و دیگر کتاب‌های کاتبی را الگوبرداری از قسطاس الأفكار سمرقندی دانسته است (دانش‌پژوه ۱۳۳۷ ص ۱۴). این در حالی است که سمرقندی قسطاس الأفكار خویش را دست کم ۸ سال پس از درگذشت کاتبی نگاشته و ۴۷ سال پس از کاتبی درگذشته است.

۱. تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران، ص ۲۷۰.

۲. قطب الدین شیرازی، *درة الناج*، ص ۳۶۹ (۷۷۰).

۳. اگر تاریخ تولد قطب شیرازی را چنان که در برخی منابع آورده‌اند، ۶۲۸ ق. بدانیم و احتمال شر در تولد سمرقندی در ۶۳۸ ق. را جدی بگیریم شاگردی سمرقندی نزد قطب شیرازی بسی نامحتمل‌تر هم می‌شود، اما واقعیت این است که به سال‌های تولد منقول یا محتمل به هیچ وجه نمی‌توان اعتماد کرد. شاید تنها راه معتبر تطبیق و مقایسه آثار نویسندگان و ربط و نسبت برقرار کردن میان محتوای آنها باشد.

آثار سمرقندی

غلامرضا دادخواه برای سمرقندی سی کتاب و رساله گزارش کرده که نسخ خطی آن امروزه موجود و در کتابخانه‌های جهان پراکنده است.^۱

آثار منطقی

کتاب‌های منطقی شمس الدین سمرقندی به نقل از منبع یاد شده عبارت‌اند از شش کتاب زیر که سه کتاب نخست، بخشی از کتاب‌های جامع بوده است:

۱. بخش منطق در المعقولات؛

۲. بخش منطق دو الأنوار الإلهية؛

۳. بخش منطق در شرح الأنوار الإلهية.

نجم الدین پهلوان در وبگاه خود از تصحیح اثر نخست خبر داده که گویا منتشر نشده است. غلامرضا دادخواه نیز تصحیح دو اثر بعدی را انجام داده است و امید انتشار آن به زودی می‌رود.

۴. بشارات الإشارات (البشارات فی شرح الإشارات) (تألیف ۶۸۰ق.).^۲

نجم الدین پهلوان در وبگاه خود از تصحیح این اثر نیز خبر داده که گویا این هم منتشر نشده است. علی اوجبی نیز این کتاب را تصحیح کرده اما به نشر نرسانده؛ هرچند بخش‌نصورت از منطق این کتاب را در یادنامه این سینا در سال ۱۳۹۲ منتشر کرده است.

۱. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۲۲-۴۵.

۲. کتاب‌های چندی با عنوان «البشارات فی شرح الإشارات» نوشته شده است که برخی شرح‌های اشارات ابن سینا در منطق و فلسفه و برخی شرح‌های اشارات الأصول در دانش اصول و حدیث اثر ابراهیم کریماسی (کلیاسی) اصفهانی است که فرزند او میرزا ابوالمعالی آن را در سه جلد شرح کرده و البشارات فی شرح الإشارات نامیده است. هم‌چنین آقا بزرگ تهرانی در الذیعة ج ۳ صفحه ۱۱۱ می‌گوید: «البشارات فی شرح الإشارات... للحکیم أوحید الدین علي بن إسحاق الحلقی فی شهره به أنوری» الأبیوردي الخاوارزمي که درگذشته ۵۵۱ق. از حکما و متقدمان سده ششم هجری است. به گفته علی اوجبی، اکبر ثقلیان تصحیح شرح انوری را در سه جلد در سال ۱۳۹۲ش به اتمام رسانده و به زودی منتشر خواهد کرد. (نک: مجموعه مقالات ابن سینا پژوهی، تهران: خانه کتاب، ۱۳۹۲ش، ص ۱۸۲).

۵. قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار (تأليف ۱۰۶۸۳ ق.هـ)

برای این کتاب در برخی منابع نام‌های دیگری مانند «المسطاط»، «قسطاس المیزان»، یا «القسطاس في المنطق» آورده شده که همگی اشتباه است. ادوارد لن دیک در کتاب اکتفاء الفروع بما هو مطبوع (چنان که گذشت) از شمس الدین سمرقندی و کتاب قسطاس المیزان او نام می‌برد و اشاره می‌کند که آلوین اسپرنگر^۱ (۱۸۱۳-۱۸۹۳)،^۲ این کتاب را در سال ۱۸۵۴ م. در کلکته هند به چاپ رسانده است. نیکلاس وشر هم به این چاپ اشاره می‌کند.^۳ تلاش‌های بسیار نگارنده برای یافتن این چاپ هرگز به نتیجه نرسید.

نجم الدین پهلوان این کتاب را به عنوان رساله دکتری در دانشگاه آنکارا در ترکیه در سال ۲۰۱۰ م. تحقیق و به زبان ترکی ترجمه و شرح کرده است. او در سال ۲۰۱۴ م. این کتاب را با ویرایشی نو و البته با خطاهای فراوان منتشر کرده است که به این خطاها در بخش جداگانه‌ای اشاره خواهیم کرد. ما در پانویست‌های تصحیح خود به اختلاف نسخ تصحیح پهلوان با تصحیح خویش اشاره کرده‌ایم. پس از پهلوان، علی احمد اسماعیل محمد در سال ۲۰۱۵ م. در گروه فلسفه اسلامی دانشگاه قاهره (دانشکده دارالعلوم) قسطاس الأفكار را با راهنمایی عبد الراضی محمد عبد المحسن به عنوان پایان نامه کارشناسی ارشد تحقیق کرده است. با تأسف، اطلاعاتی بیش از این درباره این تحقیق به دست ما نرسید. آنچه یافته‌ایم در پیوند زیر است که مربوط می‌شود به مرکزی به نام «اتحاد مکتبات الجامعات المصرية» (Egyptian Universities Libraries):

library.alexu.edu.eg/culc_v5/.../start.aspx?fn...1...

در صفحه جستجوی گوگل زیر این پیوند آمده است: «قسطاس الأفكار في المنطق لشمس اللّٰه محمد بن اشرف الحسيني السمرقندي توفي ۶۹۸ هـ: دراسة وتحقيق / محمد، علي احمد (اسماعيل). ۱۴۰ که نشان‌گر بررسی و تحقیق علی احمد اسماعیل است. اما آیا به معنای تصحیح آن هم هست؟ نمی‌دانیم.»^۴

۱. Aloys Sprenger (1813-1893)

۲. اسپرنگر شرق شناس اتریشی و پژوهشگری بسیار پرکار در حوزه نسخ خطی بوده است. در آدرس زیر آثار او را گزارش کرده‌ایم:

<http://logiciran.blogfa.com/post/424>.

۳. تطوّر المنطق العربي ص ۴۶۹.

۴. تمام اطلاعات این پیوند برای آگاهی خوانندگان در زیر آمده است:

بخش‌هایی ناقص از قسطاس الأفكار در ضمن بخش‌هایی از شرح القسطاس در این پایان‌نامه‌های ارشد در ایران تصحیح شده است:

- فاطمه شمس گوشکی (بخش قضایا) (دانشگاه شهید مطهری ۱۳۹۴)،
- سید محمد حسینی دولت آباد (بخش قیاس) (دانشگاه شهید مطهری ۱۳۹۵)،
- اشکان باقری (بخش قیاس) (دانشکده الهیات دانشگاه تهران ۱۳۹۶).

۱۴۰

المؤلف:	محمد، علي أحمد إسماعيل.
المؤن:	قسطاس الأفكار في المنطق لشمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي توفي ٦٩٨هـ:
بيانات أخرى:	دراسة وتحقيق /
بيان المسؤولية :	علي أحمد إسماعيل محمد ؛ إشراف عبد الراضي محمد عبد المحسن.
تاريخ النشر:	٢٠١٥.
الحجم:	٦٥٤ ص؛
ابعاد الوعاء:	٣٠ سم.
درجة الرسالة:	أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة كلية دار العلوم. قسم الفلسفة الإسلامية.
ملخص:	<p>هذه الدراسة بعنوان: قسطاس الأفكار في المنطق لشمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي توفي ٦٩٨هـ دراسة وتحقيق ، تضمن هذا البحث دراسة عن كتاب "قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار" في علم المنطق لشمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي، المتوفي (٧٦٩٨هـ)، وقد اشتمل على قسمين: الأول قسم الدراسة؛ وتم فيه التعريف بالمصنف وأهم مؤلفاته وعصره وظروف تصنيفه لهذا الكتاب، ثم ثلاثة فصول تناولت أهم الموضوعات التي جاءت بهذا الكتاب: التصور وحاجة المنطق إليه- التصديق وأهم ما يتعلق به من القضايا وكيفية تركيب القياس بأنواعه - قضية المنهج في الكتاب وكيف تناولها المصنف؛ وجاء بعد ذلك قسم التحقيق: وفيه مقدمة للتحقيق ثم عرض النص والتعريف بالمصطلحات وتوزيع النصوص ثم خاتمة البحث وبها أهم النتائج والتوصيات وأعمال الفهرسة.</p>
الموضوع:	الفلسفة. / qrmak
مؤلف فرعي:	عبد المحسن، عبد الراضي محمد. / مشرف
الهيئة المشرفة:	جامعة القاهرة / كلية دار العلوم. -قسم الفلسفة الإسلامية.

نگارنده استاد مشاور پایان نامه نخست و داور پایان نامه دوم بوده است. از آنجا که این پایان نامه‌ها به صورت رسمی منتشر نشده‌اند و نسخه چاپ شده و نهایی دو پایان نامه اخیر در هنگام نگارش این مقدمه در دسترس نگارنده این سطور نبوده، ترجیح می‌دهیم درباره میزان دوستی یا نادرستی این تصحیح‌ها پیش از انتشار رسمی شان چیزی در اینجا ننویسیم.

۶. شرح القسطاس فی المنطق (تألیف ۶۹۲ق.هـ)؛

این کتاب شرحی است از سمرقندی بر کتاب پیشین خود. از این کتاب نسخه‌های فراوانی در ایران و دیگر کشورها موجود است. نجم الدین بهلولان و نگارنده این سطور این کتاب را نیز جداگانه تصحیح کرده و قصد انتشار آن را دارند. چنان که پیشتر اشاره شد، بخش‌هایی ناقص از شرح القسطاس در پایان‌نامه‌های ارشد فاطمه شمسی گوشکی (بخش قضایا)، سید محمد حسینی دولت آباد (بخش قیاس)، و اشکان باقری (بخش‌های قیاس و توابع قیاس) تصحیح شده است. چنان که گفتیم، این پایان‌نامه‌ها به صورت رسمی منتشر نشده‌اند و از این رو درباره میزان راستی و کاستی آنها در اینجا نمی‌توان سخن گفت.

آثار در علم جدل و آداب البحث

سمرقندی در پایان دو کتاب اخیر خود علم جدل از منطق و علم خلاف از اصول فقه را به هم آمیخته و علم جدیدی به نام «آداب البحث و المناظرة» پی‌ریزی کرده و سپس تر برای آن آثار جداگانه‌ای را به نگارش درآورده است که در اینجا به آنها می‌پردازیم:

۱. رسالة فی آداب البحث و المناظرة؛

کتاب آداب البحث سمرقندی شارحان و محشیان بسیار دارد که خود نشانه اهمیت این کتاب و نیز نویسنده آن نزد دانشمندان پسین است.^۱ این کتاب دست کم دو بار چاپ شده است؛ برای نخستین

۱. نام برخی از شارحان آداب البحث به نقل از سایت ویکی فقه (wikiqeqh.ir) و مقدمه دادخواه در زیر فهرست شده است:

http://www.wikiqeqh.ir/%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB#

۱. علاءالدین ابوالعلاء محمد بن احمد بهشتی اسفراینی معروف به «فخر خراسان» (م. ۷۴۹ق/۱۳۴۸م). نام شرح: المآب فی شرح الآداب؛

بار در قاهره، در سال ۱۳۵۲ق.، (۱۳۱۳ش.، ۱۹۳۴م.) با تصحیح محمود الإمام المنصوری و برای بار دوم در سال ۱۴۳۵ق. (۱۳۹۳ش.، ۲۰۱۴م.) با تصحیح غزله عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادی.

۲. محمد بن محمد خوشانی؛ نگاشته ۷۶۳ق. در مدینه و در السلام؛
۳. حمید الدین شامی (سده هشتم)؛
۴. محمد بن شاهرخ الخ بیک (م. ۸۵۲ق.)؛
۵. علاء الدین علی بن محمد شاهرودی بسطامی، معروف به مصنفک (م. ۸۷۵)؛
۶. کمال الدین مسعود محقق شیروانی (م. ۹۰۵ق/۱۴۹۹م)؛
۷. قطب الدین محمد گیلانی که شرح خود را در ۸۹۱ق/۱۴۸۶م نوشته است؛
۸. عبداللطیف بن عبدالمؤمن بن اسحاق. نام شرح؛ کشف الایکار فی علم الافکار؛
۹. پوهان الدین ابراهیم بن یوسف بلغاری؛
۱۰. حسین بن معین الدین یزدی میدی (د. ۹۱۰ق/۱۵۰۴م).

بر شرح کمال الدین شیروانی حاشیه‌های فراوانی نگاشته شده است که علامه دوانی مشهورترین حاشیه‌نگار بر این شرح است. در زیر نام حاشیه‌های این شرح و نگارنده‌های آنها به کوتاهی می‌آید:

۱. أحمد جئید؛
۲. امیرحسن روسی؛
۳. عبدالرحیم شروانی؛
۴. عبدالمؤمن برزینی معروف به نهاری زاده (م. ۹۶۰ق/۱۴۵۶م)؛
۵. جلال الدین محمد بن اسعد صدیقی دوانی (د. ۹۰۸ق/۱۵۰۲م)؛
۶. عصام الدین ابراهیم بن محمد اسفرابی (درگذشته سمرقند در ۹۴۳ق/۱۵۳۶م)؛
۷. محمد بن ابی سعید تاج السعیدی (د. ۹۵۰ق.)؛
۸. احمد دیکتور (از دانشمندان هم روزگار سلطان محمد فاتح و از دیاریان وی)؛
۹. علاءالدین علی بن محمد معروف به مصنفک (م. ۸۷۱ق/۱۴۶۶م.) (زمان نگارش: ۸۲۶ق/۱۴۲۳م.)؛
۱۰. عمادالدین یحیی بن احمد کاشی (سده ۱۰ق.) (شرح معروف به «حاشیه سیاه» به دلیل شبیه بسیار پیچیده آن).

۲. شرح آداب البحث؛

این کتاب شرح رساله آداب البحث از اسحاق بن ابراهیم شافعی (م. ۳۲۵ ق.) است که گویا نخستین کسی است که در آداب بحث و مناظره کتاب نگاشته است.^۱

۳. مفتاح النظر في شرح «مقدمة في الجدل والخلاف والنظر» (تأليف ۶۹۰ ق.)

این کتاب شرحی است بر مقدمه یکی از کتاب‌های برهان الدین نسفی درباره جدل و مناظره. رساله بعدی رساله زیر است که والتر ادوارد بانگ به تازگی آن را تصحیح و به صورت برخط منتشر کرده است:

۴. حين النظر في علم الجدل؛ (Samarqandi 2019)

دیگر کتاب‌های مستقل سمرقندی در این زمینه اینها هستند:

۵. المنية والأمل في علم الجدل؛

۶. غيب النظر [في علم الجدل].

درباره این دو اثر چندان نمی‌دانیم و حتی احتمال این هست که یک اثر و یا حتی همان اثر چهارم باشند.

آثار فلسفی - کلامی

از کتاب‌های فلسفی - کلامی سمرقندی می‌توان به آثار زیر اشاره کرد:

۱. الصحائف الإلهية (۱۹۸۵ م. کویت، تحقیق أحمد عبد الرحمن الشریف؛ ۲۰۰۷ م.

بیروت، تصحیح أحمد فريد المزيدي)

۲. المعارف في شرح الصحائف (۲۰۱۵ م. تقدیم نظیر محمّد النظير، ترجمة و تحقیق عبد

الله محمّد عبد الله، المكتبة الأزهرية للتراث)

۳. الأنوار الإلهية؛

۴. شرح الأنوار الإلهية؛

۵. بیان مذاهب أهل السنة؛

۶. تحقیق کلمة الشهادة؛

۷. حلّ الهدایة (فی شرح هداية الحکمة لأثیر الدین الأبهري)
۸. شرح القصيدة الروحانية (شرح القصيدة الغالية)
۹. شرح القصيدة العينية؛
۱۰. الرسالة الإسلامية؛
۱۱. مطالع السعادة؛
۱۲. المعتقدات.

آثار طبیعی - ریاضی

از کتاب‌های طبیعی - ریاضی - نجومی سمرقندی نیز می‌توان به آثار زیر اشاره کرد:

۱. علم الأفاق والأنتس (۱۳۹۲ ش، ۲۰۱۴ م. آمریکا، تصحیح غلامرضا دادخواه)؛
 ۲. أشكال التأسيس فی الهندسة (۱۲۶۸ ق. ترکیه؛ ۱۹۸۴ م. تونس، تحقیق محمّد سونبسی؛ ۲۰۰۱ م. ترجمه به انگلیسی، گرگ دی یونگ)؛
 ۳. أنواع السحاب فی أنواع الحساب؛
 ۴. التذکرة فی الهيئة؛
 ۵. شرح تحریر مجسطی؛
 ۶. عمل تقویم کواکب ثابتة؛
 ۷. لطائف الحکمة (نجوم به زبان فارسی).
- شورویخانه، بیشتر این آثار منتشر نشده‌اند و آنها که منتشر شده‌اند بیشترشان در دست نگارنده این سطور نبوده است.

نوآوری‌های سمرقندی

سمرقندی در قسطاس الأذکار نوآوری‌های ریز و درشت، و درست و نادرست بسیاری دارد که بررسی تک تک آنها در اینجا ممکن نیست. برخی از این نوآوری‌ها چنان دامنه‌دار و گسترده‌اند که بررسی تنها یکی از آنها چندین مقاله علمی می‌طلبد. برای نمونه، درباره دیدگاه‌های سمرقندی راجع به قیاس‌های اقترانی شرطی و تحلیل نوآورانه او در مورد شرطی متصل «لزومی جزئی»، نگارنده دو

مقاله نگاشته است و از منظر خود دیدگاه‌ها و تحلیل‌های او را گزارش و ارزیابی کرده است (فلاحی ۱۳۹۳ و ۱۳۹۷). مطالب بسیار نوآورانه و گاه ضد و نقیضی که سمرقندی در مورد قضایای حقیقیه، خارجی و ذهنیه می‌گوید - و برای اولین و آخرین بار در تاریخ منطق در جهان اسلام به قیاس‌های مختلط از این سه نوع قضیه می‌پردازد - نیازمند پژوهشی مستقل است. در این مقدمه کوتاه صرفاً به فهرستی از نوآوری‌های سمرقندی در فسطاط الأفكار بسنده خواهیم کرد و بررسی تفصیلی و موردی آنها را به آینده و آیندگان خواهیم سپرد.

مبحث تصورات

موضوع منطق

۱. معقولات ثلثه و رابعه (الفرزین بر معقولات اولی و ثانیه)
۵. موضوع منطق = معقولات ثانیه (ابن سینا)،
۵. محمول مسائل منطق = معقولات ثلثه و رابعه و ... (سمرقندی)

شبهه مجهول مطلق

۲. حل شبهه با تکنیک قضیه ذاتیه و وصفیه (احتمالاً تحت تأثیر ابهری در خلاصه الأفكار و نقارة الأسرار ص ۱۰۰ س ۱۲-۱۶).

مباحث دلالت

۳. تعریف دالّ و دلالت
۴. تقسیم دلالت به وضعی، عقلی و طبعی (= وضعی، حسی و حسی)
۵. قراردادی بودن مهوریت دلالت التزام

نسبت‌های چهارگانه

۶. پاسخ جدید به معمای کاتبی بر پایه کاربرد «عدمی» و «وجودی» به جای «معدول» و «محصل» به پیروی از فخر رازی و خونجی
۷. انکار شرط بودن «دوام» و «فعلیت» در نسبت‌های چهارگانه

کلی طبیعی

۸. انکار وجود «کلی طبیعی» در خارج
۹. پرداختن به اجزای محمول و نامحمول
۱۰. تلکیک میان مرکب خارجی و عقلی
۱۱. تقسیم مرکب به حقیقی و اعتباری
۱۲. شبهه در حقیقی یا اعتباری بودن ترکیب انسان
۱۳. پاسخ به اعتراض فخر رازی بر علم اجمالی
۱۴. اسناد مغالطه صوری به فخر رازی

جنس

۱۴. پاسخ‌های نو به اعتراضات به تعریف «جنس»
۱۵. دفاع از جنس بودن «جنس» برای جنس‌های عالی، سافل، متوسط و مفرد

مقولات

۱۶. پیروی از رواقیان در انحصار مقولات در چهار مقوله
۱۷. پاسخ به اعتراض به جنس بودن مقولات

فصل

۱۸. نقد تعریف «فصل» در اشارات ابن سینا و نقد خونجی و ارموی
۱۹. نقدی تازه بر علیت فصل برای حصّه نوع از جنس (بر پایه این نظر ارسطو که بدن شرط حدوث نفس از عقل قتال است)
۲۰. مخالفت با فخر رازی در صفت بودن فصل در ماهیات حقیقی

تعریف

۲۱. انکار حد ناقص بودن فصل به تنهایی
۲۲. انکار رسم ناقص بودن خاصه به تنهایی
۲۳. پذیرش حد ناقص بودن ترکیب فصل و خاصه

۲۴. تعریف ناپذیری مرکبات اعتباری به جنس و فصل
 ۲۵. لزوم ترکیب از جنس و فصل برای امور مرکب از اجزای نامحمول

مبحث تصدیقات

قضایا

۲۶. مجازی بودن نام‌گذاری قضایای سالبه و منفصله
 ۲۷. مخالفت با فخر رازی و خونجی در جزء قضیه بودن «موضوعیت» و «محمولیت»
 ۲۸. تصریح به اینکه موضوع حقیقی «ذات موضوع» است نه «عنوان موضوع»
 ۲۹. بیان چگونگی امکان حمل وصف بر ذات (مانند «زید کاتب است»)
 د. ایراد این است که حمل متغایرین جایز نیست. پاسخ سمرقندی این است که دو وصف «حرکت» و «متحرک» با هم فرق دارند اولی قابل حمل نیست اما دومی قابل حمل است زیرا دومی در حقیقت «ذات مقید به وصف» است و نه صرفاً وصف؛ چون به معنای «ذات ثبت له الحركة» است.

موجبه سالبه المحمول

۳۰. موجبه سالبه المحمول «کل ج هو لیس ب» (خونجی و ارموی)
 ه. اصطلاح «موجبه سالبه المحمول» از خونجی است که در بحث عکس نقیض و قضایای حقیقیه و خارجییه طرح کرده است. (کشف الأسرار ص ۱۲۴).
 ط. ارموی این اصطلاح را وام گرفته و در بحث از این قیاس ابن سینا به کار می‌برد: هیچ الف ب نیست، هر آنچه ب نیست ج است، پس هر الف ج است. ارموی ادعا می‌کند که صغری نه موجبه معدوله است و نه سالبه بلکه موجبه سالبه المحمول است. (ارموی ص ۲۸۴).
 ز. سمرقندی این اصطلاح را برای تمایز برقرار کردن میان دو معنای جمله ابن سینا: «کل ج لیس ب» («هر ج، ب نیست») به کار می‌برد و می‌گوید «کل ج لیس هو ب» سالبه کلیه است و «کل ج هو لیس ب» موجبه کلیه «سالبه المعدول» است. او این تمایز را در مبحث «عکس نقیض» برای حل برخی مشکلاتی به

کار می‌برد که فخر رازی و خونجی و پیروانشان در عکس نقیض‌های ابن سینا یافته‌اند.

۳۱. هم‌ارزی «موجبة سالبة المحمول» با «سالبة محصلة»

«و الحق أنها «موجبة سالبة المحمول»، وهي في قوة السالبة بمعنى تلازمها. (قسطاس الأفكار)

۳۲. پاسخ به اعتراض فخر رازی به تفاوت موجبه و سالبه در نیاز به وجود موضوع یا بی‌نیازی از آن

«و اما بالنسبة إلى الوجود الذهني، فقد يصدق السلب عند انتفاء الوجود الذهني أيضاً، دون الإيجاب، كقولنا: «ليس المعلوم مطلقاً بمتصور». و لا يقال: «(المعدهوم مطلقاً هو) لا متصور» بالعدول لما مر من اقتضائه وجود الموضوع. (قسطاس الأفكار)

قضایای منحرفه

۳۳. بیان ضابط برای صدق و کذب قضیه‌های منحرفه (= دارای سور محمول)

قضایای طبیعی

۳۴. عدم تعدی حکم در قضیه طبیعی (بر خلاف خواجه نصیر که عدم تکرار حد وسط را مطرح می‌کند)

موضوع قضایای محصوره

۳۵. تراشیدن دو دلیل برای اخراج مستی از موضوع از سوی ابن سینا

۳۶. یافتن دو تالی فاسد بزرگ برای اخراج مستی از موضوع

۳۷. قرارداد برای جلوگیری از دو تالی فاسد یاد شده

مهمله

۳۸. انکار هم‌ارزی مهمله و جزئیه

قضایای خارجی، حقیقه و ذهنیه

۳۹. بیان وجه حصر قضایا در خارجی، حقیقه و ذهنیه
۴۰. بیان نسبت قضایای خارجی، حقیقه و ذهنیه
۴۱. دفاع تمام قد از قضایای ذهنیه
۴۲. لزوم وجود موضوع در سالبه مشروطه و عرفیه و وقتیه

جهت

۴۳. دو قسم برای ضروری ذاتی
۴۴. دو قسم برای امکان ذاتی
۴۵. امکان وقوعی
۴۶. اقسام متعدد برای مشروطه عامه
۴۷. مخالفت با خونجی در مثال جهت حمل و جهت سور
۴۸. بیان نسبت میان ضرورت و امکان ذهنی
۴۹. لزوم وجود موضوع در سالبه مشروطه و عرفیه

تناقض

۵۰. تعمیم روش خونجی در به دست دادن نقیض موجّهات مرکبه
۵۱. شک در تناقض قضایای حقیقه و خارجی

عکس مستوی

۵۲. افزودن قید «فی الذکر» به تعریف عکس مستوی
۵۳. تفکیک دو معنای عکس:
 ۱. عمل جابجا کردن طرفین
 ۲. قضیه حاصل از این عمل
۵۴. عدم انعکاس سالبه کلیه در خارجی و حقیقه
۱. هیچ انسان شریک الباری نیست (صادق)
۲. هیچ شریک الباری انسان نیست (کاذب؟)

۵۵. نقد پاسخ خونجی به نقد لغز رازی بر عکس سالبه کلیه دالمة حقیقه
 ۵۶. شبهه در انعکاس قضایای طبیعه و شخصیه
 ۵۷. شبهه در انعکاس شرطیات
 ۵۸. توجه به نسبت در مغالطات عکس
 ۵۹. افزودن قید «محصل» در مغالطات عکس

عکس نقیض

۶۰. دفاع از ابن سینا در عکس نقیض (سلبی بودن طرفین به جای عدولی بودن آنها)
 ۶۱. عکس نقیض موجبه کلیه: تفکیک میان سالبه الموضوع ها و غیر آنها
 ا. سالبه الموضوع لا تنعکس!
 ب. غیر سالبه الموضوع تنعکس إلى سالبه المحمول
 ۶۲. عکس نقیض موجبه کلیه: تفکیک میان خارجیه، حقیقه و ذهنیه
 ا. خارجیه و حقیقه عکس نقیض ندارند
 ب. ذهنیه به ذهنیه عکس می‌شود
 ۶۳. پاسخ به اعتراض خونجی در عکس نقیض سالبه کلیه خارجیه و حقیقه

شرطیات

۶۴. گنجاندن تضایف از اقسام علیت
 ۶۵. شرطیه انتقائیه بشرط لا
 ۶۶. مخالفت با خونجی در شرط «عدم منافات مقدم و تالی» در شرطیه متصله انتقائیه
 ا. تصدق الانتقائیه علی أحد معنیها ... بشرط عدم المنافاة (کشف الأسرار ص ۳۲۳ س ۱-۲)
 ب. يجب أن يكون ذلك بالنسبة إلى الصادق الذي لا يكون منافياً للمقدم للكاذب (کشف الأسرار ص ۳۲۳ س ۱۳-۱۴)
 ج. الموجبة الصادقة بصدق التالي مع منافاته للمقدم (کشف الأسرار ص ۳۲۷ س ۲)

۶۵. فلم من كلامه [أي الشيخ] أنّ «عدم المنافاة» ليس بشرط بين المقدم و التالي في الاتفاقية (قسطاس الأفكار).

۶۶. توجه به دو معنای «انفصال حقیقی»

۱. منع جمع هر دو جزء + منع خلو هر دو جزء (= انفصال حقیقی هر دو جزء)

۲. منع جمع هر دو جزء + منع خلو هتة جزءها با هم

۶۸. جهت در شرطیات در حقیقت جهت نالی هستند

۶۹. شرطی شبیه به حملی

۷۰. المتصلة تبقى بمعناها دون المنفصلة

۷۰. انکار عکس مستوی شرطیات

مباحث قیاس

تعریف قیاس

۷۱. تقسیم مقدمه غریبه به اجنبیه و لازمه

۷۲. تقسیم قیاس با مقدمه غریبه به قیاس یا مقدمه اجنبیه با لازمه یا هر دو

۷۳. پذیرش قاعده حذف عاطف

۷۴. انکار قاعده حذف عاطف

۷۵. حصر سخن در حد وسط مکرر

۷۶. بداهت و عدم بداهت قیاس مساوات

۷۷. بداهت قیاس مساوات (فخر رازی، شرح الإشارات، ج. ۱ ص ۲۸۶)

۷۸. عدم بداهت قیاس مساوات (قسطاس الأفكار)

۷۹. بداهت قانون مساوات (مساوی المساوی مساو)

۷۷. اعتراض به خونجی در تحلیل قیاس مساوات

۷۸. شرط «تکرار حد وسط»

۸۰. ليس في تعريف القياس ما يشعر بوجوب تكرار الوسط

۸۱. القياس غير يشعر بتكرار الأوسط

اقسام قیاس

۷۹. انکار برخی قیاس‌های افترانی شرطی (فلاحی، ۱۳۹۲ و ۱۳۹۷)

۸۰. قیاس‌های مختلف از خارجیه، حقیقه و ذهنیه

۸۱. قیاس نسبت

توابع قیاس

۸۲. انکار شرایط ارسطویی برای برهان

۸۳. افزودن آداب البحث (ترکیبی از دو علم جدل و خلاف)

۸۴. مثال‌های نو برای مغالطه‌ها

۱. مغالطه تامستیوس در طبیعات

۲. مغالطه راست‌گویی در لوازم

۸۵. پاسخ جدید به شبهه «کل کلامی کاذب»

تاثیرپذیری سمرقندی از پیشینیان

سمرقندی از بسیاری از منطق‌دانان پیشین، ایجابی یا سلبی، تاثیر پذیرفته است. بیشترین تاثیرها از این سه تن است: ابن سینا، فخر الدین رازی و افضل الدین خونیجی. این تاثیرها چنان گسترده و پربسامدند که ذکر همه آنها این مقدمه را به دوازا می‌کشاند و از این رو، از پرداختن به آنها درمی‌گذریم. اما منطق‌دانانی که تاثیر مستقیم کمتری داشته‌اند و سمرقندی به طور خاص (هرچند در بسیاری موارد بدون نام بردن) به آرای آنها پرداخته، عبارت‌اند از: کنوکرانس، ارسطو، رواقیان، بطلمیوس، تامستیوس، لرفوریوس، فارابی، غزالی، ابوالبرکات بغدادی، سهلان ساوی، زین الدین کشی، نجم الدین نخجوانی، اثیر الدین ابهری، نصیر الدین طوسی، شمس الدین شهرزوری، و قطب الدین شیرازی.

در ادامه، گزارشی کوتاه از تاثیرگذاری این منطق‌دانان بر سمرقندی خواهیم آورد. ناگفته پیداست که این گزارش بر پایه اطلاعات بسیار ناقص ما در این دوره تاریخ‌پژوهی منطق در جهان اسلام استوار است و بسی محتمل است که پژوهش‌های آینده تاثیرگذاری‌های دیگری از این بزرگان یا غیر آنها را

بر ما آشکار سازند، چنان که ممکن است آشکار شود که برخی از تأثیرهای یاد شده در این بخش در واقع از منطق دانان پیشین تر بوده است. سمرقندی در بسیاری از موارد، پس از بیان نوآوری‌ها یا انتقادهای خود به دیگران، عبارت «والله أعلم» را می‌آورد که می‌توان آن را دال بر فروتنی در هنگام اشاره به نظر خویش به شمار آورد و شاید هم باید آن را نشانگر تردید در رای خود در برابر بزرگان دانش برشمرد.

کنوکرانس (کسانقراطیس)

۱. اکتساب تعریف به کمک برهان

«ذهب أنکساقراطیس وقوم من المتقدمین إلى أن الحدّ یکتسب بالبرهان و ذکرُوا فیهِ وجوهاً ضعیفةً نذکرها فی موضعہ إن شاء اللّٰه.

د. الحدّ لا یکتسب بالبرهان خلافاً لأنکساقراطیس وقوم من المتقدمین فإنهم برهنوا علیه.

ارسطو

۱. نامیدن ايجاب و سلب به «ایقاع» و «اتزاع»

۲. عدم بحث از قیاس‌های شرطی

۳. انکار شرایط ارسطویی برای برهان

بطلمیوس

۱. وکل واحد من أصلي «التدویر» و «الخارج المركز» لحرکة الشمس

تامستیوس

۱. بیان مغالطی بودن استدلال تامستوس

د. «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلك ليس بقَدسيّ وإلا لو تحرك على القطر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عدسياً» فقد أخذ بعض المقدم مقدماً.

فروریوس

۱. شبهه در حقیقی یا اعتباری بودن ترکیب انسان از نفس و بدن
 «... ولعل هذه الشبهة دعت المتأله إلى اتحاد النفس بالبدن إلا أن يقال: الحيوان بسبب تعلق النفس به يصير ناطقاً، وهذا قريب من الحق لكنه ما سمع ذلك من كلامهم.»
۲. تعریف فروریوس از «نوع» و ایراد ابن سینا بر او
 «... و رسمه المتأله صاحب الكلّيات بأنّه «المرتب تحت الجنس».

فارابی

۱. بساطت تصدیق و برابری بودن با حکم
۲. مذهب فارابی در اخذ امکان در عقد الوضع
۳. عکس و قیاسات بنا به مذهب فارابی مبنی بر اخذ امکان در عقد الوضع
۴. مذهب فارابی در فروگاستن وحدت‌های هشت‌گانه در تالقن به سه وحدت و به یک وحدت
۵. کنار گذاشتن شکل چهارم
۶. انتساب کتابی پرخطا در قیاسات شرطی به فارابی

ابو البرکات بغدادی

۱. پاسخ به اعتراض ابو البرکات به ابن سینا درباره اینکه در گزاره «انسان عالم است» محمول حقیقی همان «علم» است:
 «... و اعترض عليه صاحب المعبر بأن لفظة «ذو» للنسبة و هي خارجة عن المحمول، فالمحمول بالحقيقة هو «العلم».
۲. پاسخ به اعتراض ابو البرکات به ابن سینا درباره این احتمال که ارسطو قیاس‌های شرطی را بیان کرده است:
 «... وقال الشيخ «لعلّ المعلم ذكرها ولم يُقَلَّ إلى العربية». و اعترض عليه صاحب المعبر بأنّه «لو ذكرها لُقِلَ إلى العربية» و ذلك غير لازم.

غزالی

۱. مهجور بودن دلالت التزامی

- » و اجاب الغزالي بأن المراد بالدلالة الوضعية ما يكون بواسطة الوضع إذا ابتداء
و هي المطابقة أو بواسطة و هي التضامن و الالتزام ... (شرح القسطاس)
» ثم قال الغزالي بل سبب كونها مهجورة كون اللوازم غير منحصرة إذ السقف
يلزمه الحائط و الحائط الأس و الأس الأرض. فاعتبار الدلالة الالتزامية يوجب
أن يكون للفظ واحد مدلولات غير متناهية، (شرح القسطاس)

سهلان ساوی

۱. نبود فعل در زبان عربی

- » و من هذا بالغ بعض المتأخرين وقال: «لا كلمة في لغة العرب». (قسطاس
الأفكار)

سهروردی

۱. ارجاع قول به «اتحصار مقولات در چهار مقوله» به صاحب بصائر

- سمرقندی قول به حصر مقولات در چهار مقوله را به برخی منطق دانان نسبت داده است و گویا
مقصود وی یکی از منطق دانان مسلمان است نه به رواقیان که بعید است با دیدگاه آنان آشنا بوده
باشد:

- » و بعضهم جعلها أربعاً: الجوهر و الكم و کیف و النسبة. و هذا القول قريب
من الحق لأننا لو أمعنا النظر في مفهوم النسب السبع تعلم أننا لو رفعنا مفهوم
«النسبة» عنها لما بقيت حقيقتها. و هي متخالفة بالحقيقة. فيلزم أن تكون
«النسبة» داخلة في ماهيتها. (قسطاس الأفكار)

- » بعض الحكماء جعل المقولات أربعاً: الجوهر و الكم و کیف و النسبة. فجعل
النسبة جنساً للمسبوع. و هذا حق لأننا لو أمعنا النظر في مفهوم النسب السبع تعلم
أننا لو رفعنا مفهوم النسبة عنها لما بقيت حقيقتها. (شرح القسطاس)

به نظر می‌رسد این دیدگاه را از سهروردی گرفته باشد که نظریه «چهار مقوله» را به نادرستی به سهلان ساوی صاحب بصائر نسبت داده است:

«ولما حصرنا المقولات المشهورة في كتاب التلويحات في خمسة وجعلنا بعد ذلك في موضع لصاحب البصائر حصرها في أربعة: في الجوهر والكم والكيف والنسبة، وإذا اعتبرت هذا الحصر الذي ذكره لا نجد له صحيحاً. (سهروردی، المشارع والمطارحات ص ۲۷۸).

«و صاحب البصائر قد حصرها في أربعة في بعض المواضع: في الجوهر والكم والكيف والنسبة. وخرج عنها الحركة فإنها ليست بكمية وإن عرض لها تكتم، ولا نسبة وإن عرض لها نسبة، ولا شيء مما عدوا. أما نحن فقد حصرناها في خمسة على ما بينا في التلويحات وفصلناه في المطارحات. (سهروردی، المقامات ص ۱۴۶).

ما در هیچ یک از آثار سهلان ساوی این قول را ندیده‌ایم هرچند ظاهر تبویب و فصل بندی کتاب بصائر چنین برداشتی را به ذهن متبادر می‌سازد.

زین الدین کشی

۱. مغالطه‌ای در باب عکس مستوی (حدائق الحقائق، ص ۲۱۵۸-۲۲).
۲. تبعیت نتیجه از جهت صغری در شکل اول با صغرای ضروری و کبرای دائمه (حدائق الحقائق، ص ۱۰۹۰-۱۲).
۳. انتاج شکل اول با صغرای ممکنه و کبرای دائمه یا عریفه عامه یا خاصه (حدائق الحقائق، ص ۱۹۲۹-۲۱).
۴. عدم انتاج شکل اول با صغرای ممکنه و کبرای مشروطه یا عریفه خاصه (حدائق الحقائق، ص ۹۱-۱۴-۱۸).
۵. جهت نتیجه در صورتی از صور شکل چهارم

«وزعم الکشی أنّ النتيجة في القسم الثاني [= ما كانت الكبرى من الوصفیات الأربع، أي المشروطتين والعرفيتين] إمّا «مطلقة عامة» أو «وجودية لا دائمة».

و ليس كذلك لأنه قد يكون حينئذ مطلقاً لا دائمة. (حدائق الحقائق، ص ۷۱۹۲-۱۰).

ابن بدیع بندهی

۱. اعتراض به انقسام تصور و تصدیق به علم و جهل (دست‌نویس به شماره ۱۴۶۱ کتابخانه راقب پاشا ص ۳۴۹ ب ۲-۴).
۲. اعتراض به منفصله بودن حمله مردده‌المحمول (شرح المقدمة الکشیة ص ۴۸۶ س ۱۲-۱۴)

نجم‌الدین نخجوانی

۳. افزایش ضرب‌های منتج شکل‌های چهارگانه

اثیرالدین ابهری

۱. دو تعریف برای علم در مقسم تصور و تصدیق
 - ا. مطابق تعریف فارابی؛
 - ب. العلم إنما تصوّر... وإنما تصدیق وهو الحكم (منتهی الأفكار في إبانة الأسرار ص ۷۹).
 - ج. و قد يقال التصديق على مجرد الحكم (منتهی الأفكار في إبانة الأسرار ص ۱۹۹).
 - د. مطابق تعریف فخر رازی؛
 - ه. العلم... إنما تصوّر ساذج... وإنما تصوّر معه حكم ويسمى المجموع تصديقاً (منتهی الأفكار في إبانة الأسرار ص ۱۹۹).
 - و. العلم... إنما تصوّر فقط... وإنما تصوّر معه تصديق (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ۱۹۷؛ تنزیل الأفكار ص ۱۳۹-۱۴۰).
- سمرقندی این تعریف دوم را با بیانی نزدیک به بیان خواجه نصیر در تلخیص المحصل (ص ۶) می‌آورد که نشانه تأثیر پذیری احتمالی از این کتاب است:

«العلم إنا تصور إن كان إدراكاً بدون الحكم، أو تصديق إن كان معه» (فسطاس الأفكار)

«العلم إنا تصور إن لم يكن الحكم داخلاً فيه، أو تصديق إن كان داخلاً» (فسطاس الأفكار)

۲. بساطت تصديق (منتهی الأفكار فی إثبات الأسرار ص ۷۹ و ۱۹۹)

۳. تفسیر معقولات ثانیة به احکام تعینده یا خبریه (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ۹۷)

۴. موضوع منطق تصورات و تصدیقات است (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ۱۰۵؛

تنزیل الأفكار ص ۱۴۴) (به پیروی از خونجی در کشف الأسرار ص ۸-۹)

۵. حل شبهه مجهول مطلق با تمکیک قضیه ذاتیه و وصفیه (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ۱۰۰ س ۱۴-۱۶)

۶. تعریف «معرف»:

«المعرف لماهیة الشيء هو الذي يوجب تصوّره تصوّرها أو تميّزها عن كلّ ما

عداها، (الأبهري، كشف الحقائق في تحرير الدقائق، ص ۴۷).

۷. قضیه طبیعییه (منتهی الأفكار ص ۱۰۹ و ۲۱۶؛ خلاصة الأفكار ص ۱۷۴)

۸. قضیه ذهنیه، شرط امکان در حقیقیه (منتهی الأفكار ص ۱۰۹ و ۲۱۸؛ خلاصة الأفكار ص ۱۷۸؛ تنزیل الأفكار ص ۱۶۱)

۹. انکار قضایای ذهنیه (منتهی الأفكار، ص ۱۰۹ س ۱۰-۱۲)

۱۰. استنتاج از مقدمه اجنبیه (عنوان الحق و برهان الصديق، ص ۵۹۱ س ۲-۱۲)

۱۱. پاسخ به اعتراض خواجه به ابهری در پذیرش «استلزام از کل به جزء» (تعديل المعيار في نقد تنزیل الأفكار، ص ۱۷۴)

۱۲. پاسخ به ابهری در اعتراض به شرایط صدق شرطی نزد ابن سینا (كشف الحقائق في تحرير

الدقائق، ص ۱۷۲؛ منتهی الأفكار فی إثبات الأسرار، ص ۱۱۳-۱۱۴ و ۲۲۳)

۱۳. دلیل = برهان ان که اوسط در آن معلول اصغر است.

۱۴. اعتراض به منفصله بودن حملیه مرددة المحمول (عنوان الحق و برهان الصديق ص ۵۸۹)

۱۵. قاعدة «منع تقلید» نزد جدلیان زمان (منتهی الأفكار، ص ۲۵۴؛ كشف الحقائق، ص

۱۵۵-۱۵۶؛ خلاصة الأفكار، ص ۱۳۲۳؛ تنزیل الأفكار، ص ۲۱۳-۲۱۴)

«اشتهر بین الجدلیین فی هذا الزمان منع الأمور (منع التقدير)

۱۶. انکار عکس تقیض شرطیات (خلاصه الأفكار، ص ۲۴۵-۲۴۶ منتهی الأفكار، ص ۱۳۶-۱۳۷ و ۲۴۱-۲۴۲)
۱۷. سه ضرب ابداهی ابهری برای شکل چهارم (خلاصه الأفكار ص ۲۷۲ و ۲۷۵)
۱۸. پاسخ به انکار قیاس شرطی اقترانی (منتهی الأفكار، ص ۲۵۴: کشف الحقائق، ص ۱۵۵-۱۵۶: خلاصه الأفكار، ص ۱۳۲۳: تنزیل الأفكار، ص ۲۱۳-۲۱۴)

برهان الدین نسفی

چنان که پیش تر گفتیم، برهان الدین نسفی کتابی دارد به نام شرح اساس الکیاسة که در سال ۲۰۱۵م. تصحیح و منتشر شده است. نگارنده درباره تأثیر این کتاب بر سمرقندی تردید دارد زیرا بسیاری از دیدگاه‌های مطرح در آن مخالف نظرات سمرقندی است و با وجود این، سمرقندی در آثارش با آنها مخالفت نکرده است. با این حال، شباهت‌های اندکی نیز میان شرح اساس الکیاسة و آثار سمرقندی وجود دارد که احتمال دارد سمرقندی از استاد خود به طور شفاهی و نه از کتاب شرح اساس الکیاسة گرفته باشد. این موارد عبارت‌اند از:

۱. بساطت تصدیق در مخالفت با فخر رازی (شرح اساس الکیاسة، ص ۲۶)
۲. اعتراض به انقسام تصور و تصدیق به علم و جهل (شرح اساس الکیاسة ص ۲۶)
۳. رجوع مطالب فرعی به مطلب هل و آتی (شرح اساس الکیاسة ص ۱۲۶)

نصیر الدین طوسی

۱. بساطت تصدیق در مخالفت با فخر رازی (تلخیص المحض ص ۶: تعدیل المعیار فی نقد تنزیل الأفكار، ص ۱۴۰-۱۴۱)
۲. انکار تعریف به فصل یا خاصه به تنهایی (تعدیل المعیار فی نقد تنزیل الأفكار، ص ۱۴۴)
۳. الذاتی لا یعمل (شرح الإشارات، ج. ۱، ص ۴۰)
۴. حد تام بغير جنس و فصل
 و قال الشيخ في الإشارات: «الحدّ التام لا بدّ وأن يكون یتربّع من الجنس و الفصل». واضطربت أقوال الشارحين فيه: فذهب الأكثرون إلى الإنكار ونقصوا ذلك بالأجزاء الغير المحمولة كما للعدد و البيت فإنه يتمّ الحدّ بذکرها مع أنّ شيئاً منها ليس بجنس و لا فصل. (قسطاس الأفكار)

د. و قال الإمام نصير الدين الطوسي: إن مراد الشيخ بهذا بعض الحدود لا كلها. (شرح القسطاس) (شرح الإشارات و التنبیها مع المحاکمات، ج. ۱، ص ۹۷)

۵. انکار قضیه ذهنیه (تعدیل المعیار فی نقد تنزیل الأفكار، ص ۱۶۵)
۶. مثال «کاتب» و «آتی» (اساس الاقتباس ص ۱۷۲ و ص ۲۳۰)
۷. دو تفسیر از مانعة الجمع و مانعة الخلق (تعدیل المعیار فی نقد تنزیل الأفكار ص ۱۷۸
ص ۱-۳؛ ص ۱۷۹ ص ۱۳-۱۵؛ ص ۲۲۱ ص ۱۶-۱۷)

سراج الدین ارموی

۱. موجبة سالبة المحمول بودن صفری در قیاس «جزء الجوهر ليس بعرض»
د. و لقاتل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن تكون [هذه الصفری] موجبة «سالبة المحمول»
لا معدولة؟ فلذلك أنتجت. (قسطاس الأفكار)
۲. اعتراض بر ابن سینا در بیان حصر شرطیات
۳. اعتراض بر ابن سینا در عدم انتاج دو منفصلة حقیقیه
۴. بیان قانون نیکو برای انتاج قیاس اقترانی شرطی مرکب از حملیه و متصله با اشتراک در

مقدم

- د. وقد وجدنا من كلام بعض أفاضل الزمان أدام الله إليهم ضابطاً حسناً، فنتيته مع ما زاد عليه رويته. (قسطاس الأفكار)
- ه. وقد وجد من كلام صاحب المطالع ضابطاً حسناً فلذكروه هاهنا مع ما زاد عليه.
(شرح القسطاس) (مطالع الأنوار، بنکريد به لوايح الأسرار في شرح مطالع
الأنوار ص ۶۶۱-۶۶۲).

نجم الدين کاتبی

۱. معمای کاتبی (تقیض الأعمّ أخصر) (المطارحات المتطقية، در منطق و مباحث الفاظ،
ص ۱۸۳-۱۸۴؛ شرح کشف الأسرار، دست‌نویس شماره ۱۴۱۷ کتابخانه فاضل احمد
پاشا، ص ۲۲-۲۳ و ۱۱۶)
۲. افزودن شرط «کلیت استثناء» در قیاس استثنائی (الرسالة الشمسية ص ۱۶۳).

۲. تعریف «حدس» به «سرعت انتقال از مبادی به مطالب» (الرسالة الشمسية ص ۱۶۶)

۳. ایراد به قضیه ذهنیه

« و اعترض صاحب الجامع بأن قولنا «شريك الباري ممتنع» إنما يصدق بالاعتبار الذهني لما ذكرتم أن الحكم على المعدومات والممتنعات إنما يصدق بهذا الاعتبار. وكذا قولنا «كُلُّ ممتنع معدوم»، لكن لا يصح أن يقال: «كُلُّ ما هو شريك الباري في الذهن هو ممتنع في الذهن»، لأنَّ الحاصل في الذهن لا يكون ممتنعاً فيه. وكذا قولنا «كُلُّ ممتنع معدوم». وإذا كان كذلك، فيجب أن يقال: الاعتبار الذهني معناه كُلُّ ما هو ج في الذهن فهو ج في الذهن أو في الخارج؛ وحينئذ تصدق هذه القضية، إذ يصدق «كُلُّ ما هو شريك الباري في الذهن هو ممتنع في الذهن أو في الخارج». وكذا قولنا «كُلُّ ممتنع معدوم».

« هذا ما ذكره. ولا حاجة إلى هذا، لأنَّ المحمول في قولنا «شريك الباري ممتنع» هو قولنا «ممتنع في الخارج»؛ فحينئذ يكون معناه كُلُّ ما صدق عليه في الذهن أنه شريك الباري صدق عليه في الذهن أنه ممتنع في الخارج. وكذا المحمول في قولنا «كُلُّ ممتنع معدوم» المعدوم في الخارج. (شرح القسطاس).

شمس الدين شهرزوری

۱. تعریف «تعریف» به «آنچه تصورش سبب تصور شیء یا تمایز شیء است» (الشهرزوری، شرح حکمة الإشراق، ص ۵۲)
۲. تعریف «حدس» به «سرعت انتقال از مبادی به مطالب» (رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية ص ۳۷۲)

قطب شیرازی

۱. کاربرد دو اصطلاح «شرط» و «شطر» (شرح حکمة الإشراق ص ۴۱)
۲. تعریف «تعریف» به «آنچه تصورش سبب تصور شیء یا تمایز شیء است» (قطب الدين الشيرازي، شرح حکمة الإشراق، ص ۵۲).

تجیر دانشمندان

در پایان بخش «تأثیر پذیری سمرقندی از پیشینیان»، نکته‌ای که گفتن آن خالی از لطف نیست اینکه سمرقندی در مواردی برای بزرگ‌نمایی و نشان دادن اهمیت بحث به شگفت‌زدگی، پراکنده‌گری، و در بهت و حیرت قرار گرفتن منطبقان در پاسخ به دشواره‌های منطقی اشاره کرده است، گویی با این کار، می‌خواهد ارزش مندی و اهمیت پاسخ خود را برجسته سازد. مواردی از این دست را در این جا می‌آوریم:

۱. تعریف مرکب حقیقی تنها به جنس و فصل ممکن است
 a. وقال الشيخ في الإشارات: «الحَدُّ التام لا بدّ و أن يكون يترکّب من الجنس و الفصل».
 b. واضطربت أقوال الشارحين فيه: فذهب الأكثرون إلى الإنكار و نقضوا ذلك بالأجزاء الغير المحمولة كما للعدد و البيت فإنه يتمّ الحَدُّ بذكرها مع أنّ شيئاً منها ليس بجنس و لا فصل.
 ۲. گزاره حملی حکم بر موضوعیت است یا بر محمولیت؟
 a. واضطرب آراؤهم في أنّ جزء القضية هل هو الموضوعية أو المحمولية؟
 ۳. تعداد وحدت‌های معتبر در تناقض
 a. وإثما اعتبر [الغرابي] وحدة الزمان دون المكان، لأنّ وحدة المكان تدرج تحت وحدة الزمان دون العكس.
 b. هذا ممّا تحير في تحقيقه جميع المتأخرين.
 ۴. تشکیک ابهری در قیاس اقتراعی شرطی
 a. والمنطقيون تحيروا في جواب ذلك.
 ۵. چگونگی پاسخ هنگامی که جدلی مستند می‌آورد
 a. ولهذا قال المحققون «المستند لا يُجاب عنه ولا يُبحث عليه».
 b. وتَجَرَّ قوم من المحصلين: أنّه إذا «لم يُلغِ دفع المستند ولا يجوز البحث عليه» فكيف يمكن الجواب عن المنع مع بقاء المستند؟

۶. پارادوکس دروغ‌گو (شبهه «کلّ کلامی فی هذه الساعة کاذب»)

۵. و هذه المغالطة مشهورة تحیر جميع العلماء فی حلّها و سؤدوا فیہ اوراقاً و ما وقع شیء منها ثقیلاً.

تأثیر گذاری بر پسینیان

تأثیرگذاری سمرقندی بر منطق‌دانان پس از خود شایسته بررسی است چه اینکه به نظر می‌رسد هرچند در ترکیه عثمانی و شمال آفریقا بسیار به او توجه شده، اما به دلایل ناشناخته‌ای در دوره‌های متأخر در ایران چندان توجهی را جلب نکرده است. شاید اقبال گسترده به شرح مطالع و شرح شمسیه قطب الدین رازی در این زمینه بی‌تأثیر نبوده باشد. بررسی ارتباط میان سمرقندی و منطق‌دانان پسین کاری نیست که از عهده این مقدمه برآید و ما صرفاً به مواردی از تأثیر سمرقندی بر قطب رازی خواهیم پرداخت. تنها استثناء موردی از یکی از منطق‌دانان غربی به نام والتر برلی است که به صورت اتفاقی به آن برخوردیم و در اینجا به آن توجه می‌دهیم.

والتر برلی (۱۲۷۵-۱۳۴۴ م.) (۶۷۴-۷۴۵ ق.)

۱. مغالطه راست‌گویی درباره لوازم (۲)

والتر برلی^۱ فیلسوف و منطق‌دانی اهل مدرسه (scholastic) از یورک‌شایر در شمال انگلستان است. او در کتاب الرسائلان الصغری و الکبری فی تهذیب المنطق^۲ مغالطه‌ای را طرح و بررسی کرده است که شباهت بسیاری دارد به مغالطه «راست‌گویی درباره لوازم» که نخستین بار سمرقندی در جهان اسلام طرح کرده است. برای مقایسه، هر دو را با هم ذکر می‌کنیم. مغالطه سمرقندی چنین است:

«کلّ من قال بأنّ الإنسان حجر فهو قال بأنّه جسم»

و «کلّ من قال بأنّه جسم فهو صادق»

پس نتیجه: «کلّ من قال بأنّ الإنسان حجر فهو صادق».

مغالطه برلی نیز این است:

1. Walter Burleigh (1275-1344)

2. On the Purity of the Art of Logic. The Shorter and Longer Treatises, trans. & ed. P.V. Spade, New Haven & London: Yale University Press, 2000.

من می گویم که تو خری! پس من می گویم که تو حیوانی!
 من می گویم که تو حیوانی! پس من راست می گویم!
 من می گویم که تو خری! پس من راست می گویم!
 [پس تو خری!]^۱

چنان که می بینیم، این دو قالب استدلالی بسیار نزدیک به هم هستند مگر در دویزگی فرعی: نخست اینکه قالب استنتاجی سمرقندی قیاس حملی است (به این معنی که مقدمات و نتیجه همگی جمله های حملی هستند) و قالب استنتاجی برلی قیاس شرطی (یا قیاس استنتاجی) (یعنی از عباراتی مانند «اگر ... آنگاه ...» یا دقیق تر «... پس ...» استفاده می کند) و دوم اینکه مثال سمرقندی از ترکیب «هر که بگوید، انسان، جسم، صادق» ساخته می شود و مثال برلی از ترکیب «من می گویم، تو، حمار، صادق». جز این دو جنبه، این دو قیاس از دیگر جهات کاملاً شبیه هم هستند. از آنجا که والتر برلی معاصر جوان تر سمرقندی است احتمال تأثیر پذیری او از سمرقندی هست؛ هر چند دوری مکانی این دو اندیشمند احتمال این تأثیر پذیری را بسیار پایین می آورد. احتمال اینکه هر دوی اینها از یک نیای مشترک (برای نمونه، اثیر الدین ابهری؟) گرفته باشند نیز وجود دارد.

قطب رازی

قطب الدین رازی، چنان که در آغاز سخن گفتیم، شرح القسطاس سمرقندی را در ۲۲ سالگی (۷۱۱ق.) برای خود کتابت کرده و خوش بختانه نسخه دست نویس آن موجود است.^۲ این نشان می دهد که تأثیر سمرقندی بر قطب رازی نباید دور از انتظار باشد. پژوهش بسیار اجمالی مادر اینجا این نکته را تأیید می کند. پیش از بررسی تأثیرات سمرقندی بر قطب رازی القاب سمرقندی را در کتاب شرح مطالع قطب بررسی می کنیم:

۱. عبارت والتر برلی که بخش استدلال مغالطی آن را برجسته کرده ایم چنین است:

(26) For the inference 'I say that you are an ass; therefore, I say that you are an animal' is a good one, and yet something follows from the consequent that does not follow from the antecedent. For it follows: 'I say that you are an animal; therefore, I say the truth'. And yet it does not follow: 'I say that you are an ass; therefore, I say the truth'.

۲. شش ۱۹۹۷ ص ۱۵۱۵؛ خلاصه ۱۳۹۲ ص ۲۰.

القاب سمرقندی در شرح مطالع

قطب‌رازی در شرح المطالع از سمرقندی با عنوان‌های زیر یاد کرده است: «قوم»، «بعض الأفاضل»، «الفاضل المتصلف»، «بعض الخواطر» و «بعض الأذهان».^۱ (در دیگر موارد، یا با افعال مجهول مانند «لا يقال» و «أوردوا» مطالب سمرقندی را می‌آورد و نقد می‌کند و یا بدون هر گونه اشاره‌ای مطالب سمرقندی را (ظاهراً به نام خود) طرح می‌کند.) از همین چهار عنوانی که قطب‌رازی به سمرقندی داده است، تا اندازه‌ای می‌توان قدر و اعتبار او را نزد قطب به دست آورد؛ ظاهر عباراتی مانند «فاضل» و «بعض الأفاضل» نشانه احترام و تحسین است؛ اما تعلیقه یکی از نسخه‌های خطی در تصحیح ابوالقاسم رحمانی، واژه «تصلف» را به معنای «لاف زدن» گرفته است (لوامع الأسرار فی شرح مطالع الأثر، مقدمه رحمانی ص ۲۵۵ پانویست ۱، ج. ۱ ص ۳۴۳ پانویست ۱۲) که در این صورت، «الفاضل المتصلف» معنایی پرآدوکی و تناقض‌نما می‌یابد: «دانشمند لاف‌زن»! در اصطلاح «بعض الخواطر» و «بعض الأذهان»، اما، معلوم نیست که بار مثبت دارد یا منفی! «خواطر» جمع «خاطر» یا «خاطر» است که در صورت اول همان معنای «ذهن» را دارد و در ظاهر داری بار مثبت است ولی می‌تواند تعبیر کنایی هم به شمار آید.

رد پای اندیشه‌های سمرقندی در شرح مطالع

تاثیرپذیری قطب‌رازی از سمرقندی نکته‌ای است که قبلاً مورد توجه قرار نگرفته بود و در دو تصحیحی که به تازگی از شرح مطالع قطب‌رازی در سال ۱۳۹۳ انجام شده مواردی از این دست مورد اشاره قرار گرفته است. برای نمونه، ابوالقاسم رحمانی ۱۱ مورد از ارجاعات قطب‌رازی به سمرقندی را گزارش کرده^۲ و علی اصغر جعفری ولنی نیز دست کم در ۶ پانویست به این موارد اشاره

۱. لوامع الأسرار فی شرح مطالع الأثر ص ۲۷-۱-۳؛ ص ۴۲-۸-۱۰؛ ص ۲۰۱-۲-۱۵؛ ص ۳۵۳-۱۱۲؛ ص ۴۴۵-۸.

۲. لوامع الأسرار فی شرح مطالع الأثر تصحیح ابوالقاسم رحمانی (۱۳۹۳) مقدمه مصحح ص ۲۵۴-۲۵۶. تفصیل این موارد به شرح زیر است:

ج. ۱: مبحث امراض غریبه ص ۶۲، ۱۰، شبهه مجهول مطلق ص ۸۰، ۴، وجود کلی عقلی ص ۱۸۹، رابطه جنس منطقی و نوع طبیعی ص ۲۵۹، آخر، تعریف «معرف» ص ۳۴۳، آخر، (اعتراض مربوط به رابطه جنس منطقی و نوع طبیعی مربوط به لغز وازی است در منطق الملخص ص ۷۱).

ج. ۲: قضیه‌های منحرفه (= دارای سور محمول) ص ۶۷ بند آخر، تعریف ماده و جهت ص ۱۵۰، آخر، تعریف «ضرورت» ص ۱۵۵، ۱، عکس مستوی (سالبه کلیه خاضعان) ص ۳۱۴، ۲، عکس نقیض (موجبات

می‌کند.^۱ برخی از این موارد را به همراه موارد تازه‌ای که نگارنده این منظور یافته است در اینجا گزارش می‌کنیم:

مبحث تصورات

۱. گرفتن عارض به واسطه امر مباین (مانند داغی به واسطه آتش) به عنوان قسمی از

اقسام «عارض غریب»

سمرقندی سه قسم عرض ذاتی و سه قسم عرض غریب معرفی می‌کند: اقسام عرض ذاتی: ۱. بی‌واسطه، ۲. با واسطه جزء ذات، ۳. با واسطه خارج مساوی؛ و اقسام عرض غریب: ۱. با واسطه خارج اعم، ۲. با واسطه خارج اخص، ۳. با واسطه خارج مباین، که این قسم سوم از عرضی غریب را خود او برای نخستین بار طرح کرده است. او درباره سه قسم عرضی غریب می‌گوید:

د. وسموا القسمین الأولین «عرضاً غریباً»، والظاهر أن الثالث أيضاً منه. فهذه ستة أقسام: ثلاثة منها عرض ذاتي و ثلاثة غير ذاتي. و الحصر ظاهر. (قططاس الأفكار).

ه. وهاهنا قسم آخر ما ذكره و هو ما يكون بواسطة أمر «مباین» - كالحرارة للجسم بالمستخن من النار أو شعاع الشمس - فهذا بالأولى أن يكون عرضاً غریباً. (شرح قططاس).

قطب رازی به همین نکته صریحاً اشاره می‌کند و می‌گوید:

و زاد بعض الأفاضل قسماً سادساً رأى عذّه من الأعراض الغريبة أولى و هو أن يكون بواسطة أمر مباین كالحرارة للجسم المستخن بالنار أو شعاع الشمس. و الصواب ما ذكره (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۲ من ۸-۱۰).

بسیطه) ص ۳۹۹، ص ۴۸۸. (اعتراض مربوط به عکس مستوی مربوط به الفضل الدین خونیجی است در کشف الأسرار ص ۷۱).

۱. لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار جعفری علی اصغر جعفری ولئی (۱۳۹۳) ص ۲۰۱، ۲۷۰، ۳۵۲-۳۵۳، ۴۴۵، ۷۱۵؛ فهرست اعلام ص ۷۱۹ و فهرست کتب ۷۲۱.

۲. اعتراض اول به خولجی در تغییر موضوع منطق از «معقولات ثانیه» به «تصور و

تصدیق»

هـ. هذا ما ذكره. و لعلمهم غفلوا عن كونها من المبادئ كما قرروا. (قسطاس

الأفكار).

هـ. هذا ما ذكره و قد عرفت مما مر أن البحث عن المعقولات الثانية في المنطق

إنما هو لكونها من المبادئ لا من المسائل لأنها تثبت في علم آخر أعم، فلا

يجب أن يؤخذ الموضوع أعم. (شرح القسطاس).

هـ. هذا تقرير كلامهم. وفيه نظر لأنهم إن أرادوا بأن المنطقي يبحث عن الكلية و

الجزئية و الذاتية و العرضية أنه يبين تصوراتها فهو ليس من المسائل ... لا نسلم

أنها من مسائل المنطق ... بل إنما يبحث عنها إنما على سبيل المبادئ أو ...

(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۷ س ۸-۱۵).

۳. اعتراض دوم به خولجی در تغییر موضوع منطق از «معقولات ثانیه» به «تصور و

تصدیق»

هـ. و مع ذلك يلزمهم فساد آخر؛ و هو أن كل ما يبحث المنطق عنه فهو إما معلوم

من المعلومات التصورية أو التصديقية. فلو جعل موضوع المنطق المعلومات

التصورية و التصديقية لصار بحث المنطق عن نفس الموضوع لا عن عوارضه.

(قسطاس الأفكار).

هـ. و مع ذلك يلزمهم فساد آخر و هو أن كل ما يبحث المنطق عنه إما تصور أو

تصدیق من الحیثیة المذكورة فلو جعل موضوع المنطق التصورات و التصديقات

بتلك الحیثیة صار بحث المنطق عن نفس الموضوع لا عن عوارضه فلا يكون

الموضوع موضوعاً. (شرح القسطاس).

هـ. لا يقال: كل ما يبحث عنه المنطق إما تصور أو تصديق من الحیثیة المذكورة فلو

جعل موضوعه التصورات و التصديقات يكون البحث عن نفس الموضوع لا عن

عوارضه «لأننا نقول: ... (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۷ س ۳-

۴).

۴. انکار حد ناقص بودن فصل به تنهایی + انکار رسم ناقص بودن خاصه به تنهایی

« ثم جوزوا تعریف الشيء بالفصل المجزء وبالخاصة كذلك. و ذلك غير

صحيح. إذ المفرد لا يصلح أن يكون معرّفاً. (فسطاس الأفكار).

« و الإشكال الذي استصعب قوم بأنه لا يتناول التعريف بالفصل وحده و لا

بالخاصة وحدها - مع أنه يصحّ التعريف بأحدهما على رأي المتأخرين حتى

غثروا التعريف إلى تحصيل أمر أو ترتيب أمور - فليس من تلك الصعوبة في

شيء. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۷ س ۱-۳).

۵. عدم استلزام میان علم به وصف موجودیت و علم به موجودات

آیا «شناختن» لازمه «دانستن» است؟ برای نمونه، آرش می‌داند که هر انسان چیزی است ولی

بیاری از انسان‌ها را نمی‌شناسد. فرض کنید آرش بهمن را نمی‌شناسد؛ آیا آرش می‌داند که «بهمن

انسان است»؟ آیا می‌داند که «بهمن چیزی است»؟ آیا می‌داند که «بهمن موجود است»؟ نخستین

منطق‌دانی که به رابطه شناختن و دانستن توجه کرده، تا آنجا که ما یافته‌ایم، سمرقندی است:

« وجود الشيء في الخارج لا يوجب العلم به (فسطاس الأفكار).

« لا نسلم «أن كل ما وجد في الخارج كان معلوماً بأنه موجودٌ و شيء» لجواز أن

يكون في الوجود أشياء ما توجه إليها عقولنا قط (شرح الفسطاس).

و به نظر می‌رسد که قطب رازی این نکته را از او گرفته است:

« و ما يقال من أن العلم بصفة «الموجودة» و «الشيئية» لا يستلزم العلم

بالموجودات - لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه و بين العلم بالشيء بوجه -

فكلام سديد. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۵۲ س ۷-۹).

۶. تباین جزئی و دو معنای آن

تباین جزئی مفهومی است که تا پیش از قطب الدین رازی تعریف نشده بود و به صورت مبهم به کار

می‌رفت و به نظر می‌رسد که سمرقندی هم به دلیل این ابهام دچار مغالطه شده باشد. گویا «تباین

جزئی» دو معنی دارد: ۱. دو سالبه جزئی به صورت ترکیب عقلی (علی التعیین)، ۲. دو سالبه جزئی

به صورت ترکیب فصلی (علی البدل / لا علی التعیین). به نظر می‌رسد که سمرقندی معنای ضعیف

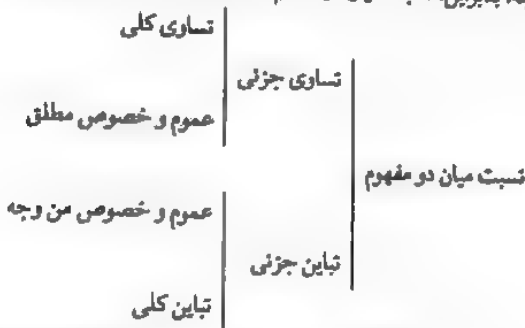
دوم را در نظر گرفته و قطب رازی معنای قوی نخست را، برای این، سخن قطب رازی را ببینید:

« لا معنى لـ «المبابة الجزئية» بين الأمرين إلا «صدق كل منهما بدون الآخر في

الجملة». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۱۲ س ۳-۴).

■ التباين قد يكون جزئياً و هو «صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة». فمرجه إلى سالتين جزئيتين، كما أن مرجع التباين الكلي سالتان كليتان. (تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ص ۶۷ م ۱۰-۱۲).

آنچه امروزه از تباین جزئی میان دو مفهوم می فهمیم این است که بین آنها یا تباین کلی است یا عموم و خصوص من وجه. بنابراین، نسبت میان دو مفهوم را به صورت زیر می توانیم دسته بندی کنیم:



اما سمرقندی چنان سخن می گوید که گویی میان عام و خاص مطلق نیز تباین جزئی برقرار است. سخن سمرقندی را ببینید:

■ والأعم من وجه یباین نقیض صاحبه [تبایناً] جزئياً؛ إذ هو غیر مستصحب له، و لا امتنع صدقه مع صاحبه، فیکون أعم منه مطلقاً أو من وجه. و علی التقديرین یباینه جزئياً. (قسطاس الأفکار).

در اینجا، سمرقندی ادعا می کند که دو مفهوم عام و خاص من وجه را که در نظر بگیریم نقیض هر کدام با همین دیگری تباین جزئی دارند زیرا بین آنها یا عموم و خصوص مطلق هست (مانند لاجر و لاشجر که عام و خاص من وجه هستند اما بین حجر و لاشجر عموم و خصوص مطلق برقرار است) یا عموم و خصوص من وجه (مانند سفید و شیرین که عام و خاص من وجه هستند و بین سفید و ناشیرین هم، عموم و خصوص من وجه برقرار است). از اینجا معلوم می شود که سمرقندی میان اعم و اخص مطلق نیز تباین جزئی می یابد. ایراد کار در این است که ما به پیروی از قطب رازی «تباین جزئی» را به ترکیب عطفی دو سالبه جزئی می شناسیم.

یک راه توجیه سخن سمرقندی این است که بگوییم تباین جزئی به معنای «عطف میان دو سالبه جزئی» نیست بلکه به معنای «فصل میان دو سالبه جزئی» است. یعنی «الف با ب تباین جزئی

دارد» اگر و تنها اگر «یا برخی الف ب نباشد یا برخی ب الف نباشد (یا هر دو)». به عبارت دیگر، «چنین نباشد که هم هر الف ب است و هم هر ب الف است». در این صورت، تباین جزئی به معنای «عدم تساوی» یعنی نقیض «تساوی» خواهد بود و سه قسم خواهد داشت: عموم و خصوص مطلق، عموم و خصوص من وجه، و تباین (و نه فقط دو قسم اخیرا). بنابراین، نسبت دو کلی به صورت زیر دسته‌بندی می‌شود:

تساوی کلی		نسبت میان دو مفهوم	
عموم و خصوص مطلق	تباین جزئی		
عموم و خصوص من وجه تباین کلی			

توجه دیگر سخن سمرقندی این است که بگوییم تباین جزئی به معنای «یک» سالبه جزئیه است و نه «دو» سالبه جزئیه؛ بنابراین، الف یا ب تباین جزئی دارد اگر و تنها اگر برخی الف ها ب نباشند. در این صورت، تباین جزئی در برابر تساوی و خصوص مطلق قرار می‌گیرد و شامل سه قسم می‌شود: عموم مطلق، عموم من وجه و تباین کلی و دسته‌بندی زیر را خواهیم داشت:

تساوی کلی		نسبت الف به ب
خصوص مطلق	تساوی جزئی: هر الف ب است	
عموم مطلق عموم و خصوص من وجه تباین کلی	تباین جزئی: برخی الف نیست	

۷. وابسته کردن بحث در وجود «کلی عقلی» به بحث در «وجود ذهنی»:

هـ. و اما وجود العقلي لموقوف علی تحقق الوجود الذهني. (قسطاس الأذکار)؛

« و انا وجود الكلّي العقلي معروف على الوجود العقلي؛ فمن أنكر الوجود العقلي أنكر تحقق الكلّي العقلي ومن أقرب به - وهو الحق - اعترف به. والبحث

عن الوجود العقلي موکول الى نظر الحکيم. (شرح القسطاس).

« فإن قلت: العقلي أيضاً فرع الإضافة... فالأولى حمل الاختلاف على الاختلاف

الواقع لي وجوده الذهني بناءً على مسألة الوجود، فنقول: ... أمّا حمل

الاختلاف على الذهني لا توجيه له إذ لا يختص به ولا بالكليات؛ بل يعم سائر

الأشياء. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۱۸ من ۱۲-۱۵).

۸. نقد دليل خونجی بر انحصار جزء ماهیت در جنس و فصل

« و ذلك ضعيف لأنه لو كان [جزء الماهية] تمام المشترك فإمّا يكون جنساً إن لو

كان ذاتياً لذلك النوع أيضاً و محمولاً عليه، لجواز أن يكون [جزء الماهية] من

الأجزاء التي لا تحمل على ذلك النوع. و أيضاً عدم التناهي غير لازم لأنه يكفي

لي كونه عاقماً وجدائنه في تمام المشترك. (قسطاس الأفكار).

۹. بیان انحصار جزء ماهیت در جنس و فصل (کونهاترین بیان برای انحصار ذاتی در

جنس و فصل):

« بل الطريق في ذلك أن يقال: «الجزء المحمول»: إن كان مقولاً على الماهية و

نوع ما مخالف لها في جواب «ما هو؟» فهو الجنس. و إلا فهو الفصل لأنه لا

يكون جزءاً لجميع الموجودات لبساطة بعضها. فحينئذ يميز الماهية عقلاً لا

يكون جزءاً منه. (قسطاس الأفكار).

« و الأخصر من التقريرات أن يقال: الذاتي إن كان تمام المشترك بين الماهية و

نوع ما مباين فهو الجنس؛ و إلا فالفصل، لاستحالة أن يكون جزءاً لجميع

الماهيات، فهو يميز الماهية عن بعضها فيكون فصلاً لها. (لوامع الأسرار في

شرح مطالع الأنوار ص ۱۲۹ من ۱۳-۱۷).

۱۰. اشکال به فخر رازی در جنس بودن «جنس» برای جنس‌های عالی، سافل، متوسط و مفرد (به دلیل اینکه سه نای اولی عدمی هستند و چهارمی به تنهایی نمی‌تواند جنس داشته باشد)

۴. و فيه نظر: لجواز أن يكون هذا التعريف رسماً لا حداً؛ ولأنه يصح تعريفها بالوجودي كما يقال «الجنس العالي هو أعم الأجناس» و«السافل هو الأخص» و«المفرد هو القريب البسيط». (قسطاس الألكازر).
۵. و فيه نظر لأن لا نسلم أن [الأجناس] الثلاثة [الأولى] مرجية من الوجود والعدم؛ وإنما يكون كذلك لو كانت تعريفاتها حدودها و هو ممنوع لجواز أن يكون التعريفات رسوماً و تلك الأمور العدمية لوازم لفصول لها وجودية أقيمت مقامها كما يقال «الجنس العالي أعم الأجناس» و هو مستلزم لأن لا يكون فوقه جنس و تحته جنس و «الجنس السافل أخص الأجناس» و هو مستلزم لأن لا يكون تحته جنس و يكون فوقه جنس و «المفرد [هو] القريب البسيط» و يلزمه أن لا يكون تحته جنس لقربه و لا فوقه جنس لبساطته. (لوامع الأملار في شرح مطالب الأنوار ص ۱۶۰ م ۱-۶).

مبحث تعریف

۱۱. تعریف «تعریف» به «آنچه تصورش سبب تصور شیء یا تمایز شیء است» مفهوم «تعریف» یا «معرف» (به معنای اعم از حد و رسم)، تا آنجا که ما جستجو کرده‌ایم، تا پیش از خونجی تعریف نشده بود و به نظر می‌رسد که خونجی نخستین تعریف را برای «تعریف» ذکر کرده است. سپس شهرزوری قید «أو يميزه عن كل ما عداه» را به تعریف خونجی افزوده و قطب الدین شیرازی این قید را به صورت «لتمييزه عن كل ما عداه» بیان کرده است. اکنون، سمرقندی کلمه «معرفه» در این تعریف‌ها را با «تصور» جای‌گزین می‌کند و قید شهرزوری و قطب شیرازی را به صورت کوتاه‌تر «لتمييزه» بیان می‌کند و قطب رازی هم عین تعریف سمرقندی را به کار می‌برد:
۴. المعروف للشيء هو ما تكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء، (كشف الأسرار، ص ۶۱ م ۲).

د. المعرف للشيء هو ما تكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء أو يميزه على كل ما عداه. (الشهرزوري، شرح حكمة الإشراق، ص ۵۲).

ه. معرف الشيء ما ... تكون معرفته سبباً لمعرفة ذلك الشيء أو لتمييزه عن كل ما عداه. (قطب الدين الشيرازي، شرح حكمة الإشراق، ص ۵۲).

و. قال قوم من المتأخرين: «المعرف» للشيء «ما يكون تصوّره سبباً لتصوّر الشيء أو لتمييزه». (قسطاس الأفكار).

ز. معرف الشيء «ما يكون تصوّره سبباً لتصوّر الشيء أو لتمييزه». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۹۶ س ۹).

در ادامه می‌بینیم که سمرقندی این تعریف را نمی‌پذیرد و تعریف دیگری را پیش می‌کشد که همان قید افزوده شهرزوری و قطب شیرازی است و اما قطب رازی با این هر دو کار سمرقندی مخالف است:

۱۲. انتقاد به تعریف «تعریف» به «آنچه تصوّرش سبب تصوّر شیء یا تمایز شیء است»

د. قال قوم من المتأخرين: «المعرف» للشيء «ما يكون تصوّره سبباً لتصوّر الشيء أو لتمييزه». وفيه نظر: لأنّه يوجب أن تكون الملزومات معرفات للوازمها البيّنة. كـ «السقف» للجدار و «الدخان» للنار - لكون تصوّراتها أسباباً لتصوّرات لوازمها. (قسطاس الأفكار).

ه. لا يقال هذا التعريف غير مانع لدخول الملزومات البيّنة للوازم فيه لأنّ تصوّراتها أسباب لتصوّرات لوازمها كالسقف للجدار و الدخان للنار مع أنّها غير مُعرّفة. لأنّا نقول ... (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۹۶ س ۱۴-۱۵).

۱۳. تعریف جدید برای «معرف»

د. وإذا عرفت ذلك فنقول: «المعرف» هو «القول الدالّ على ما يميز الشيء عما عداه». (قسطاس الأفكار).

ه. وليس لقائل أن يقول: إنّنا لا نرسم «المعرف» بما ذكره، بل بأنّه «قول دالّ على ما يميز الشيء عن جميع ما عداه» ... لأنّا نقول ... (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۰۰ س آخر - ص ۲۰۱ س ۱).

قطب رازی در ادامه هر چند بحث را بحثی مربوط به اصطلاح و قرارداد می‌داند و در قرارداد خطا معنا ندارد؛ اما با استناد به سخنی از سمرقندی هم چنان او را در جایگاه خطا معرفی می‌کند:

۱۴. خطا بودن تغییر اصطلاح بدون نیاز ضروری

« و تخصیص اصطلاح الفوم الذي تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطأ عند المحصلين - كما ذكره هذا الفاضل المتصنف في مطلع كتابه - بل خطأ هائلا، (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۰۱ س ۲-۵). عبارت سمرقندی در مقدمه کتاب در مبحثی دیگر چنین است:

« و هذا الخلاف وإن كان راجعاً إلى الاصطلاح - ولا مشاحة في الاصطلاحات - لكن ترك الأولى بلا ضرورة مستقيم، بل في قوة الخطأ عند المحصلين. (قسطاس الأفكار).

« قلت: لا مشاحة في الاصطلاحات لكن ترك الأولى الذي تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة مستقيم بل في قوة الخطأ عند المحصلين إذ فساد الاصطلاح وخطأه إنما يكون بترك الأولى بلا ضرورة. (شرح القسطاس).

۱۵. لزوم ترکیب از جنس و فصل برای امور مرکب از اجزای نامحمول

چنان که قبلاً هم گفتیم، سمرقندی این نظریه را که همه امور، مرکب از جنس و فصل هستند (حتی اموری که جزءهای نامحمول دارند مانند خانه که از جزءهای نامحمول مانند سقف و دیوار ساخته می شود) صراحتاً به این سبب نسبت می دهد و از آن دفاع می کند:

« يكون لكل مركب جنس وفصل، سواء وجدت فيه الأجزاء الغير المحمولة أو لم يوجد. [هذا] كـ «العدد» مثلاً؛ فإنه مع كونه مركباً من الأجزاء الغير المحمولة فهو أيضاً مركب من الأجزاء المحمولة؛ إذ «العدد» مندرج تحت «الكم»، فيقال في تعريفه: إنه «كم مركب من الآحاد». فـ «الكم» جنس و «المركب من الآحاد» فصل. وكذا «البيت» مندرج تحت «الجوهر» و «الجسم»؛ فيقال في تعريفه: إنه «جسم مركب من السقف والجدار». فعلم أن كل مركب لا بدّ وأن يكون مركباً من الجنس والفصل. (قسطاس الأفكار).

قطب الدین رازی با این نظریه به شدت مخالف است و آن را نقد می کند:

« ومن الناس من زعم أن كل مركب فهو مركب من الجنس والفصل، لا المركب العقلي فقط. وأما المركب الخارجي فلاندرجته تحت جنس من الأجناس العشرة. وإذا كان له جنس كان مشتملاً على الجنس والفصل، وتركبه من

الأجزاء الغير المحمولة لا ينالني ترقبها من الأجزاء المحمولة فإن العدد مثلاً مع كونه ذا أجزاء غير محمولة مركب أيضاً من الأجزاء المحمولة فإنه يندرج تحت مقوله الكيف؛ لحدّه أنّه كمّ مركّب من الوحدات، والبيت مندرج تحت الجوهر وتحت الجسم، فإذا كان تمام حقيقة المركّب مجموع الجنس والفصل فما لم يجتمعا لم يتم حدّه، هذا.

و فيه نظراً لأنّ المركّب إذا ترقّب من الأجزاء الغير المحمولة وجعل تلك الأجزاء بأسرها في العقل فلا شكّ أنّه تحصل ماهيّة المركّب في العقل، فالقول الدالّ على مجموع تلك الأجزاء لا بدّ أن يكون حدّاً تامّاً، ثمّ الأجزاء المحمولة إن لم تشمل على تلك الأجزاء لم تحصل منها صورة مطابقة لماهيته، ضرورة أنّ الصورة المطابقة هي الملتزمة من صور تلك الأجزاء، وإن اشتملت عليها فإن لم تشمل على أمر زائد فهي تلك الأجزاء وإن اشتملت على أمر زائد فذلك الأمر الزائد إن دخل في حقيقته يكون الحدّ التامّ - بل حقيقة المركّب - قابلاً للزيادة والنقصان وهو محال، وإن لم يكن له دخل في الحقيقة لزم اعتبار الأمر الخارجي في الحدّ التامّ؛ هذا خلفه، والحاصل أنّ مجموع الأجزاء الغير المحمولة تمام حقيقة المركّب في العقل، كما أنّه تمام الحقيقة في الخارج، فلو كان له أجزاء محمولة مغايرة لتلك الأجزاء بوجه ما لكان مجموعها أيضاً تمام حقيقة المركّب في العقل [و] يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان في العقل وإنه محال.

لا يقال: المركّب من الأجزاء الغير المحمولة يلتزم من جزء يخصّه كالجزء الأخير ومن جزء مشترك بينه وبين غيره، والجزء الخاصّ إذا اشتقّ يكون فصلاً؛ والعامّ إذا اشتقّ يكون جنساً، فكلّ مركّب خارجي إذا اعتبر بالقياس إلى العقل يكون مركّباً من الجنس والفصل، لأنّنا نقول: الاشتقاق يُخرج الجزء عن الجزئية لأنّه اعتبار الجزء مع نسبة هي خارجة عن مفهوم الكلّ، ضرورة خروج النسبة بين الشئين عنهما؛ والجزء مع الخارج خارج، نعم إنّما يصحّ العمل فقط. فقد بان أنّ الماهيّة المركّبة من الأجزاء الغير المحمولة لا تكون مركّبة من الأجزاء المحمولة وبالعكس، بل الماهيّة المركّبة من الأجزاء [الغير] المحمولة لا تكون

إلا بسيطة. (المحاكمات بين شرخي الإشارات، انظر: هامش شرح الإشارات و التنبهات مع المحاكمات، ج. ۱، ص ۹۶-۹۸).

شبهه منون یا شبهه فخر رازی

فخر الدین رازی در آثار منطقی‌اش شبهه‌ای دارد که به شبهه منون بسیار نزدیک است و امام شرف الدین مراغی به شبهه فخر رازی پاسخی داده است. قطب رازی، تا آنجا که ما یافته‌ایم، نخستین کسی است که به ریشه شبهه فخر رازی در شبهه منون اشاره کرده است: «أقول أول من أورد هذا الشك مانن مخاطباً به لسقراط في إبطال الاكتساب» (لوامع الأسرار فی شرح مطالع الأنوار ص ۲۰۷ م ۵-۶). (یکی از دو مصحح کتاب، علی اصغر جعفری ولئی، نام «مانن» را «مانن» ثبت کرده و در نسخه بدل «مانن» را هم آورده است که آشکارا هر دو نادرست‌اند.)

خونجی و پیروانش پاسخ شرف الدین مراغی را نپسندیده و هر کدام برای آن پاسخی دست و پا کرده‌اند. سمرقندی و قطب رازی هر کدام ایرادی به پاسخ خونجی وارد کرده‌اند اما پاسخی که خود به مراغی داده‌اند بسیار نزدیک است و مثال «ماهیت فرشته» دو هر دو تکرار می‌شود:

۱۶. پاسخ شبهه منون

«جواب الأول أنّ المعلوم من وجه، للعلم ببعض اعتباراته، يمكن التوجه نحوه، كما في طلب ماهية المملّك» و «الجن». (قسطاس الأفكار).

«جواب الشك أن نختار كون المطلوب معلوماً من وجه دون وجه. قوله «لا يمكن توجه الطلب نحو الجهة المجهولة» قلنا: لا نسلم؛ لجواز كون الجهة المجهولة هي ماهية المطلوب و الجهة المعلومه شيء من خواص تلك الماهية فيمكن توجه الطلب نحوها بواسطة العلم بذلك العارض؛ كما أننا نطلب حقيقة «المملّك» بواسطة علمنا بأنه موجود سماوي عابد خير؛ و كذا نطلب ماهية «الجن» بواسطة علمنا بأنه موجود قادر على تشكلات مختلفة. (شرح القسطاس).

«و الجواب عن الشك أننا لا نسلم أنّ المطلوب إذا كان مجهولاً من وجه معلوماً من وجه يتمتع طلبه بالوجه المجهول. و إنما يكون كذلك لو كان الوجه المجهول مجهولاً من كلّ وجه. و ليس كذلك فإنّ الوجه المعلوم من وجوهه كما إذا طلبنا حقيقة «المملّك» بواسطة العلم بعراض من عوارضه فالوجه

المجهول - و هو حقيقة الملك - معلوم من جهة المعارض فيمكن توجيه الطلب نحوه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۰۹ س ۸-۱۲).

مبحث قضایا

۱۷. افزودن قید «اختلاف معنوی» در قاعده‌ای برای تعیین نتیجه در قیاس مرکب از قضیه‌های منحرفه (= دارای سور محمول)

ا. صدقت القضية في جميع المواد إن اختلف الطرفان في دخول السلب «معنى»:

بأن يكون [السلب] في أحدهما دون الآخر، أو يكون [عند السلب] في أحدهما فرداً وفي الآخر زوجاً. وقلنا «معنى» احتراز عن اختلافهما لفظاً لا معنى؛ فإنه حينئذ يكون كاذباً كقولنا: «ليس ليس الإنسان كل الحيوان» فإن اختلافهما بحسب اللفظ دون المعنى، لأن سلب السلب إيجاب. (قسطاس الأفكار).

د. لا يقال: المراد اختلاف طرفي القضية في الاقتران معنى ولا خفاء في أنهما إذا

اختلفا معنى في دخول حرف السلب تكون القضية سالبة ... ضرورة أن سلب

السلب إيجاب. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۵۴ س ۳-۵).

۱۸. دو دلیل بر اخراج مسمی از موضوع

این سینا در مذاق کرده است که در قضیه «کل ج ب» مراد از «ج» مصادیق و اصناف و انواع مندرج در زیر «ج» است اما خود «ج» مقصود نیست. سمرقندی دو دلیل برای بیرون گذاشتن خود «ج» ارائه کرده است: (۱) موافقت با عرف و لغت، (۲) مخالفت مفهوم با مصادیق در مجرد و مادی و نیز دو معین و نامعین بودن.

د. و إنما أخرجه [۱] ليوافق العرف واللغة لأننا إذا قلنا مثلاً «كل إنسان ضاحك» أو

ناتم - بالفعل، «فإنما يفهم منه عرفاً و لغة أن كل فرد من جزئياته التي توجد خارجاً أو ذهنياً هو كذلك» [۲] و لأنه أخذ المسمى [أمرأ] مجزئاً [عن المادة].

فحكمه قد يخالف حكمه مع التعيين، فيكذب كثير من القضايا الكلية كقولنا

«كل إنسان نائم بالفعل»، لأن المجزئ الممتنع في الخارج يتمتع أن يوصف

بأحكام المعشآت. وإن أخذ [المجزئ] من حيث هو فالحكم عليه يكون الحكم

على الجزئيات، إذ هو - من حيث هو - موجود في الجزئيات؛ فحينئذ لا فائدة

في إدراجه. (قسطاس الأفكار).

قطب رازی همین دو دلیل را از سمرقندی (البته بدون نام) نقل می‌کند:

«و إنما أخرجه عن الكل ليوافق العرف و اللغة لأن قولنا «كل إنسان ضاحك» إنما يفهم منه عرفاً و لغة أن كل واحد واحد من جزئيات الإنسان ضاحك؛ ولأنه لو لاه لكذب أكثر الأحكام الكلية على الخواص والأعراض لكذب قولنا «كل كاتب إنسان» أو «كل مائش حيوان»، ضرورة أن مفهوم الكاتب و مفهوم المائش ليس بإنسان و حيوان، و قال بعضهم لو أخذ المسمى مع الجزئيات فإن أخذ مجرداً يلزم كذب كثير من القضايا الكلية لأن الحكم المجرد يخالف حكم المعين؛ وإن أخذ [المجرد] من حيث هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات، إذ هو - من حيث هو - في ضمن الجزئيات؛ و حينئذ لا فائدة في أخذه مع الجزئيات. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۶۰ م ۳-۱۰).

۱۹. دو تالی فاسد برای اخراج مسمى از موضوع

سمرقندی در مخالفت با ابن سینا، بر این باور است که بیرون گذاشتن مفهوم، سه قاعده منطقی را نامعتبر می‌سازد: عکس مستوی سالبه کلیه، عکس مستوی موجبه جزئیه و ضرب چهارم از شکل اول:

«لكن يلزم منه فساد عظيم، و هو: [۱] عدم انعكاس «السالبة الكلية» و «الموجبة الجزئية»، [۲] و عدم إنتاج «ضرب من [الشكل] الأول». و ذلك لأنه حينئذ [يصدق] بالضرورة: «لا شيء من الإنسان ينوع» ضرورة أو دائماً، مع كذب: «لا شيء من النوع بإنسان»، يصدق نقيضه و هو: «بعض النوع إنسان». و علم منه أن الموجبة الجزئية أيضاً لا تنعكس، إذ يصدق «بعض النوع إنسان» و لا يصدق «بعض الإنسان نوع». و كذا في كل قضية طبيعية مثل قولنا: «لا شيء من الحيوان بجنس». و أيضاً صدق: «بعض النوع إنسان» و «لا شيء من الإنسان ينوع» مع عدم الإنتاج. (تسطاس الأفكار).

قطب رازی اما به این ایرادها پاسخ می‌دهد:

«و بهذا القدر ينكشف لك فساد الشبهة التي أوردت على إخراج المسمى من الموضوع و هي أنه يطل ثلاث قواعد: انعكاس «السالبة الكلية» و «الموجبة الجزئية» و إنتاج «[الضرب الرابع] (من الشكل الأول)». و ذلك لأنه لو انحصر

ما صدق عليه «ج» في جزئياته يصدق: «لا شيء من الإنسان بنوع» ولا يصدق: «لا شيء من النوع بإنسان»، ليصدق نقيضه وهو قولنا: «بعض النوع إنسان». و أيضاً يصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض عكسها وهو «لا شيء من الإنسان بنوع». و أيضاً يصدق: «بعض النوع إنسان» و «لا شيء من الإنسان بنوع» مع كذب النتيجة. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٧٣ من آخر - ص ٢٧٤ س ٥).

٢٠. بيان نسبت میان قضایای حقیقیه و خارجیه

سمرقندی خارجی را اخص مطلق از حقیقیه می داند و حقیقیه را اخص مطلق از ذهنیه:

د. والقضية باعتبار الأول سميت «خارجية»، وباعتبار الثاني «حقيقية»، وبالثالث «ذهنية». والأول أخص من الثاني وهو من الثالث إذا كانت موجبة وبالعكس إذا كانت سالبة. (قطاس الأفكار).

اما قطب رازی این حکم را تنها برای موجبه های جزئی می پذیرد و برای موجبه های کلیه عموم و خصوص من وجه را پیشنهاد می کند:

د. الخامس في بيان النسب بين الخارجيات والحقيقات: أما المتحققان في الكم والكيف فالموجبتان الكلّيتان بينهما عموم و خصوص من وجه ... وأما الموجبتان الجزئيتان فالحقيقية أعم من الخارجية مطلقاً ... وأما السالبتان الكلّيتان فالخارجية أعم ... وأما الجزئيتان فبينهما مباينة جزئية. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٦٦ س ١١ - ص ٢٦٧ س ١١).

٢١. پاسخ به ایراد کاتبی (صاحب الجامع) به قضیه ذهنیه

د. هذا ما ذكره [صاحب الجامع]. ولا حاجة إلى هذا، لأنّ المحمول في قولنا «شريك الباري ممتنع» هو قولنا «ممتنع في الخارج»؛ فحينئذ يكون معناه كلّ ما صدق عليه في الذهن أنّه شريك الباري صدق عليه في الذهن أنّه ممتنع في الخارج. وكذا المحمول في قولنا «كلّ ممتنع معدوم» المعدوم في الخارج. (شرح القطاس).

د. ويمكن أن يجاب عن الأول بأنّ المحمول في قولنا «شريك الباري ممتنع» هو الممتنع في الخارج. ومعناه كلّ ما صدق عليه في الذهن أنّه شريك الباري صدق عليه في الذهن أنّه ممتنع في الخارج؛ وكذا المحمول في قولنا «كلّ

ممتنع معدوم» المعدوم في الخارج و معناه ما ذكرناه و لا لساد فيه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۷۰ من ۵-۸).

۲۲. شرایط صدق قضایای سالبه خارجیه، حقیقیه و ذهنیه

۱. فالسالبه الخارجیه تصدق: ثارةً بانتفاء الموضوع، و إن كان المحمول نفسه أو لازماً له. كقولنا: «لا شيء من الخلاه بعد»؛ و ثارةً بانتفاء الحكم. و السالبه الحقیقیه تصدق: بانتفاء الشرائط المذكوره، و بامتناع الطرف. و كذلك السالبه الذهنيه. (قسطاس الأفكار).

۲. فصدق السالبه الخارجیه إتما بانتفاء الموضوع في الخارج حتی یصدق سلب الشيء عن نفسه كقولنا: «لا شيء من الخلاه بخلاء»؛ و إتما بانتفاء المحمول كقولنا «لا شيء من الإنسان بحجر». و كذا صدق السالبه الحقیقیه إتما بانتفاء موضوعها في الخارج تحقيقاً أو تقدیراً أو بانتفاء الحكم. و كذلك في الذهنيه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۷۵ من ۷-۱۰).

۲۳. شرط «وجود موضوع» در قضایای سالبه خارجیه و حقیقیه

۱. و هاهنا بحث: و هو أنه: إن شُرط في السالبه الخارجیه وجود الموضوع، فيجوز ارتفاع الموجبه الكلّیه مع السالبه الجزئیه، و [ارتفاع] السالبه الكلّیه مع الموجبه الجزئیه، لو كان الموضوع معدوماً. و إن لم يُشترط، يلزم أن يكون موضوع السالبه أعم من موضوع الموجبه، لجواز السلب عن المعدوم حاله العدم، فيجوز صدق الموجبه الكلّیه مع السالبه الجزئیه، فينتفي التناقض. (قسطاس الأفكار).

۲. لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبه فلا يخلو إتما أن يعتبر في السالبه أيضاً أو لم يعتبر. و أيّاً ما كان يلزم أن لا يكون بين الإيجاب و السلب تناقض. أما إذا اعتبر وجود الموضوع في السالبه فلجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع. و أما إذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما و ذلك لأن موضوع السالبه أعم حينئذ من موضوع الموجبه فيجوز صدق الإيجاب الكلّي على جميع الأفراد الموجوده و السلب الجزئي عن الأفراد المعدومه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۹۲ من ۷-۱۱).

٢٤. وارد کردن قيد «نفس الامر» در تعريف «ماده» در برابر «جهت»:

- ا. ولا بد للنسبة المادية من كيفية في نفس الامر، ... وسيتت الكلية «مادة» ...
و لكون المادة بحسب نفس الامر و الجهة بحسب العقل قد تخالف جهة
القضية مآذتها، كقولنا «كل إنسان كاتب بالضرورة» فإن المادة ممكنة و الجهة
ضرورية، و قد تولف كقولنا «بالضرورة كل إنسان حيوان». (قسطاس الأفكار).
ب. لا يقال: المادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر ... فلو خالفت المادة الجهة
لم تكن دالة الكيفية في نفس الامر. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص
٢٩٦ ص ٧-١١).

٢٥. المزودن واژه «نسبت» در تعريف «ضرورت»

- ا. «الضرورة هي استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع». و هذا تعريف
الضرورة الإيجابية دون السلبية، و التعريف الشامل للضرورتين أن نقول:
«الضرورة هي امتناع زوال "نسبة" المحمول إلى الموضوع». قلنا: نسبة
المحمول إلى الموضوع «لتعم الإيجاب و السلب. (شرح القسطاس).
ب. فلن قلنا: هذا التعريف لا يتناول ضرورة السلب فلا يكون متعكساً فنقول: ...
أو المراد «استحالة انفكاك "نسبة" المحمول عن الموضوع» فيدخل فيه ضرورة
السلب. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٩٨ ص ٨-١١).

٢٦. ضروری ذاتی لأجل الذات و ما دام الذات

- ا. الضرورة الذاتية: قد تعتبر بحيث يكون منشأها «الذات من حيث هي»، كقولنا:
«الله تعالى موجود بالضرورة» و «ليس بممكن بالضرورة» و «الإنسان حيوان
بالضرورة» و «ليس بجماذ بالضرورة»؛ و قد تعتبر بحيث تكون «دائمة بدوام
الذات»، سواء كان منشأها الذات أو لحوق أمر آخر، كقولنا: «بالضرورة كل
كاتب بالفعل غير أقي» و «بالضرورة لا شيء من الكاتب بأقي» فإن ذلك ليس
للذات الكاتب بل للمحوق الكتابة. (قسطاس الأفكار)
ب. أقول: الضرورة «استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع» سواء كانت ناشئة عن
ذات الموضوع أو أمر منفصل فإن بعض المغارقات لو اقتضى الملازمة بين
أمرين يكون أحدهما ضرورياً للآخر و إن كان امتناع انفكاكه عنه من خارج.
(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٩٨ ص ٤-٥).

۲۷. نقد «ضروری ذاتی لأجل الذات»

«فلو اعتبرنا في الضرورة الذاتية القسم الأول، بطل استدلالنا به الإمكان» على «أن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال» فإن كون الإنسان الكاتب مثلاً أتياً نظراً إلى ذاته أمر ممكن، مع أنه لو وقع يلزم المحال. أمّا إذا اعتبرنا القسم الثاني فيصحّ ذلك الاستدلال، لأنه إذا لم تكن ضرورة أصلاً لا بحسب الذات و لا بغيرها، فلا يلزم من الوقوع محال. (قسطنس الأفكار)

«... لأنّ قوماً يفسرون [الضرورة] بأخصّ منه وهو استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع لذاته. وهذا التفسير ليس بمستمرّ في موارد الاستعمال فإنهم يذكرون للممكن خاصّة: وهي أنّه «لا يلزم من فرض وقوعه محال» ويستعملونها في الأحكام. فلو فسر الضرورة بما فسروا به كان الممكن ما لا يتمتع انفكاكه عن الموضوع لذاته، فيجوز أن يتمتع انفكاكه عنه لأمر خارج، فلو فرض وقوعه لزم المحال. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۹۸ س ۱۰-۱۴).

۲۸. جملة «كل مفتد زائد في مقداره وقت الاستغناء»

«كقولنا: «كل مفتد زائد في مقداره وقت الاستغناء عن البذل لا دائماً» وكقولنا: «كلّ نام طالب للغذاء وقتاً ما لا دائماً». (قسطنس الأفكار).

«كلّ مفتد نام في وقت زيادة الغذاء على بدل ما يتحلّل» و «كلّ نام طالب للغذاء وقتاً ما من أوقات كونه نامياً». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۳۰۳ س ۱-۲).

این مثال را در آثار پیش از معروفندی نیافته‌ایم.

مبحث تناقض

۲۹. دلیل عدم اندراج وحدت زمان و مکان در وحدت محمول

«وإنما لم يعتبر [الفارابی] اندراج الزمان و المكان تحت وحدة المحمول - كما اعتبر قوم من المتأخرين - لأنّ تعلق الزمان و المكان بالقضية إنّما يكون بالظرفية، إذ لا بدّ لنسبة المحمول إلى الموضوع من أن يقع في زمان و مكان إن كان الموضوع زمانياً و مكانياً. و الظرفية إنّما تتحقّق بعد حصول النسبة المتأخّرة عن المحمول، فيكون كلّ منهما خارجاً عن المحمول. فلو اعتبر دخولهما في المحمول، يلزم أن يكون للزمان زمان آخر و للمكان مكان آخر. و ذلك محال.

بخلال البوابة لها من هوارض المحمول. وإذا كانا خارجين عن المحمول فلا تدرج وحدهما تحت وحدة المحمول. (مسطاس الأفكار).

د لا يقال الزمان خارج عن طرفي القضية لأن نسبة المحمول إلى الموضوع لا ينفك لها من زمان. فلو كان الزمان داخل في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول إلى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر. ولأن تعقّب الزمان بالتعقّب بحسب طريقة النسبة. والشيء لا يصير طرفاً لآخر إلا بعد تحققه. فيكون تعقّب الزمان متأخراً عن النسبة المتأخّرة عن طرفي القضية. فلو كان داخل في أحد طرفي لكان متأخراً عن نفسه بعدان. وإنه محال. (لوامع الأسرار في شرح مطاع الأنوار ص ٢٤٢ من ١٨ - ص ٢٤٣ من ١).

٣٠. دليل عدم تناقض میان دو جزئی

هـ فإن قلت: «عدم التناقض بين الجزئيتين إنما كان لعدم اتحاد الموضوع. فلو جعل متحداً، تناقضتا». قلت: «تعيين الموضوع فيه ينافي على الجزئية وكلام في مطلقها». (مسطاس الأفكار).

هـ لا يقال: «تصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فإنه لو اتحد يستحيل صدقهما» لأننا نقول: «النظر في جميع الأحكام إلى مفهوم القضية؛ وتعيين الموضوع أمر خارج عن مفهومها. فلا ينافي به». (لوامع الأسرار في شرح مطاع الأنوار ص ٢٤٥ من ٣ - ٥).

٣١. تعميم روش خولجی در تقیض مرکبات جزئیة

هـ وإذا عرفت ذلك، فنقول: يمكننا أن نحصل قضية واحدة تساوي تقیض المركبة. كلية كانت المركبة أو جزئية. وذلك لأن كل مركبة - كلية كانت أو جزئية، موجبة أو سالبة - ترجع إلى قضية واحدة موجبة: جهتها جهة الجزء الأول من المركبة. بجعل الموضوع مقبلاً بتقیض المحمول، والمحمول محمولاً إذا كانت المركبة موجبة. و بجعل الموضوع مقبلاً بالمحمول. و بجعل المحمول تقیض المحمول، إذا كانت سالبة. (مسطاس الأفكار).

هـ وهذا طريق بليغ، ومن فوائد أنه يتم حينئذ برهان الخلف بإبطال قضية واحدة دون ما ذكره. (شرح المسطاس).

« و قد سبل لبعض الخواطر أنه بمكن نحصیل نعتبة بسيطة تساوي نقیض
المرتببة - كلبه كانت أو جزئية - لأن كل مرتببة ترجع الى نعتبة واحدة موجبة ...
ثم عد من فوائد هذا الطريق أن برهان الخلف يتم بإبطال نعتبة واحدة بخلاف
ما ذكره فإنه لا يتم إلا بإبطال قضيتين أو ثلاث. و هذا في الكليات سهو ...
(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٥٣ من ١٣ - ص ٣٥٤ من ١١).

عكس مستوى

٣٢. اشكال به ارموى در اثبات عكس مستوى به كمك شكل سوم

« و استعان بعضهم في هذا البرهان بالشكل الثالث. و ذلك إثبات للأجل
بالأخفى. (قسطاس الأفكار).

« و استعان صاحب المطالع في هذا البرهان بالشكل الثالث، و ذلك إثبات الجلي
بالخفي، لأن العكس يثبت بهذا القدر الذي ذكرنا دون الشكل الثالث، فإنه
يحتاج الى البرهان في مقامين: لزوم النتيجة و جهتها. (شرح القسطاس).

« فإن قلت إنتاج الشكل الثالث موقوف على عكس الصغرى ليرتد إلى [الشكل]
الأول؛ فلو بين العكس بالشكل الثالث لزوم الدور. فنقول: من بين الانعكاس بهذا
الطريق لا يبين الإنتاج به بل بطريق آخر. نعم فيه سوء ترتيب لأنه يبان بما لم
يتبين بعد. و الأولى أن لا يحال إلى الشكل الثالث بل يقر كما قررناه. (لوامع
الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٥٩ من ٦-٩).

عكس نقیض

٣٣. دفاع از عكس نقیض ابن سینا (١). حمل نقیض به معنای سلب و نه عدول، ٢.

سالبه الطرین)

« و لكن هاهنا دقيقة أوقعهم ذولها في الاعتساف، و هي أن الشيخ قد أخذ نقیض
الطرين بمعنى «السلب» لا بمعنى «العدول»، لأن نقیض الشيء «نفيه و
سلبه» فقط، لا «نفيه مع صدقه على شيء»، لأن ذلك أخص من النقیض. و من
ذلك علم أن ما أخذه المتأخرون ليس بعكس النقیض، بل لازم آخر. و على هذا

تزلزل جميع الشبه، لأنه حينئذ إذا صدق قولنا: «كل ج ب» ينعكس إلى قولنا: «كل ما ليس ب ليس ج» موجبة سالبة الطرفين، ... ومن العجب أنهم اعترفوا بلزوم هذه السالبة للأصل وسلموا أن تلك الموجبة في قوة السالبة - لاستغنائها عن وجود الموضوع - ومع ذلك منعوا لزومها للأصل. و أما قولهم «إنه جعل عين الموضوع محمولاً في السالبة» فليس كذلك، لأنه إذا صدق قولنا «لا شيء من الإنسان بحجر» ينعكس إلى قولنا: «ليس كل ما ليس بحجر ليس بإنسان» سالبة الطرفين؛ لكنه لما كان بمعنى قولنا «بعض ما ليس بحجر إنسان» وضعة الشيخ موضع العكس تخفيفاً في اللفظ. فعلم أنه لا تناقض في كلام الشيخ أصلاً. وإذا عرفت أن هذه الموجبة تساوي تلك السالبة فلزومها للأصل يوجب لزومها له. فمن جعل تلك السالبة عكساً فلا مناقشة معه. (قسطاس الأفكار).

د. و مناط الشبهة هاهنا أنهم حملوا النقيض على المعدولة. وليس كذلك فإن نقيض الباء سلبه لا إثبات اللاباء. فالأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين. لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لأن سلب السلب إيجاب. فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة. و من تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في ياله أن مراده ما ذكرناه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۳۸۶ س ۱۰-۱۴).

۳۴. پاسخ به اعتراض خونجی به ابن سینا در عکس نقيض سالبه های مطلقه

د. لا نسلم أن معناه كذلك، بل معناه: «ليس شيء من الجيمات مسلوباً في الخارج عنها الباء» لأنه أخذ موضوع العكس سلباً كما عرفت، فحينئذ تلزم الموجبة السالبة. (قسطاس الأفكار).

ه. و هذا المنع ضعيف لما مر أن المراد من النقيض السلب و سلب السلب إيجاب. بل المنع على موضع آخر. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۰۵ من ۱۲-۱۳).

شرطيات

٣٥. شرايط صدق متصلة «موجبة جزئية» (ضرورت امر زايد بر مقدم)

« حصول ذلك الأمر للمقدم لا يخلو من أن يكون ضرورياً في تلك الحالة أو لا. فإن لم يكن [ضرورياً] لا تتحقق الملازمة الجزئية؛ لأن من خواص الملازمة وجوب انتفاء المقدم عند انتفاء التالي. وذلك غير لازم هاهنا، لجواز أن ينتهي ذلك الزائد عند انتفاء التالي؛ كما إذا أخذ المقدم مع «ملزوم التالي»، كأخذ الحجر مع الإنسان فإنه لا يلزم استلزام الحجر للحيوان؛ أو أخذ المقدم مع «التالي»، كأخذ زيد على وضع أن يكون مع عمرو؛ فإن اجتماعهما لا يوجب تلازمهما؛ أو أخذ مع «شيء يصير معه مستلزماً للتالي»، كأخذ الثلاثة على وضع أن تكون مجتمعة مع السبعة؛ لأن ذلك لا يوجب الملازمة بين الثلاثة و العشرة. وأيضاً لو لم يعتبر كون ذلك الأمر ضرورياً للمقدم؛ تلزم الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا، فإن زيدا مثلاً على تقدير كونه متصفاً باجتماعه مع بكر يلزم أن يكون حينئذ مستلزماً لبكر. ويلزم كذب السوالب الكلية، مع أنهم صرحوا في كتبهم بصدقها. (قسطنس الأفكار).

« وقد سنح لبعض الأذهان أن ذلك الأمر الزائد لا بد أن يكون ضرورياً للمقدم حالة اللزوم فإنه لو لم يكن ضرورياً لم تتحقق الملازمة لأنه شرط للزوج التالي للمقدم؛ وجواز زوال الشرط يوجب جواز زوال المشروط. وأيضاً تلزم الملازمة الجزئية بين الأمور التي لا تعلق بينها فإن زيدا بشرط كونه مجتمعاً مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيد لأكل عمرو وكذا الحجر للحيوان؛ فيصلى «قد يكون إذا وجد زيد وجد بكر» و «قد يكون إذا شرب زيد أكل عمرو» و «قد يكون إذا كان الحجر موجوداً كان الحيوان موجوداً»، وحينئذ يلزم كذب السوالب الكلية اللازمة وكذب الموجبات الاتفاكية الكلية مع أن جمهور العلماء أجمعوا على صدقها. ثم بنى عليها [ذلك البعض] خيالات ظن بسببها اختلال أكثر قواعد القوم. وهو في غاية الفساد (لوامع الأسرار في شرح معاني الآثار ص ٢٢٥ من ٨-١٥).

مبحث قياس

۳۶. انتاج ضروريه از ضروريه و مشروطه لأجل الوصف (در شكل دوم و چهارم)

ا. اما إذا كانت الصغرى ضرورية و الكبرى مشروطة: بحيث يكون للوصف مدخل، فتلزم النتيجة ضرورية لأن المناقاة حينئذ تقع بين ذات الأصغر و وصف الأكبر. (قسطاس الألكار).

ب. نعم لو كانت الضرورة صغرى مع المشروطة لأجل الوصف أنتجت ضرورية. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۵۶۹ م ۶).

ج. وهذا الكلام مشعر بأنه لو اعتبر الضرورة لأجل الوصف أنتج الضرورية مع المشروطة في الشكل الرابع. وفيه ما فيه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۵۹۰ م ۱۴-۱۶).

۳۷. دفاع از عقیم بودن قياس مركب از دو منفصله حقيقيه نزد شيخ

ا. قلت: هذا دلّ على أنهم ما فهموا كلام الشيخ؛ فإنه صرح في الشفاء: أنّ الحقيقتين لا تتجان «حقيقية» لأن الطرفين إن تغايرا فلا يمكن أن تكون بين الأصغر والأكبر «مناقاة حقيقية»... وإن لم يتغايرا فلا تتج أيضاً «حقيقية»، وألا يلزم عناد الشيء لنفسه. (قسطاس الألكار).

ب. هكذا نقلوا من الشيخ واعترضوا عليه والمذكور في كتاب الشفاء ليس ذلك بل أنّ الحقيقتين لا تتجان «حقيقية» لأن الطرفين إن اتحدا عائد الشيء نفسه و إن تغايرا كذبت المنفصلتان لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۶۳۷ م ۸-۱۰).

۳۸. عدم استنتاج نتیجه با طرف معين از دو منفصله حقيقيه

ا. و إذا كانت [إحدى الحقيقتين] سالبة، كلبّة كانت أو جزئية: لا تنتج نتيجة [منفصلة] «مقدّمها من طرف معيّن»، للاختلاف: أما من طرف [الحقيقية] الموجبة، فإنه يصدق قولنا: «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا ناطقاً» و «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا ناطقاً أو لا إنساناً» مع معانده الطرفين. وإذا بطلت الكبرى بقولنا: «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا ناطقاً أو لا فرساً» يكون الحق استلزام الأصغر للأكبر. و أمّا من طرف [الحقيقية] السالبة، فإنه يصدق: «ليس البتة إما أن يكون الشيء ناطقاً أو إنساناً» و «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو

لا ناطقاً» مع التعاند [بین الأصغر و الأكبر]. وإذا بطلت الصغرى بقولنا: «ليس البتة إماماً أن يكون الشيء لا حيواناً أو إنساناً» يصدق القياس مع التلازم [بين الأصغر و الأكبر]. بل تنتج [متصلة] سالبة جزئية: «مقدّمها إما طرف [الحقيقية] الموجبة و إما طرف [الحقيقية] السالبة؛ لأنها؛ لو لم تصدق [السالبة الجزئية] لا من هذا الطرف ولا من ذلك، تلزم مساواة الأصغر للأكبر، و تنقلب [المقدمة] السالبة موجبة حقيقية. هذا خلف. (قسطاس الأفكار).

۵. و إن كانت [الحقيقتان] إحداهما سالبة فقط أنتج إحدى متصلتين سالبتين جزئيتين لا على التعمين مقدّم إحداهما طرف الموجبة و نالها طرف السالبة و الأخرى عكسها، فإنه إن كذب المتصلتان صدق تقيضهما فيكون كلّ من الطرفين ملزوماً للآخر فيكونان متساويين؛ و حينئذ كذبت السالبة المنفصلة لأن الأوسط معاند لأحد الطرفين عتاداً حقيقياً؛ فيكون معاند للطرف الآخر، ضرورة أن ما يعاند أحد المتساويين يكون معانداً للمساوي الآخر؛ فيلزم العناد الحقيقي بين جزئتي السالبة. وإنما لم ينتج إحداهما على التعمين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاند الشيء و بين ما لا يعانده، كالإنسان فإنه يستلزم اللافرس كلياً مع أنه يعاند اللاناطق، و هو - أي اللافرس - لا يعانده. (لوائح الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۶۳۹ س ۱۱-۱۶).

اینها مواردی است که ما با نگاه اجمالی به قسطاس سمرقندی و شرح مطالع قطب رازی یافته‌ایم و به نظر می‌رسد که جستجوی دقیق‌تر موارد بسیار بیشتری را آشکار کند.

درباره قسطاس الأفكار

اکنون باید درباره کتاب قسطاس الأفكار و دو تصحیحی که از آن شده است سخن بگویم و نیازمندی آن به تصحیح مجلد را نشان دهیم. از آنجا که تصحیح اشپرنگر را به دست نیلوردم درباره آن به کونا‌هی سخن می‌گویم و آنگاه به تصحیح نجم الدین پهلوان و ایرادهای فراوان آن اشاره می‌کنیم.

تصحیح لشبرنگر از قسطاس الأفكار

چنان که گفتیم آلویس لشبرنگر قسطاس الأفكار را در سال ۱۸۵۴م. در کلکته هند به چاپ رسانده است. تلاش‌های بسیار نگارنده برای یافتن این چاپ هرگز به نتیجه نرسید. تنها ردی که از این چاپ توانسته‌ایم بگیریم به کتاب دیگری با تصحیح لشبرنگر برمی‌گردد که البته از آن هم نکته چندان‌ی به دست نیامد و گزارشی از این تلاش را در اینجا می‌آوریم. لشبرنگر در همان سال ۱۸۵۴م. کتاب کشف اصطلاحات الفنون اثر محمد علی تهانوی (زنده به سال ۱۱۵۸ق.) از دانشمندان مسلمان هندوستان را در کلکته منتشر کرده و در آغاز پیوست آن و در قالب زیر نوشته است:

الدلیل الأول وفيه رسالتان في علم المنطق

الرسالة الأولى وهي الرسالة الشمسية

لنجم الدين ابن بکر بن علي

بن عمر الكاتب

القرطبي

لشبرنگر سپس متن عربی رساله شمسیه را به همراه ترجمه انگلیسی آن می‌آورد. اطلاعات کتاب‌شناختی رساله شمسیه در این پیوست در اینترنت به شرح زیر موجود است:

First Appendix to the Dictionary of Technical Terms used in the Sciences of the Mussalmans, containing the Logic of the Arabians, Bengal Military Orphan Press, Calcutta 1854.

در نسخه‌های الکترونیکی از این کتاب که به دست نگارنده رسیده است این پایان کتاب است و رساله دومی در آن وجود ندارد و نمی‌دانیم که در متن چاپی وجود داشته یا نه. اگر پاسخ این پرسش مثبت باشد احتمال می‌دهیم همان قسطاس الأفكار باشد که ادوارد فنلیک به آن اشاره کرده است.

تصحیح نجم الدین پهلوان از قسطاس الأفكار

چنان که گفتیم، نجم الدین پهلوان قسطاس الأفكار را به عنوان رساله دکتری خود در سال ۲۰۱۰-۲۰۱۱م. در دانشگاه آنکارا تصحیح و به زبان ترکی ترجمه و شرح کرده است. این رساله با جستجوی واژگان Üsisüası'l fi ta'vül efkâr در وب به دست می‌آید. چهار سال بعد، پهلوان تصحیح کامل‌تری از این کتاب را به همراه ترجمه رویرو به زبان ترکی در استانبول به نشر رساند.

Kıstâsu'l-Efkâr Düşüncenin Kıstası – Şemsüddin Es-Semerikandî

شوربختانه، تصحیح مجدد پهلوان هم چنان با خطاهای فراوان همراه بود، چه در خوانش واژه‌ها و عبارت‌های متن و چه در ثبت نسخه‌بدل‌ها. این تصحیح حتی در افزودن نشانه‌های ویراستاری و تطبیع بندها و پاراگراف‌ها ایرادهای فراوانی دارد که در مجموع خواندن متن را با دشواری‌های فراوان روبرو می‌کند و خواننده جدی را خسته و دلزده و گاه متحیر و یا حتی گمراه می‌کند. از آنجا که تصحیح مجدد اثری که پیش‌تر چاپ و منتشر شده است نیازمند دلیل و توجیه نیرومندی است تا آن را از اتهام دوباره‌کاری میرزا سازد ناگزیریم به خطاهای گوناگون و پرشمار تصحیح پهلوان اشاره‌هایی کنیم تا خواننده از این اندک پی به تفصیل ماجرا ببرد.

خطاهای نجم‌الدین پهلوان در تصحیح قسطاس

در تصحیح پهلوان، چنان که گفتیم، گونه‌های چندی از خطا صورت گرفته است که در زیر نمونه‌هایی از آنها را به صورت جداگانه مورد اشاره قرار می‌دهیم. پیش از این، فهرستی از برخی خطاهای ضعیف و ازگان را به همراه صورت درست آنها می‌آوریم و سپس به دسته‌بندی خطاهای تصحیح پهلوان می‌پردازیم:

ص	م	پهلوان	صحیح
۱۲۳	۱	خاصة	حصّة
۱۲۲	۶	الخاصة	الحصة
۱۵۱	۹	و	أو
۱۵۹	۱۲	فامتقص	فامتقص
۱۶۷	۳	تُعَدّ	يُجْعَدّ
۱۶۷	۱۲	موضوع	موضعه
۱۸۵	۷	يلازمها	تلازمها
۲۱۳	۱۸	موضوع	موضع
۲۲۷	۲	الأفراد	الأفراد
۲۲۷	۱۹	يتحقق	يتحقق
۲۳۳	۱۱	الشّبين	الشّقبن
۲۳۳	۲	أو	و
۲۳۳	۱۸	أو	و
۲۳۵	۶	و	أو

ص	م	پهلوان	صحیح
۶۹	۵	روية	روية
۷۷	۲	لجزئه	بجزئه
۸۵	۹	كلّج	كلّ آخ
۱۰۵	۱۸	تقيض	تقيضي
۱۰۷	۲	تقيضهما	تقيضيهما
۱۰۷	۷	بالكلية	بالكلية
۱۰۷	۱۱	دائما	دائمين
۱۱۹	۵	لي	علي
۱۱۹	۱۷	ماهية	ماهية
۱۲۱	۱۰	اللزوم	اللزوم
۱۲۱	۱۲	ذاته	ذاتية
۱۲۵	۱۶	عسرة	عسرة
۱۲۵	۱۶	سريعة	سريعة
۱۲۵	۱۶	بطينة	بطينة

ص	س	پهلوان	صحيح
٢٢٧	٧	اِنْ شينا برْدَ	اِنْ شتا نرْدَ
٢٢٧	١٦	يكن	لكن
٢٢٩	٧	روِشتا	روِشتا
٢٢٩	١٠	كلية	كلبت
٢٢٩	١٢	بكلية	بكلية
٢٣٩	١٢	لا	او
٢٣٩	١٢	مشاركة	مشاركة
٢٣٧	١٣	الحملة	الجملة
٢٣٧	١٨	الحملة	الجملة
٢٢٩	١٦	لازمه	لازمة
٢٢٩	١٩	فإذا	فإذا
٢٥٢	١٨	التالخين	التالخين
٢٥٣	١٥	للتقبض	للتقبض
٢٥٥	٦	للتقبض	للتقبض
٢٥٩	١٢	الجمع	الخالو
٢٦٩	١٧	ينجبه	ينجبه
٢٧١	٩	متنمة	متنجة
٢٧١	١٢	متنمة	متنجة
٢٩٣	١٧	قَبِلَ	قبيل
٢٩٧	٧	بالقسمة	بالحقيقة
٢٩٧	٨	العرض	العرضي
٢٩٩	٨	عليه الحكم	علّة الحكم
٥٠١	٢	الرؤية	الرؤية
٥١٥	٢	فما نراه	فيما نراه
٥١٥	١١	إلا له	إلا له
٥٢٥	١١	خالية	حالية
٥٢٥	١٢	الخالية	الحالية
٥٢٩	١٥	تقدير	تحقيق
٥٣١	١١	كفوة	كثرة
٥٣١	١٢	أيش	أني شيء

ص	س	پهلوان	صحيح
٢٦٩	٨	لِتَقْبِده	لِتَقْبِده
٢٧١	١٨	أو	و
٢٧٧	١١	معينين	معينين
٢٧٩	٢	المراد	المرار
٢٧٩	٨	أحواله	أخرى
٢٧٩	١٢	تالي	بنالي
٢٧٩	١٦	اللزوم	الملازم
٢٩٥	٢٠	أجزاء	أجزاء
٣٠٣	٥	يقضي	يقضي
٣٠٥	٢	سالية	موجبة
٣٠٥	٩	يحكم	يحكم
٣١٧	١٦	قياسه	قياسية
٣٢١	٩	بشوت	بتلو
٣٢١	١	الموجبة	الموجبة
٣٢١	٦	متنجة	متنجة
٣٢٣	٦	عنيت	عنيت به
		بالمعنى	بالمعنى
		الأخص	الأخص
٣٢٥	١١	سبل	سبل
٣٢٧	٢	معينا	مغنياً
٣٢٧	١٢	مخالفاً	مخالفاً
٣٢٩	١	ألقياه	ألقياه
٣٥٣	١٢	يوجد	توجد
٣٥٥	١١	بضم	بضم
٣٥٧	٥	اللاذوام	الوجود
٣٥٧	٢٠	عربية	عربية
٣٨١	١٣	حقيقية	خارجية
٣٩٥	١٢	تكون	يكون
٣٩٩	٢٠	تاليها	تاليهما
٤٠٣	١	تاليها	تاليهما

ص	س	پهلوان	صحیح
۵۳۷	۱۴	الواجب	الوجوب
۵۳۷	۱۶	الواجب	الوجوب
۵۴۱	۸	بعث	بعضه
۵۴۷	۱۱	عدمیه	عدمیه
۵۵۳	۱۴	بفرض	برفض

ص	س	پهلوان	صحیح
۵۳۳	۲۱	کَلَمَا	کُلْ مَا
۵۳۵	۱۶	بعد شيء	بَعْدَ شَيْءٍ
۵۳۵	۱۷	عَدَمِيَا	عَدَمِيَا
۵۳۵	۲۰	يرد	يرى
۵۳۷	۱۰	يعني	تُعْنِي
۵۳۷	۱۴	المعنيين	المعنيين

۱. خطاهای ریشه‌ای

در بسیاری از موارد، پهلوان کلمه‌ها و عبارت‌هایی از متن را چنان مغلوط و نامربوط ثبت کرده است که کل جمله را بی‌معنا می‌سازد. برای نمونه، به چند مورد از آنها اشاره می‌کنیم:

۱. نخستین موردی که می‌آوریم در رابطه با علیت میان جنس و نوع است. در تصحیح پهلوان، این علیت میان جنس و خاصه نوع مطرح شده است:

الفصل ... بالقياس إلى ما هو خاصّة النوع علّة لوجودها، ... وإن أراد بها الأعمّ فلا نسلم
أنّه لو كان الجنس علّة يلزم الاستلزام؛ ولا نسلم أنّ الخاصّة ليست بمستلزمة له و الكلام
فيها. (تصحیح پهلوان ص ۱۴۲ - ص ۱۴۳ س ۷).

گویی بحث درباره علیت میان جنس و عرض خاص است و نه میان جنس و نوع. با مراجعه به دست‌نوشته‌ها معلوم می‌شود که واژه درست «حصّة النوع» است:

بالقياس إلى ما هو حصّة النوع [من الجنس] علّة لوجودها، ... وإن أراد بها الأعمّ [من
العلّة الناقصة]؛ فلا نسلم أنّه لو كان الجنس علّة يلزم الاستلزام [للفصل]؛ ولا
نسلم أنّ الحصّة ليست بمستلزمة له و الكلام فيها.

«حصّة نوع» یعنی «بهره نوع از جنس» که اتفاقاً در آثار پیشینیان هم سابقه داشته و ما در پانوشتن متن آورده‌ایم.

۲. مورد دیگر مغالطه در تعریف «خشم» است به «اشتیاق به انتقام تا حدی که خون انسان به جوش بیاید» در حالی که «به جوش آمدن خون» در مفهوم «خشم» اخذ نشده است. در تصحیح پهلوان در ادامه مطلب آمده است که «هرچند جایز است که قلب یا آن حدّ بشود»:

الغضب موضوع یزاء التثوق الانفعالي للانتقام وإن جاز أن تُحدَّ معه القلب. (تصحیح پهلوان ص ۱۶۷ س ۳).

آشکار است که «حد شدن قلب» معنایی ندارد. با مراجعه به نسخه‌ها معلوم می‌شود که درست آن این است: «منجمد شدن و یخ زدن قلب» در برابر «به جوش آمدن خون»:

«الغضب» موضوع یزاء «التثوق الانفعالي للانتقام» و إن جاز أن يُجمَدَ معه القلب. (قسطنس الأذکار)

و من هذا القبيل حدّ «الغضب» بأنّه «شوق انفعالي إلى الانتقام يغلي منه دم القلب» فإنّ «غلیان دم القلب» سبب للغضب و غیر محمول علیه و اسم «الغضب» موضوع یزاء «التثوق الانفعالي للانتقام» سواء يغلي دم القلب أو یجمد. (شرح القسطنس)

۳. مورد بعدی، مبحث مربوط به رابطه میان «موضوع»، «محمول»، «رابطه» و «جهت» است و نیز جای‌گاه هر کدام نسبت به دیگری. در تصحیح پهلوان چنین آمده است:

و موضوع جهة السور الطبيعي أن تقرر بالسور، و موضوع جهة الحمل الطبيعي أن تقرر بالرابطة. (تصحیح پهلوان ص ۲۲۳ س ۱۸-۱۹).

ظاهر این عبارت این است که «موضوع جهت سور طبیعی این است که کنار سور باشد» چنان که «موضوع جهت حمل طبیعی این است که کنار رابطه باشد». اما مقصود از «موضوع جهت» چیست؟ مگر جهت موضوع دارد؟ مگر جهت محمول است که موضوع داشته باشد؟ (این یادآور نگاهی در منطق جدید است که ادات‌های منطقی از جمله جهت را محمول گزاره‌ها در نظر می‌گیرند و کل گزاره را به مثابت موضوع آن اخذ می‌کنند). اما با مراجعه به دست‌نوشته‌ها معلوم می‌شود که در هر دو مورد، درست «موضوع» است نه «موضوع»:

و موضع جهة السور الطبيعي أن تقرن بالسور، و موضع جهة الحمل الطبيعي أن تقرن
بالرابطه.

بنابراین، معنای جمله این می‌شود که «جایگاه طبیعی برای «جهت سور» این است که کنار سور
باشد» چنان که «جایگاه طبیعی «جهت حمل» این است که کنار رابطه باشد».

۴. اکنون بحث «وضعیت‌های ممکن» در تفسیر سورهای کلی برای شرطیه‌ها را در نظر
بگیرید. این سینا شرط کرده است که دو تفسیر این سورها باید تنها «وضعیت‌های ممکن
با مقدم» را در نظر بگیریم نه مطلق «وضعیت‌ها» را. در غیر این صورت، اوضاعی وجود
دارد که مستلزم تالی نیست و با فرض مقدم با عدم تالی یا با عدم معاندت، منافی عناد
میان آنها است:

لو لم يعتبر ذلك لا يصدق الكلية. لأن ههنا أوضاعاً للمقدم لا يلزمه التالي كما في
المتصلة، إذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم المعاندة تنافي العناد بينهما.
(تصحیح بهلولان ص ۲۷۹ س ۱۰-۱۲).

اما مقصود چیست؟ «عدم معاندت» و «عناد» و «متافات» یا «تتالی» مطرح شده در این متن به چه
چیزی اشاره می‌کنند؟ مرجع ضمیر در «العناد بینهما» در پایان عبارت چیست؟ عناد میان مقدم و
تالی؟ عناد میان مقدم و عدم تالی؟ عناد میان فرض مقدم بدون تالی و فرض مقدم بدون معاندت؟
اینها پرسش‌هایی است که در متن بالا هرگز پاسخ درخوری نمی‌یابند. با مراجعه به دست‌نوشته‌ها
می‌بینیم عبارت چنین بوده است:

لو لم يعتبر ذلك لا تصدق الكلية؛ لأن هاهنا أوضاعاً للمقدم لا يلزمه التالي، كما في
المتصلة إذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم اللزوم. وكذا في المتفصلة إذا
فرض المقدم مع التالي أو مع عدم المعاندة ينافي [هذا الفرض] العناد بينهما. (قسطاس
الأفكار).

چنان که با مقایسه می‌بینیم در تصحیح پهلوان دو خطا رخ داده است؛ یکی اینکه بخشی از آن حذف شده (یعنی عبارت «أو مع عدم اللزوم، و کذا فی المنفصلة إذا فرض المقدم مع التالي») و دیگر اینکه فعل «بنافی» به صورت مصدر «تَنَافَى» (یا فعل مؤنث «تَنَافَى») خوانده و نگاشته شده است. بر پایه متن تصحیح شده، اکنون عبارت معنای خود را می‌یابد و پرسش‌های یاد شده هرگز طرح نمی‌شوند تا در پی پاسخی باشند. مقصود اکنون این است که اگر همه وضعیت‌ها را در نظر بگیریم از جمله آنها وضعیت‌هایی است که مستلزم تالی نیستند و این به آن می‌ماند که مقدم را در متصّله‌ها با عدم تالی یا با عدم لزوم تالی در نظر بگیریم، یا در منفصله‌ها (برای نمونه در مانع جمع)، مقدم را همراه تالی یا بدون معاندت با تالی اخذ کنیم.

عبارت سمرقندی در شرح قسطاس از این هم واضح‌تر است:

و کذا فی المنفصلة: إذا فرض المقدم مع التالي - أو مع عدم العناد بينهما فی الحقیقة و المانعة الجمع و مع عدم العناد بین [تقیضیهما] فی مانعة الخلو - استحالة تحقق العناد بينهما. (شرح القسطاس).

۵. در ارتباط با منفصله‌های مانع جمع و مانع خلو، سمرقندی می‌گوید که هر کدام مستلزم دیگری است به شرط آن که مقدم و تالی از هر کدام نقیض مقدم و تالی از دیگری باشد. دلیلی که در تصحیح پهلوان آمده است جمله‌ای است که از نظر دستوری درست‌ساخت نیست و معنای محصلی ندارد:

و کل مانعة الجمع و مانعة الخلو تستلزم الآخر من تقیضی جزایه؛ لأن منع الجمع بین الشبثین تقیضی منع الخلو بین تقیضیهما وبالعکس. (تصحیح پهلوان ص ۳۰۳ س ۴-۵).

با مراجعه به دست‌نوشته‌ها می‌بینیم که پهلوان فعل «یقتضی» را که ستون جمله است به صورت «تقیضی» نوشته و جمله را بی‌معنا کرده است:

و کلّ من مانعة الجمع و مانعة الخلق؛ تستلزم الآخر من نقیضی جزئیہ؛ لأنّ منع الجمع بین الشّینین یقتضی منع الخلق بین نقیضیهما و بالعکس.

اکنون دلیل استلزام یاد شده را به آسانی دومی یابیم: «چون منع جمع بین دو چیز مقتضی و مستلزم منع خلو میان نقیض آن دو چیز است و بر عکس».

۶. در مبحث قیاس‌های مختلط، در یک مورد سمرقندی «مطلقة وقتیه» را همان «وقتیه عرفیه» معرفی می‌کند:

نعم لو كانت الصغرى مطلقة عامة أو احدي الوجوديتين، يلزم النتيجة مطلقة وقتیه أي وقتیه عرفیه عن الضرورة. (تصحیح پهلوان ص ۳۵۷ س ۱۸-۲۰).

اما آشنایان با منطق سینوی می‌دانند که «وقتیه» و «عرفیه» دو گونه متفاوت هستند و با هم جمع نمی‌شوند. تفاوت آنها به تفاوت قضیه «شخصیه» و «محصورة کلیه» می‌ماند. دو وقتیه، یک زمان جزئی حقیقی مانند «امروز» یا «وقت قرار گرفتن زمین بین ماه و خورشید» و مانند آن اراده می‌شود و در «عرفیه» همه زمان‌هایی که ذات موضوع دارای وصف موضوع باشد. اینجا نیز با مراجعه به دست‌نوشته‌ها دشواری برمی‌خیزد:

نعم! لو كانت الصغرى مطلقة عامة أو إحدى الوجوديتين، تلزم نتيجة مطلقة وقتیه، أي وقتیه عرفیه عن الضرورة.

این عبارت می‌گوید «مطلقة وقتیه» - نه به معنای عرفیه - بلکه به معنای «وقتیه عاری از ضرورت» است و از این رو، قسمی از اقسام «مطلقة» است و نه قسمی از اقسام «ضروریه».

۷. خونجی به شبهه‌ای از ابن سینا درباره قیاس اقترانی شرطی از دو شرطیه متصله چنین پاسخ می‌دهد: می‌توان از این دو منفصله - به روشی که شرح‌اش می‌دهد - یک منفصله به دست

آورد. آنگاه می‌افزاید که چیزی این منفصله را به متصله مورد نظر برمی‌گرداند یا این منفصله را همان مطلوب قرار می‌دهد:

ثم إن شيئاً يردّ هذه المنفصلة إلى المتصلة المذكورة أو يجعل هذه المنفصلة نفس المطلوب. (تصحیح پهلوان ص ۴۲۷ س ۷-۸).

اما بی‌درنگ این پرسش پیش می‌آید که آن چیست که منفصله را به متصله برمی‌گرداند یا منفصله را همان مطلوب قرار می‌دهد؟ هیچ اشاره‌ای در متن برای یافتن این شیء دیده نمی‌شود و باید به حدس و گمان روی آورد؛ ولی «إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً». اینجا نیز دست‌نوشته‌ها به کمک می‌آیند:

ثم إن شيئاً يردّ هذه المنفصلة إلى المتصلة المذكورة أو نجعل هذه المنفصلة نفس المطلوب.

اینجا معلوم می‌شود که مقصود این بوده است که «اگر بخواهیم» این منفصله را به آن متصله برمی‌گردانیم یا آن را خود مطلوب قرار می‌دهیم. هیچ «شیء» مرموز و پنهانی در این میان نهفته نیست مگر «خواست» و «مشت» ما.

۸. در بحث مقالات، سمرقندی جای‌گزین کردن جزء و کل در یک استدلال را موجب مغالطه دانسته، مثال زیر را برای آن ذکر می‌کند:

و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلک ليس بعد شيء وإلا لو تحرك على القطر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عدسياً» فقد أخذ بعض المقدم مقدماً. (تصحیح پهلوان ص ۵۳۵ س ۱۵-۱۷).

با چندین و چند بار خواندن این مثال، مفهوم آن به دست نمی‌آید. متن صحیح به صورت زیر است:

و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلک ليس بعَدَسٍ وإلا لو تحرك على القطر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عدسياً» فقد أخذ بعض المقدم مقدماً.

با این تصحیح، می‌بینیم که استدلال به صورت معقول زیر دومی‌آید که از باب قیاس استثنائی «رفع ثالی» است:

اگر فلک به شکل عدسی باشد و به دور قطر بزرگ عدسی بچرخد خلأ لازم می آید.
خلأ محال است.

پس فلک به شکل عدسی نیست.

ایراد این استدلال این است که رفع ثانی رفع کل مقدم را نتیجه می دهد و نه رفع بخشی از مقدم را.

۲. خطاهای حاشیه ای (در شاخ و برگ)

در مواردی نیز پهلوان کلمه ها را هر چند به صورت مربوط اما چنان مغلوط ثبت می کند که فهم متن را بسیار دشوار می سازد. چند نمونه از این موارد را در زیر می آوریم:

۱. در بحث نسب اربع، عبارت زیر را می بینیم که می گوید در میان تقیض اعم من وجه تباین جزئی برقرار است؛ چون تقیض هر کدام با خود دیگری صدق می کند:

وبین تقیض الأعم من وجه مبیّنة جزئیة، إذ یصدق تقیض کل واحد منهما مع عین الآخر.
فإن صدق مع تقیضه أيضاً تباین جزئياً وإلا فکلّیاً، فالجزئیة لازمة. (تصحیح پهلوان ص ۱۰۵-۱۸-۲۰).

اما چگونه می شود در میان تقیض یک مفهوم تباین جزئی برقرار باشد؟ تباین میان چه و چه؟ افزون بر این، ادامه عبارت که می گوید «تقیض هر کدام با خود دیگری صدق می کند» مقصود کدام دو چیز است؟ و تقیض کدام را با خود دیگری باید صادق کرد؟ با مراجعه به دست نوشته ها معلوم می شود که یک «بای تنبیه» ناقابل و ناچیز اینجا از قلم افتاده است:

وبین تقیضی الأعم [و الأخص] من وجه مبیّنة جزئیة إذ یصدق تقیض کل واحد منهما مع عین الآخر. فإن صدق مع تقیضه أيضاً تباین جزئياً وإلا فکلّیاً. فللمبیّنة [الجزئیة] لازمة.

اکنون آشکار می شود که دو مفهوم که اعم و اخص من وجه باشند میان تقیض هایشان تباین جزئی برقرار است. البته برای خواننده ای که با مباحث منطق سینوی آشنا است کشف اینکه در اینجا

«نقیضی» مقصود است و نه «نقیض» شاید چندان دشوار نباشد اما خواننده‌ای که آشنایی کمتری دارد ممکن است کاملاً سردرگم بشود.

۲. سمرقندی از این مبنا تعریفی برای «ذاتی» باب ایساغوجی گزارش می‌کند و می‌گوید قیدی در آن هست که «لزوم» را خارج می‌کنند:

كل كلي اذا قُرِضَ معدوماً لشيء من جزئياته، لا يبقى ذات ذلك الجزئي بسببه. وذلك القيد يخرج اللزوم. (تصحیح پهلوان ص ۱۲۱ س ۹-۱۰).

نخست اینکه معلوم نیست عبارت «ذلك القيد» به کدام قید اشاره می‌کند و دوم اینکه آن قید چگونه و چرا «لزوم» را خارج می‌کند. با تصحیح عبارت بر پایه دست‌نوشته‌ها به عبارت زیر می‌رسیم:

«كل كلي اذا فرض معدوماً لشيء من جزئياته لا تَبْقَى ذات ذلك الجزئي بسببه». وذلك القيد يخرج اللوازم.

از این متن تصحیح شده، به آسانی می‌توان دریافت که قید «بسببه» در تعریف «ذاتی» برای این است که «لوازم» (یعنی «اعراض لازم») نه «لزوم» را از تعریف بیرون کند چون اعراض لازم هرچند مانند ذاتیات باب ایساغوجی برای موضوع خود ضروری هستند و نبودشان مستلزم نبودن موضوع خواهد بود اما این رابطه از طرف ذاتیات به لوازم است نه برعکس؛ یعنی نابود شدن ذاتیات است که سبب می‌شود لوازم - بلکه همه اعراض شیء - نابود شوند اما نابود شدن لوازم سبب نابود شدن ذاتیات در خارج نمی‌شود.

۳. در تقسیمات عرضی غیر لازم، عبارت زیر در تصحیح پهلوان آمده است:

وغير اللازم إما مفارق بالقوة كسواد الحبشي أو بالفعل سهل الزوال كان أو عسرة سريعة أو بطيئة. (تصحیح پهلوان ص ۱۲۵ س ۱۵-۱۶).

بی‌درنگ این پرسش مطرح می‌شود که تأنیث سه قید پایانی به چه دلیل است؟ همه واژه‌های پیش از آن سه قید به صورت مذکر آمده‌اند و وجهی برای تأنیث آنها وجود ندارد. به نظر می‌رسد که عبارت درست می‌بایست به صورت «عسراً سریعاً أو بطيئاً» می‌بود. اما با نظر به دست‌نوشته‌ها می‌بینیم که عبارت درست چنین است:

و غير اللازم: إنا مفارق بالقوة كـ «سواد الحبشي»، أو [مفارق] بالفعل: سهل الزوال كان أو عسراً، سريعاً أو بطيئاً.

با این تصحیح، درمی‌یابیم که همه موارد «ة» در این سه واژه باید ضمیر مذکر «هو» باشد که به «زوال» برمی‌گردد و معنای جمله این می‌شود: «سهل الزوال كان أو عسر الزوال، سريع الزوال أو بطيء الزوال» یعنی: «زوال عرض آسان باشد یا دشوار، سریع باشد یا کند».

۳. خطاهای افزایشی و کاهشی

همه اینها جدای از مواردی است که گاه کلمه یا عبارتی - کوتاه یا بلند - در تصحیح پهلوان نابجا افزوده و یا کاسته شده است. یک مورد از این کاستن‌های نابجا را در بخش خطاهای ویشه‌ای (مورد چهارم) نشان دادیم. چند نمونه دیگر را در اینجا ذکر می‌کنیم:

۱. در عبارت زیر به نظر می‌رسد که عبارت «يَتَعَذَّرُ الوقوف عليه ما لم يُسْمَع» وصف «تكلّف» است یعنی تکلفی که تا شنیده نشود آگاهی از آن دشوار است:

يكون بحيث إذا سُمِعَ عَلِمَ من غير تكلف يتَعَذَّرُ الوقوف عليه ما لم يُسْمَع (تصحیح پهلوان ص ۷۵ س ۷-۸).

اما با رجوع به دست‌نوشته‌ها می‌بینیم که عبارت صحیح چنین است:

يكون بحيث إذا سُمِعَ عَلِمَ من غير تكلف ويتَعَذَّرُ الوقوف عليه ما لم يُسْمَع.

با افزوده شدن حرف «واو» آشکار می‌شود که عبارت بعد از آن وصف «تکلف» نیست بلکه مفهوم مخالف جمله شرطی «إذا سَمِعَ عُلْمٌ مِنْ غَيْرِ تَكْلَفٍ» بوده، به آن عطف شده است، می‌بینیم که با حذف تنها یک حرف، معنای جمله کاملاً تغییر کرده است.

۲. مشابه خطای بالا در عبارت زیر نیز صورت گرفته است:

و یکنفی تصوّرها بوجه ما کما نحکم علی جسم معین بآنّه شاغل لحیز معین لیس بشاغل لحیز آخر. (تصحیح پهلوان ص ۸۱ س ۷-۸).

در اینجا گمان می‌رود که عبارت «لیس بشاغل لحیز آخر» وصف «حیز معین» است در حالی که در متن اصلی حرف واو میانشان وجود دارد:

و یکنفی تصوّرها بوجه ما کما نحکم علی جسم معین بآنّه شاغل لحیز معین و لیس بشاغل لحیز آخر

و بنابراین، عبارت یاد شده وصف «حیز معین» نیست بلکه به کل جمله قبل عطف شده و در واقع وصف «جسم معین» است.

۳. در عبارت زیر چند خطا با هم صورت گرفته است که تنها به حذف دو واژه کلیدی در آن اشاره می‌کنیم:

و دلالة لفظ المركّب داخلة فی المطابقة، إذ المعنی من وضع اللفظ للمعنی وضع عینه لعینه أو أجزائه لأجزائه بحيث یطابق أجزاء اللفظ. (تصحیح پهلوان ص ۸۵ س ۱۵-۱۷).

در پایان این عبارت، مقصود از «یطابق أجزاء اللفظ» آشکار نمی‌شود زیرا معلوم نیست فاعل و مفعول فعل مذکر «یطابق» کدام است. بنا به ظاهر، «لفظ» یا «معنی» باید فاعل این فعل باشد و مفعول آن «أجزاء اللفظ»؛ اما با مراجعه به دست‌نوشته‌ها درمی‌یابیم که اولاً، مفعول یعنی «أجزاء المعنی» در

عبارت بالا حذف شده است، ثانیاً، «اجزاء اللفظ» فاعل است، و ثالثاً، فعل «یطابق» به همین دلیل باید مؤنث باشد. عبارت تصحیح شده به صورت زیر خواهد بود:

و دلالة اللفظ المركب داخلة في [دلالة] المطابقة إذ المعنى من «وضع اللفظ للمعنى»: وضع عينه لعينه، أو أجزائه لأجزائه بحيث تُطابق أجزاء اللفظ أجزاء المعنى.

۴. خطاهای پاراگراف‌بندی

افزون بر آنچه گذشت، پاراگراف‌بندی متن در تصحیح پهلوان در بسیاری از موارد کاملاً خطا است. در موارد بسیاری، یک پاراگراف از میانه به دو پاراگراف تقسیم شده و در موارد دیگر دو پاراگراف که می‌بایست جدا می‌بودند بی‌درنگ درون یک پاراگراف جای داده شده‌اند. برای نمونه، بنگرید به دو پاراگراف زیر در تصحیح پهلوان:

بل جوابه: أنا قد بينا في العكس المستوي أن السالبة السالب الموضوع المعلوم المحمول لا ينعكس فلا ينعكس قولنا: 'لا شيء' مما ليس بـ ج دائماً إلى قولنا: 'لا شيء' من ج ليس بـ دائماً لجواز كون الجيم معلوماً كما في النقص هذا إذا كان العكس بحسب الخارج أو الحقيقة. أما إذا كان بحسب الذهن فلا يرد النقص.

و لعلّ الشيخ إنما اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل و أيضاً برهن على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية السالب المحمول بأنه ... (تصحیح پهلوان ص ۲۶۷ س ۹-۱۵).

نکته این است که بند نخست خود دو بند جدا است و از عبارت «هذا إذا كان العكس ...» بحث جدیدی آغاز می‌شود و در واقع ادامه پاسخ به ابن سینا نیست. هم‌چنین، جمله نخست از بند دوم در واقع مربوط به بخش پایانی بند پیشین است و جمله دوم آغاز مبحثی جدید است. بنابراین، دو بند بالا، در حقیقت سه بند نیستا جدا هستند و در تصحیح ما با عنوان‌بندی‌های مناسب چنین آمده‌اند:

[جواب المصنف عن انعكاس السوالب عند الشيخ]

بل جوابه: انا قد بينا في العكس المستوي ان السالبة «السالبة الموضوع المعدومة المحمول» لا تنعكس، فلا ينعكس قولنا: «لا شيء مما ليس بـ ج دائماً» إلى قولنا: «لا شيء من ج ليس بـ دائماً»، لجواز كون الجيم معدوماً، كما في النقض.

هذا إذا كان العكس بحسب الخارج أو الحقيقة؛ أما إذا كان بحسب الذهن، فلا يرد النقض. فلعل الشيخ إنما اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل.

[عكس نقبض السالبة الجزئية عند الشيخ]

و أيضاً برهن [الشيخ] على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية «السالبة المحمول»، بأنه: ...

موارد مشابه این در تصحیح پهلوان بسیار است و این یکی از مهم‌ترین مواردی است که باعث سردرگمی و گمراهی خواننده می‌شود.

بگذریم که گاه بندها چنان طولانی می‌شوند که حوصله خواننده را سر می‌برند (برای نمونه، ص ۷۷-۷۸ بند ۲۵ که یک صفحه کامل است، ص ۱۸۹-۱۹۰ بند ۳۱۳ که بیش از یک صفحه است، ص ۲۲۳ بند ۳۹۶ که حدود یک صفحه است، ص ۳۶۵ بند ۷۰۳ و ص ۴۱۳-۴۱۴ بند ۷۹۴، ص ۴۷۳ بند ۹۲۰ که هر کدام یک صفحه کامل است، و ص ۵۱۳ بند ۱۰۰۶ که بیش از یک صفحه است). هر کدام از این بندها می‌بایست به بندهای کوچک‌تر و متناسب‌تر و مفهوم‌تر تقسیم می‌شدند. افزون بر این، عنوان نداشتن بندها، به نظر نگارنده، یکی از اشکال‌های مهم تصحیح پهلوان و بسیاری از تصحیح‌های موجود است که به بهانه دست نبردن در متن مصنف، خواننده را با انبوهی از بندهای بدون عنوان رها می‌کنند و در این عصر که دانش‌ها فراوان و فرصت‌ها بسیار اندک است خواننده را ناگزیر می‌کنند که برای یافتن موضوع مورد نظر خویش تک تک بندها را بخواند و بند مورد نظرش را آیا بیاید و آیا نیاید.

۵. خطاهای ویراستاری

در بسیاری از موارد، قرار دادن نقطه‌ها و کاماها در متن پهلوان چنان مفلوط است که معنای جملات کاملاً تغییر می‌کند. برای نمونه بنگرید به متن زیر:

[۵۲۷] و المانعة الجمع ترکیب من قضیة و اخص من نقیضها لیمتنع اجتماعهما. و يجوز ارتفاعهما و يجوز ترکیبها من اجزاء كثيرة. و ان شرطنا منع الجمع بین کل جزئین لامتناع الجمع بین کل معنیین ضرورة، کون کل معین اخص من نقیض الآخر کقولنا [۸۳-]: الشیء إما أن یکون انساناً أو فرساً أو عقاباً. (پهلوان ص ۲۷۷ س ۹-۱۲).

از خواننده می‌خواهیم، پیش از ادامه دادن، بند بالا را با دقت بخواند تا مگر معنای متن را دریابد و اگر دریافت تلاش کند متن را با نگرشی نو بخواند. به گمان ما، دشواری این متن در این است که در آن، دو بار نقطه و یک بار کاما به کار رفته است که هر دو کاملاً نادوست هستند و همین نقطه‌گذاری نادوست سبب نامفهوم شدن متن سمرقندی شده است. خوانش ما از این متن به صورت زیر است:

اصنف التقابل بین جزئى المانعة الجمع

و المانعة الجمع ترکیب من قضیة و اخص من نقیضها لیمتنع اجتماعهما و يجوز ارتفاعهما.

ترکب مانعة الجمع من أكثر من جزئین

و يجوز ترکیبها من اجزاء كثيرة - و ان شرطنا منع الجمع بین کل جزئین - لامتناع الجمع بین کل [نوعین] معنیین، ضرورة کون کل [نوع] معین اخص من نقیض الآخر، کقولنا: «الشیء إما أن یکون انساناً أو فرساً أو عقاباً».

چنان که دیده می‌شود بند یاد شده در واقع دو محتوای متفاوت را بیان می‌کند و جایگاه نقطه، خط تیره و کاما با آنچه در تصحیح پهلوان آمده کاملاً متفاوت است و عبارت سمرقندی را معنادار می‌سازد. قرار دادن دو خط تیره نشانگر آن است که عبارت «لامتناع...» دلیل است برای عبارت «و يجوز...» و نه برای «و ان شرطنا...».

۶. خطاهای جابجایی واژه‌ها

در برخی موارد، برخی عبارات در تصحیح پهلوان کاملاً نامفهوم و از دیدگاه نحوی کاملاً نادرست هستند. برای نمونه بنگرید به عبارت برجسته شده زیر:

وذلك إنما يتصور أن لو كان أحد طرفي إحدى المقدمتين شرطية و هي المقدمة الأخرى مشاركان في أحد طرفيهما. و تلك الشرطية إما متصلة أو منفصلة. (بهلوان ص ۲۰۵ س ۱۱-۱۳).

این عبارت از دیدگاه نحوی نادرست است و معلوم نیست کلمه «مشارکان» چه جایگاهی در جمله دارد. از سوی دیگر مقصود از «المقدمة الأخرى» که بنا به عبارت بالا همان مقدمه شرطیه است چیست. تصحیح عبارت بر پایه نسخه‌های خطی دشواری را کاملاً از میان برمی‌دارد:

وذلك إنما يتصور إن لو كان أحد طرفي إحدى المقدمتين شرطيةً هي و المقدمة الأخرى مشاركان في أحد طرفيهما. و تلك الشرطية إما متصلة أو منفصلة.

روش تصحیح

ما در تصحیح خود تلاش کرده‌ایم تا متن را، به گفته سقراط، در مفصل‌های آن بخش‌بندی کنیم و تا جایی که ممکن است با افزودن عنوان‌بندی‌های مناسب و شماره‌گذاری‌های مطالب بندها، خواننده را در رسیدن به مقصود مصنف یاری برسانیم. برای رسیدن به همین هدف، از افزودن نشانه‌های ویراستاری و اعراب‌گذاری و قرار دادن حرکت‌ها برای حروفی که ممکن است با حرکت‌های مختلفی خوانده شود دریغ نکرده‌ایم. خواننده محقق که نیازی به این کمک‌ها ندارد و شاید این افزوده‌ها را نامناسب و حتی مخل فهم بیابد می‌تواند به سادگی افزوده‌ها را نادیده بگیرد و قرأت خود را از متن داشته باشد؛ اما خواننده‌ای که بر حسب نیاز ناگزیر از مراجعه به بخش‌هایی از متن است با افزوده‌های ما می‌تواند سریع‌تر به مقصود خویش برسد و بهره خود را از اندیشه‌های نویسنده کتاب بگیرد. در این دنیای پرشتاب و زودگذر، این چاره‌ای است که ما اندیشیده‌ایم، تا که قبول افتد و که در نظر آید.

۱. حرکات حروف و اعراب کلمات

در مواردی که به نظر می‌رسد کلمه‌ای به چند صورت خوانده می‌شود (مانند ملك، مُلك، مَلَك) یا اعراب حرف آخر در آشکار کردن معنای جمله تاثیر داشت یا احتمال اشتباه می‌رفت از گذاشتن حرکات دریغ نکرده‌ایم. با این کار، خوانش خود را در معرض دید تیزبین منتقدان قرار داده‌ایم تا در

موارد خطا، اشتباهاتمان را گوشزد کنند و از این رهگذر بر دانش‌مان بیفزایند؛ و اگر در آن صوابی هست از به اشتراک گذاشتن آن ثوابی برده باشیم.

۲. واژه‌ها و عبارات‌های افزوده‌ها

برخی از نویسندگان روان و روشن می‌نویسند و خواننده به آسانی از عهده فهم متن ایشان برمی‌آید، اما برخی دیگر از نویسندگان قشرده‌نویس و دشوارنگارند. سمرقندی در فسطاط الأفكار از این دسته دوم است. عبارات‌ها در بسیاری از موارد چنان قشرده و با حذفیات نگاشته شده است که خواننده ناگزیر است برای فهم دقیق متن، آن را چندین و چند بار بخواند. در بسیاری از این موارد، تلاش کرده‌ایم مرجع ضمیرها و عبارات‌هایی را که به هنگام عطف و برای پرهیز از تکرار حذف شده‌اند درون [] به متن بیفزاییم. برای نمونه، عبارت زیر را بنگرید:

و الضابط فيه أحد الأمرين أحدهما احتمال المشاركون على تأليف منتج مع إيجاب المتصلة الشرطية التالي والنتيجة حينئذ كلية إن كان المشاركون من المتصلة الشرطية الجزء تأليها وإلا فعجزية... والأمر الثاني إنتاج نتيجة التأليف أو عكسها بكلية مع المتصلة البسيطة مقدّم المتصلة الكلية الشرطية الجزء من الثالث على التقدير الأول والأول على التقدير الثاني أو إنتاج نتيجة التأليف مع المتصلة البسيطة لتالي المتصلة السالبة الشرطية الجزء.

در این متن، برای نمونه، عبارت «مقدّم المتصلة الكلية الشرطية الجزء من الثالث على التقدير الأول والأول على التقدير الثاني» کاملاً نامفهوم است و یادآور عبارتی از شیخ بهایی است در کتاب نحوی صمدیه که طلاب علوم دینی ناگزیرند در سال نخست طلبگی بخوانند: «إن كان كيونس فكيونس وإلا فكالخليل». این جمله‌ها در حقیقت عمر و جوانی طلاب را به هدر می‌دادند. ما در تصحیح تلاش کرده‌ایم عبارات‌هایی مانند عبارت سمرقندی در بالا را به صورت زیر با افزوده‌هایی اندک مفهوم‌تر سازیم:

و الضابط فيه أحد الأمرين:

أحدهما: [۱] احتمال المشاركون على تأليف منتج، مع [۲] إيجاب المتصلة «الشرطية التالي». والنتيجة حينئذ: كلية إن كان المشاركون من المتصلة «الشرطية الجزء» تأليها، وإلا فعجزية.

و الأمر الثاني: [۱] إنتاج نتيجة التأليف أو عكسها بكلية مع المتصلة البسيطة مقدّم المتصلة الكلية «الشرطية الجزء». من [الشكل] الثالث على التقدير الأول، و [من الشكل]

الأول على التقدير الثاني؛ [۲] أو إنتاج نتيجة التأليف مع [المتصلة] البسيطة لتألي المتصلة السالبة «الشرطية الجزء»:

آشکار است که با این افزوده‌ها، مفهوم متن بسی آشکارتر می‌شود. در آخرین مرحله پیش از انتشار، بنا به صلاح دید مسؤولان مؤسسه، علی رغم نظر مصحح، این افزوده‌ها حذف شد.

۳. عنوان‌بندی‌ها

در نوشته‌های پیشینان، کل کتاب یک بند و پاراگراف بیش نبوده است و به جز فصل‌بندی اصلی کتاب، هیچ گونه عنوان‌بندی برای مطالب فرعی در نظر گرفته نمی‌شده است. در تصحیح امروزین این نوشته‌ها، نه تنها فصل‌ها و باب‌ها از هم جدا می‌شوند بلکه بسیاری از مصححان امروزی بندها و پاراگراف‌ها را به سلیقه خود از هم جدا می‌کنند هرچند معیارهای واضح و مشخصی در این زمینه برای خود ندارند.

با وجود این، تنها اندکی از مصححان هستند که به عنوان‌بندی مطالب فرعی کتاب‌ها می‌پردازند و بسیاری از ایشان این امر را ناپسند می‌دانند. یک دلیل آن می‌تواند این باشد که مطالب یک فصل یا یک باب در کتاب‌های پیشینان معمولاً چنان به هم پیوسته است که تفکیک دقیق مطالب فرعی گاه بسیار دشوار و حتی ناممکن به نظر می‌رسد و اگر قرار باشد که تفکیک انجام شود ناگزیر سلیقه‌ای و من‌عندی خواهد بود. افزون بر این، خود عنوان‌های پیشنهادی برای پاره‌ای از یک فصل دچار همین دشواری است. کافی است یک فصل از کتاب را به دست ده مصحح بدهید و از ایشان بخواهید که متن را بخش‌بندی و عنوان‌بندی کنند و ده شیوه بسیار متفاوت تحویل بگیرید. همین نتیجه را هنگامی که کار را با یک مصحح در چند زمان مختلف انجام دهید به دست خواهید آورد.

با همه اینها، به نظر می‌رسد سودی که از بخش‌بندی و عنوان‌بندی برای خوانندگان حاصل می‌شود بسی بیشتر از زیانی است که برای آن متصور است. چنان که گفتیم، خواننده محقق به آسانی می‌تواند عنوان‌های افزوده را نادیده بگیرد و متن را یک پارچه بینگارد؛ اما خوانندگان عمومی‌تر با صرف وقت بسیار کمتر می‌توانند مطالب مورد نظر خود را بیابند و دیدگاه‌های نویسنده را در مورد مطلب مورد نظرشان به آسانی به دست بیاورند.

۴. شماره‌گذاری‌ها

درباره شماره‌گذاری‌های خود سمرقندی در کتاب، این را بگوییم که برخی نسخه‌ها از حروف ابجد و برخی از ارقام ریاضی (۱، ۲، ۳، ...) و برخی از اعداد ترتیبی (الأول، الثاني، الثالث، ...) استفاده کرده‌اند. ما در مورد شماره فصل‌ها و باب‌ها از اعداد ترتیبی و در همه موارد دیگر، از حروف ابجد

استفاده کرده‌ایم. بنابراین، همه ارقام و باطنی که در این مصحح دیده می‌شود چه آنها که در میان || قرار دارند و چه آنها که جداگانه آمده‌اند همگی از مصحح هستند و برای کمک به بخش‌بندی اجزای متن آمده‌اند. قاعده‌ای که تلاش کرده‌ایم مراعات کنیم این بوده که اگر شماره‌ها را در مهاله یک سطر آورده‌ایم درون || قرار داده‌ایم اما آنها را که در آغاز سطرها افزوده‌ایم بدون || گذاشته‌ایم. لا آنجا که در موارد بسیاری ناگزیر از دسته‌بندی و شماره‌بندی‌های پی‌درپی و تودرتو بوده‌ایم و از شماره‌گذاری‌های نرم‌الزار Wozniak استفاده کرده‌ایم گاه حروف انگلیسی نیز برای این مقصود به کار رفته‌اند، برای نمونه، بند زیر در مورد شرایط استنتاج حملیه از دو منفصله را ببینید:

و شرط إنتاجه: إنتاج نقیض نتیجه التالیف بین طرفی مانعة الخلق مع نقیض أحدهما لعین الآخر إن كانت سالبة، و لنقیضه إن كانت موجبة، و بین طرفی مانعة الجمع مع عین أحدهما لنقیض الآخر إن كانت سالبة، أو لعینه إن كانت موجبة، ثم اشتمال نتیجتی التالیفین علی تألیف منتج للحملیه المطلوبة.

درک و فهم این متن و متن‌های پیچیده‌تر دیگر به دلیل فشرده‌گی بیش از حد آنها بسیار دشوار است و نیرو و توان بسیاری را از خواننده به خود مصروف می‌دارد. برای ساده‌سازی متن و صرفه‌جویی در وقت خوانندگان، این بند را با شماره‌گذاری‌های تودرتو (به همراه آشکار کردن مرجع ضمیرهای پنهان) به صورت زیر شکسته‌ایم:

و شرط إنتاجه:

۱. إنتاج نقیض نتیجه:

۱. التالیف بین طرفی مانعة الخلق مع نقیض أحدهما:

۱. لعین الآخر إن كانت [مانعة الخلق] سالبة،

۲. و لنقیضه إن كانت [مانعة الخلق] موجبة،

۳. و التالیف بین طرفی مانعة الجمع مع عین أحدهما:

۱. لنقیض الآخر إن كانت [مانعة الجمع] سالبة،

۲. أو لعینه إن كانت [مانعة الجمع] موجبة،

۲. ثم اشتمال نتیجتی التالیفین علی تألیف منتج للحملیه المطلوبة.

در این شماره‌گذاری‌ها ناگزیر از کمک گرفتن از شماره‌گذاری‌های نرم‌افزار Word با حروف انگلیسی شده‌ایم که از قضا بسیار کارآمد درآمده است چه آنکه این کار سبب شده است تا از درآمیختن با حروف عربی پرهیز شود. خوبی دیگر این روش آن است که آنچه در پی شماره‌های (i) و (ii) آمده‌اند همگی مفعول هستند برای مصدر «انتاج» که پس از شماره (۱) آمده است و عبارت‌هایی که در پی شماره‌های (a) و (b) آمده‌اند همگی مضاف الیه واژه «نتیجه» در عبارت «انتاج نقیض نتیجه» پس از شماره (۱) هستند.

با این شماره‌گذاری‌ها، به آسانی معلوم می‌شود که استنتاج حملیه از دو منفصله از دیدگاه سمرقندی دو شرط دارد که شرط نخست به طور فشرده برای دو حالت بیان شده است، (یعنی هم برای مانعة الخلو و هم برای مانعة الجمع)؛ و در هر حالت، میان دو حالت دیگر (یعنی میان سالبه و موجبه) تفکیک شده است. اگر می‌خواستیم از ترکیب اعداد و [] و خط تیره (به صورت [۱]، [۱-]، [۱-۱-۱] و ...) استفاده کنیم معجون بسیار ناهماهنگ و دشوارتر از متن اصلی به دست می‌دادیم.

نسخه‌های قسطاس الأفكار

تا آنجا که نگارنده جستجو کرده، بیست نسخه از قسطاس الأفكار در کتابخانه‌های جهان موجود است که تنها پنج نسخه از آنها در دسترس نگارنده بوده است. در اینجا، به معرفی تفصیلی این نسخه‌ها می‌پردازیم و سپس به اجمال از نسخه‌های دیگر پرده برمی‌داریم.

۱. نسخه آستان قدس رضوی به شماره ۱۰۶۵۰، دارای خط نسخ، ۲۴۷ برگ، صفحات ۱۹ سطری (با کونه‌نوشت ق)

این نسخه متن و شرح قسطاس را با هم و به صورت پاره‌های جدا و پی‌درپی دارد. هر پاره از متن با واژه «قال» آغاز می‌شود و سپس شرح آن با واژه «أقول» در پی می‌آید. از آغاز یک برگ و از پایان چند برگ افتاده است و بنابراین، اطلاعاتی درباره نویسنده و زمان کتابت آن در دست نیست.

آغاز: «من مقالة العلماء المتقدمين والفضلاء المتأخرين، مشحونة بزيادات شريفة و اعتراضات غريبة، مشيرة إلى مواضع الخلاف، و معينا لما هو أحرى بالقبول والاعتراف».

پایان: «المغالطة الثامنة: في أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل؛ الجزء الذي لا يتجزى موجود لأن الجسم إما أن يكون منقسماً إلى غير النهاية بأن تنصفه و تنصف نصفه و تنصف نصف نصفه لا إلى

نهایه و يكون منتهى القسمة. لا جاز أن يكون منقسماً إلى غير النهایه وإلا لزم انحصار ما لا يتأهى بين الحاصرين لأن ما لا يتأهى حينئذ يكون بين جاثبي ذلك الجسم فحينئذ يتعين أن يكون منتهى القسمة».

این نسخه از آغاز متن قسطاس در حدود سه سطر را فاقد است و از پایان در حدود دو هفتم متن را. به طور دقیق‌تر، تنها تا پایان مبحث قیاس اقترانی شرطی از دو منفصله (با حد وسط جزء تام در هر دو مقدمه) را در بر دارد و ادامه قیاس‌های اقترانی شرطی و نیز قیاس استثنائی و کل «توابع القیاس» را حذف کرده است. آخرین پاره متن در برگ ۲۰۸ از ۲۴۷ برگ نسخه واقع است. پس از این، مانند بیشتر نسخه‌های شرح القسطاس، متن به صورت چکیده «قال... إلى قوله...» یا «قال... إلى آخره» آمده است که معمولاً به جای... یک تا سه کلمه می‌آید. با نظر به بیشتر نسخه‌های شرح القسطاس، به نظر می‌رسد که این شرح به همین شیوه اخیر (یعنی بدون متن قسطاس الأفكار و تنها با اشاره‌های چند-کلمه‌ای به پاره‌های آن) نگاشته شده و نسخه آستان قدس تا برگ ۲۰۸ به جای این اشاره‌های کوتاه، پاره‌های متن قسطاس الأفكار را از نسخه‌ای که در دسترس بوده جایگزین کرده است.

این نسخه از میانه سطر ششم از صفحه ۴۳ تا پایان صفحه ۴۳ ب در واقع تکرار بخشی پیشین از کتاب است (با آغاز از سه کلمه پایانی سطر چهاردهم از صفحه ۳۳ ب تا پایان سطر دهم از صفحه ۳۴ ب). به نظر می‌رسد که این بخش تکراری در واقع دوروی یک برگ از نسخه‌ای بوده که نسخه آستان قدس از روی آن کتابت می‌شده و به اشتباه دو بار نسخه برداری شده است. اگر این احتمال درست باشد آنگاه چون این بخش مکرر دو پاره از متن قسطاس الأفكار را در میان سه پاره از متن شرح القسطاس دارد، می‌توان نتیجه گرفت که نسخه رونویسی شده اصلی نیز ترکیبی از متن و شرح قسطاس بوده است.

این نسخه اغلاط کمی دارد و در کنار متن چاپی نجم الدین پهلوان تنها منبع تصحیح حاضر بوده است. از آنجا که متن چاپی پهلوان، چنان که نشان دادیم، خطاهای فراوانی داشت، این نسخه در تصحیح مهم‌ترین نقش را ایفا کرده است؛ هرچند برای دو هفتم پایانی و مفقود متن در این نسخه تنها منبع ما متن چاپی پهلوان بوده و تنها به کمک شرح القسطاس و برداشت‌های خویش تصحیح را انجام داده‌ایم هرچند نیم‌نگاهی نیز به نسخه بدل‌های یاد شده در پانویست‌های پهلوان داشته‌ایم. از آنجا که میزان دقت و امانت پهلوان در ثبت نسخه بدل‌ها برای نگارنده معلوم نشده است، اعتماد چندانی به آنها نکرده‌ایم.

۲. نسخه مجلس شورای اسلامی به شماره ۳۸۵۹، دارای خط نسخ، ۳۷۱ صفحه، صفحات ۲۵ سطری

این نسخه خوش خط و متأخر اما بسیار مغلوط است. به گواهی اشتراکات فراوان در کاستی‌ها و فزونی‌ها نسبت به دیگر نسخه‌ها، این نسخه به احتمال بسیار از نسخه آستان قدس رونویسی شده یا نیای هر دو به یک نسخه می‌رسد. برگ نخست این نسخه نیز افتاده است و به جای آن، با خط و کاغذ دیگری، مقدمه شرح القسطاس (بدون مقدمه قسطاس الألفکار) در یک صفحه کتابت و به نسخه افزوده شده است. بنابراین، آغاز این نسخه را باید صفحه ۲ دانست که با این عبارت آغاز می‌شود: «قال وهو مرثب على مقدمة ومالتين: الأولى في التصورات والثانية في التصديقات. أقول: ...». شکفت اینکه پایان این نسخه همان پایان نسخه آستان قدس است جز اینکه سطر پایانی این نسخه در آن نیامده است:

پایان: «المغالطة الثامنة: في أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل: الجزء الذي لا يتجزى موجود لأن الجسم إما أن يكون منقسماً إلى غير النهاية بأن تنصفه و تنصف نصفه و تنصف نصف نصفه لا إلى نهاية و يكون منتهى القسمة. لا جائز أن يكون منقسماً إلى غير النهاية و إلا لزم انحصار ما لا يتناهي بين الحاصرين لأن ما لا يتناهي».

با مقایسه معلوم می‌شود که عبارت «حينئذ يكون بين جاتي ذلك الجسم فحينئذ يتعين أن يكون منتهى القسمة» که در پایان نسخه آستان قدس هست در پایان نسخه مجلس نیست. نکته دیگر اینکه پایان نسخه مجلس سطر هشتم از صفحه ۳۷۱ آن است و پایین صفحه سفید مانده است. از اینجا می‌توان حدس زد که نسخه رونویسی شده نسخه مجلس مانند نسخه آستان قدس تا همین قسمت را داشته است. آیا این نشان می‌دهد که نسخه مجلس از نسخه آستان قدس رونویسی شده است؟ با مراجعه به متن تکراری در نسخه آستان قدس می‌بینیم که این تکرار در نسخه مجلس نیست و از این رو، احتمال رونویسی از آن نسخه - که در بالا به آن اشاره شد - از میان می‌رود. ناگزیر باید این دو نسخه را برگرفته از یک نسخه دیگر دانست که اطلاعاتی از آن در دست نیست.

به دلیل خطاهای بسیار زیاد این نسخه از مقابله متن با آن پرهیز کردیم.

۳. نسخه ایاصوفیا به شماره ۲۵۶۵، دارای خط نسخ، ۶۴ برگ، صفحات ۲۵ سطری (با کوفته‌نوشت هـ)

نسخه کتابخانه ایاصوفیا با شماره ۲۵۶۵ مجموعه‌ای از دو کتاب سمرقندی به نام‌های الصحائف الإلهية (در علم کلام) و قسطاس الألفکار فی المنطق است که اولی در برگه‌های اب-۸۶ تا تاریخ

کتابت اواسط ربیع الآخر سال ۶۸۸ ق. است اما کتاب قسطاس الأفکار از برگ ۸۸ ب آغاز می‌شود و در انتهای برگ ۱۷۲ به پایان می‌رسد. در زیر خط آخر، با قلم ریزتری تاریخ اتمام کتابت سال ۶۸۳ ق. نوشته شده است که پنج سال پیش از تاریخ کتابت الصحائف الإلهیه در همین مجموعه است! به نظر می‌رسد که این تاریخ، تاریخ تصنیف کتاب است نه تاریخ استنساخ آن.

میلان برگ‌های ۱۴۷ و ۱۴۸ یک برگ (حدوداً ۶۰۰ کلمه) افتادگی دارد.

۴. نسخه عاطف افندی به شماره ۱۶۷۳، دارای خط نسخ، ۱۹۲ برگ، صفحات ۲۱ سطری (با کونه نوشت ع)

نسخه کامل است و تاریخ کتابت آن یکشنبه ۶ ذی القعدة ۷۵۸ ق. است و کاتب آن محمد بن کمال المحمود می‌باشد.

۵. نسخه عاطف افندی به شماره ۱۶۷۴، دارای خط نسخ، ۵۴ برگ، صفحات ۲۳ تا ۳۱ سطری

نسخه کامل است و کاتب آن علی بن محمد بن علی، اما تاریخ کتابت ندارد. پهلوان در مقدمه تصحیح خود آورده است که همین محمده‌علی در شرح قسطاس در همین نسخه، در پایان صفحه ۱۴۶ ب، تاریخ پنج‌شنبه ماه شوال سال ۷۱۸ ق. را به عنوان تاریخ کتابت ثبت کرده است.

این نسخه گویا به دست دو یا چند نفر (و احتمالاً در زمان‌های گوناگون) نوشته شده است چه اینکه برگ‌های ۱۱ تا ۱۷ همگی دارای بیست و سه سطر حدوداً پانزده کلمه‌ای است اما برگ‌های ۱۷ ب تا ۲۳ آ دارای سی و یک سطر حدوداً بیست کلمه‌ای و طبیعتاً بخش بیشتری از کاغذ را پوشانده‌اند. برگ‌های دسته نخست کم و بیش رنگ‌پریده‌اند و برخی از عنوان‌های آن به رنگ سرخ؛ اما برگ‌های دسته دوم تماماً مشکی و کاملاً پررنگ. سپس برگ‌های ۲۳ ب تا ۲۷ آ دارای بیست و پنج سطر حدوداً بیست کلمه‌ای با همان رنگ‌پریدگی دسته نخست اما بدون عنوان‌های سرخ‌رنگ می‌آیند البته با استثنایی در برخی برگ‌ها که در تعداد سطرها یا مساحتی که از صفحه اشغال می‌کنند، از برگ ۲۷ ب تا ۵۵ ب که پایان قسطاس الأفکار است مشابه دسته دوم یاد شده در بالا است.

این دست‌نوشته در بیشتر نسخه‌بدل‌ها شبیه نسخه ایاصوفیا است و احتمالاً به نیای مشترکی می‌رسند.

۶. مجموعه راغب پاشا به شماره ۱۴۶۱

این مجموعه در صفحات ۳۵۸ آ سطر ۲ تا ۳۵۹ آ سطر ۱۰ بخش «مغالطات عاتق» از پایان کتاب قسطاس الأفکار را دارد. هم‌چنین، بخش «مثال‌های مغالطات» از اواخر کتاب شرح القسطاس را در

این صفحات از این مجموعه می‌بینیم: از ص ۲۵۳ ب سطر ۷ تا ۳۵۶ ب سطر ۱۲ و نیز از ص ۳۵۶ ب سطر آخر ص ۳۵۷ آس ۸.

در این مجموعه، دست کم دو بار نام سمرقندی (یک بار با عنوان «شمس الدین السمرقندی» و بار دیگر صرفاً با عنوان «السمرقندی») آمده است؛ مورد نخست در آخرین مغالطه‌ای است که از شرح القسطاس نقل شده است (ص ۳۵۶ ب سطر آخر). نویسنده مجموعه پس از ذکر مغالطه جذر اَصَمَّ که مغالطه بیست و یکم در شرح القسطاس است ابتدا به پاسخ نجم الدین کاتبی می‌پردازد و سپس می‌نویسد: «و اَنَا ما ذكره شمس الدين السمرقندي» فهو و پاسخ سمرقندی را بعینه می‌آورد. مورد دوم اما در فایده زیر است که مغالطه چهاردهم سمرقندی است:

قائده: «الإنسان ناطق من حيث هو ناطق» و «لا شيء من الناطق من حيث هو الناطق بحیوان» ينتج «الإنسان ليس بحیوان». أجاب السمرقندي: يمنع الصغرى لدخول زيادة في المحمول لا مدخل له في الحمل إذ الإنسان ناطق لا أنه ناطق من حيث هو ناطق. (ص ۳۴۹ آس ۱۲-۱۴).

اصل مغالطه و پاسخ آن در قسطاس الأفكار بدون هیچ تغییری آمده است:

[المغالطة الرابعة عشر] يد:

الإنسان ليس بحیوان؛ إذ يصدق:

[الصغرى:] «الإنسان ناطق من حيث هو ناطق»

[الكبرى:] «لا شيء من الناطق من حيث هو الناطق بحیوان»

ينتج «الإنسان ليس بحیوان».

حله: أن الصغرى كاذبة بسبب زيادة قيد لا مدخل له في الحمل.

اما نویسنده آن قائده بی‌درنگ ایرادی بر سمرقندی می‌گیرد که نشان می‌دهد اهل فضل است:

قلت: كونه لا مدخل له في الحمل بمعنى أن الحمل بدونه صادق مسلم و بمعنى أن الحمل كاذب معه فلا فإن مفهوم الناطق من حيث هو هو من غير اعتبار قيد آخر معه لا شك أنه يصدق على الإنسان.

بل الجواب أنه إن أخذ قوله «من حيث هو ناطق» في الكبرى جزءاً من الموصوع بمعنى أن ما صدق عليه الناطق من حيث هو ناطق لا يصدق عليه الحيوان منعنا الكبرى. و إن أخذ متعلقاً بالحمل - بمعنى أن ما صدق عليه الناطق باعتبار كونه ناطقاً لا يصدق عليه الحيوان - سلمنا الكبرى ولكن يكون معنى النتيجة أن الإنسان باعتبار كونه ناطقاً لا يصدق

علیه حیوان. و هو امر صادق. کیف و جیند لا یكون الوسط مذكراً فإن محمول الصغری الناطق من حیث هو ناطق و موضوع الکبری الناطق فقط. و قیله «من حیث هو» لیس جزءاً من الموضوع «نعم لما كان موضوع الکبری جزءاً من محمول الصغری لم یمكننا منع الإنتاج فعدلنا إلى منع النتيجة. (ص ۱۴ ص ۳۴۹ ب س ۱).

در این نسخه، نام‌های بزرگان دیگری نیز می‌آید که درون عبارات‌های پیرامونی‌شان در اینجا می‌آوریم: «قائدة لعز الدولة ابن کثونة» (۷۱۳۴۷)؛ «أجاب عنه العلامة المحقق کمال الدین البحرانی رحمه الله» (۱۶۳۴۷)؛ «و قد تكلّف ابن البديع رحمه الله» (۳۴۷ ب ۱۱)؛ «قال بعض المحققين» (۳۴۸ ب ۱۰)؛ «قال الکاتبی» (۳۴۸ ب ۱۲)؛ «أجاب السمرقندی» (۱۲۳۴۹)؛ «قال البدهمی» (۳۴۹ ب ۲)؛ «و أجاب صاحب المطالع» (۳۴۹ ب ۷)؛ «قال الجمهور» (۳۴۸ ب ۱۳)؛ «قال نجم الدین النخجوانی» (۱۱ ب ۳۵۰)؛ «أما ما ذكره نجم الدین الکاتبی» (۳۵۶ ب ۱۳)؛ «و أما ما ذكره شمس الدین السمرقندی» (۳۵۶ ب آخر)؛ «هذه مغالطات نقلت من بعض الكتب التي صنّتها الإمام نجم الدین الکاتبی و قد أجاب عنها و لي في بعض أجوبته نظر كما سيأتي» (۸۳۵۷-۹)؛ «أفضل العلماء المحققين جمال الملة و الدین الحلّي طيّب الله ثراه و جعل الجنة مثواه» (ص ۳۳۶۱) که گویا به «علامة حلّي» اشاره دارد که معاصر سمرقندی بوده است؛ «قال بعض اکابر العلماء» (۸۳۶۳) که ظاهراً، به قرینه متنی که در پی می‌آید، اشاره به زین الدین کثنی است؛ «أجاب عن هذه الاعتراضات أستاذ المحققين نجم الملة و الدین» (۱۳۱۶۸۳)؛ «و أما ما نقله عن بعض اکابر العلماء و هو زین الدین الکثبی رحمه الله» (۲۱۳۶۴)؛ «هذه رسالة تأليف العلامة المحقق لسان الحکماء و المتکلمين أثير الحق و الملة و الدین الأبهري رحمه الله مشتملة على ثمانی عشرة مسألة في الكلام وقع فيها النزاع بين الحکماء و المتکلمين و أرباب الملل و الأديان» (۱۶۳۶۴-۱۷).

از آنجا که نسخه دیگری در دست نداشتیم به اطلاعاتی که درباره دیگر نسخه‌های موجود قسطاس الأفكار در آثار دیگران هست برای اطلاع خواننده ارجاع می‌دهیم:

در مقدمه قسطاس الأفكار تصحیح نجم الدین پهلوان پنج نسخه زیر معرفی شده است که سه مورد نخست آن در بالا معرفی شدند:

۱. کتابخانه اباصوفیا با شماره ۲۵۶۵، تاریخ کتابت ۶۸۳ق..، تعداد برگه‌ها: ۶۴ (۸۸-).
(۱۱۷۲).

۲. کتابخانه عاطف افندی با شماره ۱۶۷۳، تاریخ کتابت یکشنبه ۶ ذی القعدة ۷۵۸ق..،
کاتب: محمد بن کمال المحمود.

۳. کتابخانه عاطف الندی با شماره ۱۶۷۴، بدون تاریخ کتابت، تعداد برگه‌ها: ۵۴ (۲۲-۱۵۵).

اما اطلاعات دو نسخه بعدی که به آنها دسترسی نداشته‌ایم بنا به آنچه در مقدمه بهلولان آمده چنین است:

۴. کتابخانه احمد ثالث طوبقایی سرای ۸۳۳۹۹، تاریخ کتابت ۶۹۲ جمعه ۲۳ رمضان، تعداد برگه‌ها: ۶۷ (۱۶۷-۱۱).

۵. کتابخانه مانيسا (منيسا) با شماره ۲۲۱۳، تاریخ کتابت ربیع الآخر ۷۰۸ ق.، محل کتابت تبریز، تعداد برگه‌ها: ۶۸ (۱۶۸-۱۱).

غلامرضا دادخواه، در مقدمه علم الآفاق، این موارد را افزوده است:

۶. کتابخانه خدابخش (هند) با شماره ۲۲۶۴، تاریخ کتابت یکشنبه ۶ ذی القعدة ۷۱۷ ق.، کاتب: محمد السومکی، تعداد برگه‌ها: ۱۲.

۷. کتابخانه احمد ثالث طوبقایی سرای ۸۳۳۹۶، تاریخ کتابت: ۷۴۰ ق.

۸. کتابخانه دانشگاه استانبول با شماره ۳۲۲/۱، تاریخ کتابت ۷۱۱ ق.، تعداد برگه‌ها: ۱۳۸ (۱۱-۱۳۸ ب).

آقای دادخواه در مکاتبه دو نسخه زیر را نیز به نویسنده این سطور معرفی کرده است:

۹. کتابخانه حسین چلبی به شماره ۷۷۲، تاریخ کتابت: سده هفتم، تعداد برگه‌ها: ۱۳۹.

۱۰. کتابخانه احمد ثالث، طوبقایی سرای، به شماره ۳۴۱۸، تاریخ کتابت ۸۶۲ ق.، تعداد برگه‌ها: ۹۵.

مرکز فرهنگ و میراث جمعه المعجید (دبی - امارات) در پیوند زیر سه نسخه از قسطنطنیه الانکار را معرفی کرده است:

http://www.almajidcenter.org/contact_us.php

۱۱. کتابخانه دار الکتب الظاهرية به شماره ۷۸۹۲، تاریخ کتابت: ۷۴۳، کاتب: علی بن مصلح السمعانی، تعداد برگه‌ها: ۹۳.

۱۲. کتابخانه معهد الاستشراق به شماره 780 Nov614، تاریخ کتابت: جمعه ۲۱ محرم ۷۵۰، کاتب: بدر بن محمد الفاسینی، تعداد برگه‌ها: ۸۵.

۱۳. کتابخانه معهد الاستشراق با شماره ۸۱۰۸۱، تاریخ کتابت: پنج‌شنبه آخر صفر ۶۹۲.

کاتب: احمد بن عبدالمجید جمشید، تعداد برگه‌ها: ۱۵۶.

خزانه التراث (نهرس مخطوطات) در پیوند زیر پنج نسخه زیر را معرفی کرده است:

<http://shamela.ws/browse.php/book-5678#page-36125>

۱۴. کتابخانه رضا (سن پترزبورگ) به شماره ۸۴۳.

۱۵. کتابخانه سیاط (مصر) به شماره ۸۳۳.

۱۶. کتابخانه سلیم آغا (ترکیه) به شماره ۷۲۱.

۱۷. کتابخانه الظاهریه (دمشق) به شماره ۷۱ (۱۹)، ۲۰.

۱۸. کتابخانه رامپور (هند) به شماره ۱/۴۵۱ (۲۰۶).

نسخه‌های مورد استفاده

در آغاز کار، تنها سه نسخه در اختیار داشتیم؛ یکم، نسخه دست‌نویس آستان قدس (با شماره ۱۰۶۵۰) با تصاویر بسیار کم‌کیفیت ولی از نظر متن نسبتاً قابل قبول؛ دوم، نسخه دست‌نویس مجلس (با شماره ۳۸۵۹) با تصاویر بسیار باکیفیت و نسبتاً خوش خط اما متأسفانه از نظر متن با اغلاط فراوان؛ و سوم، نسخه چاپی پهلوان. نسخه مجلس را از همان آغاز به دلیل خطاهای بسیار فراوان آن کنار گذاشتیم و کار را با دو نسخه دیگر انجام دادیم. در موارد بسیاری ناگزیر بودیم تا به دست‌نوشته‌های شرح القسطنطیس نیز مراجعه کنیم. هرچند عبارات‌های متن و شرح گاه بسیار به هم نزدیک شده و در مواردی عیناً یکی می‌شدند، در مواردی هم از یک‌دیگر دور می‌گشتند و گاه متن و شرح با هم نمی‌خواندند و همین مسئله، کار تطبیق و مقابله را دشوار می‌ساخت.

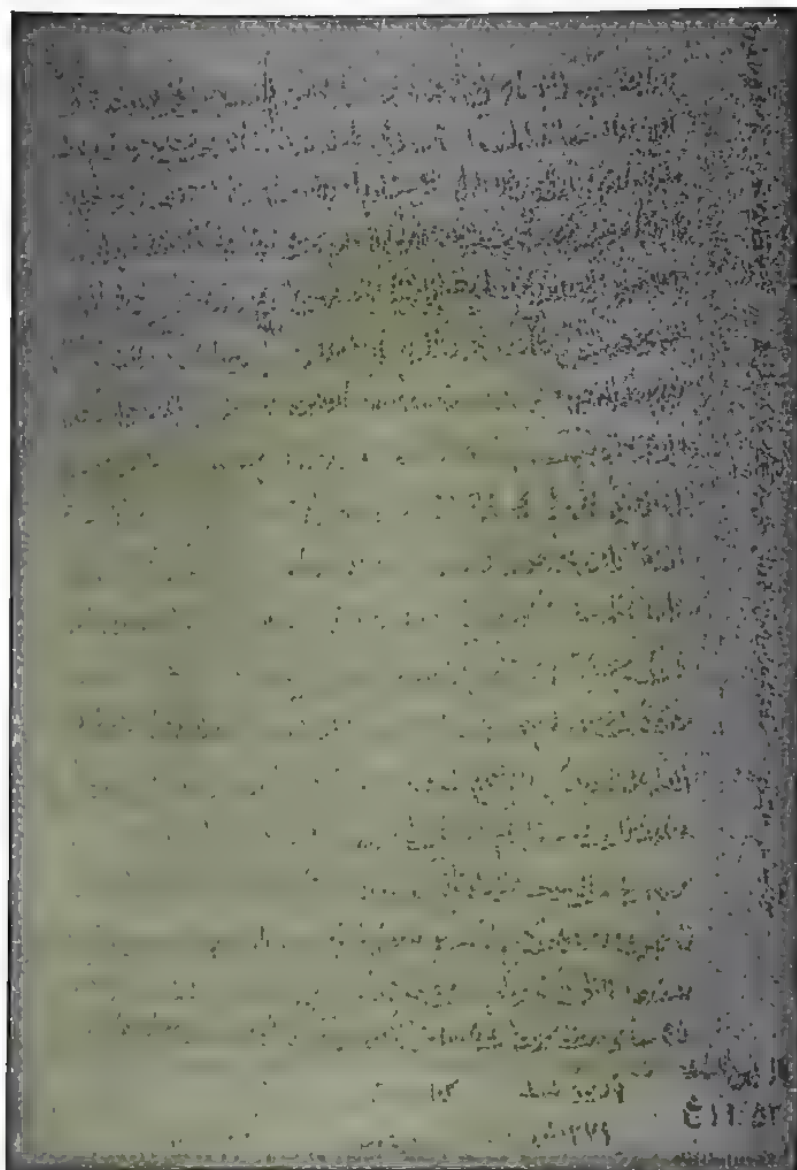
خوشبختانه، پس از مقابله و تصحیح اولیه به کمک دو نسخه قدس و پهلوان، به لطف دوست گرامی آقای احمدرضا رحیمی ریه، به سه دست‌نویس از کتابخانه‌های ترکیه (ایاصوفیا ۲۵۶۵ و عاطف افندی ۱۶۷۳ و ۱۶۷۴) دسترسی پیدا کردیم که مقابله با دو نسخه ایاصوفیا ۲۵۶۵ و عاطف افندی ۱۶۷۳ را در دستور کار قرار دادیم و از آنجا که نسخه عاطف افندی ۱۶۷۴ فاقد تاریخ کتابت بود و گویا دو یا چند نویسنده آن را استساخ کرده بودند و در موارد بسیاری به نسخه ایاصوفیا شباهت داشت از مقابله و تصحیح آن پرهیز کردیم.

در پانوشته‌ها، برای دست‌نویس‌های آستان قدس، ایاصوفیا و عاطف افندی کوتاه‌نوشت‌های «ق»، «ص» و «ع» را و برای چاپ پهلوان کوتاه‌نوشت «پ» را به کار برده‌ایم.

تصویر صفحاتی از نسخه‌های استفاده شده



صفحه نخست از دست‌نویس آستان قدس ش. ۱۰۶۵۰



بسم الله الرحمن الرحيم ربنا و
 تفضل الله الذي تحت العرش اذ كان هوته واغرب النبي بال
 الوضوء وشهدت لمواث على وجود اذ لفته والسلام على نوري
 من انوار النبوة والشم المروضة خصوصاً على خضر البرص صاحب
 النبوة محمد وآله واصحاب الطاهرين وبعد هذا الكتاب جامع لاثبات
 المنطق او دنا فيه جملاً واقه واصولاً كافيه من مقال العالم المبرر
 والفضل المبدع من محرم زادات شرفه واعتراضات غريبه
 مشتمل الى مواضع الخلاف ومعنا لما هو احرى بالقول والاعتراف
 والمردود من كل محجة الانصاف ونقد من طريق الاعتناء انما نحن
 في دنايتها وسال في خاتمتها وان لا يميل الى احاطت تعصباً ولا يقصر
 جانب الحق مقلاً ولا قاله بنى دينه وكفى به عليماً ومبيناً قسطاً
 الافكار في محقق الاسرار وهو مرتب على علميه ومثلاثين آية
 التصورات و ۴۰۰ في التصديقات اما المجلد فمبها فضلان
 كنه ما به المنطق ووجه صلاحه اليه قالوا العلم اما تصور ان كان
 احراراً يكون الحكم واما تصديق ان كان حقه والجميع تصديق
 قالوا ان تصور علم في القضية لا يكون تصور ان كان ذلك
 وقالوا العلم اما تصور ان كان احراراً يكون اعتبار الحكم او تصديق
 ان كان اعتباراً ويمكن التصديق من هذا المذهب بعبارة اجملي وهي
 ان يقال العلم اما تصور ان لم يكن العلم داخلية او تصديق ان كان
 داخلية العلم ان يكون عند بعض المباحث واما الظاهر والجميع
 من المتأخرين فذهبوا الى ان التصديق هو الحكم فقط وتصور الظرفين
 مشترك لا شطرنج وعلى المذهب الاول بالعكس وزعم عليهم انه ان
 اعتبرت الطبيعة الاجتماعية في هذه التصورات المثلث لم تكن التصورات
 علماً لدخول ما ليس بعلم فيه اذ الحقيقة الاجتماعية ليست علماً بل علم
 ولا يكون التصديق علماً لاعلا واحد والاعلام فيه وانما انضمام

۱۷۶

اعمیه استوار و جزو دوزخند انهمه کما از این کلام استوار
 ذکر آن فی الموضع هو اخص من المدعی لاجل من لزوم اقصا
 فی الموضع اولی من ثان و اقصا ملزم بوقوف المدعی و ان لم یکن
 مایتناسب ان یکن المدعی ثابته ایضا لانه لزم ان یکن ثابته اصلا ملزم
 لاجل من لزوم ثابته لانه کما ثبتت ثبوت المدعی و کما لم یثبت ثبوت
 انقضای خاصه ههنا طف حمله ایضا کما مر فی الموضع الاخص اجماع
 لم یکن موجودا جواز کون درک باسعار کون فی اخص فی الموضع
 لا یصرف امرنا ثابته ان العلم لاح ملزم یکن ثابته لانه اولی من
 فان کان شایلا یلزم الحال و وجوده الثابت و بتدبیر تعلیمه
 و لکن انقضای مایتناسب و ان لم یکن ثابته لانه لزم المدعی
 و الاثبت عدمه کما ثبت بنفس تحول العلم ثبوت عدم المدعی
 و یحصل فی قولنا کما ثبت المدعی ثبوت تحول العلم و درک الحال
 حمله ملزم باسعار المدعی علی درک التقدیر لزم و عدم ایا حق
 بعکس بعکس لولم یکن المدعی ثابته لزم باسعارها استوار
 لانه لزم ثبوت جمع لا مشاعله فی التقدیر لزم ثبوت بنفس
 اسعار الاشیا علی درک التقدیر حکما ثبوت هذا العلم ملزم
 بنفس اسعار الاشیا و یحصل فی قولنا و انشی جمع
 الاشیا ملزم ثبوت المدعی و یوحدان حمله عملیما
 من اذ لا یلزم من عدم اسعار جمع الاشیا علی هذا التقدیر لزم
 بقیض اسعار اعتبارها التقدیر جمعی بعکس بعکس بالمعص
 جانب المصنوع اذ ام الله طلال حلال و ههنا حرم
 احکما فی هذا الاوانع للاحات المنطقه و المجلد لم یستعمل
 المثلث و استغاث بمحصل علوم اجزئی و و حواله عمل
 الاکان ان یعلم بالحق و نصابها الوقوف علیها فی
 انما فی غیره یوقف و معین و الحمد لله رب العالمین
 و قد وقع الذبح من البیهة فی سبیلک و بالمره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في العقول في ادراك
موتها واعرف اليقين بكل الواسع والواسع
الحادث على وجه الدلالة والبيان على
دوى المذهب القديم والقديم للواقع
خصوصا في آخر الزمان وصلاح آياتها
عمره على الراجح الطاهر من وجه
هذا الباب جامع لقوانين المنطق والادب
جلالة واهم واجود لاهم من مقال العلماء
المقدمين والفضلاء السابقين
بنفادات غريبة واعرفات غريبة
مواضع الخلاف ومبهمات المواضع في القول
والاجراء في المباحث من بينكم بحجة الاضاف
وتبعد عن طريق الاعتصاف ان يعرف دقايقها
ويستلزم حقايقها وان لا يخل الى الجاهل
ولا يوفق جانب الحق فقلنا والحمد لله
سبحانه وكفى به عظيما وسميته بسماس
الاعمال في تحقيق السرار وهو مرتب على
مقدمه ومقالين الاولى في المسمى
والثانية في المصنفات اما المقدمة
فهي فصلان الاول في ما فيه المنظور وهو

ولا توفقه الا بالله العلی العظيم ونورا آخر
 ما امكننا في هذا الاران من المباحث
 المنطقية والجدر لله مع استعال القلب
 راسب شعاب الفكر بمحصل علوم
 اخرى ونروان محملنا الران الى نظم
 باقى اقاسمه ونصاحنا الدوفيق
 من الله تعالى في امانه انه خير موثق
 ومعين ولحمد الله رب العالمين وعلى الله
 وعلى محمد وآله خاتم المسلمين والحمد لله رب العالمين

فرع من بهمه بعون الله
 وحسن بوقفه الداعي المانه
 المسلمين بالخبر محمد بن
 كل المحمدي من ليلم لاجله
 السادة من مراه اسم المبالا
 ذي القعدة منه بان حبيب
 وسعته اسم الله الله
 القمع به وعلمه الكولي الاحابه



قسطاس الأفكار في المنطق

لشمس الدين السمرقندي

قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار

شمس الدين محمد ابن أشرف السمرقندي

بسم الله الرحمن الرحيم

ربّ وفق^١

الحمد لله الذي تحرّرت العقول في إدراك هويته، و اعترفت التّهي^٢ بكمال ألوهيته، و شهدت الحوادث على وجوب^٣ أزليته.

و السلام على ذوي الأنفس القدسية و الشّيم^٤ المرضيّة؛ خصوصاً على خير البرية و^٥ صاحب الآيات البهيّة محمد، و على^٦ آله و أصحابه الطاهرين.

و بعدُ فهذا الكتاب جامع لقوانين المنطق أوردنا^٧ فيه جملاً وافيه و أصولاً كافية من مقالة العلماء المتّقمين^٨ و الفضلاء المتأخّرين^٩ مشحونة بزيادات شريفة و اعتراضات غريبة، مشيراً إلى مواضع الخلاف، و معينا^{١٠} لما هو أحرى بالقبول و الاعتراف.

١. ربّ وفق: ربّ تم و يتر ص.

٢. التّهي: أي العقول، جمع التّهيّة بمعنى العقل.

٣. وجوب: وجود ص.

٤. الشّيم: جمع الشّيام أي التراب و الطينة.

٥. و: - ص.

٦. على: - ص.

٧. أوردنا: أوردت ع.

٨. المتّقمين: المتأخّرين ص.

٩. المتأخّرين: المتّقمين ص.

١٠. معينا: معيّناً ع. الظاهر أنّ «معيناً» بحذف التشديد يوافق المعطوف عليه «مشيراً» في الوزن و أنّ «مفّتيّاً» بالتشديد يوافقه في المعنى؛ فلذلك منها وجه.

و المرجو^١ تمن سلك محبة الإنصاف و يثد عن طريق الاعتصاف أن يُعمن في دقائنها و يتأمل في حقائقها، و أن لا يميل إلى جانب تعصباً و لا يرفض جانب الحق تقلداً، و ألا فالفه بيني و بينه و كفى به علياً.

و ستمناه^٢ فسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار». و هو مرتب على مقدمة و مقالتين. الأولى: في التصورات،^٣ و الثانية: في التصديقات.

١. و المرجو: فالمرجو ع.

٢. ستمناه: ستميته ع.

٣. التصورات: التصور ع، ب.

المقدمة

فنيا فصلان:

الفصل الأول

في ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه

[التصور والتصديق]

[التصور والتصديق عند المتأخرين]

قالوا:

«العلم إما تصور إن كان إدراكاً بدون الحكم، أو تصديق إن كان معه»^١

١. راجع منطق الشرقيين و المدخل من منطق الشفاء للشيخ إذ يقول فيها:
و الأشياء التي تحصل في أوهامنا و أذهاننا لا بد لها أن تتمثل في أذهاننا فتصورها. و حينئذ لا
يخلو:

١. إما أن نكون قد تصورنا منها تصوراً لا يصحبه تصديق،

٢. أو نكون تصورنا منها تصوراً يصحبه تصديق.

و التصور الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل «إنسان» و قولنا «الحيوان الناطق
المائت» و قولنا «هل نثني؟».

و التصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل «الأربعة زوج» إنا صدقناه أيضاً
فإنه لا محالة نأجب أن نعتقد صدقه. (منطق الشرقيين ص ٩).

الشيء يعلم من وجهين:

و «المجموع تصديق»^١.

فلزمهم أن تصوّر طرفي القضية حينئذ^٢ لا يكون تصوّراً. فهموا من ذلك و قالوا:
«العلم إنما تصوّر إن كان إدراكاً بدون اعتبار الحكم، أو تصديق إن كان مع اعتباره»^٣.

١. أحدها أن يصوّر فقط؛ حتى إذا كان له اسم فَنُطْلَق به ثقلٌ معناه في الذهن وإن لم يكن هناك صدق أو كذب. كما إذا قيل «إنسان» أو قيل «افعل كذا» فإلك إذا وقت على معنى ما تحاطب به من ذلك كنت تصوّره.

٢. والثاني أن يكون مع التصوّر تصديق. فيكون إذا قيل لك مثلاً «إن كل بياض عرض» لم يحصل لك من هنا تصوّر معنى هذا القول فقط بل صدقت أنه كذلك. (الشفاء). المدخل، ص ١٧ من ١٢-٧.

١. قال غير الدين الرازي في منطق الملمّص ص ٧ وفي الرسالة المنطقية ص ٤٣١ ما هنا نضه: «لأن تصوّراً ما إذا حكم عليه بنفي أو إثبات كان المجموع تصديقاً».

٢. حينئذ أي حين التصديق؛ أي إذا كانا مع الحكم.

٣. قال غير الدين الرازي في كتابه محصل أفكار القدماء والمتأخرين:

إذا أدركنا حقيقة فإما أن نصبرها من حيث هي من غير حكم عليها لا بالنفي ولا بالإثبات و هو التصوّر؛ أو نحكم عليها بنفي أو إثبات و هو التصديق. (تلخيص المحصل ص ٤).

و قال نصير الدين الطوسي عن هذه العبارة مغتبراً إياها:

أقول: خالف المصنف سائر الحكماء في التصديق، فإنه عنده «إدراك مع الحكم». كما أن التصوّر «إدراك لا مع الحكم». و عندهم أن التصديق هو الحكم وحده، من غير أن يدخل التصوّر في مفهومه، دخول الجزء في الكل. و التصوّر هو الإدراك الساذج. فكأنهم قسموا المعاني إلى نفس الإدراك وإلى ما يلحقه، و قسموا ما يلحقه إلى ما يجعله محتملاً للتصديق والتكذيب، وإلى ما لا يجعله كذلك. كالتفانيات اللائحة به في الأمر والنهي والاستفهام والتمني وغير ذلك و ستموا القسمين الأولين بالعلم.

و ضمير «هو» في لفظ المصنف في قوله «و هو التصديق» يرجع إلى مصدر «ادركنا» كما هو في لفظه: «و هو التصوّر». و لا يجوز أن يرجع إلى مصدر «نحكم» في قوله: «أو نحكم عليها» لأن ذلك يقتضي كون التصديق هو الحكم وحده. (تلخيص المحصل ص ٤).

و نحن نقول: ليس النزاع إلا لفظياً لأن الرازي استعمل اصطلاح «التصديق» هنا بمعنى «القضية المعقولة» التي تتركب من ثلاث تصوّرات، لا بمعنى «الحكم الذهني» الذي لا جزء له. و العلاقة هي علاقة الحاكم والمحكوم أو علاقة المتعلّق والمتعلّق لأن القضية متعلّقة بالتصديق إذ التصديق لا يكون إلا تصديق قضية كما أن التصوّر لا يكون إلا تصوّر معنى. و الشاهد لما ذكرنا هو أن تقسيم المنطق إلى مباحث التصوّرات والتصديقات

و يمكن التعبير عن هذا المذهب بعبارة أجلى و هي أن يقال:
«العلم إنما تصوّر إن لم يكن الحكم داخلاً فيه، أو تصديق إن كان داخلاً».^١
هذا هو المشهور عند بعض المتأخرين.^٢

[التصوّر والتصديق عند القدماء و المتأخرين]
و أمّا القدماء^٣ و المحققون من المتأخرين^٤ فذهبوا إلى أن التصديق هو الحكم فقط و تصوّر الطرفين شرط له لا شطره.^٥
و على المذهب الأول بالعكس.^٦

ليس إلا إلى مباحث المعاني و القضايا، و أن المعاني هي محكيات التصورات و متعلقاتها و القضايا هي محكيات التصديقات و متعلقاتها.

١. داخلاً + فيه به.

٢. بعض المتأخرين: راجع أفضل الدين الخونجي في كشف الأسرار عن غوامض الأفكار ص ١٦؛ أثير الدين الأحمري منتهى الأفكار في إبانة الأسرار ص ١٩٩، خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ٩٧؛ سراج الدين الأرموي في مطالع الأنوار (انظر لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٩)؛ نجم الدين الكاشي في الرسالة الشمسية.

٣. المنطقيات للفارابي، ج. ١ ص ٢٦٦؛ «التصديق في الجملة هو أن يعتقد الإنسان في أمر حكم عليه بحكم أنه في وجوده خارج الذهن على ما هو معتقد في الذهن».

٤. راجع أثير الدين الأحمري منتهى الأفكار في إبانة الأسرار ص ٧٩ و ١٩٩؛ نصير الدين الطوسي تلخيص الحقل ص ٦.

٥. شطره: شطر ق.

٦. شرط له أو شطره: لم نجد هذين الاصطلاحين في آثار من هو قبل المصنف، بل وجدناها من معاصري المصنف في شرح حكمة الإشرافى لقطب الدين الشيرازي:

فالتصوّر هو حصول صورة الشيء في العقل مع قطع النظر عن الحكم. لست أقول «مع التجوّد عن الحكم» - كما قال جماعة من المتأخرين - لأن الأمر الحاصل في العقل إن لم يكن معه حكم فهو التصوّر و إن كان معه حكم فهو التصديق - فإن ذلك ينافي كون التصوّر شرط التصديق، كما هو عند الأقدمين، أو شطره، كما عند المحدثين (شرح حكمة الإشرافى ص ٢١).

٧. على المذهب الأول بالعكس: أي التصوّر شرط للتصديق لا شرطه.

[للباحثين على تعريف المطابقين للتصور والتصديق]

و مرد عليهم أنه إن اعتبرت الهيئة الاجتماعية في هذه التصورات الثلاثة^١ لم يكن التصديق علماً لدخول ما ليس يعلم فيه إذ الهيئة الاجتماعية ليست علماً بل معلومة^٢ و (لا يكون التصديق علوماً لا علماً واحداً، و الكلام فيه،

و لكن انغمضنا عن ذلك لكن هذا المذهب أولى و أوفق بأحكام التصديق لأنهم اتفقوا على أن بداية التصديق وكسنيته و صدقه و كذبه و يقينيته و غير يقينيته إنما تعتبر بالقياس إلى الحكم فقط. فجعل «التصديق» عبارة عن «المجموع» لا يناسب ذلك إذ يتعذر^٣ جعل الشيء بدمجياً أو يقينياً أو صادقاً مع كون بعض أجزائه كسبياً و غير يقيني و غير صادق.

و هذا الخلاف وإن كان راجعاً إلى الاصطلاح - و لا مشاحة في الاصطلاحات - لكن ترك الأولى بلا ضرورة مستتبع، بل في قوة الخطأ عند المحصلين. فنختار ما ذهب إليه المحققون. فنقول:

[معنيان للعلم]

يجب أن تعلم أن المراد بـ «العلم» هاهنا:

١. ليس «العلم» المفسر بـ «الاعتقاد الجازم المطابق»^٤ الذي هو قسيم «الجهل».
٢. بل ما هو أعم من أن يكون مطابقاً أو غير مطابق.^٥ و هو عبارة عن «حصول صورة من الشيء» عند العقل.

١. الثلاثة: الثالث ص، ع، ق.

٢. يتعذر: ق؛ يعد ص، ع، ب.

٣. الاعتقاد الجازم المطابق: أخذ المطابقة في تعريف «التصديق» من آراء الأخرى: «التصديق هو أن يحصل في العقل صورة هذا التأليف مطابقة للأشياء أنفسها». (تنزيل الأفكار (الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٢٠)). و اعترض عليه نصير الدين الطوسي بأن المطابقة مأخوذة في «الصدق» لا في «التصديق»

٤. أعم من أن يكون مطابقاً أو غير مطابق: صرح بهذا الكلام نصير الدين الطوسي:

إن قيد «المطابقة» (إنما يعتبر في تفسير «الصدق» لا في تفسير «التصديق» هذا المعنى [الاصطلاحى]، فلأن التصديق هذا المعنى ربما لا يكون مطابقاً أو لا يعتبر فيه المطابقة. (الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٢٠).

و حيثئذ خرج جواب من قال «إن العلم إذا انقسم إلى التصور والتصديق و هما ينقسمان إلى العلم والجهل فيلزم^١ انقسام العلم إلى العلم والجهل».

[انقسام العلم إلى التصور والتصديق]

و هو إما تصور إن كان ذلك الشيء غير وقوع النسبة الإيجابية و لا وقوعها، أو^٢ تصديق إن كان أحدها.

فالتصديق هو «أن يحصل عند العقل أن تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة». و هذا المعنى هو بعينه حقيقة «الحكم»؛ فالتصديق هو الحكم.

[الإيجاب والسلب]

و الأول «إيجاب» و الثاني «سلب». و سماها^٣ المعلم «إيقاعاً» و «انزعاعاً»^٤. و هذا المعنى هو الحكم العقلي؛ و اللفظ البالّ عليه الحكم اللفظي.

١. فيلزم: ق، ع؛ فلزم ص.

٢. نقل عن ابن الديق البندهي ما يشابه هذا القول:

فائدة: قيل: العلم إما تصور إن كان إدراكاً ساذجاً و إما تصديق إن كان مع حكم بنفي أو إثبات. قال البندهي: إن أراد به «الساذج» الإدراك المقيّد بعدم الحكم فيجب أن لا يوجد التصور في التصديق مع اتفاقهم أن كلّ تصديق فيه ثلاث تصورات، أو «الإدراك» فيكون مرادفاً للعلم فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه و غيره و جعل قسم الشيء قسماً له و كلاها باطلان. أجاب: بأن «التصور» لفظ مشترك بين المعنيين. و المراد هاهنا بالإدراك المقيّد بعدم الحكم و في قولهم «كلّ تصديق فيه ثلاث تصورات» «التصور المطلق». (مكتبة راجب باشا المخطوطة رقم ١٣٦١ ص ٣٣٩ ب ٢-٤).

٣. أو: و ص.

٤. و سماها: فسماها ع.

٥. أرسطو، كتاب العبارة، الفصل الخامس 17٥21، منطق أرسطو ١٩٨٠ ص ١٠٢، حيث يقول: «و أنا الحكم البسيط الكائن من هذه فتمنّزلة لإيقاع شيء على شيء أو انزعاع شيء من شيء».

[تتقدم الإيجاب على السلب في التعقل]

فلما أن السلب إنما يعقل بعد تعقل الإيجاب إذ عدم الوقوع [إنما يتصور بعد تصور الوقوع، فلها قال الشيخ في الشفاء: «إن السلب لا يعقل ولا يذكر» إلا بعد تعقل الإيجاب»^٢.

[وجود العلوم الضرورية والنظرية]

وليس الكل من كل منها ضرورياً لاحتاج في حصوله إلى فكر، وإلا لما جهلنا شيئاً، ولا نظرياً يحتاج إليه، وإلا لما علمنا شيئاً، للزوم الدور أو التسلسل، فالبعض من كل منها ضروري والبعض الآخر نظري.

أو نقول:

«ليس الكل ضرورياً إذ قد نحتاج في البعض إلى نظر وفكر، ولا كسبياً إذ قد يحصل البعض بلا رؤية» وفكر».

١. يذكر: يدرك ق.

٢. تعقل: ع.

٣. إن السلب لا يعقل ولا يذكر إلا بعد تعقل الإيجاب: لم نجد هذه العبارة في كتاب الشفاء بل وجدنا عبارات قريبة منها في كتب الخوئي والأرموي:

و أسطها المحلية الموجبة لما قيل أن الموجبة من كل واحدة من القضايا أبسط من السالبة بمعنى أن سلب كل شيء يعقل و يذكر مضافاً إلى ما يقابله من الإيجاب. فهو مسبوق بالإيجاب تعقلاً و ذكراً (الخوئي، كشف الأسرار ص ٧٤).

و أسطها الموجبة لأن سلب كل شيء لا يعقل ولا يذكر إلا مضافاً إلى إيجابه فهو مسبوق بالإيجاب في التعقل والذكر (الأرموي، مطالع الأنوار، شرح المطالع ص ٢٢٦).

والذي وجدنا قريباً من هذه العبارة في كتاب الشفاء هو هذا:

و أما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه و منسوب و رفع وجود النسبة. و كل عدم فإنه يتعقد و يتحقق بالوجود. و الوجود لا يحتاج في تحققه أن يلتفت إلى العدم، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإيجاب رافعاً له؛ لأنه عدده؛ و أما الإيجاب فهو وجودي مستغنى عن أن يعرف بالسلب. فيكون السالب بعد الموجب. (الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الخامس ص ٢٢).

٤. أو نقول: أقول ق.

٥. رؤية: رؤية ب.

[شكّان في وجود العلوم الضرورية و النظرية]

فلن قلت: على الأول شكّان؛

فالأول: أنه على تقدير أن يكون الكل كسبياً يكون قولكم «لو كان الكل كسبياً يلزم إثنا الدور أو التسلسل» أيضاً كسبياً. فكيف يمكن الاستدلال على إعلان هذا القسم؟
الثاني:

١. إن أردتم «الضروري» «البدهي» فلا نسلم أنه لو كان الكل غير بدهي يلزم الدور أو التسلسل، لجواز أن ينتهي إلى حتمي أو تجريبي أو حدسي أو غير ذلك من الضروريات.

فلن قلت: نحن نقول «ليس الكل كسبياً» و حينئذ يتم.

قلت: يتم ولكن لا يتضح ما ادّعيتم.

٢. وإن أردتم به «الضروري» كيف كان فلا نسلم أنه لو كان الكل ضرورياً لما حملنا شيئاً لجواز التوقف على الإحساس أو التجربة أو الحدس أو غير ذلك.

[الجواب عن الشكّين]

و الجواب:

عن الأول أن تلك القضية معلومة في نفس الأمر. فلا نخلو من أن تكون معلومة على هذا التقدير^٢ أو لم تكن. فلن لم تكن يلزم انتفاء التقدير لاستلزامه خلاف الواقع؛ و إلا فهم ما ذكرنا و يلزم انتفاء التقدير أيضاً. فعلى كل تقدير يلزم انتفاء التقدير و هو المطلوب.

و عن الثاني أننا نقول: لو كان الكل ضرورياً كيف كان لما احتجنا إلى كسب؛ فتندفع الشبهة. أو نقول:

ليس الكل كسبياً و إلا امتنع الاكتساب للدور أو التسلسل كما ذكر. و التالي باطل. فلا بد من الانتهاء إلى ما هو حاصل بمجرد العقل أو بالحدس أو بالتجربة أو بالتواتر أو بالحدس أو بالشبهة أو بالاصطلاح أو بالظن أو بالغلط.

فعل أن البعض من كل منها مكتسب و البعض غير مكتسب.

١. و الجواب: فالجواب ع.

٢. تلك القضية: أي قوله «لو كان الكل كسبياً يلزم إثنا الدور أو التسلسل».

٣. هذا التقدير: أي تقدير أن المقصود من «الضرورية» هو «البدهي».

[شك ثالث]

فلن قلت: لم لا يجوز أن يكون انتهاء الكل إلى الفلظ؟ وحينئذ لا يكون التالي باطلاً.
قلت: هنا وإن كان جائزاً في بعض الصور و أما في الكل فغير جائز كما في الرياضيات و
البيثيات.^١

[شك رابع]

و لنقاتل أن يقول:

١. إن كان المراد بـ«التصور» تصوّر الشيء «بوجه ما» فلا نسلم أن الكل ليس ضروري.
٢. وإن كان المراد بـ«التصور»^٢ تصوّر الشيء «بحقيقته» فلا نسلم أن الكل لو كان كسبياً يلزم الدور أو التسلسل. وإثنا يلزم إن لو كان تصوّر كنه كلٍ منها متوقفاً على تصوّر كنه الآخر، لجواز حصول معرفة كنه الشيء بمعرفة شيء آخر بوجه ما، كمعرفة الماهيات المركبة بمعرفة بسائطها المعلومة بوجه ما - إذ هي مرسومة^٣ بالعوارض و الإضافات - و يكون ذلك الوجه أيضاً معلوماً بوجه ما.

[الجواب عن الشكّين]

ثم البعض النظري من كل منها يمكن تحصيله من البعض الضروري بالفكر و هو «ترتيب أمور حاصلة للتأقّي إلى مجهول». و لذلك الترتيب طرق معينة و شرائط مخصوصة لا تُعرف بالضرورة و إلا لما وقع التناقض في مقتضى^٤ الأفكار.
فاحتج^٥ إلى قانون يفيد عرفان تلك السبل و الشرائط و الإحاطة بالصحيح و الفاسد منها و هو «المطلق». و رسموه بأنه «آلة قانونية تعصم الإنسان مراعاتها عن أن يضلّ في فكره».^٦

١. انظر الخوئي، كشف الأسرار، ص ٧ ص ٧.

٢. بالتصور: - ع، و.

٣. مرسومة: + بالخواص ع.

٤. مقتضى: مقتضيات ع.

٥. فاحتج: لاحتاج ب.

٦. هنا التعريف للشيخ في الإشارات و التنبيهات. انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكات،

ج. ١، ص ٩.

[إشكالات ثلاثة على المنطق]

فإن قيل:

١. [امتناع تعلم المنطق:]

لو توقّف الاكتساب على المنطق لامتنع لامتناع تعلم المنطق؛ لأنه ليس ضرورياً بجميع أجزائه و إلا امتنع الغلط في الأفكار لكون المبادئ بأسرها و كون العلم بجميع طرق الانتقال منها^١ إلى النظريات حينئذ ضرورياً. فهو^٢ إذن نظري إما بكل أجزائه أو ببعضها^٣. فلا بدّ من النظر المأمور إلى ما ذكرتم من القانون؛ و يلزم إما الدور أو التسلسل.^٤

٢. [عدم الفائدة في تعلم المنطق]

و لئن سلّمنا جواز تعلّمه لكنه غير مفيد إذ غير المنطقي قد يصب في أفكاره^٥ و المنطقي قد يخطئ.^٦

[دفع دغل]

تمّ يقال: لا يجاب عن الأول بأنّ «البعض منه بدعيّ و البعض كسبيّ مكسب من ذلك البدعي بطريق بدعيّ»؛

لأنه لو كان كذلك يلزم إما امتناع الغلط في الأفكار أو الاحتياج؛ لأن البعض البدعي مع الطريق البدعي: لن كان بدعيّ الاستلزام للبعض الكسبي، اشتراك العقلاء في المنطق فامتنع الغلط في الأفكار. و إلا احتياج إلى قانون آخر.

١. كون + جميع ع.

٢. العلم بجميع طرق الانتقال: أي علم المنطق.

٣. منها: أي من المبادئ.

٤. فهو: أي فعل المنطق.

٥. بعضها: أي بعض أجزائه.

٦. انظر الخوئي، كشف الأسرار، ص ٧ س ٣-٦.

٧. انظر الخوئي، كشف الأسرار، ص ٧ س ١٢-١٥.

٨. انظر الخوئي، كشف الأسرار، ص ٧ س ١١.

٣. [عدم بدهاة الخلف والعكس]

كيف و عمدة الطرق التي يكتسب بها^١ الكسبي^٢ من المنطق من البدهي^٣ منه^٤ هي الخلف و العكس و هما كسبيان: أما الخلف فلتوقفه على معرفة القضية و السلب و الإيجاب و الجهة و غيرها و كل ذلك كسبي. و أما العكس فكل ذلك لأنه مبرهن^٥.

[الجواب عن امتناع تعلم المنطق]

فالجواب عن: أنه لا يلزم من «كون البعض^٦ بدعياً بدعياً الاستلزام للبعض الكسبي» «كون الكل^٧ عالياً بالمنطق» لأنه قد يتوقف على تصور أطراف القضايا و وجه التأليف بين القضايا و على تصور^٨ البعض الكسبي لأن القضية و إن كانت بدعمية لكن لا يلزم العلم بها إلا بعد تصور طرفيها.

[الجواب عن الدور و التسلسل]

و لا يعود الإشكال لأن تصور الأطراف قد يحصل بأدنى إشارة و تنبيه على وضع و اصطلاح سالم عن القلط؛ إذ العلوم النظرية على قسمين:

١. ما يحتمل القلط،

٢. و ما لا يحتمله، بل يكون بحيث إذا شُيغ علم من غير تكلف و^٩ يتعدى الوقوف عليه ما لم يُستع.

١. ها، - ق، ع.

٢. الكسبي: كسبي ق.

٣. منه: أي من المنطق.

٤. هي: هو ص، ق.

٥. لأنه مبرهن: أي لأن العكس مبرهن بالخلف أو الافتراض.

٦. البعض: الجسوع ص، پ. المجموع ق.

٧. تصور: - پ.

٨. و: - پ.

كالمعرفات من الموضوعات و المصطلحات^١ مثل معرفة الكليات الخمسة^٢ فإنه إذا قيل "نعني به الجنس" هذا المعنى و به "الفصل" ذلك" فقد يقبل العقل بلا كلفة. و أكثر كتاب الكليات من هذا القبيل.

و كنا نعرّف القضايا و التناقض و العكس. و وجه تأليف الأقيسة من هذا القبيل.

[الجواب عن عدم الفائدة لخطأ المنطقي]

و الطريق في الكلّ هو الخلف و هو بدعي. و التوقّف إنّما هو للأطراف لا للنسب.^٣
و العكس - و إن كان كسبياً لكنه - مكتسب من الخلف و غيره من الطرق اليقينية؛
فاعتمدوا عليه.

[الجواب عن عدم الفائدة لإصابة غير المنطقي]

و عن: أنّ الإصابة:

١. قد تكون لوقوع الفكر على الترتيب البدعي الاستلزام مثل الأول و الاستثنائي؛
٢. و قد تكون مطلقاً للمؤيد من عند الله؛^٤ و استغناؤه لا يوجب استغناء الغير.^٥

[الجواب عن عدم الفائدة لخطأ المنطقي]

و عن: أنّ الغلط قد يقع عن المادّة، لا عن الصورة التي هي من وظائف المنطق.

١. المعرفات من الموضوعات و المصطلحات: أي الموضوعات و المصطلحات المعروفة، أي المصطلحات التي نعرّف عادة في المنطق.

٢. الخمسة: الجنس ص.

٣. للأطراف لا للنسب: أي لأطراف القضية من الموضوع و المحمول و السور و الجهة، لا للنسبة الحكيمة بينها.

٤. للمؤيد من عند الله: استثناء للمؤيد من عند الله من الحاجة عن تعلّم المنطق مقتبس من كلام الشيخ في مدخل الشفاء هذا:

و أنا هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر و الروية، ألا أن يكون إنساناً معيّناً من عند الله، فتكون نسبته إلى الموقن نسبة البدوي إلى المتمرّين. (الشفاء، المدخل، المقالة الأولى، نهاية الفصل الثالث، ص ٢٠).

٥. انظر الحونجي، كشف الأسرار، ص ٨ س ٧-١٢.

الفصل الثاني

في موضوع المنطق

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن «عوارض الذاتية».

[العوارض الذاتية]

وهي ما يكون منشأ عروضه الذات. وذلك:

١. إما أن يكون بلا وسط كالتمتعّب للإنسان،
٢. أو بوسط مساو كالضحك بواسطة التمتعّب،
٣. أو بجزئه كالحركة بواسطة أنه جسم إذ منشأ عروض هذه الأقسام هو الذات.

[العوارض الغريبة]

وإنما ما يعرض بواسطة أمر خارج:

١. أخض كالضحك للحيوان لكونه إنساناً،
 ٢. أو أم كالحركة للأبيض لأنه جسم،
- فلا يكون عرضاً ذاتياً إذ ليس للذات مدخل في إنشاء هذا العروض.
٣. وكلما ما يعرض بواسطة أمر مباين كالحرارة للجسم بالمسخن^١.
- وسموا القسمين الأولين «عرضاً غريباً». و الظاهر أن الثالث أيضاً منه^٢.

١. بجزئه: لجزئه ب.

٢. بالمسخن: المسخن ق.

٣. المسخن: كالنار والشمس.

٤. قطب الدين الرازي استحسن هذا الرأي:

و زاد بعض الأفاضل نسباً سادساً رأى غده من الأعراض الغريبة أولى و هو أن يكون بواسطة أمر مباين كالحرارة للجسم المسخن بالنار أو شعاع الشمس. و الصواب ما ذكره. (توامع الأسرار في شرح مظالم الأنوار ص ٣٢ من ١٠٠٨).

فهذه ستة أقسام: ثلاثة منها^١ عرض ذاتي و ثلاثة غير ذاتي، و الحصر ظاهر.

[موضوع المنطق عند الشيخ]

و قال الحقثون من المتقدمين و المتأخرين؛ لما كان المنطق لنفسه يبحث عن الكلبي و الجزئي و الذاتي و العرضي و الموضوع و المحمول أي المعقولات الثانية^٢ - لا من حيث هي لأن ذلك على الفلسفة الأولى؛ و البحث عنها في المنطق من المبادئ لا من المسائل؛ بل - من حيث إنهما^٣ كيف يمكن التأذي بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات و على أي وجه.

كما أن البقاء مثلاً إذا بحث عن الأعمدة و اللبن فلا يبحث عنها من حيث إنهما بسيطة أو مركبة، حارة بالطبع أو باردة، لامية أو جامدة، بل من حيث إن البيت كيف يلتئم منها و من حيث يتوقف عليها التياّم البيت ككونها صلبة و رخوة، مستقيمة و معوجة، كبيرة و صغيرة؛^٤ فكنا المنطق يبحث عنها من حيث يحتاج إليها في أمر الموصل. فالمعقولات الثانية^٥ هي موضوع المنطق.^٦

١. فهذه: هذا ي.

٢. منها: - ي.

٣. المعقولات الثانية: أول من بحث عن المعقولات الثانية هو الفارابي في كتابه الحروف (ص ٦٢) ثم الشيخ في التعليقات (بدوي ص ١٦٧ موسويان ص ٥٠٢-٥٠٣).

٤. إنهما: انه ع، ي.

٥. مثال البيت و البقاء (بالي البيت) من الشفاء، المدخل، ص ٢٢.

٦. فالمعقولات الثانية: هذا جواب لما كان المنطق.

٧. فالمعقولات الثانية هي موضوع المنطق: أول من اتخذ المعقولات الثانية كالموضوع للمنطق هو الشيخ في التعليقات (بدوي ص ١٦٧ موسويان ص ٥٠٢-٥٠٣): «موضوع المنطق هو المعقولات الثانية المستندة إلى المعقولات الأول، من حيث يتوصل بها من معلوم إلى مجهول». ثم تبعه فخر الدين الرازي في منطق المكسر (ص ١٠): «و موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث إنه يمكن أن يتأذي بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات».

أما الشيخ في مدخل الشفاء جعل موضوع المنطق «ماهيات الأشياء» من حيث هي محمولات و موضوعات و غيرها:

و كذلك صناعة المنطق لأنها ليست تنظر في مفردات هذه الأمور، ... و لا أيضاً في ماهيات الأشياء من حيث هي ماهيات، بل من حيث هي محمولات و موضوعات و كليات و جزئيات و غير ذلك فما إذا تعرض لهذه المعاني من جهة ما قلناه فيها سلف. (الشفاء، المدخل، ص ٢٢).

[تفسير المعقولات الثانية]

و معنى المعقولات الثانية:

١. أذا تصورنا الماهيات و الحقائق من حيث هي فهي المعقولات الأولى.
 ٢. و إذا حكمنا عليها بأحكام تقييدية أو خبرية^١ بأن هذا مثلاً كلي و ذلك ذاتي و ذلك عرضي - إلى غير ذلك من الأحكام - فكونها كذلك معقولات ثانية^٢.
 ٣. و لو حكم على المعقولات الثانية بأحكام تقييدية أو خبرية فكونها كذلك في الدرجة الثالثة.
- و بحث المنطق وقع في هذه الدرجة و ما بعدها^٣ إذ يبحث عن كونها جنساً و فصلاً و نوعاً و خاصة و عرضاً عامّاً و خاصّاً و رسماً و كونها قضية و عكس قضية و نقيض قضية و قياساً و تمثيلاً إلى غير ذلك. و هي البيئة التي يبحث المنطق عنها في المعقولات الثانية و يستعين بها في أمر الموصل. و هي أعراض ذاتية للمعقولات الثانية إذ «الجنسية» و «الفصلية» إنما تعرضان^٤ للذاتي^٥ من حيث هو ذاتي؛ و «الخاصة» و «العرض العام» تعرضان^٦ للعرضي من حيث هو

و للشيخ في منطق المشرقيين كلام آخر غير هذا يحمل موضوع المنطق «المعالي» لا «الماهيات» و لا «المعقولات الثانية»:

- و موضوعه «المعالي» من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به «المعالي» موصلة إلى تحصيل شيء في أذهاننا لبس في أذهاننا، لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان، كجواهر أو كليات أو كليات أو غير ذلك. (منطق المشرقيين ص ١٠).
١. تفسير المعقولات الثانية بأحكام تقييدية أو خبرية من الأعرجي في خلاصة الأفكار و فتاوة الأسرار ص ١٠٥.
 ٢. انظر الرازي، منطق المختصر، ص ١٠.
 ٣. و ما بعدها: - ب.
 ٤. كونها: أي كون المعقولات الثانية.
 ٥. كونها: لم نعرف مرجع الضمير في «كونها» لأن الأمثلة التي ضرب للمعقولات الثانية و الثالثة لا تكون قضايا و لا عكوساً و لا نقائض و لا أنفوسة و لا تمثيلات. لكنه سيقول أننا إن القضية «تعرض لمجموع الموضوع و المحمول و الحكم» و لكن لا يصحح بأن الموضوع و المحمول و الحكم هي من المعقولات الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو غيرها.
 ٦. تعرضان: تعرض ق، يعرض ص، ع، ب.
 ٧. للذاتي: الذاتي، ب.
 ٨. تعرضان: - ق، يعرض ص، ع، ب.

عرضي؛ و «القضية» تعرض لمجموع الموضوع والمحمول والحكم من حيث هي موضوع ومحمول وحكم؛ و «القياس» يعرض لمجموع القضايا. هنا ما ذهب إليه المحققون.

[موضوع المطلق عند الخوئي]

و خلفهم قوم من المتأخرين^١ وقالوا:

المنطقي قد بحث عن «الكلي» و «الجزئي» و «الناتي» و «العرضي» و «الموضوع» و «المحمول» فهي من المسائل. فنأخذ موضوع المنطق أعم من المعقولات الثانية لتدرج هذه الأحوال في المنطق. فالصواب أن نقول: موضوع المنطق المعلومات التصورية و التصديقية لا من حيث هي بل من حيث إنما توصل:

١. إلى مطلوب تصوّري:

a. إيصلاً قريباً و بهذا الاعتبار نسق قولاً شارحاً،

b. أو بعيداً ككونها كلية و جزئية و ذاتية و عرضية و جنساً و فصلاً و خاصة و عرضاً عاماً،

٢. أو إلى مطلوب تصديقي:

a. إيصلاً قريباً و بهذا الاعتبار نسق حجة،

b. أو بعيداً ككونها قضية و عكس قضية^٢ و قیض [قضية]^٣ أخرى و أمثال ذلك،

c. أو أبعد ككونها موضوعات و محمولات و أشباهها.

هذا ما ذكره^٤.

١. قوم من المتأخرين: هم أفضل الدين الخوئي و من تابعه كثير الدين الأحمري.

٢. قضية - ب.

٣. [قضية]: الزيادة من شرح القسطاس.

٤. انظر الخوئي: كشف الأسرار ص ٨-٩ و الأحمري، خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ١٠٥.

[خللان في رأي الخوئي]

و لعلهم غفلوا عن كونها^١ من المبادئ كما قررنا.
ومع ذلك يلزمهم فساد آخر: وهو أن كل ما يبحث المنطق عنه فهو إما معلوم من المعلومات
التصورية أو التصديقية. فلو جعل موضوع المنطق المعلومات التصورية و التصديقية لصار بحث
المنطق عن نفس الموضوع لا عن عوارضه.
هذا تحقيق هذا الموضوع.

[نقد القول الشارح على الحجة]

و القول الشارح يستحق التقديم^٢ على الحجة وضعاً، لوجوب تقدم التصور على التصديق طبعاً،
إذ كل تصديق مسبق بثلاث تصورات، لامتناع الحكم بمن يحمل أحد هذه الأمور.^٣

[حاجة الحكم إلى «التصور بوجه»]

و يمكن تصورها بوجه ما، كما^٤ نحكم على جسم معين بأنه شاغل لحيز معين و^٥ ليس بشاغل لحيز
آخر، مع أننا لا نعلم حقيقته بل نتصوره بوجه ما.^٦

[شبهة المجهول المطلق]

فإن قيل: لو استدعى الحكم على الشيء تصوره بوجه^٧ ما لصدق «كل مجهول مطلقاً يتمتع الحكم
عليه». و التالي باطل لأن المحكوم عليه فيه:
١. إن كان مجهولاً مطلقاً فقد أمكن الحكم على المجهول مطلقاً فتناقض.

١. كونها: الظاهر أن المقصود من الضمير هو المعلومات التصورية و التصديقية، أو التصور و التصديق فإنهما
من مبادئ المنطق و لا يبحث عنها في المنطق.

٢. التقديم: التقدم پ.

٣. الخوئي: كشف الأسرار ص ٩ من ٥-٣.

٤. كما: + لو ع.

٥. و: - پ.

٦. الخوئي: كشف الأسرار ص ٩ من ٩-٦.

٧. بوجه: لوجه پ.

٢. و إن كان معلوماً بوجه ما - وكل معلوم بوجه ما أمكن الحكم عليه - فالحكم عليه بامتناع الحكم عليه صحّ الحكم عليه.^١

[جواب الخونجي عن الشبهة باقسام القضية إلى الخارجية والحقيقية]
فأجابوا^٢ بأن:

١. التالي^٣ لأن أخذ خارجياً^٤ منعنا استلزام المقدم إياه لانقضاء موضوعه في الخارج، لأن كل موجود في الخارج فهو معلوم بأنه موجود و شيء!
٢. و إن أخذ حقيقياً فالاستلزام حق؛ لكنّ التناقض مدفوع لأنّا حكمنا عليه حال كونه معلوماً بأنه «لو وجد و كان مجهولاً مطلقاً امتنع الحكم عليه» و لا تناقض فيه.^٥

[وجوه الخلل في جواب الخونجي]

أقول: هذا الحلّ ضعيف من وجوه:

- فأ: لو أخذ التالي سالياً لبطل هذا الحلّ كما يقال «لا شيء من المجهول^٦ مطلقاً يصحّ الحكم عليه» لأنّه حينئذ غنيّ عن الموضوع فيصدق خارجياً.
- ب: وجود الشيء في الخارج لا يوجب العلم به؛^٧ و العلم بوجود الطرفين غير شرط^٨ في القضية الخارجية، بل وجودهما. فيجوز كونه خارجياً^٩ مع كونه مجهولاً مطلقاً.

١. الخونجي: كشف الأسرار ص ٩ س ١٠-١٤. راجع أيضاً الرازي، منطق الملخص ص ٨؛ الأحمري، خلاصة الأفكار ص ٩٨-١٠٠.

٢. فأجابوا؛ و أجابوا ب.

٣. التالي: أي تالي هذه القضية: لو استدعي الحكم على الشيء تصوّره بوجه ما لصنق «كل مجهول مطلقاً يتبع الحكم عليه».

٤. خارجياً: خارجاً ب. أي قضية خارجية.

٥. الخونجي: كشف الأسرار ص ١٠.

٦. المجهول: مجهول ع، ق.

٧. وجود الشيء في الخارج لا يوجب العلم به: استحسن هذا القول قطب الدين الرازي:

و ما يقال - من أنّ العلم بصفة الموجودة و الشيئية لا يستلزم العلم بالموجودات، لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه و بين العلم بالشيء بوجه - فكلام سديد. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٢ من ٧-٩).

٨. شرط: مشروط ص.

٩. بل وجودهما: أي بل الشرط وجودهما لا العلم بوجودهما.

١٠. خارجياً: خارجاً ب.

ج: لو جاز كونه معلوماً بوجه فلم لا يجوز أن يكون خارجياً؟ وإن لم يجز فكيف يمكن هذا الحل؟

[حل المصنف للشبهة بانقسام القضية إلى الوصفية والذاتية]

بل حله أن التالي^١ قضية وصفية لأن ذات الموضوع^٢ لا يقتضي امتناع الحكم؛ بل يقتضي هو الوصف، معناه «كل مجهول مطلقاً يتمتع الحكم عليه ما دام مجهولاً مطلقاً»^٣ فيكون نقيضه قولنا: «بعض المجهول^٤ مطلقاً لا يتمتع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقاً». وحينئذ لا يلزم التناقض لو كان المحكوم عليه معلوماً بوجه ما، سواء أخذ التالي موجباً أو سالباً.

فإن قلت:

نحن نقول هكذا: لو صح ما ذكرتم لصنق «كل مجهول مطلقاً دائماً يتمتع الحكم عليه دائماً». و التالي كاذب لأنه حينئذ لا يمكن أن يكون المحكوم عليه معلوماً بوجه - وإلا يلزم أن لا يكون مجهولاً مطلقاً دائماً وهو خلاف المقتر - فيكون مجهولاً مطلقاً و يلزم التناقض.

قلت:

«كون الموضوع معلوماً باعتبار أنه مجهول مطلقاً» أمر ضروري، سواء قيد الموضوع بالذوات أو بالضرورة أو لم يقيد. بل تكون أمثال هذه القيود جارية مجرى جعل الشيء موصوفاً بنقيضه.

١. التالي: أي قولنا: «كل مجهول مطلقاً يتمتع الحكم عليه» لأنه تالي هذه القضية الشرطية: «لو استدعى الحكم على الشيء تصوره بوجه ما لصنق «كل مجهول مطلقاً يتمتع الحكم عليه»».
٢. ذات الموضوع: أي الشيء الذي هو مجهول مطلقاً.
٣. راجع الأعرى خلاصة الأفكار وثاوة الأسرار ص ١٠٠ س ١٦-١٤.
٤. المجهول: مجهول ع، ق.
٥. أو: وب.

المقالة الأولى

في اكتساب التصورات

و فيها فصول:

[الفصل الأول]

في دلالة الألفاظ

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

[أقسام الدليل و الدلالة]

«الدليل»^١ هو الذي يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول. و «الدلالة» هي كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول.

[أقسام الدليل]

و الدليل إما لفظ أو غيره.

١. «الدليل»: لفظ «الدليل» يستعمل في المنطق في ثلاثة معاني: عام و خاص و أخص. أما العام فهو بمعنى «النال» المذكور في المتن هاهنا. و أما الخاص فهو بمعنى «الاستدلال» أو «الحقيقة» المبحوث عنه في مباحث التصديقات. و أما المعنى الأخص فهو قسم من «البرهان الإني» و هو الذي يكون الحد الأوسط معلولاً للنتيجة، أي لنسبة الأكبر إلى الأصغر. أما المعاصرون قد يستعملون «الدليل» في قبال «العلّة». أما الدليل و العلامة عند أرسطو هو «σημειον» (semion) و «τεκμήριον» (tekmerion) (راجع أرسطو، التحليلات الأولى، المقالة الثانية، الفصل ٢٧، تصحيح عبد الرحمن بدوي صص ٣١٣-٣١٢).

والثاني إما غير وضعي و يسمى «دليلاً عقلياً» كالأقبسة؛ أو وضعي و يسمى «دليلاً حقيقياً» كالعقود والإشارات و القُصَب.

و الأول إما وضعي أو غير وضعي. و ما هو غير وضعي^١ إن كان بالطبع كـ «آخ»^٢ على الوجه^٣ يسمى «طبيعياً»؛ وإلا فـ «حديسياً» - و سماء بعضهم «عقلياً» أيضاً - كاللفظ البالي على اللفظ^٤.

[أقسام الدلالة الوضعية]

و إن كان وضعياً فدلالته على تمام ما وضع له «مطابقة» و على جزئه «تضمن» و على الخارج «الالتزام»^٥ لكن «من حيث هي كذلك»^٦ احتراز عن اللفظ المشترك بين الكل و الجزء و بين الملزوم و اللازم.

١. و ما هو غير وضعي - ق.

٢. كـ «آخ»: كالأخ ق، كاج ب.

٣. «آخ» على الوجه: هذا المثال للشيخ من دون أن يستقيه بالدلالة الطبيعية (الشفاء، العبارة، ص ٩).

٤. تقسم الدلالة على الوضعية و العقلية و الطبيعية (أو كما يقول المصنف، الوضعية و الحدية و الحسية) كأنه مرجع إلى الإمام الرازي لكنه يطابق الوضعية بالمطابقة و العقلية بالتضمنية و الالتزامية؛

دلالة اللفظ على المعنى إما أن تكون وضعية أو عقلية. و الأول دلالة اللفظ على تمام معناه لأننا نعلم بالضرورة أن دلالة كل لفظ على تمام معناه غير واجبة عقلاً. و الثاني دلالة اللفظ على لازم معناه. و ذلك اللازم إن كان داخلياً فيه فهو التضمن و إلاً فهو الالتزام. (منطق الملخص، ص ٢٠).

الألفاظ البالية قد تكون دلالتها بالطبع - لا بالاصطلاح - كن يقول «آخ» فبذلك على الوجه. (شرح الإشارات، ج. ١، ص ٣٩).

لكن الذي يفرق بين الداليتين العقلية و الطبيعية هو الأرموي:

اللفظ البالي على معنى بالعقل كدلالته على اللفظ أو بالطبع كدلالة «أف» على الضجر و «آخ» على الوجع خارج عن هذه الأقسام. (بيان الحق و لسان الصدق، ص ١٢).

و نجد هذا التقسيم في ذروة التاج لتطب الدين الشيرازي:

أكر دلالت بر معنى بوسط علم بوضع نباشد أن را دلالت عقلی خوانند، چون دلالت صوت بر مصوت، یا دلالت طبعی چون دلالت اخ بر تأدی (ذروة التاج، ص ٣٠٦).

٥. تقسم دلالة الألفاظ إلى المطابقة و التضمن و الالتزام من إبداعات الشيخ لحل بعض مشكلات المنطق (الشفاء، المدخل، ص ٤٣).

٦. من حيث هو كذلك: هنا قيد زاده غير الدين الرازي إلى تعريف دلالة التضمن في منطق الملخص:

[شروط الدلالة]

و في البليل الوضعي يشترط العلم بالوضع.
و شرط الالتزامية اللزوم الذهني - وإلا لم يقد - دون الخارجي، لعدم التوقف عليه كدلالة لفظ العدم على الملكة.^١

[دلالة الألفاظ المركبة تكون دلالة مطابقة]

و دلالة اللفظ^٢ المركب داخلية في المطابقة إذ المعنى من «وضع اللفظ للمعنى»:

١. وضع عينه لعينه،^٣
 ٢. أو أجزائه لأجزائه بحيث تطابق أجزاء اللفظ أجزاء المعنى^٤.
- و دلالة هيئة التركيبات أيضاً بالوضع؛ وإلا لما اختلفت بالأم، لأن في لغة قد يقدم المضاف و قد يؤخر في أخرى^٥.

[الاستلزام بين الدلالات]

و التضمن و الالتزام يستلزمان المطابقة. و لا تستلزم المطابقة التضمن لجواز كون المستقى بسيطاً و لا الالتزام لجواز أن لا يكون له لازم بين^٦. و «كونه ليس غيره» غير بين بالمعنى الأخص المعتبر في ذلك.

[دلالة] اللفظ المفيد إما أن يعتبر بالقياس إلى تمام مفهومه، أو إلى ما اندرج فيه من حيث هو كذلك، أو إلى الخارج عنه اللازم له في الذهن. فالأول المطابقة، و الثاني التضمن، و الثالث الالتزام. (منطق الملخص ص ١٥).

١. انظر الرازي، منطق الملخص، ص ٢٠.
٢. اللفظ: لفظ ع، ب.
٣. كما في اللفظ البسيط.
٤. أجزاء المعنى: - ب.
٥. كما في اللفظ المركب.
٦. تقدم المضاف على المضاف إليه كما في العربية و الفارسية (كتاب محمد) و تأخيره عليه كما في التركية و الإنجليزية (محمد بن كتابه John's book).
٧. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ١١ س ١٥-٩.
٨. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٢ س ٣-١.

[محمورية دلالة الالتزام في العلوم]

و قيل:

دلالة الالتزام محمورة في العلوم:

١. لا لما قيل: «إنما ليست وضعية بل عقلية»^١ لأن المراد بالوضعية ما تكون بواسطة الوضع إنمّا ابتداء أو بواسطة» وإلا لكان التضيق أيضاً محجوراً؛
 ٢. ولا لما قيل: «إن اللوازم» غير متناهية فاعتبارها يوجب أن يكون اللفظ واحداً مدلولات غير متناهية»^٢ لأن المعتبر هو البتة وهي متناهية؛
 ٣. بل لأنه لو لم يعتبر كون اللازم شيئاً لم يقد. وإن اعتبر لم يكن المدلول منضبطاً بقلته ربنا كان شيئاً بالنسبة إلى شخص دون شخص.^٣
- و قيل عليه: يجوز أن يعتبر ما يكون شيئاً بالنسبة إلى الكل كدلالة لفظ أحد المتضامين على الآخر.^٤

١. انظر معيار العلم للغزالي حيث يقول فيه:

و المعتبر في التصرفات دلالة المطابقة والتضيق. فأنما دلالة الالتزام فلا لأنها ما وضعها واضع اللغة، بخلافها. (الغزالي، معيار العلم، ٤٣).

٢. اللوازم: اللازم ق.

٣. انظر الغزالي، معيار العلم ومحك النظر حيث يقول فيها:

و المعتبر في التصرفات دلالة المطابقة والتضيق. فأنما دلالة الالتزام فلا لأنها ما وضعها واضع اللغة — بخلافها — لأن المدلول فيها غير محدود ولا محصور، إذ لوازم الأشياء و لوازم لوازمها لا تنضب ولا تنحصر فيؤدي إلى أن يكون اللفظ دليلاً على ما لا ينتهي من المعالي. وهو محال. (الغزالي، معيار العلم، ٤٣).

ولذلك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدل بطريق الالتزام أو تمكن خصتك؛ بل اقتصر على ما يدل بطريق المطابقة أو التضيق؛ فإن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حق إذ الحائط يلزم السقف والأش يلزم الحائط والأرض تلزم الأش ويتناعى هذا إلى غير نهاية. (الغزالي، محك النظر، ٢٠٧-٢٠٨).

٤. وإن: فإن ق.

٥. منضبطاً: كما رأينا في الهامش السابق، يقول الغزالي في معيار العلم:

لوازم الأشياء و لوازم لوازمها لا تنضب. (الغزالي، معيار العلم، ٤٣).

٦. انظر الرازي، منطلق المنطق، ص ٢١.

٧. انظر الخرنجي، كشف الأسرار، ص ١٣ من ١٤-١٧.

و قيل: إن أريد بكونها محجورة عندها^١ فذلك باطل لأننا قد بينا وجودها. و إن أريد به الاصطلاح على عدم استعمالها فلا حاجة إلى الاستدلال على بطلانها^٢.
و لقاتل أن يقول: لم لا يجوز أن تكون بالاصطلاح و ما قالوه في معرض الاستدلال يكون تنبيهاً على سبب الاصطلاح؟
فإن قلت: أليس دلالة الحذف الناقص و الرسم^٣ على الماهية بالالتزام؟ فلا تكون الالتزامية محجورة.

قلت: سلمنا أن دلالتها^٤ على الماهية بالالتزام لكن لا يقصد الراسم و المحيد بالحذف الناقص^٥ هذا التعريف^٦ الماهية بل مدلولها لأن في أمثال هذه التعريفات إنها يتحدد ما يميز الماهية عما عداها و ذلك هو مدلولها^٧ المطابق.

تذليل

[الخاص و العام]

اللفظ إما أن يكون موضوعاً لشيء مشخص أو لغير مشخص:
و الأول هو «القلم» و أكثره بالوضع الجديد.

و الثاني إما أن يصح إطلاقه على المشخصات أو لا يصح:

و الأول كأكثر المشتقات و أسماء الإشارات و المضمرات و غيرها؛ فإن «المتحرك» مثلاً وُضع لشيء له الحركة؛ فكل^٨ شيء حصل له الحركة صح إطلاقه عليه. و «هذا» وُضع للإشارة إلى

١. عندها: أي عدم وجود الدلالة الالتزامية في العلوم.

٢. انظر الخوئي، كشف الأسرار، ص ١٣ س ١٧-٢٠ و الأرموي مطالع الأنوار:

فإن أريد به عدم الدلالة فقد بان بطلانه إذ لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى إلا فهمه منه؛ و إن أريد

به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في مدلوله الالتزامي فكيف يطلب بالحجة؟ (الأرموي،

مطالع الأنوار، شرح المطالع ص ٧١).

٣. الرسم: + الناقص ص.

٤. دلالتها: + دلالتها ص.

٥. الناقص: + و الرسم ب.

٦. هذا التعريف: هذا التعريف ص.

٧. مدلولها: مدلولها ع.

٨. فكل: و كل ص.

المعین الحاضر و «هو» ضمير للغائب و «أنا» للمتکلم و «أنت» للمخاطب؛ فکل شيء كذلك یصح إطلاقها علیه.
و الأشبه أن دلالتها على المعینات من جهة كونها معانی لهذه الألفاظ بطريق الحقيقة و من جهة كونها معانی معینة بطريق المجاز. فدلالة «أنت» على زيد المخاطب من جهة أنه مخاطب بالحقیقة و من جهة أنه مخاطب معین بالمجاز. و كنا فی البواقي.
و الثاني مثل لفظة «العالم» و «المطلق» و غیرهما.

[المبحث الثاني]

[المفرد و المركب]

البال^١ بالمطابقة:

١. إن قصد یجزئه الدلالة على جزء معناه فهو «المركب».
 ٢. و إلا «المفرد».
- و إنما یقيد «المطابقة» لأن اللفظ الواحد قد یكون بالنسبة إلى التضمن مفرداً و مرکباً معاً فلا یتضبطان. و ذلك فی مثل قولنا: «الحيوان الماشي»:
١. فلئن هذا المجموع یدلّ على «الحيوان» بالتضمن و لا تدلّ أجزاؤه على أجزاء المعنى^٢ [بالمطابقة أو التضمن]؛^٣ فيكون مفرداً^٤.
 ٢. و أيضاً یدلّ على «الجسم الماشي» بالتضمن مع دلالة الأجزاء؛ فيكون مرکباً^٥.
- لكن یخرج ممّا القيد مثل قولنا: «تکلم بدر» و «ری أسد»^٦ مع أن الفصحیح من الكلام - ظناً کان أو نراً - أكثره من هذا القبیل.

١. البال: + على الماهية ب.

٢. معاً: - ق.

٣. أجزاء المعنى: أي أجزاء معنى «الحيوان».

٤. [بالمطابقة أو التضمن]: الزيادة من شرح القسطاس.

٥. فيكون مفرداً: أي فيكون قولنا «الحيوان الماشي» مفرداً.

٦. فيكون مرکباً: أي فيكون قولنا «الحيوان الماشي» مرکباً.

٧. هنا خلط المصنف التأمل بين الحقيقي و المجازي بالتأخر بين المطابقة و التضمن و الالتزام. و هذا خطأ لأن کلاً من الحقيقي و المجازي ینقسم إلى هذه الثلاثة.

[المبحث الثالث]

[قسمة اللفظ المفرد إلى الاسم والكلمة والأداة]

المفرد إما اسم أو كلمة أو أداة.

[تصرف الاسم والكلمة عند الشيخ]

قال الشيخ في الشفاء:

الاسم لفظ مفرد وُضِعَ لمعنى مجزئ عن الزمان.^١

و

الكلمة لفظ مفرد يدلّ - مع ما يدلّ عليه - على الزمان ويكون أبداً دليلاً على ما

يقال على غيره.^٢

يعني «على ما يقوم بغيره».^٣

فادخل الأداة في حدّ الاسم و قال:

الأدوات توابع الأسماء كالكلمات الوجودية للأفعال.^٤

١. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ٧: «فالاسم لفظة دالة بتواطئ مجزئة من الزمان و ليس واحد من أجزائها دالاً على الافراد».

٢. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٧.

٣. ما يقوم بغيره: فسر المصنف هذه العبارة في شرح القسطاس بـ«الحدث»، و الظاهر أنّه أخذ «ما يقال على غيره» بمعنى «ما يوجد في غيره» فإنّ الأول هو «المحمول» و الثاني هو «العرض» و «الحدث». راجع الفرق بين «المقول على موضوع» و «الموجود في موضوع» في الشفاء، المقولات، ص ٢٢.

٤. الأدوات توابع الأسماء كالكلمات الوجودية للأفعال: لم نجد هذه العبارة في كتاب الشفاء بل وجدنا عبارة قريبة منها:

الأدوات و الكلمات الوجودية توابع الأسماء و الأفعال. فالأدوات تسبّطها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال. (الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ٢٩).

وَيُضَحِّدُ الْكَلِمَةَ بِمِثْلِ «الْمُتَقَدِّمِ» وَ «الصُّبُوحِ» وَ «الْمَاضِي» وَ «أَمْسٍ» وَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَ كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ كـ «النَّصِيحِ»^١ وَ «السُّرَى»^٢ وَ مَا يُشْتَقُّ مِنْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ كـ «الصَّاحِ» وَ «السَّارِي».

وَ أَجَابَ الشَّيْخُ^٣ بِأَن:

مفہومها کہ «امس» او جزوہ کہ «المتقدم»^۶

يمكن أن يجاب عن ذلك^١ «بتلخيص القيود التي ذكرها الشيخ في حذ الكلمة»^{١٠}

فتاى:

١. إن لفظة «مشى» تدل على وجود المشي ونسبته إلى موضوع وزمان تلك النسبة. ولا شك أن الزمان خارج عن ذلك الحدث وعن نسبته إلى الموضوع، وإن كان داخلًا في مدلول «مشى». وذلك هو المراد بخروج الزمان.

١. الضيق: صبح القوم يصبح ضيقاً أي اتاهم صباحاً.

٢. السرى: سرى يسرى شرى و شرىة و شربه و برباه و شربانا و مسرى اى سار ليلا.

٣. منها: منها ج.

٤. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثاني ص ١٥-١٦.

٥. فيها: جاء في كشف الأسرار للخواجي: «في تلك الأسامي».

٦. هذه الفقرة ليست في كتاب الشفاء بل منقولة من كشف الأسرار للخونجي ص ١٦ س ١١-٩.

٧. نفس الكلمة: الظاهر أن في ضبط هذه العبارة وقع خطأ في جميع النسخ لأن كلام الحونجي هو هذا: «لأن ذلك إما يصح إن لو خرج الزمان من مفهوم الكلمات و ذلك ممنوع». و الظاهر أن تلك العبارة كانت «نفس معنى الكلمة» أو «معنى الكلمة» أي «معنى الفعل». و يؤيد هذا بكلام الشيخ المتقول في المتن إذ يقول: «نفس المعنى» (العبارة ص ١٥-١٦) و بكلام للمصنف يأتي من بعد: «بل الحق أن مراد الشيخ بخروج الزمان عن المعنى أن الزمان خارج عن المعنى الذي دل عليه لفظ الكلمة بماذته».

۸. الخونجی، کشف الأسرار، ص ۱۶ س ۱۳.

٩. عن ذلك: - ق.

١٠. الخوليحي، كشف الأسرار، ص ١٧ س ٢. ما جاء بين [[زيادة من متن كشف الأسرار.

٢. ولا كذلك «المتقدم» فإنه يدل على حدث وهو التمتع وعلى نسبته إلى موضوع ولا يدل على زمان لتلك النسبة خارج عن ذلك الحدث وتلك النسبة.
٣. و «الصباح» و أمثاله لا تدل على النسبة إلى الموضوع لأن المراد منه النسبة نسبة^١ تصدق على الموضوع صدق «مضى» على زيد. وهو المراد بقوله^٢ «وكون أبداً دليلاً على ما يقال على غيره». ولا كذلك «الصباح» فإنه يجعل اسماً للشراب الذي يشرب وقت الصباح أو لشرب الشراب في ذلك الوقت.

هنا ما ذكره^٣

وفيه نظر:

١. لأنه حينئذ يصير حد الكلمة أمّا «لفظ مفرد يدل - مع ما يدل عليه - على الزمان و على حدث تكون نسبته إلى الغير نسبة «مضى» إلى زيد». و ذلك تعريف الشيء بالأخفى^٤ أو بنفسه.
٢. و أيضاً لو يفيد ذلك فلا حاجة إلى ما ذكره أولاً.
٣. و لئن سلمنا ذلك و لكن كيف يخرج عنه «هيهات» و أمثاله من أسماء الأفعال؟ فإنما أيضاً كذلك.

[دلالة الكلمة بماتته على الحدث و هيئته على الزمان]

بل الحق أن مراد الشيخ بخروج الزمان عن المعنى:

١. أن الزمان خارج عن المعنى الذي دل عليه لفظ الكلمة بـ «ماتته»^٥ لأن لفظ الكلمة إثباتاً يدل بماتته على حدث ما^٦.

١. نسبة: + ما ق.

٢. و هو المراد بقوله: جاء في كشف الأسرار للخوغي: «وهنا معنى قول الشيخ: وكون أبداً دليلاً على ما يقال على غيره» (كشف الأسرار، ص ١٧ س ١٠). و نجد هذه العبارة في العبارة من الشفاء (ص ١٧ و ٢٤). لكننا نجد نفس العبارة في كلمات أرسطو: «وهي أبداً دليل ما يقال على غيرها» (أري أرمينياس، 1667، راجع منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي ١٩٨٠ ج. ١ ص ١٠١).

٣. الخوغي، كشف الأسرار، ص ١٧ من ١٢-٣.

٤. بالأخفى: بأخفى ق.

٥. بماتته: - ق.

٦. ما: - ق.

٢. و أما الدلالة على الزمان و النسبة فليست لماذته^١ بل له صيفته^٢: إما بالتام^٣ أو ببعض الحركات و السكّنات^٤ أو بزيادة و نقصان^٥ أو مع الماذة^٦.
 ٣. فيكون الزمان خارجاً عن معنى ماذة الكلمة.
- و حينئذ سقط جميع النقوض إذ في الكل تدلّ الماذة على الزمان.
- هذا هو تحقيق ما ذكره الشيخ.
- لكنّ ذلك إنّما يتمّ إن لم يكن في شيء من اللغات لفظ مفرد دالّ بمادته على الزمان^٧ و إلا لما كان التعريف جامعاً.
- و قيّد بعضهم دلالته بصيفته و ورائه على الزمان، لتندفع النقوض^٨ لأنّها إنّما تدلّ بالموازاة^٩ و لقائل أن يقول: هذا في لغة العرب صحيح. و أما في الكل فلا؛ إذ قد توجد في بعض اللغات صيغة و زنة مشتركة بين الماضي و المستقبل كما يقال في الفارسية «آقند» بمعنى^{١٠} «جاء» و «آيّد» بمعنى «يجيء» و الصيغة مشتركة بينهما. و نظر المنطق في الأمر الكلي^{١١}.

١. لماذته: مادته ع.

٢. لصيفته: بصيفته ع.

٣. بالتام: أي بجميع الحركات و السكّنات، كما في صيغة «فعل» التي تدلّ على النسبة إلى الماضي في العربية. (من شرح القسطاس).

٤. كما في «خوزد» البالّ على الماضي و «خوزد» البالّ على الحال في الفارسية. (من شرح القسطاس).

٥. كما في «زذ» البالّ على الماضي و «زذد» البالّ على الحال في الفارسية. (من شرح القسطاس).

٦. كما في «آقند» البالّ على الماضي و «آيّد» البالّ على الحال في الفارسية. (من شرح القسطاس).

٧. كما في «آقند» البالّ على الماضي و «آيّد» البالّ على الحال في الفارسية. (من شرح القسطاس).

٨. النقوض: أي «المتقدم» و «الصحيح» و «الماضي» و «الماضي» و «الماضي» و أسماء الأفعال و كثير من المصادر ك«الصبح» و «الشمس» و ما يُشتق منها من الأسماء ك«الصانع» و «الساير».

٩. زين الدين الكشي، حقائق الخفائي، المخطوطة رقم ٨٦٢ بمكتبة فاضل أحمد هاشا، تحاية الباب الأول «في مباحث الألفاظ» ص ١٢١٥-٢.

١٠. بمعنى: يعني ب.

١١. الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٦ من ١٣ إلى ص ١٧ من ١.

و قال صاحب الكشف: يمكن إصلاح ذلك بأن نقول: «لا شك أن الكلمات العربية تدلّ على الزمان بصيغتها». فحينئذ نقول: «الكلمة لفظ مفرد دالّ على معنى تامّ مع دلالة على الزمان بصيغته ووزانه أو ما يرادف هذا اللفظ»^١.

و في هذا الإصلاح أيضاً نظر: لأنّه تعريف الماهية بالأفراد، و لو جعلناه تعريف الأفراد لا الماهية يلزم تعريف الشيء بالأخى، لأنّه حينئذ يكون تعريف الكلمة الغير العربية أمّها: «لفظ مفرد مرادف للفظ كلمة من لغة أخرى دلّ بصيغته على الزمان». و لا شك أن العلم بـ«كون اللفظ الغير العربية مرادفاً للفظ كلمة من لغة أخرى دلّ بصيغته على الزمان» أخفى من العلم بـ«كونه كلمة في تلك اللغة».

[أقسام الكلمة]

و الكلمة:

١. إما «حقيقية» تدلّ على حدّث و نسبته إلى موضوع و زمانها، كـ«مضى».
٢. و إما «وجودية» تدلّ على الآخرين فقط، كـ«كان».

[نسبة «الكلمة» في المنطق و «الفعل» في النحو العربي]

و قال الشيخ^٢ في الشفاء:

ليس كلّ «فعل» عند العرب «كلمة» عند المنطقيين؛ فإنّ لفظ المضارع غير الغائب فعلٌ عديم و ليس كلمةً عند المنطقيين لكونه مركّباً، لاحتماله الصدق و الكذب و لدلالة الحمزة و التاء و النون على معنى زائد. و كذلك في الماضي غير الغائب^٣.

و قال:

١. مع - ب.

٢. أو ما يرادف هذا اللفظ: أي الألفاظ الغير العربية المرادفة للأفعال العربية، كـ«آمد» و «آهد» في الفارسية، المرادفين لـ«جاء» و «يحيى» في العربية.

٣. الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٨ س ١-٢. ما جاء بين [] زيادات من متن كشف الأسرار.

٤. الشيخ: - ب.

٥. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٨.

لو ظن أن الباء في «يمشي» أيضاً تدلّ على موضوع ماء، والتعنيّ بحسب الأفراد ليس بشرط في أن يكون الدالّ دالّاً - لأنّ العامّ أيضاً معنى متعنيّ في نفسه - فيكون معنى «يمشي» «شيء ما يمشي» فيكون مركّباً.^٢

فيجيب بأنّه:

لو كان معناه كذلك لما صحّ حمله على زيد. بل معناه أن ما حصل له المشي شيء متعنيّ في نفسه معلوم عند القائل دون السامع وليس للفظ دلالة عليه. فما لم يُصرّح به لا يحتمل الصدق والكذب.^٤

أقول فيه نظر:

لأنّه لا يلزم من كون الشيء موضوعاً لشيء منكر امتناع حمله على معيّن كما مرّ من مثل «المضحك».

و أيضاً إن اعتبر احتمال الصدق والكذب مطلقاً لا بالنسبة إلى السامع فلا شك في احتماله. وإن اعتبر بالنسبة إليه يلزم أن لا يكون مثل قولنا «جاء واحد» محتملاً للصدق والكذب أيضاً، لعدم علمه بالموضوع. و ذلك باطل اتفاقاً.

[كون الكلمات والأسماء المشبّهة من اللفظ المركّب]

و قال أيضاً:

الماضي والاسم المشتقّ - لتركيبه من المصدر مع صيغة خاصّة يدلّ كلّ واحد منها على بعض المعنى - يجب كونه مركّباً.^٥

١. أيضاً تدلّ: تدلّ أيضاً ص.

٢. التعنيّ: التبيين ع.

٣. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٩.

٤. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٩.

٥. لتركيبه من المصدر مع صيغة خاصّة: يقول الفارابي في كتاب الحروف:

و كلّ مشتقّ دلالة يُحتملُ بثنيته [= صيغته و هيئته] - في ما يدلّ عليه - [١] موضوعاً لم يصرّح

به و [٢] معنى المصدر الذي منه اشتقّ في ذلك الموضوع. (كتاب الحروف، ص ١١٣).

و الظاهر من هنا أن الفارابي من القائلين بتركّب المشتقّ بل أوّل من قال بمعنا، إلّا أنّه يستقي «الموجود» من هذا الحكم (نفس المصدر).

٦. واحد: - ي.

٧. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٩.

و أجاب عنه:

بأن المعنى من التركيب أن يكون هناك أجزاء متعاقبة^١ إذا ألفاظ أو حروف أو مقاطع مسموعة يلتزم منها جملة^٢، والمصدر مع الصيغة ليس^٣ كذلك.
وقال أيضاً: «الاسم المعرب مركب لدلالة الحركة الإعرابية على معنى زائد»^٤.
ومن هنا بالغ بعض المتأخرين وقال: «لا كلمة في لغة العرب»^٥.

[المحصار الإخبار بالاسم]

قالوا: ومن خواص الاسم أن يصح الإخبار عنه^٦ دون الفعل والحرف.
وقيل: لو صح أن «الفعل لا يخبر عنه» يلزم كذبه؛ لأن الخبر عنه فيه إن كان اسماً كذب؛
ولن كان فعلاً تناقض^٧.
و أجيب بأن المراد أنه لا يكون مخبراً عنه^٨ بمجرد لفظه^٩.

١. متعاقبة: - ص: ب.

٢. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ٢١. هنا نقل بضمون ونص كلام الشيخ هو هذا:
وأما حديث الهيئة التي اقترنت بمائة حروف «المشي» في «مثنى» أو في «مائى» فكان جزءاً من
الجملة يدل على موضوع، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء، فإنه إنما يعنى به «الجزء» هاهنا
جزء من جملة أجزاء ترتب فنلتزم منها الجملة فهي أجزاء المسموع اللفاظ أو مقاطع أو حروفاً مصوتة
أو غير مصوتة. (الشفاء، العبارة، ص ٢١).

٣. ليس: - ب.

٤. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٣.
٥. راجع سهلان الساوي: وإذ تحقق هنا فعل لفظة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلية فإنما بأسرها مركبة لا
بسيطة. (البصائر النصيرية، محمد عبده ص ٤٨ س ٢)، (رفيق العجم ص ٩٧-٩٨)، (حسن المراغي ص
١٦٥).

٦. الخوارجي، كشف الأسرار، ص ٢١ س ١.

٧. الرازي، منطق الملخص، ص ٢٣.

٨. عنه: + معبراً ص.

٩. كشف الأسرار، ص ٢١ س ١٠-١٢؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٨٧ س
١٢٠-١٢١).

و يُقَضُّ ذلك بقولنا «ضَرَبَ» لا يخبر عن معناه^١ فإنه يلزم الإخبار عن معنى الفعل معبراً
بمجرد لفظه، سواء صدق هذا القول أو لم يصدق.
و أجب بأن الخبر عنه لفظ «ضَرَبَ» لكون الضمير عائداً إليه.^٢
ثم يُقَضُّ بقولنا: «معنى «ضَرَبَ» لا يخبر عنه».
و أجب بأنه منضمٌ مع غيره و هو لفظه «معنى»^٣.
ثم يُقَضُّ بقولنا «ضَرَبَ» فعلٌ ماضٍ و «لي» حرف جرّ^٤.
و أجب بأن الخبر عنه مجموع اللفظ و المعنى، لا المعنى فقط.

[المبحث الرابع]

[أقسام اللفظ المفرد]

[أقسام المفرد ذي معنى واحد]

المفرد:

١. إن اتحد معناه بالشخص: فهو «عَلَمٌ». و لا يرد عليه «المضمّر» لأنه واحد بالنوع كما مر.
٢. و إن اتحد لا بالشخص: فإن استوت أفراده المتوهمّة في معناه فهو «المخاطب» و إلا
ف«المشكك».

[أقسام المفرد ذي معانٍ متعدّدة]

و إن تعدّد معناه بالوضع الأوّل - و يندرج فيه «المرجّل» و هو ما وُضع لمعنى ثم نُقل إلى الثاني
لا لمناسبة بينهما - سمي بالنسبة إليهما^١ «مشتركا» و بالنسبة إلى كلّ واحد «مجملا».

١. فإنه: بأنه ج.

٢. كشف الأسرار، ص ٢١ س ١٢-١٨؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٨٧ س ١٢-١٣).

٣. معنى: المعنى ب. يقصد لفظه «معنى» في: «معنى «ضَرَبَ» لا يخبر عنه».

٤. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٨٧ س ١٢-١٣).

٥. كشف الأسرار، ص ٢١ س ٢-٣.

٦. إليهما: إليها ب. الظاهر أن الأفضل أن يكون «إليهما» ضمير التثنية راجعاً إلى المعنيين الأوّل و الثاني، و إن كان الممكن إرجاع ضمير التانيث في «إليهما» إلى المعاني المتعدّدة للفظ.

وإن وضع لأحدهما ثم نقل إلى الثاني للمناسبة:١

١. فإن غلب استعماله في الثاني سمي لفظاً «منقولاً»: شرعياً أو اصطلاحياً أو عرفياً باختلاف الناقلين

٢. وإلا سمي بالنسبة إلى الأول «حقيقة» وإلى الثاني «مجاراً» - و «مستعاراً» أيضاً - إن كانت المناسبة للاشتراك في بعض الأمور.

[اللفظان ذوا معنى واحد أو معنيين]

ثم المفرد إن وافقه لفظ آخر في الحقيقة سُمي «مترادفين» وإلا «مُعْباينين».

[المبحث الخامس]

[أقسام المركب]

أما المركب فهو:

١. إما «كلام»: إن أفاد المستمع ، بمعنى «صحة السكوت عليه».

a. فإن احتمل الصدق والكذب سُمي «قضية» و «خبراً» و «قولاً جازماً»؛ و هو الذي يقيد في اكتساب التصديقات.

b. وإلا فإن دلّ على طلب شيء دلالة أولية:

i. فإن دلّ على طلب الفهم فهو «الاستفهام».

فد. وإن دلّ على طلب الفعل فهو:

١. مع الاستعلاء «أمر» و «نهي».

٢. ومع الخضوع «سؤال» و «دعاء».

٣. ومع التساوي «التماس».

٤. وإلا فهو «التنبيه» و يندرج فيه «التمني» و «الترجي»

و «التقسم» و «النداء».

٢. وإما غير كلام: إن لم يفده. وهو:

١. للمناسبة: المناسبة ع.

٢. بمعنى صحة السكوت عليه: لا يظهر من هذه العبارة أنّ المقصود «سكوت المستمع» أو «سكوت المتكلم» وإن كان الأظهر هو الأول لأنّ لفظة «المستمع» موجودة في المتن دون «المتكلم».

- a. إنما «حكم نفسي» إن تركب من اسمين، أو اسم وفعل، فَيُؤَدُّ الأول بالثاني، وهو الذي يُسَمَّن به في اكتساب التصورات،
 b. أو لا يكون كذلك، كالمركب من اسم وأداة، أو فعل وأداة.

[أجزاء الكلام]

وقيل: إن الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو اسم وفعل.^١
 ويُقَصُّ بالنداء.

وَأُجِيب بأن النداء في تقدير الفعل.^٢

واعتُرض عليه^٣ بأنه لو كان كذلك لاحتمل الصدق والكذب^٤ ولجاز الخطاب مع الثالث.^٥

وَأُجِيب بأن ما في تقدير الفعل إما يكون كذلك إن لو كان إخباراً، لا إنشاءً مثل «بعث»
 وأمثاله.^٦

١. الإمام الرازي ينسب هذا القول إلى المشهور (منطق الملتخص، ص ٢٢) ونجد في الإشارات ما يقرب منه:

والمركب هو ما يخالف المفرد، ويسمى قولاً: فنه قول تام وهو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة: اسم أو فعل. (شرح الإشارات ج. ١ ص ٣١).

٢. منطق الملتخص، ص ٢٢.

٣. اعتُرض عليه: أُجِيب عنه ص، ق.

٤. منطق الملتخص، ص ٢٢.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٣ ص ٧.

٦. كشف الأسرار، ص ٢٣ س ٧ إلى ص ٢٢ س ٢. وأسند الخوئي هذا الجواب إلى «بعض المحققين من أهل العربية».

الفصل الثاني

في الكلّي والجري

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

مفهوم الشيء:

١. إن متع نفس تصوّره من الشركة فهو الجري.

٢. وإلا فهو الكلّي.

a. امتنع وجود أفرادها المتوقّعة في الخارج،

b. أو لم يمتنع، ولم يوجد،

c. أو وُجد واحد فقط، مع إمكان مثله أو امتناعه،

d. أو كثير، متناو أو غير متناو.

[المبحث الثاني]

[حمل المواطأة وحمل الاشتقاق]

المعتبر في حمل الكلّي على جزئياته:

١. حمل المواطأة وحمل الاشتقاق: تقسم الحمل إلى المواطأة والاشتقاق من الشيخ (الشفاء، المدخل، ص ٢٨) لكنه يرجع إلى بداية كتاب المقولات لأرسطو حيث يفرق بين هذه الثلاثة: ١. المثقفة أساوها، ٢. المتواطئة أساوها، و ٣. المشتقة أساوها (المقولات، ١٥-١٥١، راجع منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي ١٩٨٠ ج ١ ص ٣٣-٣٤). ولكن هذه لا تتعلق بالحمل بل هي صفات الأشياء ذات اسم مشترك لفظي أو مشترك معنوي أو ذات اسمين أحدهما اشتق من الآخر. فالذهب والبصر والنبوع مثقفة أساوها لأن لفظة «عين» مشتركة لفظية بينهما والإنسان والفرس والنور متواطئة أساوها لأن لفظة «الحيوان» مشتركة معنوية بينهما والشجاعة والشجاع مشتق أساوها لأن اسم الثاني اشتق من اسم الأولى.

١. حمل المواطأة و هو أن يحمل الشيء على الشيء بـ«هو هو»؛ كقولنا: «الإنسان هو حيوان».

و معناه أن الشيء الذي هو الموضوع^١ هو بعينه المحمول^٢ سواء كان ذلك الشيء أمراً ثالثاً أو أحدهما. و يلزم أن يكون هناك شيء واحد هو بعينه كل واحد منهما.

٢. لا حمل الاشتقاق و هو أن لا يحمل بـ«هو هو» بل يحمل بـ«هو هو ما يشتق منه» أو «المركب منه و من النسبة».

كـ«العلم» بالنسبة إلى «الإنسان»؛ فإنه لا يصح أن يقال «الإنسان هو علم» بل «هو عالم» أو «هو علم». فحينئذ لا يقال لـ«الإنسان» إنه من جزئيات «العلم»، بل لقا يحمل عليه بالمواطأة^٣.

[اعتراض صاحب/المعتبر]

و اعترض عليه صاحب/المعتبر بأن لفظة «ذو» للنسبة و هي خارجة عن المحمول. فالمحمول بالحقيقة هو «العلم»^٤.

١. الموضوع؛ إنسان ع، ب.

٢. المحمول؛ حيوان ع، ب.

٣. لما يحمل «العلم» عليه بالمواطأة؛ كالطب و النحو و المنطق و الحكمة، فإنها من جزئيات «العلم» و يحمل «العلم» عليها بالمواطأة.

٤. المعتبر في الحكمة، ج ١، ص ٢٢. راجع أيضاً منطق المختص، ص ٨٨ حيث عدّ هذا النزاع بحثاً لفظياً. و الظاهر أن هذا النزاع معلول لزعهم أن «البياض» غير «الأبيض» في المعنى و أن معنى الأول جزء من معنى الثاني. و هذا الزعم باطل لأن «البياض» هو نفس «الأبيض»؛ إلا أن الأول يستعمل في موضع الموضوع و الثاني في موضع المحمول. كما نقول: «زيد أبيض» و «البياض وصف لزيد» بدلاً من قولنا «الأبيض وصف لزيد». و ما زعموا من أن قولنا «زيد بياض» قول كاذب، معلول لخلطهم بين الحمل الأولي الذاتي و الحمل الشائع الصناعي؛ لأن قولنا «زيد بياض» يمكن أن يفسر بمعنىين:

١. بالحمل الأولي الذاتي: «زيد هو البياض» («زيد = البياض»);

٢. بالحمل الشائع الصناعي: زيد موصوف بالبياض و مصداق له.

و الكاذب في هذا المثال هو الحمل الأولي و الصادق هو الحمل الشائع. فلما لم يتضح للشيخ و تابعيه الفرق بين الحملين الأولي و الشائع حق الاقتضاح، التجأوا إلى الفرق بين الحملين المواطأة و الاشتقاق. فالحق أن الفرق بين الحملين المواطأة و الاشتقاق هو من خطأ الشيخ و تابعيه لعدم نيّهم إلى الفرق بين الحملين الأولي و الشائع.

و جوابه أن الخارجة ما يربط المحمول بالموضوع^١ وهذه جزء المحمول، فهي غيرها^٢.

[المبحث الثالث]

والجزئي قد يقال على كل أخص تحت أعم^٣ ويسمى جزئياً إضافياً^٤ والأول^٥ حقيقياً، وهذا:

١. غير الأول لإمكان كونه كلياً دون الأول،
٢. و أعم منه لاندراج كل جزئي تحت ماهيته^٦ الكلية،
٣. وليس جلياً له لإمكان تعقله دوله،
٤. و بينه وبين «الكلي» عموم من وجه.

[النسب الأربع]

و كل مفهومين: إما بينهما مساواة، أو عموم مطلقاً، أو من وجه، أو مباينة كلية^٧ لأنه:

١. لو صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر تساويان،
٢. وإلا فإن صدق أحدهما على كل الآخر فيبينهما عموم مطلقاً.

١. أن الخارجة ما يربط المحمول بالموضوع: أي أن اللفظة الخارجة عن المحمول هي الرابطة، أي ما يربط المحمول بالموضوع.

٢. راجع الخرنجي، كشف الأسرار، ص ٢٤-٢٥. و الحق أن الفرق بين الرابطة وبين «ذو» والاستغناء ليس إلا أمراً لفظياً لا مستند له في البرهان العقلي كما صرح به فخر الدين الرازي، فإن اللغات قد تختلف في هذه الأمور، كما أن اللغات الصناعية تختلف فيها فإن لغات «المنطق الرياضي» المتعددة تأخذ الرابطة و «ذو» كجزء من المحمول حيث يترجم فيها قولنا «يهد أبيض» بـ *It is* و أما لغة «منظرة المجموعات» تأخذ الرابطة و «ذو» خارجاً عن المحمول و يترجم فيها نفس القول بـ *A is B*.

٣. الأول: أي المعنى الأول لـ «الجزئي» الذي قد سبق في المبحث الأول حيث قال: «مفهوم الشيء»: إن منع نفس تصور من الشركة فهو الجزئي.

٤. ماهيته: ماهية ص.

٥. تقسيم النسب بين الكليين إلى الأربع المشهورة المذكورة في المتن تجددها عند الفارابي (الألفاظ المستعملة في المنطق ص ٥٩-٦٣) ثم عند الخرنجي (كشف الأسرار، ص ٢٥). لكن الإمام الغزالي ذكر أربعة غير مشهورة في معيار العام (سليمان دنيا ١٩٦١ ص ٢٥) و (أحمد شمس الدين ص ٦٣). راجع البحث عن تاريخ النسب الأربع إلى عقالة اسعدالله فلاحي، «تباركشناسی نسبت های چهارگانه»، منطق و روش، السنة السابعة، العدد الأول، ١٣٩٥ ش.. ص ١٠١-١٢٧.

٣. و «إلا فإن صدق على البعض فيبينها عموم من وجه»
٤. و «إلا فتباينا بالكلية»^١

[النسب بين النقيضين]

١. و نقيضا المتساويين متساويان،^٢
٢. و نقيض الأعم مطلقاً أخض من نقيض الأخض مطلقاً.^٣

[شبهة الكائي]

فإن قلت:

«إنما يتساوى نقيضا المتساويين إن لو صدق كلّ منها على كلّ ما صدق عليه الآخر. و
إنما يعمّ نقيض الأخض إن لو صدق على كلّ ما صدق عليه نقيض الأعم. و ذلك غير
لازم لجواز أن يكون المساوي و الأعم أعم الأشياء تحقيقاً و تقديرًا كما لا إمكان العام» و
«الشبيهة»؛ فلو فرض انتفاؤه لما بقي شيء يصدق نقيضه عليه.^٤

قلت:

المساوي أو الأعم لا يخلو من أن يكون عديمياً أو وجودياً:
a. فإن كان عديمياً يكون نقيضه وجودياً فيصدقان عليه.

١. مطالع الأنوار (انظر لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٠٣).

٢. الخوحي، كشف الأسرار، ص ٢٦ من ٧٠٦.

٣. الشفاء، العبارة، ص ٨٥.

٤. الكائي، المطارحات المنطقية، راجع منطق و مباحث الفاظ، ص ١٨٣-١٨٤؛ شرح كشف الأسرار،
المخطوطة رقم ١٢١٧ بمكتبة فاضل أحمد باشا، ص ٢٢-٢٣ و ١١٦.

b. وإن كان وجوداً فيكون نقيضه سلبياً^١ والسلب يصدق على المعدومات^٢.
و مستعمل تحقيق ذلك في عكس النقيض^٣ إن شاء الله تعالى^٤.

[النسب بين النقيضين]

٣. و بين نقيضي^٥ الأعم من وجه مباينة جريئة^٦.
إذ يصدق نقيض كل واحد^٧ منها مع عين الآخر. فلن صدق مع نقيضه أيضاً تبايناً جزئياً و إلا فكلياً، فالجريئة لازمة.

١. وإن كان وجوداً فيكون نقيضه سلبياً: الظاهر أن المصنف يخلط بين معنيين لـ «العدمي» و «الوجودي»؛ لأن المقصود إما أن يكون «المعدوم» و «الموجود» أي فاقد المصاديق الموجودة و واجدها و إما أن يكون «المعدول» و «المحضل». و الذي يظهر ثمة مسيحي في الفصل الرابع «في العدول و التحصيل» أن المقصود هو هذا المعنى الثاني:

فمحول القضية إن كان وجوداً سميت القضية «محتملة» و «بسيطة»؛ و إن كان عدمياً سميت «معدولة» و «مختبرة».

و أيضاً كلامه هاهنا في المتن – أي «و إن كان وجوداً فيكون نقيضه سلبياً» – يوافق هذا الاصطلاح لأن معناه حينئذ «و إن كان محضاً فيكون نقيضه معدولاً». و هنا لا يوافق المعنى الأول لأنه لا يصدق قوله السابق في المتن – أي «و إن كان موجوداً فيكون نقيضه معدوماً» – لأنه يجوز أن يكون المحمول و نقيضه موجودين كالحيوان و اللاحوان فلن كليهما موجودان. و لكن كلامه السابق في المتن «فلن كان عدمياً يكون نقيضه وجوداً» لا يوافق هذا الاصطلاح لأن المعدول لا يكون نقيضه محضاً بل سلبياً؛ لأن «ليس بغير ناطق» لا يتلزم مع «الناطق» لأن تصريح المصنف في المتن هو أن «السلب يصدق على المعدومات» و لكن «الناطق» لا يصدق على المعدومات على رأيه.

٢. هذا الجواب غير متبع للخط المذكور في الهامش السابق. و الحق أن شبهة الكندي واردة و دعوى المنطقيين للنسب المذكورة بين نقيضي المتساوين و بين نقيضي الأعم و الأخض مطلقاً غير صحيح.

٣. راجع ص ٣٢٣ البحث الأول تحت العنوان [الذب عن الشيخ] في الفصل التاسع «في عكس النقيض» من المقالة الثانية، حيث يقول فيه:

نقيض الشيء نفيه و سلبه فقط، لا نفيه مع صدقه على شيء، لأن ذلك أخض من النقيض.

٤. إن شاء الله تعالى: - ق.

٥. نقيضي: نقيض ب.

٦. الجريئة، كشف الأسرار، ص ٢٦.

٧. واحد: - ق.

وليس بينهما عموم [لا مطلقاً] ولا من وجه^١ لأن تقيض الخاص قد يكون أعم من عين العام من وجه^٢ مع المباشرة الكلية بين تقيضيهما.^{١،٢}

٢. و بين تقيضي المتباينين مباينة جزئية^٣ كما يتبين تقيضي الأعم من وجه.

[النسب بين أحد المفهومين و تقيض الآخر]

١. و بين تقيض^٤ أحد المتساويين و عين الآخر،

٢. و تقيض الأعم و عين الأخص مطلقاً:

مباشرة كلية.^٥

١. الزيادة من شرح القسطاس.

٢. تقيض الخاص قد يكون أعم من عين العام من وجه: أي تقيض الخاص مطلقاً قد يكون أعم من وجه من عين العام مطلقاً، كما في الإنسان و الحيوان فلأن الإنسان أعم من الحيوان من وجه. و قال «قد يكون» و لم يقل «يكون البتة» فلعله يقصد مفاهيم أخص و أعم مطلقاً ليس بين تقيض الأخص و عين الأعم عموم من وجه، بل مطلقاً، كما في «الإنسان» و «الشيء» فلأن «الإنسان» أخص مطلقاً من «الشيء»، لأن «الشيء» من المفاهيم الشاملة يشمل جميع الناس و غيرهم.

٣. تقيضيهما: تقيضها ب.

٤. مع المباينة الكلية بين تقيضيهما: أي المباينة الكلية بين «الإنسان» و «اللاحيوان» الذي هم تقيضا «الإنسان» و «الحيوان» المذكورين في الهامش السابق.

٥. الخوارجي، كشف الأسرار، ص ٢٦. هنا أيضاً نجد شبهة مشاعمة بشبهة الكائني و هو أن لو اعتبرنا «الامتناع» و «اللاشيئية» - اللتين هما تقيضا المفهومين الشاملين «الإمكان العام» و «الشيئية» - وجدناهما متباينين لأنهما لا يصدقان على شيء فضلاً أن يصدقا على شيء مشترك. لكننا نجد تقيضيهما - أي المفهومين الشاملين «الإمكان العام» و «الشيئية» - وجدناهما متساويين لا متباينين بالمباشرة الجزئية.

و كذلك إن اعتبرنا «الامتناع» و «اللاحجرة» - اللتين هما تقيضا المفهوم الشامل «الإمكان العام» و المفهوم غير الشامل «الحجرة» - وجدناهما متباينين لأن الأول لا يصدق على شيء فضلاً أن يصدق على شيء مشترك بينه و بين الثاني. لكننا نجد تقيضيهما - أي المفهوم الشامل «الإمكان العام» و المفهوم غير الشامل «الحجرة» - وجدناهما أعم و أخص مطلقاً لا متباينين بالمباشرة الجزئية.

٦. تقيض: ب.

٧. زين الدين الكنتي، حقائق الحقائق، المخطوطة رقم ٨٦٢ بمكتبة فاضل أحمد باشا، ص ٢٨ ب ١١-٢٠.

٣. و بين عين الأعم و نقيض الأخض ، عموم و خصوص من وجه.^١
٤. و الأعم من وجه يباين نقيض صاحبه [تبايناً] جزئياً.^٢
 - a. إذ هو غير مستصحب له،^٣ و إلا امتنع صدقه مع صاحبه.
 - b. فيكون أعم منه مطلقاً أو من وجه.
 - c. و على التقديرين يباينه جزئياً.^٤
٥. و المباین بالكليّة أخض من نقيض الآخر أو مساو له.

١. هنا أيضاً نجد شبهة مشاحة بشبهة الكليني و هو أننا لو اعتبرنا المفهوم الشامل «الإمكان العام» و المفهوم غير الشامل «اللاحجرة» وجدناها أعم و أخض مطلقاً. لكننا نجد بين عين الأول و نقيض الثاني - أي المفهوم الشامل «الإمكان العام» و المفهوم غير الشامل «الحجرة» - أعم و أخض مطلقاً لا من وجه.
٢. و الأعم من وجه يباين نقيض صاحبه [تبايناً] جزئياً: هنا خطأ، لأن «الإنسان» و «الحيوان» بينهما عموم و خصوص من وجه و ليس بين عين أحدهما و نقيض الآخر (كالإنسان و اللاحيوان، أو كالحیوان و الإنسان) إلا عموم و خصوص مطلقاً؛ فليس بينهما تباين جزئي أو كلي.
٣. غير مستصحب له: الظاهر أن المقصود «غير مستلزم له»؛ أي الأعم من وجه غير مستلزم لنقيض صاحبه.
٤. و على التقديرين يباينه جزئياً: الظاهر أن هنا منشأ الخطأ المذكور في الهامش السابق لأنه ليس بين الأعم و الأخض مطلقاً تباين جزئي؛ لأن التباين الجزئي ليس إلا بين الأعم و الأخض من وجه أو بين المتباينين باتباع الكلي. و لو اخفنا «التباين الجزئي» بحيث يشمل الأعم و الأخض مطلقاً أيضاً كان خلافاً لاصطلاح المتأخرين كتطلب الدين الرازي الذي عرفه بسالبتين جزئيتين فإن هاتين لا تصدقان بين الأعم و الأخض مطلقاً. و حينئذ يجب أن نعرف «التباين الجزئي» بسالبة جزئية واحدة خلافاً لتطلب الدين الرازي. فنعلم من هذا أن لـ «التباين الجزئي» اصطلاحين في كلمات المنطقيين: اصطلاحاً لتطلب الدين الرازي الذي هو بمعنى التركيب العطفی بين سالبتين جزئيتين و اصطلاحاً آخر لشمس الدين السمرقندي الذي هو بمعنى التركيب التفصيلي (المانع من الخلط) بين سالبتين جزئيتين.
٥. بالكليّة: بالكلي ص، ع، ق، پ.

تنبيه

[عدم اشتراط الموام و الفعلية في النسب الأربع]

يجب أن تعلم أن المراد بالمفهومين و النسبة أعم من أن يكون «دائماً» أو «غير دائم»، و^١ «بالفعل» أو «بالقوة»؛ و إلا لم تنحصر الأقسام في الأربعة؛ إذ:

١. قد يكون الطرفان دائمين^٢ كصدق «الحيوان» على «الإنسان»،

٢. و قد لا يكون:

a. كصدق «الدائم بالفعل» على «الإنسان»،

b. و كصدق «الكاتب بالقوة» عليه،

c. و كصدقها على «الضاحك بالفعل و القوة»^٣.

[وجوب رعاية شرائط التناقض في النسب بين هيضي المفهومين]

و تجب أيضاً رعاية التناقض بين تقيضي الطرفين فإن عدم الالتفات بذلك يضر في كثير من المواضع.

١. و: - پ.

٢. دائمين: دائماً ص، ع، ق، پ.

٣. كصدقها على «الضاحك بالفعل و القوة»: يمكن قراءة هذه العبارة هكذا: (كصدقها على «الضاحك بالفعل» و «الضاحك - بالقوة»)، و إن كان ما أثبتناه في المتن أرجح إلا إذا منعنا اجتماع الفعل و القوة في شيء واحد في زمان واحد.

[المبحث الرابع]

[الذكي الطبيعي والمنطقي والعقلي]

مفهوم «الحيوان» مثل «غير» «كونه ذكراً» وإلا فالنسبة نفس المتلصّب: فغير مركّب منها. والأوّل هو الذكي الطبيعي والثاني المنطقي والثالث العقل.^١

١. هذا «تفسير» الذي لا يجد قبل الشرح في الفارابي بحث عن المعاني والطبيعي والهندسي وغيرها: هذه هي الأجسام الأجسام المادية التي تمتّ بجميع الأشياء المحسوسة، وهي أمّ مقولات الأشياء المحسوسة، وهذه الأجسام والأنواع التي تحت كل واحد منها قد يؤخذ على أنها مقولات للأشياء المحسوسة الموجودة، ومذلات في النفس الأمور الموجودة، فإذا أخذت هكذا كانت هي الموجودات المفقودة، ولم تكن مطلقة، ومن أخذت على أنها مقولات كلية تعرف الأشياء المحسوسة، ومن حيث دخل عليها التلقاض كانت مطلقة، وحملت مقولات، فمد ذلك. كون لها نسبتيان: نسبة إلى الأشياء ونسبة إلى الألفاظ، وهاتين النسبتين يعرف مطلقة، وكذلك من أخذت على أن بعضها أمّ من بعض، وبعضها الجنس من بعض، أو أخذت محوذة أو موسومة، أو أخذت من حيث بعضها معرف لبعض بأحد أسماء المعارف التي ذكرناها، وهو يعرف ما هو الشيء وأين شيء هو، كانت مطلقة، وأما إذا أخذت، فمدت عن هذه المعارف كلها بأن يؤخذ مقولات الأمور الموجودة كانت طبيعية أو هندسية أو في غيرها من الصانعات المنطوية، ولم نسم مقولات (المطلقات للفارابي، ج ١، ص ١٦٧).

الشيخ أورد الطبيعي والمنطقي والعقلي كإقسام له الجنس، والزمان الزماني أوردها كإقسام له الذكي، فسمعه من هذه في إيرادها في حياته، هكذا.

٢. مركّب: المركب ج

٣. الأوّل: أي «الحيوان».

٤. الثاني: أي «كونه ذكراً».

٥. الثالث: أي المركب من «الحيوان» و«كونه ذكراً».

٦. لم يجد الذكي العقل (أو الجنس العقل) أثراً في كلمات الفلاسفة والمنطقيين من قبل الشيخ، وبدوا لنا أنه من محترقته، لكننا نجد «الجنس المعنوي» و«الجنس الطبيعي» في كلمات معاصري الشيخ كحسن بن سوار (٢٣١ ٢٣٢ ق.) و أبو الفرج ابن الطولبي (م. ٢٣٥ ق.).

جملة ما أوردته فخرور بوس في أمر «الجنس المنطقي» هو هذا: قال: «إنه المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو» (حسن بن سوار في هامش في كتاب منطق أرسطو، ج ٣، ص ١٠٦٢، تصحيح عبد الرحمن بدوي).

[وجود الكلّي الطبيعي في الخارج عند الإمام الرازي] قالوا:

وجود الطبيعي يقين لأن في هذا الحيوان الموجود مثلاً حيواناً ما موجود. فهو إما نفس «الحيوان» من حيث هو أو هو مع قيد آخر^١ و يعود الكلام. فـ«الحيوان» بلا شرط شيء موجود و تصوّره لا يمنع من الشركة. فقد وجد في الخارج ما لا يكون نفس تصوّره مانعاً من الشركة؛ فالكلّي موجود في الخارج.^٢
أقول: هنا تصرّح بأن الحيوان الموجود في الخارج كلّي.

[عدم وجود الكلّي الطبيعي في الخارج عند المصنّف] و ذلك ضروري البطلان لأن الموجود في زيد مثلاً:

١. إن كان هو عين الموجود في بكر فقد وجد^٣ جسم واحد في آن واحد في مكانين.^٤
 ٢. و إلا فكيف يكون عامّاً؟ إذ العام شيء واحد.
- و لعلهم ما عرفوا أنّ «الوجود الخارجي» من جملة القيود التي تنافي العموم.

فاسم «الجنس» يستقى به اثنا عشر معنى: ... والثالث: الجنس المطلق، و هذا هو الصورة الحاصلة في النفس التي من شأنها أن «تركّب تحمها النوع». ... والمعنى الثاني عشر من معاني «الجنس» هو المهورى التي فرضها أرسطوطاليس قابلة لساتر الصور الطبيعية ... و هذا ينظر فيه الرجل الطبيعي. (أبو الفرج ابن الطيّب، تفسير كتاب إيساغوجي لفرغوريوس، ص ٦٠-٦٢، تحقيق كواي جيكي).

١. آخر: - ص، ع، هـ.

٢. غير الدين الرازي، منطق الملخص، ص ٢٧ حيث قال:

أما الكلّي الطبيعي، فلا شك في وجوده في الأعيان، لأن «الحيوان» جزء من «هذا الحيوان»؛ و متى كان المركّب موجوداً كان البسيط موجوداً؛ و إلا كان الموجود مركّباً من المعدوم.

٣. وجد: يوجد ع.

٤. مكانين: المكانين ب.

٥. فقد وجد جسم واحد في آن واحد في المكانين: الخطأ في هذا البيان هو أنّ وجود الوصف الكلّي في موصوفين و في مكانين لا يستلزم وجود موصوف واحد في مكانين. فوجود الوصفين الكلّيين «الحيوان» و «الجسم» في زيد و بكر لا يستلزم وجود حيوان واحد أو جسم واحد في مكانين. و الظاهر أنّ الخلط وقع في استعمال الوصفين «الحيوان» و «الجسم» بالحملين الأولي الثاني و الشائع الصناعي؛ لأنّ «الحيوان» يطلق على نفس «الحيوان» بالحل الأولي الثاني و على زيد و بكر بالحل الشائع الصناعي. فالحيوان و الجسم بالحل الأولي يقعان في مكانين و لكن الحيوان و الجسم بالحل الشائع لا يكونان في مكانين.

- و الشيخ قد كثر في مواضع بأن معنى قولنا «الكلّي موجود في الخارج» أن:
١. الطبيعة التي تعرضها الكلّيّة في العقل - على معنى أنّها شيء واحد مشترك فيه بين الكثيرين - موجودة في الخارج.^١
 ٢. أنّ وجودها في الخارج مع هذا الوصف لممتنع.
- فلم أنّ المدعى غير ما ظنّوه ولا حاجة فيه إلى ذلك البرهان؛ بل وجود الكلّي معنا المعنى يقين.

[وجود الكلّي المنطقي]

و عرف من ذلك أنّ وجود المنطقي ممتنع في الخارج.

[وجود الكلّي العقلي]

و أنّا وجود العقلي فوقوف على تحقق الوجود الذهني.^٢

١. ما وجدنا هذه العبارة في آثار الشيخ إلا ما يقرب منها في عيون الحكمة و هو ذا:
- الكلّي لا وجود له - من حيث هو واحد مشترك فيه في الأعيان - و إلا لكانت الإنسانية الواحدة بعينها مقارنة للأضداد. (عيون الحكمة، تحقيق عبد الرحمن بدوي ١٩٨٠م، ص ٧٠، في رسائل ابن سينا، انتشارات بيدار، ١٣٠٠ق. ص ٥٦، شرح عيون الحكمة، تحقيق محمد سجاري أحمد علي سقا، ١٣٧٦ش. ج. ٣ ص ٩٧).
- و قريب ممّا البيان ما جاء في إلهيات الشفاء:

و ليس يمكن أن يكون معنى هو بعينه موجوداً في كثيرين. فإنّ الإنسانية التي في عمرو إن كانت بذاتها - لا بمعنى الحدّ - موجودة في زيد، كان ما يعرض لهذه الإنسانية في زيد لا بحالة يعرض لها و هي في عمرو، إلا ما كان من المعارض ماهيته معقولة بالقياس إلى زيد. (الشفاء، الإلهيات، طبعة القاهرة، ص ٢٠٨).

٢. راجع منطق الملخص ص ٢٩. قال المصنف في شرح القسطاس:
- و أنّا وجود الكلّي العقلي فوقوف على الوجود العقلي؛ فمن أنكر الوجود العقلي أنكر تحقق الكلّي العقلي و من أنكر به - و هو الحق - اعترف به. و البحث عن الوجود العقلي موكل إلى نظر الحكم.

و اعترض عليه قطب القين الرازي:

فإن قلت: العقلي أيضاً فرع الإضافة ... فالأولى حمل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده الذهني تماماً على مسألة الوجود، فنقول: ... أنّا حمل الاختلاف على الذهني لا توجيه له إذ لا ينقض به ولا بالكليات؛ بل يعم سائر الأشياء. (لواعم الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١١٨ س ١٥-١٢).

[الكلي قبل الكثرة ومع الكثرة وبعد الكثرة] و الكلي:

١. إنما قبل الكثرة وهو الصورة المعقولة في المبدأ الفياض.^١
٢. وإنما معها وهو الذي في ضمن الجزئيات.^٢
٣. وإنما بعدها وهو المنتزع من الجزئيات بخلاف المشخصات.^٣

١. الصورة المعقولة في المبدأ الفياض: هذا البيان هذه العبارة بمبينا مأخوذ من الخونجي في كشف الأسرار ص ٣٥ س ١١، وهو مأخوذ من كلام الرازي هنا:

فلنفي قبل الكثرة، زعموا أنه الصورة المعقولة للمفارقات الفياضة. (منطق الملخص، ص ٧١).
و الظاهر أن هنا مأخوذ من كلام الشيخ في مدخل الشفاء:

فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الأمور الطبيعية موجوداً قبل الكثرة. (الشفاء المدخل ص ٦٩ س ١١-١٢).

٢. في ضمن الجزئيات: يبدو لنا أنه يجب أن يكون فرق بين «الكلي في الكثرة» و «الكلي مع الكثرة» - وإن لم نجد هذا الفرق في كلمات المنطقيين - فإن الأول موجود في الخارج و مشترك بين الكثيرين واقع فيها و الثاني موجود في ذهن حالي عن الكثيرين الموجودة الحاضرة. فإذن كان هذا الفرق صحيحاً فنقول إن الشيخ صرح في مدخل الشفاء بأن المقصود ليس هو «الكلي في الكثرة» بل «الكلي مع الكثرة»:

ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة فيحصل في الكثرة. و لا يتحد فيها بوجه من الوجوه إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام؛ بل تفرق فقط. (الشفاء المدخل ص ٦٩ س ١٣-١٥).

فهذا الكلام يدل دلالة واضحة على أن الكلي في الكثرة ليس واحداً في الخارج، فليس عاماً في الخارج، فليس كلياً في الخارج؛ بل ما هو في الكثرة الخارجية ليست إلا جزئيات أو شخصيات. فعلى هذا لا بد أن نفهم «الكلي في الكثرة» في كلمات الشيخ «الكلي مع الكثرة» الذي هو في العقل، إن أردنا أن نورد وحملاً مقبولاً لتسمية «الكلي في الكثرة» بـ «الكلي»، و إلا لا بد لنا أن نقول باشتراك لفظي للفظ «الكلي» في اصطلاح «الكلي في الكثرة» لأنه أطلق على الجزئيات لا على الكليات.

٣. قسمة «الكلي» إلى ما قبل الكثرة و ما معها و ما بعدها مأخوذة من قسمة «الجنس» إلى هذه الثلاثة في كلمات الشيخ في مدخل الشفاء و في كلمات الإمام الرازي في منطق الملخص. و أول من اعتبر هذه القسمة لـ «الكلي» و نقلها من بعد مباحث «النوع» و «الجنس» إلى مباحث «الكلي» هو الخونجي في كشف الأسرار ص ٣٥.

و أيضاً قسمة «الكلي» إلى ما قبل الكثرة و ما معها و ما بعدها إنما تقسيم منطقي و إنما تقسيم لفظي. فإن كان الثاني فمعناه أن لفظ «الكلي» مشترك بين ثلاثة معان؛ و إن كان الأول فمعناه أن مفهوم «الكلي» مشترك معنوي بين ثلاثة أقسام.

و بين التسميتين يون بعيد فلن في التسميم اللفظي لا يلزم أن تكون أية مناسبة بين معاني اللفظ المشترك، لا في المفهوم و لا في المصاديق؛ ولكن في التسميم المنطقي لا بد من مناسبة بين الأقسام في المفهوم و في المصاديق، كما التباين بين الأقسام في المصاديق و «التساوي بين المقسم و مجموع الأقسام» في المصاديق و غيرها. لكنا لا نجد هذه المناسبات بين أقسام «الكلّي» الثلاثة: «ما قبل الكثرة» و «ما معها» و «ما بعدها»:

١. أمّا «التساوي بين المقسم و مجموع الأقسام» فلأن هناك كليّات خارجة عن هذه الأقسام الثلاثة: كالكليّات المتنّعة (كشريك البارئ) و المعنومة دائماً (كالغفاه) و المنفردة (كواجب الوجود) فإن هذه إمّا معدومة أو ليست بكثيرة فلا تكون قبل الكثرة و لا مع الكثرة و لا بعدها. و أيضاً ليس لهذه الكليّات صورة معقولة في المبدأ الفياض لأنّها لم تنشأ من مبدأ فياض لأنّها إمّا معدومة (كالثالين الأولين) أو غير معلولة (كواجب الوجود الذي لا مبدأ له يفيض).

٢. و أمّا «التباين بين الأقسام» فلأن بعض الكليّات تكون «قبل الكثرة» و «معها» و «بعدها» بكثير من المصنوعات البشرية التي تصوّرها صانفها قبل صنّعها و حينه و بعده. فعلى هذا، يبدو لنا أن تقسيم «الكلّي» إلى ما قبل الكثرة و ما معها و ما بعدها ليس إلاّ تقسماً لفظياً يدلّ على أن لفظ «الكلّي» مشترك بين معاني عدّة.

و أيضاً لم يتعرض المناطق على النسبة بين قسمة «الكلّي» إلى الطبيعي و المنطقي و العقلي و قسمته إلى ما قبل الكثرة و ما معها و ما بعدها؛ إلاّ أن إبراهيم المذكور صرح بأن التسميتين واسد: و من هنا نشأت الأقسام الثلاثة للجلوس: طبيعي قبل الكثرة، و عقلي في الكثرة، و منطقي بعد الكثرة. (مقدمة مدخل الشتاء ص ٦٤).

و الذي يخطر ببالنا نحن بدوّاً غير هذا و هو أن:

الكلّي الطبيعي = الكلّي في الكثرة = الكلّي مع الكثرة؛

الكلّي العقلي = الكلّي قبل الكثرة + الكلّي بعد الكثرة؛

الكلّي المنطقي = ؟.

هنا مبنّي على أن «الكلّي في الكثرة» هو «الكلّي مع الكثرة». فإن خالفنا هذا و فرقنا بين الكلّيين و اخفنا «الكلّي في الكثرة» الكلّي الموجود في المصاديق في الخارج و «الكلّي مع الكثرة» الصورة المعقولة منها في الذهن في زمان وجود المصاديق (لا قبلها أو بعدها) فكانت النسب بين التسميتين هكذا:

الكلّي الطبيعي = الكلّي في الكثرة؛

الكلّي العقلي = الكلّي قبل الكثرة + الكلّي بعد الكثرة + الكلّي مع الكثرة؛

الكلّي المنطقي = ؟.

لكن في كلا البيّنين ضعفاً فلن «الكلّي المنطقي» له مصاديق كثيرة (إمّا في الذهن أو في الخارج، على اختلاف الآراء في وجود الكليّات) (التي هي مصاديق «الكلّي المنطقي» بالحقيقة)؛ فلا بد أن نصفه مصداقاً لـ «الكلّي في الكثرة» أو «الكلّي مع الكثرة».

و على كل حال، فجميع ما قلنا يخالف ظاهر كلام الشيخ في المدخل من الشفاء فيبدو أنه يقتسم الطبيعي نفسياً منطقياً إلى ما قبل الكثرة و فيها و معها:

لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين:

١. فإنه ربما كان معقولاً أولاً ثم حصل في الأعيان و حصل في الكثرة الخارجة، كمن يفعل أولاً شيئاً من الأمور الصناعية ثم يحصله مصنوعاً؛

٢. و ربما كان حاصلأً أولاً في الأعيان ثم يتصور في العقل، كمن عرض له أن رأى أشخاص الناس و استثبت الصورة الإنسانية. (الشفاء المدخل ص ٦٩ س ٢-٦).

فالقسم هاهنا هو «الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول» و يبدو لنا أن المقصود من هذه العبارة هو «الجنس الطبيعي» لا «الجنس العقلي»، و إن كان للتفسير الثاني أيضاً وجه، فالذي نستنتج من كل هذا أن في البحث عمومأً لا ينبغي ما قلناه هاهنا؛ فعلى الأذكاء أن مهدونا السبيل.

الفصل الثالث

في الماهية وأجزائها

و فيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

«ماهية» الشيء هي ما به الشيء هو هو^١ و ترادفه «الذات» و «الحقيقة» و «الجوهر». و قد تُخص «الذات» بالموجودات و «الماهية» بالمركبات.

[الماهيات البسيطة و المركبة]

و كل حقيقة:

١. إما بسيطة و هي التي لا تكون عبارة عن مختلفات^٢ الحقائق،
٢. و إما مركبة و هي التي تكون كذلك.

[الأجزاء المحسولة و غير المحسولة]

و أجزاء المركب:

١. قد تكون محسولة عليه، كـ «الحيوان» و «الناطق» على «الإنسان»،
 ٢. و قد لا تكون، كـ «السقف» و «الجدار» على «البيت».
- و ليس في كتب القوم بيان ذلك.

[التركيب الحقيقي الخارجي و الاعتباري العقلي]

و تحقيقه أن الماهية:

١. هو هو: هو هو ع.
٢. مختلفات: المختلفات ب.

١. إذا كانت عبارة عن «الشيء المجمع من عدة أشياء»^١ - وهو التركيب الحقيقي المتعارف عند القوم - فممتنع حمل تلك الأجزاء عليها بالمواطأة إذ يمتنع أن يقال: «إن هذا الشيء المجمع من هذه المكونات هو بعينه هذا الجزء»؛ بل إنها يصح بالاستقناى أو التركيب^٢.
٢. وأما إذا لم تكن كذلك بل تكون عبارة عن «الشيء الموصوف بهذه الأشياء»^٣ ضنق عليها أجزاؤها. وهذا التركيب ليس إلا في العقل إذ ليس في الخارج إلا شيء واحد صدق عليه أنه هنا وذاك وذاك. بل العقل مركب هذه الماهية من هذا المجموع^٤.

[الذاتيات والعرضيات]

و أمّا كيفيته صيرورة الشيء موصوفاً بهذه المعاني أنّ الشيء:

١. إذا حصل له معاني وأمرٌ تحقّق منها مفهومات صادقة عليه بـ«هو هو»؛ وهو يصير باعتبار حصولها «ماهية» و «حقيقة».
٢. وهذه المفهومات قد تستتبع مفهومات أخرى^٥ وهي تكون من «الصفات».

١. كلفه «الإنسانية» المضافة من «الحياة» و «النطق» و «البيت» المجمع من الجدران والسقف.

٢. إنها: إنجاب.

٣. بالاستقناى أو التركيب: كـ«الناطق» و «ذو النطق». وفي مثال «الإنسانية» لا يمكن إلا التركيب: «ذو الإنسانية» الذي هو معنى «الإنسان» الذي هو مبدأ لفظ «الإنسانية» ومادته.

٤. كلفه «الإنسان» الموصوف بـ«الحبوان» و «الناطق».

٥. الظاهر من هذا البيان أن الفرق بين التركيب الحقيقي والاعتباري (أو بين التركيب الخارجي والعقلي) الفرق بين حمل «ذو هو» وحمل «هو هو» (أو حمل الاشتقاق وحمل المواطأة)، أو إن لم يكن الفرقان واحداً بالحقيقة لبيئتها ارتباطاً وثيقاً. وأيضاً هناك فرق آخر مرتبط بالفرقين المذكورين وهو الفرق بين اعتبارات الماهية «بشرط شيء» و «بشرط لا» و «لا بشرط»، التي طرحها الشيخ الرئيس أولاً فيما نعلم.

لكننا نرى - خلافاً للمصنف - أن هذه الاعتبارات والفروق لا ترتبط بالفرق بين الأجزاء المحمولة والأجزاء غير المحمولة؛ لأن هناك أجزاءً غير محمولة لا تُحمل بالاستقناى أو بالتركيب أو بشيء من الحيل كـ«بشرط شيء» أو «بشرط لا» أو «لا بشرط».

فلذا لاحظ مثال المصنف: «البيت» المركب من «الجدران» و «السقف» الذين لا يحملان بوجه على «البيت»، أو انظر إلى المفاهيم السلبية كـ«اللامتناهي» و «ملا واسطة» الذين لا يحمل عليها جزأها الإيجابيان بوجه، أو تأمل في تعريف «المثلث» بـ«شكل محصور بين ثلاثة أضلاع» فإنه لا يحمل عليه «الضلع» أو «الأضلاع» أو «الثلاثة» بوجه من الوجوه.

٦. أخرى: أخرى ص.

و ذلك كالإنسان مثلاً فإن له مادة:

١. حصل لها عدة من المعاني كـ «الاستغناء عن الموضوع» و «الأبعاد» و «التموّ» و «الحس» و «الحركة بالإرادة» و «النطق» فصارت مما «جوهرًا جسمانيًا ناميًا حشاسًا متحرّكًا بالإرادة ناطقًا».

٢. و هي استتبعت معاني أخرى كـ «المتعجّبة» و «قابلية الصناعات» و غيرها^١.
و المتبوعات هي الذاتيات و التوابع^٢ العرضيات.

[الاشتراك اللفظي في معنى الكل و الجزء]

فلفظ «المركّب» - و «الجزء» - مقلّ بالاشتراك على المركّب الحقيقي و العقلي - و على أجزائها.

[أعمية المركّب الاعتباري العقلي من المركّب الحقيقي الخارجي]

و العقلي أعم من الحقيقي إذ كلّ مركّب مندرج تحت مقولة عند الحكماء. فلا بدّ له من الجنس و الفصل المحمولين عليه بالمواطأة.

[تشخيص الماهية في الخارج بالأعراض]

ثمّ الماهية إذا وجدت في الخارج فلا بدّ أن يخالطها معاني و أمور أخرى يتحصّل^٣ مما كلّ واحد واحد من أشخاص تلك الماهية.
هذا هو تحقيق هذا الموضع.

[شبهة في كون الإنسان مركّبًا حقيقيًا أو عقليًا]

لكن بشكل ذلك بالماهيات^٤ النفسانية كـ «الإنسان» مثلاً؛ فإنه:

١. غيرها: غيرها ص، ع، ب.

٢. هي: و ب.

٣. يتحصّل: فيحصل ص.

٤. ذلك بالماهيات: ذلك في الماهيات ص، في ذلك الماهيات ب.

١. لو أريد به «الحيوان الذي هو الناطق» فقد جعل «الحيوان» ناطقاً، لكن «الناطق» عديم جوهر مجرد^١ هذا خلف.
٢. وإن أريد به المركب من «الحيوان» و «الناطق» لممتنع حمل الأجزاء عليه بالمواطاة. ولعل هذه الشبهة دعت المثاليين^٢ إلى اتحاد النفس بالبدن إلا أن يقال: الحيوان بسبب تعلق النفس به يصير ناطقاً^٣ وهذا قريب من الحق لكنه ما سمع ذلك من كلامهم^٤.

[المبحث الثاني]

[الجزء المتقدم على الكلّ و الجزء المتأخر عن الكلّ]

جزء الشيء إما أن يكون متقدماً عليه أو متأخراً عنه. والأول كالأجزاء الماهية والثاني كالأجزاء المقاربية إن قلنا إن الجزء ممتنع.

[المبحث الثالث]

في الفرق بين الناتي والعرضي

و نعني بـ«الناتي» هاهنا جزء الماهية و بـ«العرضي» الخارج عنها.

١. مجزّد «الناطق» و جوهره عند الشيخ الرئيس يعلم من كلمات له في كثير من المواضع تجعل «الناطق» وصفاً للنفس التي هي جوهر مجزّد عن المادة: «مثل كونه ناطقاً، أي ذا نفس ناطقة». (الشفاء، المدخل، ص ٢٩). هذه الكلمات كلها تدلّ على أن «الناطق» عنده جوهر مجزّد.
٢. المثاليون: المتأكد ق. يقصد منه فروغوس كما صرح به في شرح التسطاس.
٣. الحيوان بسبب تعلق النفس به يصير ناطقاً؛ نجد مثل هذا الكلام في آثار الشيخ أيضاً: وهذا كـ«الناطق» لـ«الإنسان» فإن القوة التي تسمى «نفساً ناطقة» لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ «الحيوان» ناطقاً. (الشفاء، المدخل، ص ٧٥-٧٣).
٤. عدم سماع ذلك من كلام الحكماء عجيب فإن ما حكينا عن الشيخ في الهامش السابق يخالفه.

١. وقد قيل في التمييز بينهما: «إن الثاني ما لا يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الماهية ماهية»^١. فخرجت اللوازم لأن رفعها إما يمتنع مع بقاء الماهية موجودة لا مع بقاء الماهية ماهية. و أشار الشيخ بذلك في الإشارات: «و ما لا يمكن تصوّر الماهية إلا بعد تصوّره»^٢.
٢. فالثاني يتقدّم^٣ على الماهية في الوجود الذهني والعيني؛ وكنا في العدمين^٤ لكن بالنسبة إلى جزء واحد^٥.
٣. بخلاف العرضي اللازم فإنه لا يتحقّق إلا بعد تحقّق الماهية ولا ينفي إلا و أن تنفي الماهية أولاً كـ «الفردية» لـ «الثلاثة» مثلاً.
٤. وقيل أيضاً: «لأن الثاني ما لا تحتاج الماهية في اتصافها به إلى علّة مغايرة لئانها كاللون للسواد مثلاً فإن السواد لئانه لون لا شيء آخر يجعله لوناً»^٦. وهذه خاصّة إضافية

١. الشفاء، المدخل، ص ٢٣.

٢. ما وجدنا هذه العبارة في الإشارات، و لكن وجدناها في لباب الإشارات لفخر الدين الرازي حيث يقول: فلها السبب قالوا: «الثاني هو الذي لا يمكن تصوّر الماهية إلا بعد تصوّره» (لباب الإشارات، ص ٢٢).

٣. يتقدّم، يقدم ب.

٤. العدمين: أي العدمين الذهني والعيني، أي عدم الماهية في الذهن وعدمها في العين.

٥. بالنسبة إلى جزء واحد: الظاهر أن المصنف يقصد في جانب الوجود أن الكل إما يتحقّق إذا تحقّق جميع الأجزاء و في جانب العدم أن الكل إما يعدم إذا انعدم بعض الأجزاء (أي جزء واحد على الأقل). يقول المصنف في شرح التسطار:

يكون الثاني متقدماً على الماهية في الوجود الذهني والعيني. أمّا الذهني فلما عرف من تعريفه؛ و أمّا العيني فظاهر لأن الجزء ما لم يتحقّق لم يتحقّق الكل.

و كنا عدم الثاني يكون متقدماً على عدم الماهية في الذهن والعين لامتناع عدم الكل مع تحقّق جميع الأجزاء. لكن يكفي عدم جزء واحد، بخلاف الوجود فإنه ما لم يتحقّق جميع الأجزاء لم يتحقّق الكل.

٦. ما وجدنا هذه العبارة إلا في شرح نصير الدين الطوسي لـ «الإشارات»:

وثانيها أن الشيء لا يحتاج في اتصافه بما هو ذاتي له إلى علّة مغايرة لئانه فإن السواد هو لون لئانه لا شيء آخر يجعله لوناً، فإن ما جعله سواداً جعله أولاً لوناً. (الطوسي، شرح الإشارات، ج. ١، ص ٣٠).

لكن المألا هادي السبزواري نسب هذا القول إلى الشيخ: «قال الشيخ ما جعل الله المشمش مشمشاً و لكن أوجده». (شرح المنظومة، ج. ٢، ص ٢٢٣-٢٢٢).

إذ بعض العوارض كذلك كالزوجية للأربعة فإنها لناعما زوج، لا شيء آخر يجعلها كذلك.^١

[العلم الإجمالي والتفصيلي]
قال الشيخ في الشفاء: «إن الشيء قد يكون ملحوظاً إليه في العقل و لم تُلحظ أجزاؤه على التفصيل وإن كانت داخلة في ماهيته». ^٢ فجعل العلم على قسمين: تفصيلي وإجمالي.
والإمام أنكر الإجمالي وقال: «كل واحد من أجزائه إن كان معلوماً فقد تميز عن الآخر في الذهن و إلا لبطل وجوب تصور الأجزاء قبل تصور الماهية»؛ لكن هنا ^٣ ضروري^٤.
و ذلك ضعيف:

لأما قيل: «إنه يستدعي العلم بالامتياز و امتياز الامتياز لأن امتياز الشيء عن غيره في الذهن لا يوجب العلم بامتياز»^٥.^٦ لأن العلم «حصول صورة الشيء في الذهن» لا «حصول نفسه».

١. من هنا نعلم أن هذا التعريف ليس بخاتمة حقيقية لـ «الثاني» بل هو عرض عام له لأنه يشمل بعض العوارض أيضاً (أي العرضيات اللازمة). لكن لقلنا أن يقول إن المقصود من هذا التعريف ليس تعريف «الثاني» من باب إيساغوجي بل هو تعريف لـ «الثاني» من باب البرهان الذي يشمل الثنائيات و العرضيات اللازمة. فالتعريف خاصة حقيقية لـ «الثاني» من باب البرهان.

٢. راجع الشفاء، المدخل:
و قد علمت أنني لست أعني في هذا التعلل أن تكون إذا تصوّرت الشيء بالفعل ملحوظاً إليه تكون مع ذلك تصوّرت أفراد المقنومات له أيضاً بالفعل، فربما لم تُلحظ الأجزاء بهنك. (المدخل، ص ٣٥).

٣. هنا: أي لزوم تصور الأجزاء قبل تصور الماهية.

٤. راجع منطق المتكسر:

و فيه نظراً لأن كل واحد من بسائط الماهية المركبة إن كان معلوماً فلا بد و أن يميز عن غيره في الذهن، لأننا متى علمنا ماهيتين مختلفتين لم نمتنع أن لا يعقل امتياز إحداها عن الأخرى حال علمناهما و إن لم تكن معلومة مع أننا نعلم الذات، فذلك يقدح في أن تصوّر الذات متوقفة على تصوّر أجزائها، مع أن ذلك معلوم بالضرورة. (منطق المتكسر ص ٢٣).

٥. بامتياز: - ق.

٦. الخوئي، كشف الأسرار. عبارة الخوئي يختلف عن هنا لا في قليل:

بل لأن الضرورة في العلم التفصيلي حق و أما في الإجمالي فلا، و البحث فيه.

[المبحث الرابع]

[معالي «الذاتي» في غير كتاب إيساغوجي]

و في غير كتاب إيساغوجي قد أطلقوا «الذاتي» على المحمول، و على الحمل، و على إيجاب السبب، و على الموجودة.

١. أما المحمول [الذاتي] فكل ما:

- a. يتمتع انفكاكه عن الشيء، كـ«المتعين» للموجود،
- b. أو عن ماهيته، كـ«تساوي الزوايا» للمثلث؛
- c. أو يتمتع رفعه عن الماهية، أي إذا تُصور مع الماهية يتمتع سلبه عنها، كـ«الزوجية» للأربعة؛^٢
- d. أو يجب إثباته لها، أي لا يمكن تصور الماهية إلا مع تصوّره كـ«الحَيوانية» للإنسان.

و كل منها أخض تما قبله.^٤

٢. و أما الحمل الذاتي فإذا:

- a. استحق الموضوع موضوعية الشيء،
- b. أو كان المحمول:

و جوابه أن ذلك غير لازم لأنه يمكننا تصوّر الشيء مع الذهول عن امتيازه عن غيره. و لو لزم ذلك لزم العلم بامتياز ذلك الإمتياز أيضاً لمقارنته الامتياز الأول، و هكنا إلى غير النهاية. فيجب حصول علوم غير متناهية عند العلم بشيء واحد. (كشف الأسرار، ص ٣٠).

١. الضرورة: أي وجوب تصوّر الأجزاء قبل تصوّر الماهية.

٢. ماهيته: ماهية ب.

٣. لم نعرف الفرق بين «امتناع الانفكاك» عن الماهية و «امتناع الرفع» عن الماهية كما لم نعرف الفرق بين «تساوي الزوايا للمثلث» و «الزوجية للأربعة». و الذي أشار إليه في شرح القسطاس هو أن «امتناع انفكاك» هو في الأعيان و «امتناع الرفع» هو في الأذهان. فالفرق هو أن الأول يتم البدهي و غير البدهي و لكن الثاني يختص بالبدهيات.

٤. كشف الأسرار، ص ٣٠، س ١١-٩.

- i. أمّ منه،
 - ii. أو حاصلًا له بالذات،
 - iii. أو باقتضاء طبيعه،
 - iv. أو دائماً،
 - v. أو بلا وسط،
 - vi. أو كان مقوماً له،
 - vii. أو لاحقاً لا لأمر أمّ أو أخص.^١
- و يقال لهذا الأخير في كتاب البرهان «عرضاً ذاتياً».^٢
٣. و أما الإيجاب [الناقي] فإذا كان عُرِّبَ الأثر على السبب دائماً أو أكثرىاً.^٣
 - و «العرضي» ما كان بمقابلات هذه الأشياء.^٤
 ٣. و أما الموجودة [اللاتية] فـ «القاتم بذاته» موجود بذاته و «القاتم بالغير»^٥ موجود بالعرض.^٦

١. يعدّ الشيخ في الشفاء معنيين للعرض الناقى في البرهان:

و قد تطلق لفظة «بذاته» و «الناقي» و معنى به «العارض المأخوذ في حده الموضوع أو ما يقومه» على ما قيل. و نقا قيل على معنى أخصّر و أشدّ تحقّقاً و معنى به «ما يعرض للشيء أو يقال عليه لذاته و لما هو هو»، لا لأجل أمر أمّ منه، و لا لأجل أمر أخص منه. (الشفاء، البرهان، ص ١٢٨).

لكنّ هذه العبارة دالة على أن قيد «لا لأمر أمّ أو أخص» ليس من تعريف «الناقي» بل هو خارج لازم.

٢. كشف الأسرار، ص ٣٠ س ١١ - ص ٣١ س ٢.

٣. كشف الأسرار، ص ٣١ س ٣-٣.

٤. كشف الأسرار، ص ٣١ س ٢.

٥. بالغير: غيره ع.

٦. كشف الأسرار، ص ٣١ س ٥-٦.

الفصل الرابع

في تقسيم الكليات و ما يتعلق بها

[أقسام الكلي]

الكلي: إما تمام ماهية الشيء أو جزؤها أو خارج عنها.

[١] [أقسام تمام الماهية]

و الأول إما تمام ماهية شيء واحد أو أشياء أو كليهما^١.

١. و الأول هو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كـ «الحدة» بالنسبة إلى المحدود.

٢. و الثاني بحسب الشركة المحضة كـ «الجنس» بالنسبة إلى أنواعه.

٣. و الثالث بحسب الشركة و الخصوصية معاً كـ «النوع» بالنسبة إلى أفراد.

و يستقى هذه الثلاثة دالاً على الماهية.

١. هذا التقسيم للشيخ الرئيس أوردته مبيناً في الشفاء، المدخل، ص ١٣-٢٠، و صريحاً في الإشارات و التبيينات، النهج الأول، الفصل السادس عشر (راجع شرح الإشارات للطوسي ص ٦٩-٧٥) و في منطق المشركين، ص ١٦. ثم أوردته الإمام الرازي في منطق الملخص ص ١٦، إلا أنه غير القسم الأول (بحسب الخصوصية المحضة):

١. من «الحدة» المقول في جواب السؤال عن ماهية مفهوم كلي واحد

٢. إلى «النوع» المقول في جواب السؤال عن ماهية شيء واحد جزئي.

و لم يبقه في هذا غير تلميذه زين الدين الكشي في حقائق الحقائق ص ٢٨ب ١٢-١٣ و رجع الحونجي و الأرموي و المصنف في هذا الموضع من تقسيم الأمام الرازي في منطق الملخص، إلى تقسيم الشيخ في الإشارات و منطق المشركين.

[٢] [أجزاء الماهية]

[الحصار جزء الماهية في الجنس والفصل]

و أمّا الثاني - وهو أن يكون جزء الماهية - فهو إما جنس أو فصل.

[وجوه في الحصار جزء الماهية في الجنس والفصل]

[الوجه الأول]

لأنه:

١. إن لم يكن مشتركاً بين الماهية و نوع ما يخالف لها في الحقيقة كان فصلاً لأنه يصلح لتمييز الثاني عما يشاركها في الجنس أو الوجود.

٢. وإن كان مشتركاً:

هـ. فإن كان «تمام المشترك بينهما» كان جلساً لصلاحيته أن يقال في جواب ما هو بحسب الشركة؛

ب. و إلا فكان «بعضاً من تمام المشترك»:

i. فإن كان مساوياً لتمام المشترك كان فصلاً له؛^١

ii. و إلا لصار مشتركاً بين الماهية و نوع آخر لا يشاركها في تمام المشترك المفروض. و لا يجوز أن يكون «تمام المشترك بينهما»^٢ - لأن المقتر خلافه - بل «بعضه». و يعود الكلام.

١. فإما أن يذهب إلى غير النهاية ،

٢. أو ينتهي إلى ما يكون مساوياً له، فيكون فصل جنس؛ و هو

يصلح أن يميز الماهية في الجملة فيكون فصلاً.^٣

[ضعف الوجه الأول]

و ذلك ضعيف:

١. له - ب.

٢. بينهما منها ب.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٧ س ٢٠١ و ١٢-٩؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٥-١٢٦).

١. لأنه لو كان تمام المشترك فإلزاماً يكون جنساً إن لو كان ذاتياً لملك النوع أيضاً و محمولاً عليه، لجواز أن يكون من الأجزاء التي لا تحمل على ذلك النوع.
٢. و أيضاً عدم التناهي غير لازم لأنه يمكن في كونه عاماً وجدائه في تمام المشترك.^١

[الوجه الثاني في بيان المحصول الجزء في الجنس و الفصل
بل الطريق في ذلك أن يقال: «الجزء المحمول»:

١. إن كان مقولاً على الماهية و نوع ما يخالف لها في جواب «ما هو؟» فهو الجنس.
 ٢. و إلا فهو الفصل لأنه لا يكون جزءاً لجميع الموجودات لبساطة بعضها. فحينئذ يميز الماهية عما لا يكون جزءاً منه.^٢
- و هو المطلوب.

[الوجه الثالث في بيان انحصار الجزء في الجنس و الفصل]
و نقل عن القدماء:

أن الماهية إذا تركبت من الأجزاء المحمولة تركبت من الجنس و الفصل؛ لأنها تُشارك أحد جزئيهما في طبيعته و تخالفه في طبيعة الآخر. و جزؤها مغاير لها. فقد اشتركت مع

١. علي: في ص، ب.

٢. المشترك: المشتركين ص، ع. قال المصنف في شرحه على هذه العبارة:

قوله: و يعود الكلام فإنما أن ينتهي إلى ما يساويه أو يذهب إلى غير نهاية.
قلنا: لا نسلم أنه لو لم ينته إلى ما يساويه ذهب إلى غير نهاية؛ إذ العام يمكن لعمومه فردان فصاعداً؛
فيكون في كون ذلك البعض أمم من تمام المشترك الثاني أن يوجد في تمام المشترك الأول بدونه. و
حينئذ يكون منتهاً إلى ما يساويه و إلا يذهب أيضاً إلى غير نهاية.
فإننا نبحث عن مشتركين: المشترك الأول و المشترك الثاني.

٣. نجد قطب الدين الرازي أخذ هنا الوجه الثاني كأخصر التعريفات لبيان وجه الانحصار:
و الأخصر من التعريفات أن يقال: الثاني إن كان تمام المشترك بين الماهية و نوع ما مبين فهو
الجنس؛ و إلا فالفصل، لاستحالة أن يكون جزءاً لجميع الماهيات، فهو يميز الماهية عن بعضها فيكون
فصلاً لها. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٩ من ١٤-١٧).

غيرها في ذاتي و تخالفت في ذاتي. لما به الاشتراك هو الجنس و ما به الامتياز هو الفصل.^١

أقول:

١. لو اشترط^٢ أن يكون لذلك الغير فصل زائد على ما به الاشتراك ليصير نوعاً آخر فلا يكون مثل هذا المشترك جنساً؛
٢. وإن لم يشترط فيكون جنساً؛ وهذا يوجب أن يكون للماهية بحسب طبيعة كل جزء جنس وفصل.^٣

[أقسام الجنس و الفصل]

و الجنس:

١. إما قريب: إن كان الجواب عن الماهية و عن كل ما يشاركها فيه واحداً؛
 ٢. أو بعيد: إن تعدد.^٤
- و كلما زاد جواب زاد مرتبته في البعد؛ و كلما تباعد الجنس كان الجواب بذاتيات أقل. و الفصل أيضاً:
١. إما قريب: إن ميز الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس أو الوجود؛

١. ما وجدنا هنا النقل في كلمات المنطقيين كما لم نجد الناقل أو الناقلين. و لكن وجدنا قريباً من هذا البيان في كلمات الرازي:

إشارة: الماهيتان إذا اشتركتا في بعض الذاتيات و امتازت إحداها عن الأخرى من الذاتيات فتمام ما به الاشتراك هو الجنس، و تمام ما به الامتياز هو الفصل. فالجنس هو كمال الجزء المشترك و الفصل هو كمال الجزء المميز. (لباب الإشارات، ص ٢٦).

٢. اشترط: اشترك في.

٣. جنس وفصل: جنساً و فصلاً؛ ق، ب.

٤. أو: و ع، ق، ب.

٥. كـ «الجسم» فإنه جنس بعيد لـ «الإنسان» لأن الجواب بـ «ما هو؟» عن الإنسان و الفرس هو «الحيوان» و هو غير الجواب عن الإنسان و الشجر، الذي هو «الجسم النامي»، و غير الجواب عن الإنسان و الحجر، الذي هو «الجسم».

٦. كلما: كما ق.

٢. أو ' بعيد: إن مَرَّهَا عن البعض.

[تفسير «النال على الماهية» بـ«النائي الأعم»]

و نقل الشيخ عن الأقدمين أنهم قالوا: «النال على الماهية هو النائي الأعم»^١، زاعمين أن النال على الماهية إما نوع أو جنس؛ وكلٌّ منها ذاتي أعم؛ أما النوع فبالقياس إلى الأشخاص^٢ و أما الجنس فظاهر.

[معنيان لـ«النائي»]

و هذا فاسد لأن «النائي»:

١. كما يطلق على «جزء الماهية».

٢. فقد أطلق المنطقيون - بحسب الاصطلاح - على معنى أعم من ذلك. و أفاده الشيخ

في الشفاء: «و هو كل كلي إذا فرض معدوماً لشيء من جزئياته لا يثنى ذات ذلك الجزئي "بسيبه"»^٣.

١. لو: و بـ.

٢. تفسير «النال على الماهية» بـ«النائي الأعم» مجده في الإشارات:

فلن انتهى بعضهم أن يميز، كان الذي يقول إليه قوله هو: أن «القول في جواب ما هو» من جملة الذاتيات ما كان مع ذاتيته أعم. (الإشارات والتنبيهات، النظر: الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٤٧).

و أما في الشفاء فما وجدناه فيه و إن وجدنا تفسيره بعبارة قريبة كـ«النائي المشترك» و «أعم الذاتيات المشتركة» (راجع الشفاء، المدخل، ص ٣٧ س ٢٨ ص ٣٩ س ٩).

٣. الأشخاص: أشخاص بـ.

٤. أفاده: أي أفاد «المعنى الأعم» الذي أطلق عليه المنطقيون لفظ «النائي» بحسب الاصطلاح.

٥. بسيبه: أي بسبب فرض الكلي معدوماً.

٦. ما وجدنا هذه العبارة أو قريبة منها في الشفاء. و لكن المعنيين الذين ذكرها الخوئي و نسب كليهما إلى الشيخ فيها «جزء الماهية» و «ما ليس بعرضي». (كشف الأسرار، ص ٢٨ س ٣-٦).

و ذلك القيد^١ يخرج اللوارم^٢ لأن ارتفاع اللوارم لا يكون سبباً لارتفاع الماهية بل بالعكس كما سبق. فعلى هذا تكون الماهية «ذاتية»^٣.

[عدم صحة تفسير «النال على الماهية» بـ «النائي الأعم»]

و على كل تفسير، لا يصح تفسير «النال على الماهية» بـ «النائي الأعم»:

١. أما بالمعنى الأول^٤، فلكون «النال على الماهية» أعم من «النائي الأعم»^٥ عموماً من

وجه لأن «الناطق» و «الحساس» عندهم ذاتي أعم^٦ و ليس شيء منها دالاً على

الماهية.

٢. و أما بالمعنى الثاني^٧، فلكون «النائي الأعم» أعم من «النال على الماهية» مطلقاً^٨

و لا تكفي دلالتها على الماهية بالالتزام لأن المراد بـ «المقول في جواب "ما هو؟"» ما يدل

على الماهية بالمطابقة؛ و كل جزء منه مقول في طريق "ما هو" إن ذكر مطابقة و داخل في

جواب "ما هو؟" إن ذكر تضتاً.

[٣] [أقسام الخارج عن الماهية]

و أما الثالث و هو أن يكون خارجاً عن الماهية فهو:

١. إما خاصة إن اختص بطبيعة واحدة،

٢. و لا فعرض طام.

و أيضاً فهو:

١. ذلك القيد: الظاهر أن المقصود قيد «بسيبه».

٢. اللوارم: لزوم پ.

٣. ذاتية: ذاته پ.

٤. بالمعنى الأول: أي بالمعنى الأول لـ «النائي» و هو «جزء الماهية».

٥. الأعم: - پ.

٦. «الناطق» و «الحساس» عندهم ذاتي أعم؛ هذان عند حكماء يونان كثر فوربوس فصلان بعيان لأنهما فصلان للجنسين: «الحيوان الناطق» و «الحيوان» لأنهم يعزفون «الإنسان» بـ «الحيوان الناطق المانت» لا بـ «الحيوان الناطق» فقط، فـ «الحيوان الناطق» جنس عندهم لا نوع.

٧. بالمعنى الثاني: أي بالمعنى الثاني لـ «النائي» و هو تعريف الشيخ، أي: «كل كشي إذا فرض معدوماً لشيء من جزئياته لا تبقى ذات ذلك الجزئي بسيبه».

٨. كشف الأسرار، ص ٢٨ س ١٣-١٤.

١. إنا لازم إن امتنع انشكاكه عن معروضه،
٢. وإنا غير لازم إن لم يمتنع.

[أقسام اللازم]

و اللازم:

١. إنا للوجود كالأسود للحبشي،
٢. أو للماهية.

[أو كل منها:]^١

١. إنا بوسط،

٢. أو بغيره،^٢

كما تقتضي الماهية - من حيث هي - صفة و تلك الصفة [صفة]^٣ أخرى، و «الوسط» ما يقترن بقولنا «لأنه» حين يقال «لأنه كذا».

[وجود اللازم بوسط و بغير وسط]

و هما «موجودان» و «لا»:

١. لما تجمل حمل الشيء على غيره إن كان الكل بغير وسط،
 ٢. أو لما علم إن كان بوسط، للزوم التسلسل حيثند في الأوساط التي هي «المبادئ للعلم.
- و ذلك لأن اللازم الخارج :

هـ. خارج عن الوسط،^٤

ب. أو الوسط خارج عن الماهية.^٥

١. [أو كل منها]: الزيادة من شرح التسطاس.

٢. بغيره: أي بلا وسط.

٣. [صفة]: الزيادة من شرح التسطاس.

٤. هـ: أي اللازم بوسط و اللازم بلا وسط.

٥. هـ: من ب.

٦. حينئذ يحتاج الخارج اللازم إلى وسط بينه و بين الوسط.

٧. حينئذ يحتاج الوسط إلى وسط بينه و بين الماهية.

فيمود الكلام في الخارج الآخر^١

[كون اللازم بغير وسط يتقاً بالمعنى الأتم لا بالمعنى الأخض]
وكل لازم قريب - أي بغير وسط - بين الثبوت للملزم بمعنى «أن تصورها يكفي في الجزم
بنسبته إليه»^٢؛ وإلا احتاج إلى وسط^٣.
وغير القريب غير بين^٤؛ وإلا لم يكن بوسط^٥.

[احتجاج الإمام الرازي]
و احتج الإمام بالله لو لم يكن «كل لازم قريب يتقاً» لامتنع تعرف المجهول، لأن ما يُجهل ثبوته
لموضوعه كان خارجاً عنه. فهو إنا يعلم بوسط خارج عن الموضوع أو خارج عنه^٦ المجهول؛ فيفتقر
إلى وسط شأنه ذلك وتسلسل^٧.
وجوابه: أنه لا يلزم من نفي «الموجبة الكلية»^٨ «السالبة الكلية»^٩ بل «الجزئية»^{١٠} فقد
ينتهي إلى لازم بين.

١. منطق الملخص، ص ٥٣.

٢. تصورها يكفي في الجزم بنسبته إليه: راجع المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات» الباب الثاني «في
القياس» نهاية الفصل الأول «في تعريف القياس» تحت العنوان [جواب الشك الثاني] ص ٣٩٩.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٣ من ١٣-١٦.

٤. غير القريب غير بين: هنا عكس النقيض لهذا الحكم: «كل بين قريب» أو «كل بين الثبوت لازم قريب» و
هو عكس الحكم السابق: «كل لازم قريب بين».

٥. كشف الأسرار، ص ٣٣ من ١٦-١٧.

٦. عنه: عن ب.

٧. منطق الملخص، ص ٥٣.

٨. الموجبة الكلية: «كل لازم قريب بين الثبوت».

٩. السالبة الكلية: «لا شيء من اللازم القريب بين الثبوت» المفهومة من العبارة «لامتنع تعرف المجهول».

١٠. السالبة الجزئية: «بعض اللازم القريب ليس بين الثبوت».

١١. قس هذا الجواب بجواب الخوفاي في كشف الأسرار، ص ٣٣ من ١١-١٣.

[أعدم اشتراط كون اللازم بلزم وسطاً وفقاً بالمعنى الأغص]

و قيل: «تصوّر المألوم يقتضي تصوّر لازمه القريب لأنه معاول للماهية و تصوّر العلة يوجب تصوّر المألوم»^١.

و فيه نظر: لأنه حينئذ يلزم من تصوّر لازمه القريب تصوّر لازم ذلك^٢ اللازم و على هذا، و حينئذ لا يجهل ثبوت شيء لشيء لأنه إن كان قريباً له فذاك و إلا فيكون قريباً للقريب فيكون أيضاً معلوماً^٣.

[التسلسل في اللزوم]

و شكك الإمام في نفي اللزوم بأن لزوم الشيء لغيره غيرهما لكونه نسبة بينهما. فإن لزم أيضاً تسلسل و إلا أمكن انفكاك المألوم عن اللازم.

و أوجب منع امتناع مثل هذا التسلسل فإنه في الأمور الاعتبارية؛ إذ «الواحد» يلزمه كونه «نصف الاثنين» و «ثلث الثلاثة» و هلم جزءاً^٤.

و نقائل أن يقول: اللزوم لا يخلو من أن يكون في الخارج أو لا؛

١. فإن كان، يلزم التسلسل في الأمور الحقيقية من طرف المبدأ، إذ كل لزوم حينئذ يستقر إلى لزوم آخر قبله؛

١. لم نجد لهذا القول قائلًا و إن وجدناه منقولاً في منطق المتكسر:

د: في أن كل من تصوّر الماهية فإنه لا بد و أن يعقل لازمها القريب. قيل: لأن الماهية علة للارها القريب و العلم بالعلّة علة للعلم بالمألوم. (منطق المتكسر ص ٥٢-٥٣).

٢. ذلك: + المألوم ق.

٣. نجد في منطق المتكسر أن الرازي يذكر هذا الجواب و يجيب عنه:

لا يقال: «لازم اللازم لازم قريب لئلك اللازم. فلو كان اللازم بين الثبوت للشيء و يلزم من العلم به العلم بلازم اللازم فيلزم أن يكون جميع اللوازم بينة الثبوت».

لأننا نقول: إذا ندعي أن كل لازم قريب فهو بين الثبوت للمألوم إلا بشرط حصول تصوّره في الفهم. و لما لم يجب ذلك لم يجب كون اللوازم بأسرها بينة. (منطق المتكسر ص ٥٣-٥٤).

٤. ما وجدنا الشك و الجواب هذين في منطق المتكسر و أقرب ما يوجد فيه هو هذه الفقرة:

د: اللوازم منها حقيقية، كالعرض للجوهر؛ و منها اعتبارية، ككون الواحد نصفاً للاثنين و ثلثاً للثلاثة و هلم جزءاً. و الأول موجود في الخارج و متناه في العدد، و الثاني لا وجود له في الخارج و إلا لزم حصول صفات غير متناهية في الشيء مع أن لكل واحد منها أيضاً صفات أخرى غير متناهية. (منطق المتكسر ص ٥٧).

٢. وإن لم يكن في الخارج فهو المدعى.
بل جوابه أن «لزوم اللزوم نفسه» كما أن «وجود الوجود عينه».^١

[اللزوم للذات وللنفصل]

واعلم أن لزوم الشيء لشيء آخر، بسيطاً كان أو مركباً:

١. قد يكون لذات أحدهما، بوسط أو غيره.
٢. وقد يكون لمنفصل كلزوم محمول التالي لموضوعه بواسطة ثبوت المقدم.^٢

وما قيل ما أن نسبة المنفصل إلى الكل واحد^٣ ممنوع^٢ ولئن سلم^١ فلم لا يجوز أن يختلف بسبب القابل؟

-
١. وجود الوجود عينه: هذا قريب بآراء صدر المتألهين في حكمه بأصالة الوجود و أن الوجود موجود بذاته.
 ٢. راجع منطق الملخص حيث يقول:
فإن اللازم:

١. قد يكون لزومه لنفسه كالمرض، فإنه لذاته يلزم الجوهر؛
٢. وقد يكون للمعلوم وهو إذا كانت طبيعة اللازم غنية عن ذلك الملزوم ولكن طبيعة الملزوم متممة لا يمكن كماله من اللازم، فالملزوم إذا اقتضى اللازم عرض لذلك اللازم كونه لازماً لذلك الملزوم. ولزوم ما في كل نوع من الجنس لفصله ليس إلا على هذا الوجه.
٣. وقد يكون لأمر منفصل، كالوجود للعالم عند من يرى وجوب تأثير المؤثر فيه. (منطق الملخص ص ٥٥).
٣. راجع مطالع الأنوار للأرموي؛ هو قيل لا لزوم لأمر منفصل لأن نسبه اليها كنسبه ثم غيرها. و جوابه منع تساوي النسبتين. (انظر لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٣٥).
٤. سلمنا في.

[امتناع استطراد البسيط للآزم]

و ما قيل «أن البسيط لا يلزمه لازم و إلا لصار مصدراً لأثرين»^١ ممنوع؛ لأن لا نسلم فاعلية الملزوم،^٢ و بتقدير تسليمه امتناع التالي.^٣

١. البسيط لا يلزمه لازم و إلا لصار مصدراً لأثرين: الظاهر من هذا الدليل الذي جاء به المصنف أن المقصود هو أن «البسيط لا يلزمه لازمان» لا أنه «لا يلزمه لازم». لكن ما في شرح التسطاس لا يوافق هذا الظاهر. قال في المشرح:

و قال قوم من الحكماء: إن البسيط لا يجوز أن يلزمه لازم و إلا لصار مصدراً لأثرين: ذلك اللازم و كونه قابلاً له. و ذلك محال. و قد يتوهم ذلك في الحكمة بما لا يمتد عليه.

و لم نجد من التزم بأن «البسيط لا يلزمه لازم» بل وجدنا منقولاً أن بعضهم اعتقدوا بأن «البسيط لا يلزمه لازمان» و نسب الرازي هذا الرأي إلى المشهور. راجع منطق المتكسر:

ز: في أن البسيط هل يلزمه لازمان معاً؟ المشهور إنكاره، «لأن البسيط لا يصدر عنه أكثر من واحد». و هذه المقدمة عندنا باطلة؛ و لئن سلمناها لكن لم لا يجوز أن يلزمه لازمان أحدها لذاته و الآخر لعموم الفيض المفارق لأي العقل الففقال؟ (منطق المتكسر ص ٥٥).

و جمع الأرموي صاحب المطالع بين الرأيين:

و قيل: «لا يلزم البسيط لازم و إلا لكان قابلاً و فاعلاً» و «لا يلزمه لازمان و إلا لكان مصدراً لأثرين معاً و هو محال».

و جوابه منع امتناع التالي؛ و بتقدير تسليمه منع وجوب فاعليته. (انظر لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٣٥).

٢. لا نسلم فاعلية الملزوم: قال في شرح التسطاس:

و الجواب أنه إذا يصير مصدراً للآزم لن لو كان فاعلاً له و هو ممنوع. و لئن سلمنا أنه فاعل لكن لا نسلم أنه لا يجوز كون البسيط مصدراً لأثرين. و ما ذكره في الحكمة ممنوع.

٣. امتناع التالي: الظاهر أن المقصود من «امتناع التالي» هو قاعدة الواحد: «البسيط لا يصدر عنه أكثر من واحد». و نجد الجوابين المذكورين في المتن في مطالع الأنوار للأرموي:

و قيل: «لا يلزم البسيط لازم و إلا لكان قابلاً و فاعلاً» و «لا يلزمه لازمان و إلا لكان مصدراً لأثرين معاً و هو محال».

و جوابه منع امتناع التالي؛ و بتقدير تسليمه منع وجوب فاعليته. (انظر لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٣٥).

هنا لزوم الحمل و أما لزوم الاتصال لمسيجي. بعد.^١

[اقسام غير اللازم]

و غير اللازم:

١. إما مفارق بالقوة كمسواد الحبشي».

٢. أو بالفعل:

a. سهل الزوال كان أو غير،^٢

b. سريعه أو بطيئه،^٢

كـ«القفود» و «العشق» و «الحبيل» و «الشباب».

[خلاصة الفصل: اقسام الكلي إلى الكليات الخمسة]

فظهر أن الكليات خمس: نوع و جنس و فصل و خاصّة و عرض عام.

١. راجع مباحث الشرطية المتصلة في المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات» الفصلين العاشر ص ١٩٩ و الحادي عشر ص ٣٦٩. أما تفكيك بين لزوم الحمل و لزوم الاتصال - كما أشار إليه في شرح التسطل - تعرض بمخلط هذين عند الإمام الرازي حيث يقول:

فإن في حدّ اللازم الخارج، قال الشيخ «إنه الذي يصحب الماهية و لا يكون جزءاً منها». و هو منقوض بالمفارق إلا أن يفهم من الصحة دواعها و حينئذ ينتقض بالأشياء التي يدوم كلّ واحد منها مع الآخر على سبيل الاتفاق، كقولك «كلّما كان الإنسان ناطقاً فالخمار ناهق»، إلا أن يحمل ذلك على الصحة القائمة الواجبة. (منطق الملتصر ص ٥٠).

تقول: لزوم الحمل لا يفارق لزوم الاتصال؛ بل الأول لا بدّ و أن يفسر بالثاني لأن قولنا «الناطق يستلزم الضاحك» لا يعني إلا «أن كون الشيء ناطقاً مستلزم لكون ذلك الشيء ضاحكاً». فزى أن الحق مع الإمام الرازي لا مع المصنف، و نرى أيضاً أن منشأ الخطأ هو تفكيك الشيخ الرئيس لمباحث التصورات عن مباحث التصديقات (أو لمباحث المفاهيم عن مباحث القضايا)؛ فهذا التقسيم - وإن استحسنته كثير من معاصرينا - نجده منشأ لأخطاء كثيرة في مباحث المنطق.

٢. عسره: عسرة ب. (عسره: أي عسر الزوال).

٣. سريعه أو بطيئه: سريعه أو بطيئه ب. (سريعه أو بطيئه: أي سريع الزوال أو بطيء الزوال).

الفصل الخامس

في الجنس

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

[تعريف «الجنس»]

قآ: في 'تعريفه

زيم بأنه «المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب "ما هو؟"». «
ذ«المقول» كالجنس البعيد^١ و «المقول على كثيرين» كالجنس للخمسة.
و قولنا «مختلفين بالنوع» يُخرج النوع و «في جواب "ما هو؟"» الثلاثة الباقية.

[شكوك على تعريف «الجنس»]

و على التعريف شكوك:

قآ: لو كان «المقول على كثيرين» جنساً لـ «الجنس»^٢ لكان:

١. لكونه جنساً للخمسة، أخض من مطلق «الجنس».

٢. و لكونه جنساً له، أعم منه.

و جوابه: أن الأعم هو الطبيعي و الأخض المنطقي.^٣

١. قية - ب.

٢. البعيد - ع.

٣. الشكوك الثلاثة الأولى من الخمسة التي في المتن راجعة إلى كون «المقول على كثيرين» جنساً لـ «الجنس» و جميعها مثخنة من شك طرحه الشيخ في مدخل الشفاء (ص ٥٠) بمباراة مقلقة جداً تحمل معاني متعددة و جوابه عن الشك (ص ٥٠-٥١) أكثر إغلافاً و إهمالاً. فراجع.

٤. هذا الجواب يمكن أن يفسر بفسرين:

١. إن الأعم هو [الكلبي] الطبيعي و الأخض [هو الكلبي] المنطقي.

ب: لو كان جنساً لكان متقدماً على مطلق «الجنس» لكونه جزءاً له فيلزم تقدم «الجنس» المطلق على نفسه،
 وجوابه أن المتقدم على مطلق «الجنس المنطقي» هو الطبيعي وكونه جنساً منطقياً نسبةً إليه و
 بين مطلق «الجنس» فيتأخر.
 ج: لو كان جنساً فيعرضه «الجنس المنطقي» فيكون هو جنساً لعارضه فلا يكون العارض
 عارضاً.
 وجوابه أن جنس العارض عرضه لا هو^١ أن المركب من المعروض و العارض عارض.^٢

٢. إن الأعم هو [الجنس] الطبيعي والأخص (هو الجنس) المنطقي.

لكن ما في شرح التسطاس يوافق الثاني، والظاهر أن كلا التفسيرين له وجه.

١. أما على الأول، فالكلبي المنطقي - أي «المقول على كثيرين» - أخص من الجنس المنطقي لأنه
 مصداق له و موصوف به؛ وأعم منه لأن الجنس المنطقي مصداق للكلبي المنطقي و موصوف به؛
 ولهذا كان الجنس المنطقي كلياً طبيعياً (أي مصداقاً للكلبي المنطقي) فيكون أخص منه.

٢. أما على الثاني، فالكلبي المنطقي جنس طبيعي (أي مصداق للجنس المنطقي، لأنه جنس له الجنس)؛
 فهو أخص منه فالجنس الطبيعي أعم من الكلبي المنطقي. وكذلك الجنس المنطقي أخص من الكلبي
 المنطقي لأنه مصداق له و موصوف به.

والظاهر أن الجواب الحقيقي عن الشك المذكور في المتن هو التمييز بين معنيين لـ «العموم» و «الخصوص»:
 لأن العموم والخصوص بين «الحيوان» و «الإنسان» يختلف عن العموم والخصوص بين «النوع» و «الإنسان»
 أو بين «الإنسان» و «زيد» المتشخص في الخارج، فإن العموم والخصوص بين «الحيوان» و «الإنسان» يكون
 بمعنى اندراج الإنسان في الحيوان (أي اتصاف جميع مصداق الإنسان بوصف الحيوانية) لكن العموم والخصوص
 بين «النوع» و «الإنسان» أو بين «الإنسان» و «زيد» المتشخص في الخارج يكون بمعنى اتصاف نفس
 الإنسان (لا بمصاديقه) بالنوع و اتصاف زيد الخارجي بالإنسان.

فلذا يتناهد هذا التأخر أمكننا أن نقول العموم والخصوص بالمعنى الأول لا يحتملان في كلي واحد بالنسبة إلى
 كلي آخر، أي لا يمكن أن يكون كلي أعم وأخص مطلقاً عنهما المعنى من كلي آخر. لكن العموم والخصوص
 بالمعنى الثاني يحتملان في كلي واحد بالنسبة إلى كلي آخر، أي يمكن أن يكون كلي أعم وأخص عنهما المعنى من
 كلي آخر، بل يمكن أن يكون كلي أعم وأخص عنهما المعنى من نفسه، أي يتصرف بنفسه، كما نقول «الكلبي
 المنطقي كلي» أي مصداق لنفسه و موصوف بها.

١. أن جنس العارض عرضه لا هو: - ع، ق، ١ + هامش ع.

٢. المركب من المعروض و العارض عارض: - ص. و أما نص شرح التسطاس مختلف في النسخ و مختلف
 أيضاً عن الجواب في المتن بكثير:

هذا النوع يُعرّف بالجنس فتعريف الجنس به دور.

و أجاب الشيخ في الشفاء: بأن المراد بـ«النوع» «الحقيقة» إذ «النوع» قد يقال حقيقة كل شيء و صورته.^١

هذا الجنس:

١. إن كان موجوداً لم يكن مقولاً على كثيرين لتشخصه.

٢. و إلا لم يكن مقوماً للجزئي الموجود في الخارج.

و جوابه أنه موجود في الخارج و قد مر معنى «وجود الكلّي في الخارج»^٢ و كيفيته و^٣ صدقه على كثيرين.

[تعريف الجنس حدّ أم رسم؟]

و قال الشيخ في الشفاء: «هذا التعريف حدّ لأنّا حصلنا معنى هذا التعريف و جعلنا لفظ «الجنس» اسماً له».^٤

و جوابه لا نسلم أن الجنس المنطقي العارض لمطلق «المقول» عارض بتمامه. كيف و فيه حصة من مطلق «المقول» و الحصة مشغلة على المطلق ضرورة؟ (ق. ص ٣٨١-٢؛ راجع باشا ١٣٢٩-١٥).

و جوابه: لا نسلم أنه لو كان جنساً للجنس المنطقي أيضاً لكان جنساً لعارضة. بل جنس عارضه أيضاً يكون عارضه لأنه متى غرضه الجنس المنطقي - أي «المقول على كثيرين مختلفين بالنوع» - غرضه «المقول على كثيرين». فهذا «المقول على كثيرين» جنس لعارضة، لا هو. (فيض الله أفندي ١٢٩٦-١٣، برلين ١٢٨٥-٣٩).

و نحتمل نحن أن اختلاف النسخ قد يرجع إلى تغيير في رأي المصنف في زمان متأخر فأدخل رأيه الحديث في نسخة عنه فأخطفت بسببه النسخ.

١. الشفاء، المدخل ص ٥١-٥٢. أقول: هذا الشك و جواب عنه كانا من فرفوريوس صاحب إيساغوجي (راجع الترجمة العربية في منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي ١٩٨٠ ج. ٣ ص ١٠٦٢ و الترجمة الفارسية في إيساغوجي تأليف فرفوريوس و مقولات تصنيف أرسطو، ترجمة محمد خوانساري، ١٣٨٣ ش. ص ٦٧). و الشيخ بعد ما بين الأخطاء في جواب فرفوريوس أتى بجواب عنه.

٢. راجع تحاية «الفصل الثاني في الكلّي و الجزئي»، المبحث الرابع «في الطبيعي و المنطقي و العقلي» ص ١٣٩.

٣. و: - ق.

٤. الموجود في كتاب الشفاء هو هذه العبارة:

و منهم من منع حديثه؛^١ فاعلمه ما فهم كلام الشيخ.

[المبحث الثاني]

[في تقويم الجنس للنوع]^٢

وكل جنس موصوف بهذه الصفة؛ لأننا حصلنا معنى هذا الحد و جعلنا لفظ «الجنس» اسماً له. يقول: نجد الشيخ غير مهم بالفرق بين «الحد» و «الرسم» في تعريف المفاهيم المنطقية فإنه يقول في تعريف «الجنس»:

و رسمونه بأنه «المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو». و قبل أن نشرع في شرح هذا التعريف، فيجب أن نشير إشارة خفيفة إلى معنى الحد و الرسم، و نؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان. (الشفاء، المدخل، ص ٢٧-٢٨).

و الظاهر أن أول من أهم بهذا البحث في تعريف «الجنس» هو الرازي في منطق المختص إذ يقول:

ب في أن هذا التعريف حد أو رسم.

المشهور في الكتب أنه رسم فإنهم يقولون «رسم الجنس بكذا وكذا». و اعلم أن هذا التعريف ليس إلا للجنس المنطقي و كأنه لا ماهية له وراء هذا القدر، فإنه لا معنى لكون «الحيوان» جنساً إلا كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب «ما هو؟»؛ فهو بالحدود أشبه لأنه إنما يكون رسماً لو كان الجنس المنطقي حقيقة مغايرة لهذا الاعتبار و ملزومة له، لكنه ليس كذلك. (منطق المختص، ص ٦٢-٦٣).

١. راجع كشف الأسرار للخونجي (ص ٣٨) و مطالع الأنوار للأرموي (نوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٠).

٢. الظاهر أن هذا البحث نشأ من هذه العبارات في مدخل الشفاء:

فالجنس المنطقي تحته شيان:

١. أحدهما الواع من حيث هو جنس،
 ٢. و الآخر أنواع موضوعاته التي يعرض [الجنس المنطقي] لها.
- أنما:

١. أنواعه: فلأن «الجنس» المطلق أعم من «جنس عال» و «جنس سافل» فهو يعطي كل واحد مما تحته من الأجناس المستقرة حده و اسمه؛ إذ يقال لكل واحد منها «إنه جنس» و يُحدّ بحده «الجنس».

و أنما:

به في تنوعه للنوع

ما للجنس المنطقي لا يتقوم:

١. النوع الطبيعي^١ لأنه^٢ نسبة بينه وبين الجنس الطبيعي فيتأخر عنه.^٣

٢. ولا النوع المنطقي:

٣. أما الإضافي فلتضايها^٤.

٢. أنواع موضوعاته: فلا يعطيا لا اسمه ولا حده. وذلك لأن «الإنسان» الذي هو نوع الحيوان من جهة أنه حيوان فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية لا اسماً ولا حناً؛ فإن «الإنسان» لا يجب أن يصير جنساً من جهة حمل الحيوانية عليه لا باسم ولا بجدة، كما يجب أن يصير جنساً من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد. فإن صار شيء من الأنواع جنساً، فذلك له لا من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه بل من جهة الأمور التي تحته. (مدخل الشفاء، ص ٦٧-٦٨).

١. الشفاء، المدخل، ص ٦٧ س ١٨ إلى ص ٦٨ س ٦.

٢. لأنه: أي لأن الجنس المنطقي.

٣. منطق المختص ص ٧١. في عبارة المصنف هاهنا غموض ليس في كلمات الإمام الرازي:

النوع الطبيعي هو الإنسان مثلاً ومفهوم الجنسية ليس جزءاً من مفهوم الإنسان لوجهين:

١. أما أولاً: فلأن الإنسان -- من حيث أنه إنسان -- غير مضاف والجنس -- من حيث هو جنس -- مضاف، وغير المضاف لا يتقوم بالمضاف.

٢. أما ثانياً: فلأن الجنس المنطقي حالة نسبية تعرض للجنس الطبيعي بالنسبة إلى النوع

الطبيعي. والعوارض متأخرة عن المضافين.

فالجنس المنطقي متأخر عن تحقق النوع الطبيعي. والمتأخر عن الشيء لا يكون مقوماً له. (منطق المختص ص ٧١).

٤. فلتضايها: أي لتضايف النوع والجنس المنطقيين.

٥. منطق المختص ص ٧١ وكشف الأسرار للغونجي ص ٣٩. يقول الإمام:

النوع المنطقي والجنس المنطقي حالتان نسبيتان:

١. لا تجتمعان في الشيء الواحد من الجهة الواحدة،

٢. والمتقابلان لا يتقوم أحدهما بالآخر. (منطق المختص ص ٧١).

لكن هذا البليل ضعيف من وجهين:

و لا مرد عليه «الجزء» و «الكل»؛ لأن الناخل هو الطبيعة، و المضاف هو الوصف.^١
b. و أما الحقيقي فلا إمكان تصوّره دون^٢.

١. لانه ليس جميع المتضامين من المتقابلين بل بعض المتضامين يجهان في الشيء الواحد من الجهة الواحدة:

a. كـ «المحب» و «المحوب» فإن إنساناً واحداً يمكن أن يحب نفسه،

b. و كـ «الراني» و «المرئي» فإن إنساناً واحداً يمكن أن يرى نفسه،

c. و كـ «الضارب» و «المضروب» فإن إنساناً واحداً يمكن أن يضرب نفسه،

d. و كـ «القاتل» و «المقتول» فإن إنساناً واحداً يمكن أن يقتل نفسه.

٢. و لأن كثيراً من المتقابلين يتقوم أحدهما بالآخر كما في المتناقضين: الإنسان و اللاإنسان، و الملكة و العمد؛ البصير و الأعمى، فإن الوجودي منها جزء مقوم من السلي منها.

نعم، يبدو أن المضافين لا يتقوم أحدهما بالآخر و هنا كالبديهي. و يمكن أن يستدل عليه بأن المضافين ليسا إلا المركب من نسبة و سور جزئي و ارد على أحد توضيحه؛ فمثلاً لاحظ نسبة الحب: Lxy (أي x يحب y). فالمضافان «المحب» و «المحوب» ليسا إلا هذين الجمولين: Lxy (أي شيء يحب شيئاً) و $Lxxy$ (أي شيء يحبته شيء) و معلوم أن أحدهما ليس بجزء للآخر.

١. الناخل: أي الناخل منها في الآخر؛ أي الجزء الذي هو داخل في الكل.

٢. هنا إشكال مقتر و هو أن «الجزء» و «الكل» متضامان و الأول يقوم الثاني؛ فالحكم الكلي بأن «كل متضامين فلا يتقوم أحدهما بالآخر» خطأ. و جواب المصنف هو أن هذين «الجزء» و «الكل» وصفان لما موصوفان؛ أما الوصفان مضافان و لكن الموصوفان أحدهما يتقوم بالآخر؛ فلا يتقوم مضاف بمضافه.

و على وتيرة المثال السابق، لاحظ نسبة الجزئية: Pxy (أي x جزء لـ y). فالمضافان «الجزء» و «الكل» ليسا إلا هذين الجمولين: Pxy (أي شيء هو جزء لشيء) و $Pxxy$ (أي شيء له جزء) و معلوم أن أحدهما ليس بجزء للآخر.

٣. كشف الأسرار ص ٣٩ و مطالع الأنوار للأرموي (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٦). و لكن عبارة الخوئي تختلف عن عبارة الأرموي و المصنف في دقيقة لطيفة:

و أما النوع الحقيقي فلا إمكان تصوّر كل من الاعتبارين مع الذهول عن الآخر. (كشف الأسرار ص ٣٩).

و أما النوع الحقيقي فلا إمكان تصوّره دون^٣. (مطالع الأنوار في لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٦ س ٥).

يبدو أن هاهنا وقع خلط للأرموي و المصنف بين مفهوم «الجنس المنطقي» و «النوع المنطقي الحقيقي» و مصاديقها؛ فإن لاحظنا مفهوميهما نجد أن كل واحد منها يمكن تصوّره دون صاحبه كما نفطن إليه الخوئي؛

٣. و لا العقلي لتركبه من أمرين هنا خارج عنها^١.
و «الجنس الطبيعي»:

١. يقوم النوع الطبيعي الإضافي^٢ دون الحقيقي لجوار كونه بسيطاً.
 ٢. و لا يقوم النوع المنطقي لأن مقوم المعروض لو كان مقوماً للعارض لا يكون العارض بالحقيقة عارضاً بل بعضه.
 ٣. و يقوم النوع العقلي لكونه جزءاً لجزئه.
- و «الجنس العقلي» لا يقوم شيئاً من الأنواع و إلا لقومه «الجنس المنطقي»^٤.

[المبحث الثالث]

[في مراتب الجنس]

ج: الجنس:

١. إما فوقه و تحته جنس و هو «الجنس المتوسط».
٢. أو لا فوقه و لا تحته و هو «[الجنس] المفرد».
٣. أو تحته فقط و هو «جنس الأجناس».
٤. أو فوقه فقط و هو «الجنس السافل»^٥.

و أما إن نظرنا إلى المصاديق - كما يبدو من كلمات الأرموي و المصنف - وجدنا أنه يمكن أن يكون بعض مصاديق «النوع المنطقي الحقيقي» أنواعاً مفردة لا جنس فوقها و لكن لا يمكن أن يكون مصاديق لـ«الجنس المنطقي» دون أن يكون تحته مصاديق لـ«النوع المنطقي الحقيقي».

١. لتركبه من أمرين هنا خارج عنها: أي لتركبه النوع العقلي من النوع الطبيعي و النوع المنطقي! مع أن الجنس المنطقي خارج عن النوع الطبيعي و النوع المنطقي فهو خارج عن المركب منها. و هذا الدليل أيضاً ضعيف لأن الشيء يمكن أن يكون خارجاً عن كلا الجزئين و داخلياً في المركب منها.

٢. مطالع الأنوار (لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٦ س ٥-٦).

٣. الشفاء، المدخل، ص ٦٨ س ٦-٧.

٤. مطالع الأنوار (لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٦ س ١٠). هذا خلاف لما جاء في الشفاء:

و أما [الجنس] العقلي ففيه أيضاً موضوع و جنسية و تركيب. و حكم جميع ذلك في العقل كحكم

[الجنس] الطبيعي. (الشفاء، المدخل، ص ٦٨ س ١٧-١٨).

٥. هذا التقسيم الرباعي لمراتب الجنس من الإمام الرازي فإنه يصرح بأن المنطقين تركوا الجنس المفرد:

[كون «الجنس» جنساً لمراتب الجنس]

قال الإمام رحمه الله:^١

الجنس ليس جنساً لهذه الأربعة لأن:

١. ثلاثة منها عدمية فلا تكون نوعاً؛
٢. و الشيء لا يكون جنساً بالنسبة إلى نوع واحد.^٢

و فيه نظر:^٣

١. لجواز أن يكون هذا التعريف رسماً لا حقاً؛

في مراتب الأجناس، و هي أربعة: لأن الجنس إما [١] لا يكون فوقه جنس و يكون تحته جنس و يسمى جنس الأجناس. و إما [٢] أن لا يكون تحته جنس، و فوقه جنس و هو الجنس الأخير. و إما [٣] أن لا يكون تحته جنس و لا فوقه جنس و هو الجنس المفرد، و هذا القسم لما تركوه. و إما [٤] أن يكون فوقه جنس و تحته جنس و هو المتوسط. (منطق الملتخص، ص ٦٢).

١. رحمه الله: - ق.

٢. عبارة الإمام بقضه هي هذه:

ثم لا يجوز جعل «الجنس» المطلق جنساً لهذه الأربعة لأن:

١. الأول و الثاني لا يمتزجان إلا بأمرين أحدهما عدي، و المجموع المركب من الثبوت و العدم لا يكون نوعاً للأمر الثبوتي.
٢. و أما الثالث فليس له إلا أصل الجنسية مع سلب و صفة آخرين عنه، فيكون القول فيه كما فيها.
٣. بقي الرابع لكن الشيء لا يصير جنساً بالنسبة إلى النوع الواحد. (منطق الملتخص، ص ٦٢).

و الظاهر أن هذا البحث نشأ من هذه الفترة من مدخل الشفاء:

فالجنس المنطقي تحته شيطان:

١. أحدها أنواعه من حيث هو جنس،

٢. و الآخر أنواع موضوعاته التي يعرض [الجنس المنطقي] لها.

أما أنواعه: فلأن «الجنس» المطلق أعم من «جنس عال» و «جنس مافل» فهو يعطي كل واحد مما تحته من الأجناس المتفرقة حده و اسمه؛ إذ يقال لكل واحد منها «إنه جنس» و يُحدّ بحده «الجنس». (مدخل الشفاء، ص ٦٧).

و يبدو أن الرازي خالف الشيخ في هذا الموضع.

٣. كشف الأسرار ص ٣٩ و مطالع الأنوار للأرموي (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٨).

٢. ولأنه يصح تعريفها بالوجودي كما يقال «الجنس العالي هو أعم الأجناس» و «السافل هو الأخض» و «المفرد هو القريب البسيط».

[الوالم لكون «الجنس» جلساً لمراتب الجنس]

فلو قلنا: إنه جنس لها فكانت هي أنواعاً له. وكل^١ منها عارض لطبائع مختلفة:

١. فإن اقتضى اختلاف المعروضات تنوع العوارض كان لكل^٢ منها أنواع أخيرة؛
٢. وإلا لكان كل منها نوعاً أخيراً و فوق كل منها «الجنس» و فوقه «المقول على كثيرين» و فوقه «المقول» و فوقه «المضاف». فـ «المضاف» جنس الأجناس^٣؛^١ و الأربعة^٢ إنما أنواع أخيرة أو متوسطة^٤.

و هذا البحث كما أتى في الأجناس الأربعة فهو آت في سائر الكليات المنطقية من النوع و الفصل و غيرها. و الإمام خصصه بالجنس العالي.

١. و كل: فكل ع.

٢. هذه الفقرة منقول من كلام الإمام الرازي في منطق الملخص كلوازم فاسدة على كلام الشيخ في أخذه «الجنس» جنساً لمراتبه:

ثم إن جعلنا هذه [المراتب] الأربعة أنواعاً لـ «الجنس» فـ «جنس الأجناس» لا ينقسم إلا إلى جنس أجناس هو «جوهر» و جنس أجناس هو «كم» و غيرها.

١. فإن قلنا إن اختلاف معروضات الأمور الإضافية تقتضي تنوع الإضافات، لم يكن «جنس الأجناس» نوعاً أخيراً.

٢. و إن لم تقل بذلك، كان نوعاً أخيراً و فوقه «الجنس»، و فوقه «المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق»، و فوقه «المقول على كثيرين بالفعل»، و فوقه «المقول على كثيرين بالصلاحية» و هو «الكلية»، و فوقه «المضاف». فـ «المضاف» جنس الأجناس و «جنس الأجناس» نوع الأنواع. (منطق الملخص، ص ٦٤-٦٥).

و الظاهر أن الرازي يستنتج من الجملتين الأخيرتين جملة لم يذكرها و هي: «المضاف نوع الأنواع؛ هنا خلف». و الجدير بالذكر أن الخونجي و الأرموي نقلوا كلام الإمام من دون أن يتلقاه بالقول أو الرد. لكن يبدو أن المصنف نقل كلام الرازي كلوازم لكلام الشيخ لا كلوازم فاسدة لأن المصنف لا يرى كلام الشيخ فاسداً و لأنه لم ينقل كبرى قياس الرازي: «هو» جنس الأجناس «نوع الأنواع».

٣. الأربعة: للأربعة في.

٤. و [المراتب] الأربعة إنما أنواع أخيرة أو متوسطة: هذا الكلام يدل على أن المصنف لم يتلق الفقرة المنقولة من الإمام كلاً فاسد لكلام الشيخ.

[كون «الجنس» من مقولة «المضاف»]

فعلم أن الكليات الخمسة المنطقية من مقولة «المضاف».

فإن قلت: لو كان «الجنس المنطقي» من مقولة «المضاف» لكان أخص منه. لكنه أعم، لصدقه على المضاف وعلى غيره.

قلت: «المضاف»:

١. أعم من «الجنس» لا بشرط شيء.^١

٢. وأخص منه بقيد الإطلاق.^٢

فلا منافاة.^٣

[المبحث الرابع]

د: في المقولات

و البحث عنها وإن كان خارجاً عن المنطق، لكن معرفتها تفيد زيادةً ثمكناً^٤ على تحديد الأشياء لأنه إذا علم أن المطلوب في^٥ تحت أي جنس من الأجناس فلا شك أنه يُصير معرفة^٦ ذاتياته أسهل.^٧

١. أعم من «الجنس» لا بشرط شيء: أي مفهوم «المضاف» - من حيث هو - أعم من «الجنس». (من شرح التسطاس). هذا الكلام يدل على أن «لا بشرط شيء» قيد لـ «المضاف» لا لـ «الجنس»!

٢. أخص منه بقيد الإطلاق: إذ المضاف ما لم يوجد مطلقاً لا يصدق عليه الجنس. (من شرح التسطاس).

٣. لم نعرف جواب المصنف لأننا لم نعرف الفرق بين القيدين: «لا بشرط شيء» و «الإطلاق»! والظاهر أن «المضاف» و «الجنس» ليس أحدهما أعم أو أخص من الآخر بل كل واحد منهما مصداق للآخر؛ وهناك فرق بين «المصادقية» و «الأخصية» فإن المصادقية نسبة يمكن أن تتحقق بين شيئين من الجانبين (بل بين شيء ونفسه) بخلاف «الأخصية» فإنها لا تتحقق بين شيئين من الجانبين (و لا بين شيء ونفسه).

٤. الشفاء، المقولات، ص ٢-٥.

٥. زيادةً ثمكناً: يمكن قراءة هاتين الكلمتين هكذا: «زيادةً ثمكناً».

٦. في: - ب.

٧. يُصير معرفة: يمكن قراءة هاتين الكلمتين هكذا: «يُصير معرفة».

٨. لكن الشيخ يذكر في فائدة البحث عن المقولات - بدل «التمكن على تحديد الأشياء و التسهيل في معرفة الذاتيات» - «الإحاطة بالأمور و الاعتدال على إيراد الأمثلة». (الشفاء، المقولات، ص ٥ س ١٧-١٨).

و هي عشر:^١

أحداها الجوهر: و هو موجود لا في موضوع.

و الباقية كلها أعراض. و قُيِّمت بأن العرض:

١. إما أن يقتضي قسمة،

٢. أو نسبة،

٣. أو لا هذا ولا ذاك.

و الأول هو الكمّ و هو الذي يقبل الانقسام لذاته.^٢

و الثالث الكيف و هو العرض الذي لا تكون ماهيته بالقياس إلى الغير و لا تقتضي الانقسام لذاته.

و الثاني سبعة أقسام؛ منها:

١. المضاف و هو النسبة المتكررة^٣ كالآية.

١. عشر: عشرة ق.

٢. لذاته: بذاته ب.

٣. النسبة المتكررة: هي النسبة التي تكون في مقابلته نسبة أخرى. و هذا مأخوذ من المقولات من الشفاء:

و ليس كل نسبة إضافة ... فإن أخذت النسبة مكررة في كل شيء صارت له إضافة. و معنى قولي «مكررة» أن يكون النظر لا في النسبة فقط، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن الشيء نسبة من حيث له نسبة، و إلى المنسوب إليه كذلك؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستعزاً على الحائط و نظرت من حيث هو مستعز على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط، بل من حيث هو مستعز عليه؛ فصلة السقف بالحائط - من حيث الحائط حائط - نسبة، و من حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه و السقف بنفسه منسوب، فهو إضافة. و هذا معنى ما يقولون: «إن النسبة تكون لطرف واحد، و الإضافة تكون للطرفين». (الشفاء، المقولات، ص ١٢٦).

الظاهر من هذا البيان أن الأضافة هي المحمول ذو موضعين (binary predicate) كالأية و البؤة و الظرفية و المظروفية. و لكن النسبة أعم من هذه و تشمل المحمولات ذات موضع واحد (monadic predicates) التي حصلت من المحمولات ذات موضعين بجعل اسم في أحد الموضعين كما بؤة زيد و «بؤة عمرو» و «المظروفية في المكان» (و هو الأين) و «المظروفية في الزمان» (و هو متى) و «المظروفية في العمامة» (و هو التعقم) و «المظروفية في القميص» (و هو التقيص) (و هذان المثالان الأخيران من مقولة الملك). لكن يشكل هنا في الفعل و الانفعال (كالقطع و الانقطاع) فإنهما يشبهان «الإضافة» لأنهما نسبتان متكررتان. و الأشبه أن ليس فرق حقيقي بين الإضافة و النسبة و ما تكلف الشيخ في هذا الموضع غير مرضي.

٢. والأمين وهو الحصول 'في المكان'.
 ٣. ومق وهو الحصول في الزمان كـ«الفتاقة»^١ و«الحداثة».
 ٤. والوضع وهو هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى البعض ويزن الأمور الخارجة كـ«القيام» و«القيود».
 ٥. والملك وهو نسبة الشيء إلى ملاصق ينتقل بانتقاله كالتعقيد و«التقص».
 ٦. وأن يفعل وهو التأثير كالتقطع.
 ٧. وأن يفعل وهو التأثير كالانقطاع.
- ولا دليل على الانحصار فيها سوى الاستقراء.

[حصر المقولات في أربع]

و^٢ بعضهم^٤ جعلها أربعة: الجوهر والكم والكيف والنسبة.

١. الحصول: حصول الجواهر ع.

٢. الفتاقة: أي التقدم أو التقدمة.

٣. و: - ق.

٤. بعضهم: المشهور أن الرواقين اعتقدوا بالمقولات الأربع. راجع:

Menn, Stephen, (1999), 'The Stoic Theory of Categories,' *Oxford Studies in Ancient Philosophy*, Volume XVII: 1999, (Oxford, Oxford University Press), pp. 215-47.

Brunschwig, Jacques, (2003), 'Stoic Metaphysics', *The Cambridge Companion to the Stoics*, ed. Brad Inwood, Cambridge University Press, p. 228.

والشيخ شهاب الدين السهروردي صاحب الإشراق اقترب من هذا الرأي في كتابه لمشائية، إلا أنه جعل المقولتين «الفعل» و«الانفعال» تحت مقولة خامسة وهي «الحركة». (التلويحات اللوحية والعرشية ص ١١؛ المشايخ والمطارحات ص ٢٧٨-٢٧٩؛ المقالات ص ١٤٦). لكن السهروردي في كتابه لأخبرين سب إلى صاحب البصائر القول بتقابل المقولات العشر إلى الأربع:

ولما حصرنا المقولات المشهورة في كتاب التلويحات في خمسة وجدنا بعد ذلك في موضع لصاحب البصائر حصرها في أربعة: في الجوهر والكم والكيف والنسبة، وإذا اعتبرت هذا الحصر انتهى ذكره لا نجدد صحيحاً. (المشايخ والمطارحات ص ٢٧٨).

وصاحب البصائر قد حصرها في أربعة في بعض المواضع: في الجوهر والكم والكيف والنسبة. وخرج عنها الحركة لأنها ليست بكمية وإن عرض لها تكلم، ولا نسبة وإن عرض لها نسبة، ولا شيء مما عدوا. أما نحن فقد حصرناها في خمسة على ما يتنا في التلويحات وفصله في المطارحات. (المقالات ص ١٤٦).

و هذا القول قريب من الحق لأننا لو أمعنا النظر في مفهوم النسب السبع نعلم أننا لو رفعنا مفهوم «النسبة» عنها لما بقيت حقيقتها، وهي متخالفة بالحقيقة. فيلزم أن تكون «النسبة» داخلية في ماهيتها.

و حينئذ يمكننا الحصر في هذه الأربع لأن الموجود:

١. لأن 'وجد لا في موضوع فهو «الجوهر»؛
٢. و إلا فإن كانت ماهيته بالقياس إلى الغير فهو «النسبة»؛
٣. و إن لم يكن فإن قيل الانقسام لذاته فهو «الكَم»؛
٤. و إلا فهو «الكيف».

[أكون «الجوهر» جنساً للجواهر]

فإن قلت:

١. لا يجوز أن يكون «الجوهر» جنساً للجواهر؛
٢. و إلا لكان لها فصول جوهرية أيضاً - لأن جزء الجوهر لا يجوز أن يكون عرضاً و إلا لاحتاج الجوهر إلى موضوع لاحتياج جزئه -

لكننا نحن ما وجدنا في البصائر ما يدل على ما نسبته إليه السهروردي؛ بل وجدنا ما يخالفه حيث يقول في «الآين»:

و هذا أشد اشتباهاً بـ «المضاف» من سائر ما عدناه. و في التحقيق ليس هو مجرد «نسبة إلى المكان»، بل هو أمر و هيئة تتم بالنسبة إلى المكان». فإذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافاً حقيقياً و هي «كون المتكهن محوياً». (البصائر النصيرية، (محمد عبده ص ٣٣ م ٦-٩)، (رفيق المعجم ص ٧٠ م ٨-١٠)، (حسن المراغي ص ١٢٧)).

و هذا يدل صراحة على أن «النسبة إلى المكان» هو من المضاف الحقيقي، لكن هذا ليس هو الآين فإن الآين هو «هيئة تتم بالنسبة إلى المكان». فالظاهر أن السهروردي لم يمتنع لهذه البقعة في البصائر النصيرية أو وجد ذلك القول في موضع من كتاب آخر لصاحب البصائر. و الله أعلم. و أخيراً أهتم محمود هدايتافزا بأن يبرز لكلام السهروردي و يجد في البصائر ما يدل على تقليل المقولات إلى أربع. لكن سعيه مخيب غير وافي بالمقصود. (راجع: هدايتافزا و محشني ١٣٩٥ هـ. «پيشينه‌ها و نوآوری‌های سهرودی در تقليل مقولات» ص ١٩٧-١٩٨).

- b. و حينئذ يكون «الجوهر» أيضاً جنساً لتلك الفصول. فلها فصول أخرى
و تسلسل.
٢. وكذا القول في سائر الأعراض.
٣. فيلزم في المقولات كلها.

قلت:

«الجوهر» الذي هو الفصل هو بعينه «الجوهر» الذي هو الجنس. و التباين بينهما إنما
يكون بالأعراض إذ «الجوهر» الذي هو الجنس مثلاً هو بعينه «الجوهر» الذي هو
الجسم؛ لكنه باعتبار حصول الجنس صار حساساً^١ و قد مر تحقيق ذلك في الأجزاء
المحمولة^٢ و الله أعلم^٣.

١. هذا الجواب لا يرتبط بالسؤال في بادئ النظر لأن السؤال كان عن جنسية «الجوهر» للجواهر جميعاً و
للفصول الجوهرية خصوصاً و لكن الجواب ليس إلا وحدة الجواهر الجنسية و الفصلية. و الذي زاده المصنف
في شرح القسطاس يفيد الارتباط بين السؤال و الجواب:

و الجواب: لا نسلم أن «الجوهر» جنس للفصول لما مر في الأجزاء المحمولة [من] أن الجنس خارج
عن ماهية الفصول لأن «الجنس» مثلاً «شيء ذو جنس» و كونه جوهرًا أو جسماً خارج عنه. و
لئن سلمنا أن «الجوهر» جنس للفصول الجوهرية لكن لا نسلم لزوم الفصل لها بل الفصول إنما
تكون للأنواع لا للفصول لأن «الجوهر» الذي هو الفصل هو بعينه «الجوهر» الذي هو الجنس...
(من شرح القسطاس).

و الظاهر أن الجواب الحقيقي هو أن «الجوهر» ليس بجنس لجميع الجواهر بل بعضها فقط، أي للجواهر
الشخصية و النوعية فقط. فـ «الجوهر» ليس بجنس للجواهر الفصلية و هذا يقلع أصل السؤال.

٢. راجع ص ١٢٥ المبحث الأول «في الماهية و أجزائها» من الفصل الثالث «في الماهية و أجزائها».
٣. و الله أعلم: - ق.

الفصل السادس

في النوع

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

[تعريف النوع]

فأ: في تعريفه:

اسم «النوع» قد يطلق على معنيين بالاشتراك يستقى أحدهما «حقيقياً» والآخر «إضافياً». و رُسم «[النوع] الحقيقي» بالله «المقول على كثيرين، مختلفين بالعدد فقط، في جواب "ما هو؟"»^١ و القيد الأول يخرج الجنس والأخير الثلاثة الباقية. و رَسَم الشيخ «[النوع] الإضافي» بالله^٢ «الكلّي، الذي يقال عليه و على غيره الجنس في جواب "ما هو؟"، قولاً أولياً»^٣ و القيد الأخير يخرج «الصنف»^٤ و هو «النوع المقيد بقيد عرضي».

و رسمه المثال صاحب الكلّيات^٥ بالله «المرتّب تحت الجنس»^٦ و زبّه الشيخ في الشفاء بالله: ١. إن عني بـ«المرتّب تحت الجنس» ما يكون «أخص منه»^٧ فيدخل فيه الشخص و النوع و الفصل و الحافضة.

١. فرفوربوس، الإيساغوجي (راجع منطق أرسطو، تصحيح عبد الرحمن بدوي، ص ١٠٦٣).

٢. بالله: انه ق.

٣. الإشارات و التنبيهات، (شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكات، ج. ١، ص ٩٤)؛ الشفاء. المدخل، ص ٥٢ س ١٦-١٧.

٤. كشف الأسرار، ص ٢١ ص ٩-١٢.

٥. المثاله صاحب الكلّيات: هو فرفوربوس صاحب الإيساغوجي.

٦. فرفوربوس، الإيساغوجي (منطق أرسطو، ص ١٠٦٣).

٧. أخص منه: أي «أخص من الجنس».

٢. و إن عني به «الكلبي» فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ و بقيت الثلاثة الأخيرة.^١

٣. و إن عني به ما هو أخص^٢ و لا متوسط بينهما بقي النوع و الفصل.^٣

٤. و إن عني به «خاصاً مركباً من الجنس و الفصل»^٤ فاختص حينئذ به «النوع». لكن لفظة «المركب» لا تدل على هذا المعنى لا بالوضع و لا بالنقل. هنا ما ذكره.^٥

و يمكن دفع هذه الأسئلة بتحرير^٦ قيود التعريف بأن نقول مفهوم «المركب تحت الجنس» «ما يوجد بعد الجنس، ملاصقاً له». و حينئذ يخرج الكل دون النوع:
١. أما الفصل فلكونه إما معاً أو متقدماً^٧ بالعلية^٨ كما ذهبوا إليه.

١. الثلاثة الأخيرة: أي النوع و الفصل و الخاصة، لأن الشخص خرج به «الكلبي».

٢. ما هو أخص: أي أخص من المراد في الفقرة السابقة؛ أي أخص من «الكلبي الأخص من الجنس».

٣. هنا خلاف ما جاء في الشفاء فلأن المصنف لحص فترتين من الشفاء في فقرة واحدة. و أما نص الشيخ هو هنا:

و إن لم يكن به «المركب» هذا، بل عني به ما هو «أخص و ملاصق لا بتوسط شيء بينهما» و هو «ما يتلوه في المرتبة»، خرج الشخص أيضاً و دخل الخاصة و الفصل.

و إن عني به «المركب» ما كان «ملاصقاً» - ليس في ترتيب العموم فقط بل و - «في ترتيب المعنى أيضاً». خرجت الخاصة و دخل الفصل. (الشفاء، المدخل، ص ٤١ س ٣-٤).

٤. هنا أيضاً خلاف ما جاء في الشفاء فلأن المصنف لحص عبارة مطوّلة من الشفاء في عبارة ملخصة جداً. و أما نص الشيخ هو هذا:

و إن عني به «المركب» ما يكون «خاصاً مدخولاً في طبيعته»، أعني «ما يكون ما فوقه مضمناً في معناه»، اختص هذا الرسم بالنوع. فلأن الجنس ليس داخلياً في طبيعة الفصل و لا [في طبيعة] الخاصة، بل هو شيء كال موضوع لها ليس داخلياً فيها. و نسبته إليها نسبة الأمر اللازم الذي لا بد

منه، ليس نسبة الباطل في الجوهر، على ما علمت. (الشفاء، المدخل، ص ٤١ س ٦-١٠).

٥. الشفاء، المدخل، ص ٤٠ س ١٦ إلى ص ٤١ س ١٣.

٦. بتحرير: بتلخيص ص، بتجوير ق.

٧. متقدماً؛ + ما بد.

٨. إما معاً أو متقدماً بالعلية: أي مع الجنس في الرتبة أو متقدماً على الجنس في الرتبة بأن يكون علة للجنس. فعل المتقدمين، ليس الفصل «بعد الجنس» لأنه إما معه أو قبله.

٢. و أما الخاصة و الشخص فلكون النوع متوسطاً^١ بينهما و بين الجنس.^٢

[وجوه الفرق بين النوع الحقيقي والإضافي]

و الحقيقي و الإضافي متغايران:

١. لجواز تصوّر كلّ منها دون الآخر،
٢. و لأنّ الأوّل مقيس إلى ما تحته و الثاني إلى ما فوقه،
٣. و لوجوب تركّب الثاني من الجنس و الفصل دون الأوّل،
٤. و لتحقيقه في البسائط دون الثاني،
٥. و بالعكس في الأجناس المتوسطة^٣.

[المبحث الثاني]

[في مراتب النوع]

ب: في مراتبه:

أما الإضافي فمراتبه أربع كما في الجنس؛^٤ إلا أنّ السافل نوع الأنواع فإنّ نوعيته بالقياس إلى ما فوقه و جنسيته الجنس بالقياس إلى ما تحته.^٥

و القول في كون النوع المطلق جنساً لهذه الأربعة مع ما يتبعه كالقول في الجنس.^٦

[النسب بين مراتب النوع]

و النوع الحقيقي:

١. متوسطاً: متوسط پ.

٢. النوع متوسط بينهما و بين الجنس: أي الخاصة و الشخص ليستا «ملاصقاً للجنس».

٣. المتوسطة: المتوسط ق، ب. و بالعكس في الأجناس المتوسطة: أي لتحقيق النوع الإضافي دون النوع الحقيقي في الأجناس المتوسطة.

٤. كشف الأسرار، ص ٤١-٤٢.

٥. راجع المبحث الثالث «في مراتب الجنس» من الفصل السابق؛ و أيضاً منطق الملخص، ص ٦٩.

٦. كشف الأسرار، ص ٤٢ من ٥-٧.

٧. راجع المبحث الثالث «في مراتب الجنس» من الفصل السابق؛ و أيضاً منطق الملخص، ص ٦٩.

١. بالقياس إلى النوع الحقيقي مفرد، إذ لا يكون الحقيقي تحت حقيقي؛^١
٢. و بالقياس إلى المضاف:
- a. إما مفرد، كما في البسائط.
- b. أو فوقه نوع، كما في غيرها.^٢

[النسب بين مراتب الجنس والنوع]

و الجنس العالي و المفرد يباين جميع مراتب النوع.

و النوع السافل و المفرد يباين جميع مراتب الجنس.

و بين كل واحد من الباقيين من الجنس و كل واحد من الباقيين من النوع عموم من وجه.^٣

[اعتبارات ثلاثة للنوع السافل]

و النوع السافل يكون:

١. حقيقياً، إذ لا نوع تحته،
٢. و إضافياً، لقول الجنس عليه،
٣. و باعتبارهما كان «نوع الأنواع»، لأن «نوع الأنواع» ما لا يكون تحته نوع و يكون فوقه.^٤

[المبحث الثالث]

ج: [في تعيين النوع الذي أحد الكليات الخمسة]

الذي هو أحد الخمسة هو الحقيقي و إلا لوجد كلي خارج عن الخمسة.

و احتج الإمام بأن أحد الخمسة هو الحقيقي لأن أحد الخمسة يجب أن يكون محمولاً لكونها

أنواعاً لـ «الكلي» الذي هو محمول بالطبع و المضاف هو موضوع.^٥

و جوابه: أنه مع كونه موضوعاً محمول أيضاً لكونه كلياً.^٦ و الله أعلم.^٧

١. منطق المتخصص ص ٦٨ س ١: كشف الأسرار، ص ٢٢ س ٧-٩.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٢ س ٩-١٠.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٢ س ١١-١٤.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٢ س ١٥-١٦.

٥. منطق المتخصص ص ٦٨.

٦. كشف الأسرار، ص ٢٣ س ٣-٦.

٧. و الله أعلم: - ق.

الفصل السابع

في الفصل

و فيه مبحثان:

[المبحث الأول]

فأ: في تعريفه

قيل: إنَّ «الفصل»:

١. في لغة الأقدمين كان لكل معنى - لازم أو مفارق - يُمَيِّز به الشيء عن شيء، كلياً كان أو جزئياً.
٢. ثم نقل إلى ما يُمَيِّز به الشيء في ذاته.
٣. و المنطقيون كانوا يستعملون في كل واحد منها.
٤. لكن المستعمل في زماننا إنما هو الثاني.^١

[تعريفان للفصل عند الشيخ]

ورسمه الشيخ:

١. في الإشارات بأنه «الكلّي الذي يحمل على الشيء في جواب "أَي شيء هو في جوهره"»^٢.

خرج بالقيد الأول الثلاثة^٣ غير الخاصة و بالثاني هي.

٢. و في الشفاء بأنه «الكلّي المقول على النوع في جواب "أَي شيء هو في ذاته من جنسه"»^٤.

١. الشفاء، المدخل، ص ٧٢ س ١٣-١٥.

٢. الإشارات و التنبيهات، (شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكات، ج. ١، ص ٩٢).

٣. الطلافة: أي الجنس و النوع و العرض العام

٤. جواب: + ما هو ب.

٥. الشفاء، المدخل، ص ٧٤ س ٨-٩.

و الأول أعم من الثاني^١.

[اختيار الخوحي تصرف الشيخ في الإشارات]

و آخر المتأخرون^٢ الأول لأن الثاني يُطل انحصار الجزء في الجنس و الفصل، لجواز تركب الماهية من أمرين يساويانها فلا يكون شيء منها جنساً و لا فصلاً.

و هذه المظنة زعموا^٣ ما قال الإمام أنه «كمال الجزء المميز»^٤ و ما قيل^٥ «أن الجنس العالي لا يكون له فصل مقوم»^٦.

هذا ما ذكروه.

[بحث في مسئلة الخوحي في اختيار تصرف الإشارات]

و فيه بحث: لأن هذه الماهية المركبة إما أن تكون:

١. جوهرًا، و حينئذ يكون الجوهر جنساً لها،

٢. أو عرضاً، فيكون أحد التسعة على مذهبهم - أو أحد الثلاثة على المذهب المختار -

جنساً لها.^٧

فعل هذا لا يطل الانحصار في الجنس و الفصل إذا فسرنا «الفصل» كما في الشفاء.

١. لأن الرسم الأول يحول على مطلق «الشيء» و الرسم الثاني على «النوع» فقط؛ و لأن الرسم الثاني مفيد

بقيد ثالث و هو «في جنسه» فيخرج الفصل الذي ليسه لنوعه جنس.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٥ س ١٥.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٥ س ١٥ إلى ص ٣٦ س ٧.

٤. كشف الأسرار، ص ٣٦ س ٧-١٠.

٥. منطق الملخص، ص ١٦، ٥٨.

٦. قيل: قال ع. و هنا خطأ لأن المصنف قال في شرح التسطاس: «هو علنا التجويز زعموا أيضاً ما قال الحكماء

أن الجنس العالي لا يكون له فصل مقوم». لكن من هؤلاء الحكماء؟ و هل الإمام منهم؟ لأنه صرح علنا القول:

«الجنس العالي له فصل مقوم ينتميه إلى أنواع». و ليس له فصل مقوم» (منطق الملخص، ص ٧٦).

٧. منطق الملخص، ص ٧٦.

٨. أو عرضاً ... جنساً لها: - ج.

[فساد تعريف الإشارات]

و لأن سلم ذلك لكن التعريف الأول فسادُه الخس من ذلك لأن مطلب «أي» إذا يطلُب به التميّز المطلق عن المشاركات في معنى «الشيئية» أو أخص منها كـ «الجوهر» و «الجسم» و غير ذلك، و قد نص الشيخ في الإشارات بهذه العبارة فإن «أي شيء؟» إذا يطلُب التميّز المطلق في المشاركات في معنى الشيئية فما دوماً. فحينئذ لو لم يقيد بقولنا: «أي شيء هو من جنسه؟» يكون معناه «أي شيء هو من الأشياء؟» فيدخل فيه «الفصل» و «الجنس» و «الماهية» لأنه لو سُئل عن «الإنسان» أنه «أي شيء هو؟» من الأشياء؟ فلا فرق بين أن يقال في جوابه «الناطق» أو «الحيوان»^٢ أو «الحيوان الناطق».

[تعريف الفصل عند بعض المنطقيين]

و فسر بعضهم بأنه «الناقي الذي يميّز الماهية عما يشاركها في الجنس أو الوجود»^٣. و ما يتنا من الفساد على التفسير الأول بعينه وارد على هذا التفسير.

[المبحث الثاني]

ب: [في الفصل المقوم و المقسم]

الفصل:

١. بالقياس إلى النوع مقوم له.
٢. مقوم العالي مقوم السافل، من غير عكس كلياً.
٣. و بالقياس إلى الجنس مقسم له.
٤. مقسم السافل مقسم العالي، من غير عكس كلياً.

١. التميّز: التمييز ص.

٢. هو: - ق.

٣. أو الحيوان: - ق.

٤. فسر: فسد - ق.

٥. مطالع الأنوار (لواعج الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٥-١٢٦).

[طية الفصل لحضة النوع من الجنس]

٣. و بالقياس إلى ما هو 'حضة' النوع علة لوجودها،^٢
 a. لأن أحدهما إن لم يكن علة للآخر استغنى كل منهما عن الآخر فلم يحصل التركيب.
 b. وليس الجنس علة للفصل، وإلا استلزمه.
 c. فتقترن العكس.
 هكذا نقل عن الشيخ.^٤

[أجوبة عن طية الفصل لحضة النوع من الجنس]

[جواب الخوئي والأرموي]

و أجيب بأنه:

١. إن أراد «العلقة» العلة الناتئة فلا نسلم أنه لو لم يكن شيء منها علة للآخر يلزم الاستغناء.

١. ما هو: -ق.

٢. حضة: خاصة ب.

٣. علة الفصل لحضة النوع من الجنس ظهر في كتب المتطهين شيئاً فشيئاً إلى أن نسب الإمام الرازي إلى الشيخ الرئيس:

الفصل يقوم (= النوع) موجوداً بالفعل - - وإن لم يدخل في حده و ماهيته دخوله في أيقته -
 ككثير من العلل كالصورة للماذة. (الشفاء، المدخل، ص ١١٠ من ١٣-١٤).فقد عرفت علماً أن اعتبار كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به فإن
 ذاتيته بالنسبة إليها على اختلاف، أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه، و أما إلى طبيعة
 الجنس التي هي حصة هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط، إذ لو لا
 الفصل لما تصور تقوما أصلاً. (البصائر النصيرية، (محمد عبده ص ١٥ من ١٠-١٢)، (رفيق العجم
 ص ٢٥ من ٥-٨)، (حسن المراغي ص ٨٣)).الفصل ... بالقياس إلى حصة النوع من الجنس ذهب الشيخ إلى أن الفصل يجب أن يكون علة
 لوجودها. (مطلق المنعصر، ص ٧٣).٤. كشف الأسرار، ص ٣٤ من ١٢-١٣؛ مطالع الأنوار (الواعع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٧٧ من
 ١٠-١٢).

٢. وإن أراد صاحب الأعم:

- a. فلا نسلم أنه لو كان الجنس علة يلزم الاستلزام؛
b. ولا نسلم أن الحصة^١ ليست بمستلزمة له والكلام فيها.^٢

[جواب المصنف]

و هاهنا فساد آخر وهو أن^٣ مذهب أرسطو والشيخ ومن تابعها «أن البدن شرط لحدوث النفس عن العقل الفعّال». فإما أن أرادوا به «الجسم» أو «الجسم النائي» أو «الحيوان». وعلى كل تقدير، لو توقّف الجنس على الفصل يلزم الدور، لأن «الجسم» حينئذ يكون متوقفاً على «النائي» و «النائي» على «الحساس المتحرك بالإرادة» فيلزم أن يكون «الناطق» متوقفاً على «الحيوان». فلو توقّف «الحيوان» عليه لزم الدور.

فلن قلت: لعل مراد الشيخ أن الفصل علة لبقاء الجنس لا لحدوثه - كما في الصورة والهيولى - لأن تلازم بقاء كل منهما مع الآخر يقتضي افتقار بقاء أحدهما إلى الآخر. لكن الفصل مع المفارق^٤ يستغني عن الغير. فتعين افتقار بقاء الجنس إليه.

قلت: لا نسلم أنه مع المفارق يستغني عن الغير؛ إذ هو في الحدوث احتاج إلى الجنس؛ فلم لا يجوز أن يكون في البقاء أيضاً كذلك؟ والحق هنا، لأن الجنس مع المفارق سبب تام له و السبب التام يكفي في البقاء أيضاً.
هذا ما سنعلم في هذا الموضع.

[جواب الإمام الرازي]

وقال الإمام رحمه الله: «إن الفصل قد يكون صفة^٥ وهي تمتنع أن تكون علة للموصوف»؛^٦ وذلك في الماهية الحقيقية ممنوع. والله أعلم.^٧

١. الحصة: الحصة ب.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٦ س ١٢ إلى ص ٢٧ س ٢: مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٧٧ س ١٢-١٣).

٣. أن: - ب.

٤. المفارق: أي العقل الفعّال الذي هو علة الفصل، كما صرح به في شرح التسطاس.

٥. رحمه الله: - ي.

٦. صفة: الظاهر أن المقصود من «الصفة» هو «العرضي» في مقابل «النائي». راجع ص ١٤٦ البحث تحت عنوان [الذاتيات والعرضيات] من المبحث الأول من الفصل الثالث «في الماهية وأجزائها».

٧. منطق المتكسّر، ص ٧٣-٧٤.

٨. والله أعلم: - ب.

[تضمنات على طرية الفصل لحصة النوع من الجنس]

و فرعوا على العلوية:

١. أن الفصل الواحد بالنسبة إلى النوع الواحد لا يكون جنساً أيضاً، لامتناع صيرورة المعلول علة،

٢. ولا يقارن إلا جنساً واحداً، لامتناع تخلف المعلول عن العلة.

و حينئذ يلزم أن:

٣. لا يقوّم إلا نوعاً واحداً،^١

٤. ولا يكون القريب إلا واحداً، لامتناع توارد العلوتين على معلول واحد.^٢

و قال الإمام:

٥. لأن الفصل كمال الجزء المميز فلا يكون إلا واحداً.^٣

[إعلان هذه الضمانات]

و في هذه التفاريع نظّر لأنّها إنّما تصحّ في العلة التامة. و الفصل لا يكون علة تامة - على تقدير عليّته - لأنّ أجزاء الجنس و غيرها^٤ داخلة فيها. و التخلف و التوارد إنّما يمتنع في العلة التامة.

تليّيب

[في كون «الناطق» جنساً لـ«الإنسان» و «المملك»]

قيل: «الناطق» ليس فصلاً لـ«الإنسان» مطلقاً، بل هو جنس له بالنسبة إلى «المملك»؛ و «الحيوان» فصل. و زادوا «المائت» في فصله.^٥

١. منطق المختصر، ص ٧٤-٧٥.

٢. منطق المختصر، ص ٧٧.

٣. منطق المختصر، ص ٧٨.

٤. غيرها: غيرها ب.

٥. هذا رأي أرسطو و فرفوريوس:

إن وُصف الفصل على أنّه جنس، مثال ذلك إن وُصف «غير المائت» بأنّه جنس لـ«المملك» و ذلك أنّ «غير المائت» فصل لـ«الحي»؛ لأنّ الحيّ منه ما هو مائت و منه ما هو غير مائت، فمن اليقّن أنّ الذي يفعل ذلك قد غلط و ذلك أن ليس يكون فصل شيء من الأشياء جنساً. و الأمر في

وقال الشيخ: ^١ لا حاجة إليه لأن «الناطق» هو «جوهر ذو نطق»، وقول «الجوهر» على الإنسان والمَلَك باشتراك ^٢ اللفظ ^٣، والمُشْتَرَكُ إِنَّمَا هُوَ «النطق» وهو ليس بفصل.

أن هذا حق بَيِّنٌ إذ كان ولا واحد من الفصول يدل على «ما الشيء؟» لكن على «أَيُّ شيء؟»
 بمنزلة «المشاء ذي الرجلين». (أرسطو، المجلد (المواضع)، (منطق أرسطو، ص ٨٥٣ من ٣-٨).
 وتحت «الحَيَّ» «الحَيُّ الناطق» وتحت هذا «الإنسان». (أرسطو، إيساغوجي، (منطق
 أرسطو، ص ١٠٦٤ من ١٧)).

١. راجع الشفاء، المدخل، ص ٦٢. وفي نقل المصنف عن الشفاء تشويش فشير إليه في الهامش التالي.

٢. باشتراك، بالاشتراك ع، ص، ق.

٣. اللفظ: اللفظي ع، ص.

٤. وقول «الجوهر» على الإنسان والمَلَك باشتراك اللفظ: لم يقل الشيخ بأن «الجوهر» مشترك بين الإنسان والمَلَك، بل «الناطق» مشترك.

وكذلك إذا قيل «ناطق» للإنسان وللَمَلَك لم يكن إلا باشتراك الاسم. و«الناطق» الذي هو فصل مقوم للإنسان غير مقول على الملائكة. وإذا كان كذلك لم يكن «الحَيُّ الناطق» جنساً للإنسان والملائكة، ولا «الجسم ذو النفس» جنساً للنبات والملائكة والحيوانات. (الشفاء، المدخل، ص ٦٢).

الفصل الثامن

في الخاصة

و فيه مبطلان:

[المبحث الأول]

[في تعريف الخاصة]

نآ: في تعريفها

قال الشيخ: إنه موضوع عند المنطقيين لمعيين:

١. أحدهما «ما يختص^١ الشيء بالإضافة إلى بعض ما يفايزه فقط» و سمي «خاصة إضافية».
٢. و الثاني «ما يختص الشيء بالقياس إلى كل ما يفايزه» و سمي «خاصة مطلقة».^٢ و رسمها:

a. في الإشارات بأنّها «الكلّي، المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط، قولاً غير ذاتي».^٣

- خرج بالقيد الأول العرض العام و بالآخر الثلاثة الباقية.
- b. و في الشفاء بأنّها «المقول على أشخاص نوع واحد، في جواب «أي شيء هو؟»، قولاً غير ذاتي».^٤

١. يختص: يختص ق.

٢. الشفاء، المدخل، ص ٨٣ س ٢.

٣. الإشارات و التنبيهات، انظر: الطومبي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص ١٠٥.

٤. الشفاء، المدخل، ص ٨٣ س ٨-٩.

و هو أخص من الأول^١ و يخرج منه خاصة الجنس العالي لعدم كونه نوعاً. و الأول يعنى الكل فهو أولى.

[المبحث الثاني]

[في أقسام الخاصة]

ب: الخاصة على ثلاثة أقسام:

١. شاملة لازمة
٢. و شاملة مفارقة
٣. و غير شاملة.

[تخصيص اسم «الخاصة» بالشاملة اللازمة]

و خصص بعضهم^٢ اسم «الخاصة» بالأول و سمي الباقيين بـ«العرض العام» لثلاً يطل التقسيم المختص.

و أبى الشيخ ذلك بأنه:

١. تقع هذه التسمية^٣ حينئذ هذراً لأنهما^٤ إنا تحسن لما يكون أكثر شمولاً من الخاص لا أقل؛ لأن «العام» إنا يطلق عليه بالنسبة إلى «الخاص» الذي هو الخاصة.
 ٢. و أيضاً ذلك التخصيص خروج عن مفهوم اللفظ من غير ضرورة تدعو إليه، لأن المفهوم من «خاصة الشيء» كونه حاصلًا له دون غيره، سواء وجد في كل أفرادهِ أو في بعضها، دائماً أو غير دائم^٥.
- فالتى هي أحد الخمسة هي الخاصة المعروفة بالرسم المذكور المتقسم إلى الثلاثة.

١. أخص من الأول: أقول: هنا صحيح إن كان «النوع» في التعريف الثاني أخص من «الطبيعة» في التعريف الأول؛ فلن أخذنا أحدهما مرادفاً للآخر فالرسمان متساويان.

٢. فريوريوس

٣. أي تسمية الخاصة المفارقة و الخاصة غير الشاملة بـ«العرض العام».

٤. لأنهما: لأنهما ب.

٥. راجع الشفاء، المدخل، ص ٨٤.

[أشرف الخواص هي الشاملة اللازمة]

و أشرف الخواص اللازمة الشاملة البينة ، لكونها نافعة في الرسوم^١.

[الخاصة المركبة والبسيطة]

والخاصة:

١. قد تكون مركبة من أمور كل منها أعم مما هو خاصة له و سميّت «خاصة مركبة».

كالرسوم المعروفة للأجناس العالية؛

٢. وقد لا تكون كذلك و سميّت «بسيطة»^٢.

والله أعلم^٣.

١. الرسوم: الرسم ص.

٢. كشف الأسرار، ص ٥٢ من ١-٢.

٣. كشف الأسرار، ص ٥٢ من ٢-٤.

٤. والله أعلم: - ق.

الفصل التاسع

في العرض العام

قال الشيخ في الإشارات: إنه «المقول، على ما تحت طبيعة واحدة و على غيرها»^١ قولاً غير ذاتي»^٢.

خرج بالأول الخاصة و الأخير الثلاثة الباقية.

[الفرق بين «العرض العام» و «العرض» القسم لـ «الجوهر»]
و هنا العرض ليس القسم للجوهر - كما زعم بعضهم^٣ - لأنه قد يكون جوهرًا^٤ و محمولاً على الجوهر بالمواطاة^٥ و ذلك^٦ قد يكون جنساً لموضوعه^٧ دون هذا^٨.

١. غيرها: غيره بهـ.

٢. الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٩٤.

٣. بعضهم: هم أرسطو و فرفوربوس و تابعوها، فإنهم عزفوا «الخاصة» و «العرض» بمعنى «اللازم» و «المفارقة»، خلافاً لابن سينا الذي عزفها بـ «الخاص» و «العام». يقول أرسطو في كتاب الجبل من الأرغنون في تعريف «الخاصة»:

و الخاصة هي ما لم يدلّ على ماهية الشيء و كان موجوداً للأمر وحده و راجعاً عليه في الحل. مثال ذلك «قبول علم النحو» للإنسان، فإنه ممّا كان الإنسان موجوداً فيه القابل لعلم النحو» موجود و ممّا كان القابل لعلم النحو» موجوداً فالإنسان موجود. و ذلك أنّه ليس أحدٌ يقول: إنَّ الخاصّة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصّة بمنزلة «النوم» للإنسان لا و لو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات. (أرسطو، طويكا (الجبل) 102a20-23 و منطق أرسطو، ١٩٨٠م، ص ٢٩٦).

أما قيد «الرجوع في الحل» في تعريف أرسطو يدلّ على «التساوي» بين النوع و الخاصّة و التمثيل به «قبول علم النحو» بدل «الحصول على علم النحو بالفعل» يدلّ أيضاً على «التساوي». و القيد الأخير: «لا و لو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات» يدلّ على كون الخاصّة «دائمة» أي «لازمة» للنوع. و أننا قول أرسطو في تعريف «العرض»:

و العرض:

١. هو ما لم يوجد واحداً من هذه: لا حناً و لا خاصّةً و لا جنساً و هو موجود في الشيء.

تثنيه

فصل «الإنسان» مثلاً «الناطق» لا «الناطق». و خاصته «الضاحك» لا «الضحك». وكذا في الباقي لأنّ المعبر ما يحمل بالمواطأة لا بالاشتقاق كما مرّ.

خاتمة

[في المشاركات و المناسبات بين الكلّيات الخمسة]

[المشاركات بين الكلّيات الخمسة]

قدّ تقع بين هذه الكلّيات مشاركاتٌ إمّا بين كلّ اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة. و تستقي ثنائياً و ثلاثياً و رباعياً و خماسياً. و ذلك لا يخفى على المختصّ.^٧

٢. أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحد بعينه - كأننا ما كان - و ألا يوجد.

a. بمنزلة «الجلوس» فإنّه يمكن أن يوجد لواحد بعينه - كأننا ما كان - و ألا يوجد.
b. و كذلك «الأبيض» فإنّه ليس مانع يمنع أن يكون شيء واحد بعينه مرّة أبيض و مرّة غير أبيض.

و التالي من حديثي «العرض» أجود من الأول. (أرسطو، طويكا (الجلد) 102b4-10 و منطق أرسطو، ١٩٨٠ م، ص ٣٩٧).

و هذا التعريف صريح في كون المقصود بـ «العرض» في كلمات أرسطو هو «العرض المفارق» لا «العرض العام» الذي جعله الشيخ ابن سينا. راجع أيضاً: فرفوروس ١٩٨٠ م، ج. ٣ ص ١٠٨٦ حيث أتى بتعريف أرسطو للعرض لكنّه مع ذلك قسم العرض إلى «مفارق» و «غير مفارق» و مثل لغير المفارق «السواد» الذي لا يفارق الغراب و الزنجي. و هذا أوهم الشيخ أنّ العرض غير «المفارق» فيدلّ تعريف أرسطو بـ «العرض العام».

١. لأنّه قد يكون جوهرًا: أي لأنّ العرض العام قد يكون جوهرًا كـ «الحيوان» الذي هو عرض عامّ لـ «الناطق».

٢. بخلاف «العرض» التقسيم للجوهر، الذي لا يحمل على الجوهر إلا بالاشتقاق.

٣. أي «العرض» التقسيم للجوهر.

٤. كـ «اللون» الذي هو جنس لـ «البياض».

٥. دون هذا: أي دون العرض العام، لأنّ العرض العام لا يكون جنساً لمصاديق، لأنّ العرض العامّ عرضي و الجنس ذاتي.

٦. قد: فقد ب.

٧. الشفاء، المدخل، ص ١٠٩ من ١٠-١٥: مطالع الأنوار (توامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٤٠).

[المناسبات بين الكليات الخمسة]

و قد تكون للكليات بعضها نسبة إلى البعض:

١. كما أن الجنس و الفصل و الخاصة و العرض العام إنما كانت كذلك بالنسبة إلى النوع؛^١
٢. و المجلس عرض عام للفصل و الفصل خاصة له؛^٢
٣. و كل من الخاصة الشاملة و الفصل خاصة بالنسبة إلى الآخر؛
٤. و العرض العام عرض عام للفصل و الفصل خاصة له.

[اجتماع الكليات الخمسة في مفهوم واحد]

و على هذا قد يجمع في شيء واحد بعضها أو كلها باعتباريات كما أن «الاحتباس» نوع من «المدرک» و جنس لـ «السامع» و «البصير» و فصل لـ «الحيوان» و خاصة لـ «النائي» و عرض عام لـ «الناطق».^٣

[نسبة الكليات الخمسة إلى الأفراد و إلى الحصص في الأفراد]

ثم كل واحد منها:

١. بالقياس إلى جصاصه التي توجد في أفرادها، «نوع حقيقي».^٤

١. الشفاء، المدخل، ص ١٠٩ س ٢١-١٨.

٢. الشفاء، المدخل، ص ١١٠ س ١٢-١٠.

٣. الشفاء، المدخل، ص ١١٠ س ٣-١.

٤. هذا تفسير الخوارجي في كتب الأسرار ص ٥٨ س ١٢-١٥ من كلام الشيخ في مدخل الشفاء ص ١١١ س ١٦٦، فإن الشيخ لم يتكلم عن «الحصص» و «النوع الحقيقي» بل عن «هذا الحيوان من حيث هو حيوان الخلق به الإشارة» و لم يعتبر فيه النطق» و «هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية» و «هذا الضحك من غير أن يعتبر إنساناً» و «هذا الأبيض من حيث هو أبيض مشاء إليه» و الخوارجي عبر عن جميع هذه بـ «الحصص» مع الاختلاف الكثير في تعابرها عند الشيخ. و إليك كلام الشيخ بدقائه:

و «الحيوان» نسبته إلى «هذا الحيوان» - من حيث هو حيوان الخلق به الإشارة» و لم يعتبر فيه «النطق» - نسبة النوع إلى الأشخاص، فإنه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص، لا نسبة الجنس. بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة.

و كذلك «الناطق» بالقياس إلى «هذا الناطق» غير مأخوذ معه الحيوانية، فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل. بل هو فصل لأشخاص الحيوان من حيث هي حيوان.

٢. و إنما تختلف «جنساً» و «فصلاً» و «خاصة» و «عرضاً عاماً» بالقياس إلى أفراد الحقيقة.^١
٣. و المعتبر هو ذلك؛ و إلا لكان كل شيء من العالي و غيره نوعاً حقيقياً.^٢ و الله أعلم.^٣

-
- و «الضخالة» أيضاً فإنه كالنوع له هذا الضخالة من غير أن يعتبر إنساناً. و إنما هو خاصة له الإنسان و لأشخاص الناس.
- و كذلك «الأبيض» أيضاً له «هذا الأبيض» من حيث هو أبيض مشابهاً إليه فإنه كالنوع له. و العرض العام [«الأبيض»] إنما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الأبيض. لا «هذا الأبيض» من حيث هو هذا الأبيض. (الشفاء، المدخل، ص ١١١ س ٦-١٦).
١. مطالع الأنوار (وامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٩٤).
٢. الظاهر أن المتن هاهنا مأخوذ من كلام الخونجي في كشف الأسرار ص ٥٩ س ٤-١١ في تخطئة كلام الرازي في منطق الملتصص ص ٦٧ حيث حكم بوجود النوع الحقيقي دون النوع المضاف في الأجناس العالية.
٣. و الله أعلم: - ق.

الفصل العاشر

في المقاصد

و هو الكلام في الحدود و الرسوم و لواحقها

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

في تعريفها

قال قوم من المتأخرين: «المعرف» للشيء «ما يكون تصوّره سبباً لتصوّر الشيء أو لتمييزه»^١.
و فيه نظر: لأنّه يوجب أن تكون الملزومات^٢ معرّفات للوازمها البيّنة - كـ «السقف» للجدار
و «الدخان» للنار - لكون تصوّراتها أسباباً لتصوّرات لوازمها.

١. لتمييزه: لتمييزه ب.

٢. نجد هذا البيان عند الأهمري في كشف الحقائق:

المعرف لماهية الشيء هو الذي يوجب تصوّره تصوّرها أو يميّزها عن كلّ ما عداها. (الأهمري،
كشف الحقائق في تحرير اللفائق، ص ٢٧).

و في كلمات الشهري و قطب الدين الشيرازي في شرحها لحكمة الإشرافي للسهروردي:

أقول: المعرف للشيء هو ما يكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء أو يميّزه على كلّ ما عداه.
(الشهرزوري، شرح حكمة الإشرافي، ص ٥٢).

معرّف الشيء ما ... يكون معرفته سبباً لمعرفة ذلك الشيء أو لتمييزه عن كلّ ما عداه. (قطب الدين
الشيرازي، شرح حكمة الإشرافي، ص ٥٢).

و إن نجد الجزء الأول من هذا البيان في كلام الخوئي أيضاً:

المعرف للشيء هو ما يكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء. (كشف الأسرار، ص ٦١ س ٢).

و الجدير بالذكر أن المصنف بهذا «المعرفة» «التصوّر» و تبعه في هذا قطب الدين الرازي (الواعي الأسرار في
شرح مفاصل الأنوار ص ١٩٦).

٣. الملزومات: أي الملزومات بالضرورة البين بالمعنى الأخض المعبر في الدلالة الانتمائية.

[الروم كون المعرفة مركباً]

ثم حوِّروا تعريف الشيء بالفصل المجزء وبالحاجة كذلك.^١

وذلك غير صحيح، إذ المفرد لا يصلح أن يكون معرفاً.^٢ لأنّه:

١. إن دَلَّ على الماهية بالمطابقة كان اسماً لها مرادفاً لآخر.^٣

٢. وإن دَلَّ عليها بالتضمن أو^٤ بالالتزام^٥ - فمع كونه أخفى - يكون انتقال الذهن إلى معناه

أسبق من انتقاله إلى الماهية. فلو لم يُذكر من الماهية وصف آخر يلزم اختلال الفهم.

فحينئذ لا بدّ من التركيب.^٦

١. كشف الأسرار، ص ٦١ س ٨ و ١٠.

٢. المفرد لا يصلح أن يكون معرفاً: صرح بهذا الكلام نصير الدين الطوسي:

بعض المحدّثين زعموا أنّ الفصل والحاجة مفردين فيبدان تعريفنا حذياً أو رسمياً ناقصاً. وإلى هذا ذهب صاحب الكتاب [الأعرجي]. وأما المحقّقون من المنطقيين فقد بينوا أنّ الفصل والحاجة - كالناطق والضاحك للإنسان مثلاً - لا يدلان إلا على شيء ما هو «هو تطلق» أو «هو ضحك» من غير تقييد. وفيها تجوز أن يكون ذلك الشيء أعمّ من الإنسان أو أخص منه أو مساوياً له أو على وجه غير ذلك. فإذا لم يجزدهما لا يفيد تصوّر حقيقة الشيء ولا يتميز عما عداه ما لم يتّخذ بما يتّخذ تخصيصها بالوحد كالجنس أو لم يقترن بشيء آخر يفيد التخصيص. والعلم بالتّحديد المفاهيم لها أو ما يجري مجراه غير العلم بكل واحد منها وحده. فإذا لا أقلّ في كلّ تعريف من علمين من حقّها أن يدلّ عليهما لفظان. ولذلك عدّوا التعريف في جملة الأقوال المؤلّفة ولم يجعلوه ألفاظاً مفردة ولم يقتسموه أيضاً إلى قسمين: الأول أقوال والثاني ألفاظ. (الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٢٢).

٣. مرادفاً لآخر: مرادفاً لاسمها من.

٤. أو: وب.

٥. بالالتزام: + كان دلالاتها عليها أخفى من دلالة اسمها عليها.

٦. فحينئذ لا بدّ من التركيب: هذا الكلام رفضه قطب الدين الرازي بشدة:

والإشكال الذي استعصبه قوم بأنّه لا يتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالحاجة وحدها مع أنّه يصحّ التعريف بأحدهما على رأي المتأخّرين حتّى غيِّروا التعريف إلى تحصيل أمر أو ترتيب أمور فليس من تلك الصعوبة في شيء. أمّا أولاً فلأنّ التعريف بالمفردات إمّا يكون بالمشتقّات كالناطق والضاحك والمشتقّ وإن كان في اللفظ مفرداً إلا أنّ معناه شيء له المشتقّ منه فيكون من حيث المعنى مركباً. أمّا ثانياً فلأنّ الفصل والحاجة لا يدلّان على المطلوب إلا بقراءة عقلية موجبة لانتقال الذهن إليه فالتركيب لازم. (أوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٠٧).

[تعريف المعرّف]

و إذا عرفت ذلك فنقول: «المعرّف» هو «القول الدالّ على ما يميّز الشيء عمّا عداه».

[أقسام المعرّف]

و هو [إما حذف أو رسم].
والحذف:

١. إتمام وهو «القول الدالّ على ماهيّة الشيء». و هو إلّا يتمّ بالجنس و الفصل القريبين.
٢. و إتمام ناقص و هو القول المشتمل على الفصل القريب و على غيره دون الجنس القريب.
- و أمّا الرسم، و هو «القول الدالّ على ما يميّز الشيء عمّا سواه لا بالنات»، فهو أيضاً:
٣. إتمام تامّ و هو المركّب من الجنس القريب و الخاصّة.

و هذا الكلام لتطلب الدفن آثار نقداً من الشرف الجرجاني في حاشيته على شرح المطلع و هو بدوره أثار بحثاً واسع الجوانب في الفلسفة و أصول الفقه تحت عنوان «إساطة المشتقات و تركبها». راجع مقالة السيد مصطفى محمّد داماد: «إساطة و تركب مشتقات دوستر ادبيات علوم عقلی اسلامی» و مقالة سيد أحمد حسيني سنكچال و محمد سعيد مهر «بررسی انتقادی استدلال سيدشرف جرجانی بر إساطة مشتق».

١. تقسيم المعرّف إلى الحذف و الرسم لم نجده في أرسطو و لكن نجده عند الفارابي من دون أن يشير إلى التقسيم أي المعرّف (راجع المنطقيات للفارابي ج. ١ ص ١٧).
٢. تقسيم الحذف إلى التامّ و الناقص من الشيخ في منطق المشرقيين، ص ٣٠ الذي يستقي الحذف الناقص «حذفاً خفاجاً» و في الشفاء، البرهان، ص ٥٢ و ٢٨٨.
٣. فعلى هذا التعريف، للحذف الناقص أربعة أقسام:

١. الجنس البعيد + الفصل القريب،

٢. الفصل البعيد + الفصل القريب،

٣. العرض الخاص + الفصل القريب،

٤. العرض العامّ + الفصل القريب.

و الثلاثة الأخيرة لا تمتدّ من «الحذف الناقص» عند غير المصنف.

٤. تقسيم الرسم إلى التامّ و الناقص من الشيخ في منطق المشرقيين، ص ٣٠ الذي يستقي الرسم الناقص «رسماً خفاجاً» و في الشفاء، البرهان، ص ٥٢.

٥. إتمام - پ.

٣. أو ناقص و هو المركب من الخاصة و غيرها دون القريين^١.

[التعريف بالمثال و المقايسة]

و من الرسوم تعريف الشيء بالمثال و بالمقايسة.

١. أما الأول فكما يقال الإنسان هو مثل زيد و عمرو و بكر.
 ٢. و أما الثاني فكما يقال النفس هي التي تقوم من البدن مقام الزئبان من السفينة^٢.
- و التمثيل ليس بتعريف حقيقي بل هو كالتعريف و قد يقع الغلط فيه كثيراً^٣.

[شرائط المعرف]

ولما وجب أن يكون المعرف معلوماً قبل المعرف، لزم أن يكون:

١. غيره.
٢. و غير معرف به.
٣. و أجل منه^٤.

و ينبغي أن يكون:

٤. مساوياً له في الصدق، لأن:

a. الأعم يقصر عن تعريف الأخص و يدخل فيه غير المعرف، فلا يكون مانعاً و مطرداً؛^٥

١. فعلى هذا التعريف، للرسم الناقص أيضاً أربعة أقسام:

١. الجنس البعيد + العرض الخاص،
 ٢. الفصل البعيد + العرض الخاص،
 ٣. العرض الخاص + عرض خاص آخر،
 ٤. العرض العام + العرض الخاص.
- و الثلاثة الأخيرة لا تمتد من «الرسم الناقص» عند غير المصنف.
٢. منطق المشرقيين، ص ٣١.
 ٣. منطق المشرقيين، ص ٣١-٣٢.
 ٤. كشف الأسرار، ص ٦١ ص ٥-٦.
 ٥. مطرداً؛ هذه الكلمة من الأضداد بمعنى «المانع» و «الجامع».

b. و الأخض أخنى، و يوجد المعرف بدونه، فلا يكون جامعاً و منعكساً.^١
و هذه الشرائط عامة في جميع المعرفات.^٢

[التعريف بحسب الاسم و بحسب الحقيقة]

و التعريف إما بحسب الاسم أو بحسب الحقيقة:^٣

[التعريف بحسب الاسم]

و الأول كما يؤلف شيء من المعاني و يوضع له اسم، ثم يقال لمجموعها أنه المراد بهذا اللفظ.
و يعلم خطاه بقبول الزيادة عليه أو نقصان عنه، كما يقال «الجنس: كلي مقول على كثيرين»
فيقال له: «ألسنت تعني "على كثيرين مختلفين بالحقائق"؟» فيقول «نعم». اللهم إلا أن لا يريد محنا
القول دلالة أولية على ذلك المفهوم بل جعلها علامات له فكأنه قال «أريد به الشيء الذي يعرضه
كذا و كذا» فينتد يكون ذلك «رسماً بحسب الاسم» لا «حذاً».^٤

[التعريف بحسب الحقيقة]

و الثاني و هو تعريف أمر موجود في الخارج.^٥
و الأول بعينه يصير الثاني إذا تحقق وجود المعرف في الخارج.

١. منعكساً: لما كان منع الأغيار و الاطراد في التعريف معنى هذه الموجبة الكلية: «كل ما ليس بفرد من
المعروف فليس بفرد من التعريف» و هي تساوي بعكس النقيض هذه الموجبة الكلية: «كل فرد من التعريف
فرد من المعرف» فعكس هذه الجملة هو «كل فرد من المعرف فرد من التعريف» و هنا معنى كون التعريف
جامعاً لأفراد المعرف. فالمنعكس هو الجامع للأفراد، راجع تعريف «الطرده» و «العكس» هامشنا ص ٢٠٥.

٢. المعرفات: التعريفات ع.

٣. منطق المشرقين، ص ٣٢، س ٥-٦.

٤. منطق المشرقين، ص ٣٢، س ٨ - ص ٣٥، س ٨.

٥. منطق المشرقين، ص ٣٥، س ١١٧ منطق الملخص، ص ٨٩، ١١١.

[المبحث الثاني]

حل التعريف شكوكه:

[الشك الأول]

فأ: مفهوم الحد:

١. إن كان عين مفهوم المحدود يكون «تعريف الشيء» بنفسه»^١.
٢. وإن كان غيره فكيف يصح أن يقال «مفهوم المحدود و حقيقته هو هذا المفهوم»^٢ و جوابه: أن مفهوم الحد مغاير لمفهوم المحدود باعتبار التفصيل لا بالحقيقة،^٣ إذ حقيقة مفهوم الحد نفس حقيقة مفهوم^٤ المحدود. لكن يكون الأول^٥ مفضلاً و الثاني^٦ مجملأ؛ فيصح أن يقال «مفهوم المحدود هو هذا المفهوم».

[الشك الثاني]

ب: لما كان المركب عبارة عن مجموع البسائط كان معرفة ماهيته موقوفة على معرفة ماهياتها^٧. لكن ماهياتها^٨ غير معلومة لكونها مرسومة^٩ بل المعلوم منها^{١٠} إما يكون صفات خارجية؛ فيلزم أن لا يكون المعلوم من المركب أيضاً إلا صفات خارجية. و حينئذ لا يكون المركب محدوداً بل مرسوماً.

١. منطق الملخص، ص ١٠١.

٢. منطق الملخص، ص ١٠٣-١٠٤.

٣. منطق الملخص، ص ١٠٦. حيث يقول: لا نفي بـ «التعريف» إلا «تفصيل مادل الاسم عليه (جلاً)».

٤. مفهوم: - ص، ق، پ.

٥. الأول: أي حقيقة مفهوم الحد.

٦. الثاني: أي حقيقة المحدود.

٧. ماهياتها: ماهيتها پ.

٨. ماهياتها: ماهيتها پ.

٩. ماهيتها غير معلومة لكونها مرسومة: أي لما كانت البسائط لا أجزاء لها فلا حدود لها فليست تعرفاتها إلا رسوماً لها. حينئذ ماهيات البسائط مجهولة.

١٠. منها: أي من البسائط.

و جوابه: أن المراد من «الحذف» ليس إلا تفصيل أجزاء الحدود،^١ سواء كانت معلومة بالرسم أو بغيره.

[الشك الثالث]

[شبهة منون]^٢

ج:

١. إن كان الشيء معلوماً بجميع جهاته امتنع طلبه؛
٢. وإن كان مجهولاً كذلك امتنع أيضاً، لامتناع التوجه نحوه؛
٣. والمعلوم من وجهه يمتنع طلب تحصيله لما قلنا.^٣

[جواب شرف الدين المراغي]

وقيل على ذلك بأن المتقدمين لا تصدقان معاً لانعكاس عكس نقیض كل منهما بعكس المستوي إلى نقیض الأخرى.^٤

[رد الخونجي على جواب المراغي]

و أجابوا: بأن المراد:

١. كل تصور معلوم يمتنع طلبه،
 ٢. وكل تصور غير معلوم يمتنع طلبه.
- و حينئذ لا يكون عكس عكس نقیض شيء منها مناقضاً للآخر،^٥ لكون موضوعه أعم من موضوع الآخر. إذ عكس الأولى مثلاً هو قولنا:

١. منطق الملخص، ص ١٠٦. حيث يقول: لا نعني بـ «التعريف» إلا «تفصيل ماذن الاسم عليه إجمالاً».

٢. ينسب طلب الدين الرازي هذه الشبهة إلى منون: «أول من أورد هذا الشك مانن مخاطباً به لسقراط في إبطال الاكتساب». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٠٧).

٣. منطق الملخص، ص ١٠٣-١٠٤؛ تلخيص المحصل، ص ٧.

٤. الجواب للإمام شرف الدين المراغي كما صرح المصنف باسمه شرح القسطاس. انظر أيضاً إلى تصريح الكاظمي في شرحه لكشف الأسرار، ص ٦٣، الهامش.

٥. عكس - ق.

٦. للآخر: لآخره.

١. بعض «ما ليس بتصوّر معلوم» لا يتمتع طلبه،
و القضية الثانية قولنا:
٢. كل «تصوّر غير معلوم» يتمتع طلبه.
- فموضوع الأولى^١ أعم من موضوع الثانية^٢ إذ يجوز صدقه بانتفاء كونه تصوّراً دون الثاني.^٣

[بيان آخر في توجيه كلام الخوارجي]

- و يمكن توجيه ذلك بطريق آخر و هو أن يقال:
١. موضوع الأولى هو «المعلوم من جميع الجهات». فنقيضه رفع ذلك و هو لا يقتضي أن يكون «مجهولاً من جميع الجهات»؛ بل أعم منه^٤.
 ٢. و موضوع الثانية هو كذلك.^٥
 - فيكون^٦ الأول أعم من الثاني.

[خلل في هذا البيان]

- و لقاتل أن يقول حينئذ لا يخلو من أن يكون مجهولاً «من جميع الجهات» أو «من بعضها دون البعض».
١. فإن كان الأول صدق «بعض المجهول مطلقاً لا يتمتع طلبه»؛ فبطلت الثانية.
 ٢. و إن كان الثاني صدق «بعض المجهول من وجه دون وجه لا يتمتع طلبه»؛ فبطلت الثالثة و هي قولكم «كل مجهول من وجه يتمتع طلبه».

[جواب المصنف عن شبهة منون]

- و جواب الأول أن المعلوم من وجه، للعلم ببعض اعتباراته، يمكن التوجّه نحوه، كما في طلب ماهية «الملك» و «الجن».

-
١. موضوع الأولى: أي «ما ليس بتصوّر معلوم».
 ٢. موضوع الثانية: أي «تصوّر غير معلوم».
 ٣. كشف الأسرار، ص ٦٤-٦٦.
 ٤. أعم منه: لأن نقيض «المعلوم من جميع الجهات» أعم من «المجهول من جميع الجهات» و «المجهول من بعض الجهات فقط».
 ٥. كذلك: أي «مجهول من جميع الجهات».
 ٦. فيكون: و يكون ب.

[الشك الرابع]

د: لا يمكن تعريف الشيء:

١. بنفسه،
٢. ولا بجميع أجزائه، لأنه هو،
٣. ولا ببعضها، لأن معرف المركب معرف لكل جزء؛ ففي تعريفه به تعريف الشيء بنفسه؛
٤. ولا بالخارج، لأن الخارج إنما يعرف الشيء إذا علم اختصاصه به. والعلم باختصاصه به يتوقف:
- أ. على العلم به وإثباته،
- ب. وعلى العلم بما عداه مفضلاً وهو محال.^١

[الجواب]

و جوابه:

١. لا نسلم أن التعريف بجميع الأجزاء «تعريف بنفسه». بل «التعريف بنفسه» هو «تعريف الشيء بما تكون دلالة على المعرف بعينها كدلالة لفظ المعرف عليه» كتعريف «الإنسان» بأنه «بشر» وتعريف «الحركة» بأنها «ثقل». وأما إذا كان على سبيل التفصيل فلا يكون ذلك «تعريف الشيء بنفسه».
٢. وأيضاً معرف الكل لا يجب أن يعرف الجزء، إما لأنه غني عن التعريف أو لأنه عرف بغيره.
٣. والتعريف بالخارج لا يتوقف على العلم بالاختصاص إذ العلم بالخاصة قد^٢ يوجب العلم بالماهية مع عدم العلم بالاختصاص.
٤. ولئن سلمنا ذلك لكن العلم بالاختصاص قد يكفي فيه تصور الماهية بوجه من الوجوه، كما يعلم اختصاص جسم معين بشغل حيز معين ولا يعلم حقيقته ولا حقيقة ما سواه^٣ مفضلاً.

[المبحث الثالث]

١. الشك الرابع شبيه بعض الشيء بشك أورده الإمام الرازي في منطق المتكسر ص ١٠٢-١٠٣.

٢. قد: - ب.

٣. سواء: سواءه ب.

[تعريف البسائط و المركبات]

ج: ما يراد تعريفه إما بسيط أو مركب.

١. و المركب إما مركب^١ حقيقي أو اعتباري.

٢. و الحقيقي:

i. إما صناعي، كالسير و المعجون،

ii. أو غير صناعي، كالإنسان و العدد.

b. و الاعتباري:

i. إما ماهيته^٢ بالقياس إلى الغير، كالأب و الجار،

ii. أو لا، كالجسم الأبيض.

٣. أما البسيط:

a. فلا يحد؛

b. بل يرسم بالنسب و الأعراض اللازمة لذاته؛

c. و ربما يثبت عليه باسم مرادف لاسمه يكون أكثر وضوحاً منه.

و أما المركبات فلها حد و هو إما يتم بذكر جميع الذاتيات المحمولة^٣.

[تعريف المركبات الحقيقية ليس إلا بالجنس و الفصل]

و قال الشيخ في الإشارات: «الحد التام لا بد و أن يتركب من الجنس و الفصل»^٤.

١. مركبة - ق.

٢. ماهيته: ماهية ب.

٣. و أما المركبات فلها حد و هو إما يتم بذكر جميع الذاتيات المحمولة: - ق.

٤. نفس كلام الشيخ يختلف عن هذا:

و لا شك في أنه يكون مشتملاً على مقوماته أجمع، و يكون لا محالة مركباً من جنسه و فصله لأن مقوماته المشتركة هي جنسه و المقوم الخاص فصله. (الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص ٩٦).

و اضطرب آراء القوم في ذلك فاستنقص^١ ذلك بعضهم^٢ بالأجزاء الغير المحمولة كما للعدد و البيت. و ذهب بعضهم إلى أن مراده بعض الحدود.^٣
و الحق أن الشيخ لما ذهب إلى أن كل مركب حقيقي لا يحد و أن يندرج تحت مقولة من العشر اندراج النوع تحت الجنس فلذلك حكم بوجود الجنس و الفصل في كل مركب حقيقي.
و أما على المذهب المختار فقد عرفت انحصار المركبات في الأربعة.^٤ فينفذ يكون لكل مركب جنس و فصل، سواء وجدت فيه الأجزاء الغير المحمولة أو لم يوجد.
كـ «العدد» مثلاً؛ فإنه مع كونه مركباً من الأجزاء الغير المحمولة فهو أيضاً مركب من الأجزاء المحمولة؛ إذ «العدد» مندرج تحت «الكم»، فيقال في تعريفه: إنه «كم مركب من الآحاد». فـ «الكم» جنس و «المركب من الآحاد» فصل.
و كنا «البيت» مندرج تحت «الجوهر» و «الجسم»؛ فيقال في تعريفه: إنه «جسم مركب من السقف و الجدار».
فعلم أن كل مركب لا يحد و أن يكون مركباً من الجنس و الفصل.^٥

١. فاستنقص: فاستنقص ب.

٢. بعضهم: الظاهر أن القائل هو فخر الدين الرازي - في شرحه لمنطق الإشارات - و الرازي ينسب هذا إلى الشيخ في الحكمة الشرقية و إلى «بعض المتأخرين»:

و قوله: «يكون لا محالة مركباً من جنسه و فصله»؛ فاعلم أن هذا كلام مشهور، و الشيخ رجع عنه في الحكمة الشرقية و قال ما هنا حكاية ألفاظه: «...» و هذا الفصل إلى هاهنا نقلناه بعبارة الشيخ، و إنما فعلنا ذلك لأن بعض المتأخرين لما عثر على هذا الكلام أورده في كتابه و جعله استدراكاً على كتاب الإشارات، و لو أنصف لاعترف أنه إنما أخذه من الشيخ و استفاده من كتيبه و كان يستحي أن ينسبه إلى نفسه. لكنه بما جاء في الحكمة النبوية: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت». (الرازي، شرح الإشارات، ص ١١٠).

٣. القائل كما صرح به شرح القسطاس هو نصير الدين الطوسي في شرح الإشارات حيث قال:
فقول الشيخ: «الحذف قول دال على ماهية الشيء» يدل على تخصيص الحذف بطوائف الماهيات التي هي المركبات العقلية فلذلك قال «و يكون - يعني الحذف - لا محالة مركباً من جنسه و فصله». و إذا ثبت هذا فقد سقط الشك الذي يورد عليه و هو قولهم «ليس كل حذف مركباً من جنس و فصل». (الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكات، ج. ١، ص ٩٧).

٤. راجع ص ١٧٦ البحث تحت عنوان [حصر المقولات في أربع] في المبحث الرابع «في المقولات» من الفصل الخامس «في الجنس».

٥. اعترض قطب الدين الرازي على هذا الرأي بما يلي:

و من الناس من زعم أن كل مركب فهو مركب من الجنس و الفصل، لا المركب العقلي فقط. و أما المركب الخارجي فلانسواجه تحت جنس من الأجناس العشرة. و إذا كان له جنس كان مشتملاً على الجنس و الفصل. و تركيبه من الأجزاء الغير المحمولة لا ينافي تركيبه من الأجزاء المحمولة فإن العدد مثلاً مع كونه ذا أجزاء غير محمولة مركب أيضاً من الأجزاء المحمولة فإنه يندرج تحت مقوله الكيف؛ فحده أنه كم مركب من الوجودات. و البيت مندرج تحت الجوهر و تحت الجسم. فإذا كان تعلم حقيقة المركب مجموع الجنس و الفصل لما لم يجتمعا لم يتم حده. هذا.

و فيه نظر؛ لأن المركب إذا تركيب من الأجزاء الغير المحمولة و جعل تلك الأجزاء بأسرها في العقل فلا شك أنه تحصل ماهية المركب في العقل. فالقول البالي على مجموع تلك الأجزاء لا بد أن يكون حتماً تاماً. ثم الأجزاء المحمولة إن لم تشتمل على تلك الأجزاء لم تحصل منها صورة مطابقة لماهيته، ضرورة أن الصورة المطابقة هي الملتزمة من صور تلك الأجزاء. و إن اشتملت عليها فإن لم تشتمل على أمر زائد فهي تلك الأجزاء و إن اشتملت على أمر زائد فنلك الأمر الزائد إن دخل في حقيقته يكون الحد التام - بل حقيقة المركب - قابلاً للزيادة و نقصان و هو محال. و إن لم يكن له دخل في الحقيقة لزم اعتبار الأمر الخارجي في الحد التام؛ هنا خلف.

و الحاصل أن مجموع الأجزاء الغير المحمولة تمام حقيقة المركب في العقل، كما أنه تمام الحقيقة في الخارج. فلو كان له أجزاء محمولة مغايرة لتلك الأجزاء بوجه ما لكان مجموعها أيضاً تمام حقيقة المركب في العقل [أو] يكون شيء واحد حقيقتان مختلفتان في العقل و إنه محال.

لا يقال: المركب من الأجزاء الغير المحمولة يلتزم من جزء يخصه كالجزء الأخير و من جزء مشترك بينهما و بين غيره. و الجزء الخاص إذا اشتق يكون فصلاً؛ و العام إذا اشتق يكون جنساً. فكل مركب خارجي إذا اعتبر بالقياس إلى العقل يكون مركباً من الجنس و الفصل.

لأننا نقول: الاشتقاق يخرج الجزء عن الجزئية لأنه اعتبار الجزء مع نسبة هي خارجة عن مفهوم الكل، ضرورة خروج النسبة بين الشئيين عنها؛ و الجزء مع الخارج خارج. ثم إذا صحح الحمل فقط.

فقد بان أن الماهية المركبة من الأجزاء الغير المحمولة لا تكون مركبة من الأجزاء المحمولة بالعكس. بل الماهية المركبة من الأجزاء [الغير] المحمولة لا تكون إلا بسيطة. [الحكايات بين شرعي الإشارات، انظر: هامش شرح الإشارات و التسيبها مع المحاكات، ج. ١، ص ٩٦-٩٨.]

[المركبات الاعتبارية لا تحذف بالجنس والفصل]

و أما الماهيات الاعتبارية فلا يجب فيها ذلك.

و إلى هذا^١ أشار الشيخ في الحكمة المشرقية: ^٢ «إن الحذف قد يكون مركباً من الجنس والفصل وقد لا يكون كما في الماهيات الاعتبارية كحذفنا «الجسم المأخوذ مع البياض»^٣ فإذك تحتاج إلى تعريف «الجسم» و «البياض» و «حصول البياض للجسم».

[المركبات الإضافية تحذف بالجنس والفصل]

و أما الماهيات الإضافية فيجب في تعريف كل من المتضامين إيراد المعنى الذي حصل به التضايغ بينها على وجه يختص بما يراد تعريفه؛ كما يقال: «الأب» هو «إنسان تولد إنسان آخر من نطفته»^٤ فقولنا^٥ «تولد» من نطفته هو المعنى الذي حصل به التضايغ بينها.

و بعضهم قال: «الأب من»^٦ له ابن». و ذلك تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة.

[المركبات الصناعية تحذف بالعلل الأربعة]

و أما الصناعية فلوضوح أغراضها و صورها المختصة بها و زيادة التشابه في تركيبها قد تذكر أغراضها. و يذكر أغراضها لا يتجوز عن الملاحظة إلى الفاعل. فتؤلف تعريفاتها من العلل الأربع، مثل ما يقال: «الترش جسم عريض مستدير مصنوع لدفع الضرب»^٧.

تثنيه

[المركبات التي تحذف بالترتيب والاستحالة]

رأى يقع بين إسائط المركبات تركيب آخر معنوي يحتاج في التعريفات إليه:

١. إلى هذا: معنا ص، ق، ب.

٢. راجع منطق المشرقيين، ص ٣٠-٣١.

٣. راجع منطق المشرقيين، ص ٢١ و منطق المختصر، ص ٨١.

٤. راجع منطق المشرقيين، ص ٤٣.

٥. فقولنا: - ق.

٦. تولد: فقولنا: ق.

٧. من: ما ص، ق، ب.

٨. راجع منطق المشرقيين، ص ٢١-٢٢.

١. كما في «السريد» فإنه لا يتم بتركيب أجزاء الخشب ما لم يكن معها ترتيب^١ في الوضع؛
٢. و تركيب الأسطقصات في الكائنات فإنها لا يتم بتركيب أجزاء الأسطقصات ما لم يكن معها استحالة و امتزاج.
- فكان الترتيب و الاستحالة أحد أجزاء المركب في المفهوم و إن لم يكن جزءاً قائماً بنفسه.^٢

[المركبات الشخصية]

و أمّا المشخصات:

١. فإذا سئل عنها بـ«ما» فإلّا يطلب به عرفاً و لغة تمام ماهيته بحسب النوع لا بحسب الشخص.
٢. أمّا إذا سئل بـ«من» في ذوي العقول و بـ«أي» في غيرهم فإلّا يطلب به ما يميزه عن غيره في نوعه. فلو يجاب بماهيته النوعية لكان خطأ.
٣. فإذا سئل عن شخص إنساني بـ«من هو؟» فلا يصح أن يقال: «إنه حيوان ناطق». بل يقال ما يخصه أنه «فلان» أو «ابن فلان» أو «هو الذي يعلم أو يصنع كذا» و أمثال ذلك فما هو أعرف عند السائل.
٤. و كذا إذا سئل مثلاً عن حجر بأنه «أي حجر؟» فيقال: إنه «الذي لأجل المصلحة الفلانية» أو «الذي يدفع أو يضّر لكذا».

[المركبات العدمية و الوجودية]

و أمّا المركبات الاعتبارية:

١. فمنها ما هو أعدام كـ«العمى» و «العجز» و «السكوت».
- و هي أعدام مخصوصة بملكاتها؛ كـ«العجز» فإنه «عدم القدرة» لا «العدم» مطلقاً. فحينئذ لا يتم تعريفاتها إلّا بتركيبها مع الإضافة بملكاتها.
٢. و منها وجوديات كـ«البصير» و «القادر» و «المتكلم» إلى غير ذلك.
- فيؤخذ في تعريفاتها «الشيء» مع الحدث المشتق منه؛ كما يقال «البصير: شيء له البصر» و على هذا.

١. ترتيب: تركيب ق، ب.

٢. بتركيب: تركيب ع.

٣. راجع منطق المشرقيين، ص ٢١-٢٢ و ٢٥.

[المبحث الرابع]

[مغالطات التعريف]

د: الخلل في التعريف^١ إما أن يكون من جهة المعنى أو من جهة اللفظ أو من جهةيهما.

[المغالطات المعنوية]

و الأول:

١. إما خاص و هو رفض شرط من الشروط المختصة بقسم قسم من أقسام التعريف كما سبق ذكره؛

٢. أو عام و هو الذي لا يختص بشيء منها؛ كما عُرِف الشيء:

a. بغير المساوي في الصدق، فإن ذلك يُخلُ إما في كون المعرف^٢ جامعاً أو في كونه مانعاً،

b. أو بالمساوي في المعرفة و الجهالة كما يقال «الأب: ما له ابن» ،

c. أو بالأخفى كما يقال: «النار: أسطقص^٣ شبيه بالنفس» ،

d. أو بنفسه كما يُعرّف الشيء باسم مرادف لاسمه مثل أن يقال: «الإنسان: بشر» و «الحركة: قلة» .

e. أو بالمعرف به:

i. إما بمرتبة، كما يقال^٤ «الشمس كوكب نحاري» ، ثم يقال: «النهار:

زمان ضوء الجوّ بسبب طلوع الشمس» .

ثد. أو بمراتب، كما يقال «الاثنان: هو الزوج الأول» و «الزوج الأول:

ما ينقسم بمفردين» و «ما ينقسم بمفردين: هو الاثنان» .

و كل واحد من هذه الأقسام أردأ مما قبله.

١. التعريف: التعريفات پ.

٢. كون المعرف: كونه پ.

٣. في: - پ.

٤. أسطقص: اسطقس پ.

٥. يقال: - پ.

٤. و منها تقدم المميز على الجنس، لأن الجنس يجب تقديمه ليفيد الذات؛ ثم يُميز بالمميز.

[المغالطات اللغوية]

و أمّا من جهة اللفظ فكما:

١. تُستعمل ألفاظٌ مجازية أو غريبة غير ظاهرة الدلالة بالنسبة إلى السامع،
٢. أو يقع التكرار من غير حاجة،
٣. أو يُتكلّف بدون فائدة.

تفصيله

[المغالطة في تعريف الشيء بالعلل والمعلولات]

من الخلل تعريف الشيء بلوازم وجوده الغير القائمة به من العلل والمعلولات:

١. مثل أخذهم «توسط الأرض» في «الحسوف» فيقولون: هو «خلق جرم القمر عن شعاع الشمس لتوسط الأرض بينهما».

a. وفيه فساد: لأن مفهوم «الحسوف» ليس إلا «ذلك الخلق في وقت من شأنه في مثله أن لا يخلو عنه». و أمّا «أنّه كان مستندراً عن شعاع الشمس و اقتطع بتوسط الأرض» فأمّر خارج عن مفهوم الحسوف و مع ذلك أخفى منه.^١

b. و هو ليس كما يقال في «الليل»: إنه «زمان ظلمة جوّ الأفق بسبب غروب الشمس» لأن اسم «الليل» موضوع بإزاء تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس؛ فلنّ الجوّ إذا أظلم بسبب غيم شديد الارتكام أو بسبب كسوف تامّ لم يسمّ «ليلاً» إلا بطريق المجاز.^٢

١. في مثله أن: أن في مثله ص. ع، ق، ب. صحّته بما في منطق المشرقيين، ص ٣٩.

٢. منطق المشرقيين، ص ٣٩.

٣. منطق المشرقيين، ص ٣٩.

٢. و كحذفهم «الفضب» بأنه «شوق انفعالي إلى الانتقام يغلب منه دم القلب»؛ فلئن غلبان دم القلب سبب لـ «الفضب». و اسم «الفضب» موضوع بإزاء «التشوق»^١ الانفعالي للانتقام و إن جار أن يُحذف معه القلب.^٢

[تعريف الشيء بالعلل الأربعة]

١. و قد يحذف الشيء بـ «سببه»، لغلط الذهن بسبب تلازمهما:
 - a. مثل أن يقال: «الوجع: تفرق الاتصال» و هو سبب الوجع و غير محمول عليه، و شرط التعريف أن يكون محمولاً.
 - b. و كما يقال «الشك: تساوي الأفكار».
 ٢. و قد يحذف بالسبب الغائي: كما يقال: «النكاح هو: الاستيلاد».
 ٣. و بالسبب المادي: مثل أن يقال: «الإنسان هو: لحم و عظم» و إن «الكرسي: عود».
 ٤. و بالسبب الصوري: كما يقال «الروح: حرارة غريزية»^٤ و «الحلم: اقتدار على الصبر على الفيض»^٥.
- و عكس ذلك أن يؤخذ في تعريف الشيء معلوله.^٦

١. التشوق: الشوق ع.

٢. يُحذف: تحذف ب.

٣. منطق المشركين، ص ٤٠.

٤. غريزية: غريزته ق؛ غريزة ب. صحتها بما في منطق المشركين، ص ٣٩.

٥. جميع الأمثلة من منطق المشركين، ص ٤٧ س ٩-١.

٦. منطق المشركين، ص ٣٧ س ١٠-١١.

خاتمة

[اكتساب الحدّ بالبرهان]

ذهب أنكسافراطيس^١ و قوم من المتقدمين إلى أن الحدّ يكتسب بالبرهان و ذكروا فيه وجوهاً ضعيفة نذكرها في موضعه^٢ إن شاء الله.

[اكتساب الحدّ بالتركيب]

و أقوى الطرق في تحصيل الحدّ طريق التركيب و هو أن:
١. تؤخذ عدّة:

٢. من أشخاص ذلك المحدود، إن كان المحدود نوعاً،

١. أنكسافراطيس: أنكسافراطيس ع، ص، ب.

أنكسافراطيس: Ξενοκράτης، (Xenocrates) فيلسوف يوناني من تركيا اليوم عاش ٣٩٦-٣١٢ قبل الميلاد و اشتهر اسمه بالعريّة بصور كثيرة منها: «كسافراطيس»، «كسافراطس»، «أنكسافراطيس»، «أنكسافراطيس». أتى باسمه أرسطو في كتابه المجلد (المواضع) 112a37 ناقلاً عنه هذه الجملة: «إنّ الحيد الحدّ هو الذي نفسه فاضلة» (منطق أرسطو، تصحيح عبد الرحمن بدوي، ص ٥٣٨). و يحكي عنه الفارابي ناقلاً موضعه في اكتساب الحدّ بالبرهان:

و أمّا ما يظنّ به أنّه نافع في التحديد، فإنّ المأخوذ منها عن القدماء ثلاثة طرق:

١. أحدها طريق كسافراطيس، و هو أن يبرهن أن شيئاً ما هو حدّ لأمر ما بالبرهان المطلق.

٢. و الثاني طريق القسمة التي كان يختارها أفلاطون.

٣. و الثالث طريق التركيب الذي ذكره أرسطوطاليس. (المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ٣٠١). و قيل إنّ كسافراطيس كان من المعتدلين «بالجزء الذي لا يتجزأ» (المباحث المشرقية في علم الإلهيات و الطبيعيات، ج ٢، ص: ٩؛ كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، (١٩٦٢ م، ج ١، ص: ٢٥٩، س ١٩؛ ١٩٩٦ م، ج ١، ص: ٥٦٥، س ١١). قال رفيق المعجم، مصحح كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم: الأرجح أنّه أنكساغوراس (- ٤٢٨ ق. م). فيلسوف يوناني ولد قرب أزمير بتركيا اليوم، اتّبع التفسير العقلي للوجود و اعتبر الوجود يقوم على اتصال و انفصال الجواهر الموجودة بالفعل. و ترجيحنا مرّده إلى إمكانية وقوع تصحيف في الاسم. كرم، الفلسفة اليونانية، أنكساغوراس. (المصدر الأخير، ١٩٩٦ م، ج ١، ص: ٥٦٥، هامش ١).

٢. موضعه: موضوع ب. راجع المقالة الثانية «في التصديقات»، الباب الثالث «في تواع القياس»، المسالك العاشر «الحدّ لا يكتسب بالبرهان» ص ٥٩٣.

- b. أو من أشخاص أنواعه، إن كان جنساً^١.
 ٢. و يُعترف أنّها باعتبار كونها هذا المحدود من أية مقولة.
 ٣. و تؤخذ جميع محمولاتها المقومة التي هي من تلك المقولة.
 ٤. و يترك جميع ما لزمها في الوجود.
 ٥. و يفصل المشترك و المختص ليحصل الجنس و الفصل.
- و هذا الطريق موقوف على معرفة الذاتيات. و عُسر التحديد إنّما هو لفسرها.

[أصوبة التصريف و سهولته]

- و اعترف الشيخ بصعوبة التحديد لفسر الإطلاّع على الذاتيات.^٢
- و اعترض عليه أبو البركات بأنّ ذلك في غاية السهولة؛ لأنّ الحدود حدود لمفهوم الأسماء؛ و الأسماء أسماء للأموّار المعقولة؛ و كلّ أمر معقول يعقل منه كمال الجزء المشترك و كمال الجزء المميّز؛ فيحصل العلم بالجنس و الفصل القريين.^٣
- و الحق أنّ الأمر على خلاف ما زعم:
١. لأنّ ذلك إنّما يصحّ فيما يكون الحدّ بحسب الاسم.
 ٢. أمّا إذا كان بحسب الحقيقة فغاية ما في الباب أن يعقل من المحدود مفهوم موصوف بمعانٍ و لواحق. لكن كيف يُميّز الذاتي منها عن العرضي ليعلم تمام المشترك و تمام المميّز الذاتيين^٤؟

و الإنصاف أنّ قصارى سعينا في صناعة التحديد ليس (إلا أن:

١. نتأمّل في ذلك الشيء.
٢. و ننظر في^٥ الأمور الحاصلة له ما هو أقرب إليه و أظهر ثبوتاً له و أليق به.
٣. و نُقرّر منها ما يختص به و ما يشمل غيره.

١. جنساً: جنسياً ب.

٢. راجع المقدمة من كتاب الحدود لابن سينا (تجدها في المصطلح الفلسفي عند العرب، (تصحیح عبد الأمير الأعسم). انظر ابن سينا ١٩٨٩م.

٣. اعتبر في الحكمة، ص ٦٤-٦٩.

٤. منطلق المختص، ص ١١٨.

٥. و أوق.

٦. في: إلى ق.

٢. و نوردّه في تحدّده.

و أنت تعرف أنّ هذا «لا يسمّن و لا يخفي من جوع»^١ و الله أعلم.

المقالة الثانية

في اكتساب التصديقات

وفيه أبواب :

[الباب الأول:]

في أقسام القضايا وأجزائها وأحكامها

وفيه فصول :

[الفصل الأول]

في أقسام القضية

[القضية الشرطية والحللية]

القضية لا بد فيها من محكوم عليه و محكوم به:

١. فإن كانا قضيتين عند حذف ما يدل على العلاقة بينهما من النسبة الحكيمة، سُميت القضية «شرطية»، ويسمى المحكوم عليه «مقوماً» والمحكوم به «تالياً»،
٢. وإلا سُميت «حكيمة» و سُميا به «الموضوع» و «المحمول»، سواء كانا مفردين أو في حكمه، كقولنا: «إني رأيت زيدا ضرب عمرواً».

[الشرطية المتصلة والمنفصلة]

والشرطية:

١. إما متصلة إن حكم فيها باستصحاب أحدهما للآخر أو بسلبه،
٢. وإما منفصلة إن حكم فيها بالتباين بينهما - إما في الصدق أو الكذب أو فيهما - أو بسلب ذلك.

[خروج «المثكلة السالبة الاتفاقية» و «المثكلة السالبة التالي» من تعريف «المنفصلة»]
و حينئذ خرجت المثكلة «السالبة» التالي» و «سؤالها الاتفاقية» من عباديات المنفصلة و
اتفاقياتها. مثل قولنا:

«إذا كان الشيء إنساناً لم يكن حجراً»^١

و «ليس البتة إذا كان الشيء إنساناً فهو حجر»^٢

لأن أمثال ذلك ليس تحكم بالتباين^٣ بين الجانبين، بل نفي جانب واحد^٤ و لو لزم ذلك^٥ في الذهن
فإنها يلزم بالالتزام و المراد بالحكم ما يدل بالمطابقة.

[الحملات الشبيهة بالشرطيات]

و زعم الإمام أن مثل قولنا: «طلوع الشمس يلزمه وجود النهار» أو «يعانده وجود الليل» أو
«قضية كذا تلزمها قضية كذا» أو «تعاندها» حكم بين القضيتين باللزم و العناد مع عدم كونها
شرطية.^٦

و هذا ليس بشيء، لأنك قد عرفت أن أمثال ذلك في حكم المفرد.

[البسيط من أقسام القضايا]

و لما كانت الشرطية تنتهي بالتحليل إلى الحلية، سميت الحلية «قولاً جازماً بسيطاً».
و أبسطها الموجبة، لأن «السلب» لا يعقل و لا يذكر إلا مضافاً إلى إيجابه، دون «الإيجاب».^٧
و قد عرفت تحقيق ذلك في صدر الكتاب.^٨

١. السالبة: السالب ص، ع، ق، پ.

٢. إذا كان الشيء إنساناً لم يكن حجراً: هذه الشرطية على صورة: $Ax \rightarrow \sim Hx$.

٣. ليس البتة إذا كان الشيء إنساناً فهو حجر: هذه الشرطية على صورة $(Ax \& Hx) \sim$.

٤. بالتباين: بالعناد ص.

٥. نفي جانب واحد: الظاهر أن الجانب الواحد في المثال الأول هو التالي و في المثال الثاني هو النسبة بين
المقدم و التالي أي التركيب العطفى بينهما.

٦. لو لزم ذلك: أي لو لزم التباين بين الجانبين من نفي جانب واحد.

٧. الرازي، شرح عيون الحكمة، ج. ١ ص ١٢٢-١٢٣.

٨. الشفاء، العبارة، ص ٣٣.

٩. راجع ص ١٠٢ البحث تحت العنوان [تقدم الإيجاب على السلب في التعقل] في الفصل الأول من المقدمة.

[الحقيقة و المجاز في تسمية أقسام القضايا]

و تسمية الموجبات بـ«الحلى» و «المتصل» و «المنفصل» بطريق الحقيقة، و تسمية السوالب بما بالمجاز للمشاعمة.^١

و تسمية المتصلة بـ«الشرطية» بالحقيقة لما فيها من معنى الشرط و أدواته، و تسمية المنفصلة بما بالمجاز لمشاعمتها في التركيب^٢ و لأنه يلزم منها وضع أو رفع بشرط وضع أو رفع.

[تقدم مباحث الحلية على مباحث الشرطية]

و لما تقدمت الحلية الشرطية طبعاً، استحققت التقديم عليها وضعاً، فلنتكلم^٣ فيها أولاً.

١. منطق المختصر، ص ١٢٥.

٢. منطق المختصر، ص ١٢٥-١٢٦.

٣. فليتكلم.

الفصل الثاني

في أجزاء القضية

وفيه مباحث:

١

[المبحث الأول]

[أجزاء القضية المحلية]

ماهية المحلية إنها تتم بأمور ثلاثة:

١. الموضوع،
٢. والمحمول،
٣. وإيقاع النسبة الإيجابية أو رفعها.

[النسبة المحكية والرابطة]

و يسمى كل منهما 'نسبة محكية'؛ و من حقها أن تدلّ عليها أيضاً لفظاً. و يسمى ذلك اللفظ «رابطة» و هي من قبيل الأدوات، لأنها إنما تدلّ على نسبة و هي لا تستقلّ بنفسها.

[الرابطة الزمانية و غير الزمانية]

و الرابطة:

١. قد توجد في قالب الكلمة من الوجوديات: ك«كان» و «وُجد»، و تسمى «زمانية».
٢. و قد توجد في قالب الاسم من المضمرات: ك«هو» و «هي»، و تسمى «غير زمانية».

١. منها: أي النسبة الإيجابية و النسبة السلبية.

[القضية الثنائية و الثلاثية]

فإن صُرح عما تسمى القضية «ثلاثية»،
و إن حذفت في بعض اللغات - اعتماداً على شعور الذهن بمعناها بحسب تلك اللغة - تسمى
«ثنائية».

[اشتغال الأفعال و المشتقات على الرابطة]

و الثنائيات قد اقتصرت عن الواجب فيها، إلا أن تكون محولاتها كلياً أو أسماء مشتقة، لا فيها
من الدلالة على نسبة إلى موضوع ما، بخلاف الاسم الجامد.

[عدم اشتغال الأفعال و المشتقات على الرابطة إلى موضوع معين]

لكن لما لم يكن موضوع تلك النسبة^١ معيناً، نحتاج إلى ما يربط بالمعین ربطاً يشير إليه. و في لغة
العرب غير الزمانية تكون كذلك،^٢ دون الزمانية فإنما أيضاً تدل^٣ على غير معين.^٤

[اهتمام القضية إلى ثلاثية تامة و ثلاثية ناقصة و ثنائية]

فحينئذ انقسمت القضية إلى ثلاثة أقسام:

١. ثلاثية تامة، إن ذُكرت فيها الرابطة الغير الزمانية؛

٢. و ثلاثية ناقصة، إن ذُكرت الزمانية؛

٣. و ثنائية، إن لم يذكر شيء منها.

[جواز حذف الرابطة في العربية و منعه في الفارسية]

و قد اختلفت اللغات في استعمالها:

١. فقد يجوز الحذف كما في العربية،

١. تلك النسبة: قال في شرح القسطلس: «النسبة التي في الكلم و الأسماء المشتقة».

٢. تكون كذلك: أي تربط بالمعین ربطاً يشير إليه.

٣. أيضاً تدل: تدل أيضاً ص، ع، ق، پ. صحتهما بما في شرح القسطلس.

٤. دون [الرابطة] الزمانية فإنما أيضاً تدل على غير معين: لا يريد المصنف بكلمة «أيضاً» أن يقول: «لأن الرابطة
غير الزمانية تدل على غير معين» فإنه صرح بخلافه، بل يريد أن الرابطة الزمانية تشبه الرابطة المضمرة في
الأفعال و المشتقات في دلالتها على موضوع غير معين. فعلى هذا، الرابطة الزمانية تحتاج إلى الرابطة غير الزمانية
و يكون قولنا «زيد كان عالماً» في حاجة إلى هذا التفصيل: «زيد هو كان عالماً».

٢. و قد لا يجوز كما في الفارسية، فإنهم لا يقولون: «زيد نويسنده»، و روابطهم:
 - a. إنا أن تكون بلفظ زائد زمني، كقولهم: «بود» و «باشد».
 - b. أو غير زمني، كقولهم: «است» و «هي»^١.
 - c. و إنا بحركة في آخر المحمول، كقولهم: «فلان چنين» بالكسر.

[استعمال الرابطة الزمانية في معنى غير زمني أو غير معين]

و قد تستعمل الزمانية:

١. فيما لا يكون زمانياً، كقوله تعالى: ﴿وكان الله عزيزاً حكيماً﴾^٢.
٢. و فيما لا يختص بزمان، كقولنا: «كل أربعة تكون زوجاً».

[دلالة الأفعال و المشتقات على الرابطة]

و زعم الإمام أن القضية التي محمولها كلمة أو اسم مشتق، ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لكون النسبة مدلولاً عليها تضمتاً؛ فذكرها يوجب التكرار.^٣

و جوابه:

١. أننا قد يتنا أن هذا لا يفيد تعيين الموضوع؛ فيحتاج لذلك إلى الرابطة.^٤
٢. و لأن ما يختص به المحمول من الضمير:
 - a. هو ضمير الفاعل؛
 - b. و موضعه آخر المحمول؛
 - c. و هو اسم باتفاق أهل اللغة؛
 - d. و دلالة على النسبة إلى موضوع ما؛

١. الظاهر أن لفظة «هي» يسكون الياء كان بمعنى «يكون» في الفارسية في القرن السابع الهجري، إلا أن هذا الاستعمال مجبور في هذا الزمان إلا في بعض المناطق كحافظة لرستان بإيران.

٢. القرآن، النساء: الآيتين ١٥٨ و ١٦٥، النج، الآيتين: ٧ و ١٩.

٣. منطق المتكسر: ص ١٣٠.

٤. راجع البحث الماضي في الفصل الحاضر ص ٢٢٦ تحت عنوان [اشتغال الأفعال و المشتقات على الرابطة]. أيضاً انظر ص ١٣٢ البحث تحت عنوان [اعتراض صاحب المعتبر في الفصل الثاني «في الكلّي و الجزئي» من المقالة الأولى «في التصورات». و هذان البحثان من مناقش البحث عن بساطة المشتق و تركيبها و منشأ آخر تجده في ص ٢٠٠ البحث تحت عنوان [الزوم كون المعرف مركباً] في بداية الفصل العاشر.

٣. بخلاف الرابطة:

a. فلأنهم اختلفوا في اسميتها؛

b. و موضعه الوسط.

و قد وجد في القرآن التصریح بالرابطة مع كون المحمول متضمناً للنسبة، كقوله تعالى: **مكنت أنت الرقيب^١**.

و هذا البحث بالحقيقة خارج عن نظر المنطقي، إذ ليس عليه^٢ إلا أن يوجب ذكر ما يدل على موضوع معين. فإن كانت المشتقات في العربية كذلك لم يجب ذكر الرابطة، و إلا فيجب.

[المبحث الثاني]

[النسب بين طرفي القضية]

[النسبة بين طرفي القضية بالموضوعية و المحولية]

نسبة أحد الطرفين إلى الآخر بالموضوعية غير نسبته إليه بالمحولية، و إلا كانت نسخة الأصل و العكس واحدة.^٣

و كذلك نسبة أحد الطرفين إلى الآخر بالموضوعية غير نسبته إليه عما،^٤ إذ قد تختلفان بالوجوب.

و كذلك نسبة أحدهما إلى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه إليه بالمحولية،^٥ و قد تختلفان أيضاً بالوجوب، إذ:

١. قد تجب الموضوعية دون المحولية كما في الواجب الأعم،

١. القرآن، المائدة، الآية ١١٧.

٢. عليه: أي على المنطقي.

٣. منطق المتكسر، ص ١٣٠.

٤. نسبته إليه عما: أي نسبة الطرف الآخر إلى الطرف الأول بالموضوعية.

٥. كشف الأسرار، ص ٧٨ من ٨-٩.

٦. قد: - ب.

٢. و بالعكس كما في الخاصة المفارقة^١.

و استدلل الإمام على اختلافها بمخالفة الأصل للعكس^٢ في الجهة^٣.

و فيه نظر؛ لأن ذلك إنما يلزم إن لو كانت نسبة المحمول عند العكس أيضاً بالمحمولية، و ليست كذلك بل هي بالموضوعية.

[النسبة التي هي جزء القضية]

و اضطرب آراؤهم في أن جزء القضية هل هو الموضوعية أو المحمولية؟

١. فذهب الإمام في الملخص إلى أنه الموضوعية، و المحمولية خارجة لازمة^٤.

٢. و قال في شرح الإشارات: إن الرابطة تعتبر بنسبة المحمول إلى الموضوع، فلذلك كانت كيفيةها جهة القضية^٥.

١. مطالع الأنوار (لواعظ الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٣٦ من ١٢-١٦). هاهنا خالف الأرموي صاحب الكشف في رابطة النسبتين (أي نسبة أحد الطرفين بالآخر بالموضوعية و نسبة الآخر إلى الأول بالمحمولية) فلن الخوئي جعلها رابطة التلازم و الأرموي عدم التلازم و تبعه المصنف.

٢. للعكس: العكس ع، ب.

٣. منطلق الملخص، ص ١٣٠.

٤. كلام الإمام في الملخص فيه شيء من الغموض و لشره المصنف بما جاء في المتن. فإليك بنص الإمام: لكن النسبة التي هي جزء ماهية القضية «موصولة ذات الموضوع بالمحمول»، و [النسبة] الأخرى خارجة لازمة. (منطلق الملخص، ص ١٣٠).

٥. كلام الرازي في شرح الإشارات لا يدل إلا على الفرق بين نسبة الموضوع إلى المحمول و نسبة المحمول إلى الموضوع و لم يدل على الفرق بين نسبة الموضوع إلى المحمول «بالموضوعية» و نسبة المحمول إلى الموضوع «بالمحمولية». بل الظاهر من كلامه أنه يفترق بين نسبة الموضوع إلى المحمول و بالعكس كلاهما «بالمحمولية» و لسائل أن يسأل فيقول: لماذا قال الشيخ: نسبة المحمول إلى الموضوع إما بالوجوب أو الإمكان أو الامتناع، و لم يعتبر ذلك التقسيم في نسبة الموضوع إلى المحمول؟

فتقول: لأن الاعتبار في كون القضية ضرورية و ممكنة بنسبة المحمول إلى الموضوع لا بنسبة الموضوع إلى المحمول، لأنك إذا قلت: «بالضرورة كل كاتب إنسان»، فالقضية ضرورية لأن المحمول ضروري للموضوع، و إن كان الموضوع غير ضروري للمحمول. و إذا قلت: «يمكن أن يكون الإنسان كاتباً»، فالإمكان محقق في نسبة المحمول إلى الموضوع، لا في نسبة الموضوع إلى المحمول، فلأن الإنسان ضروري للكاتب، و لأجل ذلك كان الحق أن عكس الضروري لا يجب أن يكون ضرورياً و لا

و بينهما تناقض.^١

و وافقه بعض علماء زماننا على الأول.^٢

و لعل ذلك بناء على أنها:

١. لما كانت ضرورة كانت القضية ضرورة - و إن كانت المحمولى غير ضرورة - كما في

الواجب الأتم؛

٢. و إذا كانت غير ضرورة كانت القضية غير ضرورة - و إن كانت المحمولى ضرورة -

كما في الخاصة المفارقة.

هذا غاية تقرير كلامهم في هذا الموضع.

و الحق أن النسبة التي هي جزء القضية غير الموضوعية و غير المحمولى، إذ هي إيقاع النسبة الإيجابية أو رفعها كما صرح الشيخ في الشفاء حيث بين أجزاء القضية^٣ و هي غير الموضوعية و المحمولى لتأخرهما عنها، إذ الموضوعية و المحمولى إنما تتحققان بعد الحكم الذي هو عين الإيقاع أو الرفع. و علم من ذلك أن تحققها بعد تحقق القضية أو مع تحققها فمتنع كونها جزءاً لها. و الله أعلم.

عكس الممكن يجب أن يكون ممكناً. فظهر أن الاعتبار في جمات القضايا بانقسام محولاتها إلى

موضوعاتها لا بانقسام موضوعاتها إلى محولاتها. (شرح الإشارات، ص ١٧٨-١٧٩).

١. كما يتقنا في الهامس السابق لا تناقض بين كلانتي الإمام.

٢. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٤٠).

٣. هذا نص كلام الشيخ:

فلما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية المحلية تتم بأمر ثلاثة فإنها تتم بمعنى الموضوع

و معنى الحصول و بنسبة بينهما. و ليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة و محمولة فيه،

بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد - مع ذلك - النسبة التي بين المعنيين بإيجاب أو سلب.

(الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل السادس ص ٣٧-٣٨).

[المبحث الثالث]

في تحقيق الموضوع والمحول والحل

[في تحقيق الحل]

إذا قلنا: «إن ج هو ب»، فليس معناه أن حقيقة ج هي حقيقة ب، بل معناه أن الشيء الذي يقال له إنه ج هو الشيء يقال له إنه ب، سواء كان ذلك الشيء في نفسه معنى ثالثاً أو أحدهما.^١ وإذا قلنا: «ليس ج ب»، معناه «ليس الذي يقال له إنه ج يقال له إنه ب». هذا هو معنى الحل إيجاباً وسلباً.

[في تحقيق الموضوع والمحول]

والذي يقال له إنه ج هو المستقرب «ذات الموضوع» و هو الموضوع في الحقيقة.^٢ والمحول هو «مفهوم المحلول».

١. له: لأنه في.

٢. الإشارات والتنبهات (الطوسي)، شرح الإشارات والتنبهات مع المحاكات، ج. ١، ص ١٦٠. هاها أخطأ المصنف فبدل مثال الشيخ للموجبة الكلية «كل ج ب» بالمهمة «إن ج هو ب» و أخطأ في القول المهمل هو أنه قد يستعمل بمعنى «أن حقيقة ج هي حقيقة ب» كما في قولنا «إن الإنسان هو البشر» أو «إن الإنسان هو الحيوان الناطق» أو «الشيخ الرئيس هو ابن سينا» أو «ابن سينا هو بو علي» أو «هذا المجلس هو الشيخ الرئيس». أما كلام الشيخ صريح بأنه في المحصورات (بل في الموجبة الكلية)، والحق أن الحل المهمل يستعمل في معان كثيرة لم يميز بينها المناطقة التقليدية حتى التمييز وأقلها هذه الحسة:

$a = b$	الحل الاتحادي	هذا زيد
Ha	الحل الاتصافي	هذا إنسان
Cal	الحل الاتباعي	هذا أبو ذالك
$\forall x (Ax \rightarrow Bx)$	الحل الاستدراحي	الإنسان حيوان
$\exists x (Ax \& Bx)$	الحل الاجتماعي	الإنسان أيضاً

و هذه الأقسام كما ترى ذات صور منطقية متوافقة جداً وإن أمكن أن نرجع بعضها ببعض ببعض من الحلول.

٣. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٢٠٣.

و مفهوم ما عرّ به عن «ذات الموضوع» يسمى «وصف الموضوع» و «عنوانه»^١.
 و هما قد يتحدان، و قد يتفانان كما عرفت.
 و قد يدوم الوصف بدوام الذات و قد لا يدوم.^٢

[شبهة في فائدة الحمل]

و إذا عرفت معنى الحمل سقط ما قيل:

إن المحمول:

١. إن كان عين الموضوع فلا فائدة في الحمل.
 ٢. و إن كان غيره فكيف يصح أن يقال «إن الموضوع هو المحمول»؟^٣
- لأنه حينئذٍ جاز أن يتفانوا و يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر. لجواز صدق المفهومات المتفانة على ذات واحدة.^٤

١. التفرقة بين «ذات الموضوع» و «وصف الموضوع» (أو مفهومه أو عنوانه) في قضية واحدة نجدها أولاً في كلمات الإمام الرازي:

كل قضية فيها لا محالة ذات الموضوع و ذات المحمول و النسبة التي بينهما. (منطق الملتخص، ص ١٢٩).

المحمول الذي يدوم بدوام وصف الموضوع، إما أن لا يدوم وصف الموضوع بدوام ذات الموضوع،
 كقولنا «كل متعفن الأغلاط محوم». أو يدوم، و هو إما أن يكون أزلياً، كقولنا «الله عالم»، أو لا
 يكون، كقولنا «كل جسم قابل للعرض». (منطق الملتخص، ص ١٦٥).

أما أن «الذات» و «الوصف» يدلان على «حقيقة الشيء» و «الخارج عن حقيقة الشيء» أو يدلان على
 «مصاديق الوصف» و «مقس الوصف» فليس واضحاً في كلمات المنطقيين لأنهم قد يقولون — كما سيقول
 المصنف آنفاً — إن «ذات الموضوع» و «وصف الموضوع» قد يتحدان كما في «كل إنسان حيوان» و قد لا
 يتحدان كما في «كل إنسان قابل الكتابة». لكن هذا الكلام غير صحيح لأن المفهوم من «كل إنسان حيوان»
 ليس أن حقيقة «الإنسان» هي حيوان، بل أن «كل فرد فرد من أفراد «الإنسان» هو حيوان».

٢. كشف الأسرار، ص ٨٣ س ٧-٤.

٣. هذه الشبهة منقولة في كشف الأسرار، ص ٨٣ س ٨-١٠ و لم نجد قائلها.

٤. كشف الأسرار، ص ٨٣ س ١٠-١١. و الجواب الحق فيما نرى هو أنه إن كان المحمول عين الموضوع ففي
 الحمل فائدة كما يقول لمن لا يعرف هذا الجالس: «هذا هو زيد». وكذلك حينما تظنك المنجمون أن هيسبروس
 هو فوسفوروس (و هما اسمان لكوكب الزهرة) و اعلنوا هذا الحكم كان في حكمهم هذا فائدة لا تخفى. و أما
 إذا لم يكن المحمول عين الموضوع فليس الحمل من باب «هو هو» بل من باب «هو موصوف هو» (ليس من

فإن قلت: زادت الشبهة حينئذ، لأنها بعينها تنوجه في صدق كل منها على تلك الذات.
قلت: حينئذ يجب تمهيد أصل يزيل هذه الشبهة و يفيد تحقيق هذا الموضع. فنقول:

[حصول الصفة للذات يستلزم حمل المشتق أو الفعل على الذات بحمل المواطأة]

الشيء إذا حصلت له صفة مباينة له بالذات، فإنه يصدق عليه بالمواطأة أنه «شيء له تلك الصفة» مع أن مفهوم ذلك الشيء مغاير لهذا المعنى. وقد يعبر عن ذلك المعنى بلفظ مفرد كاسم الفاعل و' المفعول أو الفعل. و يحمل ذلك المفرد بالمواطأة كالحركة مثلاً إذا حصلت لجسم، فإنه يصدق عليه أنه «شيء له الحركة»، ثم يعبر عنه بـ«المتحرك» أو بقولنا «تتحرك» و يحمل عليه.

فإن قلت: كيف يمكن حمل قولنا «تتحرك» بـ«هو هو»؟

قلت: لأن معنى «تتحرك» أنه «شيء حصل له الحركة في الماضي»، و هذا المعنى محمول بـ«هو هو».

فعلم من ذلك أن المتغايين قد^٣ يحمل أحدهما على الآخر بـ«هو هو». و أما تلك الصفة فلا تحمل إلا بالاشتقاق أو التركيب. ففي كل حمل لا بد من هذين القسمين.^٤

[انتفاء الصفة عن الذات يستلزم حمل المعدول على الذات]

وكذلك إذا كان الشيء قد عُدِمَ له صفة، فيصدق عليه أنه «شيء عُدِمَ له تلك الصفة». مثل قولنا: «زيد هو لا كاتب» أو «هو غير كاتب» و سُميت القضية حينئذ «معدولة». و قد ظن بعضهم أن المحمول هو «عدم الكاتب». و ذلك غلط، لأن عدم الشيء كيف يصح حمله على شيء بـ«هو هو»؟

الحل الاتحادي بل من الحمل الاتصافي). و هذا الأخير قريب بجواب المصنف في ما «كي تم» و ليس هو بالضبط.

١. الموضع: الوضع ب.

٢. و: أو ص، ع.

٣. قد: فلا ي.

٤. هذين القسمين: أي الحمل بالاشتقاق و بالتركيب.

الفصل الثالث

في الخصوص والإهمال والحصر

وفيه مباحث:

[المبحث الأول]

[المخصوصة والمهملة والمحصورة]

فأ: في انقسام القضية إليها

كل مفهوم أمكن عروض الكلية له فهو من حيث هو:

١. غير كلي وإلا امتنع حمله على جزئياته،
٢. و غير جزئي وإلا امتنع حمله على كثيرين^١.

بل هو:

١. في نفسه معنى،
 ٢. و مأخوذاً كلياً معنى،
 ٣. و مأخوذاً جزئياً معنى،
 ٤. و مأخوذاً عاتماً أي صادقاً على كثيرين معنى؛
- و هو في نفسه صالح لجميع ذلك.^٢

١. هذا الاستدلال جاء في كلمات الشيخ ببيان آخر:

و لو كانت لا تصلح للمخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلاً إنسانية واحدة عما زيد الإنسان واحداً.

و لو لم تكن تصلح عاتمة في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون. (الشفاء، العبارة، ص ٢٨).

٢. لم نعرف الفرق بين أخذ المفهوم كلياً و أخذه عاتماً؛ و الشيخ أيضاً لم يفرق بينهما:

و هذه الطبيعة في نفسها معنى، و أتما مأخوذة عاتمة معنى، و أتما مأخوذة خاصة معنى. و هي في

نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك. (الشفاء، العبارة، ص ٢٨).

١. فإن أخذ جزئياً وجعل موضوعاً سُميت القضية «محصورة» و «شخصية» موجبة كانت أو سالبة.
٢. وإن أخذ عاماً سُميت القضية «طبيعية»^١ كقولنا: «الإنسان نوع» و «الحيوان جنس».
٣. وإن أخذ من حيث هو:
 - a. فإن لم يقرن به السور - وهو اللفظ البالي على كية أفراد الموضوع - سُميت «معملة».
 - b. و «لا سُميت «محصورة» و «مسورة».

[أقسام المحصورة]

و هي:

١. إما موجبة كلية، و سورها «كل»؛
٢. أو [موجبة] جزئية، و سورها «بعض» و «واحد»؛
٣. وإما سالبة كلية، و سورها^٢ «لا شيء» و «لا واحد» و «كل ليس»؛

[سور «كل ليس» للسالبة الكلية]

كقولنا: «كل ج ليس هو ب»، لأن لفظة «كل» ليست للإيجاب بل للسور المعقّم. فإن جاء بعده الإيجاب محضاً أو معدولاً كانت القضية موجبة كلية؛ وإن جاء السلب كانت سالبة كلية. هذا ظاهر فيما إذا تأخرت الرابطة عن كلمة السلب؛ أما إذا تقدّمت، فهل تكون القضية سالبة أو موجبة؟ فيه بحث؛

و الشيخ صرح في الشفاء بأنّها سالبة حيث قال:

و المصنف أيضاً لم يفرّق إلا بين ثلاثة اعتبارات: أخذه «جزئياً» و «عاماً» و «من حيث هو» لتكون القضية الشاملة له «شخصية» و «طبيعية» و «معملة أو محصورة» فنجد المصنف أيضاً لم يستطع أن يميّز بين أخذ المفهوم «كلياً» و «عاماً». لا يقال: أخذ المفهوم «كلياً» هو أخذه «من حيث هو» لأننا نقول: أخذ المفهوم «من حيث هو» هو أخذه «في نفسه» و هو الاعتبار الأول من الاعتبارات الأربعة المذكورة في المتن و هو غير اعتبار أخذ المفهوم «كلياً».

١. طبيعية: هنا الاصطلاح للأعرجي: انتهى الأفكار ص ١٠٩ و ٢١٦؛ خلاصة الأفكار ص ١٧٢.

٢. و سورها: فسورها ق.

قولنا: «لا شيء من ج ب» لا يفيد السلب المطلق، بل كون الباء مسلوباً بهدوام وصف الجيم. فإن أردنا صيغة تفيد ذلك قلنا: «لا شيء من ج إلا و ينتفي عنه ب». أو نقول: «كل ج هو ليس ب»^١.

فقد جعلها سالبة.

و جعلها قوم موجبة^٢ بناءً على أن ما بعد الرابطة يكون محمولاً. والحق أنما «موجبة سالبة المحمول»، و هي في قوة السالبة بمعنى تلازمها^٣. و ذلك لأن «ليس» إنما وضعت لإفادة سلب خبرها عن اسمها؛ فلا يضرها التقديم والتأخير في تلك الإفادة. ولئلك جعل الشيخ تلك القضية من السوالب. هنا إذا كانت بعد الرابطة «ليس». أما إذا كان «لا» أو «غير» فهي موجبة بلا خلاف؛ لأنها ما وُضعا وضع «ليس». و يقرب منها «ليس واحد» فيجوز استعماله في السلب الجزئي.

[السالبة الجزئية]

٣. أو سالبة جزئية.

[أسوار السالبة الجزئية]

و سورها: «ليس كل» و «ليس بعض» و «بعض ليس». و الأول يفيد سلب «الحكم الكلي» بالمطابقة و «الجزئي» بالالتزام^٤.

١. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل السادس ص ٧٩-٨١.

٢. كشف الأسرار، ص ١٥٢.

٣. تلازمها: يلزمها ب. الظاهر أن تلازم الموجبة السالبة المحمول و القضية السالبة من آراء المصنف المختصة به و لم نجد في كتب من قبله من صرح بذلك، إلا سراج الدين الأرموي في مطالع الأنوار حيث قال: «و الموجبة السالبة المحمول لشبهها بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع». (إوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٢٨٢). و كلام الأرموي هنا، و لن لم يدل بالمطابقة على تساوي الموجبة المذكورة و السالبة المحصلة في القوة، فقد دل عليه بالالتزام لما يبدو من أن كلامه يستلزم تساويهما.

٤. كشف الأسرار، ص ٧٩ س ٨-٩.

و الأخيران بالعكس. و الأول منها قد يكون للسلب الكلي إذا جُعل «البعض» مطلقاً،^١ إذ المطلق في سياق النفي يفيد العموم.^٢ فيصير كقولنا: «لا شيء» و لا يستعمل للإيجاب.^٣ و الثاني بالعكس.^٤ و في كل لغة سور ينقضها.^٥

[الموضع الطبيعي للسور]

و من حق السور أن يرد على «الموضوع»^٦ لأن الحكم قد يُشكّ في كونه على كل أفراد «الموضوع» أو على بعضها.^٧

١. مطلقاً: قال في شرح القسطاس: «أي يعتبر البعض من حيث هو البعض».
٢. المطلق في سياق النفي يفيد العموم: المشهور أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. فعلى هذا، يمكن أن يفهم «الإطلاق» في كلام المصنف بمعنى «النكرة». فحينئذ، «عدم الإطلاق» يكون بمعنى «المعرفة». فسور «البعض» إن كان معرفة فسور «ليس بعض» بمعنى السالبة الجزئية و إن كان نكرة فبمعنى السالبة الكلية.
٣. لا يستعمل للإيجاب: أي لا يستعمل في معنى «الموجبة السالبة المحمول» لأنه ملبّ للسور الإيجابي.
٤. و الثاني بالعكس: أي سور «بعض ليس» بعكس سور «ليس بعض» فإنه لا يصير كقولنا: «لا شيء» و قد يستعمل للإيجاب بمعنى «الموجبة السالبة المحمول».
٥. كشف الأسرار، ص ٧٩ س ٨-٩.
٦. الشفاء، العبارة، ص ٥٢-٥٣.
٧. كشف الأسرار، ص ٧٩ س ١٥. لم نجد هنا الدليل في كلام الشيخ بل دليhle لا يرتبط بالشك و اليقين: و السور الكلي يدل على كلية الحكم بحسب «الموضوع» لا بحسب «المحمول»، فإن المحمول و إن كان كلياً فليس السور يدل على أن النسبة لكليته بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع. و إذا قلت «كل إنسان حيوان» لم تكن أن الحيوان بـكـلـيته للإنسان، بل أن الحيوان لكلية الإنسان. فإن احتجت أن تدل على ذلك لم تدل عليه هذا السور، بل تحتاج أن تورد لفظاً آخر يدل على الكم، كما تقول «كل إنسان هو كل حيوان». و إن حذفت هذا السور فقلت «الإنسان كل حيوان» لم يكن هذا اللفظ المذكور شيئاً في الدلالة على كلية الحكم. (الشفاء، العبارة، ص ٥٢-٥٣).

[سور المحمول في القضية المنحرفة]

و قلنا يعرض ذلك^١ في المحمول^٢ فإذا اقترن به، فقد انحرف عن الواجب، فسميت القضية «منحرفة»^٣.

و أقسامها أربعة، لأن المحمول المسور إما شخصي أو كلي؛ وكيف كان، فموضوعه أيضاً كذلك^٤.

١. ذلك: أي السور.

٢. سور المحمول نجده عند أرسطو «كل إنسان كل حيوان» (16-17b14) ثم عند آتونيوس ساكاس (م. ٢٢٣م) - أستاذ أفلوطين (٢٠٤-٢٧٠م) - الذي بحث عن أقسام ستة عشر للقضايا ذات أسوار المحمولات التي تعرض عليها الشيخ في الشفاء العبارة ص ٥٣-٦٤ و سماها «منحرفة». انظر مقالة أحمد الحساوي:

Hasnawi, Ahmad, (2008), "Avicenna on the Quantification of the Predicate (with an Appendix on Ibn Zora)", *The Unity of Science in the Arabic Tradition: Science, Logic, Epistemology and their Interactions*, Edited by Shahid Rahman, Tony Street and Hassan Tahiri, Springer.

و قد بحثنا نحن عن هذه القضايا و أقسامها في المنطق الرياضي في كتابنا منطق تطبيقي ص ٢٢١-٢٢٥.

٣. الشفاء العبارة ص ٥٣.

٤. كشف الأسرار، ص ٨٠ من ٥٣-٥. أقسام المنحرفة التي سيبحث المصنف عنها في الفقرة التالية أكثر من الأربعة المذكورة في المتن بكثير، لأنه يسور الموضوع و المحمول في كل واحد من الأقسام الأربعة بأسوار المحمولات الأربعة فتحدث في كل واحد من الأقسام الأربعة المذكورة ١٦ قضية، حاصلة من ضرب ٢ في ٢ فيبلغ العدد ٦٤ قضية. زد إلى هذه أيضاً المواد الثلاث (الوجوب و الإمكان و الامتناع) حتى تبلغ العدد ١٩٦ تحليلاً!

فلن كان الموضوع و المحمول كلاهما كليين في مادة الوجوب (الإنسان - الحيوان) فالأمثلة هي هذه:

القضايا المنحرفة	الكليات للموضوع	الملاحظات الموضوع
كل إنسان كل حيوان	بعض الإنسان كل حيوان	الموجبات
كل إنسان بعض الحيوان	بعض الإنسان بعض الحيوان	
كل إنسان لا شيء من الحيوان	بعض الإنسان لا شيء من الحيوان	الموضوع
كل إنسان ليس بعض الحيوان	بعض الإنسان ليس بعض الحيوان	
لا شيء من الإنسان بكل حيوان	ليس بعض الإنسان بكل حيوان	السلبيات
لا شيء من الإنسان بعض الحيوان	ليس بعض الإنسان ببعض الحيوان	
لا شيء من الإنسان لا شيء من الحيوان	ليس بعض الإنسان لا شيء من الحيوان	الموضوع

[الضابط في صدق التضايف المعروفة وكذاها]

و الضابط فيها أن الموضوع سواء كان شخصياً أو كلياً، فالحمول المسورة:

١. إن كان شخصياً، أو موجباً كلياً أو سالباً جزئياً؛
٢. صدقت القضية في جميع المواد إن اختلف الطرفان في دخول السلب «معنى»:

أ. بأن يكون في أحدهما دون الآخر،

ب. أو يكون في أحدهما فرداً و في الآخر زوجاً^١.

وقولنا «معنى» احتراز عن اختلافها لفظاً لا معنى؛ فإنه حينئذ يكون كاذباً بقولنا: «ليس ليس الإنسان كل الحيوان» فإن اختلافها بحسب اللفظ دون المعنى، لأن سلب السلب إيجاب^٢.

ب. وإن اتفقا كذبت القضية في جميعها،

د. لأن الشخص لما لم يكن له أفراد فلا يمكن حمل بعضها أو كلها على شيء.

| لا شيء من الإنسان ليس بعض الحيوان | ليس بعض الإنسان ليس بعض الحيوان

و جدير بالذكر أنه إذا كان الحمل شخصياً تركبت المواد فزادت على الثلاث لأننا إذا قلنا «كل إنسان زيد» نجد المادة تركباً من الوجوب والامتناع (فإن زيدا يجب حمله على واحد من الناس و يتمتع حمله على غيره). أيضاً إذا قلنا «كل إنسان هذا الكاتب» لا ندري هل المادة هي الإمكان الصرف أو التركيب من الوجوب والامتناع، فإن لكل من الاحتمالين وجهاً. ولهذا الإجماع تأثيره في الضابط الذي سيذكره المصنف آنفاً و سنشير إلى هذا التأثير في هامش في ما يلي.

١. بعض الأمثلة لهذه المنحرفات الصادرة هي هذه:

كل إنسان ليس بعض الحيوان	كل زيد ليس بعض الحيوان
لا إنسان بكل حيوان	لا زيد بكل حيوان

كل إنسان ليس بعض الكاتب	كل زيد ليس بعض الكاتب
لا إنسان بكل كاتب	لا زيد بكل كاتب

كل إنسان ليس بعض الحجر	كل زيد ليس بعض الحجر
لا إنسان بكل حجر	لا زيد بكل حجر

٢. اعترض قطب الدين الرازي على هذا التفسير. (راجع لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٢ ص ٨-٣).

ii. وكذلك كلّ أفراد المحمول - إذا كان موجبا كلياً، لا يمكن حمله:

(a) على معيّن،

(b) أو على واحد واحد إن كان الموضوع مسوّراً،

(c) أو على الطبيعة إن كان محملاً.

iii. وكذا السلب الجزئي إذا صدق على الموضوع كذب سلبه.

فإن قلت: حينئذ يصدق «الإنسان ليس بعض الحيوان»^١ و ذلك باطل.

قلت: هذا حق، لأن «بعض أفراد الحيوان مسلوب عن الإنسان ضرورة».

فإن قلت: لو مجوز تعيين المحمول لأصق «لا شيء من الإنسان بحيوان».

قلت: الكلام في المتحرفات في أفراد المحمول فلا بد من التعرّض إلى البعض للسلب^٢ و

الإيجاب؛ بخلاف غيرها فإنّ الكلام في الغير في نفس المحمول لا في أفرادها.

٢. وكذا صدقت المتحرفة:

a. باختلاف الطرفين إن كان المحمول سالبا كلياً أو موجبا جزئياً:

i. في مادة الامتناع،

ii. و في الإمكان إن لم يكن المحمول حاصلًا؛

b. و باتفاقيهما:

i. في مادة الوجوب،

ii. و في الإمكان إن كان المحمول حاصلًا.^٣

١. الإنسان ليس بعض الحيوان: لو قيّد الموضوع بسور «الكُلّ» و قيل: «كُلّ الإنسان ليس بعض الحيوان» لكان أقرب إلى الفهم.

٢. للسلب: بالسلب ع. قال في شرح القسطاس: «لأجل السلب».

٣. الظاهر أنّ الأحكام التي ذكرها المصنف ليست بشاملة فهناك أمثلة مشكوك فيها:

كُلّ حيوان بعض الإنسان كُلّ إنسان بعض زيد

بعض الحيوان بعض الإنسان بعض الإنسان بعض زيد

فهذه المتحرفات هل هي صادقة على أصول المصنف التي أعطاها في المتن؟ أم هي كاذبة على تلك الأصول؟

فالظاهر أنّ الجواب موقوف على أنّ المائة في مثال «الحيوان - الإنسان» هل هي من الوجوب؟ أم

الإمكان؟ أم الامتناع؟ وكذلك في مثال «الإنسان - زيد». فإن كانت المادة هي الوجوب أو الإمكان فعلى

أصول المصنف جميع تلك الأمثلة الأربعة صادقة و إن كانت هي الامتناع فجميعها كاذبة. لكنّا نجد أنّ الصادق

من الأربعة [ب] هو «بعض الحيوان بعض الإنسان» و الباقي كاذبة. فني الأصول التي أعطاها المصنف خلل.

وقد مراد به البعض «و الكل» الجزء والمجموع، كقولنا: «اليد بعض البدن»، وليس أمثال ذلك من المنعرجات.^١

[المبحث الثاني]

في تحقيق المحصورات

[اعتبارات السور]

إذا قلنا: «كل ج ب» فلا نفي بالـ «كل»:

١. «الجيم الكلي».
٢. ولا «الكل» من حيث هو «كل».
٣. بل «كل واحد».^٢

[الفرق بين اعتبارات «الكل»]

و الفرق بين الاعتبارات ظاهر لأن:

١. «كل واحد» جزء لـ «الكل» من حيث هو «»^٣.
٢. و «الجيم الكلي»:

١. الشفاء العبارة ص ٥٤-٥٥.

٢. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٧٠٥. هنا مطابق لكلام الخوئي. لكن الشيخ ذكر «كلية ج» بدل «الكل» من حيث هو «كل»:

اعلم أنا إذا قلنا «كل ج ب» فلنا نفي به أن «كلية ج» أو «الجيم الكلي» هو ب، بل نفي به أن «كل واحد واحد» (الإشارات والتسميات، (شرح الإشارات والتسميات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٩٢)).

فهل «كلية ج» هي نفس «الكل» من حيث هو «كل»؟ ففيه شك لأن الأول هو «الكلي المنطقي» عند المناطقة والثاني «الكلي الطبيعي». فهذا الشك ينشأ من أن قيد «من حيث هو» غير واضح المعنى عند المناطقة وعند الحكماء فأنهم يستعملون هذا القيد في كل سياق بمعنى.

٣. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٨٠٧.

- a. إن أخذ طبيعياً فهو جزء لـ «كلى» واحد^٢
 b. و إن أخذ عقلياً فهو مفهوم ذهني لا تحقق له في الخارج. دون الاعتبارين الآخرين.^٣

[عدم تعني الحكم في الاعتبارين الأولين]

و لو عينا به أحد الأولين^٤ لم يتخذ الحكم من الأوسط إلى الأصغر، لأن ثبوت حكم لأحد الكتين لا يوجب ثبوته للآخر، إذ يصدق:

«الإنسان الكلى حيوان كلى»^٥

و «الحيوان الكلى جنس»

و لا يصدق:

«الإنسان الكلى جنس»^٦

و كذا ثبوت الحكم لمجموع لا يتضمن ثبوته لمجموع آخر، إذ يصدق:

«كل عضو بدن»^٧ على معنى «الكل من حيث هو»

١. فهو: - ق.

٢. لكل: للكل ق.

٣. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٧.

٤. الآخرين: الآخرين به. المتصود من «الاعتبارين الآخرين» هو «الكل من حيث هو كلى» و «كل واحد».

٥. الأولين: المتصود هو «الجسم الكلى» و «الكل من حيث هو كلى».

٦. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ١١-١٢.

٧. كلى: - ص، ع، ق، ب.

٨. في صدق هذه المقدمة شك لأن «الإنسان الكلى» كلى عقلي فليس بحيوان لأن الحيوانات أجسام و الأمور العقلية ليست بأجسام.

٩. المثال الصحيح لعدم تعني الأوسط في الكلى العقلي هو هذا:

«الإنسان» الكلى نوع

و «النوع» مفهوم إضافي

و لا يصدق:

«الإنسان» الكلى مفهوم إضافي.

١٠. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٩-١٠.

و «كل بدن - أيضاً بذلك المعنى - مركب من الأبدان»
و لا يصدق:
«كل عضو مركب من الأبدان»^١

[اعتبارات الموضوع]

و لا ننفي بـ«ج» ما حقيقته «ج»، و إلا لم يتخذ الحكم من الأوسط إلى الأصغر، لأن ثبوت حكم
لأحدى الحقيقتين لا يوجب ثبوته للأخرى، إذ يصدق:
«كل ما حقيقته إنسان فهو حيوان»
و «كل ما حقيقته حيوان فـ«الناطق» خارج عنه»،
و لا يصدق:

«كل ما حقيقته إنسان فـ«الناطق» خارج عنه»،
و لا ما هو موصوف بـ«ج»،^٢ و إلا لخرج بعض القضايا مثل «كل إنسان حيوان»،
بل ما^٣ صدق عليه «ج»:

١. بالنفل،
٢. في الذهن أو في الخارج،
٣. وقت الحكم أو غيره و لو في المستقبل،
٤. من جزئياته.

هكذا ذكره الشيخ.^٤

١. هذا الاستدلال بمعنى ما يلي:

«مجموع الأجزاء بدن»

«مجموع الأبدان مركب من الأبدان»

و لا يصدق:

«مجموع الأجزاء مركب من الأبدان».

٢. الظاهر أن «الموصوف» هاهنا أخذ بمعنى «الموصوف بالوصف العرضي» و الظاهر أنه مأخوذ من كلام
الخوننجي في كشف الأسرار، ص ٨٢ س ١٥.

٣. ما: كل واحد واحد ثلثا ص.

٤. الشفاء، القياس ص ٢٠-٢١. لم نجد قيد «من جزئياته» في كلمات المناطقة من الشيخ إلى الخوننجي. بل
الأرموي هو أول من راد هذا القيد في مطالع الأنوار (الرواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٦ س ١٩).

خرج بالقييد الأول مذهب الفارابي. إذ هو اكتفى بما هو «ج» بالإمكان».

١. «ج» بالإمكان: أخذ الإمكان في عقد الوضع من الآراء المنسوبة إلى الفارابي. وفي هذه النسبة اختلاف؛ والظاهر أن أول من أسند هذا الرأي إلى الفارابي بالاسم والرمز هو ابن رشد في تلخيص كتاب القياس حيث يصرح باسم الفارابي بلفظه «أبو نصر» ويعتري إليه القول بأحد الإمكان في عقد الوضع وبأنه باسم الإسكندر الأفروديسي وينسب إليه القول بأخذ الفعلية في عقد الوضع:

وأما المقدمة الممكنة الكبرى فإنه يوجد فيها في جميع المواضع الشرط الذي طعن به أبو نصر أنه شرط أرسطو إثني «المتقول على الكل» [في جميع أصناف المنتزعات. وذلك أن قولنا «كل ما هو ب فهو أ إمكان» يصدق على ما كان بالقوة أو بالفعل ب. ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة، كانت النتيجة ممكنة في أي ضرب كان من الاختلاط على ما سيأتي بعد.

فليس إذن شرط «المتقول على الكل» في جميع المقدمات الثلاث - أعني المطلقة والضرورية والممكنة - هو واحد على ما ظنّه أبو نصر من أن يكون المحمول باطلاً أو بالضرورة أو بإمكان على كل ما هو ب إثني واحد كان من هذه الأصناف الثلاثة - أعني إمكان أو باطرار أو بالفعل. ولا هو أيضاً ما ذكره [عقلاً] عن الإسكندر من أن شرط المتقول على الكل المستعمل في هذا الكتاب هو أن تكون آ محمولة باطرار أو بإمكان أو بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط. فإنه لو كان الأمر هكذا لم تنتج التي من محتملين بحسب «المتقول على الكل». (تلخيص كتاب القياس، ص ١٢٢-١٢٥).

وهذا يدل على أن ابن رشد نقل هذين القولين من كتاب للفارابي. وكذلك يجد الإمام في الملخص يذكر اسم الفارابي وينسب إليه هذا القول:

هـ: زعم الفارابي أنه ليس يعتبر في قولنا «كل ج» حصول الجسمية بالفعل. بل كل ما أمكن انتزاعه عما (منطق الملخص، ص ١٢٢).

وفي شرح عيون الحكمة، يستند إليه مأخذ هذا الحكم:

الشرط الخاص: زعم الشيخ أبو نصر الفارابي أن قولنا: «كل ج» أي «كل ما لا يتبع أن يكون ج».

و [بما اختار هذا التفسير حتى يصير القياس المركب من المقدمتين الممكنتين قياساً شيئاً. مثل قولنا: «كل ج يمكن أن يكون ب» ثم قلنا: «أو كل ب [يمكن] أن يكون أ». فهذا يصح إثباتاً: أن «كل ج يمكن أن يكون أ»؛ لأن الصفري دللت على أن الأصغر يمكن الانتزاع بالأوسط؛ ثم إذا قلنا: «أو كل أوسط فإنه يمكن أن يكون موصوفاً بالأكثر» و عنياناه: «كل ما يمكن أن يكون موصوفاً بالأوسط فإنه يمكن أن يكون موصوفاً بالأكثر». فحينئذ يدخل الأصغر تحت الأوسط دخولاً شيئاً ويكون القياس كاملاً. (شرح عيون الحكمة، ج ١، ص: ١٢٩).

والظاهر أن الإمام أسند هذا إلى الفارابي مستنداً إلى كلام للشيخ في القياس من الشفاء:

و دخل بالثاني موضوع الموحيات و السوالب الغير الخارجية، إذ لا يشترط فيه وجوده في الخارج.
و بالثالث ما لا يمكن كونه "ج" عند الحكم، مثل قولنا "بعض المتحرك ساكن".

و أننا إن أخذ الموضوع على السبيل الذي اختاره الفاضل من المتأخرين، حتى يكون ج ما يصح أن يكون ج، حتى يدخل فيه ما يصح أن يكون ج، و إن جاز أن يوجد و يعدم و لا يكون حاصلًا له أنه ج. (الشفاء، القياس، ص ٨٥). (راجع أيضاً نفس المصدر ص ٢١، ١٩١).
لكننا نجد محمد يوسف بن حسين الطهراني (قرن ١١ هـ) كلاماً في تخطئة إسناد «أخذ الإيمان في عقد الوضع» إلى الفارابي:

و ما اشتهر من أن صدق وصف الموضوع على ذاته في التفضيل المعتمدة في العلوم بالإمكان فهو خطأ، بل هو اشتراط الصدق فعلًا و قوة معاً، بمعنى اعتبار الأفراد الفعلية و الإمكانية جميعاً، كما قرئنا. و إرادة الإيمان العام بعيدة من كلامه كما ستعرف في مقامه. (تفصيل الأصول و تلخيص الفصول، ص ٢٣).

و في حماية كلامه يدعي الطهراني أن كلام الفارابي هو بعينه نفس كلام الشيخ:

أقول: هذا الذي ذهب إليه الشيخ راجع إلى مذهب الفارابي و لا فرق إلا بمجوز المفهوم و الاعتبار، مثلاً إذا قلنا «كل أبيض كذا» دخل فيه ما هو أبيض «بالقوة مطلقاً» عند الفارابي و «بشرط أن يفرض العقل أبيض» عند الشيخ. فالتقول باختلاف الأحكام بناء على المذهبين سهو يقين. (تفصيل الأصول و تلخيص الفصول، ص ٢٢).

و ظن أحد قراءم قراملكي خطأ في حاشية له في منطق المختصر ص ٢٠١ أن هذا يوجد في الجلد الثاني من المنطقيات للفارابي ص ٧٢-٧٣ وكذلك خالد الروحاني في هامش له في كشف الأسرار ص ٨٣ أنه يوجد في شرح الفارابي للعارضة ص ٧٥-٧٦. و أننا نحن فلم نجد في آثار الفارابي ما يدل على أخذ الإيمان في عقد الوضع. و الذي نعتقد أن قراملكي و الروحاني يشيران إليه هو هذه العبارة:

و مع ذلك فإنه لساناً نريد «المعنى الكلي» ما قد حصل فيه من جزوياته أكثر من جزو واحد بالفعل، بل إذا نفى به الكلي «ما شأنه أن يحصل على أكثر من واحد، حتى يكون لو لم يبق من أشخاص الناس إلا اثنان كان قولنا «الإنسان أبيض» معناه «كل إنسان أبيض» لأن المعنى الكلي لا يصير معنى كلياً بأن ينحصر من أشخاصه تحت اثنان بالفعل و أكثر، بل الذي شأنه أن يكون محمولاً على أكثر من واحد و إن لم يحصل بالفعل، (المنطقيات للفارابي، ص ٧٢).

لكن هذه العبارة لا تدل إلا على أن الكلي يمكن أن لا يحصل على شيء و لا تدل على أن في القضية المحصورة لا بد أن يعتبر المصاديق الممكنة.

[دليلان لإخراج المسقى من الموضوع]

و خرج بالراجع مسقى "ج" و لن صدق عليه "ح" بالفعل "د" و إنما أخرجته:

١. ليوافي العرف و اللغة لأننا إذا قلنا مثلاً "كل إنسان ضاحك" - أو نائم - بالفعل "د" فلأننا

نفهم منه عرفاً و لغة أن كل فرد من جزئياته التي توجد خارجاً أو ذهنياً هو كذلك.

٢. و لأنه أخذ المسقى محزباً ، حكمه قد يخالف حكمه مع النعيق ، فيكذب كثير من القضاة

الكلية كقولنا "كل إنسان نائم بالفعل" ، لأن:

a. الجزء المتمتع في الخارج يتمتع أن يوصف بأحكام المعينات.

b. و لن أخذ من حيث هو فالحكم عليه يكون الحكم على الجزئيات ، إذ هو -

من حيث هو - موجود في الجزئيات ؛ حينئذ لا فائدة في إدراجه.

هنا تحقيق ما ذهب إليه الشيخ.

[فسادان عظيمان في إخراج المسقى من الموضوع]

لكن يلزم منه فساد عظيم ، و هو:

١. عدم انعكاس "السالبة الكلية" و "الموجبة الجزئية".

٢. و عدم إنتاج "ضرب من الأول".

[١] [عدم الانعكاس]

و ذلك لأنه حينئذ يصدق بالضرورة:

١. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٤ س ٩-١٠). راجع أيضاً كشف الأسرار.

ص ٨٤ س ٣-١٠.

٢. خارجاً أو ذهنياً: خارجاً أو ذهنياً ص.

٣. هذه الفقرة نقلها قطب الدين الرازي و ردّ عليه من غير أن يذكر اسم المصنف (لوامع الأسرار في شرح

مطالع الأنوار ص ٢٤٠ س ٣-١٣).

٤. الشفاء ، القياس ص ٢٠-٢١.

٥. أجاب عن هذين الفسادين قطب الدين الرازي (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٧٤ س ٤-٦

٧) و ذكر جواباً آخر و رفضه بجواب و أحال لأجوبة أخرى إلى رسالته في المصوّرات (نص المصدر ص ٧-١٦).

«لا شيء من الإنسان بنوع»^١ ضرورة أو دائماً،

مع كذب:

«لا شيء من النوع إنسان»

إصدق نقيضه و هو:

«بعض النوع إنسان»^٢

١. لا شيء من الإنسان بنوع: ذكر الخوغبي هذه القضية في صورة موجبة معدولة:
و الفرق بين الاعتبارين أنه يصدق بالاعتبار الثاني «كل إنسان فهو غير نوع» و «كل حيوان فهو غير جنس». (كشف الأسرار، ص ٨٢ من ١٧-٩)
٢. هنا اختلط الحمل الأول الثاني بالحمل الشائع الصناعي فإن قولنا «بعض النوع إنسان» صادق بالحمل الأول وكاذب بالحمل الشائع:

١. $\exists x (Nx \& x = A)$ صادق

٢. $\exists x (Nx \& Ax)$ كاذب

فإن التفسير بالحمل الأول يعني أن بعض الأنواع هو عين مفهوم «الإنسان» و هو صادق و لكن التفسير بالحمل الشائع يعني أن بعض الأنواع موصوف أو متصف بمفهوم «الإنسان» و متصادق له و هذا كاذب. فإذا كان الأمر على هذه الوثيرة فنقيض هذا القول - أي قولنا «لا شيء من النوع إنسان» - كاذب بالحمل الأول و صادق بالحمل الشائع:

٣. $\neg \exists x (Nx \& x = A)$ كاذب

٤. $\neg \exists x (Nx \& Ax)$ صادق

أو:

٥. $\forall x (Nx \rightarrow x \neq A)$ كاذب

٦. $\forall x (Nx \rightarrow \neg Ax)$ صادق

فإن التفسير بالحمل الأول يعني أن لا شيء من الأنواع هو عين مفهوم «الإنسان» و هو كاذب و لكن التفسير بالحمل الشائع يعني أن لا شيء من الأنواع موصوف أو متصف بمفهوم «الإنسان» و متصادق له و هذا أيضاً و إنما عكس هذه القضية، أي قولنا «لا شيء من الإنسان بنوع»، صادق بالحمل الأول و كاذب بالحمل الشائع:

٧. $\forall x (Ax \rightarrow x \neq N)$ صادق

٨. $\forall x (Ax \rightarrow \neg Nx)$ صادق

فإن التفسير بالحمل الأول يعني أن لا أحد من الناس هو عين مفهوم «النوع» و هو صادق و كذلك التفسير بالحمل الشائع فإنه يعني أن لا شيء من الناس موصوف أو متصف بمفهوم «النوع» و متصادق له و هذا أيضاً صادق. لكن النظر في صورة القضيةين الأخيرتين بيننا أن قضية (٧) ليست بعكس (٥) لأن عكس (٥) يكون على الصورة التالية:

و علم منه أن الموجبة الجزئية أيضاً لا تنعكس، إذ يصدق «بعض النوع إنسان» و لا يصدق «بعض الإنسان نوع».

و كذا في كل قضية طبيعية مثل قولنا: «لا شيء من الحيوان نجس».

[دفع دخل]

لأن قلت: الموضوع هو «الإنسان الموجود في الأفراد» و محمول العكس يجب أن يكون عين موضوع الأصل، فحينئذ يصدق «لا شيء من النوع إنسان موجود في الأفراد».

قلت: لا نسلم وجوب كون محمول العكس عين موضوع الأصل، بل المعتز مفهومهما مطلقاً. لأن القيد في أحكام المنطق غير جائز و إلا لانعكس قولنا: «بعض الحيوان ليس بإنسان» إلى قولنا: «بعض الإنسان ليس بحيوان».

[٢] [عدم الإنتاج]

و أيضاً صدق:

«بعض النوع إنسان»

كاذب

٩ - ٧٢ (٢ - ٨ - ٩ - ٧٢)

و (٩) كاذب لأنه يعني أن كل ما هو عين مفهوم «الإنسان» فهو ليس بنوع و بعد أن هذا كاذب لأن مفهوم «الإنسان» عين مفهوم «الإنسان» و هو نوع.

فعلم أن إبطال العكس المستوي ناشئ من خلط الحمل الأولي بالحمل الشائع.

نعم، يبطل العكس المستوي إن شرطنا في جانب الموضوع الحمل الشائع و في جانب المحمول الحمل الذاتي (أو شرطنا في جانب الموضوع الحمل الشائع و في جانب المحمول المفهوم الأعم من الحمل الذاتي و الشائع) و يمكن أن يفتر كلام المصنف على هذا و إن كان بيانه لا يدل عليه دلالة صريحة.

١. لا شيء من الحيوان نجس: ذكر الخوحي هذه القضية أيضاً في صورة موحدة معدولة كما مر في هامش سابق:

و الفرع بين الاعتبارات أنه يصدق بالاعتبار الثاني «كل إنسان فهو خير نوع» و «كل حيوان فهو

غير نجس». (كشف الأسرار، ص ٨٤ من ٧٠-٦).

لكن المصنف اعتبر أمثال هذه القضايا من «القضية الطبيعية» و هو من الجانب لأن الملاك في معنى تعريف القضايا هو عقد الوضع لا عقد الحمل، فإن العطر في عقد الوضع: «كل إنسان» أو «لا شيء من الإنسان» أو «لا شيء من الحيوان» يكسب لمعلم أنها من القضايا المخصوصة لا من القضايا العامة و هاهنا لا صير العطر في عقد الحمل، أي: «النوع» أو «الجنس» الذي هما من المفعولات الثابتة المختلفة.

و لا يصدق من الإنسان بصدق

في أصول الفقه والمنطق

[ادخل هنا]

في أصول الفقه والمنطق

نوع من الخرافات في أصول الفقه والمنطق

١. و لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.
٢. و لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.
٣. و لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.
٤. و لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.

فقد لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق

١. و لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.

٢. و لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.

هذا ما استخرج في أصول الفقه والمنطق في أصول الفقه والمنطق.

[اصلاح التمسك في أصول الفقه والمنطق في أصول الفقه والمنطق]

و يمكن تصحيح ذلك في أصول الفقه والمنطق في أصول الفقه والمنطق. يكون عموماً موضوعاً محمداً في أصول الفقه والمنطق. لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق. لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.

و لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.

١. لا يصدق من الإنسان بصدق في أصول الفقه والمنطق.

١. قيد الخرافة: القيد ص

٢. هذا مأخوذ من قول الشيخ في الشفاء: الحاكم هو على واحد واحد من الخرافات الشخصية: أو النوعية الشخصية معاً إن كان المعنى حساباً. (الشفاء، القياس، ص ٢٠).

٣. في: ق.

٤. الخرافة: و غيرها ص.

هكذا وجد في الشكاه.

و أيضا المصروف ثلاثة:

١. أن الشرط صدق الظروف بل الموسوع في الخارج فهو الأول.
٢. و الثاني الشرط إمكان صدقها فيه في الخارج فهو الثاني.
٣. و الثالث هو الثالث.

و المصنف بالاعتبار الأول حقت «خارجية» و بالاعتبار الثاني «مقتضية» و بالاعتبار الثالث «ذهنية».

١. الشكاه العاشر من ٢٠ ٢١. أخر أسس في الشكاه هذا المصنف أخر في الثاني بل هو من مخرجه.
٢. هذا خلافا للمصنف من تعريف المصنف عليها للمعنى و الأخير من تعريف الأول و الثاني الشرط من المعنى الذي يفرضه الأخير و الشرط إمكان صدق الموسوع في المصنف و الثاني المصنف لم يصر الفرق بين التعريفين.
٣. هذا أيضا خلافا للمصنف بين تعريفين للمقتضية الذهنية لأن التعريف الأول كان معنى «بل» و صدق «لهي» صادقا عليه مع «فهو» في الذهني و هو يشمل بل الشرط «لأنه» ذهني «مزدوج» و لكن التعريف الثاني خارجي «بل» كل شرط (التعريف الأول هو «يشترط شيء» و الثاني «لا يشترط»).
٤. بالاعتبار باعتبار في.
٥. بالاعتبار باعتبار في.
٦. لم نعلم مقصود المصنف من اشتراط صدق الظروف أو إمكان صدقها فيه بل يشترط هي المصنف من الخارج و الحقيقة أن أم يشترط هما عند الوضع و عند الوضع في ذلك المصنفين فإن «بها» من صدق ذلك «مصدري» في المصنفين الرياضيين.

فإن اشتراطنا نفس القضية حصلنا على هذه الصور:

- | | | |
|----|--|----------|
| 1 | $\forall x (A(x) \rightarrow B(x)) \rightarrow \exists x (A(x) \wedge B(x))$ | الخارجية |
| 2. | $\forall x (A(x) \rightarrow B(x)) \rightarrow \exists x (A(x) \wedge B(x))$ | الحقيقية |
| 3. | $\forall x (A(x) \rightarrow B(x))$ | الذهنية |

و إن اشتراطنا عقدي الوضع و الحل حصلنا على هذه الصور:

- | | | |
|----|--|----------|
| 4. | $\forall x [A(x) \rightarrow B(x)] \rightarrow \exists x [A(x) \wedge B(x)]$ | الخارجية |
| 5. | $\forall x [A(x) \rightarrow B(x)] \rightarrow \exists x [A(x) \wedge B(x)]$ | الحقيقية |
| 6. | $\forall x (A(x) \rightarrow B(x))$ | الذهنية |

أو لخصناها على ما يلي:

[النسب بين القضايا الثلاث]

والأول أخض من الثاني' و هو من الثالث إذا كانت موجبة.^٢
و بالعكس إذا كانت سالبة لأنّ نقيض الأعمّ أخض من نقيض الأخض.
هذا معنى الموجبة.

[شروط صدق القضايا الثلاث في السالبة]

أنا السالبة، فسالبة كلّ قسم هي رفع موجبه - لتقابل السالبة الموجبة - لا إثبات السلب
فإنه أخض من رفعها فلا تتقابلان.

١. فالسالبة الخارجية تصدق:
٢. تارةً بانتفاء الموضوع، وإن كان المحمول نفسه أو لازماً له، كقولنا: «لا شيء من الحلاء بعد»^٣

7.	$\forall x (Jxk \rightarrow Bxk)$	الخارجية
8.	$\forall x (O Jxk \rightarrow O Bxk)$	الحقيقية
9.	$\forall x (Jx \rightarrow Bx)$	الذهنية

حيث يدل قيد «k» على «الصدق في الخارج».

كل هذا على أن الخارجية مشروطة بصدق الطرفين في الخارج» و أن الحقيقية مشروطة به. يمكن
صدق الطرفين في الخارج» و أن الذهنية غير مشروطة بشيء. أما إذا اعتبرنا التعريف الأول الذي نشأ من
مباحث الخوجي و الأحمري بلغنا صوراً أخرى بحثنا عنها في مواضع أخرى لا نرد فيها هاهنا. (انظر كتابنا
منطق خوجي ص ١٥٨-١٧ و كتابنا منطق تطبيقي ص ١٦٠-١٦٦، ٢١٦-٢١٩، ٢٨٦-٢٩٠، ٣٢٣-٣٢٩).

١. الأول أخض من الثاني: كون الخارجية أخض من الحقيقية خلاف لماثل يأتي به المصنف ص ٢٥٧ و هو
قولنا «كل حيوان لا عتاء» فإن هذا لو صدق خارجياً كما صرح به لصدق حقيقياً أيضاً. لكنه لا يصدق حقيقياً
لأنّ «بعض الحيوان عتاء» يصدق حقيقياً.

٢. هاتان السبطان (أي أخضية الخارجية من الحقيقية و أخضية الحقيقية من الذهنية) تناسبان التعريف الثاني
لهذه القضايا الثلاث الذي ورد في بيان حصر هذه القضايا. أما النسب بين هذه القضايا في تعريف الخوجي و
الأحمري مغايرة لهاتين النسبتين عشا عنها في غير هذا الموضوع: فليراجع.

٣. صدق السالبة الخارجية بانتفاء الموضوع (أو المحمول) يناسب الصورة الأولى لها في المنطق الرياضي التي
اقترحتها التعريف الأول للخارجية: فعدم الموضوع (أو المحمول) في الخارج يستلزم كذب الموجبة الخارجية و
صدق السالبة الخارجية في تلك الصورة.

b. و تارة بانضاء الحكم.

٢. و السالبة الحقيقية تصدق:

٣. بانضاء الشرائط المذكورة،^١

b. و بامتناع الطرف.^٢

٣. و كذلك السالبة الذهنية.

[رفض المتأخرين القضية الذهنية مع كثرة استعمالها في العلوم]

و رفض المتأخرون^٣ الذهني، مع أن كثيراً من القضايا المستعملة في العلوم لا تصدق إلا عند الاعتبار، مثل قولنا:

١. «كل نوع كلي»

٢. و «كل جنس عام»

٣. و «اجتماع التقيضين ممتنع»

٤. و «الممتع معدوم»

٥. و «المعدوم غير محسوس»

و أمثال هذه.^٤

١. بانضاء الشرائط المذكورة: أي بانضاء الموضوع أو بانضاء الحكم.

٢. الطرف: الموضوع ص. صدق السالبة الحقيقية بامتناع الطرف بناسب الصورة الأولى لها في المنطق الرياضي التي اقترحناها للتعريف الأول للحقيقة؛ فامتناع الموضوع أو المحمول في الخارج يستلزم كذب الموجبة الحقيقية و صدق السالبة الحقيقية في تلك الصورة.

٣. راجع أثر الدين الأحراري منتهى الأفكار، ص ١٠٩ من ١٠-١٢؛ نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٦٥.

٤. هناك فرق ظاهر بين المثاليين الأولين و الثلاثة الأخيرة فإن الموضوع و المحمول في المثاليين الأولين من المعقولات الثانية المنطقية و ليست كذلك في الثلاثة الأخيرة فإنها من المعقولات الثانية الفلسفية عديم؛ اللهم إلا أن نعتبر الاجتماع (بمعنى العطف المنطقي) و التقيص و المتع و المعدوم (و كذلك المعك و الواجب و الموجود) من المعقولات الثانية المنطقية كما هو الحق عندنا.

و هناك فرق آخر و هو أن المثاليين الأولين مسوقان بالسور الكلي فيها من المحصورات و لكن الثلاثة الأخيرة غير مسوقة فهي إما محملة أو طبيعية: أما المحملة لأننا يمكننا أن نقول مثلاً «كل اجتماع التقيضين ممتنع» و أما الطبيعية فلأن المحمول في القضايا الطبيعية لا بد و أن يكون من المعقولات الثانية المنطقية و على الرأي

[اعتبار القضية الذهبية فقط عند الشيخ والأقدمين]

و نقل افهتقين من الأقدمين إنما اعتبروا هذا القسم فقط. وكلام الشيخ في الإشارات يؤكد هذا المعنى، حيث قال:

الإيجاب المحلي هو مثل قولنا: «الإنسان حيوان»؛ ومعناه أن الشيء الذي يفرضه
المعنى إنساناً - كان موجوداً في الأعيان أو لم يكن - فيجب أن يفرضه حيواناً و يحكم
عليه بأنه حيوان. وكذا السلب المحلي و حاله تلك الحال.^٢

فعل أن الشيخ إنما اعتبر هذا القسم دون الباقي.

خاتمة

[المهمة في قوة الجزئية]

المهمة في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف، لأنما:

١. إنما أن تصدق كلية أو جزئية؛
٢. لأن الحكم في المهمة على «المفهوم من حيث هو»^٣،
٣. و «المفهوم من حيث هو» موجود في الجزئيات،
٤. فتصدق حينئذ إما كلية أو جزئية،
٥. و على التمييز تكون الجزئية صادقة.

الحق «المتع» و «المعوم» من هذا القبيل. و أما ضمير المحسوس» فهل هو من المعقولات الأولى أو من
الذاتية المطلقة أو الفلسفية فيه بحث.

١. كذا: كذا في.

٢. إشارات و التبيينات، النهج الثاني، الإشارة الثانية. العبارة منقولة باختصار و نص الشيخ هو هذا:

إشارة إلى السلب و الإيجاب.

الإيجاب المحلي مثل قولنا: «الإنسان حيوان» و معناه أن الشيء الذي يفرضه في الذهن إنساناً -
كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود - فيجب أن يفرضه حيواناً و نحكم عليه بأنه حيوان من غير
ريادة «متى» و «في أي حال»، بل على ما يعم الوقت و المقيد و مقابلتها، و السلب المحلي هو
مثل قولنا: «الإنسان ليس بحص» و حاله تلك الحال. [الإشارات و التبيينات، انظر: الطوسي،

شرح الإشارات و التبيينات مع المحاكمات، ج. ١، ص ١١٥].

٣. كشف الأسرار، ص ٨٥ س ١٥.

[دفع دخل]

قلت: هنا يقتضي أن تكون المهملة في قوة الكنية. لأن موضوع الحكم:

١. إذا كان «المفهوم من حيث هو».

٢. و «المفهوم من حيث هو» موجود في جميع الجزئيات.

٣. فيكون الحكم أيضاً ثابتاً لجميع الجزئيات.

قلت: الحكم في المهملة إنما يكون على المفهوم «في الجملة» - لا بطريق «الدوام» و «اللزوم» حتى يلزمه «في كل صورة» - كقولنا: «الإنسان كاتب بالفعل». و لو لزم ذلك في صورة من الصور فذلك يكون زائداً على حكم المهملة.

[استلزام الجزئية للمهملة]

و قيل: لأن الجزئية أيضاً تستلزمها^١.

و ما وجد ذلك في كلام الشيخ.

و يُطْلَق قولنا: «بعض الحيوان غير مشترك فيه»، فإنه لا يصح أن يقال: «الحيوان غير مشترك فيه»^٢، إذ هو^٣ باعتبار معين^٤ و هو الجزئية. و الله أعلم.

١. كشف الأسرار، ص ٨٦ من ٩٠-٥.

٢. فيه: + فإنه لا يصح أن يقال الحيوان غير مشترك فيه ق.

٣. أن يقال الحيوان غير مشترك فيه: + أن يقال الحيوان غير مشترك فيه ق.

٤. هو: - ب.

٥. باعتبار معين: للكلي خمسة اعتبارات: مأخوفاً كلياً و جزئياً و عاقماً و معيناً و من حيث هو. كما صرح به الخوئي (انظر كشف الأسرار، ص ٨٦ من ١). فالمصنف يبدو أنه ناظر إلى هذه الخمسة الاعتبارات و مقصوده من «اعتبار معين» هو الاعتبار الثاني أي «المأخوذ جزئياً».

الفصل الرابع

في العدول والتحصيل

[إيجاب القضية و سلبها إذا يعتبر:

١. بإثبات شيء لآخر أو سلبه عنه،
٢. لا يكون الموضوع أو المحمول وجودياً أو عدمياً.

فمحمول القضية:

١. إن كان وجودياً، سُميت القضية «محصلة» و «بسيطة»:
 ٢. وإن كان عدمياً، سُميت «معدولة» و «متشعبة»^١.
- وكل منها إما موجبة أو^٢ سالبة، فهذه أربع قضايا.

[حاجة الموجبة إلى وجود الموضوع]

ولما كان الإيجاب عبارة عن الحكم بثبوت المحمول للموضوع^٣، وهو وجوده له، فمن الممتنع أن يُعكَم على المعدوم - حال كونه معدوماً - بأن شيئاً موجوداً له، لأن ثبوت الصفة للموصوف فرع ثبوت الموصوف.

١. كشف الأسرار، ص ٨٦ من ١٤٠-١٥٠. الظاهر أن «الوجودي» و «العدمي» في تعريف الخوحي و كثير من المتأخرين له «المحصلة» و «المعدولة» ناظر بوجود أدوات النفي و عدما في المحمول، و لا يرتبط باصطلاح «العدم» في مقابل «الملكية» فإن بعض القدماء كالفارابي يحثون عن ثلاثة قضايا: «المحصلة» و «العدمية» و «المعدولة». لكن المصنف سيخلط الباحثين إذ يقول في بحث سياقي:

و جوابه: أنا قد بينا أن معنى «المحمول العدمي» هو «شيء سلب عنه الملكية». و هذا المعنى يمكن حمله على شيء آخر.

٢. أو: و إننا ن.

٣. المحمول للموضوع: الموضوع للمحمول ص.

فكل موضوع للإيجاب - سواء كان المحمول وجودياً أو عدمياً - يجب أن يكون موجوداً حال ثبوت المحمول له، إما في العين أو في الذهن.

[عدم حاجة الموجبة «السالبة المحمول» إلى وجود الموضوع]
إلا إذا كانت الموجبة «سالبة المحمول» فإنها في قوة السالبة كما مر.

[عدم حاجة السالبة إلى وجود الموضوع]
وأما السلب فقد يصدق على الموجود، وقد يصدق على المعدوم حال كونه معدوماً، إن لم يكن سلب سلب، فإنه في قوة الإيجاب.

[شك الإمام الرازي في صدق السالبة بانتفاء الموضوع]
قال الإمام في المختصر:

هاهنا شك، وهو أنهم:

١. إن عتوا بذلك أن السلب يصح عن «المعدوم في الخارج و الذهن»، فذلك باطل؛ لأن ما لا يكون في الذهن امتنع الحكم عليه سواء كان بالسلب أو بالإيجاب.
٢. وإن عتوا أن السلب يصح عن «المعدوم في الخارج» إذا كان موجوداً في الذهن، فهذا لا يترق بينه وبين الإيجاب؛ لأن الإيجاب أيضاً يصح على «المعدوم في الخارج» إذا كان موجوداً في الذهن.

و جوابه:

١. أن الإيجاب لا يصح إلا على الموجود بأحد الوجودين حال وجوده؛
٢. دون السلب فإنه يصح في حال الوجود و في حال العدم. وذلك:
- أ. بالنسبة إلى الوجود الخارجي ظاهر.
- ب. وأما بالنسبة إلى الوجود الذهني، فقد يصدق السلب عند انتفاء الوجود الذهني أيضاً، دون الإيجاب.

١. راجع الفصل الثالث «في الخصوص والإجمال و المحصر» ص ٢٣٤ في البحث تحت عنوان أسور «كل» ليس «للسالبة الكلية».

٢. عن: علي ع.

٣. مطلق المختصر، ص ١٣٦.

- i. كقولنا: «ليس المعدوم مطلقاً بمتصور».
- ii. ولا يقال: «لا متصور» بالمدول لما مر من اقتضائه وجود الموضوع.

فظهر الفرق.

[شك الإمام الرازي في كذب الموجبة المدولة بانقضاء الموضوع] و قال أيضاً:

الموجبة^١ المدولة لا توجب وجود الموضوع، لأن عدم «المحمول الوجودي»:

١. إن صدق على الموضوع المعدوم، فذاك؛
٢. وإلا فقد يصدق هو عليه،^٢ ويلزم المحال. وبتقدير تسليمه المطلوب^٣.

و جوابه:

١. منع الحصر لجواز أن لا يصدق عليه عدم المحمول ولا المحمول، بل يصدق سلب المحمول،

١. الموجبة: الموجودة في.

٢. يصدق هو عليه: أي يصدق المحمول الوجودي على الموضوع المعدوم.

٣. في العبارة المنقولة عن الملخص غموض كبير فإليك بنص كلام الرازي الواضح المبين جناً:

أما الثانية، وهو أن الإيجاب المدول لا يصح إلا على موضوع موجود.

ففيها شك، لأننا إذا قلنا «زيد هو غير بصير» فالمحمول بالحقيقة هو العدم المخصوص أعني «عدم البصر». لكنه لما لم يمكن الإشارة إلى العدم المخصوص إلا بذكر الإيجاب الذي في مقابله، لا جرم ذكرنا ذلك الإيجاب لتمكين بواسطته من الإشارة إلى العدم المخصوص الذي أردنا حمله. و إذن كان المحمول بالحقيقة العدم، فنقول:

العدم لا يقتضي محلاً ثابتاً.

أما أولاً، فلأن ذلك العدم بصير موصوفاً بأنه ثابت لتلك الموضوع الموجود، فلو كان الإثبات يقتضي موصوفاً موجوداً لزم التناقض.

أما ثانياً، فلأن الموضوع المعدوم:

[a] إما أن يصدق عليه عدم المحمولات الوجودية،

[b] أو لا يصدق،

فإن كان الأول لم يكن عدم الصفة مقتضياً وجود الموصوف وهو المطلوب.

و إن كان الثاني وجب أن يصدق عليه وجود تلك المحمولات فلم اتصاف المعدوم بالصفة الموجودة وهو محال. و بتقدير تسليمه فهو يناقض أصل الكلام. (منطق الملخص، ص

٢. أو قول: الصادق حينئذ السالبة المدعولة، وهي أعم من الموجبة المحضلة، فلا تستلزمها.

[المعدولة في الحقيقة سالبة]

و قال في شرح الإشارات:

إن العدم لا يمكن حمله على الشيء، لأن ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه، بل يكون هناك سلب الملكة، فتكون القضية سالبة^١.
و جوابه: أنا قد بقنا أن معنى «المحمول العدمي» هو «شيء سلب عنه الملكة». وهذا المعنى يمكن حمله على شيء آخر.

[النسب بين القضايا، باعتبار العدول و التحصيل، و الإيجاب و السلب]

و إذا عرفت ذلك، فنقول:

كل قضيتين:

١. توافقتا في العدول و التحصيل و تخالفتا في الكيف تناقضتا لو استجمعنا شرائط

التناقض^٢.

٢. و إن كانتا على العكس^٣:

أ. تعاندا صدقاً إيجاباً^٤.

ب. و كنذا سلباً^٥. إن اتحد موضوعهما و ناقض محمولهما.

١. الظاهر من هذه العبارة أن القضية العدمية سالبة و لكن كلام الرازي يدل على أن المعدولة سالبة. أما نظر

كلام الرازي فهو هذا:

و هاهنا بحث لا بد منه و هو أن لقاتل أن يقول: المقول من كون الشيء وصفاً لغيره ثبوته للغير

و ثبوته للغير فرع على ثبوته في نفسه. فإلا لا يثبت له في ذاته يستحيل أن يكون له ثبوت لغيره.

محمول المعدولة أمر عديم إذ الالبصيرة طبيعة عديمة فيستحيل ثبوته للغير، فالمعدولة لا تكون

موجبة. (شرح الإشارات، ص ١٥٨-١٥٩).

فيعلم أن الرازي لا يفرق بين القضايا العدمية و المدعولة.

٢. أي إذا اختلفتا في الكم و اتحدتا في الوجودات المعترية (الثان أو غيرها).

٣. و إن كانتا على العكس: أي تخالفتا في النوع (العدول و التحصيل) و توافقتا في الكيف (الإيجاب و السلب

٤. تعاندا صدقاً إيجاباً: أي إن كانتا موجبتين كانتا مانعتي الجمع.

٥. تعاندا كنذا سلباً: أي إن كانتا سالبتين كانتا مانعتي الخلوة.

٣. وإن تخالفنا لهما،^١ والشرط^٢ بحاله،^٣ كانت الموجبة أخض من السالبة.^٤ وذلك إما
مَر من توقّف الإيجاب على وجود الموضوع دون السلب.

١. فيها: أي في النوع (العدول والتحصيل) والكيف (الإيجاب والسلب).

٢. الشرط: الشرائط ص.

٣. الشرط بحاله: أي اتحد الموضوعان وتناقض المحمولان، كما في قولنا: «زيد كاتب» و «زيد ليس بـ لا كاتب»
(أو «زيد لا كاتب» و «زيد ليس بكاتب»).

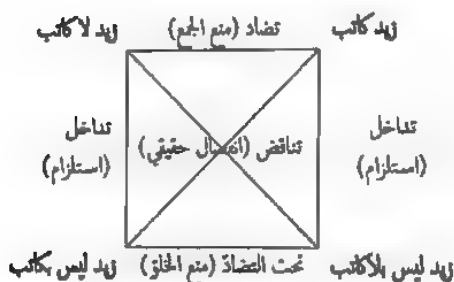
٤. في بيان المصنف غموض، فنذكر مستندها من الخارجي:
إن القضيتين:

١. إن اختلفتا في الكيفية وتوافقتا في العدول والتحصيل تناقضتا،

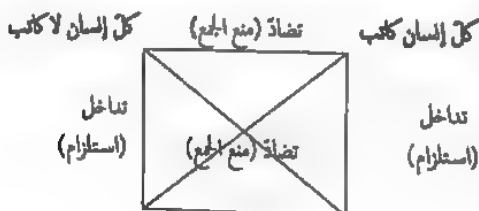
٢. وإن كانتا بالعكس تعانداً صدقاً حالة الإيجاب وكذباً حالة السلب،

٣. وإن اختلفتا فهما كانت الموجبة أخض من السالبة. (كشف الأسرار، ص ٨٨ س ٣-٦).

و جميع هذه الأحكام تلخص في هذا المربع:



كل هذا إذا كانت القضيتين شخصيتين. أما إذا كانتا كليتين تبطل التناقض بالتضاد وإذا كانتا جزئيتين تبطل
التناقض بتحت التضاد:



[الالتباس بين الموجبة المعدولة و السالبة المحصلة]

و لا التباس بين أقسام القضايا إلا بين الموجبة^١ المعدولة و السالبة المحصلة.
و الفرق بينهما أن القضية:

١. إن كانت ثلاثية و تقدمت الرابطة على حرف السلب، كانت موجبة لربط الرابطة ما بعدها بالموضوع؛

٢. و إن تأخرت، كانت سالبة لسلب حرف السلب الربط الذي بعده.

٣. و إن كانت ثنائية، فلا فارق إلا:

أ. النية،

ب. أو الاصطلاح على تخصيص بعض ألفاظ السلب بالعدول^٢ و بعضها بالسلب:

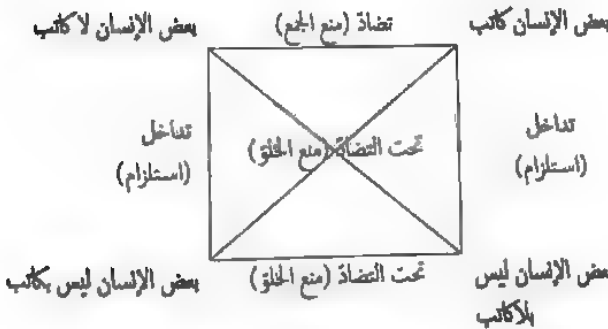
أ. كتخصيص لفظ «لا» و «غير» بالعدول

ب. و «ليس» بالسلب.



لا شيء من الإنسان تحت التضاد (منع الخلق) لا شيء من الإنسان
بلا كاتب بلا كاتب

و:



١. الموجبة: موجبة في.

٢. بالعدول: بالإيجاب ص.

[الفرقة بين الموجبة المعدولة والسالبة المحضلة بأنواع الوقت أو باصناف الشائية]
وفرق قوم من الأولين بينهما:

١. بأن الموجبة المعدولة هي التي يكون محلها عدم أمر - عما من شأنه أن يكون له - وقت الحكم.
٢. وقيل: فيه أو قبله أو بعده.
٣. وقيل: من شأنه أو من شأن نوعه أو جنسه القريب أو البعيد.^١

[بطلان هذه التفاريق عند الشيخ]

وأبطل الشيخ الكل بأن قولنا:

«الجوهر ليس بمرض» أو «لا عرض».

و «كل ما ليس بمرض - أو لا عرض - غني عن الموضوع».

ينتج

«الجوهر غني عن الموضوع».

ولا ينتج إلا والصغرى موجبة، مع أن العرض ليس من شأن الجوهر ولا من شأن جنسه.^٢

[رأي سراج الدين الأرموي في إيجاب صغرى قياس الشيخ]

و لئلا نل أن يقول: لم لا يجوز أن تكون موجبة «سالبة المحمول» لا معدولة؟ فلذلك أنتجت.^٣

[رأي الخوئجي في اشتراط تكرر النسبة السلبية في القياس]

وقيل: إن الصغرى السالبة:

١. إنما لم تنتج إذا لم تتكرر النسبة السلبية، كقولنا: «لا شيء من ج ب» و «كل ب آ»؛

٢. أما إذا تكررت - كما إذا قلنا «لا شيء من ج ب» و «كل ما ليس ب فهو آ» فتنتج

بالضرورة.^٤

وهذا قريب مما ذكرنا.

١. المنطقيات للفقير، ج ١، ص ١٠٣-١٠٢.

٢. الشفاء، العبارة، المقالة الثانية، الفصل الأول، ص ٨١.

٣. الأرموي، مطالع الأنوار، شرح المطالع ص ٢٨٤.

٤. كشف الأسرار، ص ٩٠، ص ١٠٥.

[اعتراض الخونجي على اشتراط وجود الموضوع في القياسات]
و اعترض قوم على ذلك بأن ذلك يوجب أن لا يكون وجود الموضوع شرطاً في الموجبة لإنتاج قولنا:

«الحللاء ليس بموجود»

و «كل ما ليس بموجود ليس بمحسوس».

فيلزم أن تكون الصغرى موجبة مع عدم الحلاء.^١

و فيه نظر؛ لأن الموضوع لا يشترط وجوده في الخارج، بل يجوز في النهن كما مر في النخبة.^٢

خاتمة

[التضاييا المعدولة الموضوع]

قد يعتبر العدول في جانب الموضوع مع قلة فائنته و يفرق بين «الموضوع المعدول» و «السلب»:

١. يقتض حروف السلب على السور في السلب.

٢. و بالعكس في العدول^٣ كما في الرابطة^٤.

و إن اقرن بالموضوع^٥ لفظة «ما» أو ما في معناها^٦ جفلة معدولاً^٧.

١. كشف الأسرار، ص ٩٠، س ٢٠١.

٢. راجع بحث [الحقيقة و الخارجية و النخبة] ص ٢٥١.

٣. العدول: الإيجاب ص.

٤. كشف الأسرار، ص ٩١، س ١٥-١٦.

٥. بالموضوع - المعدول ص.

٦. ما في معناها: كالألف و اللام و «الشيء». من شرح التسطيس.

٧. كشف الأسرار، ص ٩١، س ١٥-١٦. هنا كما في «ما ليس بشيء فهو جيد» و «اللاحي جيد» و «الذي

ليس بشيء فهو جيد». من شرح التسطيس. لكن الخونجي لم يعتبر هذه التضاييا «معدولاً» بل اعتبرها «إيجاباً»:

و إذا دخل لفظة «ما» أو الألف و اللام أو ما في معناها على حرف السلب خصصه

بالإيجاب. كشف الأسرار، ص ٩١، س ١٦-١٧.

و تفرق بين معدولة الموضوع و سالبة الموضوع في مباحث عكس التقيض.

[الموضع الطبيعي لأجزاء القضية]

و وضع القضية الطبيعي:

١. أن يتقدم الموضوع على المحمول.

٢. و يجاوز السور الموضوع.

٣. و الراجعة:

a. المحمول.

b. و الجهة في الرابعة.

٤. و حرف السلب:

a. المحمول في الثانية.

b. و الراجعة في الثالثة.

فإن تغيرت عن هذا الترتيب، يكون على سبيل التوضيح، كما يتلوه «قد» أقوى كلمة.

و مصنفنا أيضاً لا يعتبر هاهنا هذا الفرق لكنه في مباحث العكس يفرق بين (راجع محضر لشرح «في العكس المستوي» تحت العنوان [١] عدم انعكاس النسبة الكلية مسألة موضوعية معسومة عمومية في الخارجيات و الحقيقات) ص ٣١٣ و راجع أيضاً الفصل التاسع «في عكس النقيض» صحت شوب «في عكس قبض النضال» تحت العنوان [قضية الموحدة الكلية إن شئت معكئة و ثالثة غير معكئة] ص (٣٢٤).

١. وضع القضية الطبيعي أن «يتقدم الموضوع على المحمول»: هذه الجملة تفسر عنه ثلث محمول و هو فعل «يتقدم» قد تقدم على موضوعها و هو «الموضوع». بل الأمر في العربية عكس مدعى هذه جملة في محل في هذه اللغة يتقدم بالطبع على الفاعل. و أيضاً هذه الجملة خلاف ما عمل به صاحب منطق أرسطو في هذه المحمول على الموضوع فقال «A يحمل على B» و «B يحمل على A» و «A يحمل على A».

٢. الثلاثية: «و الجهة في الرابعة» ص.

[عدم اعتبار القضية خماسية بدخول السور]

و لم نجعل القضية باعتبار السور خماسية، كما جعلت باعتبار الجهة رابعة، مع خروجهما عنها،^١
للزوم الجهة إياها،^٢ بونه كما في الشخصية و الطبيعية. و الله أعلم.^٣

١. مع خروجهما عنها: أي مع خروج السور و الجهة عن ماهية القضية.
٢. للزوم الجهة إياها: هنا بيان الفرق بين الجهة و السور: فإن الجهة دالة على مادة من وجوب و إمكان و امتناع، و لا قضية إلا و له مادة. لكن السور لا يتصور في بعض القضايا كالشخصية و الطبيعية.
٣. و الله أعلم: ق.

الفصل الخامس

في الجهة

و فيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

في القضية الموثقة

اعلم:

١. أن النسبة التي بين الموضوع و المحمول من الوقوع و اللاوقوع في نفس الأمر نسمى «نسبة مادية».

٢. و ما يعتقد العقل منها عند الحكم «نسبة حكيمية».

و هما قد يتغايران و قد يتحدان.

[المادة و الجهة]

ولا بد:

١. للأولى من كيفية في نفس الأمر من الضرورة و الدوام و اللاضرورة و اللادوام و سُميت «مادة» و «عنصرًا».

٢. و للثانية عند العقل و سُميت «جهة» و «نوعًا»^٢.

سواء كانت ملفوظة أو معقولة؛ و لذلك قد تخالف جهة القضية مادتها.

١. في نفس الأمر: اعترض قطب الدين الرازي على هذا القيد. (تواضع الأسرار في شرح مطالع الأبوار ص ٢٩٦-١٦٠).

٢. كشف الأسرار، ص ٩٣، س ٩-٧.

[المطلقة والموجهة]

و القضية التي فيها الجهة مثبتة «موجهة» و «منقوطة» و «رباعية»، و مقابلتها «مطلقة».

[أقسام الضرورية]

أما الضرورة - وهي امتناع زوال نسبة المحمول إلى ' الموضوع - فخص:

[الضرورة الأزلية والثابتة]

أ: الضرورة الأزلية: وهي التي تكون ذات الموضوع أزلية، كقولنا: «الله تعالى حي» و «الله تعالى ليس بممكن».

ب: الضرورة الثابتة: وهي التي تكون الضرورة ثابتة ما دامت ذات الموضوع موجوداً، وهي:

١. إما مطلقة،

٢. أو متينة بنفي «الضرورة» أو «النوام» الأزليتين.

و المطلقة أنعم من الأزلية والمقيدة، والأولى منها^١ أنعم من الثانية^٢ و هما ثبائتان الأزلية^٣.

[الضرورة المشروطة]

ج: المشروطة: وهي التي تكون الضرورة بحسب الوصف.

وهي ثلاثة أقسام: لأن الوصف:

١. إما أن يكون ما يغير به الموضوع،

٢. أو لا، مثل قولنا: «كل دهن سيئال ما دام حاراً».

و الأول:

a. [بشرط وصف الموضوع] إما أن يُعتبر للوصف مدخل في ثبوت الضرورة ما دام ثابتاً،

b. [ما دام وصف الموضوع] أو لا يُعتبر، بل يعتبر ثبوت الضرورة ما دام الوصف، سواء

كان للوصف مدخل أو لا.

و يندرج فيه ثلاثة أقسام:

١. إلى: عن ص.

٢. منها: أي من المتكثرتين بتخي الضرورة أو النوام الأزلي.

٣. الثانية: + أو من الثانية ق.

٤. كشف الأسرار، ص ٩٢، ص ١٠-١٩.

- i. [الأجل وصف الموضوع] ما يكون للنوام الوصف مدخل في دوام الضرورة كما مر؛
- ii. و ما لا يكون للنوامه مدخل، لكن يكون لثبوته بالفعل مدخل فيها،
كقولنا: «كل كاتب غير أتمي بالضرورة ما دام كاتباً»؛
- iii. و ما لا يكون له مدخل أصلاً،
كقولنا: «بعض الأبيض حيوان ما دام أبيض»^١.

[النسب بين أقسام المشروطة]

و الأول^٢ يُباين الأخيرين^٣، و الثاني أخص من الثالث مطلقاً.

[النسب بين الضرورية المطلقة و أقسام المشروطة]

و الضرورة المطلقة أخص من الأول و الثالث مطلقاً و من الثاني من وجه.

[المشروطات الخاصة]

و المشروطة قد تكون مقيدة بنفي الضرورة الأزلية أو النائية أو بنفي النوام الأزلي أو الناقى.

[النسب بين أقسام المشروطة الخاصة]

و الأول أعم من الباقية؛ و الثاني و الثالث من الرابع^٤؛ و بينهما عموم من وجه.

١. للفرق بين الأقسام الثلاثة للمشروطة العامة راجع لواعع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠٠-٣٠١ و ٥٨٨-٥٩٠. و لتأريخ هذه الأقسام من الخونجي إلى كلبوي راجع الفصل الثاني عشر من كتابنا منطق خونجي نشر مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

٢. الأول: و هو ما لا يكون الوصف ما عتر به الموضوع. من شرح القسطاس. فإذاً هذا القسم الأول هو الذي رقبناه بـ (٢) في المتن أي «ما دام الوصف الأجنبي» الذي لم يترن بها الماطقة بعد المصنف.

٣. الأخيرين: أي الذي اعتبر لنوام الوصف مدخل في ثبوت الضرورة و الذي ما اعتبر. من شرح القسطاس. فإذاً هذان القسمان الأخيرين هما الزان رقبناها بـ (e) و (b) في المتن، الذين اشعرا بالمشروطة «بشرط الوصف» و «ما دام الوصف».

٤. كشف الأسرار، ص ٩٥ س ١٤-١٦.

٥. بينهما: أي بين القسم الثاني و القسم الثالث.

[المشروطة بشرط القضية]

و قد توجد مشروطة شرطها غير الوصف، مثل قولنا: «النهار موجود ما دامت الشمس طالعة»
و العناصر موجودة ما دامت السماوات».

[الضرورة الوقتية و أقسامها الأربعة]

د: الضرورة بحسب الوقت:

١. مميّناً

٢. أو غير مميّن.

و هو:

٣. إتما من أوقات الذات

٤. أو أوقات الوصف.^١

كقولنا: «كلّ مفقّد زائد في مقداره "وقت الاستغناء عن البذل" لا دائماً»^٢،

و كقولنا: «كلّ نام طالب للغناء "وقتماً" لا دائماً».

فهي أربعة أقسام.

و الوقتية إتما تتحقّق فيما له لازم ضروري يؤدي إليها البتّة كـ «الحركة» للقمر المؤدية إلى

«الانخفاض» و «الحرارة الغريزية» المفضية إلى «النفس».^٣

و هي: إتما مطلقة أو مقيدة:

بنفي الضرورة الأزلية، أو الذاتية، أو الوصفية،

أو بنفي الدوام الأزلي، أو الذاتي، أو الوصفي.

فهذه ثمانية و عشرون قسمًا.^٤

١. كشف الأسرار، ص ٩٥ س ١٨ - ص ٩٦ م ٢.

٢. وقت الاستغناء عن البذل: قال في شرح التسطاس: «هو وقت زيادة الغناء على المتحلّل». و قال قطب الدين الرازي في شرح المطالع: «كلّ مفقّد نام في وقت زيادة الغناء على بدل ما يتحلّل». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠٣).

٣. النفس: النفس ص، ع.

٤. كشف الأسرار، ص ٩٦ س ١.

[الضرورة بشرط المحمول]

هـ: الضرورة بشرط المحمول: وهي ضرورة لاحقة وبعده سبعة. ولا فائدة فيها لضرورة نسبة كل محمول بشرط وجودها.

و الحصر في هذه الأقسام ظاهر إذا جعلنا المشروطة الأخيرة فسياً آخر.
و ذكر الشيخ:

١. في الإشارات: إن الضرورة المطلقة هي الأزلية؛

٢. وفي غيرها إنما النهائية.^٢

إذ في كل منها إطلاق بوجه.

و لا تجوز هذه التسمية لغيرها من الضروريات، لاشتغالها على قيود زائدة.

[أقسام الناتئة]

و أما الدوام فتلاثة:

أ: الأزلي: إما مطلقاً أو مقتباً بنفي الضرورة الأزلية.

ب: الناقى: إما مطلقاً أو مقتباً بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي.

ج: الوصفي: إما مطلقاً أو مقتباً بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي أو الناقى.^٣

[معاني الإمكان]

و أما اللا ضرورة، فهو الإمكان وهو سبعة:

١. لا: - ق.

٢. نسبة: - ق.

٣. المشروطة الأخيرة: أي المشروطة بشرط الحكم؛ فإنه قال في شرح القسطاس «المشروطة التي شرطه غير وصف الموضوع».

٤. الإشارات والتسميات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات والتسميات مع المحاكات، ج. ١، ص ١٤٥.

٥. الشفاء، القياس، ص ٣٢-٣٣؛ الرهان، ص ١٢٢.

٦. كشف الأسرار، ص ٩٧ س ٧-١.

أ: الإمكان العائتي: وهو سلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم أو ما يلازمه.
 و هو سلب الامتناع عن الجانب الموافق، لأن الجمهور أرادوا به «الممكن» ما ليس بممتنع، و
 هذا الإمكان هو المستعمل عند الجمهور.
 ب: الإمكان الخاصي: و هو «سلبها عن الطرفين» جميعاً، و هو المستعمل عند الحكماء.
 ج: الإمكان الأخص: و هو «سلب الضرورة المطلقة و الوصفية و الوقفية عن الطرفين»
 جميعاً.

و الأول أتم من الثاني و هو من الثالث.
 د: الإمكان الاستقبالي: و هو «إمكان الشيء بالنسبة إلى المستقبل».

[معنى الإمكان الاستقبالي]

قال الشيخ في الشفاء:

الممكن الاستقبالي هو الذي حكمه عند ما يتكلم به المتكلم معدوم، لكنه في الاستقبال
 يكون ممكن الوجود أو العدم في أي وقت فرض.^١
 و التحقق فيه أنهم لما رأوا أن بعض المحولات قد يمتنع ثبوتها أو انتفاؤها في الحال - إنما لقوا
 شرط أو لوجود مانع - و غل ذلك الامتناع في المستقبل فسقوا ذلك به «الإمكان الاستقبالي»،
 كـ «ولد الرضيع» إذ يمتنع تولده في الحال، و كـ «إبصار الجرو الذي لم يفتح»، إذ قد يمتنع ذلك عند
 عدم التفتح.^٢
 و^٣ إنما اعتبروا هذا الإمكان لأن الممكن في الحال لا يتجرد عن أحد الطرفين و تعيين أحدهما
 دون الآخر لا يغلو عن ضرورة ما، و الباقي على الإمكان الصرف لا يكون إلا بالنسبة إلى
 الاستقبال، فإنه لا يعرف في أي زمان فرض أنه موجود فيه أو معدوم.

[قراءة الإمكان الاستقبالي من الإمكان الذهني]

و هنا المعنى قريب من «الاحتمال»، أي تردد ذهن، المستق به «الإمكان الذهني».

١. نقل بمضمون و عبارته الشيخ في هذه:

و هو الذي حكمه عند ما يتكلم به المتكلم معدوم، لكنه في المستقبل غير ضروري الوجود أو (غير
 ضروري) غير الوجود في أي زمان فرض. (الشفاء، العبارة، ص ١١٧).

٢. التفتح: الضفح ب.

٣. و: + قيل ع.

و كلام الشيخ في الشفاء يؤكد هنا المعنى حيث قال: «و يشبه أن يكون المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل و يكون في الوقت معدوماً». هذا لفظ الشيخ^١.

[معنى الإمكان الاستقبالي]

و يفهم مما ذكرنا أنهم إن اعتبروا الإمكان الأخض، لنلا يكون شيء من الضرورات.^٢
و قال الإمام في المختصر:

لو شرط العدم في الحال لإمكان الوجود في الاستقبال، فقد شرط العدم و الوجود في الحال، لأن الوجود كما يكون ممكناً في الاستقبال يكون العدم أيضاً كذلك.^٣
و فيه نظراً إذ العدم في الاستقبال ممكن، لكن لا نسلم أنه ممكن بالإمكان الاستقبالي؛ فإن هذا الإمكان إن كان يكون بالنسبة إلى طرف واحد كما علم من كلامهم.

١. لفظ الشيخ يختلف عما قاله المصنف كثيراً:

و يشبه أن يكون «المحتمل» إن كان يعني به ما هو عندنا كذلك و «الممكن» ما هو في نفس الأمر كذلك.

و يشبه أن يعني به معنى آخر و هو أن «المحتمل» ما يعتبر فيه حال المستقبل و يكون في الوقت معدوماً. (الشفاء، العبارة، ص ١١٤).

فأرى أن صدر العبارة الذي يناسب الإمكان الذهني قد حذف في نقل المصنف و أن دليل العبارة الذي لا يناسب ذلك قد ذكر بهله.

٢. لنلا يكون شيء من الضرورات: أي لنلا يوجد شيء من الضرورات: أي ليعني جميع الضرورات. قال في شرح القسطاس: ليكون جميع الضرورات متصفاً.

٣. ما وجدنا هذه العبارة في منطلق المختصر إلا العبارة التالية التي نسبها إلى الشيخ:
و اعلم أن القائلين بالإمكان الاستقبالي اختلفوا في أنه هل من شرط كونه ممكن الوجود في الاستقبال أن لا يكون موجوداً في الحال أم لا؟

و أباه الشيخ، لأنه لو اعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون موجوداً في الحال لاعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً في الحال. لكن ممكن الوجود هو معيه ممكن العدم، لأن الكلام في الإمكان الخاص. فلما اعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً وحب أن يعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون معدوماً، و ما لا يكون معدوماً كان موجوداً في الحال. فإنما يعتبر في ممكن الوجود أن يكون موجوداً في الحال و قد كانوا شرطوا أن لا يكون موجوداً في الحال. هذا خلف. (مطلق المختصر: ص ١٥٦).

[الإمكان الحيني والوقتي والانتشاري]

هـ: الإمكان الحيني، وهو سلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف.

و: الإمكان الوقتي، وهو سلب الضرورة الوقتية عن الجانب المخالف.

ز: الإمكان الانتشاري، وهو سلب الضرورة بحسب جميع الأوقات عن الجانب المخالف.

[الإمكان بمعنى القوة]

و لنفث «الإمكان» قد يطلق على معنى آخر يستقى «قوة»، وهي تنقسم إلى فاعلية وإلى استعدادية.

أما الأولى، فهي ما في الفاعل من التمكّن الذي يفيد حصول أحد المتقابلين فقط، كما يقال على الذي يمشي: «إنه يقوى ويمكّن على المشي».

وأما الثانية، فهي التي تقبل المتقابلين وتحتاج في خروجها إلى الفعل بالأولى. و شرطها عدم حصول ما هو بالقوة، كما يقال على الذي تمكّن على المشي ولا يمشي: «إن مشيه بالقوة». فهذه القوة قسمة للقوة.

[الفرق بين القوة والإمكان الخاض]

و الفرق بين هذه القوة^١ والإمكان بالمعنى المذكور أولاً^٢:

١. أخص منه،
٢. ولا يكون طرفها^٣ الآخر كذلك، بخلاف الإمكان فإنه يكون طرفه الآخر أيضاً ممكناً،
٣. وهي^٤ تنفي دون الإمكان.

[في بعضهم الإمكان]

و قد نفى بعضهم الإمكان بأنه إن صدق على الواجب كان الواجب ممكن العدم، وإلا لكان متممًا. وجوابه:

١. أنه لا يلزم من صدق الإمكان العام إمكان العدم إن عني به «الإمكان العام».

١. بين هذه القوة: بينها وبين ص.

٢. أتمًا: إن كلا منها ص.

٣. طرفها: طرفه ص.

٤. هي: كلا منها ص.

٢. و إن غنى به «الإمكان الخاص»، فلا يلزم من عدم صدقه الامتناع.

[لبي بعضهم الإمكان الخاص]

و نلى الخلل الإمكان الخاص؛

١. بأن الشيء إن كان موجوداً امتنع عدمه، و إن كان معدوماً امتنع وجوده.

٢. و بأن علة وجوده إن كانت متحققة امتنع عدمه، و ألا امتنع وجوده.

و جوابه: أن الضرورة بشرط الوجود أو العدم هي الضرورة بشرط المحمول، و هي و^١ الضرورة بالغير لا تنافي الإمكان بحسب اللات.

[اللا دوام]

و أما اللا دوام، فهو لا دوام الحكم. و قد مرّ في المقتضيات.

[المبحث الثاني]

في القضية المطلقة

و يُعنى^٢ بها ما يفهم^٣ من^٤ القضية المجردة عن جميع القيود.

و هو الذي تكون نسبة المحمول إلى الموضوع «بالفعل» لأن قولنا «كل ج ب» لا يفهم منه عرفاً إلا «ثبوت الباء للجم بالفعل». أما أنه دائم أو غير دائم، ممكن أو غيره، فإلّا^٥ يفهم بتقدير آخر:

١. إنا بزيادة على الفعل ك«الضرورة» و «الدوام» و غير ذلك،

٢. أو بتقصان عنه ك«الإمكان».

فهي^٦ أعمّ الفعليات.

١. و: - ص.

٢. يعني: نفني ب.

٣. يفهم: نفهم ب.

٤. من: عن ق، ب.

٥. فإلّا: فإن ما ب.

٦. آخر: وأند ص.

٧. فهي: أي المطلقة.

فلن قلت: المطلقة مقابلة للموتجمة، فكيف تكون أغم منها؟
قلت: التقابل بعدم اعتبار الجهة، لا بالذات.

[أقسام المطلقة]

و ما هو بالفعل:

١. قد يكون مجزئاً وهو المطلقة العامة،

٢. وقد يكون مقيّناً:

a. إما بنفي الدورام و سُميت «وجودية لا دائمة»،

b. أو بنفي الضرورة و سُميت «وجودية لاضروية»^١.

و معنا القدر من معرفة الجهة و الإطلااق يمكنك تركيب الجهة كيف شئت.

كبييه

هاهنا أبحاث لا بدّ من معرفتها:

[تقسم الضرورة الذاتية إلى «لأجل الذات» و «ما دام الذات»]

فأ: الضرورة الذاتية:

١. قد تعتبر بحيث يكون منشأها «الذات من حيث هي»، كقولنا: «الله تعالى موجود

بالضرورة» و «ليس بممكن بالضرورة» و «الإنسان حيوان بالضرورة» و «ليس بجihad

بالضرورة»!

٢. و قد تعتبر بحيث تكون «دائمة بدوام الذات». سواء كان منشأها الذات أو لحوق أمر آخر. كقولنا: «بالضرورة كل كاتب بالفعل غير أُمِّي» و «بالضرورة لا أُمِّي» من الكاتب بأُمِّي»^١ فإن ذلك ليس لذات الكاتب بل للحوق الكتابة.^٢

[تقسم الإمكان العام إلى «لأجل الذات» و «حين الذات»]

و لما كان الإمكان «سلب الضرورة» و «الضرورة» انقسمت على قسمين. فيصير الإمكان أيضاً على قسمين، كل منهما في مقابلة قسم من الضرورة.^٣

[النسبة بين الضروريين و بين الإمكانين]

و القسم الأول من الضرورة أخض من الثاني. فيكون الإمكان الذي في مقابلة القسم الثاني أخض من الإمكان المقابل للقسم الأول.

١. هاتان القضيتان كاذبتان لأن كل كاتب كان أُمِّيًّا في طفولته فلا يمكن أن نأخذ القصيتين دائمتين فضلاً عن ضروريتين. نعم هما مشروطتان عاتقتان كما مثل المصنف إحداها في أقسام المشروطة العامة و كما مثل بعكس إحداها للمشروطة نصير الدين الطوسي في أساس الاقتباس ص ١٧٢ و ص ٢٣٠ و قطب الدوي الرازي في لواعج الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠٥ س ٨.

لكن لنا أن نأتي بأمثلة للمشروطة تصدق بالضرورة الثانية ما دام الذات و لا لأجل الذات و هو إذاً يكون إذا كان وصف الموضوع دائماً كما في قولنا «كل إصفهاني إيراني بالضرورة ما دام موحوداً». أي «كل متولد بإصفهان متولد بإيران» و هذان الوصفان لا يمكن أن يتغيرا.

٢. الفرق بين القسمين يظهر في البيان الصوري لها:

١. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \Box \forall t (E'xt \rightarrow Bxt))$ الضرورية لأجل الذات
٢. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \forall t \Box (E'xt \rightarrow Bxt))$ الضرورية لأجل الذات
٣. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \forall t (E'xt \rightarrow \Box Bxt))$ الضرورية مادام الذات

٣. يمكننا أن نبين القسمين في البيان الصوري كما للضروريتين:

١. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \Diamond \exists t (E'xt \& Bxt))$ الإمكان الوقوعي
٢. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \exists t \Diamond (E'xt \& Bxt))$ الإمكان الوقوعي
٣. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \exists t (E'xt \& \Diamond Bxt))$ الإمكان حين الذات

و المثال الذي يصدى بالإمكان الوقوعي و يكذب بالإمكان حين الذات هو هذا: «كل إيراني عراقي بالإمكان» بمعنى «كل متولد بإيران أمكنه أن يولد بالعراق».

و العام قد يصدق مع تقيض الخاص؛ فالإمكان المتقابل للقسم الأول قد يصدق مع القسم الثاني من الضرورة.

[أولوية القسم الثاني من الضرورة والإمكان]

فلو اعتبرنا في الضرورة الثانية القسم الأول، بطل استدلالنا بـ «الإمكان» على «أن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال»؛ فإن كون الإنسان الكاتب مثلاً أمياً نظراً إلى ذاته أمر ممكن، مع أنه لو وقع يلزم المحال.

أما إذا اعتبرنا القسم الثاني فيصح ذلك الاستدلال، لأنه إذا لم تكن ضرورة أصلاً لا بحسب الذات ولا بغيرها، فلا يلزم من الوقوع محال.^١

و هذا الإمكان يسمى بـ «الإمكان الوقوعي»^٢، والأول بـ «الإمكان [الذاتي]». فالأول أن يُختار القسم الثاني من الضرورة.^٣

١. في المثال مناقشة كما ذكرنا لأن الكاتب أتمى في طفولته فلا يلزم من وقوع أتميته محال. بل المثال المناسب كون الإيراني عراقياً أو الإصفهاني تبريزياً. نعم، إن فسرنا «الأتمى» لا بـ «من لم يتعلم الكتابة بعد» بل بـ «من لم يتعلم و لن يتعلم الكتابة» كان أمراً دائماً و كفى في الإمكان الوقوعي.

٢. ما وجدنا اصطلاح «الإمكان الوقوعي» في آثار المناطق قبل المصنف و الظاهر أنه أول من جعل هذا الاصطلاح. و أول من اقتبسه، في من وجدنا، هو الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات:

«الإمكان الذاتي» هو ما لا يكون طرفه المخالف واجباً بالذات، و إن كان واجباً بالغير.

«الإمكان الاستعدادي» و يسمى «الإمكان الوقوعي» أيضاً و هو ما لا يكون طرفه المخالف واجباً بالذات و لا بالغير، و لو فرض وقوع الطرف الموافق لا يلزم المحال بوجه. و الأول أتم من الثاني مطلقاً. (الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ١٦).

٣. يبدو لنا أن الإمكان الوقوعي هو في مقابلة القسم الأول من الضرورة الثانية؛ لكن المصنف يرى خلاف ما نراه.

[الضرورة المشروطة والإمكان الحيني]

و كنا حكم المشروطة إذا اعتبر مدخل دوام الوصف في الضرورة، فإن الممكنة المتقابلة لها لا تتضمن جواز وقوع الممكن، فإنه يصدق حينئذٍ «بعض» الكتب «أني بالإمكان الحيني» لكنذب قولنا: «لا شيء من الكتب» بأني «عفا الاعتبار مع امتناع الوقوع.

[ثبته في أخذ الوقت في الضرورات السالبة]

[١] [أزلية الموضوع في الضرورة الأزلية و دوام الضرورة في الضرورة الذاتية]

ب: ما قالوا على الإطلاق:

١. إن الضرورة الأزلية ما تكون الذات أزلية.
 ٢. و الذاتية ما تكون ثابتة ما دامت الذات موجودة.
- فيه نظر؛ فإن ذلك في الموجبة صحيح. و أنا في السالبة:

١. يصدق حينئذٍ: حينئذٍ يصدق ب.

٢. بعض: - ب.

٣. «الإمكان الحيني» مأخوذ من «الحينية الممكنة» في اصطلاح الخوفاي و هو يقض بالمشروطة العامة. راجع كشف الأسرار ص ١٠٨ س ١ و ص ١٢٥ س ١٦-١٧.

٤. الكتب: كانب ب.

٥. منطق المخلص، ص ١٥١: ذات الموضوع إن كانت أزلية كان المحمول أيضاً أزلياً، كقولنا «الله عالم».

٦. الذاتية ما تكون ثابتة ما دامت الذات موجودة: هذه العبارة تفسر بترجمين:

١. الضرورة الذاتية ما تكون [الذات] ثابتة ما دامت الذات موجودة

٢. الضرورة الذاتية ما تكون [الضرورة] ثابتة ما دامت الذات موجودة

التفسير الأول يوافق العبارة السابقة: «الضرورة الأزلية ما تكون الذات أزلية» لكنه يدمي لا يليق بأحد إظهاره لأن كل ذات ثابتة ما دامت الذات موجودة، سواء كانت هناك ضرورة أم لا، و كانت الضرورة أزلية أم ذاتية أم غيرها. أما التفسير الثاني يوافق العبارات اللاحقة. و أقرب كلام إلى عبارة المصنف في المتن وجدناه في مطالع الأنوار للأرموي:

الضرورة الذاتية أي الحاصلة ما دامت ذات الموضوع موجودة. (مطالع الأنوار، في لواعج الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٤٠).

١. فلو شرط في الأزلية «أزلية الذات»، لفأكانت الممكنة مقابلة لها، لجواز كذبحها معاً إذا كان الموضوع معلوماً، كقولنا: «لا شيء من شريك البارئ بموجود بالضرورة الأزلية» و«بعض شريك البارئ موجود بالإمكان».

٢. وكنا لو اعتبر في السالبة الثانية «ضرورة السلب ما دامت الذات»؛^١ فإن ذلك يوجب اعتبار وجود الموضوع في السالبة^٢ وذلك ينافي منذهبهم. وأيضاً لا تقابلها الممكنة في المعلوم.

وكنا حكم الباطلة.

[٢] [النوام الوصفي للموضوع في الضرورة المشروطة والعرفية العامة]

ج: السالبة المشروطة:

١. إن اشترط فيها «ضرورة السلب ما دام ذات^٢ الموضوع موصوفاً بالوصف» فقد شرط

حال السلب «اتصاف الموضوع بالصفة» و اتصافه لا يمكن إلا عند وجوده. فيلزم

اشتراط وجود الموضوع في السالبة حالة السلب.

٢. وإن لم يشترط فلا تكون السالبة مشروطة.

وكنا حكم العرفية.

[٣] [النوام الوقي للموضوع في الضرورة الوقعية]

وكن الوقت^٤ من أوقات الذات أو الوصف في الموجبة صحيح. فأنما في السالبة فيلزم اشتراط

وجود الموضوع في السالبة، ويلزم ما ذكرنا.

وهذه الشبهة إنما ترد على الاعتبار الخارجي والحققي. والله أعلم.

[المبحث الثالث]

١. هذه العبارة توافق التفسير الثاني في الهامش السابق.

٢. فليكن ذلك يوجب اعتبار وجود الموضوع في السالبة: لأن «ضرورة السلب ما دامت الذات» في قوة موجبة كلية زمانية: «في كل زمان وجود الذات، الذات ليست بالعمول بالضرورة» أو في قوة شرطية متصلة موجبة كلية «كلما كانت الذات موجودة فهي ليست بالعمول بالضرورة».

٣. ذات - ص - ع.

٤. الوقت: الوقعية - ص.

فيما اعتبروا من القضايا في العكوس و التناقض و القياس و غيرها

[الموجهات المتبعة]

و هي ثلاث عشرة قضية:^١

[البسائط الست]

ستٌ منها بسيطة، و هي التي تكون فيها نسبة واحدة، إما إيجابية أو سلبية.

أ: الضرورة المطلقة: المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول إلى الموضوع ما دامت الذات.

ب: المشروطة العامة: المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول «بشرط وصف الموضوع».^٢

ج: الباتمة: المحكوم فيها بثبوت نسبة المحمول إلى الموضوع ما دامت الذات.

د: العرفية العامة: المحكوم فيها بثبوت النسبة ما دام وصف الموضوع.

هـ: المطلقة العامة: المحكوم فيها بالنسبة الفعلية.

و: الممكنة العامة: المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرف المخالف للحكم.

[المركبات السبع]

و سبع منها مركبة، و هي التي فيها النسبتان معاً.

أ: المشروطة الخاصة: المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول إلى الموضوع ما دام الوصف،^٣ «لا

دائماً» بحسب الذات.

١. أول من اعتبر الموجهات الثلاث عشرة هو فخر الدين الرازي. راجع منطق المتكسر ص ٢٧٢ و صص ١٦٩-١٧٠ حيث اعتبر فيها خمس عشرة قضية تلك الثلاث عشرة مع الممكنتين بالإمكان الأخذ بالإمكان الاستبالي. لكنه ترك الأخيرين في مباحث العكوس و الأقيسة في صص ١٨١-١٨٢ و ١٩٧-١٩٨ و ٢٨٠-٣١٢).

٢. بشرط وصف الموضوع: هذا القيد يدل على أن المشتك اعتبر المعنى الذي من معاني «المشروطة» المذكورة في أقسام المشروطة. لكنه سينسى هنا في تعريف «المشروطة الخاصة» حيث يذكر قيد «ما دام الوصف» بدلاً من «بشرط الوصف».

٣. ما دام الوصف: هذا القيد في المشروطة الخاصة لا بد وأن يؤخذ بمعنى «بشرط الوصف» ولا يمكن محله لما جاء في المشروطة العامة من قيد «بشرط وصف الموضوع».

ب: العرفية الخاصة: المحكوم فيها يدوام نسبة المحمول إلى الموضوع ما دام الوصف، «لا دائماً» بحسب الذات.

ج: الواقعية: المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول إلى الموضوع في وقت معين، «لا دائماً» بحسب الذات.

د: المنتشرة: المحكوم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين، «لا دائماً».

هـ: الوجودية اللاحقة: المحكوم فيها بالنسبة الفعلية، «لا دائماً».

و: الوجودية اللا ضرورية: المحكوم فيها بالنسبة الفعلية، «لا بالضرورة».

ز: الممكنة الخاصة: المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرفين.

و المراد بـ«اللا دوام» المطلقة العامة و بـ«اللا ضرورة» الممكنة العامة.

[نسبة الموجحات الثلاث عشرة بعضها إلى بعض]

و لا يخفى على المحصل نسبة بعضها إلى بعض^١ بـ«العموم» و «الخصوص» و «المباينة» بعد الإحاطة بمعانيها.

و قد يرد في العكس و التناقض و نتائج الأقيسة قضايا خارجة عن الثلاث عشرة تعرف في مواضعها، إن شاء الله تعالى.

[المبحث الرابع]

[هجة الحمل و هجة السور]

الجهة:

١. كما تكون [هجة] للحمل، أي كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع، كما مر،
٢. فقد تكون هجة للسور، أي كيفية العموم و الخصوص، كما إذا قلنا: «يمكن أن يكون كل الناس كاتباً»؛ معناه «أن كل واحد واحد من الناس كائناً ما كان كاتباً»^٢.

١. بعض: البعض ص.

٢. عبارة المصنف هاهنا أقرب إلى هجة الحمل منها إلى هجة السور؛ أما ما أخذ هذه العبارة في كلمات الشيخ أقرب إلى هجة السور:

و صار الممكن هو أن «كون كل واحد واحد من الناس كائناً ما كان كاتباً» ممكن. (الشفاء، العبارة ص ١١٥).

و الفرق بينها وبين «الجهة بحسب الحمل» أن «ثبوت المحمول للموضوع» و «سلبه عنه» مغاير
لـ «عموم أفراد الموضوع» و «خصوصها»؛ فكيفية أحدهما مغايرة لكيفية الآخر.

[تفرقة الشيخ بين اعتباري إمكان السور وإمكان الحمل]

و فرق الشيخ في الشفاء:

بأن الثاني لا يُشكَّ فيه جمهور الناس، فإن كل واحد يعلم أنه يجوز أن يكون كتاباً.
و الأول قد يُشكَّ فيه؛ فإن من الناس من يقول: «من المحال أن يتحقق أن لا يوجد واحد
من الناس إلا وأن يكون كتاباً».
و أما الجزئتان فتتساويان^١ في الظهور و الخفاء. ولكنه قد يعلم - مع ذلك - التقاير
بينها في المفهوم كما في الكلية^٢.
و كنا حكم السالبة^٣.

[تفسير الخوفاي لجهة السور بالعموم المجموعي]

و من الناس من زعم^٤ أن مراده بـ «العموم» «الكل» من حيث هو كل^٥ و تُفْهَمُ بأنه يصدق قولنا:
«كل من في البلد يشبعه هذا الرغيف» بحسب الحمل و لا يصدق بحسب السور، لأن مجموع
الناس لا يشبعه^٦ هذا الرغيف^٧.

١. واحد: احد ص. قال في شرح القسطاس: «كل واحد فرض يعلم أنه يجوز أن يكون كتاباً».

٢. فتساويان: فتساويان ق، پ.

٣. الشفاء، العبارة، ص ١١٥.

٤. الشفاء، العبارة، ص ١١٥-١١٦.

٥. من زعم: الزاعم هو الخوفاي ثم الأرموي.

٦. كل: الكل ق، ص، پ.

٧. يشبعه: يشبعهم ص.

٨. كشف الأسرار، ص ١١٠ س ١٠-١٢؛ مطالع الأنوار، (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٢٣

س ٢-٣).

و ذلك خطأ، و إلا فيكون حكم الجزئي أيضاً كذلك. ^١ لئلا يكون الجزئان متساويين مع أن هذا القائل صرح بذلك ^٢ كما صرح الشيخ ^٣.

[الموضع الطبيعي للجهتين]

و موضع ^٤ جهة السور الطبيعي أن تقرأ بالسور، و موضع ^٥ جهة الحمل الطبيعي أن تقرأ بالراجلة. فلو غير عن ذلك لكان على سبيل التوسع ^٦.

[المبحث الخامس]

[الضرورة و الإمكان الذهنيان]

الضرورة و الإمكان كما تكون بحسب نفس الأمر ^٧ كما عرف، فقد تكونان بحسب الذهن و تسمى «ضرورة ذهنية» و «إمكاناً ذهنياً»، و هو تردد الذهن المستق ^٨ «الاحتمال».

١. فيكون حكم الجزئي أيضاً كذلك: قال في شرح السطاس:

و ضعف هذا الكلام واضح لأن المراد لو كان ما ذكره، لكان حكم الجزئيين أيضاً كذلك فجاز أن لا تصدق الجزئية التي جهتها بحسب السور و تصدق الجزئية التي جهتها بحسب الحمل: لأن بعض من في البلد - كأه رجل - لا يشبعه هذا الرغيف، فلا يصدق حينئذ: «بعض من في البلد يشبعه هذا الرغيف» بحسب السور و يصدق بحسب الحمل «بعض من في البلد يشبعه هذا الرغيف». فلا تكون الجزئتان متساويتين.

و في هذا البيان مغالطة واضحة لأن صدق السالبة الجزئية «بعض من في البلد لا يشبعه هذا الرغيف» بحسب السور لا يستلزم صدق الموجبة الجزئية «بعض من في البلد يشبعه هذا الرغيف» بحسب السور.

٢. كشف الأضرار، ص ١١٠ س ١٢ - ص ١١١.

٣. الشفاء، العبارة، ص ١١٥.

٤. موضع: موضوع ب.

٥. موضع: موضوع ب.

٦. انظر: الشفاء، العبارة.

فإن قرن بالسور و لم يزد به إزالة عن الموضع الطبيعي على سبيل التوسع، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعي مجاورة السور، لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم و التخصيص. (الشفاء، العبارة، ص ١١٥).

٧. نفس الأمر: الأمر نفسه، ص ٤٠.

و الضرورة الذهنية أخض من الخارجية، لأن كل ما حزم النفس بنسبة محموله إلى موضوعه بمجرد تصوّر طرفها كان في نفس الأمر كذلك. و إلا ارتفع الأمان عن البدهيّات.
و لا ينعكس، كما في النظريات.^١
و حينئذ يكون الإمكان الذهني أعم من الخارجي.^٢

١. كما في النظريات: إن كان الإمكان الذهني هو «الاحتمال» - كما أشار إليه المصنف سابقاً - فالضرورة الذهنية هو «اليقين». لكن المصنف يفسّر «الضرورة الذهنية» هاهنا بـ «البدهيّ الأولي» أي بما حزمّ ذهن بنسبة محمولها إلى موضوعها بمجرد تصوّر طرفها» و هذا أخض من اليقين فإنّ البدهيّ الأولي محموله من اللوازم اليقيني بالمعنى الأعم لموضوعه. فلهذا الضرورة الذهنية «ثلاثة مراتب: اليقين و اليقين البدهي و اليقين البدهي الأولي. أمّا الضرورة بمعنى «اليقين» أو «اليقين البدهي» أخض من وجه من الضرورة الخارجية لاحتمال الخطأ فيها، دون «البدهيّ الأولي» فإنه أخض مطلقاً من الضرورة الخارجية لأنه لا بطراً عليه خطأ.
٢. حينئذ يكون الإمكان الذهني أعم من الخارجي: له «الإمكان الذهني» أيضاً ثلاثة مراتب: الاحتمال في قبّال اليقين و الاحتمال في قبّال اليقين البدهي و الاحتمال في قبّال اليقين البدهي الأولي. فلو اعتبرنا هذا المعنى الأخير كان «الإمكان الذهني» أعم من «الاحتمال» الصّرف و شمل كل ما لبس نقبضه بدهيّاً أولياً و إن كان يقيناً نظرياً كتساوي زوايا المثلث و القائلين. ففي هذا المعنى، يكون الإمكان الذهني أعم من الخارجي، لكن في المعنيين الأولين، يكون الإمكان الذهني أعم من الخارجي من وجه لأنّ الأول يشمل المعتدات المتوقّعة عند بعض الناس و الثاني يشمل جميع الحقائق الصّروية المألوفة غير البدهيّة الأولى.

الفصل السادس

في وحدة القضية وتعددتها

[تعدد أطراف القضية يستلزم تعدد القضية]

مما تعدد معنى موضوع القضية أو محمولها كقولنا: «الإنسان و الفرس حيوان» أو «الإنسان جسم و ناطق»، أو تركيب أحدهما من الأجزاء المحمولة،^١ تعددت القضية.^٢

و التعدد يحفظ كمية الأصل و كميته و جمته، إلا التعدد بحسب أجزاء الموضوع لأنه لا يحفظ الكلية لجوار يكون الجزء أعم من الكل.^٣

و احترزنا بـ «الأجزاء المحمولة» عن مثل قولنا: «العشرة سبعة و ثلاثة» و «السبعة و الثلاثة عشرة» فإنه لا تعدد فيه.

١. راجع ص ١٣٥ البحث تحت العنوان [الأجزاء المحمولة و غير المحمولة] من الفصل الثالث «في الماهية و أجزائها» من المقتلة الأولى «في التصورات».

٢. تعددت القضية: هذا منقوض بأمثلة كثيرة:

١. كما نقول كاذباً: «بعض الحيوان إنسان فرس» فإنه لا يساوي هذين القولين الصادقين: «بعض الحيوان إنسان» و «بعض الحيوان فرس»؛

٢. و كما نقول كاذباً: «بعض الإنسان الفرس حيوان» فإنه لا يساوي هذين القولين الصادقين: «بعض الإنسان حيوان» و «بعض الفرس حيوان»؛

٣. و كذلك قولنا الصادق «كل حيوان ناطق إنسان» لا يساوي المجموع من قولنا الكاذب «كل حيوان إنسان» و قولنا الصادق «كل ناطق إنسان»؛

٤. و كذلك قولنا الصادق: «لا شيء من الحيوان إنسان فرس» فإنه لا يساوي هذين القولين الكاذبين: «لا شيء من الحيوان إنسان» و «لا شيء من الحيوان فرس».

أم المصنف فقد يشير إشارة ناقصة إلى بعض هذه النقوض تبعاً للخواص. انظر الهامش التالي.

٢. كما لي قولنا «كل حيوان ناطق إنسان» و «لا شيء من الفرس بحيوان ناطق» و لا يصدق «كل حيوان إنسان» أو «لا شيء من الفرس بحيوان» لأن الجزء أي «الحيوان» أعم من الكل أي «الحيوان الناطق». راجع كشف الأسرار، ص ١١٦ س ٩٥-٩٦ فإنه فسر «التعدد» بـ «الاستلزام» لا بـ «التلازم».

هنا في الموجبة صحيح، وأما في السالبة، فغير لازم، وذلك ظاهر^١.

[دفع «خل»]

فإن قيل: لا يلزم من كون الشيء محمولاً جملةً كونه محمولاً فرادى، ولا بالعكس:

١. فإنه يصدق على الحيوان المنقوش على الجدار أنه «حيوان منقوش» ولا يصدق عليه أنه «حيوان».

٢. وأيضاً يصدق «زيد طيب» إذا كان طيباً غير ماهر و يصدق «زيد ماهر» إذا كان خياطاً ماهراً؛ ولا يصدق «زيد طيب ماهر».

٣. ولأنه إذا صدق على الشيء «الحيوان» و «الأبيض»، فلو صدق عليه المجموع لصدق عليه المجموع مع كل واحد منها، فيصدق عليه «الحيوان^٢ الأبيض^٣». وذلك يصير مجموعاً آخر وهو يصدق مع كل واحد منها. وعلى هذا إلى غير النهاية: يُضَمُّ المجموع إلى المفردات حتى يصير مجموعاً آخر، وهلم جزءاً. وإثمه هذان^٤.

قلنا:

يصدق المجموع دون الأفراد في المثاليين إنما كان لمخالفة معنى الأفراد حالة الاجتماع معناها حالة الأفراد^٥.

وكون القول «هذاناً» لا يُخرجه عن الصدق^٦.

[تركيبات ثلاثة بين الأجزاء المحمولة وغير المحمولة]

نم:

١. ظاهر: لما مرّ.

٢. الحيوان: + الحيوان ص.

٣. الشفاء، العبارة، ص ٩٨-١٠٠.

٤. الأفراد: + و ب.

٥. كشف الأسرار، ص ١١٧ من ١٣-١٤.

٦. الأفراد: الأفراد ب.

٧. الشفاء، العبارة، ص ١٠٣-١٠٤.

١. قد لا يصح حمل الشيء وحده و يصح حمل المجموع المركب منه و من غيره،^١ و لا يصح سلب المجموع و يصح سلب الجزء كما في الأجزاء الغير المحمولة:
 - a. فإنه لا يصدق «البيت سقف» و يصدق «سقف و جناز»،
 - b. و لا يصدق سلب المجموع و يصدق سلب الجزء.
٢. و قد يصح حمل الشيء فرادى و لا يصح مع الغير و يصح سلب المجموع دون الجزء:
 - a. فإنه يصدق قولنا: «الإنسان حيوان» و لا يصدق «حيوان صهال»،
 - b. و يُسلب هذا المجموع دون الجزء.
٣. و أما أن الشئيين يحمل كل واحد منهما وحده و لا يحمل المجموع أو بالعكس فذلك ضروري البطلان.^٢

١. كشف الأسرار، ص ١١٧ س ١٣-١٤.

٢. فذلك: و ذلك ق.

٣. كشف الأسرار، ص ١١٨ س ١٦ - ص ١١٩ س ٢.

الفصل السابع

في التناقض

و فيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

في تعريفه و شرائطه

[تعريف التناقض]

التناقض هو «اختلاف القضيتين^١ بالإيجاب و السلب بحيث يقتضي "لأنه" صدق إحداها و كذب الأخرى».

فقولنا «لأنه» احتراز عن الاختلاف الذي يقتضي ذلك، لكن لأناته بل بواسطة سلب المساوي، كقولنا: «هذا إنسان» «هذا ليس بناطق».

و هنا الاختلاف إنما يتحقق إذا كان السلب وارداً على النسبة الإيجابية التي تُحكّم بها في الموجبة بعينها.

[عدد الوحدات المعبرة في التناقض]

و ذلك إنما يحصل بثمانية وحدات.^٢

١. القضيتين: قضيتين ب.

٢. ثمانية وحدات: قد ذكر أرسطو أربعة من هذه الوحدات: وحدة الموضوع و الإضافة و الوضع و الزمان. (أرسطو، كتاب السفسطة، الفصل الخامس 167a28-35، منطق أرسطو ١٩٨٠ ص ٨١٥-٨١٦).

[عدد الوحدات عند الفارابي]

و اكتفى الفارابي بثلاث منها:

وحدة «الموضوع» و «المحمول» و «الزمان»،^١ للعلم الضروري بتحقيق الاختلاف المذكور حيثنظر.

١. وحدة الموضوع و المحمول و الزمان: الظاهر أن أول من نسب إلى الفارابي الاكتفاء بهذه الوحدات الثلاث هو أفضل الدين الخونجي (كشف الأسرار، ص ١٢٢)؛ ولم نجد في آثار الفارابي ما يدل على اكتفائه بالموضوع و المحمول و الزمان. و الذي وجدنا في آثاره هو الاكتفاء بوحدة الموضوع و المحمول و الشرط: و إنما تكونان متقابلتين بأن يكون

[١] المعنى الموضوع في إحداها هو بعينه المعنى الآخر الموضوع في الأخرى،

[٢] و المعنى المحمول في إحداها هو بعينه المحمول في الأخرى،

[٣] و بأن تكون الشرطة التي تُشترط في إحداها هو بعينه - أو التي سبيلها أن تشتترط في إحداها في اللفظ أو الضمير من زمان أو مكان أو جزء أو جهة أو حال أو غير ذلك هي بعينها - مشترطة أيضاً في الأخرى. (الفارابي، المنطقيات للفارابي، ج ١ ص ١١٩).

أو بالأولين مع وحدة السلب و الإيجاب:

فلأن هاهنا أشياء ينبغي أن يحفظ لها في كل متقابلين: و هو:

[١] أن يكون موضوع المتقابلين واحداً بعينه،

[٢] و كذلك محمولها،

[٣] ثم أن يكون السلب الواحد مقابلاً لإيجاب واحد،

[٤] ثم أن يكون الإيجاب واحداً و السلب واحداً. (الفارابي، المنطقيات للفارابي، ج ٢ ص ٧٨).

و الحق أن الاكتفاء بوحدة الموضوع و المحمول و الزمان من آراء الإمام الرازي في منطق المتخصص إلا أنه لم يجعل وحدة المكان من وحدة الزمان بل من وحدة المحمول:

و عندي أن وحدة الموضوع و المحمول لا بد منه و إلا لم يتوارد السلب و الإيجاب على مورد واحد.

فلما وحدة الإضافة فهي داخلة في وحدة المحمول لأننا إذا قلنا «زيد أبو عمرو»، «زيد ليس أبا

خاله» فالمحمول في الأول أبوة عمرو، و في الثاني أبوة خاله، و إحداها غير الأخرى، فلم يكن

المحمول واحداً في الموضوعين.

أو كنا وحدة القوة و الفعل [و إذا قلنا «الحجر مسكر» و عتينا به المسكر بالفعل و «الحجر

ليس بمسكر» و عتينا به كونه بحيث يقتضي الإسكار عند شرط مخصوص أي المسكر بالقوة] كان

أحد المحمولين غير الآخر.

و كنا وحدة المكان، فبأنك إذا قلت «زيد جالس» أي «على الأرض»، «زيد ليس يجالس»

أي «على السماء»، فالجلوس المحمول بالإيجاب في القضية الأولى غير المحمول بالسلب في الأخرى.

و أمّا:

وحدة «الشرط» و «الجزء و الكل»، فتندرج تحت وحدة «الموضوع».

و وحدة «الإضافة» و «القوة و الفعل»^١ تحت وحدة «المحمول».

و وحدة «المكان» تحت وحدة «الزمان».

لاختلاف هذه الثلاث باختلافها.^٢

و إنّا لم يعتبر اندراج وحدة الزمان و المكان تحت وحدة المحمول - كما اعتبر قوم من المتأخرين^٣ - لأنّ متعلّق الزمان و المكان بالقتضية إنّما يكون بالظرفية، إذ لا بدّ لنسبة المحمول إلى الموضوع من أن يقع في زمان و مكان إن كان الموضوع زمانياً و مكانياً. و الظرفية إنّما تتحقّق بعد حصول النسبة المتأخّرة عن المحمول، فيكون كلّ منهما خارجاً عن المحمول. فلو اعتبر دخولها في المحمول، يلزم أن يكون للزمان زمان آخر و للمكان مكان آخر. و ذلك محال. بخلاف البواقي فإنّها من عوارض المحمول. و إذا كانتا خارجين عن المحمول، فلا تندرج وحدتھما تحت وحدة المحمول.

و إنّما اعتبر وحدة الزمان دون المكان، لأنّ وحدة المكان تندرج تحت وحدة الزمان دون العكس. هذا ممّا تخيّر في تحقيقه جميع المتأخّرين.

و أمّا وحدة الجزء و الكل، فهي عائدة إلى وحدة الموضوع، لأنّك إذا قلت «الزنجي أسود» أي «كلّ أجزائه» و إذا قلت «الزنجي ليس بأسود» أي «كلّ أجزائه ليس كذلك» فال موضوع في القضية الأولى بعض الأجزاء و في الثانية كلّها.

و كنّا وحدة الشرط، فإنّك إذا قلت «الأبيض منفق للبصر» أي «ما دام أبيض» و «الأبيض ليس بمنفق للبصر» أي «قبل كونه أبيض». فال موضوع في القضية الأولى الجسم الموصوف بالبياض، و في الثانية الجسم الخالي عنه، فأحد الموضوعين غير الآخر.

نعم، وحدة الزمان مفادرة لوحدة الموضوع و وحدة المحمول، و لا بدّ منه. (منطق المتخصّص، ص ١٧٧-١٧٩).

١. جعّظق، يتحقّق ب.

٢. و الفعل: - ق.

٣. لاختلاف هذه الثلاث باختلافها: أي لاختلاف وحدة الموضوع و المحمول و الزمان باختلاف الحصة الأخرى.

٤. قوم من المتأخّرين: اعتبار وحدة المكان من وحدة المحمول قول الإمام الرازي و الخونجي و الأرموي (منطق المتخصّص، ص ١٧٨ و كشف الأسرار، ص ١٢٢ و لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٢١).

و قال «يمكن ردّ الكلّ إلى وحدة النسبة الحكيمية لاختلافها عند اختلافها»^١ و يعني بما أن يكون السلب وارداً على النسبة التي ما حكم في الموجبة بعينها.

[اختلاف الجهة و الكيّة]

و يُعتبر أيضاً:

اختلاف الجهة، لكذب الدوائم الأربع^٢ و صدق غير الدوائم^٣ - إيجاباً و سلباً - في مادة اللادوام،^٤

و في المحصورات:

اختلاف الكم أيضاً، لصدق الجزئيين و كذب الكلّيتين فيما يكون المحكوم عليه أعم. فإن قلت: عدم التناقض بين الجزئيين إلّا كان لعدم اتحاد الموضوع، فلو جعل متحداً، تناقضاً. قلت: تعيين الموضوع قيد زائد على الجزئية و الكلام في مطلقها.

[المبحث الثاني]

[قائض القضايا]

القضية إما حلية أو شرطية.

و الحلية إما بسيطة أو مركبة.

١. هذه العبارة بعينها للأرموي في مطالع الأنوار (وامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٤١) و حكى

الخونجي عن الفارابي عبارة أخرى:

و ذكر الفارابي «يمكن أن يردّ الشرائط كلّها إلى أمر واحد» فممكن أن يكون مراده بذلك الاتحاد في النسبة الحكيمية فإن باختلاف الثلاثة المذكورة تختلف النسبة. (كشف الأسرار، ص ١٢٣).

أما نحن فلم نجد في آثار الفارابي ما يدلّ على ردّ الشرائط كلّها إلى أمر واحد.

٢. الدوائم الأربع: هي الباتمة و الضرورية المطلقتان و العرفية و المشروطة العاقتان.

٣. الدوائم: الهائم ي.

٤. في مادة اللادوام: كما في مادة «القمر - المنكسف» فإنّ الإيجاب و السلب الباتمين كاذب لهما: «القمر

منكسف دائماً (أو بالضرورة، أو ما دام قرأ)» و «القمر ليس بمنكسف أبداً (أو بالضرورة، أو ما دام قرأ)».

أما الإيجاب و السلب المطلقين غير الباتمين في هذه المادة صادقان: «القمر منكسف (وقتا ما) لا دائماً» و

«القمر ليس بمنكسف (وقتا ما) لا دائماً».

[نفي الموجبات البسيطة]

أما البسيطة فنقيضها أيضاً بسيطة.

١. فنقيض الضرورية^١ المطلقة «الممكنة العامة» وبالعكس؛ لأن الإمكان هو سلب الضرورة المخالفة.
٢. ونقيض البائدة «المطلقة العامة» وبالعكس؛ لأن الثبوت دائماً يناقضه السلب بالنقل وبالعكس.
٣. ونقيض المشروطة العامة «الحينية الممكنة» المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالإمكان في بعض أوقات وصف الموضوع.
٤. ونقيض العرفية العامة «الحينية المطلقة» المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالنقل في بعض أوقات وصف الموضوع.

[نفي المركبات الكلية]

وأما المركبة، فإنما كلية أو جزئية.

والكلية نقيضها المفهوم المرتد بين نقيضي جزئها، إذ كل من النقيضين و مجموعها جاز أن يكذب مع المركبة حيث تكذب المركبة بكذب أحد جزئها، فلا يكون شيء من النقيضين ولا مجموعها نقيضاً لها.

١. فنقيض المشروطة الخاصة «الحينية الممكنة المخالفة أو البائدة الموافقة».
٢. ونقيض العرفية الخاصة «الحينية المطلقة المخالفة أو البائدة الموافقة».
٣. ونقيض الوقتية «الممكنة الوقتية المخالفة أو البائدة الموافقة».
٤. ونقيض المنتشرة «الممكنة البائدة المخالفة أو البائدة الموافقة».
٥. ونقيض [الوجودية] اللادائمة «البائدة المخالفة أو الموافقة».
٦. ونقيض [الوجودية] اللاضرورية «البائدة المخالفة أو الضرورية الموافقة».
٧. ونقيض الممكنة الخاصة «الضرورية المخالفة أو الموافقة».

[نفي المركبات الجزئية]

وأما المركبة الجزئية:

١. الضرورية: الضرورة ق.

١. فلا يكفي التردد بين تقيضي جزئها، لجواز كذبهما مع كذب الأصل فيما إذا ثبت المحمول لبعض أفراد الموضوع دائماً و انتفى عن الباقي دائماً، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان. فيكذب «بعض الحيوان إنسان لا دائماً»^٢ مع كل من تقيضي الجزئين.^٣
٢. بل يردّد بين تقيضي الجزئين في كل واحد واحد من أفراد الموضوع، لأنه حينئذ تلزم ثلاثة مفهومات: تقيضا الجزئين^٤ و قولنا: «بعض الحيوان إنسان دائماً» و^٥ بعضه ليس بإنسان دائماً؛ و أحدها يساوي تقيض الجزئية قطعاً.^٦
- فإن قلت: لو كذبت الجزئية^٧ فلا بدّ و أن يكذب أحد جزئها. و حينئذ يصدق تقيض ذلك الجزء.^٨ فيكفي التردد بين الكلّيتين.^٩
- قلت: إنا يلزم ذلك إن لو كان كل من جزئها تقيضاً لإحدى الكلّيتين. و ليس كذلك فإن الجزء الثاني - و هو اللادوام - لكون موضوعه مقبلاً، أخض من تقيض الكلّية الثانية. و لا يلزم من كذب الأخض كذب الأعم. فلو كذبت الجزئية بكذب الجزء الثاني، لا يلزم صدق الكلّية الثانية.

[طريقة الخوحي في أخذ تقيض المركبات الجزئية]

و قال صاحب الكشف:

إن أردت قضية تساوي تقيض الجزئية مرددة بين الكلّيتين، قيّدت موضوع أحد الشقيْن

١. عن: غير ق.
٢. هذه القضية «وجودية لا دائمة» بحسب اللفظ لأنّها مركّب من قضية مطلقة عامة و مع قيد «اللاادوام».
٣. تقيضي الجزئين: هما «لا شيء من الحيوان إنسان دائماً» و «كل حيوان إنسان دائماً» فإنهما أيضاً كاذبان.
٤. تقيضا: تقيض ق.
٥. تقيض الجزئين: هما «لا شيء من الحيوان إنسان» و «كل حيوان إنسان» فإنهما أيضاً كاذبان.
٦. دائماً: لا دائماً ص.
٧. و: أو پ.
٨. أحدها يساوي تقيض الجزئية قطعاً: لا يعني هنا أنّ واحداً من هذه الثلاثة المفهومات بعينه يساوي تقيض الجزئية؛ بل يعني أنّ واحداً منها لا على التعمين - أي المفهوم المردّد بين هذه الثلاثة - هو يساوي التقيض. و هذا المفهوم المردّد أيضاً يساوي «الترديد بين تقيضي الجزئين في كل واحد واحد».
٩. لو كذبت الجزئية: أي قوله: «بعض الحيوان إنسان دائماً و بعضه ليس بإنسان دائماً».
١٠. تقيض ذلك الجزء: أي «لا شيء من الحيوان إنسان» أو «كل حيوان إنسان».
١١. التردد بين الكلّيتين: أي قوله: «لا شيء من الحيوان إنسان أو كل حيوان إنسان».

الشفين^١ بالحمول، فنقيض:

«بعض ج ب لا دائماً»

يساوي:

«لا شيء من ج ب دائماً أو كل ج ب، ب دائماً»^٢

لأنه:

١. مهما صدق الأصل كذب كل منها، وذلك ظاهر.

٢. ومما كذب صدق أحدها، لأنه:

a. إن لم يكن شيء من ج ب أصلاً صدق الأول.

b. وإن كان شيء من ج ب يلزم أن يكون كل ج الذي هو ب، ب دائماً؛

وإلا لصدق نقيضه وصدق الأصل، هنا خلف.

هنا ما ذكره^٤

[اختصاص طريقة الخوئي إلى الوجودية اللادائمة]

وهو إنما يصح في الوجودية اللادائمة. وأما في غيرها فلا، لجواز كذب الأصل مع كل واحدة منها، مثلاً في العرفية الخاصة، كقولنا: «بعض الجسم متحرك ما دام جسماً لا دائماً» و «لا شيء من الجسم متحرك حين هو جسم»^٥ أو كل^٦ جسم متحرك، متحرك دائماً.

[نعم طريقة الخوئي إلى المركبات الكلية]

وإذا عرفت ذلك، فنقول: يمكننا أن نحصل قضية واحدة تساوي نقيض المركبة، كلية كانت المركبة أو جزئية.

١. الشفين: الشفين ع، ب.

٢. ب - ع، ب.

٣. «لا شيء من ج ب دائماً أو كل ج ب، ب دائماً»: يقرأ: «لا شيء من جيم دائماً أو كل جيم دائماً» دائماً. هاهنا زدنا التوحيات ليعلم ما هو الموضوع وما هو المحمول، كذلك نعمل في ما يلي إذا وجدنا هنا مفيداً.

٤. كشف الأسرار، ص ١٢٧-١٢٨.

٥. الجسم: الجيم ق.

٦. جسم: جيم ق.

٧. أو كل: لكل ع، ق؛ وكل ص، ب.

[الرجاع الموجحات المركبة إلى الموجحات البسيطة]

وذلك لأن كل مركبة - كلية كانت أو جزئية، موجبة أو سالبة - ترجع إلى قضية واحدة موجبة:

١. جمعها همه الجزء الأول من المركبة.
 ٢. يجعل الموضوع مقيداً بنقيض المحمول، و المحمول محمول، إذا كانت المركبة موجبة.
 ٣. و يجعل الموضوع مقيداً بالمحمول، و يجعل المحمول نقيض المحمول، إذا كانت سالبة.
- مثلاً:

١. قولنا: «كل ج، ب لا دائماً» يرجع إلى قولنا: «كل ج لا ب بالفعل، هو ب بالفعل».
٢. و قولنا: «لا شيء من ج، ب بالفعل لا دائماً» يرجع إلى قولنا: «كل ج ب بالفعل، هو لا ب بالفعل».

[تعمم طريقة الخوحي]

و إذا رجعت المركبة إلى موجبة واحدة بسيطة، فنقيض تلك الموجبة يساوي نقيض المركبة. فنقيض المركبة - سواء كانت المركبة موجبة أو سالبة - يكون أبداً سالبة مناقضة للجزء الأول في الجهة والكم.

١. موجبة: موجحاتي.

٢. تعميم المصنف لطريقة الخوحي إلى المركبات الكلية خطأ لأن:

١. قوله: «كل ج، ب لا دائماً» لا يرجع في الحقيقة إلى قوله: «كل ج لا ب بالفعل، هو ب بالفعل».
٢. وقوله: «لا شيء من ج، ب بالفعل لا دائماً» لا يرجع في الحقيقة إلى قوله: «كل ج ب بالفعل، هو لا ب بالفعل».

لأن «كل ج فهو ب و د» لا يلزم «كل ج د فهو ب» لأن هاتين المحملتين معادلتان لهاتين الشرطيتين: «من كان هنا ج فهو ب و د» و «من كان هنا ج و د فهو ب»؛ و هاتان الشرطيتان لا تتلازمان لأن الأولى تستلزم الثانية من غير عكس.

هنا بخلاف الجزئيات فلن «بعض ج هو ب و د» يلزم «بعض ج د هو ب» لأن هاتين المحملتين معادلتان لهاتين العطفيتين: «هنا ج و (ب و د)» و «هنا (ج و د) و ب»؛ و هاتان العطفيتان تتلازمان بوضوح.

٣. أ: و ب.

[أمثلة من نقيض الوجودية اللادائمة]

١. فيساوي^١ نقيض قولنا «كل ج، ب لا دائماً» قولنا «ليس بعض ج لا ب بالفعل، ب دائماً».
٢. و نقيض قولنا «لا شيء من ج، ب بالفعل لا دائماً» «ليس بعض ج ب بالفعل لا ب دائماً».
٣. و يساوي نقيض قولنا «بعض ج، ب ما دام ج لا دائماً» قولنا «لا شيء من ج لا ب، ب حين هو ج»؛ لأن الأصل يرجع إلى قولنا: «بعض ج لا ب، ب ما دام ج» و بينهما تناقض.
٤. وكذا يساوي نقيض قولنا «ليس بعض ج، ب ما دام ج لا دائماً» قولنا «لا شيء من ج ب، لا ب^٢ حين هو ج»؛ لأن الأصل يرجع إلى قولنا: «بعض ج ب، لا ب ما دام ج» و بينهما تناقض.

[الضابط الكلي للطريقة المعقمة]

و الضابط أن المركبة:

١. إن كانت موجبة - كلية كانت أو جزئية - ثركب قضية:
 - a. موضوعها موضوع الأصل مقيداً بنقيض المحمول.
 - b. و محمولها عين محمول الأصل.
 - c. مناقضة للجزء الأول من الأصل في الجهة و الكم.
٢. و إن كانت سالبة - كلية كانت أو جزئية - ثركب قضية:
 - a. موضوعها موضوع الأصل مقيداً بالمحمول.
 - b. و محمولها نقيض محمول الأصل.
 - c. مناقضة للجزء الأول في الجهة و الكم.^٤

١. فيساوي: و يساوي ب.

٢. لا: - ق.

٣. ب: - ب.

٤. قطب الدين الرازي نقل طريقة المصنف و أخطأ طرخته في الكليات (راجع لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٥٣-٣٥٥).

هذا حكم الحليات.^١

[قيض الشرطيات]

و أما الشرطيات فتناقضها كتناقض الحليات في الشرائط، إلا أنه يشترط فيها الاتحاد في اللزوم و العناد و الاتفاق.

تنبيه

[الفرق بين التقيض و مساوي التقيض]

اعلم أن تقيض الشيء هو رفعه فقط من غير قيد و اعتبار آخر، سواء كان الشيء قضية أو مفرداً. فما ذكرنا في تقيض القضايا^٢ ليس شيء منها تقيضاً، بل مساوياً^٣ للتقيض. و ذلك لأنهم لما احتاجوا في البراهين إلى الاستدلال بتقيض القضايا على مطالبهم فحصلوا لكل قضية قضية تساوي تقيضها ليصبح عليها طريزان الأحكام في العكس و الأقيسة و غيرها لصعوبة طريقها على الرفع المجرد.

[المبحث الثالث]

[شك في تناقض القضايا الخارجية و الحقيقية]

[شك في تناقض القضايا الخارجية]

و هاهنا بحث: و هو أنه:

١. إن شرط في السالبة الخارجية وجود الموضوع،^٤ فيجوز ارتفاع الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية، و السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية، لو كان الموضوع معدوماً.

١. الحليات: الجبلتان ص.

٢. القضايا: قضايا ص.

٣. مساوياً: + على مطالبهم ص.

٤. الموضوع: + محيى ب.

٢. وإن لم يُشترط، يلزم أن يكون موضوع السالبة أعم من موضوع الموجبة، لجواز السلب عن المعلوم حالة العدم، فيجوز صدق الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية، فينتفي التناقض.^١

[شك في تناقض التضال الحقيقية]

و كذلك في الحقيقة - إن شرط الإمكان في أفراد الموضوع^٢ - فإنه:

١. إن شرط ذلك في السالبة أيضاً، فيجوز ارتفاعها فيما يمتنع الموضوع، كقولنا: «كل شريك البارئ عالم» «بعض شريك البارئ ليس بعالم».
٢. وإن لم يشترط كان موضوع السالبة أعم من موضوع الموجبة، ويلزم ما مر في الخارجية.^٣

[دفع دخل]

فلن قلت: لا يشترط وجود الموضوع في السالبة الخارجية ولا إمكانه في الحقيقة. لكن يُعتبر اتحاد الموضوع^٤ و حينئذ يسقط ما ذكرتم.

قلت: هنا قيد زائد على^٥ مفهوم القضية. و نقيض المقيد لا يكون نقيض المطلق. و أبحاث المنطق جارية على مطلقها؛ لأنه لو جُوزوا القيد، لبطل كثير من الأحكام في العكس و غيرها و لجُوزوا التناقض بين الجزئيتين. و ليس كذلك. فعمل أن رعاية الإطلاق واجبة في أحكام المنطق، فتوجه الشكوك.

١. أجاب عن هذا الشك قطب الدين الرازي (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٩٢).
٢. إن شرط الإمكان في أفراد الموضوع: هذا الشرط اعتبره أثير الدين الأعمري في كنبه المنطقية المناهضة، منها: منتهى الأفكار، ص ١٠٩ س ١٢٠، ص ٢١٨ س ٢١٨؛ خلاصة الأفكار، ص ١٧٨ س ١٢٠-٩؛ تنزيل الأفكار (الطوسي)، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٦١.
٣. هذا الشك أيضاً يمكن أن يجاب بمثله ما أجاب به قطب الدين الرازي عن الشك السابق في الخارجية.
٤. يعتبر اتحاد الموضوع أي يعتبر اتحاد مفهوم الموضوع في الموجبة و السالبة.
٥. على: إلى ب.

الفصل الثامن

في العكس المستوي و ما يتعلق به

و فيه مبحثان:

[المبحث الأول]

[في تعريف العكس المستوي]

فأ: في تعريفه:

و هو تبديل كل من طرفي القضية، الذي^١ في الذكر، بالآخر مستقبلياً للكيف و الصدق بجالهما. قلنا: «طرفي القضية» - و لم نقل «الموضوع و المحمول» كما ذكر بعضهم^٢ - ليدخل فيه عكس الشرطيات.^٣ و زدنا قولنا «في الذكر» ليندفع ما يقال إن طرفي الأصل ذات الموضوع و وصف المحمول و طرفي العكس بخلاف ذلك. فلا يكون العكس تبديلاً لطرفي^٤ الأصل. و قد يطلق اسم «العكس» على القضية التي تحصل بعد التبديل، مجازاً.

[المبحث الثاني]

في عكس القضايا

[عكس القضايا الموجبة]

أما الحملات الموجبة فبأية كنية كانت تنعكس جزئية، لاحتمال كون المحمول أعم.

١. الذي: التي. الظاهر أن اسم الإشارة «الذي» راجع إلى «كل» لا إلى «القضية».

٢. الشفاء، القياس، ص ٩٢.

٣. منطق المختص، ص ١٨٥.

٤. تبديلاً لطرفي: تبديل طرفي ع، ص.

أما الباطنات و العائتان، فتعكس كل منهما حينية مطلقة.^١

و تدل عليه وجوه:

فأ:^٢ أن نفرض «ذات ج التي هي ب ما دام ج» في العرفية^٣ «د». ف«د ب ما دام ج»؛
لكنه «ج» بالفعل. فب وج حينئذ^٤ يجتمعان فيه^٥ ضرورة؛ ف«بعض ب ج حين هو^٦ ب».
و استعان بعضهم^٧ في هذا البرهان بالشكل الثالث. و ذلك إثبات للأجل بالأخفى.
ب: أن يضم نقيض العكس إلى الأصل^٨ لينتج من الأول سلب الشيء عن نفسه.
ج: أن يعكس نقيض العكس ليرتد إلى نقيض الأصل أو ضده.
و لا يلزم الأخض كالعرفية مثلاً، لجواز انفكاك موضوع الأصل عن وصف محمله، كما في
قولنا: «كل ضاحك بالضرورة إنسان».

و الخاصتان تنعكسان حينية لا دائمة.^٩

١. أمّا الحينية، فللوهما العامة كما مر.

٢. و أمّا اللادوام، فلأن «ذلك البعض من ب الذي هو ج حين هو ب»^{١١} ليس ج
بالإطلاق؛ وإلا لكان «ج دائماً»^{١٢} ف«ب دائماً»^{١٣}؛ هنا خلف. فيكون هو ج حين هو
ب لا دائماً.

١. كشف الأسرار، ص ١٣٩ س ١٣.

٢. فآ: + الأول ق.

٣. العرفية: المقصود هو «كل ج هو ب ما دام ج».

٤. ج: - ق.

٥. حينئذ: - ب.

٦. فيه: فيها ق.

٧. حين هو: هو حين ق.

٨. سراج الدين الأرموي في مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٨ س ٦).

٩. إلى الأصل: - ق.

١٠. كشف الأسرار، ص ١٣٠ س ١٦.

١١. ذلك البعض من ب الذي هو ج حين هو ب: المقصود هو موضوع العكس الحيني: «بعض ب ج حين

هو ج» المذكور في عكس العرفية العامة: «كل ج ب ما دام ج».

١٢. ج دائماً: هنا نقيض «ليس ج بالإطلاق».

١٣. ب دائماً: هنا نتيجة «ج دائماً» المفروض و «كل ج ب ما دام ج» و هو الجزء الإيجابي من الأصل.

و اللوقيتان و الوجوديتان و المطلقة العامة إذا تنعكس كل منها مطلقة عامة بالوجوه المذكورة.^١ و لا يلزم الأخض كالحينية المطلقة مثلاً، لجوار تبين^٢ الوصفين، كما في قولنا: «كل منخسف مضي بالتوقيت لا دائماً».

و أما الممكتتان فلا تنعكسان،^٣ لجواز أن لا يمكن الموضوع لما صدق عليه المحمول بالفعل، و العكس هو ذلك. مثل قولنا: «كل أُمِّي كاتب بالإمكان» مع كذب قولنا: «بعض الكاتب أُمِّي بالإمكان».^٤

احتجوا على انعكاسها بالوجوه الثلاثة.

و جواب الأول أن ذلك يوجب أن يصدق الموضوع بالفعل لما يمكنه المحمول إلا أن يمكن الموضوع لما صدق عليه المحمول بالفعل، و العكس هو ذلك.
و جواب الثاني: منع إنتاج الصغرى الممكنة في الأول.
و جواب الثالث: منع انعكاس السالبة الضرورية ضرورية.

[عكس السوالب الكلية]

و أما السوالب الكلية:

[عكس النواتم الست]

فالناتمتان^٥ تنعكسان إلى الدائمة المطلقة.^٦

١. كشف الأسرار، ص ١٣٩ س ٧-٣.

٢. تبين: ميان في.

٣. كشف الأسرار، ص ١٢٢ س ١٠.

٤. مع كذب قولنا: «بعض الكاتب أُمِّي بالإمكان»: دعوى المصنف كذب هذا القول عجيب لصدقي قولنا: «كل كاتب أُمِّي بالإمكان»؛ إلا أن المصنف قسم كلاً من الضرورة النائية و الإمكان العام إلى قسمين و اعتبر قولنا: «بعض الكاتب أُمِّي بالإمكان» من أحد قسمي الإمكان العام. راجع تنبيهه صص ٢٧٨ و ٢٨٠ من الفصل الخامس «في الجهة».

٥. فالناتمتان: أي الدائمة و الضرورية المطلقتان.

٦. اتفق المناطقة قبل الخونجي على انعكاس الضرورية كنفسها؛ و أما هو ادعى انعكاسها إلى الدائمة. راجع كشف الأسرار (ص ١٣٥ س ٣-٢، ١٢-١٥).

و العاقتان^١ إلى العرفية العامة^٢ بالوجهين الآخرين.

و لا تنعكس الضرورية و المشروطة كنفسيهما - كما راع بعضهم^٣ - لصدق قولنا: «لا شيء من الكتاب بأمني بالضرورة الذاتية» و الوصفية أيضاً^٤ - إن جعل المحمول ذات الأمي - مع كذب العكس كنفسيهما.

و الحاققتان تنعكسان إلى العرفية العامة مع قيد «اللا دوام في البعض»^٥.

١. أما العرفية العامة، فلها مَرَّ.

٢. و أما «اللا دوام في البعض»، فلا تَهْ لَوْ لم يثبت، لثبت الدوام في الكل^٦ و انعكس^٧ إلى

ضدّه الأصل دائماً^٨؛ هذا خلف.

١. العاقتان: أي العرفية و المشروطة العاقتان.

٢. اتفق المناطقة قبل الخوئجي على انعكاس المشروطة العامة كنفسها و كذلك هو في كشف الأسرار. في مباحث العكس المستوي (ص ١٣١ من ١٠٠-٣)؛ و أما في مباحث المختلطات أنكر هذا الحكم (ص ٢٧١ من ١٦-٣). و كذلك الأرموي ادّعى هذا الحكم في مباحث العكس و رفضه في مباحث المختلطات. مطالع الأنوار (وامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٨٥ من ١٠، ص ٥٨٨ من ٧-١٢).

٣. بعضهم: أي جميع المناطقة قبل الخوئجي و الأرموي و أيضاً هما في بعض المواضع من كتبهما. راجع الهامش السابق.

٤. الذاتية و الوصفية أيضاً: ذاتية كانت أو وصفية ص.

٥. إلى العرفية العامة مع قيد «اللا دوام في البعض»: فعكس «لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً» هو «لا شيء من ب ج ما دام ب لا دائماً في بعض أفراد ب». و هنا معناه: «لا شيء من ب ج ما دام ب و بعض ب ج [حين هو ليس ب]».

٦. الدوام في الكل: أي «لا شيء من ب ج دائماً».

٧. و انعكس: - ب.

٨. ضدّه - ع، ق، ب.

٩. ضدّ الأصل دائماً: الأصل هو «لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً» و هذا ملازم لمجموع قضيتين: «لا شيء من ج ب ما دام ج» و «كل ج ب بالفضل». و ضدّ القضية الثانية هو «لا شيء من ج ب دائماً».

و يمكننا أن نحذف كلمة «ضدّ» كما في بعض النسخ و نقول: تنقيض «اللا دوام في البعض» هو «الدوام في الكل» أي «لا شيء من ب ج دائماً». و هذا يتعكس إلى الأصل دائماً لأنّ الأصل هو «لا شيء من ج ب» مع قيد «الدوام الوصفي و اللا دوام الذاتي»؛ فلو بقّلنا هذا القيد بـ «الدوام الذاتي» حصل لنا «لا شيء من ب ج دائماً».

و لا تنعكسان مع اللادوام في الكل، إصدق قولنا: «لا شيء من الماشي يسكن ما دام ماشياً لا دائماً» مع كذب قولنا: «لا شيء من الساكن يمشي ما دام ساكناً لا دائماً»، لأن بعض الساكن ليس يمشي دائماً كالجبل؛

و إن أريد بـ«اللاادوام» «اللاادوام في الكل» لا «في كل واحد واحد» - كما نُقل عن الشيخ^٢ - انعكستا كنفسيهما. و يشبه أن يكون مراد المتقدمين بـ«اللاادوام»^٣ هذا، حيث قالوا بانعكاسها كنفسيهما.^٤

[انعكاس الضروريتين كنفسيهما عند الإمام الرازي]

و احتجوا على انعكاس السالبة الضرورية و المشروطة كنفسيهما بالوجوه المذكورة - و قد عرفت جوابهما - و يوجهين آخرين^٥ ذكرهما الإمام في الملخص:

فأ: إنه لو لم يصدق «لا شيء من ب ج بالضرورة» لأصدق «بعض ب ج بالإمكان»،

١. و الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال، و قد يلزم هاهنا؛ لأنه لو صدق «بعض

ب ج بالفعل» لأصدق «بعض ج ب بالفعل» و قد «كان لا شيء من ج ب

بالضرورة»؛ هذا خلف.

٢. أو نضقه مع الأصل لينتج المحال.^٦

و كنا حكم المشروطة.^٧

و جوابه:

١. اللادوام في الكل لا في كل؛ - ق.

٢. نُقل عن الشيخ: كشف الأسرار، ص ١٣٣ س ٩.

٣. باللاادوام؛ - ق.

٤. كشف الأسرار، ص ١٣٣ س ١١-١٢.

٥. آخرين: الأخمين ق.

٦. منطلق الملخص، ص ١٩٢-١٩٣.

٧. منطلق الملخص، ص ١٩٥.

١. أنه إذا فرض «صدق الجيم على الباء بالفعل»، فقد زيد في أفراد الجيم شيء كان خارجاً عنها حال السلب. فيصدق الباء على هذا الفرد الزائد لا ينال سلبه عن الأفراد التي كانت أولاً تحت حكم السلب، فلا تناقض^١.
 ٢. ومع الأصل إنما ينتج المحال لأن لو اندرج الأصغر تحت الأوسط. وقد عرفت بيان ذلك الآن.
- و المتأخرون ذكروا في حل هذه المغالطة وجوهاً^٢ قاصرة عن حدّ الإفادة^٣ لا يليق لإيرادها بهذا الكتاب.
- و زعم بعضهم^٤ أن هذا البيان^٥ حقّ وجوابه مغالطة.
- ب: المناقاة إنما تتحقق من الجانبين.
- و استحسنة الإمام^٦.
- و ذلك أوهم من الأول لأنّ المناقاة في الأصل بين ذات الموضوع و وصف المحمول، و المطلوب في العكس هو المناقاة بين ذات المحمول و وصف الموضوع. فأن أحدهما من الآخر؟^٧
- و كنا حكم المشروطة. نعم، لو كان للوصف مدخل في السلب فتعكس كنفها بهذا البرهان.

[عدم انعكاس السوالب السبع الباقية]

و أما السبع الباقية، فلا تنعكس لعدم انعكاس أخصها^٨ و هي الوقتية، إذ يصدق: «لا شيء من

١. تناقض: يناقض ب.

٢. هذا الجواب مأخوذ من كشف الأسرار، ص ١٣٦ س ١١-١٣.

٣. كشف الأسرار، ص ١٣٦ س ١٣-١٤.

٤. الإفادة: - ق.

٥. بعضهم: لم نجد هذا البعض.

٦. البيان: البرهان ص. في الهامش: البيان.

٧. و استحسنة الإمام: ما وجدنا هذا الاستحسان في منطق الملخص إلا إذا اعتبرنا ما يلي من كلامه استحساناً: «الضرورة تنعكس سالبة ضرورية لما تقرر في أوائل العقول أن أحد الشينين إذا استحال حصوله مع الآخر استحال حصول الآخر معه» (ص ١٩٨).

٨. كشف الأسرار، ص ١٣٦ س ١٥-١٦؛ مطلع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطلع الأنوار، ص ٣٧٥ س ١٢-١٦).

٩. منطق الملخص، ص ١٩٧-١٩٨.

القمر بمنخسف بالتوقيت» مع كذب عكسه بالإمكان، إذ «كل منخسف قمر بالضرورة». و عدم انعكاس الأخض يستلزم عدم انعكاس الأعم؛ لأن انعكاس الأعم يوجب انعكاس الأخض.

[انعكاس السوالب السبع الحقيقية عند الخونجي]
قالوا:

لو أخذت القضية حقيقية بحيث تدخل في موضوعها الممتعات انعكست السبع جزئية دائماً؛

١. لأنه حينئذ إذا صدق «لا شيء من ج ب بالفعل» صدق «لا شيء من ب دائماً ج دائماً».

هـ. و إلا فـ «بعض ب دائماً ج بالإطلاق» فـ «بعض ج ب دائماً» و قد كان «لا شيء من ج ب بالفعل»؛ هذا خلف.

٢. وإذا صدق هذا جيل كبرى^١ لمقدم صادق في نفس الأمر - و هي قولنا: «كل ب دائماً ب بالفعل» - لينتج من الثالث «بعض ب ليس ج دائماً»؛ و هو المطلوب.^٢

و إذا كان الأصل ممكناً، فنقتد موضوع الوسط^٣ بـ «الضرورة» بدل «الدوام» و نترك الباقي بحاله.^٤

و النقض بهذا الاعتبار غير وارد؛ لأننا نمنع كذب العكس بهذا الاعتبار، فإن المنخسف البائم أو المنخسف الذي ليس بقمر - وإن كان ممتمعاً - فهو ليس بقمر بهذا الاعتبار.^٥ و هذا ضعيف من وجهين:

١. كبرى الكبرى ص.

٢. كشف الأسرار، ص ١٢٩، من ١٢٠٦؛ مطالع الأنوار (لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٧٨).

٣. موضوع الوسط: الظاهر أن الصحيح أحد هذين:

١. الموضوع وسطاً: أي الحد الذي وُضِعَ و اتخذ وسطاً

٢. الموضوع الوسط: أي الحد الوسط الذي هو موضوع في المقدمتين من الشكل الثالث.

٤. كشف الأسرار، ص ١٢٩، من ١٢-١٣.

٥. كشف الأسرار، ص ١٣٠، من ١١٠٦؛ لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٧٩.

أما أولاً، فلأن العكس ما لزم من الأصل فقط، بل منه مع الغير وهو المقدمة الأجنبية.^١
 فلا يكون عكساً.^٢
 وأما ثانياً، فلأنه لا يتم في الخارجي والحقيقي المستعمل عند الجمهور، لأن قولهم «كل ب دائماً هو ب بالفعل» لا يلزم صدقه حينئذ.^٣
 ويمكن بيان هذا البرهان على وجه يتم في الخارجي والحقيقي، ولا يحتاج إلى الأجنبية. وذلك لأنه:

١. إذا صدق الأصل، صدق قولنا: «لا شيء من ب دائماً ج دائماً» كما مر.^٤
٢. وإذا صدق هذا صدق قولنا: «ليس بعض ب بالفعل ج دائماً» - وهو العكس - لأن ما هو «ب» دائماً فهو «ب» بالفعل بحسب الذهن.^٥ وقد عرفت في تحقيق الموضوع أن صدق وصف الموضوع أعم من أن يكون بحسب الذهن أو الخارج، فيصدق «ليس بعض ب بالفعل ج دائماً».

[عدم انعكاس السوالب الجزئية]

وأما السوالب الجزئية:

١. فلا ينعكس شيء منها لجواز كون الموضوع أعم،
٢. إلا الحالتين لأنهما تنعكسان كنفسيهما، لأنه لا بد من صدق الوصفين على ذات واحدة للأدوام سلب المحمول، ومن تباينهما^٦ فيها. ويلزم من ذلك صدق العكس.^٧

١. المقدمة الأجنبية: راجع ص ٣٨٤ لتعريف «المقدمة الأجنبية» في مباحث تعريف «القياس» في الباب الثاني من الباب الثاني في «اكتساب التصديقات».

٢. الأرموي، بيان الحق ولسان الصدق، ج ١، ص ١٥٦ س ١٠-١٤؛ الأحمري، عنوان الحق وبرهان الصدق، ص ٥٩١ س ٢-١٢، الكنتي، منطق الميزن، ص ١٩٢.

٣. الأرموي، بيان الحق ولسان الصدق، ج ١، ص ١٥٦ س ١٤-١٧.

٤. كما مر: انظر إلى الرقم (١) أعلاه في ما قل من كشف الأسرار.

٥. ما هو «ب» دائماً فهو «ب» بالفعل بحسب الذهن: أي قضية «كل ب دائماً ب بالفعل» قضية ذهنية صادقة. وهذا نفس ما ادعاه الخوئي!

٦. تباينهما: تنافيهما ص.

٧. كشف الأسرار، ص ١٣٧، ص ٣-٧.

تكميله

[١] «عدم انعكاس السالبة الكلية» سالبة الموضوع معدومة المحمول» في الخارجيات والحقيقات [إذا كانت السالبة «سالبة» الموضوع معدومة المحمول» لا تنعكس - إلا إذا أخذت ذهنية - و إلا^٢ يلزم «سلب السلب عن المعدوم» المستلزم للإيجاب و ذلك محال. فإنه يصدق: «بالضرورة لا شيء مما ليس لإنساناً بشريك البارئ»

و «لا شيء مما ليس بوجوده خلافاً ما دام ليس بوجوده»
مع كذب قولنا:

«لا شيء من شريك البارئ ليس بإنسان» ،
و إلا لصدق:

«كل شريك البارئ إنسان»^٤.

فإن قيل: لو لم يلزم العكس يلزم سلب الشيء عن نفسه،^٥ وإنه محال.
قلنا: إنَّما يكون محالاً إن لو كان ذلك الشيء موجوداً؛ أما إذا لم يكن، فيجوز سلبه عن نفسه، فيصدق «لا شيء من شريك البارئ بشريك البارئ».

١. سالبة: سالب پ.

٢. معدومة: معدوم پ.

٣. إلا: لا ص.

٤. كل شريك البارئ إنسان: هذه القضية الموجبة لزمّت من فرض صدق هذه السالبة: لا شيء من شريك البارئ ليس بإنسان». لكن نعلم أن السالبة لا تستلزم الموجبة. فنقول: استلّناج الموجبة من السالبة السالبة المحمول مبني على أن السالبة الحقيقية أو الخارجية مقيدة بوجود الموضوع كما أشار إليه المصنف في ضمن شبهة أوردها في تنبيه في فصل «التناقض». أما الحق هو أن السالبة ليست بمقيدة بوجود الموضوع ولو كانت سالبة المحمول.

٥. يلزم سلب الشيء عن نفسه: لأنه لو كذب «لا شيء من شريك البارئ ليس بإنسان» صدق «بعض شريك البارئ ليس بإنسان»، وهذا مع الأصل: «لا شيء من الإنسان بشريك البارئ» يفتج: «بعض شريك البارئ ليس بشريك البارئ» وهذا سلب الشيء عن نفسه. قول: هذا موجبة سالبة المحمول؛ فلو اعتبرناها مقيدة بوجود الموضوع يلزم سلب الشيء عن نفسه؛ أما إذا لم نعتبرها مقيدة بوجود الموضوع لم يلزم ذلك.

٦. إنَّما: فإنَّما ق.

[عدم انعكاس الموجبات صالبات المحمول] في الخارجيات والحقيقيات
و تعلم من ذلك النقض أن الموجبة الكلية والموجبة الجزئية إذا كانتا «سالبتي المحمول» لا تنعكسان
أيضاً،^١ إلا بحسب الذهن.

[٢] [انعكاس الشرطيات]

و أما الشرطيات:

١. فالموجبة المتصلة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس جزئية، بالخالف و عكس نقيض العكس،^٢ كما مر.
 ٢. و السالبة الكلية تنعكس كنفسها، عكس أيضاً.
 ٣. و أما السالبة الجزئية فلا تنعكس، لجواز كون المقدم أعم كما في الحلقيات.
- و أما المنفصلات، فلا يتصور لها العكس طبعاً، بل وضعاً.

[٣] [طريقتان لإثبات عدم الانعكاس: النقض و جواز النقض]

و يجب أن تعلم أن من تمام البرهان على العكس و نتائج الأقيسة بيان عدم الزائد على المدعى. و
يكفي فيه إيراد صورة من صور النقض. و قد راعينا ذلك فيما مر.
و ما ذكر أحد من العلماء سوى النقض طريقاً آخر في ذلك.
و قد يمكن فيه طريق آخر: و هو أنه إذا جاز صدق نقيض ما أريد نفيه مع الأصل أو القياس
- بأن لا يلزم من مجموعها محال - علم أنه غير لازم لأن نقيض اللازم يمتنع أن يصدق مع الملزوم.
و هنا طريق حسن.

[٤] [شبهة الإمام الرازي على انعكاس السالبة الدائمة]

و أورد الإمام شبهة على انعكاس «السالبة الدائمة» «دائمة» بأن:

١. الكتابة ممكنة للإنسان؛
٢. فأمكن سلبها^٣ عنه دائماً؛

-
١. لا تنعكسان أيضاً؛ لصديق قولنا: «بعض شريك البارئ ليس بإنسان» و كذب عكسه: «بعض ما ليس بإنسان فهو شريك البارئ» بحسب الخارج أو الحقيقة.
 ٢. عكس نقيض العكس: المراد ليس «عكس النقيض» للعكس بل هو «العكس المستوي» لنقيض العكس.
 ٣. فأمكن سلبها: - في.

٣. فلو وقع هذا الممكن مع انعكاس «السالبة الباتمة» دائمة، لصدق «لا شيء من الكتب بالإنسان»؛
 ٤. وذلك محال؛
 ٥. ولا يلزم ذلك من فرض الممكن؛
 ٦. فهو من الانعكاس.^١

١. منطق الملخص، ص ١٨٨-١٩٠ و ١٩٨. ليراد الإمام على انعكاس السالبة الباتمة إما هو في الحقيقة و ليست في الخارجية:

و أما السالبة الباتمة، فلما أن يؤخذ موضوعها بحسب الحقيقة، أو بحسب الوجود الخارجي، فإن كان الأول لم تنعكس للوجوه التي قُدمناها. والخلف و الافتراض اللذان ذكرهما إنما يتقرران إذا كان موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي، و ذلك غير ما نحن فيه. و إن كان الثاني انعكس مثل نفسه بالافتراض و الخلف المذكورين. و إذا عرفت الكلام في الباتمة، فقس عليه الكلام في عكس السالبتين العرفيتين. (منطق الملخص، ص ١٩٨).

«ب» [الشبهة الثانية]، و هو الوجه اللتي، أن قولنا «كل ج ب» لا نفي به أن كل ج دخل في الوجود و حصل له الباء، بل نفي به أن الجيم حقيقة لا يوجد فرد من أفرادها إلا و وصف الباء حاصل له. و قولنا «لا شيء من ج ب» معناه أن الجيم حقيقة لا يوجد فرد من أفرادها إلا و الباء غير حاصل له. و من الحمل أن يكون سلب الشيء عن الشيء دائماً ممكناً و لا يكون سلب الآخر عن الأول ممكناً، فلذا لم يجب صحة هذا العكس. (منطق الملخص، ص ١٨٩).

فالإمام يقول بانعكاس الباتمة الخارجية:

$$\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \forall t \sim Bxt)$$

$$\therefore \forall x (\exists t Bxt \rightarrow \forall t \sim Jxt).$$

و يفرض انعكاس الباتمة الحقيقية:

$$\forall x (\Diamond \exists t Jxt \rightarrow \forall t \sim Bxt)$$

$$\therefore \forall x (\Diamond \exists t Bxt \rightarrow \forall t \sim Jxt).$$

و كذلك يفعل الإمام في تقيض هاتين الباتمتين (أي في الموجبة المطلقة الباتمة الخارجية و الحقيقية) بل في الموجبة الضرورية الخارجية و الحقيقية:

أما الموجبات: فنقول إن موضوع القضية إما أن يكون مأخوذاً بحسب الحقيقة أو بحسب الوجود الخارجي. فإن كان الأول كان عكس الموجبة الضرورية ممكنة طائفة بالبيان الذي تقدم، و إذا كان كذلك كان عكس المشروطة الباتمة و العرفية الباتمة و المطلقة الباتمة و الممكنة، ممكنة طائفة لما ثبت أن عكس الأعم لا يجوز أن يكون أخض من عكس الأخض. و إذا ثبت ذلك في الضرورية

المطلقة لبأن يكون عكس الوجوديتين و المعكئة الخاصة و أشباهها ممكنة عامة أولى. و البيان فيه ظاهر فما مز.

و أما إن كان موضوع القضية مأخوذاً بحسب الوجود الخارجي، كان عكس الموجبة الضرورية. مطلقة طقة و إلا صدق السلب التام. فحينئذ ينعكس سالباً تاماً. لأن الموضوع مأخوذ بحسب الوجود الخارجي و قد عرفت أن العكس في هذه الصورة واجب. و كذا القول في جميع القضايا التي يعتبر فيها حصول محولاتها لموضوعاتها بالفعل كالوجوديتين و الوقتيتين. (منطق المنطق ص ١٩٩).

و إلى هنا يشير كلامه في الوجه الثالث لمدعاء في انعكاس السالبة الكلية العامة:

«ج» [الشبهة الثالثة] المذهب الحق و هو الذي اختاره الشيخ في الإشارات و ارتضاه المتأخرون أن عكس الموجبة الضرورية لا يجب أن يكون مطلقة عامة، بل الواجب أن يكون ممكنة عامة. و لو ثبت أن عكس السالبة الناقصة سالبة دائمة لها استمر هذا المذهب. لأن له أن يقول: إذا صدق «بالضرورة كل ج ب» صدق «بالإطلاق العام بعض ب ج» و إلا «فناشاً لا شيء من ب ج» فينعكس «فناشاً لا شيء من ج ب» و «قد كان بالضرورة كل ج ب». هنا خلف.

[٢-٢] فأما الموجبة الكلية المطلقة عن الإطلاق، فنقدم تنعكس موجبة جزئية للدلالة المذكورة في المطلقة العامة. لكن لا يجب أن تنعكس بنفسها لاحتمال أن يكون ثبوت المحمول للموضوع ضرورياً و ثبوت الموضوع للمحمول لا يكون ضرورياً. كقولنا «كل كاتب إنسان بالضرورة» مع أن «كل إنسان كاتب بالإمكان» بل يجب أن يكون مطلقاً عاماً. و كلامنا فيه ما مز.

فالموجبات الفعلية (مطلقة كانت أو ضرورية) في رأي الإمام تنعكس إلى المطلقة العامة إذا كانت خارجية:

$$\forall x (Ei Jxt \rightarrow Ei Bxt) \& \exists x Ei Jxt$$

$$\therefore \exists x (Ei Bxt \& Ei Jxt)$$

و لا تنعكس إلى المطلقة العامة إذا كانت حقيقية:

$$\forall x (\Diamond Ei Jxt \rightarrow Ei Bxt) \& \exists x \Diamond Ei Jxt$$

$$\therefore \exists x (\Diamond Ei Bxt \& Ei Jxt)$$

بل تنعكس إلى الممكنة العامة:

$$\forall x (\Diamond Ei Jxt \rightarrow Ei Bxt) \& \exists x \Diamond Ei Jxt$$

$$\therefore \exists x (\Diamond Ei Bxt \& \Diamond Ei Jxt).$$

و من هنا يعلم أن الحقيقة عند الإمام الرازي هو «أخذ الإمكان في عقد الوضع» الوضع الذي ينسب هو و غيره من مناطق الإسلام إلى الفارابي. راجع منطق المنطق ص ١٢٥ و ٢٨٧. راجع أيضاً هامشنا ص ٢٢٥ في اختلاف الأقوال في نسبة «أخذ الإمكان في عقد الوضع» للفارابي في البحث تحت عنوان [اعتبارات

[جواب الخوحي عن شبهة الإمام]

و أجيب بالله:

قد يلزم من اجتماعها، فإنَّ الممكنتين قد يستلزم اجتماعهما محالاً كـ «كتابة زيد» و عديها.^١
و في هذا الجواب نظرو:

لأنه حينئذ لا يخلو من أن يكون اجتماعها مستلزماً للمحال أو لا:

١. فإن كان حينئذ على تقدير صدق الأصل يمتنع صدق العكس، و هو المطلوب؛

٢. و إن لم يكن فالمستلزم هو انعكاس كما قلنا.

[جواب المصنف عن شبهة الإمام]

بل جوابه أن الكتابة لو كانت مسلوقة عن الإنسان دائماً، يكون «الكتاب» بالفعل «معدوماً دائماً، فيصدق سلب «الإنسان» عنه دائماً.

[٥] [شبهة على انعكاس القضايا الطبيعية و الشخصية]

و أما الشبهة التي ترد على عكس السوالب و الموجبات الجزئية في القضايا الطبيعية و الشخصية مثلاً:

١. من عدم انعكاس قولنا: «لا شيء من الإنسان بنوع» و «لا شيء من زيد بإنسان»^٢

٢. و من عدم انعكاس قولنا: «بعض النوع إنسان» و «بعض الإنسان زيد»

فقد استوفينا الكلام فيها في فصل تحقيق المحصورات.^٣ فن أحب ذلك فليطلبه ثمة.

الموضوع [ذيل البحث «في تحقيق المحصورات» في المبحث الثاني من الفصل الثالث «في الخصوص و الإهمال و الحصر» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

١. كشف الأسرار، ص ١٣٢، س ٨-٥.

٢. الكتاب: الكتابة ق.

٣. بإنسان: + من عدم انعكاس قولنا: «لا شيء من الإنسان بنوع» و «لا شيء من زيد بإنسان» و ق.

٤. راجع ص ٢٤٧ و ٢٥٠ البحث تحت العنوانين [إسنادان عظيمان في إخراج المستقى من الموضوع] و [إصلاح النسادين ...] في المبحث الثاني «في تحقيق المحصورات» من الفصل الثالث «في الخصوص و الإهمال و الحصر».

[٦] [شبهة على انعكاس الشرطيات]

و أيضاً ترد شبهة على انعكاس الشرطية؛ وذلك لأن:

١. كل كـ يستلزم جزئه و أما استلزام الجزء الكل فغير محقق؛ فإن العشرة مثلاً تستلزم الثلاثة و لا يوجد زمان أو تقدير تكون الثلاثة مستلزمة للعشرة؛
٢. وكذا كل خاصة مفارقة تستلزم النوع دون العكس؛ لأن الإنسان لا يستلزم الكاتب في شيء من الأوقات و التقادير.

و ذلك يوجب القبح في إنتاج الأقيسة الشرطية. و هذا الموضع يستدعي زيادة بحث، فلنؤخره إلى قسم الشرطيات.^١

خاتمة

[الغلط في العكس بسبب الغلط في تشخيص المحمول]

قد يغلط في العكس إذا كان أحد طرفي القضية «نسبة إلى أمر محصل» فيظن كون ذلك المحصل موضوعاً أو محمولاً فقط، كقولنا:

١. «كل ملك على السرير»
 ٢. و «كل وتد في الحائط»
 ٣. و «كل شيخ كان شاباً».^٢
- فيظن في العكس:

١. «بعض السرير على الملك»
٢. و «بعض الحائط في الوتد»
٣. و «بعض الشاب كان شيخاً».^٣

١. راجع الفصل العاشر «في الشرطية و أجزائها و جزئياتها». المبحث الخامس «فيما وجدنا في عكس الشرطيات» ص ٣٥٥.

٢. هذه القضايا الثلاث تنسق في المنطق الرياضي على صورة بسيطة $\forall m \exists s \ Ams$ أو صورة مغلقة:

$\forall x [Mx \rightarrow \exists y (Sy \ \& \ Axy)]$.

٣. الشاب: شاب في.

٤. هذه القضايا الثلاث تنسق في المنطق الرياضي على الصورتين التاليتين:

$\exists s \exists m \ Asm$

$\exists x [Sx \ \& \ \exists y (My \ \& \ Axy)]$.

فإذا غلّم أن المحمول في هذه القضا نسبة، زالت النسبة؛ لأنه صدق:

١. «بعض ما على السرير خالٍ»

٢. و «بعض ما في الخائط وتد»

٣. و «بعض ما كان شاباً شيخ»^١

و إثباتاً قديماً بـ «أمر محض» لأنه لو كان نسبة إلى غير محض لصدق، كقولنا:

١. «بعض الإنسان على غير الفرس»

٢. أو «بعض غير الإنسان على الفرس».

فإنه يصدق:

١. «بعض غير الفرس على الإنسان»

٢. و «بعض الفرس على غير الإنسان»^٢

[مثال الكشي للغلط في العكس بسبب الغلط في تشخيص المحمول]

و روى الكشي عن الأقدمين^٣ مغالطة من هذا النوع، و هو:

أنه يصدق:

١. «لا شيء من الجسم ممتد في الجهات إلى ما لا نهاية»^٤

مع كذب عكسه:

٢. «لا شيء من الممتد في الجهات إلى غير النهاية بجسم»

ضرورة أن:

٣. «كل ممتد في الجهات إلى غير النهاية جسم»^٥

١. هذه القضا الثلاث تنسّق في المنطق الرياضي على الصورتين التاليتين:

EsEm Ans

Ex [Ey (Sy & Axy) & Mx].

٢. هذا منقوض بأمثلة كثيرة، منها: «بعض الإنسان يعبد غير واجب الوجود» فـ «بعض واجب الوجود يعبد غير الإنسان».

٣. الجدير بالذكر أن الكشي في حقائق الحقائق لم يدو هذه المغالطة عن الأقدمين، بل ذكرها كغالطة من دون أن يُسندها إلى أحد.

٤. ما لا نهاية: غير النهاية ص.

٥. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ٢١٨-٢٢٠.

و ذكر في حله:

أن المسلوب عن الجسم ليس إلا «اللانهاية»، لأن «المعتد في الجهات» لا يمكن سلبه عن الجسم، و حينئذ يصدق: «لا شيء» مما لا نهاية له بجسم»^١.
و ذلك ضعيف؛ لأن المجموع لما لم يكن صادقاً عليه فيكون مسلوباً عنه ضرورة، فيعود الإشكال.^٢
بل جوابه أنها:

١. إن أخذت خارجية أو حقيقية، منعنا كذب العكس، إذ يكذب حينئذ نقيض العكس؛
٢. و إن أخذت ذهنية منعنا صدقها،^٣ إذ يصدق نقيضها حينئذ بحسب الذهن.^٤ و الله أعلم.

١. ابن العن الكشي، حقائق الحقائق، ص ٢٢٥٨ - ٣٦٥٨.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٢٨، س ١٦ - ص ٢٢٩، س ٢.

٣. صدقها: صدق الأصل، ص، ب.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٢٩، س ٣-٩.

الفصل التاسع

في عكس النقيض

و فيه مبحثان:

[المبحث الأول]

[في تعريف عكس النقيض]^١

فأ: في تعريفه:

و هو جعل كل من نقيضي الطرفين بدلاً عن الطرف الآخر.

[تعريف الشيخ]

و قال الشيخ:

هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعاً و ما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً.^٢
و هذا غير شامل للشرطيات، إلا إذا بُدِّلَ «الموضوع» بـ «المحكوم عليه» و «المحمول» بـ «المحكوم
٢.٤»

[عدم رطابة الشيخ تعريفه في عكس نقيض السالبة الكلية]

و زعم الإمام و قوم من المتأخرين^٣ أن في كلام الشيخ تناقضاً، لأنه جعل في بعض الصور عين الموضوع محمولاً و نقيض المحمول موضوعاً، حيث قال:

١. أول من بحث عن عكس النقيض كمادة منطقية لما وجدنا هو «بركلس» (Proclus) ثم يحيى النحوي (John Philiponus) و سمبليخيوس (Simplicius) ثم الفارابي و الشيخ.

٢. الشفاء، القياس، ص ٩٣.

٣. زين الدين الكندي، حلائق الحقائق، ص ١٦-١٢٨٢٨.

٤. قوم من المتأخرين: هم الخونجي و تاهمونه.

قولنا «لا شيء من الإلسان بحجر» يلزمه «بعض ما ليس بحجر إنسان».^١
فقد جعل عين الموضوع محمولاً.^٢

[خطأ الشيخ في عكس تقيض الموجبة الكلية]

و أيضاً قال في عكس الموجبة الكلية:

إذا صدق قولنا: «كل ج ب» يلزمه «كل ما ليس ب ليس ج» و إلا لصدق «بعض ما ليس ب ج».^٣

فلنأخذ المحمول في هذه القضية معدولاً كانت القضية موجبة «معدولة الطرفين». و حينئذ يكون تقيضها سالباً «معدول الطرفين».^٤ فلا يلزم من كذب العكس صدق قولنا: «بعض ما ليس ب ج»، لأنه ليس تقيضاً للعكس^٥ و لا لازماً لتقيضه، لكونه أخض كما عرفت؛ لكنه صرح بلزومه. و إن أخذ العكس سالباً فلا يكون تقيض الموضوع محمولاً بل عينه.^٦

[تعريف الخوارجي]

ثم قالوا:

بل الحق أن يقال: عكس التقيض هو «حمل الموضوع أو تقيضه على تقيض المحمول».^٧

١. الشفاء، القياس، ص ٩٢.

٢. منطق المختص، ص ٢٠٠ و ٢٠٣؛ كشف الأسرار، ص ١٢٧ من ٣-٦.

٣. و إلا لصدق «بعض ما ليس ب ج» - ص، ع، ب. هذه الزيادة نجدها في شرح الفسطاط أيضاً، كما نجدها في الشفاء.

٤. إذا قلنا «كل ج ب» لزم منه أن «كل ما ليس ب ليس ج»، و إلا فليكن «بعض ما ليس ب ليس ليس ج»، فهو ج. فبعض ما ليس ب هو ج.

٥. الشفاء، القياس، ص ٩٣.

٦. سالباً معدول الطرفين: سالبة معدولة الطرفين ب.

٧. للعكس: للأصل ق.

٨. منطق المختص، ص ٢٠٠-٢٠١؛ كشف الأسرار، ص ١٢٧ من ٦-١٢.

٩. كشف الأسرار، ص ١٢٨ من ٨-٩.

[تعريف البامياتي]

و قال بعضهم: إنَّ الشيخ جعل نقيض المحمول موضوعاً و عين الموضوع محمولاً مخالفاً لكيفيَّة الأصل.^١
و به قال أبو البركات.^٢

[اللبّ عن الشيخ]

و الحق أن الأمر بخلاف ما زعم الفريقان.

أما الثاني^٣ فلأن كلام الشيخ لا يدلّ على ذلك،^٤ بل على خلافه.

و أما الأول^٥ فلا تناقص في كلام الشيخ و لا يلزم شيء^٦ ممّا ذكره من أخذ ما ليس بنقيض و لا لازم للنقيض مقام النقيض أو اللازم، إذ يمكن تفسير كلام الشيخ على وجه يُسقطُ جميعُ الشبهة و يشهدُ صريح العقل بأنَّ الحق هو ذلك. و هو أن نقول: إنَّ العكس عند الشيخ عبارة عن:

«جعل نقيض المحمول موضوعاً و^٧ نقيض الموضوع محمولاً موافقاً للأصل في الكيف و الصدق».

١. كشف الأسرار، ص ١٢٧ من ١٥-١٦. راجع هامش الكتبي في نفس الصفحة حيث نسب هذا القول إلى أفضل الدين البامياتي.

٢. المعتبر في الحكمة، ص ١١٢. ليس كلام أبي البركات في المعتبر يدلّ على ما نسبته إليه المصنف هاهنا فإنَّ أبا البركات عزّف عكس النقيض «سلب الموضوع عن نقيض المحمول» لا بما حكاه المصنف عن البامياتي نقلاً عن الخونجي. بل أبو البركات صرح بخلاف ذلك:

و قد سبق القول في عكس النقيض و هو أن يجعل مقابل «المحمول» بالإيجاب أو السلب موضوعاً و مقابل «الموضوع» محمولاً. (المعتبر، ص ١٧٢).

٣. الفريق الثاني هو أبو البركات و البامياتي.

٤. لا يدلّ على ذلك: أي لا يدلّ على تعريف البامياتي.

٥. الفريق الأوّل هو الإمام و الخونجي.

٦. شيء - ق.

٧. و: + جعل ص.

ولكن هاهنا دقيقة أوقعهم ذلولها في الاعتساف، وهي أن الشيخ قد أخذ تقيض الطرفين بمعنى «السلب» لا بمعنى «العدول»، لأن تقيض الشيء «نقيته و سلبه» فقط، لا «نقيته مع صدقه على شيء»^١، لأن ذلك أخض من التقيض.

[تصرف الخوحي ليس بعكس التقيض]
و من ذلك عُلِمَ أن ما أخذه المتأخرون ليس بعكس التقيض، بل لازم آخر.

[الجواب عن اعتراض الخوحي على الشيخ في الموجبة الكلية]
وعلى هذا تزول جميع الشبه، لأنه حينئذ إذا صدق قولنا: «كل ج ب» ينعكس إلى قولنا: «كل ما ليس ب هو ليس ج» موجبة سالبة الطرفين^٢، وإلا لصدق «ليس كل ما ليس ب هو ليس ج»:

١. ويلزمه «بعض ما ليس ب ج»؛ وإلا لصدق «لا شيء مما ليس ب ج» ويلزمه «كل ما ليس ب ليس ج» لما عرفت أن السالبة مساوية للموجبة السالبة المحمول^٣.
٢. أو نقول: إذا صدق «ليس كل ما ليس ب ليس ج» يتحقق وجود ما ليس «ب» - وإلا لصدق «لا شيء مما ليس ب ج» لصدق السلب عن المعلوم، ويلزمه «كل ما ليس ب ليس ج» - وإذا وُجِدَ صدق «بعض ما ليس ب ج».

١. شيء: آخر ع.

٢. اقتبس قطب الدين الرازي في شرح المطالع هذا الجواب من المصنف من غير أن يذكر اسمه:

و مناط الشبهة هاهنا أنهم حملوا «التقيض» على المعدولة وليس كذلك فإن تقيض الباء سلبه لا اثبات اللاباء. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٨٦).

٣. اقتبس قطب الدين الرازي هذا الجواب أيضاً من المصنف من غير أن يذكر اسمه:

و المأخوذ في عكس [تقيض] الموجبة «موجبة سالبة الطرفين» و في عكس [تقيض] السالبة سالبة سالبة الطرفين؛ لكن لما حُجِّلَ مفهومها كانت موجبة محضلة المحمول لأن سلب السلب إيجاب. فلها أخذها تقيض الموجبة و عكس السالبة. و من تأمل في عبارة الشيخ يتقدح في ياله أن مراده ما ذكرناه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٨٦).

٤. راجع المقالة الثانية، الباب الأول، الفصل الثالث «في الخصوص والإهمال والمحصص» ص ٢٣٦ في البحث تحت عنوان [سور «كل ليس» للسالبة الكلية] و الفصل الرابع «في العدول والتحصيل» ص ٢٤٠ في البحث تحت عنوان [عدم حاجة الموجبة «السالبة المحمول» إلى وجود الموضوع].

٣. أو نقول: لو كذبت العكس لكذبت ما يساويه، وهو السالبة المركبة من عين موضوعه و نقيض محموله كما عرفت - وهي التي جعلها المذهب^١ الثاني عكساً - فيلزم نقيضها وهو الموجبة المذكورة بعينها.

و من العجب أنهم اعترفوا بلزوم هذه السالبة للأصل^٢ و سلموا أن تلك الموجبة في قوة السالبة^٣ - لاستغنائها عن وجود الموضوع - و مع ذلك منعوا لزومها للأصل^٤.

[الجواب عن اعتراض الإمام على الشيخ في السالبة الكلية]

و أما قولهم «إِنَّه جَعَلَ عَيْنَ الموضوع محمولاً في السالبة»^٥ فليس كذلك، لأنه إذا صدق قولنا «لا شيء من الإنسان بجبر» ينعكس إلى قولنا: «ليس كل ما ليس بجبر ليس بإنسان» سالبة الطرفين؛ لكنه لما كان بمعنى قولنا «بعض ما ليس بجبر إنسان» و ضقة الشيخ موضع العكس تخفيفاً في اللفظ. فقلنا أنه لا تناقض في كلام الشيخ أصلاً. و إذا عرفت أن هذه الموجبة تساوي تلك السالبة فلزومها للأصل يوجب لزومها له. فتن جَعَلَ تلك السالبة عكساً فلا مناقشة معه^٦.

١. المذهب: مذهب ص، ع، ق، ب.

٢. كشف الأسرار، ص ١٥٨ س ٩-١٢، حيث جعل الخوئي عكس نقيض «كل ج ب»: «لا شيء ما ليس بـ دائماً في الخارج بج دائماً في الخارج».

٣. نسب المصنف في شرح القسطاس هذا الرأي إلى «صاحب الكشف» و «صاحب المطالع». لكننا ما وجدنا في كشف الأسرار للخوئي ما يشهد بأن الموجبة السالبة الموضوع في قوة السالبة السالبة الطرفين و إن وجدنا ما يقرب منه في مطالع الأنوار للأرموي حيث يقول: «و الموجبة السالبة المحمول لشبهها بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع». (لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٢٨٢). و كلام الأرموي هنا، و إن لم يدل بالمطابقة على تساوي الموجبة المذكورة و السالبة في القوة، فقد دلّ عليه بالالتزام لما يبدو من أنه يستلزم تساويهما.

٤. لاستغنائها: لاستغنائها ب.

٥. لزومها للأصل: أي لزوم تلك الموجبة للأصل.

٦. منطق الملخص، ص ٢٠٠ و ٢٠٣؛ كشف الأسرار، ص ١٤٧ س ٦٠٣.

٧. هذا الجواب بالاختصار نجده عند قطب الدين الرازي من دون أن يذكر اسم المصنف:

و مناط الشبهة هاهنا أنهم حملوا النقيض على المعدولة. و ليس كذلك فإن نقيض الباء سلبه لا إثبات اللاباء. فالماخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين و في عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين. لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محضلة المحمول لأن سلب السلب إيجاب. فلها أخذها نقيض الموجبة و عكس السالبة. و من تأمل في عبارة الشيخ يتضح في بالله أن مراده ما ذكرناه.

المبحث الثاني^١

في العكس [التقيض]

استطال بعضهم في هذا الباب بخلط العدول و التحصيل و السلب و الاعتبارات للطرفين في الأصل و العكس.^٢

و الشيخ إنما تساهل في هذا الباب و أسقط من بعض كتبه لقلّة احتياج المنطق إليه. و نحن إذاً نعتبر في عكس الخارجيات خارجية و الحقيقيات حقيقية و الذهنيات ذهنية^٣ و نشترط أن نأخذ تقيض كل من الطرفين - سواء كان محضاً أو معدولاً أو سلباً - بمعنى السلب لا العدول. فلو كان الطرف سلباً نأخذ^٤ محضّة لأن سلب السلب إيجاب.

[قسمة الموجبة الكلية إلى ستة منعكسة و ثلاثة غير منعكسة]

و إذا عرفت ذلك، فنقول: لا يخلو من أن يكون كل من الطرفين محضاً أو معدولاً أو سلباً أو مجزئاً. فهذه قسمة أقسام:

١. ستة منها وهي التي يكون:

كل من الطرفين محضاً أو معدولاً،

أو أحدهما محضاً و الآخر معدولاً،

أو المحمول سلباً و الموضوع إتما محض أو معدول،

تنعكس إلى موجبة سالبة المحمول.

٢. و ثلاثة وهي التي يكون:

(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٨٦ س ١٠-١٢). و مناط الشبهة هاهنا أنهم حملوا التقيض على المعدولة. و ليس كذلك فإن تقيض الباء سلبه لا إثبات اللاباء. فالملخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين و في عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين، لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محضة المحمول لأن سلب السلب إيجاب، فلها أخذها تقيض الموجبة و عكس السالبة. و من تأمل في عبارة الشيخ يتقدح في بابه أن مراده ما ذكرناه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٨٦ س ١٠-١٢).

١. الثاني: - ق.

٢. كشف الأسرار، ص ١٢٨-١٥٨ و ١٩٤.

٣. راجع مطالع الأنوار في لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٨٥.

٤. [تقيضه]: مأخوذ من شرح النسطاس.

كلّ من الطرفين سالباً،
أو الموضوع سالباً و المحمول إتما محض أو معدول،
لا تنعكس إذا كانت خارجية أو حقيقية.

[انعكاس السّنة غير السالبة الموضوع]

أما الأول، فلأنه إذا صدق «كلّ ج ب» يلزمه «كلّ ما ليس ب ليس ج» و ألا لصدق «ليس
كلّ ما ليس ب ليس ج» و يلزمه «بعض ما ليس ب ج» كما مرّ. و الموجبة المحصلة المحمول
تستدعي وجود الموضوع و المحمول:

١. فنتيج^١ مع الأصل حمل الشيء على نقيضه^٢،
٢. و أيضاً تنعكس^٣ إلى قولنا: «بعض الموجود الصادق عليه ج هو ليس ب»؛ و قد كان
«كلّ ج ب» هذا خلف.

[عدم انعكاس الثلاثة السالبة الموضوع]

و أما الثاني، فلأنه تصدق:

١. «كلّ ما ليس ببعده ليس بخلاء» خارجياً و حقيقياً،
مع كذب العكس^٤ و كنا يصدق:
٢. «كلّ ما ليس بممكن بالإمكان الخاص هو ممكن بالإمكان العام»،
و تصدق أيضاً:
٣. «كلّ ما ليس بخلاء فهو لا جزء» إن خصصنا الموضوع بالموجودات،
- و إلا فلا يصدق الأصلان^٥ أصلاً لدخول المعلومات و امتناع التحصيل و العلول
على المعلومات -

١. فنتيج: أي فنتيج تلك الموجبة الجزئية المحصلة: «بعض ما ليس ب ج» مع الأصل: «كلّ ج ب». و النتيجة
هي أنّ «بعض ما ليس ب هو ب».

٢. حمل الشيء على نقيضه: أي حمل «ب» على «ما ليس ب».

٣. تنعكس: أي تنعكس تلك الموجبة الجزئية المحصلة: «بعض ما ليس ب ج» إلى «بعض ج هو ما ليس ب»؛
و هذا نقيض الأصل.

٤. العكس هو «كلّ خلاء فهو بحد».

٥. الأصلان: هذا الأصل ص.

مع كذب العكس فيها.

[دفع دخل]

فإن قيل:

- البرهان الذي ذكرتم في الأول قائم بعينه على انعكاس هذه الثلاثة - فهو إن كان صحيحاً وجب العكس هاهنا وإلا لا يفيد ثمة أيضاً - لأنه إذا صدق «كل ما ليس ج ب» يلزمه «كل ما ليس ب ج»، وإلا لصدق «بعض ما ليس ب ليس ج» كما ذكرتم. و:
١. ننتج مع الأصل المحال المذكور.
٢. و تنعكس أيضاً إلى قولنا: «بعض ما ليس ج ليس ب»؛ وقد كان «كل ما ليس ج ب». هذا خلف.

قلت:

١. لا نسلم إنتاج القياس، لأن قولكم «بعض ما ليس ب ليس ج» سالبة المحمول وهي لا تستدعي وجود الموضوع والمحمول، فلا يلزم اندراج الأصغر تحت الأوسط الموجود.
٢. ولا يلزم أيضاً صدق قولنا «بعض الموجود الصائق عليه "ليس ج" هو "ليس ب" كما لزم من «ههنا». فيجوز أن يكون موضوع السالبة غير موضوع الموجبة الكلية، فيجوز صدقها معاً.

[عكس قبيض السالبات]

هنا حكم الأقسام التسعة، إذا كانت موجبة.
أما إذا كانت سالبة،

١. فتنعكس الجميع في المركبات الفعلية كما يجيء.
٢. و تنعكس هذه الثلاثة في البسائط الفعلية.
٣. دون الستة الباقية كما يأتي.

لكون الموضوع في هذه الثلاثة^٢ سلبياً؛ لأنه:

١. سالبة المحمول وهي لا تستدعي: سالب المحمول وهو لا يستدعي ب.
٢. راجع هنا الفصل البحث الثاني ص ٣٢٦ تحت عنوان (قصة الموجبة الكلية إلى ستة منعكسة وثلاثة غير منعكسة).

إذا صدق «لا شيء مما ليس ج ليس ب بالفعل»
صدق على ما ليس ج «أنه ب» ليا مَرَّ،
فيصدق «بعض ب ليس ج بالفعل»
و يلزمه «ليس بعض ب ج بالفعل»، و هو المطلوب.
و كنا في القسمين الباقيين.

[عكس نقيض الموجحات]

[الموجبات الكلية]

و إذا تقدم ذلك، فنقول:

[انعكاس الدوام الست]

الموجبات الكلية بأي اعتبار كانت من الثلاثة:^١

[١ و ٢] فالماثلان تنعكسان «دائمة»،

[٣ و ٤] و العاقلان «عرفية عامة» بعين ما ذكرنا من البرهان.

و لا تنعكس الضرورية كنفسها لصدق قولنا: «بالضرورة كل كاتب ليس بأني» مع كذب قولنا:

«بعض الأني ليس بكاتب بالضرورة» لصدق ما ينافيه و هو قولنا «كل أني كاتب بالإمكان».

و بهذا النقض أيضاً عُلِمَ أن المشروطة لا تنعكس^٢ كنفسها، كما مر في العكس المستوي. نعم

لو أخذت المشروطة بحيث يكون للوصف فيه مدخل، تنعكس كنفسها، لأن الوصف إذا كان

مستلزماً للمحمول يكون انتفاء المحمول مستلزماً لانتفاء الوصف.

[٥ و ٦] و الخاصتان تنعكسان إلى «العرفية العامة» مع قيد «اللاادوام في البعض».

a. أما لزوم «العامة»، فلما مرَّ.

b. و أما لزوم اللاادوام و هو قولنا: «بعض ما ليس ب ج بالفعل» فلائته لو لم

يصدق، لصدق «لا شيء مما ليس ب ج دائماً» و ينعكس بالعكس المستوي

إلى منافي اللاادوام في الأصل.

و لا تنعكسان كنفسها، ليا مرَّ في العكس المستوي.

١. الثلاثة: أي الخارجية و الحقيقية و الذهنية.

٢. و هو قولنا «كل أني كاتب بالإمكان». و هذا النقض أيضاً عُلِمَ أن المشروطة لا تنعكس: - ق.

[عدم انعكاس السبع الباقية الغير الدوائم]

و أما السبع الباقية، و هي الوقتيان و الوجوديان و الممكنان و المطلقة العامة، فلا تنعكس لعدم انعكاس أخضاها و هو الوقتية؛ إذ يصدق «كل قمر هو ليس بمنخسف بالتوقيت لا دائماً» مع كذب «بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان»، لصدق قولنا: «كل منخسف قمر بالضرورة». و قد عرف أن عدم انعكاس الأخضر يوجب عدم انعكاس الأحمر.^١

[عكس النقيض المقيّد الموضوع بنقيض جملة الأصل عند الخونجي]

هذا إذا كان موضوع العكس نقيض محمول الأصل مطلقاً.

أما إذا كان مقيّداً بقبيل «ينافي موضوع الأصل»^٢ فقول بانعكاس هذه السبع إلى «موجبة جزئية دائمة»^٣، لأنه:

١. إذا صدق «كل ج ب بالفعل»
٢. لزمه «كل ما ليس ب دائماً ليس ج دائماً»؛
- a. و إلّا لصدق «بعض ما ليس ب دائماً ج بالفعل».
- b. و ينتج مع الأصل حمل «ب بالفعل» على «ما ليس ب دائماً».
- c. أو ينعكس إلى نقيض الأصل.
٣. فإذا صدق «كل ما ليس ب دائماً ليس ج دائماً».
٤. و «كل ما ليس ب دائماً، فهو ليس ب بالفعل».
٥. فيصدق «بعض ما ليس ب بالفعل هو ليس ج دائماً»، و هو المطلوب.

١. المنطق المختصر، ص ١٩٧. راجع أيضاً الفصل الثامن «في العكس المستوي» ص ٣١٠ تحت العنوان [عدم انعكاس السوالب السبع الباقية].

٢. بقيد ينافي موضوع الأصل: في كشف الأسرار نجد هذا القيد محذوفاً العبارة: «بما يناقض جملة القضية». (كشف الأسرار، ص ١٥٨، ص ٧).

٣. موجبة جزئية دائمة: ما وجدنا من قال بانعكاس السبع الباقية إلى هذه الموجبة؛ فأما الخونجي قال بانعكاس السبع إلى سالبها، أي «السالبة الجزئية الدائمة». (كشف الأسرار، ص ١٥٨، ص ٦ - ص ١٥٩ ص ٣).

٤. فإذا: و إذا ع، ص، ب.

٥. ب: ج ص.

و في الممكنة يقتد موضوع الوسط^١ بـ «الضرورة» بدل «الدوام»^٢
و النقيض غير وارد حينئذ لئلا عرفت في العكس المستوي^٣.
و لا تلزم هذه القضية كليةً. و ذلك ظاهر^٤.

[الموجبات الجزئية]

أما الموجبات الجزئية فما هنا «الخاصتين» لا تنعكس، لجواز أن يكون الموضوع واجب الصدق لنقيض المحمول.

١. فالمحمول إذا لزم لبعض أفراد الموضوع، صدقت «الوائم الأربع»،

٢. و إذا فارق «السبع الباقية»،

مع امتناع العكس فيها.

أما الأول، فنقل قولنا: «بعض الموجود ممكن العدم» مع كذب قولنا: «بعض ما ليس بممكن العدم ليس بموجود»،

و أما الثاني، فنقل قولنا: «بعض الإنسان ليس بكتاب» مع كذب قولنا «بعض الكتاب ليس بإنسان».

[عكس نقيض الموجبة الجزئية عند الشيخ]

احتج الشيخ على انعكاسها بأنه:

لا بدّ و أن يوجد شيء من الموجودات أو المعدومات خارجاً عن «ج» و «ب»،
فيصدق «بعض ما ليس ب ليس ج»^٥.

و هذا غير لازم:

١. موضوع الوسط: الظاهر أن الصحيح أحد هذين:

٢. الموضوع وسطاً: أي الحدّ الذي وُضع و اتخذ وسطاً

٣. الموضوع الوسط: أي الحدّ الوسط الذي هو موضوع في المقدمتين من الشكل الثالث.

٤. كشف الأسرار، ص ١٥٨، س ١٣-١٢.

٥. راجع ص ٣١١ الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث الثاني تحت عنوان [انعكاس السوالب السبع الحقيقية عند الخوئي].

٦. كشف الأسرار، ص ١٥٩، س ٤-٩.

٧. الشفاء، القياس، ص ٩٥.

١. إذ يصدق «بعض الموجود يمكن العدم»، مع أنه لا يوجد شيء خارج عنها. موجوداً كان أو معدوماً.^١
٢. وبتقدير تسليمه^٢ لا يلزم كونه عكساً ما لم يُبين لزومه من الأصل.^٣

[عكس قريظ الموجبة الجزئية من الخاصتين]

و «الخاصتان» تنعكسان كنفسيهما:

١. لأنه إذا صدق «بعض ج ب ما دام ج لا دائماً»
٢. لا بدّ وأن يوجد شيء هو «ج» و «ب» و «ليس ج»
٣. و «ليس ب» بالفعل،
٤. و إلا لكان «ب دائماً»، وقد كان «لا دائماً».
٥. و يكون «ليس ج ما دام ليس ب»
٥. فيصدق «بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً»، وهو المطلوب.^٤

[السوالب الكلية]

و أما السوالب الكلية، فالبسائط و الممكنة الخاصة لا تنعكس، لجواز كون الموضوع معدوماً و منافياً لنقيض المحمول:

[السوالب الكلية البسيطة الفعلية]

أما الفعليات، فكتقولنا: «لا شيء من الخلاء يبعد» مع كذب قولنا: «ليس بعض ما ليس يبعد ليس بخلاء»، إذ يلزمه «بعض ما ليس يبعد خلاء»، و هو كاذب.

١. كشف الأسرار، ص ١٧٩ من ١٣-٦؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠١ من ١١-٨).

٢. وبتقدير تسليمه: أي و بتقدير تسليم وجود شيء خارج عنها أي عن «الموجود» و «يمكن العدم».

٣. مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠١ من ٣-٤).

٤. كشف الأسرار، ص ١٧٧ من ١١ - ص ١٧٨ من ٢؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠١ من ٢-٣).

[عكس قبيض السوالب الكلية عند الشيخ]

و احيى الشيخ به:

١. إذا صدق «لا شيء من ج ب بالإطلاق».
٢. يلزمه «بعض ما ليس ب ج بالفعل».
- و هو معنى قولك: «ليس بعض ما ليس ب ليس ج يفعل».
٣. و إذا صدق «لا شيء مما ليس ب ج دائماً».
٤. و يتعكس «لا شيء من ج ليس ب دائماً».
٥. و يلزمه «كل ج ب دائماً».
٦. و كن «لا شيء من ج ب بالإطلاق». هذا خلف.

[اعتراض الحونجي على الشيخ في عكس قبيض السوالب الكلية الخارجية]

و قل صاحب الكشف:

١. لا نسلم أن قولك: «لا شيء من ج ليس ب في الخارج» يستلزم «كل ج ب في الخارج».
٢. و إنما يلزم ذلك إن لو كان سلب «السلب في الخارج»، لا سلب «لا يجب في الخارج» السلب المحمول.
٣. لأنه يكون معناه: «ليس شيء من أجيال موجودة في الخارج» مع «سلب به عنه».

١. هو: - ق.

٢. معناه: أي معنى قولك: «لا شيء من ج ليس ب في الخارج» أي هو من السالبة الكلية السالبة المحمول.
٣. العبارة مغلقة و الظاهر من معناها هو أحد هذين المعنيين:

$$\sim \exists x (Jx \& (E!x \& \sim Bx));$$

$$\sim \exists x (Jx \& \sim (E!x \& Bx));$$

و هما يلزمان المعنيين التاليين:

$$\forall x (Jx \rightarrow \sim (E!x \& \sim Bx));$$

$$\forall x (Jx \& \rightarrow \sim \sim (E!x \& Bx));$$

و هذان لاخري:

$$\forall x (Jx \rightarrow (E!x \rightarrow Bx));$$

$$\forall x (Jx \rightarrow (E!x \& Bx)).$$

و لا يدل أحد هذين الأخيرين على وجود جيات في الخارج! لأن الوجود الخارجي (E!) في الأول جزء من الشرط و في الثاني جزء من الجزاء؛ و صدق الشرطي لا يدل على صدق أجزاءه، فضلاً عن أجزاء أجزاءه.

٢. ولا يلزم منه «وجود جيات في الخارج ثابتة لها الباء»، لجواز أن لا يكون للجيم وجود أصلاً.^١

[الجواب عن اعتراض الخوئي]

أقول:

لا نسلم أن معناه كذلك، بل معناه: «ليس شيء من الجيات مسلوباً في الخارج عنها الباء»^٢ لأنه أخذ موضوع العكس سلبياً^٣ كما عرفت، فحينئذ تلزم الموجبة السالبة.

[جواب المصنف عن انعكاس السوالب عند الشيخ]

بل جوابه:

أنا قد بينّا في العكس المستوي أن السالبة «السالبة» الموضوع المدعومة^٤ المحمول^٥ لا تنعكس^٦ فلا يتعكس قولنا: «لا شيء مما ليس بـ ج دائماً» إلى قولنا: «لا شيء من ج ليس بـ دائماً»، لجواز كون الجيم معدوماً، كما في النقض.

١. كشف الأسرار، ص ١٨٣ س ١-٢.

٢. الظاهر من عبارة المصنف أنه يعني المعنى الثاني الذي جئنا به في هامش ألفاظ الخوئي:

$\sim \exists x (Jx \ \& \ \sim (Elx \ \& \ Bx))$.

و رأينا أنه أيضاً لا تدل على الوجود الخارجي للجيات. إلا أن المصنف لما وجد هذا المعنى معادلاً للمعنى الكلي التالي:

$\forall x (Jx \rightarrow (Elx \ \& \ Bx))$

ظن أنه تدل على وجود الجيات في الخارج.

٣. لأنه أخذ موضوع العكس سلبياً: استمسك قطب الدين الرازي بهذا الجواب و قال:

و هذا المنع ضعيف لما مر أن المراد من النقيض السلب و سلب السلب إيجاب. بل المنع على موضع آخر. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٠٥ س ١٢-١٣).

٤. السالبة: السالب ي، ب.

٥. المدعومة: المدوم ب.

٦. راجع الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث الثاني ص ٣١٣ تحت عنوان [تنبیه] [عدم انعكاس السالبة الكلية «سالبة الموضوع مدعومة المحمول» في الخارجيات و الحقیقات].

هنا إذا كان العكس بحسب الخارج أو الحقيقة؛ أما إذا كان بحسب الذهن، فلا يرد النقيض. فلعل الشيخ إنما اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل.^١

[عكس نقيض السالبة الجزئية عند الشيخ]

و أيضاً برهن على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية «السالبة^٢ المحمول»، بأنه:

١. إذا صدق «بعض ج ليس بـ بالفعل»،
 ٢. يلزم «ليس^٣ كل ما ليس بـ ليس ج بالفعل»،
 ٣. و ألا لصدق «كل ما ليس بـ ليس ج دائماً»،
 ٤. و يتعكس إلى قولنا: «كل ج ب دائماً». هذا خلف.^٤
- و جوابه:

أنا قد بينا أن الموجبة «السالبة^٥ الطرفين» لا تنعكس بعكس النقيض.^٦

[السوالب الكلية الممكنة]

و أما الممكنتان، فلا تنعكسان في شيء من الاعتبارات الثلاثة،^٧ لجواز أن يكون الموضوع ضروري السلب عن نقيض المحمول، كقولنا: «لا شيء من الزنجي بأسود بالإمكان الخاص» مع كذب «ليس بعض ما ليس بأسود ليس بزنجي بالإمكان العام»، إذ «كل ما ليس بأسود ليس بزنجي ضرورة».

١. كما عرفت من قبل: راجع ص ٢٥٦ [اعتبار القضية الذهنية فقط عند الشيخ والأقدمين] في نهاية البحث الثالث «في الحقيقية والخارجية والذهنية» من الفصل الرابع «في الخصوص والإهمال و الحصر».

٢. السالبة: السالب ق، ب.

٣. ليس: - ق.

٤. الشفاء، القياس، ص ٩٥.

٥. السالبة: السالب ق، ب.

٦. راجع هذا الفصل البحث الثاني ص ٣٢٧ تحت عنوان [عدم انعكاس الثلاثة السالبة الموضوع].

٧. اعتبارات الثلاث: أي التضمنا الخارجية والحقيقية والذهنية.

و استدلوا^١ على انعكاسها - بما مر من البرهان في غيرها من السوالب - بناء على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها. وقد عرفت حاله.^٢

[المركبات الفعلية غير الخاصةين]

و أما باقي المركبات لما عدا الخاصتين^٣ - كلية كانت أو جزئية - بأي اعتبار كان من الثلاث؛ تنعكس إلى «المطلقة العامة» الجزئية بالبرهان المذكور.

و يندفع المنع:^٤

١. لأن السالبة «السالبة^٥ الموضوع» حينئذ تنعكس، لوجود محمولها. و ذلك لوجود الموضوع في الأصل، لتعيده^٦ باللا دوام.

٢. أو نقول: إذا صدق «ليس بعض ج ب لا دائماً» يوجد شيء صدق عليه «ج» و «ليس ب». و ج موجود؛ فيصلى «بعض ما ليس ب ج».

وكذا حكم الكلي.

[الخاصتان]

و أما الخاصتان، فبأية كلية كانتا، تنعكسان إلى «الحينية المطلقة اللادائمة»^٧ و هي قولنا: «بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لا دائماً».

١. أما الحينية،

a. فبالبرهان المذكور السالم عن المنع لوجود ج حينئذ،

b. و بأنه يوجد شيء صدق عليه:

١. زين الدين الكشي، حاشائى الحقائق، ص ٢٨٥٢-١٥.

٢. راجع الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث الثاني ص ٣٠٧ تحت عنوان [عكس السوالب الكلية] [عكس الدوام الست].

٣. أي الوقتية و المنتشرة و الوجودية اللادائمة و الوجودية اللا ضرورية.

٤. الثلاث: أي القضايا الخارجية و الحقيقية و الذهنية.

٥. المنع: أي المنع المذكور في انعكاس السوالب الكلية البسيطة و الممكنة الخاصة و هو «جواز كون الموضوع معدوماً و منالاً لتقيض المحمول».

٦. السالبة: السالب ق، ب.

٧. لتعيده: ليقينه ب.

٨. كشف الأسرار، ص ١٩٣-١٩٢.

- i. «ج» و «ب» للادوام.
 - ii. و «ليس ج بالفعل»، و «لا لكان» ليس ب دائماً.
 - iii. و أيضاً «ليس ب بالفعل» لسلب الباء.
 - iv. و يكون «ج حين هو ليس ب»؛ لأنه كان «ليس ب ما دام ج».
 ٢. و أما اللادوام، فلكونه ليس ج بالفعل.
- و كل ذلك ظاهر.

[السوالب الذهبية]

و أما السوالب الذهبية:

فتعكس الفعليات منها - كلية كانت أو جزئية - إلى «المطلقة» التي ذكرها الشيخ بالبرهان المذكور السالم^١ لأنه:

١. إذا صدق «ليس بعض ج ب»، بأية جهة كانت،
٢. صدق «ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل»،
٣. الذي معناه «بعض ما ليس ب ج بالفعل»،
- a. و «لا لصدق» لا شيء مما ليس ب ج دائماً،
- i. و يتعكس إلى منافي الأصل،
- ii. أو نجعله كبرى للآزم الأصل، و هو «بعض ج ليس ب»،
- iii. لينتج سلب الشيء عن نفسه دائماً.

[دليل صحة عكس النقيض في القضايا الذهبية دون الخارجية والحقيقية]
و إنما يلزم الأصل ذلك :

١. لوجود الموضوع هنا "الاعتبار" حينئذ:
- a. ليصدق قولنا هنا الاعتبار «كل ج ج»،
٢. دون غيره من الاعتبارات، فإنه يصدق^٢ «لا شيء من ج ج»:

١. الشفاء، القياس، ص ٩٥.

٢. يصدق؛ لا يصدق ع.

- a. "في الخارج" إذا لم يكن "ج" في الخارج.
 b. و "بحسب الحقيقة" إذا لم يكن ممكناً.
 وحكم الحاضرين هاهنا حكمها ثمة.

[عكس تقيض الشرطيات]

و أمّا الشرطيات:

١. فالمتصلة:

- a. الموجبة الكلية اللزومية تنعكس كنفسها، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم.
 b. و [الموجبة] الجزئية لا تنعكس، لجواز كون المقدم أعم من تقيض التالي.
 c. و أمّا السالبة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس إلى سالبة جزئية، و إلاّ لَصَدَقَت الموجبة الكلية و تنعكس بعكس النقيض إلى منافي الأصل.
 ٢. و أمّا المنفصلات، فلعدم التميز بين طرفيها، لا يقال للمنافاة التي بين تقيضي طرفيها «عكس التقيض»، بل تُعدّ من لوازم أخرى. و سيجيء ذلك^١ إن شاء الله تعالى.

١. راجع ص ٣٧١ و ٣٧٢ «تلازم المنفصلات» من الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تماندها».

الفصل العاشر

في الشرطية و أجزائها و جزئياتها

و فيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

[أقسام الشرطية]

الشرطية:

١. إما منفصلة،

وهي التي حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت أخرى، أو بسلب هذا الثبوت. و الأول هو الموجبة و الثاني هو السالبة.

٢. و إما منفصلة،

وهي التي حكم فيها بتباين^١ قضية لأخرى:

a. إما وجوداً و^٢ عدماً، و تستى «حقيقية»،

b. أو وجوداً فقط و تستى «مانعة الجمع»،^٣

١. بتباين: بمعادنة ص.

٢. و: أو ب.

٣. أو وجوداً فقط و تستى «مانعة الجمع»: هذا التعريف يحمل تفسيرين: تفسير أضيق لا يشمل الحقيقية و تفسير أعم يشملها. فالأول بشرط لا و الثاني لا بشرط؛ أي بشرط عدم منع الخلق و لا بشرط منع الخلق. قال في شرح القسطنطين:

ج. أو عدماً فقط ونسئ «مانعة الحلق»؛^١

أو يسلب هذا الثبائن.^٢

و الأول موجبة و الثاني سالبة.

[أجزاء الشرطية]

و الجزء الأول من الشرطية مطلقاً يسئ «مقدماً» و الثاني «تالياً»، و من المتصلة الموجبة الزرومية «ملزوماً» و «لازماً».

و المقدم و التالي:

١. إنا أن يتشاركاً بطرفيها، كاستلزام القضية عكستها المستوي،
٢. أو بأحد طرفيها، كاستلزام ثبوت محمول لشيء ثبوت محمول آخر^٣ له،^٤
٣. أو يتبايناً فيها، كاستلزام القضية عكس نقيضها.

أو وجوداً فقط - أي يحكم بأنهما لا يصدقان معاً من غير التعرض إلى أنهما يكذبان أو لا يكذبان - ونسئ «مانعة الجمع». و هي معنا التفسير أعم من الحقيقة. و قد فسرناها بأخص من هنا، و هي أن يحكم فيها بأنهما لا تصدقان معاً لكن يجوز كذبهما، و هي معنا التفسير مبينة للحقيقة.

١. أو عدماً فقط و نسئ «مانعة الحلق»: هذا التعريف أيضاً يحتمل تفسيرين: تفسير أخض لا يشمل الحقيقة و تفسير أعم يشملها. فالأول بشرط لا و الثاني لا بشرط؛ أي بشرط عدم منع الجمع و لا بشرط منع الجمع. قال في شرح المسطاس:

أو عدماً فقط - أي يحكم بأنهما لا يكذبان معاً من غير التعرض إلى أنهما يصدقان أو لا يصدقان - ونسئ «مانعة الحلق». و هي معنا التفسير أعم من الحقيقة. و قد فسرناها بأخص من ذلك، و هي أن يحكم فيها بأنهما لا يكذبان معاً لكن يجوز صدقهما، و هي معنا التفسير مبينة للحقيقة.

و هذان التفسيران صرح بهما قبل المصنف نصير الدين الطوسي: «كل نوع ينقسم ثلاثة أقسام: حقيقة و مانعة جمع و مانعة خلق. و الآخرين قد يؤخذان بسيطين يشملان الحقيقة و قد يؤخذان مركبين يكونان قسامين لها» (تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار ص ١٧٨ س ١-٣؛ ص ١٧٩ س ١٣-١٥؛ ص ٢٢١ س ١٦-١٧). و المصنف تفتن في مسطاس الأفكار بالفرق بينهما في مباحث الأقيسة الاقتراعية الشرطية ص ٤٩١ تحت عنوان [إنتاج الحقيقتين عند الخونجي] و إن غفل عن فروق بينهما في الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تماندها» في البحث تحت عنوان [تلازم المتصلات و الممانعات الجمع] (راجع هامشنا ص ٢٧٦).
٢. هذا الثباين: هذه المناقاة ص.

٣. آخر: الآخر ب.

٤. آخر له: أجزاءه في.

[تركيب الشرطيات]

وكل من المتصلة والمنفصلة إما أن يتركب من:

١. حليتين
٢. أو متصلتين
٣. أو منفصلتين
٤. أو حملية ومتصلة
٥. أو حملية ومنفصلة
٦. أو متصلة ومنفصلة.

ولما كان:

١. المقدم في المتصلة متميزاً عن التالي بالطبع، لأن نسبته إلى التالي بالاستصحاب ونسبته التالي إليه بالمصاحبة،
٢. دون المنفصلة، إذ نسبة كل منها إلى الآخر بالمنافة والامتنياز إنما يكون بالوضع، صارت الأقسام في المتصلة تسعة، وفي المنفصلة ستة.

[المبحث الثاني]

[اللزومية والعنادية والائتماقية]

الشرطية:

١. إن كانت بين طرفيها علاقة تقتضي اقتضاء المقدم التالي أو عناده إياه، تسمى:
 - a. المتصلة «لزومية».
 - b. والمنفصلة «عنادية».
 ٢. وإلا فهي «ائتماقية».
- وتلك العلاقة إنما تتحقق إن لو كان المقدم:
١. علة للتالي أو لمقابله،
 ٢. أو كان معلولاً له،
 ٣. أو معلولاً لعلته؛

لأن امتناع الانفكاك إنما يوجد إذا افتر أحداهما إلى الآخر أو إلى ما يفتر إليه الآخر.

١. والمراد بـ«العلة» هاهنا ما يتوقف عليه الشيء.^١
٢. فيندرج في الثاني استلزام الكل الجزء والمشرط الشرط.^٢
٣. وفي الثالث تلازم المتضايقين؛ إذ كلٌّ منها معلولٌ للمعنى الذي أوجب الإضافة بينهما.^٣

[حالات صدق الشرطية وكذها]

[١] [المصلحة اللزومية]

و المتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتركب عن:

١. صادقين،

٢. وكاذبين،

١. الظاهر أن هذا جواب لاعتراض الطوسي على دعوى الأعمري بأن الكل يستلزم الجزء. راجع الطوسي، تعديل المقياس في نقد تنزيل الأنتكار، ص ١٧٣، حيث ينكر الطوسي استلزام الكل للجزء والمشرط للشرط إذا كان الجزء اجتناباً للجزء الآخر.

٢. [استلزام] المشروط الشرط: استلزام المشروط للشرط نجده في كلمات ابن رشد في محافت التهافت: «نجد من حلق في صناعة الكلام قد لجأ أن ينكر الضرورة التي بين الشرط والمشرط وبين الشيء وحده، وبين الشيء وعلمه، وبين الشيء ودليله». [محافت التهافت، ص ٣٠٢].

٣. استلزام الكل لجزئه والمشرط للشرط: استلزام الكل لجزئه، كقولنا: «كلما كان الإنسان موجوباً فالحيوان موجود» و استلزام المشروط للشرط كقولنا: «كلما كان الشيء عالماً فهو حي». من شرح القسطاس.

هذان منقوضان بأمثلة أخرى: «كلما كان الإنسان نوعاً فالحيوان نوع» و «كلما كان كل إنسان ناطقاً فكل حيوان ناطق» و «كلما كان كل عالم حاكماً فكل حي حاكم».

٤. الظاهر أن معلولية المتضايقين للمعنى الذي أوجب الإضافة بينهما نشأ من كلمات الشيخ في الشفاء، المدخل، ص ٥٢-٥٣ والإشارات والتنبيهات، نهاية النهج الثاني (شرح الإشارات للطوسي ص ١١٠-١١١) في الفرق بين «ما يعلم الشيء به» و «ما يعلم الشيء معه». لكن الشيخ نفسه في فن القياس من الشفاء لم يجعل الإضافة من العلوية والمعلولية بشيء بل جعله قسماً لها (القياس، ص ٢٣٣ س ٢) وهذا هو الحق لأن الأمر الذي يوجب الإضافة بين شيئين لا يمكن إلا أن يكون إضافة بين شيئين لأن المفاهيم غير الإضافية لا يمكنها أن توجب أمراً إضافياً. وأيضاً الإضافات البسيطة لا يمكن أن تكون إضافة أخرى توجبها فلن أصغرية الواحد من الاثنين إضافة لا يوجبها شيء آخر.

٣. و مقدم كاذب و تال صادق.
و عكسه محال إذ الصادق لا يكون ملزوماً للكاذب.^١
و الكاذبة تقع على الأنحاء الأربعة.^٢

[٢] [المحصلة الاتفاقية]

و الاتفاقية الصادقة:

١. إن كانت عامة، و هي التي يكون صدق التالي فيها كافياً،
إنما تتركب عن:

a. صادقين،

b. و تال صادق «بشرط أن لا يكون منافياً للمقدم».^٣

و تكذب:

c. عن الباقيين،^٤d. و عن الأولين^٥ أيضاً إن كانت علاقة.^٦

٢. و إن كانت خاصة، و هي التي يكون طرفاها صادقين معاً،

فهي إما تتركب:

a. عن صادقين،

و تكذب:

b. عن الباقية،

c. و عن صادقين إن كانت علاقة.

١. الشفاء، القياس ص ٢٦٠ س ١٦ - ص ٢٦١ س ٦؛ منطق الملخص، ص ٢٢٢.

٢. منطق الملخص، ص ٢٢٢-٢٢٣.

٣. كشف الأسرار، ص ١٩٨-١٩٩، ص ٣٢٣-٣٢٤، ص ٣٢٧ س ٢.

٤. عن: - ج.

٥. الباقيين: أي الكاذبين و تال كاذب.

٦. الأولين: أي الصادقين و تال صادق.

٧. و عن الأولين أيضاً إن كانت علاقة (لرومية): - ب.

[٣] [المنفصلة العنادية]

١. و الحقيقة الصادقة العنادية إنما تتركب: عن صادق و كاذب،
 ٢. و مانعة الجمع: منه و من كاذبين،
 ٣. و مانعة الخلط: منه و من صادقين.
- و كاذبتها تقع على الوجوه الأربعة^١

[٣] [المنفصلة الاتقافية]

و الاتقافية:

١. الصادقة - حقيقية كانت أو مانعة الجمع أو مانعة الخلط - [إنما تتركب مما^٢ تتركب عنادياً].
 ٢. و الكاذبة تتركب:
 - a. عن الأقسام التي تكذب فيها العناديات قطعاً^٣،
 - b. و عما صدقت إن كان علاقة^٤.
- هذا حكم تركيب الموجبات.

[٥] [السوالب]

و أما تركيب السوالب، فبعكس ذلك؛ أي: تصلق سالبة كل قسم مما^٥ كذبت موجبته و تكذب
تأ صدقت.

[معييار الإيجاب و السلب في الشرطيات]

و اعتبار إيجاب الشرطية و سلبها:

١. بإثبات الحكم من اللزوم و العناد و الاتفاق و سلبه،
٢. لا بإيجاب الطرفين و سلبها.

١. منطق الملخص، ص ٢٢٣.

٢. مما: ما ق.

٣. قطعاً: - ق.

٤. و عما صدقت [العناديات فيه] إن كان علاقة: - پ.

٥. مما: ما ق.

[المبحث الثالث]

[أقسام التقابل بين جزئي المنفصلة]

[و تركب المنفصلة من أكثر من جزئين]

[تقابل التناقض بين جزئي المنفصلة الحقيقية]

الموجبة الحقيقية تتركب من قضية و نقيضها أو المساوي لنقيضها،^١ لأنه حينئذ يتمتع اجتماعها و ارتفاعها معاً.^٢

[امتناع تركب الحقيقية من أكثر من جزئين]

و لا تتركب إلا من جزئين:^٣

١. إذ يُعتبر الانفصال الحقيقي بين أي جزئين كانا؛
٢. فلو تراكبت من ثلاثة أجزاء مثلاً يلزم عدم الانفصال بين جزئين منها؛
٣. فإن الأول يستلزم نقيض الثاني؛

١. منطق الملخص، ص ٢٠٨؛ كشف الأسرار، ص ٢٠٠ س ٢.

٢. يتمتع اجتماعها و ارتفاعها معاً: فالتقابل بين جزئي المنفصلة الحقيقية هو من تقابل التناقض.

٣. الشيخ قد جاوز تركب الحقيقية من ثلاثة أجزاء وأكثر (الشفاء، القياس ص ٢٥٥) تأييداً لجالينوس الطيب (Galen, *Insititio Logica*, English translation by S. Kieffer 1964, p. 36). أمّا أول من قال

بعدم جواز تركب الحقيقية من ثلاثة أجزاء هو الإمام الرازي في الملخص:

التحقيق أن هذه المنفصلة هي التي حكم فيها بوقوع المعاندة بين قضيتين، و هي بالذات لا تتحقق إلا بين النقيضين، فالمنفصلة الحقيقية لا يكون إلا ذات جزئين؛ لكن من الجاز أن ينقسم أحدهما أو كلاهما إلى قسمين، فيحصل هناك أجزاء ثلاثة أو أربعة، فإذا تراكبت المنفصلة منها طُرِّق في الظاهر أمّا ذات أكثر من جزئين و ليس الأمر كذلك، بل هناك منفصلات بالقوة مترتبة، ليس لكل واحدة منها إلا جزآن فقط. (منطق الملخص، ص ٢١١).

و تبعه الخوئجي في كشف الأسرار، ص ٢٠٠ و استدلل عليه بدليل حسن.

٤. إذ يُعتبر: الظاهر أن الصحيح: «إذا اعتُبر» كما جاء في شرح القسطاس ما في معناه: «لو اعتبر». فهذه العبارة ليست جزءاً من الدليل و شرطه، بل جزء من المدعى و شرطه. هذا كله إذا سلمنا أن المصنف لم يتغير رأيه فيما بين الكتابين.

a. فلو لم يكن تقيض الثاني مستلزماً لعين الثالث، لا يكون بين الثاني و الثالث انفصال حقيقي،

b. و إن كان، يكون الأول مستلزماً للثالث، فلا يكون بينهما انفصال حقيقي.^١
نعم قد تزكّب من حلية و منفصلة، فيظنّ تركّبها من ثلاثة أجزاء، كقولنا: «الجسم إمّا متحرك إلى المركز أو عنه أو عليه».^٢

[صف التقابل بين جزئي المانعة الجمع]

و المانعة الجمع تزكّب من قضية و أخض من تقيضها^٣ ليمتنع اجتماعها و يجوز ارتفاعها.^٤

١. هذا الليل ناقص. فراجع كشف الأسرار، ص ٢٠٠.

٢. الجسم إمّا متحرك إلى المركز أو عنه أو عليه: أي الجسم إمّا متحرك عمودياً - إلى الأسفل أو إلى الأعلى كالحجر و النار - و إمّا أفقياً حول المركز كالأفلاك.

تركّب الحقيقة من حلية و منفصلة في التي هي ذات ثلاثة أجزاء أو أكثر جاء في كشف الأسرار، ص ٢٠٠ و هو مأخوذ من منطق الملخص:

فلذا تركّبت المنفصلة منها ظلّ في الظاهر إمّا ذات أكثر من جزئين و ليس الأمر كذلك، بل هناك منفصلات بالقوة مترتبة، ليس لكلّ واحدة منها إلا جزآن فقط. (منطق الملخص، ص ٢١١).

و هذا أيضاً مأخوذ من كلام للشيخ في القياس من الشفاء:

و مثال الثالث من المتصلات [المرتبّة من منفصلتين]: إن كان (الجسم إمّا ساكناً و إمّا متحركاً) فلبعض الجواهر إمّا ساكناً و إمّا متحركاً، و من المنفصلات: إمّا (أن تكون هذه حتى إمّا صفراوية و إمّا دموية)، و إمّا (أن تكون هذه حتى إمّا بلغمية أو سوداوية). و هذه قرينة القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الأجزاء. إلا أنّ التي أشرنا إليها توقع القسمة الثانية بعد الأولى على تدرج. و لو جعلت منفصلة من الأجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدرج. (الشفاء، القياس، ص ٢٥٣-٢٥٤).

لكن كلّ هذا خطأ لأنّ الحقيقة ذات أكثر من جزئين ليست في قوة حقيقة ذات جزئين حلي و منفصل أو ذات جزئين منفصل. فلو جعلنا علامة «i» للانفصال الحقيقي فالحكمان التاليان باطلان:

$$(p \uparrow q \uparrow r) \leftrightarrow (p \uparrow (q \uparrow r))$$

$$(p \uparrow q \uparrow r \uparrow s) \leftrightarrow ((p \uparrow q) \uparrow (r \uparrow s)).$$

راجع كتابنا: منطق تطبيقي ص ٤١-٦٠.

٣. منطق الملخص، ص ٢٠٩؛ كشف الأسرار، ص ٢٠١ س ١.

٤. ليمتنع اجتماعها و يجوز ارتفاعها: فالتقابل بين جزئي المانعة الجمع هو من تقابل التضاد.

[تركب مانعة الجمع من أكثر من جزئين]

و يجوز تركبها من أجزاء كثيرة - وإن شرطنا منع الجمع بين كل جزئين - لامتناع الجمع بين كل معيتين،^١ ضرورة كون كل معيتين أخص من نقيض الآخر، كقولنا: «الشيء إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو عقاباً».^٢

[صنف التقابل بين جزئي المانعة الخلق]

و المانعة الخلق تتركب من قضية و أعم من نقيضها،^٣ لامتنع الخلق و يجوز الاجتماع،^٤

[تركب مانعة الخلق من أكثر من جزئين]

و يجوز تركبها من أجزاء كثيرة - وإن شرط منع الخلق بين كل جزئين - لأن نقائص المعينات^٥ لا يمكن الخلق بين كل اثنين فرض، و إلا يلزم اجتماع المعيتين،^٦ و قد عرفت امتناع ذلك.

[رأي الإمام الرازي في امتناع تركب مانعة الخلق من أكثر من جزئين]

و ذكر الإمام في الملخص:

إنه لا يمكن تركب مانعة الخلق بأكثر من جزئين،

١. لأن حاصلها أن يذكر في مقابلة الشيء^٧ اللازم الأعم لنقيضه.
٢. فيثبت لو تركبت من ثلاثة أجزاء مثلاً، كان كل اثنين منها لازماً لنقيض الآخر.
٣. فلا يمكن إدخال حرف^٨ الانفصال عليهما^٩ أصلاً؛

١. معيتين: معينين ع، ب. قال في شرح القسطاس في هذا الموضوع: «الماهيات المتباينة».

٢. المثال من كشف الأسرار، ص ٢٠٢ س ١١-١٢.

٣. منطق الملخص، ص ٢٠٩؛ كشف الأسرار، ص ٢٠١ س ١٢.

٤. لامتنع الخلق و يجوز الاجتماع؛ فالتقابل بين جزئي المانعة الخلق هو من تقابل الداخلين تحت التضاد.

٥. المعينات: قال في شرح القسطاس في هذا الموضوع: «الماهيات المتباينة».

٦. إلا: لا ص.

٧. المعيتين: المعينين ص، ع، ب. قال في شرح القسطاس في هذا الموضوع: «الماهيتين المتباينتين».

٨. حاصلها: أي حاصل معنى «مانعة الخلق».

٩. الشيء: - ب.

١٠. حرف: جزء ق.

١١. عليها: عليها ص، ق.

٤. إذ يصح اجتماعها وارتفاعها^١.

٥. فلا يتحقق منع الخلق ولا منع الجمع^٢.

وذلك ضعيف:

لأننا لا نسلم جوار ارتفاع لازمي الشيء معاً في جميع الصور، بل قد يتمتع^٣ كما مر من المثال^٤.

[المبحث الرابع]

في حصر الشرطيات وخصوصها وإهمالها

و الاعتبار في هذه الأحوال في الشرطيات إنما يكون بالفروض والأزمنة.

فكلية اللزوم والعناد بعمومها^٥ جميع الأزمنة والفروض وخصوصها بتخصيص ذلك.

لا بعموم المقدم وخصوصه ولا بتعميم المرات^٦ فإنه ربما كان المقدم أمراً ثابتاً أزلاً^٧.

[معنى الحصر في الموجبة الكلية اللزومية عند الشيخ]

فالمقتضى الموجبة اللزومية إنما تكون كلية إن لو لزم التالي للمقدم في كل الأزمان والأحوال:

وهي الأحوال التي تلزم فرض المقدم أو يمكن أن تفرض معه أو تكون معه:

١. إما بسبب^٨ محمولات على موضوع المقدم إن كان حلياً،

١. وارتفاعها: - پ.

٢. منطق المتكسر، ص ٢١٢.

٣. بل قد يتمتع - پ. أي قد يتمتع ارتفاع لازمي الشيء معاً في بعض الصور كنع الخلق بين هائض الأنواع المعينات كما في المثال الذي يأتي في الهامش التالي.

٤. المثال: أي حال الشيء إنما أن لا يكون إنساناً أو لا يكون فرساً أو لا يكون عقاباً. المثال من كشف الأسرار، ص ٢٠٢ س ١٢-١٣.

٥. بعمومها: بعمومها پ.

٦. المرات: المراد ع، پ.

٧. الشفاء، القياس، ص ٢٦٥.

٨. بسبب: بحسب جميع النسخ. صحتناه بما في الشفاء، القياس، ص ٢٧٢.

٢. أو بسبب مقارنة^١ مقدمات أخرى^٢ إن لم يكن حلياً، أعني المقدمات التي يمكن أن تصدق معه ولا تكون محالاً، وإن كان محالاً في نفسه.^٣
- و كذا حكم المنفصلة في العناد.
- هكذا ذكره الشيخ وقال:
- لو لم يعتبر ذلك لا تصدق الكلية؛ لأن هاهنا أوضاعاً للمقدم لا يلزمه التالي، كما في المتصلة إذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم اللزوم.^٤
- و كذا في المنفصلة إذا فرض المقدم مع التالي^٥ أو مع عدم المعاندة ينافي^٦ العناد بينهما.^٧
- [اعتراض الأحمري على بيان الشيخ]**
- وقيل عليه بأنه:

-
١. مقارنة: مقارنات في الشفاء، القياس، ص ٢٧٢. و الظاهر أن الصحيح هو «مقارنة» لا «مقارنات».
٢. أخرى: أجزائه ق: أحواله ب.
٣. أن: - ق.
٤. الشفاء، القياس، ص ٢٧٢-٢٧٣.
٥. الشفاء، القياس، ص ٢٧٣. هذا البيان يحتمل النقص غير موجود في الشفاء، بل هو منقول من كشف الأسرار ص ٢٠٥ والمتأخرون إنما نقلوا عنه دون أن يراجعوا الشفاء أنفسهم. والجدير بالذكر أن «أخذ المقدم مع عدم التالي» قد اعتبره الخوئي؛ لكن «أخذ المقدم مع عدم لزوم التالي» اعتبره الإمام الرازي في منطق المختصر، ص ٢٢٥؛ فكان الخوئي أخذ منه هذا الاعتبار وأبدله باعتبار أبسط وأسهل.
٦. أو مع عدم اللزوم و كذا في المنفصلة إذا فرض المقدم مع التالي - ب.
٧. ينافي: تنافي ب.
٨. ينافي [هنا الفرض] العناد بينهما. الظاهر أن فاعل هذا الفعل راجع إلى «الفرض» وهو مصدر الفعل في جملة الشرط. ويجدر بالذكر أن نص شرح القسطاس في هذا الموضع يثل هذا الفعل بفعل آخر وهو «استحال» وزاد على الفاعل كلمة «تحقق»:
- «و كذا في المنفصلة إذا فرض المقدم مع التالي - أو مع عدم العناد بينهما في الحقيقة وماتمة الجمع، ومع عدم العناد بينهما في مائة الخلق - استحال تحقق العناد بينهما».
- نقول: لما كان فعل «استحال» ماضياً فمضى كان الفعل في متن قسطاس الأفكار أيضاً ماضياً، أي كان المتن هكذا: «متنافي العناد بينهما» بمعنى «استحال العناد بينهما» وهو بعيد جداً!

لا يلزم من أخذ المقدم مع عدم التالي - أو مع عدم لزوم التالي في اللزومية^١ - كذب الموجبة الكلية، لجواز استلزام الشيء للنقيضين^٢ فإن المجموع المركب من ملزوم شيء مع نقيض ذلك الشيء يستلزم «الملزوم»^٣ و «عدم الملزوم»، كما في قياس الخلف^٤. وكذا هذا التجويز قائم في العناديات.

[جواب المصنف عن الأصري]

والجواب:

١. أن المدعى أنه «لو لم يُعتبر تلك الأوضاع لم يحصل الجزم بكلية الشرطية»؛^٥
٢. وما ذكرتم - وإن كان جائزاً - لكنه غير واجب.

[اعتراض الأرموي على بيان الشيخ]

وقال بعضهم:

إن الموجبة الكلية إنما تصدق إذا كانت طبيعة المقدم من حيث هي مقتضية للتالي. وإذا كان كذلك، فكلمة فرض المقدم مع أية أحوال كانت يلزمه التالي - سواء كانت تلك الأوضاع ممكنة الاجتماع معه أو لم تكن - وإلا لَمَّا كان^٦ المفروض هو تلك الطبيعة. غاية ما في الباب أن يلزمه مع لزوم التالي شيء آخر؛ فإن «الإنسان» مثلاً إذا فرض

١. في اللزومية: - ق.

٢. راجع ص ٣٦٩ البحث تحت عنوان [نقض التالي] في بداية الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعاندها» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٣. الملزوم: اللزوم پ.

٤. أمير الدين الأحمري، راجع كشف الحقائق في تحرير الحقائق، ص ٧٢؛ منتهى الأفكار في إبانة الأسرار، التحرير الأول، ص ١١٣-١١٤. راجع أيضاً التحرير الثاني ص ٢٢٣ نفس المصدر للآراء الجديدة للأحمري.

٥. هذا: من پ.

٦. ما وجدنا في كلمات الشيخ في هذا الموضع ما يدل على «الجزم» بكلية الشرطية. إنما هو في كلمات الأحمري (منتهى الأفكار، ص ١١٢).

٧. كان: + له ق.

مع «لزوم عدم الحيوان»، فكما يلزمه «عدم الحيوان» يلزمه «الحيوان» أيضاً، وإلا لما كان المفروض هو «الإنسان».^١
و كنا حكم العناديات، فليس ما ذكره الشيخ في محل الحاجة.^٢

[جواب المصنف عن اعتراض الأرموي]

و الجواب أنه:

١. حينئذ لا يلزم الجزم باللزوم، كما مر.
٢. ولئن سلم أن ذلك لا يضر الملازمة لكن يلزم من ذلك لزوم ما لا يلزم و حينئذ:
 - a. تلزم الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا،
 - i. لأن الموجبة الكلية إذا اعتبر فيها أي وضع كان - ممكناً أو ممتهناً - فتصدق الموجبة الجزئية على بعض تلك الأوضاع - كما ستعرف أن الجزئية تصدق على بعض ما يصدق عليه الكلية - و من جملة تلك الأوضاع:^٣ أوضاع لو اعتبر المقدم معها، يلزم للمقدم شيء لا يكون لازماً له أصلاً، لأن «الإنسان» مثلاً على وضع «كونه حجراً» يلزمه «كونه جهاداً»، فيصدق «قد يكون إذا كان الشيء إنساناً فهو جهاداً».
 - b. و يلزم حينئذ كذب السوالب الكلية،
 - c. و تمنعيط الأحكام.
- فعلم أن ما ذكره الشيخ لا بد من رعايته.
- هذا حكم الموجبة الكلية.

[الموجبة الجزئية]

أما الموجبة الجزئية، فتصدق إذا كان اللزوم و العناد على بعض منها، نقولنا:
«قد يكون إذا كان الشيء حيواناً فهو إنسان».

١. الأرموي، بيان الحق و لسان الصديق، ج. ١، ص ٢٣٩. نسب المصنف ما جاء في المتن إلى الأرموي في كتابه الإيضاح.
٢. الحاجة: الملاحظة ع.
٣. كما ستعرف أن الجزئية تصدق على بعض ما يصدق عليه الكلية. و من جملة تلك الأوضاع: - ق.

و «قد يكون إنما أن يكون الشيء نامياً أو جماداً».
و «قد يكون إنما أن يكون الشيء متحركاً أو ساكناً».

[الشرطية المخصوصة]

و المخصوصة إن كان على وضع معين أو زمان معين، مثل:
«لن جئني اليوم - أو ركباً - أكرمك».
و «إنما زيد في هذه الساعة كاتب أو غير كاتب».

[المحصلة الاتفاقية]

و الكلية الاتفاقية تصدق:

بصدق التالي، إن كانت عامة،
أو الطرفين، إن كانت خاصة،
بحسب الحقيقة في الحليات.^١

١. تصدق: - ق.

٢. بحسب الحقيقة في الحليات: أي لا بد في الاتفاقية من صدق التالي أو الطرفين بحسب الحقيقة لا بحسب الخارج؛ لأن التالي أو الطرفين إذا صدقا بحسب الخارج لم يجزم بصدق الاتفاقية دائماً فلا يجزم بصدق الاتفاقية دائماً كلية.

و أول من ادعى هذا الشرط هو الإمام الرازي في منطق الملخص ص ٢٢٢-٢٢٥ و تبعه زين الدين الكشي في حقائق المحتائق ص ٥٥٢-٥٥٣ و الخوئي في كشف الأسرار ص ٢٠٥ س ١١٠٩.
و كل هذا راجع إلى كلام الشيخ في القياس من الشفاء:

و أنا إذا قلنا: «كلما كان الإنسان ناطقاً فالخمار ناهق» فمضى يقع لأحد من الناس أنه لا يكفي في صدق هذه القضية أن يكون قولنا: «كل حمار ناهق» صادقاً فقط؛ بل يجب أن يكون صادقاً دائماً الصدق من وجهين: أحد الوجهين أن يصدق على كل ما يوصف بأنه حمار أنه ناهق، و الثاني من جهة اعتبار السور أيضاً. فلن كل حمار إذا كان ناهقاً لم يمنع ذلك أن يكون وقت من الأوقات لا حمار فيه. ففي تلك المزة و الحال و الشرط، يمكن أن يظن أن قولنا: «كلما كان كل إنسان حيواناً كان كل حمار ناهقاً» كاذباً. لأن في تلك الكثرة لا حمار ناهق. لكن هذا ظن باطل. و ذلك لأن قولنا: «كل حمار ناهق» قد يصدق و إن غلب الخمر. فإنا، كما علمت، لا نريد بقولنا: «كل حمار ناهق». «كل حمار موجود حاصل». فلن عتينا هذا، فليس يتأ أنه كلما كان «كل إنسان ناطقاً»

و يعتبر في كليتها الأوضاع و التقادير الواقعة. و لا تعتبر حملاتها بحسب الخارج.

[الشرطية السالبة]

و السالبة الكلية هي التي ترفع اللزوم أو العناد أو الاتفاق على كل وضع من الأوضاع المذكورة. و الجزئية على بعضها.

[موضع السلب في الشرطية السالبة]

و الموجبة اللزومية يقابلها «سلب اللزوم» لا «ثبوت نقيض التالي مع المقدم»^١ - كما زعم^٢ بعضهم - لجواز كذبتها^٣ معاً.

و كذا العنادية^٤ الموجبة لا يناقضها «العناد بين أحد الطرفين و نقيض الآخر». لجواز ارتفاعها^٥. بل يناقضها «سلب العناد».

صدقاً، فشرق معه «كل حمار موجود في ذلك الوقت فهو ناهق». و ليس أيضاً على سبيل اللزوم.

كان بين اللزوم أو لم يكن بين اللزوم بل يكون مما يبين بنظر. (الشفاء، القياس، ص ٢٦٥-٢٦٦).

١. ثبوت نقيض التالي مع المقدم: لفظة «مع» هاهنا يمكن تفسيرها بأمرين: اللزوم و الاجتماع:

ثبوت نقيض التالي مع المقدم: $p \rightarrow q \sim p$

ثبوت نقيض التالي مع المقدم: $p \& q \sim p$

و الظاهر أن المصنف قصد المعنى الأول و إن احتمل المعنى الثاني أيضاً.

فإن كان المعنى المقصود هو الأول فالمصنف هاهنا يريد أن يفرق بين «سلب اللزوم» و «لزوم السلب»

و يعتبر الأول (= «سلب اللزوم») نقيضاً للزوم.

و لن كان المقصود هو التفسير الثاني فإن المصنف يريد أن يفرق بين تفسيرين لـ «سلب اللزوم» و هما

«ثبوت نقيض التالي مع المقدم» و «جواز ثبوت نقيض التالي مع المقدم» و ههنا يريد إنكار التفسير الأول و

تأييد التفسير الثاني. و هذا مستلزم للفرقة بين تفسيرين للزوم: «انقضاء نقيض التالي مع المقدم» و «امتناع

نقيض التالي مع المقدم» (و هما «لاستلزام الماضي» القيلوني و «لاستلزام الأكيد» اللوينسي) و ينكر التفسير

الأول و يؤيد التفسير الثاني.

٢. زعم: ذهب ص.

٣. كذبتها: أي كذب الموجبة اللزومية و «ثبوت نقيض التالي مع المقدم».

٤. العنادية: المنفصلة ص.

٥. ارتفاعها: أي ارتفاع العنادية الموجبة و «العناد بين أحد الطرفين و نقيض الآخر».

[أموار الشرطيات]

و سور الإيجاب الكلي في المتصلة «كلما» و «دائماً» و «مهما» و «متى»، و في المنفصلة «دائماً».
و سور السلب الكلي فيها «ليس البتة»،
و سور الإيجاب الجزئي فيها «قد يكون»،
و سور السلب الجزئي فيها «قد لا يكون» و يادخال كلمة السلب على سور الإيجاب الكلي
مثل «ليس كلما» و «ليس دائماً»^١.

[إهمال الشرطيات وخصوصها]

و باقي الكلمات - نحو «إن» و «إذا» و «لو» في المتصلة و «إنما» وحده في المنفصلة - للإهمال.
إلا إذا اقترن به وضع أو زمان معين، فتصير القضية شخصية كما مر.

[الجهة في الشرطيات]

و الجهة و الإطلاق قد تعتبر في الشرطيات كما في الجمليات:^٢

١. فقد تكون المتصلة «ضرورية مطلقة»، كقولنا: «كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان»،

٢. و قد تكون «وقعية» أو «منتشرة»، كقولنا:

a. «كلما طلعت الشمس فتنتهي إلى نصف النهار»،

b. و «إن كان الشيء إنساناً فهو متفلس»،

٣. و قد تكون «وجودية»، كقولنا: «إن كان الشيء إنساناً فهو ضاحك بالفعل»،

٤. و قد تكون «ممكنة»، كقولنا: «إن كان الشيء إنساناً فهو كاتب بالإمكان».

[جهة الشرطية جهة تأليها في الحقيقة]

و هذه الجهات بالحقيقة جهات التوالي. فلو صرفت إلى النسبة التي هي جزء الشرطية فقد لا
تصنق، لأن هذه التوالي بدون هذه الجهات قد لا تلزم هذه المقدمات:

١. دائماً: + في المتصلة و الثاني في المنفصلة خاصة و «قد لا يكون» فيها ب.

٢. الشفاء، القياس، ص ٢٩١-٢٩٢؛ منطق الملخص، ص ٢٣٥-٢٣٦؛ أساس الاحتماس، ص ١٧٦.

١. لأننا إذا قلنا: «إن كان الشيء إنساناً فهو بالفعل ضاحك» - على أن الفعل يكون جمعة الاتصال - لا يصدق، إذ «الضاحك» لا يلزم «الإنسان» على كل وضع وفي كل زمان بالفعل.

٢. بل يلزمه «الضاحك بالفعل»، إذ المراد به ما يكون الضحك حاصلًا له بالفعل في الجملة.

وكذا حكم المنفصلات.

وهنا يتركب الشرطيات من الجمليات.

[وجوب رعاية جماعات التوالي في القياس الاستثنائي]

و تجب رعاية جماعات التوالي في القياس الاستثنائي عند استثناء تقيض التالي، إذ النهول عن ذلك قد يوقع في الغلط. فلنأخذ إذا قلنا: «إن كان هذا إنساناً فهو ممتنّس بالفعل»، ثم نقول: «لكنه ليس بممتنّس بالفعل» لا ينتج. وإثباتاً ينتج إن لو قلنا: «لكنه ليس بممتنّس دائماً».

[المبحث الخامس]

فيما وعدنا^٢ في عكس الشرطيات^٤

[تحقيق الموجبة اللزومية الكلية]

قد بينّا أن الموجبة اللزومية:

إثباتاً كانت «كلية» إن لو لزم التالي المتقدم في كل زمان مع كل حال ممكن للمقدم.

١. بالفعل: - ع، ص.

٢. فلنأخذ: فالما ع.

٣. وعدنا: وجدنا ق.

٤. راجع الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث تحت عنوان [شبهة على انعكاس الشرطيات] ص

٣١٨.

٥. إثباتاً: إن ق.

و ذلك إنما يتحقق إن لو كانت طبيعة المقدم من حيث هي مقتضية للتالي.^١ حينئذٍ كلما فرض المقدم مع أي حال كان - من الأحوال المذكورة - يلزمه التالي.^٢ وهذا ظاهر.

[تحقيق الموجبة اللزومية الجزئية]

و أما الموجبة الجزئية، ففيها أنجات عميقة يتوقف^٣ عليها كثير من الأحكام لا بد من معرفتها. فنقول:

الجزئية إنما في ضمن الكلية أو مجردة عنها.^٤
و الأولى ظاهرة.^٥

و أما الثانية، فيعلم بالضرورة أن طبيعة المقدم فيها^٦ لا تكون من حيث هي مقتضية للتالي، و إلا لما كانت مجردة،

[الحاجة إلى أمر زائد على طبيعة المقدم في الموجبة اللزومية الجزئية]

بل الاقتضاء إنما يكون بشرط أمر زائد على الطبيعة. و حينئذٍ يكون مقتضى التالي بالحقيقة هو المجموع. فتكون الملازمة بالنسبة إلى المجموع كلية، و بالنسبة إلى الجزء الأول جزئية.^٨ فعلم أن مقدم الجزئية المجردة لا يستلزم التالي^٩ إلا بشرط انضمام أمر آخر معه. فنقول:

-
١. الأرموي، بيان الحق ولسان الصدق، ج ١، ص ٢٣٩ س ١٣-١٤؛ الطوسي، تعديل الميعار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٧٥ س ٢٢ - ص ١٧٦ س ٧.
 ٢. كلما: كما ص.
 ٣. نفس المصدر.
 ٤. يتوقف: توقف به.
 ٥. الشفاء، القياس، ص ٢٧٥ س ١٥ - ص ٢٧٦ س ٥.
 ٦. الأولى ظاهرة: الأولى ظاهر ص.
 ٧. فيها: فيها ق.
 ٨. الطوسي، تعديل الميعار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٧٦ س ١٢.
 ٩. التالي: + لمقدم الكليه ص.

[شرط ضرورة الأمر الزائد للمقدم في تحقق الملازمة الجزئية]

[الدليل الأول: لزوم كذب الملازمات الجزئية]

حصول ذلك الأمر للمقدم لا يخلو من أن يكون ضرورياً في تلك الحالة أو لا.
١.

٢. فإن لم يكن لا تتحقق الملازمة الجزئية؛ لأن من خواص الملازمة وجوب انتفاء المقدم

عند انتفاء التالي. و ذلك غير لازم هاهنا، لجواز أن يفني ذلك الزائد عند انتفاء التالي:

a. كما إذا أخذ المقدم مع «ملزوم التالي»، كأخذ الحجر مع الإنسان فإنه لا يلزم

استلزام الحجر للحيوان؛

b. أو أخذ المقدم مع «التالي»، كأخذ زيد على وضع أن يكون مع عمرو؛ فإن

اجتماعهما لا يوجب تلازمهما؛

c. أو أخذ مع «شيء يصير معه مستلزماً للتالي»، كأخذ الثلاثة على وضع أن

تكون مجمعة مع السبعة؛ لأن ذلك لا يوجب الملازمة بين الثلاثة والعشرة.

[الدليل الثاني: لزوم صدق الموجبات الجزئية وكذب السالبات الكلية]

و أيضاً لو لم يعتبر كون ذلك الأمر ضرورياً للمقدم:

١. تلزم الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا، فإن زيدا مثلاً على تقدير كونه متصفاً باجتماعه

مع بكر يلزم أن يكون حينئذ مستلزماً لبكر.

٢. و يلزم كذب السوالب الكلية، مع أنهم صرحوا في كتبهم بصدقها.

[اعتراض وجواب]

فإن قلت: هذا الأمر - وإن كان ممكناً - لكن زمان حصوله يكون ضرورياً له، لامتناع عدمه مع كونه موجوداً.

١. وجوب: و جواب ص.

٢. عند: عدم ص.

٣. يلزم استلزام: لاستلزم ص.

٤. التسعة: السبعة ق.

قلت: هذه الضرورة على تقدير الحصول و هو^١ لا ينافي اللاحصول في جميع الأزمان بحسب نفس الأمر.

[الليل الثالث: اندفاع الفسادات باشتراط الضرورة]

أما إذا شرطنا كونه ضرورياً فتدفع هذه الفسادات و تتحقق الملازمة الجزئية و استلزام تقيض التالي لتقيض المقدم لأن التالي حينئذ إذا انتفى يلزم إما انتفاء المقدم أو^٢ انتفاء ذلك الأمر. و على التقديرين يلزم انتفاء المقدم.

[اعتراض و جواب]

فلن قلت: ضرورة ثبوت ذلك الأمر:

١. إن كانت لذات المقدم، يلزمه ذلك الأمر دائماً و يلزم من لزومه لزوم التالي للمقدم. فتتطلب المجردة غير مجزئة.
٢. و إن كانت لأمر آخر فثبوت ذلك الأمر:
 - a. إن كان ضرورياً للمقدم، عاد الكلام فيه؛
 - b. و إلا أمكن انفكاكه عن المقدم و يلزم الفساد المذكور.

قلت:

[١] [الضرورة لفرد من الطبيعة]

قد يكون عروض ذلك الأمر ضرورياً لفرد من أفراد تلك الطبيعة. و حينئذ لا يلزم الانقلاب، لأن الملازمة حينئذ:

١. تكون بالنسبة إلى تلك الطبيعة «جزئية».

٢. و إن كانت بالنسبة إلى ذلك الفرد «كلية»؛

والمعتبر هو الأول.

كقولنا: «قد يكون إذا كان الشيء حيواناً فهو إنسان» و «قد يكون إذا كان الشيء متنفساً فهو فرس».

١. هو: هـ، ع، ق، ب.

٢. أو: وى.

[٢] [الضرورة من ترتيب الأساليب]

وقد تعرض ضرورة تلك الطبيعة مطلقاً في زمن من الأزمنة؛ وذلك لا يكون لأجل ذلك زمن قص، ولا يزمه رجحان أحد طرفي الممكن لا يرجح التسوي للأزمة في تمامها، بل يكون ذلك لترتيب سبب - بهذا كل - بقى لاحقاً - من أن ينتهي إلى عروض ذلك الأمر، كقولنا: «قد يكون إذا كان شيء حيوة فهو وقف في الخوف» و «قد يكون إذا كان شيء رداء فهو شرب» و «قد يكون إذا كان غير موجود فهو متخلف» و «قد يكون إذا كان...

[إعلاء البحث]

قد عرفت في...

١. أن مقتضى كنية بانه يقتضي شيء.
٢. بخلاف جزئية جزئية في مقتضى لا يستلزم شيء لا بشرط أمر آخر.
٣. فيكون ثبوت ثبوت ملازمة مشروطة بثبوت ذلك الأمر.
٤. فإذا فقد ذلك الأمر في نفس الأمر دلتاً فثبتت ثبوت ملازمة أيضاً في نفس الأمر. و قد ظهر.

[ظن الحونجي في التفرقة بين الملازمة الجزئية الأزمانية والأحوالية]

فيصل ظن من زعم:

أن مقتضى ما يمكن مستلزماً بشيء ما، لا يزمه من ذلك أن لا يكون مستلزماً به في الجملة، يجوز أن يكون مستلزماً به على وضع ما يثبت ابتداءً.

[إعلان ظن الحونجي]

قد عرفت في... أن الأمر لوجب لاجتماع مقتضى مع شيء.

١. بحث في...

٢. لاحقاً: لاحقاً من... هـ.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٢٠ من ٩-٦.

١. لو لم يكن ضرورياً:

هـ. لا يحصل الجزم بإنتاج القياس الاستثنائي إذا كانت الشرطية فيه جزئية.

ط. ولا تتحقق الملازمة،

ع. و يتغير تسليحه يلزم ثبوت الملازمة الجزئية بين كل شيئين،

٢. ومن كان ضرورياً تنبذ هذه التسادقات، لكن يظهر الخلل في كثير من القواعد كما نبين

لأن "إن شاء الله تعالى".

وذلك أن نحدد لازماً على المتدينين، فرعاية ما هو الحق منها أولى. ولو ظهر الفساد في شيء.

فذلك لا يكون من رعاية الحق، بل يكون "ذلك الشيء فاسداً في نفس الأمر".

[عدم انعكاس المتصلة الموجبة]

وإذا ثبت ذلك، فقد تحقق ما ذكرنا في العكس أن المتصلة الموجبة لا تنعكس:

[الميل الأول]

وذلك، لأن مستلزام شيء ذاته شيئاً آخر لا يوجب أن يكون ذلك الشيء أيضاً مستلزماً له،

لا بحسب ذاته ولا بحسب وضع من الأوضاع، لجواز أن لا يحصل له وصف ضروري موجب

للاستلزام كما في "أشعة مثلث تستلزم" الثلاثة استلزماً كلياً وليست الثلاثة مستلزماً لها أصلاً،

لا بحسب ذاتها ولا بحسب وصف ضروري يعرض في شيء من الأزمان والأحوال.

[الميل الثاني]

ونحن نلزم انعكاس لزمت الملازمة بين كل شيئين، لأن مجموعها مستلزم لأحدهما؛ فلو لزم

عكس يزم استلزام ذلك لواحد للمجموع،^٢ والمستلزم للمجموع مستلزم لكل واحد من أجزائه.

فيزم مستلزام ذلك لواحد للآخر.^٣

١. كانت: كان في.

٢. راجع مقدمة هذا البحث خمس ص ٣٤٢ تحت العنوان [عقبة بعض لضروب من الأقيسة الشرطية].

٣. يكون: يكون من.

٤. تستلزم: لا تستلزم من.

٥. لمجموع: مجموع ب.

٦. للآخر: لآخر ع، في: الآخر ب؛ أي جزء من.

[اللبيل الثالث]

و يلزم كذب السوالب الكلية كما مر.

[اللبيل الرابع]

و عدم إنتاج الأقيسة الشرطية لكذب مقدماتها الكلية حينئذ بهذا الطريق.

[الروم كذب الموجبات الكلية]

فإن قلت:

سلمنا أنه يلزم بما ذكرتم كذب السالبة الكلية؛

لكن لا نسلم^١ أنه يلزم كذب الموجبة الكلية؛ لأن أقصى الباب أن تتحقق الملازمة الجزئية بين المقدم و تقيض التالي، و ذلك ليس تقيض الموجبة الكلية. فلا يلزم من صدقه كذب الموجبة الكلية، لجواز أن يكون المقدم أمراً محالاً فيستلزم التقيضين.

قلت:

١. سلمنا جواز ذلك،^٢ لكنه غير واجب، فجاز أن تكذب الموجبة الكلية، و حينئذ لا يحصل الجزم بالإنتاج.

٢. و لأن سلمنا أن هذا لا يرد في القضايا الممتنعة المقدم، لكنه لا خفاء في أنه يرد في الممكنة المقدم. و هذا القدر كافٍ في الفساد.

فظهر أن الموجبة لا يجب لها العكس.

[عدم انعكاس المتصلة السالبة]

و إذا لم يكن عكس الموجبة الكلية صادقا، يكون تقيض العكس - وهو السالبة الكلية - صادقا. و يعرف من ذلك عدم انعكاس السالبة الكلية أيضاً.

١. لا نسلم: لم قلتم ص، هـ + حينئذ ع.

٢. جواز ذلك: أي جواز كون المقدم أمراً محالاً و مستلزماً للتقيضين.

[علم انعكاس المتصلة الجزئية]

و إذا عرفت حال الكليتين في الانعكاس، فلا يخفى عليك حال الجزئيتين، فيلزم عدم انعكاس الكل.^١
و اعتبر بما ذكرنا كلية المنفصلات و جزئيتها.

[تقم بعض الضروب من الأقيسة الشرطية]

و إذا عرفت هذه القواعد، فقد تبين لك أن بعض الضروب من الأقيسة الشرطية غير منتج، و لنفصله هاهنا:

أنا الشكل الأول، فلا ينتج منه إلا الضربان اللذان تركباً من موجبتين، مع أن قوماً قد قدحوا أيضاً في إنتاجهما كما نجيء^٢، و ذلك لأن الأوسط إذا لم يكن مستلزماً لشيء، فلا يلزم أن لا يكون الأصغر مستلزماً له، فإنه يصدق:

١. «كلما كانت العشرة موجودة فالثلاثة موجودة»

٢. و «ليس البتة إذا كانت الثلاثة موجودة فالسبعة موجودة»

٣. مع أن العشرة مستلزمة للسبعة.

و أنا الشكل الثاني فلا ينتج منه إلا اللذان صغرها سالبة؛ لأن الشيء إذا كان مستلزماً لشيء آخر، لا يجب أن لا يكون مستلزماً لبا لا يستلزم عاتيه؛ لأنه يصدق:

١. «كلما كانت العشرة موجودة فالسبعة موجودة»

٢. و «ليس البتة إذا كانت الثلاثة موجودة فالسبعة موجودة»

٣. مع استلزام العشرة الثلاثة.

و أما الشكل الثالث، فلا ينتج إلا و أن تكون كبراه سالبة؛ لأن استلزام الشيء لشيئين لا يوجب استلزام أحدهما للآخر؛ لأنه يصدق:

١. «كلما كانت العشرة موجودة فالثلاثة موجودة»

١. الكل: الكلي ص.

٢. قوماً منهم بل أولم (و آخرم ٢) أمير الدين الأحمري في كتيبه المنطقية الأخيرة مثل منتهى الأفكار، ص ٢١٣-٢١٤.

٣. ١٢٥٢ كشف الحقائق، ص ١٥٥-١٥٦؛ خلاصة الأفكار، ص ٣٢٣؛ تنزيل الأفكار، ص ٢١٣-٢١٤.

٣. راجع الحاقنتين: ص ٣٦٥ خاتمة هذا الفصل العاشر «في الشرطية و أجزائها» و ص ٤٦٩ [تشكيك

الأحمري على الشكل الأول] في القسم الأول من الأقيسة الاقترازية الشرطية و ص ٦٢٠ خاتمة القسم الأول

من الفصل الثاني عشر «في البحث و المناظرة» من الباب الثالث «في توابع القياس».

٢. و «كلما كانت العشرة موجودة فالسبعة موجودة»
 ٣. مع عدم استلزام الثلاثة السبعة.
 و أما الشكل الرابع، فلا ينتج شيء منه بما ذكر من النقض.
 فهذه الأبحاث والتدقيقات مما يشهد به صريح العقل. فمن أنكرها و عاند عليها فقد أوقع نفسه في الغلط، فله ما يشاء: ﴿و الله محمدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾.^١

[المبحث السادس]

و: في تعدد الشرطية^٢

[تعدد أجزاء المتصلة]

تعدّد تالي المتصلة:

١. إن كانت موجبة، يقتضي تعددها؛ لأن ملزوم الكل ملزوم الجزء؛
 ٢. دون السالبة، فإنه لا يلزم من سلب الكل سلب الجزء.^٣
- و أما تعدد المقدم في الموجبة:
- فقد قالوا: إنه يوجب التعدد، لكن جزئياً، بالشكل الثالث والأوسط المقدم.^٤
- و قد عرفت فساد ذلك.^٥
- فأما في السالبة، فيقتضي جزئياً.^٦

١. سورة البقرة الآية ٢١٨.

٢. راجع ص ٢٨٧ الفصل السادس «في وحدة القضية و تعددها» من الباب الأول «في أقسام القضايا».

٣. كشف الأسرار، ص ٢٠٣ س ١٢-١٣ و ص ٢٠٤ س ٥.

٤. الأوسط المقدم: أي الأوسط مقدم الأصل. من شرح التسطّاس.

٥. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٣٥).

٦. راجع نهاية المبحث السابق (الخامس) الذي أنكر فيه المصنف الضروب الموجبة من الشكل الثالث من القياس الشرطي.

٧. فيقتضي جزئياً؛ فلا يقتضي شيئاً ص.

[تعمد أجزاء المنفصلة]

و تعمد أجزاء مانعة الخلق يقتضي تعدها لاستلزام نقيض كل جزء عين الآخر و استلزام الكل الجزء.^١

و لا يقتضيه في مانعة الجمع؛ لأن أحد الجزئين و إن استلزم نقيض الآخر، لكن نقيض الآخر لا يستلزم نقيض كل أجزائه.^٢

هذا إذا كانتا موجبتين.

أما إذا كانتا سالبتين، فالتعمد لازم في مانعة الجمع دون مانعة الخلق.

و حكم الحقيقية موجبة و سالبة مركب من حكميهما.^٣

تلييه

[الشرطية الشبيهة بالحليلة]

قد يؤخر حرف الاتصال و الانفصال عن موضوع المقدم، فتصير الشرطية «شبيهة بالحليلة».^٤

١. كشف الأسرار، ص ٢٠٣ من ١٥- ص ٢٠٤ من ١.

٢. أجزائه: أجزاء ب.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٠٤ من ١-٢.

٤. قال الخونجي: و أما الحقيقة فيتضمن تكثر كل واحد من جزئها مانعة الخلق بين كل واحد من أجزاء كل واحد من الطرفين و عين الآخر و كل واحد من أجزاء ذلك الآخر. و لم يتضمن حقيقة أو مانعة الجمع. (كشف الأسرار، ص ٢٠٤ من ٢-٥).

٥. الشفاء، القياس، ص ٢٥٧-٢٥٨. لكن الشيخ لا يستوي هذه الشرطية «شبيهة بالحليلة» بل يقول «فهذه القضية مترددة بين أن تُنفي شرطية و بين أن تُنفي حليلة». و أول من خالف الشيخ و سقى هذه القضية «حليلة» هو ابن البدع البندقي في شرحه لمقدمة الكشي (ص ٢٨٦ من ١٢-١٣) ثم أنير الدين الأنعمري في كتابه عنوان الحق و برهان الصديق (مخطوط ٢٥٧٢ مجلس شورای اسلامی ص ٥٨٩). ثم جاء دور ملا عبد الله الزبيدي البهبادي (م. ٩٨١) في القرن العاشر و سقى هذه القضية «الحليلة المرذدة المحمول» في حاشيته لتعريب المنطق لسمد الدين التفتازاني (٧٢٢-٧٩٢ق). و اشتهر في كتب المعاصرين بهذا الاسم. راجع بحثنا عن هذه القضية في كتابنا منطق تطبيقي ص ١٥٨-١٦٠. و أيضاً قد اعترف المصنف تبعاً للخونجي بعدم كون هذه الشرطية شرطية بل حليلة. راجع ص ٥٠٦ تحت عنوان إخطأ الشيخ في استنتاج الحليلة من المنفصلتين!

١. لكنّ المتصلة تبقى بمعناها،^١
٢. دون المتصلة^٢ فإنّ مائة الجمع إذا كانت مركبة من كيتين مشتركين في الموضوع، فإذا أُجْزِر حرف الانفصال، تنقلب «حقيقية»،^٣ كقولنا: «دائماً إما أن يكون كل حيوان إنسان أو كل حيوان ليس بإنسان»؛ وذلك لأنّ الحكم بأحد المحمولين حينئذ يقع على كلّ واحد واحد من أفراد الموضوع.

خاتمة

[شبهة في إثبات الملازمات في العكوس و النتائج]

قد أوردوا شبهة^٤ على إثبات الملازمات في العكوس و النتائج و غيرها حيث يقال: لو لم يصدق العكس مثلاً على تقدير صدق الأصل — أو النتيجة على تقدير صدق القياس — لضلّ قضيضه و يلزم المحال.

فقالوا:

١. المتصلة تبقى بمعناها: هذا الحكم ليس كلياً فإنّ المتصلة الصادقة قد تنقلب كاذبة كما في قولنا:

١. كلياً كان كل حيوان إنساناً فلا حيوان يملك فرساً،
فإذا انقلب بالجمعية كذب:

٢. كل حيوان إذا كان إنساناً فلا يملك فرساً.
أو كما في قولنا:

٣. كلياً كان كل حيوان إنساناً فكل حيوان يشارك جميع الحيوانات في النوع،
فإذا انقلب بالجمعية كذب:

٤. كل حيوان إذا كان إنساناً يشارك جميع الحيوانات في النوع.
٥. المتصلة: المتصلة ٥.

٣. تنقلب «حقيقية»: هذا الحكم أيضاً ليس كلياً فإنّ مائة الجمع قد لا تنقلب حقيقية كما في قولنا:

١. دائماً إما أن يكون كل حيوان إنساناً أو كل حيوان فرساً.
فإذا انقلب بالجمعية بقيت مائة الجمع:

٢. كل حيوان إما أن يكون إنساناً أو يكون فرساً.
٤. شبهة: + و اشهر ص.

١. إن عنيتم به «الملازمة» «صدق التالي مع صدق المقدم» كيف ما كان، فذلك لا يكون لزومية!
٢. و إن عنيتم به «استلزام المقدم للتالي»، فلا يلزم من كذب الملازمة صدق نقيض التالي مع عين المقدم، لجواز أن لا تكون بين الشئيين 'ملازمة' مع صدقها في نفس الأمر، كما في الاتفاقيات.

و الجواب:

أن من المعلوم أن ذات المقدم إذا امتنع اجتماعها مع نقيض التالي، يكون المقدم مستلزماً للتالي. فمرادنا بقولنا: «لو لم يكن بينهما ملازمة، لصدق عدم التالي مع المقدم»

١. الشئيين: أي المقدم و نقيض التالي.

٢. ذات المقدم: الظاهر أن «ذات المقدم» هاهنا مقتبس من الفرق في القضايا المحلية بين «ذات الموضوع» و «وصف الموضوع»؛ فكأنه يوجد طرق مشابه بين «ذات المقدم» و «وصف المقدم»! و الظاهر أن المصنف أخذ هذه العبارة من قبله لأن السيد ركن الدين الأسترابادي ينسب «ذات المقدم» و «وصف المقدم» إلى فخر الدين الرازي و المتأخرين حيث يستعمل النصير الدين الطوسي الفرق بينهما:

الساج [الشرطية]

قال الإمام و المتأخرون: كلّ واحدة من المتصلات و المنفصلات، اللزومية و الاتفاقية و العنادية، قد يكون بحسب ذات المقدم موجوداً كقولنا: «كلما كان آ ب فج د مادام ذات آ ب موجودة» و قد يكون بحسب وصف المقدم كقولنا «كلما كان آ ب فج د مادام ذات آ ب مصففة بوصف آ ب دائماً». و كذلك اللاضرورة. و قد يكون الحكم بحسب وقت معين أو غير معين. كلّ ذلك على ما في الحملات الموجهة. ليس العبد [الفقيه] يعرف توجيه هذا الكلام، و المتوقع بيان توجيهه. (منطق و مباحث الفاظ، ص: ٢٥٩) (أجوبة المسائل النصيرية - ٢٠ رساله، ص: ٥٤-٥٥).

و كذلك نرى نفس الاصطلاحين عند الشهرزوري:

[حجة القضية في الشرطيات]

و كلّ قضية شرطية ذكر فيها «اللزم» أو «العناد» أو «الاتفاق» لفظاً فهي «موجهة»؛ و الخالية عن الثلاثة في اللفظ المحملة لكل من الثلاثة هي «المطلقة العامة». و كلّ واحد من الثلاثة قد يعتبر بحسب ذات المقدم، و قد يعتبر بحسب الوصف له. و الذي بحسب الذات: إن كانت النسبة ضرورية فهي «الضرورة الذاتية» و ألا فهي «العامة المطلقة». و الذي بحسب الوصف: إن كانت النسبة ضرورية فهي «المشروطة العامة»؛ و إن قيدت بالادوام بحسب الذات فهي «المشروطة الخاصة»؛ و إن كانت النسبة غير ضرورية فهي «العرفية العامة»؛ و إن قيدت بالادوام بحسب

أن الملازمة لو كانت منتزعة، لما امتنع عدم التالي مع المقدم؛ وقد امتنع إذ يلزم المحال إذا فرضناه معه. فينبغي ملازمة.

الذات فهي «العرفية الخاصة»؛ وإن كانت الضرورة بحسب وقت فهو إما معين أو غير معين على ما فصلناه في الجليات. (رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الرئانية، ص ١٧١).
و الظاهر أن الشهرزوري قد صنف كتابه رسائل الشجرة الإلهية بين السنين: ٦٧٨-٦٨٠ ق. و هي بعد وفات نصير الدين الطوسي و قبل تأليف السمرقندي لكتابه قسطاس الأفكار. لكننا لا نجد «وصف المقدم» عند السمرقندي و يمكن أن يكون هذا دليلاً على أنه لا يعتبر «ذات المقدم» في قبال «وصف المقدم» بل لا يريد منه إلا المعنى اللغوي و هو «نفس المقدم»؛ فلعل كلمة «ذات» في «ذات المقدم» في كلمات المصنف ليس إلا للتأكيد فقط. و يؤكد هذا جواب نصير الدين الطوسي للأستاذ آبادي:

الجواب (السابع)

لا شك أن الاعتبارات المذكورة أو غيرها مما يمكن أن تلاحظ في الشرطيات، و قد وعد الشيخ الرئيس بيانها في كتاب «الواحق»، لكنها لما كانت قليلة الفائدة لم يشتغل أحد من المحققين بالشروع فيها و في تعارضها، و أنا ما وجدت لأحد فيها كلاماً مفيداً و ما اتفق أيضاً لي فكر فيها إلى الآن. والله الموفق. (منطق و مباحث الفاضل، ص: ٢٥٩) (أجوبة المسائل النصيرية - ٢٠ رساله، ص: ٥٥).

١. اجتماعها: اجتماعه ص.

الفصل الحادي عشر

في تلازم الشرطيات و تعاندها

وفيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

في تلازم المتصللات

[العكس المستوي]

أما استلزامها لعكسها، فقد عرفت ما فيه. وأما غير ذلك:

[نقض التالي]

فقد ذكر الشيخ:

أن كل متصليتين توافقتا في الكمّ والمقدّم وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في التالي تلازمتا
و تعاكستا^١.

[تخلفه الخوفا لنقض التالي]

وهو غير لازم:

١. لجواز ملازمة النقيضين لمقدّم واحد، كما عرفت؛ فلم تلزم السالبة الموجبة؛

١. الشفاء، القياس، ص ٣٦٦-٣٦٨.

٢. و جواز أن لا يلزم واحد من النقيضين مقدماً واحداً،^١ فلا تلزم الموجبة السالبة.^٢
و إذا عرفت ذلك، فنقول:

[أحكام الموجبة الكلية]
كل متصلة موجبة كلية لزومية:

[١] [تعني اللزوم]

تستلزم مثلها:

١. من مقدّمها و لازم تاليها،
a. و بالعكس إن كان التاليان^٣ متلازمين،
 ٢. و من ملزوم مقدّمها^٤ و لازم تاليها،
a. و بالعكس إن كان تلازم المقدّم و التالي منعكساً،
 ٣. و من ملزوم مقدّمها و عين تاليها،
a. و بالعكس إن كان تلازم المقدّم منعكساً.^٦
- كل ذلك على أن ملزوم الملزوم ملزوم.^٧

[٢] [لوازم عكس النقيض]

و تستلزم مثلها :

١. من ملزوم نقيض تاليها و نقيض مقدّمها^٨
٢. و من نقيض تاليها و لازم نقيض مقدّمها.^٩

-
١. فلم تلزم السالبة الموجبة و جواز أن لا يلزم واحد من النقيضين مقدماً واحداً: - ق.
 ٢. كشف الأسرار، ص ٢٠٨ س ٨ - ص ٢٠٩ س ٤.
 ٣. التاليان: التاليات ق.
 ٤. مقدّمها: مقدّمها ق.
 ٥. لن: ولن ب.
 ٦. كشف الأسرار، ص ٢٠٩ س ١٥ - ص ٢١٠ س ٩.
 ٧. مطالع الأنوار (لوازم الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٥).
 ٨. كشف الأسرار، ص ٢١٢ س ٧-٩.
 ٩. كشف الأسرار، ص ٢١٣ س ٥-٦.

و ذلك لاستلزام نقيض التالي نقيض المقدم.

[أحكام السالبة الجزئية]

و يعرف من ذلك حكم «السوالب الجزئية» بعكس نقيض هذه الملازمات.

[أحكام الموجبة الجزئية]

و أما «الموجبة الجزئية» التزومية، فيستلزم مثلها:

١. من مقدّمها و لازم تاليها،
٢. و بالعكس إن كان التاليان متلازمين.

[أحكام السالبة الكلية]

و «السالبة الكلية» بعكس ذلك بحكم عكس النقيض.

[المبحث الثاني]

في تلارم المنفصلات المتحددة الجنس

[تلارم الحقيقات]

كل حقيقة موجبة:

١. تستلزم «مثلها»:
- a. من نقيضي طرفيها،^١
- b. و من مساويين لنقيضي طرفيها،
- c. و من مساوي^٢ لنقيض أحد الطرفين و نقيض الآخر،
٢. و بالعكس؛

١. كشف الأسرار، ص ٢١٤ س ١١.

٢. مساوي: مساوي ق، پ.

لأن امتناع الجمع و الخلق بين الشئين يوجب امتناعها بين^١ نقيضي^٢ الشئين^٣ و بين مساوي^٤ النقيضين.

٣. و تستلزم «سالبه» حقيقة من نقيض أحد جزئيه^٥ و عين الآخر أو ما يساوي عين الآخر.

لامتناع معاندة الشيء للنقيضين معاندة حقيقة.

٤. دون العكس.

لجواز أن لا يعاند شيء^٦ واحد كلاً من^٧ النقيضين.

[تلازم المانعات الجمع]

و كل موجبة مانعة الجمع:

١. تستلزم «مثلها»:

a. من ملزومي طرفيها.

b. و من ملزوم أحد طرفيها و عين الآخر.

٢. و بالعكس إن تعاكس اللزوم.

لأن:

امتناع الجمع^٨ بين اللازمين يوجب امتناع الاجتماع بين الملزومين.

و امتناع الاجتماع بين الشيء و لازم غيره يوجبه بينه و بين الغير.^٩

٣. و تستلزم «سالبه» مانعة الجمع:

a. من نقيضي طرفيها.

١. بين: عن ق.

٢. نقيضي: نقيض ب.

٣. كشف الأسرار، ص ٢١٤ س ١١-١٣.

٤. مساوي: مساوي ب.

٥. جزئيه: جزئيه ص.

٦. كلاً من: من كلا ق.

٧. كشف الأسرار، ص ٢١٤ س ٣-١٠.

٨. الجمع: الاجتماع ع.

٩. كشف الأسرار، ص ٢١٧ س ٣-٨.

لا يمكن ارتفاع جزئي مانعة الجمع؛

٢. دون العكس،

لجواز اجتماع الشئيين مع إمكان اجتماع نقيضيهما^١.

[دلائل المالمعات الخلق]

وكل موجبة مانعة الخلق:

١. تستلزم «مثلها»:

a. من لازمي طرفيها،

b. و من لازم أحد طرفيها^٢ و عين الطرف الآخر،

٢. و بالعكس إن تعاكس اللزوم،

لأن:

a. امتناع الخلق بين الملزومين يوجبه بين اللازمين،^٤

b. و امتناع الخلق بين الشئ و ملزوم الغير يوجبه بينه و بين الغير.^٥

٣. و تستلزم «سالبه» مانعة الخلق:

a. من نقيضي طرفيها،

لا يمكن اجتماع جزئي مانعة الخلق؛

٢. دون العكس،

لجواز خلق الشئيين مع إمكان خلق نقيضيهما^٦.

١. نقيضيهما: نقيضها ب.

٢. كشف الأسرار، ص ٢١٧ س ٩-١١.

٣. طرفيها: طرفيه ص.

٤. اللازمين: التلازمين ق.

٥. كشف الأسرار، ص ٢١٨ س ٣-٩.

٦. نقيضيهما: نقيضها ب.

٧. كشف الأسرار، ص ٢١٨ س ١٠-١٢.

[المبحث الثالث]

في تلازم مختلفات الجنس

كل موجبة حقيقية تستلزم:

١. موجبة مانعة الجمع مثلها في الكم:

a. من ملازمي الجزئين،

b. و من أحد الجزئين و ملازم الآخر،

٢. و موجبة مانعة الخلو كذلك:

a. من لازمي الجزئين،

b. و من أحد الجزئين و لازم الآخر^١.

و كل من مانعة الجمع و مانعة الخلو:

١. تستلزم الآخر من تقيضي جزئيه^٢ لأن منع الجمع بين الشئين يقتضي^٣ منع الخلو به

تقيضيها^٤ و بالعكس^٥.

٢. و إن توافقا في الجزئين و تخالفا في الكيف و الكم و تكون الجزئية سالبة،

a. لزمت السالبة الموجبة و إلا انقلبت الموجبة حقيقية،

b. من غير عكس^٦.

c. و لا تستلزم السالبة الموجبة لإمكان اجتماع الشئين مع إمكان ارتفاعها^٧.

١. كشف الأسرار، ص ٢١٩ س ٢-٥.

٢. جزئيه: جزئه ق.

٣. يقتضي: تقيضي ب.

٤. تقيضيها: تقيضيها ب.

٥. كشف الأسرار، ص ٢١٩ س ١٢-١٣.

٦. من غير عكس: قال في شرح القسطاس: أي لو كانت الجزئية موجبة لا يجب لزومها للسالبة.

٧. كشف الأسرار، ص ٢٢٠ س ١-٢.

[المبحث الرابع]

في تلازم المتصلات و المنفصلات

[تلازم المتصلات و الحقيقتات]

كل حقيقة موجبة:

١. تستلزم مقصلة موجبة:

a. من نقيض كل من طرفيها أو ملزوم نقيضه و عين الطرف الآخر أو لازمه،

لاستلزام نقيض كل جزء عين الجزء الآخر؛

b. و من عين أحد طرفيها أو ملزومه و نقيض الطرف الآخر أو لازم نقيضه،

لاستلزام كل جزء منها نقيض الآخر.

و لا تنعكس، لجواز كون تالي المتصلة أتم من مقدّمها^١.

٢. و تستلزم مقصلة سالبة:

a. من طرفيها،^٢ لامتناع العناد و اللزوم معاً بين الشئيين.^٣

و لا تنعكس، لجواز ارتفاعها.

b. و من نقيضي^٤ طرفيها،^٥

١. كشف الأسرار، ص ٢٢٠ س ٩-١٣.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ٣-٤.

٣. لامتناع العناد و اللزوم معاً بين الشئيين: هذا الحكم مأخوذ من الخوحي (كشف الأسرار، ص ٢٠٣ س ٢، ص ٢٢٢ س ٤، ص ٢٢٣ س ٩-١٠، ص ٢٢٥ س ٢) كلها على مذهب الجمهور و الخوحي فيه نظر و عذ ذكره في الرسالة المخصوصة بهذا الباب (ص ٢٢٥ س ١٥-١٦)) و هو خطأ فإن العناد و اللزوم قد يجتمعان بين النقيضين كما بين قولنا: «لا شيء من القضايا صادقة» و «بعض القضايا صادقة» فإن صدق الأول مستلزم لصدق الثاني و كما بين قولنا «المعلوم المطلق لا يخبر عنه» و «المعلوم المطلق يخبر عنه» فإن الأول مستلزم الثاني على رأي و كما بين قولنا: $p \sim q$ و $p \sim q$ فإن صدق الأول مستلزم لصدق الثاني مع أنّهما متناقضان (أي أحدهما يساوي نقيض الآخر) و كما بين قولنا «لا يجب التفلسف» و «يجب التفلسف» فالمشهور أنّ المعلم الأول ادّعى أنّ الأول مستلزم للثاني.

٤. نقيضي: نقيض ق، ب.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ٦-٧.

c. و من أحد طرفيها و ملزوم الطرف الآخر^١.

[تلازم المتصلات و الممانعات الجمع]

و الممانعة الجمع إذا كانت موجبة:

١. تستلزم متصلة موجبة:

a. من أحد طرفيها و نقيض الطرف الآخر،

b. و بالعكس،^٢

لاستلزام كل من جزئي المنفصلة نقيض الآخر و امتناع الجمع بين مقدم المتصلة و نقيض
تاليها،^٣

c. و من أحد طرفيها أو ملزومه و لازم نقيض الطرف الآخر،

d. و من ملزوم أحد طرفيها و نقيض الطرف الآخر^٤

e. و ينعكس إن تعاكس اللزوم.^٥

٢. و تستلزم متصلة سالبة:

a. من طرفيها،

b. و من أحد طرفيها و ملزوم الآخر،

c. من غير عكس.^٦

[تلازم المتصلات و الممانعات الخلق]

و الممانعة الخلق إذا كانت موجبة:

١. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ من ٨-١١.

٢. و بالعكس: أي تستلزم المتصلة المنفصلة الممانعة الجمع. و هذا الحكم إما يتم إذا كانت الممانعة الجمع بالمعنى البسيط لا المركب (و هي التي يحكم فيها بمنع الجمع بين الطرفين من دون أن يحكم بجواز الخلق بين الطرفين؛ بخلاف الممانعة الجمع بالمعنى المركب التي يحكم فيها بأمرين: منع الجمع و جواز الخلق). و أما أكثر الأحكام الماضية للممانعة الجمع بالمعنى المركب لا البسيط. راجع هامشين لنا ص ٣٣٩ تحت تعريف «ممانعة الجمع» و «ممانعة الخلق» في بداية الفصل العاشر «في الشرطية و أجزاءها و جزئياتها».

٣. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ من ١٢-١٥.

٤. الطرف - ق.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٢٣ من ١-٦.

٦. كشف الأسرار، ص ٢٢٣ من ٧-١٣.

١. تستلزم متصلة موجبة:
 - أ. من نقيض أحد طرفيها^٢ و عين الآخر،
 - ب. والعكس.^٣
 - لاستلزام نقيض كل من جزئي المتصلة عين الآخر و امتناع الخلق عن نقيض مقدم المتصلة و عين^٤
تاليها،
 - ج. و من نقيض أحد طرفيها^٥ أو ملزوم نقيضه و لازم الآخر.
 - د. و من ملزوم نقيض أحد طرفيها^٦ و عين الآخر.^٧
 ٢. و تستلزم متصلة سالبة:
 - أ. من طرفيها،^٨
 - ب. و من أحد طرفيها و ملزوم الآخر.
- و تعلم من هذه الملازمات بحكم^٩ عكس نقيضها ملازمات أخر، كما عرفت.

١. موجبة: سالبة ب.

٢. طرفيها: جزئيا ص، ع، ب.

٣. والعكس: أي تستلزم المتصلة المنفصلة المانعة الخلق. و هذا الحكم إنما يتم إذا كانت المانعة الخلق بالمعنى البسيط لا المركب (و هي التي يحكم فيها بمنع الخلق بين الطرفين من دون أن يحكم بجواز الجمع بين الطرفين؛ بخلاف المانعة الخلق بالمعنى المركب التي يحكم فيها بأمرين: منع الخلق و جواز الجمع). و أننا أكثر الأحكام الماضية للمانعة الخلق بالمعنى المركب لا البسيط.

٤. عين: تحقق ق.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ٧-١٠.

٦. طرفيها: طرفيها ق.

٧. طرفيها: طرفيها ق.

٨. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ١١-١٢.

٩. كشف الأسرار، ص ٢٢٥ س ١-٢.

١٠. بحكم: يحكم ب.

[المبحث الخامس]

في تعاند المتصلات و المنفصلات مجانسة و مختلطة

كل قضيتين:

١. تلامزتا و تعاكستا، عائد عين كل منهما نقيض الأخرى صدقاً و كذباً؛

٢. و إن لم تتعاكسا، عائد:

a. عين الملزومة نقيض اللازمة صدقاً

b. و نقيض الملزومة عين اللازمة كذباً؛^١

تلييب

[في الملازمة بين الحلية و الشرطية]

كل حلية، موجبة كانت أو سالبة:

١. تستلزم متصلة، موافقة لها في الكم، مركبة من حلتين مشتركين في الموضوع:

a. تاليها موجتهاً بجهة الحلية و مكبتهاً بكيفيتها إن كانت المتصلة موجبة،^٢

b. و بنقيض جهة الحلية و كيفيتها إن كانت سالبة؛

فلن قولنا: «كل إنسان كاتب بالإمكان» يستلزم:

c. «كلما كان الشيء إنساناً فهو كاتب بالإمكان»

d. و «ليس البتة إذا كان الشيء إنساناً فهو ليس بكاتب بالضرورة».

٢. و تستلزم أيضاً مانعة الجمع و مانعة الخلط موجبة و سالبة لاستلزام المتصلة إتباعها. و قد

يتنا ذلك.

و لا تنعكس لجواز امتناع موضوع المقدم، إلا إذا أخذت الحلية ذهنية.

١. كشف الأسرار، ص ٢٢٦ س ٣-١.

٢. هذا الحكم بكليته ممنوع في الحليات الجزئية فلن قولنا «بعض الأبيض خلط» لا يستلزم «قد يكون إذا كان الشيء أبيض فهو خلط» لأنه يشبه مثال الخوحي «قد يكون إذا كان أكل زيد شرب عمرو» (كشف الأسرار، ص ٣١٩ س ١٣-١٦) فكما لا تكون علاقة بين أكل زيد و شرب عمرو، لا تكون علاقة بين يابض الشيء و حلاوته. فلا يلزم أحدهما الآخر و لو بملازمة جزئية.

خاتمة

[الشرطيات المحرّفة]

الشرطيات قد تُغيّر عن أوضاعها اللفظية وتسمى «محرّفة».

١. كقولنا: «لا يكون آ ب و يكون ج د»:

a. و هو في قوّة عناد الجمع بين «آ ب» و «ج د»،

b. و في قوّة استلزام «آ ب» لـ «لا يكون ج د».

و إذا بُدِّلَت الـ «واو» بـ «أو»:

٢. مثل قولنا: «لا يكون آ ب أو يكون ج د»،

a. يكون في قوّة عناد الخلوّ بين «لا يكون آ ب» و «ج د»

b. و في قوّة استلزام «آ ب» لـ «ج د».

و كنا إذا بدّل بـ «حتى» و «إلا» مع الدلالة على السور الكلي:

٣. كقولنا: «لا يكون آ ب حتى يكون ج د» أو «إلا يكون ج د».

[العمليات المركّبة]

و قد تلحق العملية هيآت تنفيذها زيادة أحكام:

١. كـ «الألف» و «اللام» تدخل:

a. على الموضوع فيفيد العموم أو العهد في لغة العرب،

b. و على المحمول فيفيد الحصر، لكن يجب ذكر الراجعة لتلاّ يُشعر بالتقييد،

٢. كقولنا: «الإنسان هو الضاحك».

و كنا:

٢. تقديم الخبر على المبتدأ،

٣. و دخول «إنّما» في العملية،^٢

١. لا: و قد ي.

٢. قوّة: - ب.

٣. في العملية: - ج.

١. كقولك: إن الإنسان كائن.

٢. وتكرر الراحة في الفرنسية:

٣. كقولك: مزيج است كه دهر است.

هي أمثلة هذه القضاة إجماعاً: أحدها يلزم الحصول للموصوف، والثاني يلزم الحصر.

وإذا دخل كلمة السلب على هذه القضاة، فوجد رفع الحصر عرفاً، لا رفع الحصر، كقولك:

ليس الإنسان هو الخلد. وإن أراد به رفع الحمول، يصح ويقع رفع الحصر تبعاً.

٤. ودخول حرف السلب على الموضع وحرف الاستثناء على الحمول بخلاف:

٥. انجزة الموضع والحمول تارة،

٦. وتلازمها أخرى.

كقولك:

٧. ليس الإنسان إلا البشر.

٨. أو المناطق.

٩. ودخول مداه على الشرطية:

مع إقذته الحصن، يفيد حجة المتقدم؛ فيكون هتة إجماعاً:

١٠. أحدهما اللزوم،

١١. والثاني استثناء المتقدم.

١٢. ودخول حرف السلب عليه يفيد سلب اللزوم فقط.

فلم يتقبل سلبه وإيجابه، لكنهما معاً إذا كان اللزوم ثابتاً يكون حجة المتقدم.

والله أعلم.

الباب الثاني^١

في القياس

وفيه فصلان:

١. الباب الثاني: المقصد الثاني ع، ق، پ. الصحيح هو «الباب» لا المقصد، لأن المصنف قسم المقالة الثانية إلى «أبواب» لا إلى «مقاصد» (راجع ص ٢١٩) وسيأتي الباب الثالث في توابع القياس (ص ٥٥٩) وليس هناك مقصد أول ولا ثالث.

[الفصل الأول]

[في تعريف القياس]

فأ في تعريفه،

[تعريف القياس]

و هو «قول مؤلف من قضايها متى سُلِّمت لزوم لئانه قول آخر»^١.
فهـ«القول» كالجنس، و الباقي كالفصل.

و المراد به«القول» هاهنا أعم من أن يكون ملفوظاً أو معقولاً.
و نعني به«القضايها» فوق واحدة،^٢

١. فتخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها و سائر لوازمها.

٢. و الشرطية ليس طرفاها قضيتين، لعدم الصدق و الكذب فيها.

و قولنا «متى سُلِّمت» يفيد شمول التعريف للقياس الصادق المقدمات و كاذبها.^٣

١. أرسطو، التحليلات الأولى، 24b18-28؛ المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ١٢٢؛ الشفاء، القياس، ص ٥٢. هذا نص أرسطو:

فإنما القياس فهو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزوم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها. و أعني «بذاتها» أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي آلف منها القياس إلى شيء آخر غير تلك المقدمات. (منطق أرسطو، ص ١٢٢-١٢٣).

و جدير بالذكر أن المصنف حذف قيد «بالاضطرار» أو «بالضرورة» من تعريف القياس.

٢. فوق واحدة؛ فوق الواحدة ع، ما يكون أكثر من واحد ص، ب.

٣. فعلى هذا، أخطأ شرف الدين المسعودي في رسالة «المختلطات» حيث أنكر قياسية الأقيسة الكاذبة المقدمات كما في اختلاط الصغرى الضرورية و الكبرى العرفية الوجودية (أو و الكبرى المشروطة الخاصة) و نسب هذا القول إلى الشيخ (انظر: المسعودي، رسالة المختلطات، منطق در ايران سده ششم، ص ٢٦٧-٢٦٨).

و أما الشيخ لم يعمد هذا الاختلاط إلا بهـ«ما لم ينظم منه قياس صادق المقدمات» و لم ينكر قياسيته (راجع الإشارات و التنبيهات، النهج السابع، شرح الإشارات، ص ٢٥٢). و إلى خطأ المسعودي هذا أشار الخوئي في كشف الأسرار، ص ٢٨٨.

و قولنا: «لأنه» أي لذات القول، احترازاً عما لا يكون بذاته موجباً للنتيجة، بل بواسطة مقدمة طرفية.^١ وهي:

١. إما أجنبية،^٢

٢. أو لازمة^٣ لإحدى المقدمتين.

[١] القياس بمقدمة أجنبية

أما الأجنبية:

١. فكما في قولنا:

[قياس المساواة]

هـ «أ مساو لب»

b. و «ب مساو لـج».

فإنه يلزم منه:

عـ «أ مساو لـج»؛

لكن لا لذات هذا التاليف والهيئة،^٤ وإلا لكان هذا النوع من التاليف منتجاً دائماً؛ وليس كذلك لأنه إذا بُدلت^٥ «المساواة» بـ«المخالفة» أو «النصفية» لا ينتج؛ بل إنما يلزم من هذا التاليف لئانه قولنا:

١. مقدمة غريبة: أول من وجدناه قد استعمل اصطلاح «المقدمة الغريبة» هو الفارابي في شرحه لقياس أرسطو (المنطقيات للفارابي، ج. ٢، ص ٣٦٢).

٢. أجنبية: أول من وجدناه قد استعمل اصطلاح «المقدمة الأجنبية» هو الخوئي في كشف الأسرار، ص ٢٢١، س ١٤. راجع ص ٣٨٤ من هذا الكتاب لتعريف «المقدمة الأجنبية» في مباحث تعريف «القياس».

٣. لم نجد قبل المصنف من استعمل اصطلاح «المقدمة الغريبة اللازمة لإحدى المقدمتين».

٤. هذا التاليف والهيئة: أي هيئة: «أ د لب» و «ب د لـج» و «أ د لـج». و في المنطق الرياضي:

Dab, Dbc ⊢ Dac.

لكن غير الدين الرازي أذعن بأن قياس المساواة منتج بالذات:

بداية القول قاضية بأنه إذا كان «أ مساوياً لب» و «ب مساوياً لـج» وجب أن يكون «أ مساوياً لمساوي ج»^٦، و إن لم يحظر بالبال ما قلناه. (شرح الإشارات لفخر الدين الرازي، ج. ١ ص ٢٨٦).

٥. بدلت: بدلت ق.

له. «أ مساو لما يساوي ج.»^١

فإذا ضممناه إلى قولنا:

«كل ما هو مساو لما يساوي ج، فهو مساو لـ.»^٢

١. أ مساو لما يساوي ج: فالهيئة هاهنا هي: «أ د لب» و «ب د لـ» فـ «أ د لما هو د لـ». وفي المنطق الرياضي:

$$Dab, Dbc \rightarrow \exists x(Dax \& Dxc).$$

هذه النتيجة قد أشار الشيخ إليه إشارة مبهمه:

فلذلك إذا قلت: «ج مساو لب» و «ب مساو لـ» «لـ مساو لـ» إنا نكون قد علمنا هذا بأن استشعرنا أن «ج مساو لمساوي د» و «مساويات المساويات مساوية». (شفا، القياس ص ٥٩).

٢. كل ما هو مساو لما يساوي ج، فهو مساو لـ: فهيئة هذا هي «كل ما هو د لما هو د لـ فهو د لـ». وفي المنطق الرياضي:

$$\forall y [\exists x(Dyx \& Dxc) \rightarrow Dyc].$$

أو:

$$\forall y \forall x [(Dyx \& Dxc) \rightarrow Dyc].$$

أو:

$$\forall z \forall y \forall x [(Dyx \& Dxc) \rightarrow Dyz].$$

أو:

$$\forall x \forall y \forall z [(Dxy \& Dyz) \rightarrow Dxz].$$

وهذا الأخير أقل مناسبة إلى عبارة المصنف، بل هو مناسب تماماً إلى عبارة الشيخ الرئيس في «شفا»: «و مساويات المساويات مساوية» وفي الإشارات: «و مساوي المساوي مساوي». (شفا، القياس ص ٥٩). ص ١٧: شرح الإشارات للطوسي، ص ٢٧٩. ثم سنرى أن الخوفاي أورد عبارة أخرى ثالثة: «كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ب»، التي جدير بأن يتسقى في المنطق الرياضي هذه الهيئة:

$$\forall x [Dxb \rightarrow \forall z (Dbz \rightarrow Dxz)].$$

و سنرى أن الخوفاي يستدل على أن هذا النمط من المقدمات الغربية الأجنبية أحسن حفظاً لشروط «مكرر الأوسط». و الظاهر أن الخوفاي اقتبس هذه الطريقة من كلام اللازاري في شرحه للإشارات: فإن قيل: هذا القياس وإن كان في الظاهر كما ذكرتموه، لكن عند التحقيق الأوسط فيه مكرر لأن تقديره هكذا:

«أ مساو لب»

و «كل ما هو مساو لب فهو مساو لـ»

ينج

ينفج المطلوب.

وكنّا كلّ ما يكون على هذا النمط:

٢. كقولنا:

[قياس الملازمة]

a. «أ ملزوم لب»

b. و «ب ملزوم لـج».

فإنّه يلزمه:

c. «أ ملزوم لـج».

كما مرّ.

٣. وكنّا:

[قياس الجزئية]

a. «أ جزء لب»

b. و «ب جزء لـج».

و على هذا.

[دفع دخل]

فإن قلت:

١. إن عيّيت بـ «عدم إنتاج قياس المساواة بالذات» «عدم لزوم نتيجة له»، فنلك معلوم البطلان.

٢. وإن عيّيت أنّه لا يظهر إنتاجه إلّا بواسطة مقدّمة أخرى فلا نسلم؛ لأنّ إنتاج قياس المساواة من جملة البداهيات قطعاً.^١

^١ «مساو لـج». (شرح الإشارات لفخر الدين الرازي، ج. ١ ص ٢٨٥).

و هنا شبهه جنّاً بالقياس الثاني للخواص كما سرى في المتن؛ إلّا أنّ الرازي يطل هذا القياس بوجهين (نفس المصدر، ص ٢٨٦).

١. راجع شرح الإشارات لفخر الدين الرازي حيث يقول:

٣. وأيضاً ورد هذا عليكم في الأشكال الثلاثة لاحتياجها في الإنتاج إلى العكس والخلف وغيره.

قلت:

١. المراد بـ«الإنتاج بالذات»^١ ما لا يكون بواسطة «مقدمة غريبة». ونعني بها ما يكون طرفاً مقابلاً لحدود القياس، وحينئذ لا يكون العكس والخلف غريباً.^٢
٢. ولا نسلم أن إنتاج قياس^٣ المساواة بدهي؛ بل البدهي ما يتوقف هو عليه وهو قولنا: «مساوي المساوي مساوٍ». ولما لزم هذه المقدمة له في العقل يُظن^٤ كونه بدهي الإنتاج.

[اعتراض الخوحي على الشيخ في إثباته لقياس المساواة]

واعترض قوم:

- بأنكم سلمتم أن قياس المساواة يستلزم بالذات قولنا: «أ مساوٍ لما يساوي ج»؛^٥
١. فإن كان قياساً بالنسبة إلى هذه النتيجة، فبطل ما قلتم: «إن كل قياس اقتراني يتركب من مقدمتين يشتركان في حد»؛ لعدم الاشتراك هاهنا.^٦

الثالث؛ هب أننا إذا جعلنا الأوسط فيه مشتركاً نتج، ولكنه بدون ذلك أيضاً ينتج، فلن بداهة العقول قاضية بأنه إذا كان «أ مساوياً لب»، و «ب مساوياً لج»، وجب أن يكون «أ مساوياً لـ مساوي ج»، وإن لم يخطر بالبال ما قلتموه. (شرح الإشارات لفخر الدين الرازي، ج. ١ ص ٢٨٦).

وجدير بالذكر أن الرازي أول من فطن بعدم وجوب «تكرر الأوسط» في القياس. راجع شرح الإشارات ج. ١ ص ٢٨٥-٢٨٩.

١. الإنتاج بالذات: هذا مقابل لـ«الإنتاج لا بالذات». راجع الحاشية في «قياس النسبة» ص ٥٥٢ (في نهاية البحث عن القياس الاقتراني في الفصل الثاني من الباب الثاني «في القياس») حيث يبحث عن أقسام الإنتاجين بالذات ولا بالذات.

٢. غريباً: غريبان ص.

٣. قياس: القياس ي.

٤. يُظن: فظن ق.

٥. الشفاء، القياس ص ٥٩، س ١٦.

٦. لعدم الاشتراك هاهنا: أقول: «عدم الاشتراك» واضح في كلام الشيخ دون المصنف فلن الثاني أتى بقياسين «وجود الاشتراك» واضح في القياس الثاني:

٢. و إن لم يكن قياساً، مع أنه يستلزم قولاً آخر بالذات فقد بطل الحد١.

[بيان الخوحي في إثبات قياس المساواة]

تم قالوا:

بل الطريق في إخراج قياس المساواة عن ذلك الحد، هو أن يقال:

[القياس الأول:]

إنما ينتج قياس المساواة بواسطة قولنا:

١. «كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ب»٢.

القياس الأول:

- a. «أ مساو لب»
- b. و «ب مساو لج»
- c. «أ مساو لما يساوي ج».

القياس الثاني:

- a. «أ مساو لما يساوي ج».
- b. «وكل ما هو مساو لما يساوي ج، فهو مساو لج».
- c. «أ مساو لج».

لكن الشيخ أتى بقياسين لم يتكرر الأوسط في شيء منها:

القياس الأول:

- a. «أ مساو لب»
- b. و «ب مساو لج».
- c. «أ مساو لما يساوي ج».

القياس الثاني:

- a. «أ مساو لما يساوي ج».
- d. «و مساويات المساويات مساوية».
- e. «أ مساو لج».

و هذا لب اعتراض الخوحي قد صاغه المصنف في عبارة غامضة.

١. كشف الأسرار، ص ٢٣١-٢٣٢.

٢. قياس: القياس ق.

٣. هذا ما وعدنا من مقدمة غريبة أجنبية أتى بها الخوحي حفظاً لتكرار الأوسط و هو في المنطق الرأضي:

$$\forall x [Dxb \rightarrow \forall z (Dhz \rightarrow Dxz)].$$

فلأنه إذا انضم إلى المقدمة الأولى:

٢. [«أ مساو لب»]

النتج:

٣. «أ مساو لكل ما يساويه ب».

و يلزمه:

٤. «كل ما يساويه ب فأ مساو له»^١.

و المقدمة الثانية و هي قولنا:

b. «ب مساو لـ ج»

يلزمها:

[القياس الثاني:]

١. «ج يساويه ب».

فنجمله صغرى لقولنا:

٢. «كل ما يساويه ب فأ مساو له»

لينتج:

٣. «ج: أ مساو له».

و يلزمه:

٤. «أ مساو لـ ج».

و هو المطلوب.

فيكون الأوسط مكرراً في هذين القياسين ، و لم يكن مكرراً في أحد ما ذكرناه من

القياسين^٢.

هذا ما ذكرناه^٣.

١. هذا القول في المنطق الرياضي:

$\forall z (Dbz \rightarrow Daz)$.

٢. القياسين: أي القياسين للشيخ لا للمصنف، كما أشرنا إليه سابقاً.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٣٢.

[جواب المصنف عن اعتراض الخوئي]

و فيه بحث، لأن غرضهم من هذه التكاليف:

١. إن كان دفع الاعتراض المذكور^١ لذلك باطل، لبقاء الاعتراض كما كان^٢.
٢. وإن كان غرضهم تصحيح الواسطة^٣ بناء على أن ما ذكروه^٤ لا يصلح أن يكون واسطة لإنتاج قياس المساواة، فذلك أيضاً باطل لأن إبطالهم تلك الواسطة:
- a. إما أن يكون على أن الأوسط غير مكرر في أحد ما ذكروه من القياسين، كما تعرضوا به،

b. أو لأن ما قالوه لا ينتج مع قياس^٥ المساواة بالذات.

و كل منها باطل:

أما الثاني فظاهر؛ لأن ما ذكروه أوضح عند العقل في إنتاج هذا القياس من هذه التكاليف.

و أما الأول فكذلك؛ لأنه ليس في تعريف القياس ما يشعر بوجوب تكرار الوسط؛ وإلا لما احتاجوا - في إخراج قياس المساواة وغيره عن هذا الحد - بشيء آخر، لخروجه حينئذٍ لعدم تكرار الوسط.

فعلم أن ما ذكروه مستدرك^٦.

[الاحتراز عن قياس الضمير البسيط بقيد «لأنه» في تعريف القياس]

و إذا عرفت ذلك، فنقول: قولنا: «لأنه» يقع أيضاً احترازاً عن مثل قولنا:

١. «لأن يحكم» ف«هو حي».

١. الاعتراض المذكور: أي الاعتراض الذي ذكره الخوئي و هو عدم تكرار الأوسط في إنتاج قياس المساواة لقضية ما مساو لمساوي ج» بالذات.

٢. لبقاء الاعتراض كما كان: لأن قصارى جهد الخوئي إثبات تكرار الأوسط في إنتاج قياس المساواة لقضية ما مساو لج» لا لقضية «مساو لمساوي ج».

٣. تصحيح الواسطة: أي الإتيان بقياسين ذوي أوسطين مكررين، تصحيحاً لقياسي الشيخ غير ذوي أوسط مكرر.

٤. ذكروه: ذكرهم ي.

٥. قياس: القياس ي.

٦. مستدرك: أي زائد أو خطأ أو قابل للتخطئة. استدرك عليه القول: أي خطئه فيه.

٢. و «هذا محسوس» في «هو موجود»
 ٣. و لما كانت «الشمس طالعة» كان «النهار موجوداً»
 لأنها إننا تنتج بواسطة مقدمات محذوفة.^١

[ادخل دخل]

فإن قيل: أمثال ذلك خرجت بقولكم «مؤلف من قضاها»،
 يقال: خروجها بذلك لا ينافي خروجها بذلك.

[٢] [القياس بمقدمة غريبة لازمة]

و أما الغريبة^٢ اللازمة:

١. فقد يكون الإنتاج بواسطتها وحدها،
 ٢. و قد يكون بواسطتها مع مقدمة محذوفة.

[٢-١] [القياس بمقدمة غريبة لازمة وحدها]

أما الأول فإن قولنا:

١. «جزء الجواهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر»،
 ٢. و «كل ما ليس بجواهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر»،
 يستلزم:

٣. «جزء الجواهر جواهر»

بواسطة عكس نقيض الكبرى، و هو قولنا:

٤. «ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر فهو جواهر».^٣

١. الشفاء، القياس، ص ٦٠.

٢. الغريبة: الخارجية ص، ح، ب.

٣. أرسطو، التحليلات الأولى، 28-47a25؛ الشفاء، القياس، ص ٦١ و ٢٦٩. لكن أرسطو والشيخ لم
 يتميزا بقاعدة «عكس النقيض» وإليك بنصها:

و من الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من النقصان و منه ما يجوز المعرفة و يُظن أنه قياس من
 جهة أنه يمرض منه شيء اضطراري. مثل أنه لن نُذَمَّ «أن يبطلان غير جواهر ليس يبطل جواهر»
 و «يبطلان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر»، لأنه إذا قُذِمَ ذلك فإنه يمرض أن يكون «جزء الجواهر

[دفع دخل]

فلن قلت:

١. سلمنا أنه ليس قياساً في الأول؛ لكنه قياس في الثاني بعينه، فيكون منتجاً بالذات.
٢. ولئن سلمنا؛ لكن إنتاجه بالخارجية لا ينافي إنتاجه بغيرها. فلئن الخلف يدل على إنتاجه؛ لأنه إذا صدق «جزء الجوهر ليس بجوهر» نفضته إلى المقدمة الثانية. لينتج «جزء الجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر»، وقد كان يوجب؛ هذا خلف.

قلت:

١. سلمنا كونه من الثاني؛ لكن لا بالنسبة إلى النتيجة المذكورة، بل بالنسبة إلى قولنا: «جزء الجوهر ليس^١ ليس بجوهر». وأحدهما غير الآخر وإن كانا متلازمين.
٢. والصغرى في الخلف المذكور:
a. إن جعلت السالبة التي هي نقيض قولنا «جزء الجوهر جوهر»، صارت الصغرى في الأول سالبة، وسيجيء أنها لا تنتج.

بالضرورة جوهرًا؛ غير أن ذلك ليس هو مجتمعا من هذه المقدمات ولكن تنقصه مقدمات. (منطق أرسطو، ص ٢٢٨).

بل هي مقدمة تركت هي وأخذ بدلها ما هو في قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التي حذفت بالذات وبسبب هذه بالعرض، لا عن ذاتها؛ كمن يقول: الدليل على أن جزء الجوهر جوهر، هو أن:

١. جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر،
٢. وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر،
٣. فلئن جزء الجوهر جوهر.

وهنا لازم عن هذا القول لا بحالة، فإنه لا يكون ما قيل مسلماً إلا وهذا لازم. لكن ليس يلزم عنه لذاته؛ بل إنما يلزم عن مقدمة أخرى يجب أن نفرن بالأولى، و تلك الأخرى هي:

٣. أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر،
- لكن قوة المذكور

٥. أن ما ليس بجوهر لا يوجب رفعه رفع الجوهر،
- هي في قوة هذه المقدمة. (الشفاء، القياس، ص ٦١).

١. جزء الجوهر ليس؛ ليس جزء الجوهر ص.

b. و إن جعلت لازم تلك السالبة - و هو الموجبة السالبة 'المحمول - فقد احتاج إنتاج هذا القياس إلى أجنبية؛ إذ تلك الموجبة خالفت بمحمولها 'حدود القياس. فحينئذ لا يكون إنتاجه بالذات.

[اعتبار تغير الحدين لا واحد منهما]

و نقائل أن يقول:

قد بين الشيخ القياس «المركب من مانعة الجمع و مانعة الخلو» باستلزام «الأصغر» «نقيض الأوسط» المستلزم لـ «الأكبر»؛^٢ فقد استعمل فيه مقدمتين كل واحدة منهما خالفت بأحد حدهما^٤ حدود القياس. و الممنوع إنا هو استعمال مقدمة تغاير بحددها حدود القياس،^٥ لا بأحد حدهما.^٦

[٢-٢] [القياس بمقدمتين غريبتين: لازمة و أجنبية]

و أما الثاني فنقل قولنا:

١. «هذا أبيض»

٢. و «كل زنجي أسود دائماً»

فإنه يلزمه:

٣. «هذا ليس بزنجي»

لكن بواسطة عكس نقيض الثانية و مقدمة محذوفة، كما نقول:

١. «هذا أبيض»

١. السالبة: السالب ق، پ.

٢. بمحمولها: محمولها پ.

٣. بين الشيخ القياسات المركبة من منفصلتين في الشفاء، القياس، في صفحات ٣١٩-٣٢٤ و لم نجد فيها القياس المركب من مانعة الجمع و مانعة الخلو؛ بل من مانعتي الخلو فأرجعها إلى مقصليتين و استخرج من هاتين نتيجة مقصلة ثم أرجع هذه المتصلة إلى منفصلة سالبة (راجع ص ٣٢٣-٣٢٤).

٤. بأحد حدهما: بأحدهما ق، بأحد جزئها ع.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٣٣، س ١٢.

٦. التفرقة بين تغير الحدين كليهما أو أحدهما لم نجدها في كلمات الشيخ و إن نسبها إليه الخوئي في كشف

الأسرار، ص ٢٣٣، س ١١-١٢.

٢. و «كل أبيض ليس بأسود»^١،
 ٣. و «كل ما ليس بأسود فهو ليس برنجي»^٢،
 فينتج المطلوب.

[الاعتراض بتجدد «قولاً آخر» في تعريف القياس]
 و قولنا: «قولاً آخر»، أي تكون النتيجة مغايرة لكل واحدة من تلك القضايا التي بالفعل،^١ و «لا»
 لكن مجموع كل قضيتين كيف ما كان قياساً؛ لاستلزامه كل واحدة منهما.^٢

- [المراد بـ«اللزوم» في تعريف القياس]
 ١. و المراد بـ«اللزوم» أنم من البين و غير البين، ليندرج فيه:
 a. القياس الكامل و هو ما يظهر عنه المطلوب من غير تغيير^٣ في شيء، مما في
 القياس؛ و هو الشكل الأول و القياس الاستثنائي.
 b. و «القياس» غير الكامل، و هو الذي يبين لزوم النتيجة عنه بتغيير وضع
 الحدود، كالأشكال الثلاثة الباقية.
 ٢. و المراد بـ«اللزوم» اللزوم عن مجموعها لا عن البعض.^٤ فلا يقال للمجموع من القياس و
 غيره «قياساً».^٥

[شبهتان على إخراج «اللزوم عن البعض» عن تعريف القياس]
 فإن قيل: اللازم^٦ قد يكون بعض ما وُضع في القياس:

١. القضايا التي بالفعل: هذه في قبيل القضايا بالقوة كالمقدم و التالي من الشرطية فأنهما قضيتان بالقوة.
 ٢. كشف الأسرار، ص ٢٢٣، س ١٥. فعلى هذا، $P \& Q$ ينتج P و لكن لا يستلزم «قياساً».
 ٣. تغيير: تعبير ص.
 ٤. الشكل: شكل ق.
 ٥. كشف الأسرار، ص ٢٢٥، س ١٠؛ ص ٢٠٣، س ٨.

٦. المجموع من القياس و غيره: كقولنا: «كل آ ب» و «كل ب ج» و «زيد قائم» مثلاً ذ «كل آ ج». فإن أردت
 مثلاً ظريفاً لهذا راجع كشف الأسرار، ص ٢٠٣ س ١٥-٣ و أيضاً في هذا الكتاب راجع ص ٤٤٤ التنبيه
 [ظن الكثرة عدم إنتاج اختلاط الممكنة مع الحاضرين] في نهاية البحث عن [اختلاطات الشكل الثاني].
 ٧. اللازم: اللزوم ب.

١. كالقياس الاستثنائي إذا كان المطلوب تحقق اللزام فإنه موجود في الشرطية، مثل:

a. قولنا: «كلما كان آ ب لـ ج د»، لكن «آ ب»؛ «ج د».

b. و قولنا: «دائماً إما آ ب أو ج د»، لكن «ليس آ ب»؛ «ج د»^١.

٢. وكذلك:

a. في قولنا: «كل ج ب» و «كل ب ب» فإنه ينتج «كل ج ب» و هو بعيد الصغرى.

b. وكذلك «كل ج ج» و «كل ج ب»^٢.

[الجواب عن الشبهة في القياس الاستثنائي]

و جواب الأول: أن قولنا «قولاً آخر» نعني به «قولاً مغايراً للقياس التي هي بالفعل قضية»؛ و التالي ليس كذلك^٣.

فإن قلت: لو قلنا: «إن كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة»، لكن «الحركة موجودة»؛ «الحركة موجودة»، تكون النتيجة عين المقدم المستثنى الذي هو^٤ قضية بالفعل^٥. قلت: قد منع الشيخ في الشفاء قياسية^٦ ذلك لعدم إفادته يقيناً^٧ زائداً^٨.

[جواب الحلوي عن الشبهة في القياس الاحترازي]

و أجابوا عن الثاني، بأن المقدمة مغايرة للآزم، لكونها بوصف التأليف^٩ مع:

١. الشفاء، القياس، ص ٦٦ من ١٥-٧.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٣٦، ص ٦-٧.

٣. الشفاء، القياس، ص ٦٧ من ٥-١٢.

٤. المقدم المستثنى الذي هو: كنا في النسخ و في شرح القسطاس و الظاهر أن الصحيح هو «المقدمة المستثناة التي هي».

٥. الشفاء، القياس، ص ٦٦ من ١٢-١٥.

٦. قياسية: قياسه ب.

٧. يقيناً: شيئاً ص، ح، ب.

٨. الشفاء، القياس، ص ١٦٨ من ١٣ إلى ص ١٦٩، ص ٣. راجع أيضاً ص ٣٥٣ حيث لزم الشيخ بين الإنتاج و الإفادة و منع الاحتجاج بعدم الإفادة على عدم الإنتاج. راجع أيضاً المختصر الأوسط ص ١٦٧ حيث بحث عن الإنتاج و الإفادة في القياس الاستثنائي عند أرسطو.

٩. بوصف التأليف: هذه العبارة مأخوذة من الأرموي:

١. الأخرى.
 ٢. ومعنى العطفية.
 ٣. والوضع المعين بالقياس إلى المطلوب.
- إذ لكل من الصغرى والكبرى وضع معين في القياس بالنسبة إلى النتيجة.^١
واعتراضاً على ذلك، بأن مجموع القضيتين أيضاً كذلك بالنسبة إلى إحداهما؛ فينبغي أن يكون قياساً.^٢
و أجاب عنه صاحب الكشف، بأن المقدمة مع الوضع المعين بالقياس إلى المطلوب؛ وليس كذلك في مجموع القضيتين.^٣
قلت: ذلك باطل؛ لأنه قد علم من القياسين المتقدمين أن «ج ب» وقع^٤ تارة صغرى وأخرى كبرى، مع اتحاد النتيجة.
بل الجواب أنه قد مر^٥ أن النتيجة ما يلزم عن المجموع؛ والقضية الواحدة بالنسبة إلى القضيتين^٦ ليست كذلك؛ فلا يرد التنص.

خاتمة

[شكأن للإمام الرازي على إنتاج القياس في التهن]

ذكر الإمام في الملخص شكناً على إنتاج القياس:

أحدهما:

أن الموجب للنتيجة:

١. إما مجموع العلوم،

و المقدمة ... في قولنا «كل ج ب و كل ب ب فكل ج ب» ليست «كل ج ب» بل هو بوصف

تلقفه مع الآخر. راجع مطالع الأنوار (لواعج الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٤٠).

١. كشف الأسرار، ص ٢٣٧، ص ٢-٦ و ١٥-١٦. راجع أيضاً الشفاء، القياس، ص ٦٨-٦٩.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٣٧، ص ١٧ - ص ١٣٨ ص ١.

٣. كشف الأسرار، ص ١٣٨ ص ١-٢.

٤. وقع وضع ق.

٥. قد مر: راجع ص ٣٩٢ تحت العنوان [المراد به اللزوم في تعريف القياس].

٦. القضيتين: - ق.

٢. أو كل واحد منها،

٣. أو بعضها دون البعض؛

ولا سبيل إلى شيء منها.

١. أما الأول:

a. فلاستحالة وجود المجموع في الذهن دفعة،

i. لأننا نعلم بالضرورة أننا إذا وَجَّهنا الذهن نحو معلوم، استحالة متا في

تلك الحالة توجيه الذهن إلى معلوم آخر. و متى لم يوجد المجموع

أصلاً لم يكن علة لحصول النتيجة، لامتناع كون المعلوم علة لشيء.

b. ولأن مجموع العلوم المرتبة ليس إلا الفكر. والفكر في الشيء ينافي العلم به،

فلا يجتمع معه؛ والعلة يجب وجودها مع المعلول بالزمان.

c. ولأن كل واحد منها، لما لم يكن موجِباً، فعند اجتماعها:

i. إن لم يحصل أمر زائد - إما بزوال ما كان أو بحصول شيء ما كان

- امتنع موجبية المجموع عند الاجتماع.

ii. وإن حصل، فالموجب له لا يجوز أن يكون شيئاً من تلك العلوم

- لأن هذا الزائد ما كان قبل 'الاجتماع' - بل يكون المجموع.

iii. فإن لم يحصل حالة الاجتماع ما لم يكن حالة الانفراد، لم تحصل

الموجبية.^٢

iv. وإن حصل عاد الكلام فيه وتسلسل.

٢. والثاني - وهو «أن يكون كل واحد موجِباً» - باطل، للعلم الضروري.

٣. وكذا الثالث، وإلا لصار غير ذلك البعض مستدركاً.^٣

١. منها: منها ص.

٢. قبل: مثل ص.

٣. الموجبية: الموجبة ص، ب.

٤. مستدركاً: أي زائداً غير محتاج إليه. لم نجد هذا المعنى في كتب اللغة ولكنه مفهوم من سياق الجملة. و لعل

أقرب معنى لهذا في تلك الكتب هو التلافي والجبران: استدركت القوم أي تلافيهم؛ و استدركت ما فات أي تداركته.

٥. منطلق المختص، ص ٢٢٥-٢٢٧.

[الشك الثاني]

العلم يلزم النتيجة و المقدمتين:

١. إن كان ضرورياً، اشترك كل الناس في العلم بالنتيجة، لأنّ اللازم بالضرورة عن الضروري ضروري.
٢. و إن كان أحدهما كسبياً أو كلاهما، عاد الكلام في منتجته^١ فلا بدّ من الانتهاء إلى الضروري لاستحالة التسلسل، و حينئذ يعود الإلزام^٢.

[جواب الشك الأول]

و جواب الأول:

١. أن الموجب هو المجموع،
 ii. و أنها تجتمع في الذهن،^٣ لأننا نحكم:
 ا. بطلو^٤ التالي للمقدم
 ii. و ثبوت المحمول للموضوع
 iii. و غيرها من النسب؛
 و يمتنع ذلك بدون تعقل الطرفين معاً.
٢. قوله: «و لأنّ المجموع المرتب هو الفكر و الفكر ينافي العلم»؛
 ii. قلنا: لا نسلم أن المجموع المرتب هو الفكر. بل الفكر هو ترتيب ذلك المجموع للتوصل^٥ إلى المطلوب^٦.
٣. قوله «فإن حصل حالة الاجتماع ما لم يكن، فوجبه^٧ إقنا كل واحد، أو بعضها، أو المجموع»؛

١. منتجه: منتجة ب.
 ٢. الإلزام: اللازم ص.
 ٣. منطق المختص، ص ٢٣٧.
 ٤. منطق المختص، ص ٢٣٧.
 ٥. بطلو: بثبوت ب.
 ٦. للتوصل: للتوصل ص، ق.
 ٧. منطق المختص، ص ٢٣٧-٢٣٨؛ كشف الأسرار، ص ٢٣١ س ١١ - ص ٢٣٢ س ٣.
 ٨. فوجبه: أي موجب ما لم يكن و حصل حالة الاجتماع.

٢. قلنا:

- i. عند الاجتماع تحصل الهيئة المجموعية بالضرورة.^١ و هي مغايرة لكل واحد من الأجزاء و غير موجودة حالة الانفرد.^٢
- ii. و موجباً أمر خارجي و هو القوة العاقلة، كما في سائر المركبات، لأنّ العلة الفاعلية لا تكون داخلة في المعلول.^٣

[جواب الشك الثاني]

و جواب الثاني أن يقال:

١. إن عنت بـ«الضروري» المعنى الأعم، فلا نسلم اشتراك الكل فيه لأنه حيثئذ يكون المعنى من كون المقدمتين «ضرورة» أنه «لو تُصَوِّر طرفها» و نسبة أحدها إلى الآخر غلبي حصول تلك النسبة». و المعنى من «كون اللزوم ضرورياً» أنه «لو تُصَوِّرَت المقدمتان مع المطلوب و نسبة المطلوب إليهما عُرفَ لزومه عنهما». فكلاً لم تحصل هذه التصورات لم يلزم حصول المطلوب؛ فلا يلزم اشتراك الكل فيه.^٤

١. منطق المتكسر، ص ٢٢٧-٢٢٨.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ٨-٩.

٣. المعلول: المعلوم ق.

٤. راجع كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ١٠-١٢؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٠٨، س ١٦).

٥. الضروري بالمعنى الأعم: هو «اللزوم اليقيني بالمعنى الأعم» و هو الذي يكون جزم الذهن موقوف على تصوّر اللازم و الملزوم و النسبة بينهما، بخلاف «اللزوم اليقيني بالمعنى الأخض» الذي تصوّر الملزوم كافي في تصوّر اللازم و الجزم بالنسبة بينهما. راجع المقالة الأولى «في اكتساب التصورات» الفصل الرابع «في تقسيم الكليات و ما يتعلق بها» ص ١٦٠ و ١٦١ تحت العنوانين «كون اللازم بغير وسط» و «تأ بالمعنى الأعم» [عدم اشتراط كون اللازم بغير وسط و تأ بالمعنى الأخض].

٦. طرفها: طرفها ق.

٧. كشف الأسرار، ص ٢٢٣ س ٢-٥؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٠٨-٥٠٩).

٢. و إن عيّنت به المعنى 'الأخص' فلا نسلم التسلسل؛ لجواز أن ينتهي إلى ما يكون ضرورياً بالمعنى الأعم. والله أعلم.

١. به المعنى بالمعنى ص.

٢. الضروري بالمعنى الأخص: هو «اللزوم البين بالمعنى الأخص» الذي تصوّر الملزوم كافي في تصوّر اللازم و الجزم بالنسبة بينهما. راجع المقالة الأولى «في اكتساب التصورات» الفصل الرابع «في تقسيم الكلّيات و ما يتعلق بها» ص ١١٧ تحت العنوان [الاستلزام بين الدلالات].

الفصل الثاني

في أقسام القياس

القياس على قسمين:

١. اقترائي إن لم تكن النتيجة ولا نقيضها مذكوراً فيه بالفعل،
a. كقولنا: «كل ج ب» و «كل ب آ» فـ«كل ج آ».
٢. واستثنائي إن كان أحدهما مذكوراً،
a. كقولنا: «إن كان آ ب فج د» لكن «آ ب» فـ«ج د»
b. أو «ليس ج د» فـ«ليس آ ب»^١.

أما الاقترائي فقسمان:

الأول في القياسات الحلية وهي المركبة من الحليات الصرفة؛
والثاني في القياسات الشرطية وهي المركبة من الشرطيات المحضة أو منها و من الحليات.

١. تقسم القياس إلى الاقترائي والاستثنائي بل و قسمتهما هذين الاسمين من الشيخ لأنهما كانا يسميان من قبل «القياس الحلي» و «القياس الشرطي» ولم نجد في آثار المناطقة من سبق الشيخ من استعمال اصطلاحيه «القياس الاقترائي» و «القياس الاستثنائي». فلما نظرنا الشيخ بأن هناك قياسات شرطية شبيهة بالقياسات الحلية وضع هذين الاصطلاحين و قسم القياس بدوا إليهما ثم قسم الاقترائي إلى حلي و شرطي. يقول الشيخ في المختصر الأوسط:

و من عادتهم أن يستوا الاقترائي «حلياً» و «الاستثنائي» «شرطياً»، لكننا وجدنا «اقترانياً غير حلي» و «شرطياً غير استثنائي». (المختصر الأوسط، ص ١١٩-١٢٠).

و في الشفاء:

و هذا اسميه «استثنائياً» و الجمهور يسمونه «شرطياً». و إلّا لم اسمه «شرطياً» إذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران. (الشفاء، القياس، ص ١٠٦).

القسم الأول:

في القياسات الحملية

وفيه مباحث :

[المبحث الأول]

في المقدمات

قال الشيخ:

كل قياس اقتراني حملي بسيط:

١. يتركب من مقدمتين:

a. تشتركان في حدّ يستقّى «الأوسط» لتوسطه بين طرفي المطلوب.

b. وتنفرد إحداها بحّد يستقّى «الأصغر» وهو موضوع المطلوب؛

i. وسميت لذلك بـ«الصغرى».

c. والثانية بحّد يستقّى «الأكبر» و«الأعظم» وهو محمول المطلوب؛

i. ولذلك سميت بـ«الكبرى» و«العظمى».

٢. والقضية التي هي جزء القياس تستقّى «مقدمة».

٣. وما تنحلّ إليه المقدمة، كالموضوع والمحمول دون الرابطة، «حدّاً» للقياس.

٤. وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين «شكلاً».

٥. واقتزان الصغرى بالكبرى «قرينة» و«ضرباً».

٦. والقول اللازم:

a. «مطلوباً» إن سبق منه إلى القياس،

١. إحداها: أحدها ب.

٢. سبق: سبق ب.

b. و «نتيجة» إن سبق^١ من القياس إليه.

٧. و القرينة المنتجة لهذا القول «قياساً».

هذا ما ذكره الشيخ.^٢

[تكرار الأوسط]

و فيه بحث:

١. لأن تعريف القياس غير مشعر بـ «تكرر الأوسط»؛^٣ وإلا:

a. لكان حكم القياس الاستثنائي أيضاً كذلك،^٤

b. ولما احتاجوا أيضاً في إخراج قياس المساواة وغيره إلى تكلف آخر.^٥

٢. و أيضاً ذلك ليس بشرط في الإنتاج.^٦

a. لأنك قد عرفت أن قياس المساواة تنتج بالذات: «أ مساو لما يساوي ج»

بدون هذا الشرط.

b. وكذا الأقيسة التي من بابها.^٧

١. سبق: سبق ب.

٢. الشفاء، القياس، ص ١٠٧، س ٢ إلى ص ١٠٨، س ٥.

٣. راجع منطق المنعصر، ص ٢٢٩، حيث استدل الرازي على أن تعريف القياس مستلزم لوجود الحد الأوسط (بل لوجود الحدين الأصغر والأكبر) في ضمن القياس. فحكى الخوئجي هذا الكلام (كشف الأسرار، ص ٢٢٥، س ١١-١٢) ثم أنكره، كما سيأتي.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٢٥، س ١٦ - ص ٢٢٦ س ١. هذا لأن نتيجة القياس الاستثنائي - حينما تكون حلية - تشمل على الأصغر (موضوع المطلوب) و الأكبر (محمول المطلوب) و ليس في القياس الاستثنائي حد أوسط بين هذين الحدين.

٥. تكلف: حكم ص.

٦. راجع ص ٢٨٢ بداية الفصل السابق «في تعريف القياس» حيث بين المصنف أن تكلف قيد «إنائه» في تعريف القياس لإخراج قياس المساواة فإن هذا القياس ينتج نتيجة لا بالمفاتي بل بمقدمة أجنبية.

٧. كما ذكرنا سابقاً، الرازي هو أول من نطق بعدم وجوب «تكرر الأوسط» في القياس. راجع شرح الإشارات ج. ١ ص ٢٨٥-٢٨٩.

٨. راجع «خاتمة» البحث عن القياس الافتراضي «في قياس النسبة»، ص ٥٥٢ قيل البحث عن القياس الاستثنائي في نهاية هذا الفصل.

c. و كذا قولنا: «الجسم فيه سواد» و «كل سواد لون» فإنه يلزم 'بالبات' «الجسم فيه لون».

d. و كذلك قولنا: «كل ج ب» و «كل آ لا ب»، يلزمه «لا شيء من ج آ» بالخلف.

و حينئذ يكون التقييد به مستدركاً^٢ و مخرجاً لبعض القياسات عن القياسية.

[حصر الكلام فيما يتكرر الأوسط]
اللهم إلا أن يقال:

القياس الافتراضي المحلي - و إن كان أعم من أن يكون متكرر الوسط أو لم يكن - لكن لما كان بهذا الشرط كقي الإنتاج^٣ معلوم البرهان، مضبوط القواعد و الأحكام في الطرد و العكس،^٤ بخلاف الباقي، و كان مغيياً^٥ في تحصيل الطالب عن الباقي، فاختاروه و تركوا الباقي لصعوبة ضبطها.

١. يلزم: يستلزم ص، ب.

٢. مستدركاً: أي زائناً، أو خطأ أو قابلاً للخطئة. من «استدرك عليه القول»: أي خطئه فيه.

٣. الإنتاج: النتائج ق.

٤. «الطرد» و «العكس» فقد عرفه الشيخ في الشفاء و في تعقب الموضع الجديلي بما يلي:

لئن قوماً من الذين يُستعملون «المستعملين» من الشاهد على الغائب «يطلبون القياسات كلها من العلامة و يحصلون مقنعة كلية من العلامة و الحذف الأكبر» فترى يصحون ذلك بالاستقراء المستوي، و مرة بالاستقراء المعكوس، و هو الذي يكون على عكس التنبؤ المطلوب. و ذلك الأول يستقونه «طرداً» و هذا الثاني يستقونه «عكساً» و يستقون العلامة «مطلبة». (الشفاء، القياس، ص ٥٧٦).

و أنا طريق «الطرد و العكس» فهو أضعف من هذا. و يمتنع به «الطرد» أن يُحصوا ما يحضرهم من مشاهدات الأصل في العلامة فيأخذونه مشاعاً له في الحكم. و يمتنع به «العكس» أنهم يمتنعون فيجبنون ما لا يكون له تلك العلامة لا يكون له ذلك الحكم. و كان العكس عندهم مؤكداً للطرد. و المعتقد المتقدم هو الطرد. (تعقب الموضع الجديلي، ص ٦٥).

«المستعملون من الشاهد على الغائب» هم الفقهاء و المتكلمون، كما صرح به الفارابي (المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ١٧٥). و أنا بالعلامة هو قسم من الدليل و البتة بحث عنه المعلم الأول في نهاية كتابه التحليلات الأولى (انظر إلى الفصل ٢٧ من المقالة الأولى من التحليلات الأولى).

٥. مغيياً: مغيياً ص، ب؛ معصاً ص.

و هذا قريب من الحق.

[الأشكال الأربعة]

و إذا عرفت هذا فنقول: الأوسط:

١. إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، فهو «الشكل الأول».
٢. و إن كان بالعكس فهو «الشكل الرابع».
٣. و إن كان محمولاً فيها فهو «الشكل الثاني».
٤. و إن كان موضوعاً فيها فهو «الشكل الثالث».

[اختلاف الأشكال]

و الأول يختلف الثاني في الكبرى و الثالث في الصغرى و الرابع فيها.
و الثاني يختلف الثالث فيها، و الرابع في الصغرى.
و الثالث يختلف الرابع في الكبرى.
و كل شكل يرتد إلى الآخر بعكس ما تخالف^١ فيه.^٢

[نسبة الأشكال بالشرف و الخسة]

و الشكل الأول هو القياس الكامل الطبيعي:

١. لكونه بمنهجي الإنتاج، لأن الأوسط فيه لما كان حاصلًا للأصغر كان الحكم الذي في الكبرى بعينه وارداً على الأصغر، فلا يحتاج إلى زوئية أخرى.
٢. و لاختصاصه بإنتاج المطالب الأربعة.

و يتلوه الثاني:

١. لأن ما ينتجه و هو الكلي، أشرف - و إن كان سلباً - عن الجزئي الذي ينتجه الثالث - و إن كان إيجاباً - لكونه أنفع في العلوم.

١. الشكل: - ق.

٢. تخالفاً: مخالفات.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٢٦، س ٧-١٢.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أسام القياس القسم الأول: الأول: - في القياسات المحلقة ٢٠٧

٢. و لأنه موافق الشكل الطبيعي في أشرف المقدمتين و هو الصفري.^١
و يتلوه الثالث - دون الرابع - لموافقة الأول في إحدى المقدمتين.

دون الرابع:

١. لأنه خالفه فيها.

٢. و لذلك^٢ نفذ عن الطبع.

٣. و لا يتبين إنتاجه^٣ إلا بتفسير كثير.

و الفاضل الفارابي و الشيخ الرئيس الفقيه^٤ من بين الأشكال:

١. لهذه العلة.

٢. و لقلة الاحتياج إليه.

٣. و الاستغناء بالأشكال الثلاثة عنه.^٥

١. الشفاء، القياس، ص ١١٢، س ٩٠٢. كون الصفري أشرف من الكبرى غربت جداً فلأن المعلم الأول سقى الكبرى بهذا الاسم لشرفه و مكانته. و لم يجد من بين وهما لشرافة الصفري - كما ادّعاء الشيخ - إلا قطب الدين الرازي في شرحه لـ الرسالة الشمسية للكاتبي القزويني و لمطالع الأنوار للأرموي، فتحكي نفسه من الثاني:

و هي أشرف المقدمتين:

١. لاشتغالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف [من المحمول]:

أ. لأن المحمول في الأغلب يكون خارجاً تابعاً،

ب. و المتبوع المعروض أشرف.

٢. و لأن المحمول إما هو مذكور - أو مطلوب في القضية - لأجله حتى يرتبط عليه بالإنجاب أو السلب. (توامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٥١٦-٥١٧).

٢. لذلك كذلك في.

٣. يتبين إنتاجه: منه بآنتاجه في.

٤. الفقيه، الفقيه ع، في، ب. الصحيح ما لبثناه فلن الخوحي قال في كشف الأسرار ص ٢٢٨ من ١: «الفاضل الفارابي و الشيخ فقد الفقيه بعد إيجابها إياه» و قال الشيخ في الشفاء، القياس، ص ١١١: «ولما أفني لأنه بعيد عن الطبع جداً».

٥. الشفاء، القياس، ص ١٠٧، ص ١١٣-١١١، س ٧-١. أنا الخوحي فبعد نقل جميع هذا، يستدل على أن الأفضل تبعية المتأخرين في البحث عن الشكل الرابع (كشف الأسرار، ص ٢٢٨). و أول من تعرض

[القواعد العامة في الأشكال]

و نشترك الأشكال في:

١. أنه لا قياس:

a. عن جزئيتين،

b. و لا عن سالبين،

c. و لا عن سالبة صغرى و جزئية كبرى.

٢. و أن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين في الكمّ و الكيف.

و كل ذلك عرف بالاستقراء.

المبحث الثاني

في شرائط إنتاج الأشكال الأربعة

بحسب كمية المقدمات و كيفيتها

[الشكل الأول]

[شرائط إنتاج الشكل الأول]

أما الشكل الأول، فيشترط لإنتاجه:

١. إيجاب الصغرى، و إلا:

a. لم يندرج الأصغر تحت الأوسط،

b. و لم يمتد الحكم منه إليه،

c. لجاز ثبوت الأكبر تارة للأصغر و أخرى سلبيه. كقولنا:

١. «لا شيء من الإنسان بحجر» و «كل حجر جسم»

٢. أو جهاد.

و الصادق في الأول الإيجاب، و في الثاني السلب، فلم يتعين أحدهما؛

بالبحث عن الشكل الرابع في العلماء المسلمين هو أبو الصلاح الهمناني (م. ٥٢٢ق.هـ). راجع: مقالة في الشكل الرابع، الفصل الثالث من منطق در ابران سده ششم حقه و قدم عليه علامرضا دادخواه و أسد الله فلاحي.

الرب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في القياسات المحلية ٣٠٩

فلا يكون القياس منتجاً لأن المعنى به «الإنتاج» استلزام القياس^١ لأحدهما.
٢. وكلية الكبرى، وإلا:

a. لجاز أن يكون^٢ البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر،^٣

b. و جاز أن لا يكون،

c. فيحصل الاختلاف، كقولنا:

i. «كل إنسان حيوان» و «بعض الحيوان فاطم»

ii. أو فرس».

و الحق في الأول الإيجاب، و في الثاني السلب.

[الضروب المنتجة]

فإن المنتج من الضروب الستة عشر - الحاصلة من ضرب المحصورات الأربع في نفسها - أربعة.
وهي الحاصلة من ضرب الموجبتين صفري في الكلّيتين كبرى.

الأول: من موجبتين كلّيتين، ينتج موجبة كلية. كقولنا: «كل ج ب» و «كل ب آ» فـ «كل ج آ»^٤.

الثاني: من كلّيتين و الكبرى سالبة، ينتج سالبة كلية. كقولنا: «كل ج ب» و «لا شيء من ب آ» فـ «لا شيء من ج آ».

الثالث: من موجبتين و الصفري جزئية، ينتج موجبة جزئية.

والرابع: من موجبة جزئية صفري و سالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية.
ومثالها ظاهر.

و هذه القياسات كاملة يثقة بأنفسها.

١. استلزام القياس: استلزامه ق.

٢. يكون: - ق.

٣. به على الأصغر: الظاهر أن الصحيح هو «عليه بالأصغر»، لأن «البعض» في عبارة المصنف يرجع إلى الأفراد والأفراد محكوم عليها بالأصغر و الأوسط و الأكبر في الحقيقة، و إن كان الظاهر أن عنوان الأكبر محكوم به على عنوان الأوسط و أن عنوان الأوسط محكوم به على عنوان الأصغر.

٤. آ: + ب ق.

و قد يلزم الضروب المنتجة في جميع الأشكال أو أرقام هي مذكورة لهما، و يظهر لهما «ها»
بمكس النتيجة، لكنها ليست قياسات ماثلة بالقياس إليها.

[شكوك في فائدة شرائط الإنتاج]

فإن قلت:

موجبة^١ الصفرى، ليست مفيدة في الإنتاج؛

١. لإنتاج القياس مع كون الصفرى سالبة،

٢. و عدم الحاجة مع كونها موجبة،

و كنا كلية الكبرى غير مفيدة،

٣. إذ قد يحصل الإنتاج مع جزئيتها،^٢

٤. و قد لا^٣ يحصل مع كليتها.

أما الأول فإذا كان الأوسط مساوياً للأكبر كقولنا:

«لا شيء من الإنسان يدرس» و «كل فرس يسهل».

فإنه يلزمه: «لا شيء من الإنسان يسهل».

و أما الثاني فكقولنا:

«بعض الجنس حيوان» و «لا شيء من الحيوان يقول على ثنائى الحقائق».

مع كذب قولنا: «بعض الجنس ليس يقول على ثنائى الحقائق».

و الثالث فإذا كان الأوسط مساوياً للأصغر. كقولنا:

«كل إنسان فاضل» و «بعض النامق كاتب».

فإنه ينتج: «بعض الإنسان كاتب».

و أما الرابع فكما مر في الثاني.

[اجوبة عن الشكوك]

و الجواب عن الأول و الثالث:

١، موجبة؛ صفرية ب.

٢، يحصل الإنتاج مع جزئيتها؛ ج.

٣، لا؛ ص.

١. أنه وإن كان حقاً، لكن القياس مع هذا الشرط^١ أقلّ الوقوع بالنسبة إلى ما ذكرنا.
٢. ومع ذلك، معرفة هذا الشرط أصعب من معرفة موجبة الصغرى أو كلية الكبرى^٢.

فرعاية ما ذكرنا أولى.

و عن الثاني والرابع:

١. أنه قد مرّ في العكس^٣ وفي تحقيق المحصورات^٤ تمام الكلام فيه.

[شك في أخذ ضروب الشكل الرابع في الشكل الأول]

و أورد الشيخ شكاً وهو أن قولنا:

«لا شيء من ج ب» و «بعض ب آ»،

عُدّ في الشرطان، مع إنتاجه:

«بعض آ ليس ج» بالخلف^٥.

و جوابه، أنك قد عرفت أن الشكل إلّا يتعيّن جميعين الصغرى والكبرى و هما إلّا تتعتبان بتعيين الأصغر والأكبر. فعلم أن القياس له نسبة مخصوصة إلى النتيجة:

١. فلن قيس هذا القول إلى هذه النتيجة^٦ يكون شكلاً^٧ رابعاً منتجاً.

١. هذا الشرط: أي كون الأوسط مساوياً للأكبر.

٢. معرفة هذا الشرط أصعب من معرفة موجبة الصغرى أو كلية الكبرى: الحق أن شرط «تساوي الأوسط والأكبر» شرط معنوي (semantical) وإيجاب الصغرى وكلية الكبرى شرطان لفظيان (synatactical) والمقصود من شرائط الإنتاج هو الشرائط اللفظية لا المعنوية؛ لأن الشرائط المعنوية يجب أن تذكر في المقدمات فلن تساوي الأوسط والأكبر يعبر عنه عاتين القضيتين: «كل الأوسط أكبر» و «كل الأكبر أوسط». فالقضية الأولى هي الكبرى والقضية الثانية يجب أن تؤخذ كقائمة تالفة.

٣. انظر ص ٣١٧ البحث تحت عنوان [شبهة على انعكاس القضايا الطبيعية والشخصية] في نهاية البحث الثاني من الفصل الثامن «في العكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب الصدقات».

٤. انظر ص ٢٣٧ و ٢٥٠ البحث تحت العناوين [فسادان عظميان ...] و [إصلاح الفسادين ...] في نهاية البحث الثاني من الفصل الثالث «في الخصوص والإهال والحصص» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب الصدقات».

٥. الشفاء، القياس، ص ١١٠، ص ٩-١٢.

٦. فلن قيس هذا القول إلى هذه النتيجة: - ق.

٧. شكلاً: شكاً ق.

٢. و إن قيس إلى عكس هذه النتيجة، كان شكلاً أولاً غير منتج.^٢
هذا حكم المحصورات.

[حكم المهملات في القياس]
و أما المهملات فحكمها حكم الجزئيات.

- [حكم الخصوصيات في القياس]
و الخصوصيات حكمها حكم الكليات. و لهذا:
١. ينعقد القياس عن محصورتين، و مخصوصة و جزئية.
٢. و تصلح أن تكون كبرى الشكل الأول و الثاني.^٣

-
١. شكلاً أولاً: شكلاً أو ق.
٢. الشفاء، القياس، ص ١١٠، ص ٨٧.
٣. الشفاء، القياس، ص ١٠٩، ص ١٥-١٢؛ ص ٣٧٢، ص ١٦-١٤. راد الشيخ في ص ١٠٩ «و لكن النتائج تكون مخصوصة». و هذا الكلام يدل على أن الخصوصيات ليست في حكم الكلية في نتائج الأقيسة فإن النتيجة من مقدمتين كليتين قد تكون كلية (كما في الشكلين الأولين) و قد تكون جزئية (كما في الشكلين الآخرين) و لكن النتيجة من مقدمتين محصورتين مخصوصة غالباً (أي في الشكلين الأولين دائماً و في الشكلين الآخرين إذا كان الأصغر مفهوماً جزئياً حقيقياً) و إن أمكن أن تكون كلية أو جزئية أحياناً أي في الشكلين الآخرين إذا كان الأصغر كلياً حقيقياً؛ فإن كانت الصغرى موجبة كانت النتيجة جزئية كما نقول:
«الشيخ الرئيس فيلسوف»
و «الشيخ الرئيس طيب»
ف«بعض الفيلسوف طيب».
أما إذا كانت الصغرى سالبة، كانت النتيجة كلية، كما نقول:
«الشيخ الرئيس ليس بسلاطين»
و «الشيخ الرئيس هو ابن سينا»
ف«لا أحد من السلاطين هو ابن سينا».
فنجد أن الشكل الثالث قد ينتج كلياً، خلافاً لجميع المناطقة الأقدمين! و قد ينتج و صفراء سالبة! و هذا إذا بقى إذا كان الأكبر مفهوماً جزئياً حقيقياً. و هنا لا يختص بالخصوصيات فقد يكون في المحصورات أيضاً؛ كما نقول:

«لا شيء من واجب الوجود يمكن الوجود»
و «كل واجب الوجود هو الله»

[الشكل الثاني]

[شرائط إنتاج الشكل الثاني]

أما الشكل الثاني، فيشترط لإنتاجه:

١. اختلاف مقدميه بالكيف،

a. لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين في إيجاب شيء و سلبه،

b. فيحصل الاختلاف الموجب للعقم.

٢. وكلية الكبرى،

a. للاختلاف، كقولنا:

i. «لا شيء من الإنسان بحجر» و «بعض الجسم حجر»،

ii. أو «بعض الجملاد حجر».

و الصادق في الأول الإيجاب و في الثاني السلب.

و إن جعلنا الأوسط معدولاً، تصير الصغرى موجبة و الكبرى سالبة.^١

[الضروب المنتجة]

فإذن المنتج أربعة أضرب:

الموجبتان مع السالبة الكلية في الكبرى،

و السالبتان مع الموجبة الكلية في الكبرى.

[الضرب الأول من كليتين و الكبرى سالبة،^٢ ينتج سالبة كلية.

كقولنا: «كل ج ب» و «لا شيء من آ ب»، ف«لا شيء من ج آ».

ف«لا شيء من يمكن الوجود بالله».

و لهذا نقارع في العكس أيضاً كنعكاس السالبة المخصوصة إلى السالبة الكلية، كالعكس هذه القضية: «ليس زيد بكاتب» ف«لا شيء من الكاتب زيد».

١. تصير الصغرى موجبة و الكبرى سالبة: يقصد أن الاختلاف المذكور في المثالين - ذوي صغرى سالبة و كبرى موجبة - بعينها موجود في مثالين آخرين ذوي صغرى موجبة و كبرى سالبة، بتبديل المثالين الأولين بقاعدة «نقض المحمول» إلى المثالين الآخرين.

٢. السالبة: سالبة ب.

بيانه:

١. بعكس الكبرى،
٢. والخلف، وهو:
 - a. أن يجعل نقيض النتيجة - لا يجاها - صفري، و كبرى القياس - لكيتها - كبرى، حتى ينتج من الأول نقيض الصفري.
 - b. و في الشكل الثالث يجعل ' نقيض النتيجة كبرى - لكيتها -، و صفري القياس صفري - لا يجاها -، حتى ينتج نقيض الكبرى.
 - c. و في الشكل الرابع يُسلك في المنتج للسلب مُسلك الثاني، و' في المنتج للإيجاب مُسلك الثالث، مع عكس النتيجة لخالفه مقدمته للقياس الكامل.

[الضرب] الثاني من كَليتين و الصفري سالبة، ينتج سالبة كلية.

بيانه:

١. بعكس الصفري و جعلها كبرى ثم عكس النتيجة،
٢. و بالخلف.

[الضرب] الثالث من موجبة جزئية صفري و سالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية:

١. بعكس الكبرى،
٢. و الخلف،
٣. و الافتراض، كما يجيء.

[الضرب] الرابع من سالبة جزئية صفري و موجبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية.

١. و لا يمكن بيانه:

- a. بعكس الصفري و جعله كبرى، لكونه جزئياً؛
- b. و لا بعكس الكبرى لصيرورة القياس عن جزئيتين.
٢. بل بالخلف،

١. يجعل: - ق.

٢. في المنتج للسلب مُسلك الثاني و: - ق.

٣. و الافتراض، و هو أن يستلزم البعض^١ الذي هو ليس بـ «د». فتحصل كلبتان:

a. «كل د ج»

b. و «لا شيء من د ب».

فنضم الثانية إلى الكبرى لينتج:

c. «لا شيء من د آ».

من الضرب الثاني من هذا الشكل،

ثم نعكس المقدمة الأولى^٢ فنقول:

d. «بعض ج د»

e. و «لا شيء من د آ»

f. «بعض ج ليس آ»

و هو المطلوب.

[الافتراض قياس مركب]

و الافتراض أنها يكون من قياسين:

أحدهما من ذلك الشكل بعينه، لكن من ضرب أجل؛

و الثاني من الأول.

[نظر في الافتراض في المقدمة السالبة]

و في هذا الافتراض نظر؛ لجواز أن لا تصدق المقدمة الأولى^٣ لكذب موضوع السالبة،^٤ إلا أن تكون السالبة مركبة.

و يمكن أن يبين هذا الضرب بالبرهان اللقي، كما يجيء إن شاء الله.

١. البعض: بعض ق.

٢. المقدمة الأولى: أي الكلية الأولى من الكلبيين الحاصلتين من الافتراض.

٣. المقدمة الأولى: أي «كل د ج» الحاصلة من الافتراض أي من تسمية بعض ج الذي هو ب باسم «د».

٤. الصغرى السالبة: أي «بعض ج ليس ب». أما كذب موضوع هذه السالبة فهو احتمال صدق الصغرى السالبة لانتهاء موضوعه؛ فينتد لا يمكن استنتاج «كل ج د» من سالبة كـ «ليس بعض ج ب».

[بيان لمي لإنتاج الضروب]

ذكر الشيخ أن قوماً قالوا:

إنه لا حاجة إلى هذه البيانات لأن الوسط لما ثبت لأحد الطرفين و سلب عن الطرف الآخر، يلزم حصول المباينة بين الطرفين؛ فإن «آ» لما كان مبايناً لـ «ب»، و «ج» غير مباين له، لم يكن «ج» «آ»^١.

و زينه بالله:

١. لو جعلوا ذلك حجة على الإنتاج، لم ترد الحجة على الدعوى لأن ذلك بعينه إعادة الدعوى.

٢. و لو جعلوا ذلك بيتاً بنفسه، لم يفرقوا بين البيّن^٢ بنفسه و بين القريب منه؛ فإنّ الزهن يلتفت ضرورة عند الإنتاج إلى أن يقول إنّ «ج» لما كان «ب» الذي هو مباين لـ «آ» لم يكن «آ». فقد رده إلى البيّن بنفسه؛ لكنه لما ارتدّ إليه بفكر لطيف و روية قليلة، اعتقدوا كونه بيتاً بنفسه. و الحق أنّه قريب من البيّن و يكفي فيه أدنى تنبيه. و الإمام يستعمل هذا البيان في سائر الأشكال و يستقيه «الممية»^٣.

[الشكل الثالث]

[شرائط إنتاج الشكل الثالث]

أما الشكل الثالث، فيشترط لإنتاجه:

١. إيجاب صفراء.

٢. و ألاّ الجواز أن يكون الأكبر:

١. الشفاء، القياس، ص ١١٥. من المحتمل أن القوم القائلين بمعنا الكلام هم ثيوفراستس و أوديموس من تلامذة أرسطو و خليفة بعده فإنما كما صرح بها الإسكندر الأفروديسي، استشكلوا على بيانات الأستاذ في عكس السالبة الكلية و استبدلوا بالبحث عن المباينة. راجع الشفاء، القياس، ص ٧٧ و شرح الإسكندر على التحليلات الأولى لأرسطو:

Alexander of Aphrodisias, (1991), *On Aristotle's Prior Analytics 1.1- 7*, Translated by Jonathan Barnes, Susanne Bobzien, Kevin Flannery, S.J., and Katerina Ierodiakonou, Cornell University Press, Ithaca, New York.

٢. البيّن: بين ق.

٣. منطق المختص، ص ٢٦٢-٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٠٩، ٣١١.

i. تارة ثابتاً للأصفر، بأن يكون الأوسط و الأصفر مندرجين تحت الأكبر،

ii. و تارة مسلوباً عنه، بأن يكون الأكبر مساوياً للأوسط.^١
كقولنا:

١. «لا شيء من الإنسان فرس» و «كل إنسان حيوان».

٢. أو «كل إنسان ناطق».

٢. و كلية إحدى مقدميه،

٣. و إلا لحصل الاختلاف؛

i. كقولنا: «بعض الحيوان إنسان» و «بعض الحيوان فرس» أو «ليس

فرس».

ii. أو «بعض الحيوان ناطق» أو «ليس ناطق».

و الحق في الأول السلب و في الثاني الإيجاب.

فإن المنتج ستة أضرب:

الموجبة الكلية صغرى مع الأربع كبرى،

و الموجبة الجزئية مع الكليتين في الكبرى.

[الضروب المنتجة]

[الضرب] الأول من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية. كقولنا: «كل ب ج». و «كل ب

آ». فـ «بعض ج آ».

[الضرب] الثاني من كليتين و الكبرى سالبة، ينتج سالبة جزئية.

بيانها:؟ بعكس الصغرى و الخلف.

و لا ينتجان الكلي لجواز كون الأصفر أعم من الأكبر. كقولنا:

١. «كل إنسان حيوان» و «كل إنسان ناطق».

٢. أو «لا شيء من الإنسان فرس».

و إذا لم تنتجا كلياً، لم ينتجه الباقي، لكونها أخص من الباقي.

١. مساوياً للأوسط: مياناً للأصفر من.

٢. بيانها:؟ بيانها ب.

[الضرب] الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية،

a. بما مز،

b. و بالافتراض،

[الضرب] الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية، ينتج موجبة جزئية،

a. بما مز،

b. و بعكس الكبرى و جعلها صغرى ثم عكس النتيجة.

[الضرب] الخامس من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية بما مز.

[الضرب] السادس من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى، ينتج سالبة جزئية.

a. و لا يمكن برهانه:

i. بعكس الكبرى، لأنه تصير الصغرى في الأول سالبة،

ii. و لا بعكس الصغرى لصيرورة القياس عن جزئيتين؛

b. بل يمكن بيانه:

i. بالخالف،

ii. و الافتراض.

[نظر في الافتراض في المقدمة السالبة]

و يمكن الطعن في إنتاج هذا الضرب، لجواز أن يكون موضوع الكبرى - لكونها سالبة - مخالفاً لموضوع الصغرى.^١

[فوائد الشكلين الثاني و الثالث]

قال الشيخ:

هذان الشكلان، وإن كانا راجعين إلى الأول، لكن لها خاصية و هي أن بعض القضايا كان الحمل^٢ الطبيعي فيها و السابق إلى الذهن أن يكون أحد طرفيها محمولاً و الآخر موضوعاً، حتى لو عكس كان غير طبيعي و غير سابق إلى الذهن. كما إذا كان المحمول عاملاً أو صفة و الموضوع ذاتاً،

١. كقولنا: «الإنسان حيوان» أو «كاتب»،

١. راجع نفس النظر في الضرب الرابع من الشكل الثاني ص ٣١٥.

٢. الحمل: حمل ق.

٢. و قولنا: «لا شيء من النار بارد و ثقيل»^١
- فلو نرك على طبيعتها و سبقها إلى الدهن، كان انتظامها على أحد هذين الشكلين. و لو
رُدَّ إلى الأول، لصار الحمل في المقدمة غير طبيعي. فإذن اشتمل ذكرها على فائدة.^٢
- و أيضاً بعض الضروب منها لا ترتدَّ إلى ^٣ الأول، و هو:
١. الرابع من الشكل الثاني،
٢. و الضرب السادس من الشكل الثالث.
- و بعض ضروبهما، و إن ارتدَّ إلى الأول، لكن تكون نتيجة الأول عكس لنتيجته. فحينئذ قد كُلت
فائدة هذين الشكلين.
- و من ذلك تعرف أنَّ حذف الشكل الرابع لا وجه له - إلا بُعدُه عن الطبع - لحصول هذه
الفوائد فيه أيضاً.

[الشكل الرابع]

- [شرائط إنتاج الشكل الرابع]
- و أمَّا الشكل الرابع، فيشترط لإنتاجه:
١. أن لا تجتمع فيه خيستان - أعني السلب و الجزئي - في مقدمة أو في مقدمتين،
 ٢. إلا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية،^٤
 ٣. فإنه يجب أن تكون الكبرى سالبة كلية.^٥

[الضروب العقيمة]

- و ذلك لأنَّه لو اجتمعتا يلزم الاختلاف، كقولنا:
- ١.

١. هذه الأمثلة ليست في كلام الشيخ بل هي قريبة بعض أمثله مثل قوله: «ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة»
و «ليست النار المجردة برقيقة».

٢. الشفاء، القياس، ص ١١٩-١٢٠.

٣. إلى: الشكل ع. كتب تحت كلمة «الشكل» هاهنا في ع: «ينخطه لا».

٤. كشف الأسرار، ص ٢٦٣، س ١٧.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٦٥، س ١.

a. «لا شيء من الإنسان بفرس» و «لا شيء من الحمار بإنسان»،

b. أو «لا شيء من الضفائر بإنسان».

و متى لم^١ ينتج هذا الضرب،^٢ لم تنتج ثلاثة أضرب أخرى لكونه أخص منها، و هي ما يكون:

٢. من سالبتين جزئيتين،

٣. و من سالبة جزئية و سالبة كلية صغرى،

٤. و كبرى.

و كنا لو بطلت الكبرى بقولنا:

a. «بعض الناطق إنسان»،

b. أو «بعض الحيوان إنسان».

و متى لم تنتج:

٥. السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية،

لم تنتج:

٦. السالبة الجزئية مع الموجبة الجزئية.

و كنا:

٧. من موجبتين جزئيتين، كقولنا:

a. «بعض الحيوان إنسان» و «بعض الجسم حيوان»،

b. أو^٣ «بعض الفرس حيوان».

و كنا:

٨. من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى، كقولنا:

a. «بعض الحيوان ليس بإنسان» و «كل ناطق حيوان»،

b. أو «كل فرس حيوان».

و حينئذ لا تنتج:

٩. من سالبة جزئية و موجبة جزئية.

و كنا:

١. لم - ق.

٢. الضرب: + من هذا الشكل ع. كتب فوقه: «بخطه لا».

٣. أو: و ق.

١٠. من موجبة كلية صفرى و سالبة جزئية كبرى، كقولنا:
 a. «كل إنسان ناطق» و «بعض الحيوان ليس بإنسان».
 b. أو «بعض الحجر ليس بإنسان».
 فهذه عشرة أضرب^١، و أيضاً:
 ١١. إذا لم تكن الكبرى سالبة كلية حيث تكون الصفرى موجبة جزئية، يلزم الاختلاف، كقولنا:
 a. «بعض الحيوان إنسان» و «كل فرس حيوان».
 b. أو «كل ناطق حيوان»^٢.

[الضروب المنتجة]

فإن المنتج خمسة أضرب:
 الموجبة الكلية مع الثلاث^٣،
 و الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية،
 و السالبة الكلية مع الموجبة الكلية.

[تفصيل الضروب المنتجة]

[الضرب الأول من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية. نحو] «كل ب ج» و «كل آ ب»
 ف«بعض ج آ».
 و لا ينتج كلياً، لجواز كون الأصغر أعظم من الأكبر، كقولنا: «كل إنسان حيوان» و «كل ناطق إنسان».

- [الضرب الثاني من موجبتين و الكبرى جزئية، ينتج موجبة جزئية.
 [الضرب الثالث من كليتين و الصفرى سالبة، ينتج سالبة كلية.
 [الضرب الرابع من كليتين و الكبرى سالبة، ينتج سالبة جزئية.]

١. هذه العشرة أضرب اجتمعت فيها خستان فصارت عقمة.
 ٢. هنا الضرب الحادي عشر عقم مع أنه ليست فيه إلا خنة واحدة فلذلك استثنى هنا الضرب بالشرط التالي من شرطي إنتاج الشكل الرابع.
 ٣. مع الثلاث: أي مع الموجبة الكلية و الموجبة الجزئية و السالبة الكلية.
 ٤. نحو: - ي.

لا كلية، لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر، فممتنع سلب الأخض عن كل أفراد الأعم. كقولنا: «كل إنسان حيوان» و «لا شيء من الفرس إنسان».

[الضرب] الخامس من موجبة جزئية صفرى و سالبة كلية كبرى، تنتج سالبة جزئية.

[إثبات الضروب المنتجة]

بيان الكل: إما بتبديل المقدمتين، أو عكسيهما، أو عكس إحداها، أو بالخلف، أو الافتراض.

[إنتاج الأعمري ضرباً عقيماً ثلاثة بانعكاس السالبة الجزئية في الخاصتين]

و يجب أن تعلم أن:

١. السالبة الجزئية إما لا تنتج مع الموجبة الكلية حيث لم تنعكس.
٢. فإن انعكست - كما في الخاصتين - أنتجت، إذ بعكسها^١ يرتد:
- a. إلى الشكل الثاني إن كانت صفرى،
- b. وإلى الثالث إن كانت كبرى.

و أيضاً:

٣. الصفرى إن كانت سالبة كلية - وهي إحدى الخاصتين - أنتجت مع الكبرى الموجبة الجزئية:

a. بتبديل المقدمتين، ثم عكس النتيجة.^٢

نتيجه

[ضروب منتجة على رأي لجم الدين النصرجواني]

قد زاد بعضهم في الأول أربعة أضرب أخرى. وهي قولنا:

١. «لا شيء من ج ب» و «كل ما ليس ب آ»، ف «كل ج آ».

١. بعكسها: بعكسها ع.

٢. الأعمري خلاصة الأفكار ونهاية الأسرار ص ٢٧٢ و ٢٧٥.

٣. هذا صورة التاليف لقياس «جزء الجوهر جوهر»^١ تجده في البحث عن تعريف القياس ص ٣٩١ تحت

عنوان [١-٢] [القياس بمقدمة غريبة لازمة وحدها]؛ فقد نقلناه من أرسطو، التحليلات الأولى، 147a25-28

الشفاء، القياس، ص ٦١ و ص ٣٦٩-٣٧٠. و القياس هذا:

«جزء الجوهر بموجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر».

٢. و «لا شيء من ج ب» و «لا شيء مما ليس ب آ»، فـ «لا شيء من ج آ».
 ٣. و ٤. و الثالث والرابع: من الصفري السالبة الجزئية مع الكبيرين المذكورين.
 و زاد في الأشكال الباقية أضرباً^٢ أخرى على هذا النهج.
 و قد مر أن كلامنا فيما يتكرر الوسط،^٣ و ليس أمثال ذلك من هذا القبيل، فلنتجاوز عنها.

[إنتاج ضروب عقيمة بانعكاس السالبة إلى الموجبة في المونجحات المركبة]
 و أيضاً قد ينفع القياس في الأول و الثالث و الرابع - في الضروب^٤ التي اشترط فيها كون الصفري موجبة - إذا كانت الصفري سالبة مركبة. و ذلك بواسطة الموجبة التي تضمنتها.
 و كذا ينتج القياس في الشكل الثاني إذا كانت المقدمتان متقنتين في الكيف و إحداها مركبة.
 لكن لا تكون أمثال هذه قياسات بالنسبة إلى تلك النتائج لأنها ما لزم من المجموع، بل هي مستلزمات لقياساتها.^٥

و «كل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر».
 فـ «جزء الجوهر جوهر».

و أيضاً نجد التأليف المذكور في المتن في بحث آخر أورده الشيخ في الشفاء، العبارة، ص ٨١ و هو هنا:

«كل جسم فإنه غير موجود في موضوع».

و «كل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر».

فـ «كل جسم جوهر».

فغيره الخوحي في كشف الأسرار، ص ٨٩ إلى هنا المثال:

«الجوهر ليس بعرض».

و «كل ما ليس فهو غني عن الموضوع».

فـ «الجوهر غني عن الموضوع».

و أيضاً نجد انعكاس «لا شيء من الجوهر بعرض» بـ «ما ليس بعرض فهو جوهر» و أيضاً انعكاس «لا شيء

من آ ب» بـ «كل ما ليس ب فهو آ» في الشفاء، القياس ص ٥٠٨، ص ١١-١٢ و ١٦-١٧.

١. الكبيرين: الكبرى ع.

٢. أضرباً: أضرب ب.

٣. راجع الفصل الثاني «في أقسام القياس»، القسم الأول «في القياسات المحلية»، المبحث الأول «في المقدمات»

ص ٢٠٥ تحت عنوان [حصر الكلام فيما يتكرر الأوسط].

٤. الضروب: الضرب ق.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٠٦، ص ٩-٦.

المبحث الثالث

في شرائط الإنتاج بحسب جهة المقدمات

و بيان جهة النتيجة في المختلطات

[اختلاطات الشكل الأول]

[شرط الجهة في الشكل الأول]

أما الشكل الأول، فيشترط لإنتاجه:

فعلية الصغرى^١، وإلا:

- a. لجاز أن لا يكون الأوسط ثابتاً للأصغر بالفعل.
 - b. فلا يتدرج الأصغر تحت الأوسط.
 - c. فلم يتعد الحكم من الأوسط إلى الأصغر.
 - d. لجاز ثبوت الأكبر للأصغر تارةً وسلبه عنه أخرى.
 - e. فيلزم الاختلاف.
- و هذا الاحتمال قائم في الاعتبارات الثلاثة^٢.

[عقم الشكل الأول مع المقدمة الممكنة]

[أمثلة من القضايا الخارجية]

و أننا في الخارجيات^٣، فقد يوجد النفض لوجود صفة حصلت لأحد المتباينين «بالفعل» و للآخر «بالإمكان»، فيتحفل ذلك النوع على ما له تلك الصفة بالفعل:

١. «بالضرورة الذاتية».

١. أول من اشترط «فعلية الصغرى» هو الخونجي في كشف الأسرار، ص ٢٧٠.

٢. الثلاثة: الثلاث ب. الاعتبارات الثلاثة: أي القضايا الخارجية والحقيقية والذهنية.

٣. انحصار الأمثلة بالقضايا الخارجية مأخوذ من الخونجي في كشف الأسرار، ص ٢٧٧ ح ١ و ص ٢٨١ ح ١٠-١٢.

٢. و «بشرط» الوصف لا دائماً، إن فارقته.

فتتألف الصغرى الممكنة:

١. مع الكبرى الضرورية تارة

٢. و مع المشروطة الخاصة أخرى

قياساً مع عدم الإنتاج، لأنه قد يوجد في الخارج أشخاص ما عملوا من الحرف في مدة عمرهم إلا حرفاً واحدة، مع إمكان كون الحرف الأخرى حرفاً لهم.

[اختلاط الصغرى الممكنة و الكبرى الضرورية]

و كذلك في الصفات، كـ «ركوب زيد» مثلاً، إذا ثبت للفرد بالفعل فقط فيصدق:

١. «كل حمار مركوب زيد بالإمكان الخاص» و «كل مركوب زيد فرد بالضرورة».

٢. أو «لا شيء من مركوب زيد يتحقق بالضرورة».

مع امتناع الإيجاب في الأول و السلب في الثاني.

[اختلاط الصغرى الممكنة و الكبرى المشروطة الخاصة]

و إذا بُنيت الكبرى بقولنا:

١. و «كل مركوب زيد هو "فرد مركوب زيد" بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دائماً».

٢. و «لا شيء من مركوب زيد هو "لا فرد" مركوب زيد" بالضرورة ما دام مركوب زيد

لا دائماً».

تصير الكبرى مشروطة، مع امتناع الإيجاب في الأول و السلب في الثاني.

١. بشرط: يشترط ص.

٢. أو: و ق.

٣. هذا المثال مع تبديل «الفرد» مكان «الحمار» مأخوذ من الخوحي في كشف الأسرار، ص ٢٧٠ س ٥.

٨.

٤. هذا المثال أيضاً مع تبديل «الفرد» مكان «الحمار» مأخوذ من الخوحي في كشف الأسرار، ص ٢٧٠ س ٩-١٠.

٥. لا فرد: فرد ص.

٦. الأول: أي مثال «حمار - فرد مركوب زيد».

٧. الثاني: أي مثال «حمار - لا فرد مركوب زيد».

و صدق الموجبة الكبرى مع امتناع السلب في المثالين و السالبة الكبرى مع امتناع الإيجاب
ظاهراً. فقد حصل الاختلاف الموجب للقم.

[عقم الاختلاط من الصغرى الممكنة و الكبريات الأخرى]

و إذا لم ينتج هذان الاختلاطان، لا ينتج شيء من الاختلاطات، لأن هذين الاختلاطين في
هذين^١ الصريين أخص الاختلاطات المنعقدة من الممكنة الصغرى^٢. فقمهما يوجب عقم الكل.^٣

[زعم الشيخ في إنتاج الصغرى الممكنة]

و زعم الشيخ أن الصغرى الممكنة تنفج:

١. مع الضرورية ضرورية.
٢. و مع اللاضروريات^٤ بمكنة خاصة.
٣. و مع المحتمل للضرورة و اللاضرورة - و هو البسائط غير الضرورية - بمكنة عامة.^٥
و تابعة الإمام^٦ و قوم^٧ من المتأخرين.

[١] [أدلة الشيخ على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية]

و استدلل على الأول بوجوده:^٨

١. هذين: هذان ق.
٢. الصغرى: الضرورى ق.
٣. هنا الفيل مأخوذ من الخوئي في كشف الأسرار. ص ٢٧٠ من ٨-٥.
٤. اللاضروريات هي جميع الموثحات المركبة السبعة: المشروطة الخاصة، العرفية الخاصة، الممكنة الخاصة،
الوجودية اللاضرورية، الوجودية اللانافة، الوقية و المستقرة.
٥. الشفاء، القياس، ص ٢٠٤-١٨١. و الحذر بالذكر أن الشيخ لم يقسم احتلاطات الصغرى الممكنة في
الشكل الأول على الثلاثة الأقسام المذكورة: فهي مع الكبرى: ١. الضرورية، ٢. لا ضرورية، ٣. المحتملة لها. و
يمدو أن التقسيم من الإمام الرازي في منطق الملخص، ص ٢٧٣.
٦. منطق الملخص، ص ٢٧٣-٢٧٤.
٧. زين الدين الكشي، حقائق المختلقات، ص ١٥٩١-١٣.
٨. الشفاء، القياس، ص ٢٠٢، من ١٧٠٦، الإشارات و التنبيهات (راجع شرح الإشارات للفيلسوف)، ص
(٢٣٤).

فأ لو صدق تقيض النتيجة، و هو الممكنة العامة، فنفرضه بالفعل و نجعله صغرى، لينتج مع الكبرى الضرورية ضرورة في الشكل الثاني متناقضة للصغرى.
و لا يلزم المحال؛^١

١. من فرضنا الممكنة فعلية لأن الممكن لا يلزم من فرض وقوته المحال.

٢. و لا من الكبرى الصادقة في نفس الأمر.

فيكون لزومه:

٣. من تقيض النتيجة،^٢

فيكون محالاً.

ب) نضم تقيض النتيجة بعد فرضه بالفعل إلى^٣ الصغرى لينتج تقيض الكبرى من الثالث، و يلزم المحال المذكور.

ج) نفرض الصغرى فعلية، و حينئذ يلزم ما يناقض تقيض النتيجة و يلزم احتجاج النقيضين. و لم يلزم:

١. من فرض الصغرى فعلية لكونها ممكنة

٢. و لا من الكبرى الصادقة.

فيكون:

٣. من المشكوك فيه، و هو تقيض النتيجة.

د) لو فرضت الصغرى فعلية، تلزم النتيجة ضرورة قطعاً لاندراج الأصغر حينئذ تحت الأوسط. فيجب أن يكون في نفس الأمر أيضاً كذلك؛ لأنها لو كانت لازمة، كان التقدير الممكن - و هو كون الصغرى فعلية - مستلزماً لانقلاب اللازم ضرورياً؛ و هو محال.

١. المحال: أي المناقضة بين نتيجة القياس الرسمي و صغرى القياس الأصلي.

٢. النتيجة: النتيجة ق.

٣. إلى: ق.

[أجوبة الخوحي عن أدلة الشيخ]

و أجابوا عن الثلاثة الأول بأن الممكنات قد يلزم من اجتماعها محال، كما أنَّ طرفي الممكن مع إمكانها يلزم م' ن اجتماعها محال. فحينئذ لا يلزم امتناع نقيض النتيجة.^١
و هذا الجواب ضعيف، لأنَّ المجموع^٢ إذا كان مستلزماً^٣ للمحال يكون محالاً. و حينئذ يلزم بالضرورة أن يكون بعض أجزائه محالاً، إننا في نفس الأمر أو على تقدير ثبوت البعض الآخر. و الكبرى صادقة في الأول، فيلزم امتناع الوقوع بالفعل. و حينئذ يلزم امتناع^٤ الممكنة التي هي نقيض^٥ النتيجة. لأنَّ إمكان المحال محال. و كذلك قول في الثاني و الثالث.

[أجوبة المصنف عن أدلة الشيخ]

بل جواب الشيخ أن قول:

لا نسلم أنَّ الصغرى الفعلية مع الكبرى الضرورية - بل من الضروريين - تنتج في الثاني ضرورة^٦؛ و سيجيء البحث عنه.^٧
و عن الثاني: لا نسلم أنَّ الصغرى^٨ الممكنة تنتج في الثالث؛^٩ و سيجيء أيضاً.^{١٠}

١. من: - ق.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٧٣.

٣. المجموع: أي مجموع ثلاثة أمور: الصغرى، الكبرى، و فرض وقوع نقيض النتيجة بالفعل.

٤. مستلزماً: - ق.

٥. امتناع: - ق.

٦. نقيض: لنقيض ق.

٧. كشف الأسرار، ص ٢٧٣ من ٨-٩ و ص ٢٩٦ من ٥-١١.

٨. راجع ص ٢٣٧ تحت عنوان [عدم إنتاج نتيجة ضرورية في الشكل الثاني] من مباحث [احتلالات الشكل الثاني].

٩. الصغرى: - ق.

١٠. كشف الأسرار، ص ٣٠٥ من ١٦.

١١. راجع ص ٢٤٥ [احتلالات الشكل الثالث] حيث يشترط المصنف - تبعاً للخوحي - "فعلية الصغرى" في الشكل الثالث.

و عن الثالث: لا نسلم أن الصغرى لو فرضت فعلية، لبقيت الكبرى صادقة حتى تنتج؛ بل يجوز أن تكذب لازدياد الأفراد حينئذ، كما في المثال المذكور: فلما إذا فرضنا الحمار مركوب زيد لا تبقى الكبرى صادقة، لأنه حينئذ لا يصدق «كل مركوب زيد قرس». وإذا لم ينتج، لا يلزم اجتماع التقيضين.
و جواب الرابع يمثل ذلك.

[٢] [أدلة الشيخ على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى اللاضرورية]
و احتج على أن النتيجة في القسم الثاني «ممكنة خاصة» بالوجوه المذكورة بعينها.^١ إلا أن قياس الحلف يختلف فيه لأنه:

١. تؤخذ فيه الصغرى الممكنة مع الكبرى الممكنة الخاصة، لكونها أهم اللاضروريات،
٢. و يكون تقيض النتيجة إحدى الضروريتين المخالفة أو الموافقة.
٣. فينضم كل واحدة منها:

a. إلى ما يخالفها في الكيف من جزئي الكبرى:

i. لينضج في الثاني تقيض الصغرى،

b. و إلى الصغرى:

i. لينضج من الثالث تقيض الكبرى.

[٣] [أدلة الشيخ على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى المحتملة]
وكذا بين القسم الثالث بتلك الوجوه^٢ و بوجه آخر: و هو أن الكبرى إذا كانت محتملة للضرورة و اللاضرورة، فلما أن تصدق ضرورة أو لا ضرورة.
١. فلو صدقت ضرورة، كانت النتيجة ضرورة.
٢. و لا فمكنة خاصة.^٣

١. حتى تنتج: - ق.

٢. لم ينتج: أي لم تصدق المقدمات.

٣. الشفاء، القياس، ص ١٩٥، من ٨-١٠.

٤. تؤخذ: يوجد ب.

٥. الشفاء، القياس، ص ١٩١، من ١٧٠٦ إلى ١٣ ص ١٩٢ من ١١ ص ١٩٣، من ٧٠٢.

٦. الإشارات و التسميات (راجع شرح الإشارات للطوسي، ص ٢٤٦).

و على التصدّرين يكون الإمكان العام لازماً. هنا^١ مذكروه.

[الضابط في جهة نتيجة الشكل الأول]

و أمّا الضابط في جهة نتيجة هذا الشكل، فهو أنّ النتيجة:

١. تنبع الكبرى إن كانت الكبرى غير الوصفيات، أعني المشروطتين و العرفيتين.

٢. و إن كانت إحدى الأربع، تنبع الصغرى:

a. في غير قيد «الضرورة» - أيّه ضرورة كانت - إن لم تكن في الكبرى ضرورة،

a. و إن كانت تتبعها فيها أيضاً،

b. و في غير قيد «الوجود»^٢ إن لم يكن في الكبرى قيد «الوجود».

d. أمّا إذا كان تتبعها فيه أيضاً.

c. و إن لم يكن في الصغرى قيد «الوجود»، نفضته إليها. فيكون الحاصل جهة

النتيجة^٣.

[تبعية النتيجة لجهة الكبرى في غير الوصفيات]

أمّا الأول، فلأنّ الأكبر^٤ إذا كان محمولاً^٥ على جملة أفراد الأوسط بجهة معينة، و كان الأصغر من

جملتها، فكان الأكبر محمولاً على الأصغر بتلك الجهة.

١. هنا: - ق.

٢. و إن: فلان ع.

٣. قيد الوجود: يعني به «اللاذوام» و «اللاضرورة»، كما سيحي.

٤. هذا الضابط المعلق مأخوذ من ضابط أبسط أعطاه الخونغني بيان سهل جداً:

و أمّا الضابط في جهة نتيجة هذا الشكل فهو أنّ الكبرى:

١. إذا كانت غير النضاه الأربع - أعني العرفيتين و المشروطتين - كانت النتيجة تابعة للكبرى.

٢. و إذا كانت إحدى الأربع تبعت النتيجة الصغرى إلا في قيد:

هـ «اللاذوام» فإنّها تتبع الكبرى.

b. و «الضرورة» فإنّها تنبع المشترك [بين الصغرى و الكبرى]. (كشف الأسرار،

ص ٢٨٢).

٥. الأكبر: الأكبرى.

٦. محمولاً: محمولاً.

الباب الثاني: في التباس - الفصل الثاني: في أقسام التباس القسم الأول: الاختصاصي - في القياسات المحلية ٢٣١

و خالف الكشّي هذه القاعدة في الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة البائدة فرع كون النتيجة ضرورية:

١. بعكس الكبرى، لينتج من الثاني المطلوب،
 ٢. و يضمّ تقيض النتيجة مع الكبرى، لينتج من الثاني تقيض الصغرى.^١
- و جوابه: منع إنتاج:
١. الضرورية مع البائدة في الثاني ضرورية،
 ٢. و الممكنة مع البائدة في الثاني ممكنة.

[تبعية النتيجة لجهة الصغرى في الوصفيات]

و أما الثاني، فلأن وصف الأوسط:

١. إذا كان مستديماً للأكبر، كان ثبوت الأكبر للأصغر بحسب ثبوت الأوسط للأصغر.
 ٢. و إن كان مستديماً له بالضرورة:
- a. فإن كان الأوسط ضرورياً للأصغر، كان الأكبر أيضاً ضرورياً له بحسب ضرورة الأوسط للأصغر، ذاتية كلفت أو وعشية أو وقتية.

[عدم تبعية النتيجة للضرورة في الصغرى وحدها]

و إنما لا تتعدى الضرورة من الصغرى وحدها لأن النائم للصغرى لا يجب أن يكون ضرورياً؛
كقولنا:

«كل متحيز جسم بالضرورة» و

«كل جسم مؤلف من البيولى و الصورة ما دام جسماً».

و الكبرى عريفة لجواز أن لا يكون الجسم مؤلفاً منها، و إن كان مؤلفاً منها قائم على مذهبهم.

١. بضمة: يضمّ بم.

٢. بين الأيمن الكشّي، حديثي الخلفاء، ص ١٠٥٩-١١٢.

٣. مستديماً للأكبر: أي طاباً لإدواء الأكبر (الأوسط) بمعنى العشرة في سر هو ن و تكبر: ذكره دائرة عن الأوسط.

[عدم تبعية النتيجة لقيد «الوجود» في الصغرى وحدها]

وإنما لا يتعدى قيد «الوجود» - أعني «اللا دوام» و «اللا ضرورة» - من الصغرى وحدها إلى النتيجة لأنّ الأكبر، وإن كان دائماً بدوام الأوسط، لكن ذلك لا يتأق في ثبوته للأصغر دائماً، كقولنا:

«كل إنسان ضاحك لا دائماً»

و «كل ضاحك حيوان ما دام ضاحكاً»

مع دوام الحيوانية للإنسان.

و تعدي^١ «الوجود» من الكبرى إليها يتّ، لانتظام^٢ الصغرى و «الوجود»^٣ الذي في الكبرى قياساً منتجاً لـ «الوجود».

[عدم تبعية النتيجة للضرورة في الكبرى وحدها]

و لا تتعدى الضرورة من الكبرى وحدها لجواز أن تكون ضرورة الأكبر منتجة بالأوسط، فلم يثبت عند انشاء الأوسط،^٤ كقولنا:

«كل إنسان ضاحك» و

«كل ضاحك متحرك بالضرورة ما دام ضاحكاً».

و لا يلزم:

«كل إنسان متحرك بالضرورة» بشيء من الضرورات.

و زعم الكندي أنّ الضرورة مع الكبرى السالبة العرفية العامة تنتج ضرورة بالعكس و الخلف.^٥

و قد عرفت جوابه.^٦

[دعوى أفضل النسخ البامباني في تبعية النتيجة للضرورة في الكبرى وحدها]
بين قيل:

١. تعدي: بعد من.

٢. لانتظام: الانتظام في.

٣. الوجود: اللادوام من. ب.

٤. فلم يثبت عند انشاء الأوسط: في.

٥. زعم الكندي، حقائق الخلف، ص ١٠٩٠-١٢٠.

٦. راجع البحث قبل هذا ص ٢٣٠ تحت العنوان [تبعية النتيجة لمحة الكبرى في نزع التوسّيات].

١. الكبرى المشروطة مع الصغرى الباقية تنتج ضرورة، لأن ضرورة الأكبر لما كانت قائمة بدوام وصف الأوسط الباقية للأصغر، لزم دوام ضرورة الأكبر لباقية الأصغر.
٢. وكذا إنا كانت الصغرى مطلقة عامة أو إحدى الوجوديتين، تلزم ضرورة الأكبر في بعض أوقات الأصغر.^١

قلنا:

١. هذه الضرورة للأصغر بشرط وصف الأوسط.
 - a. لا مطلقاً.^٢
 - b. ولا بحسب وصفه.^٣
 - والمعتبر أحدهما.^٤
 - c. ولا تلزم أيضاً ضرورة وصية^٥ لما مر أن الضروري بشرط الوصف الحاضر الإلتصاق^٦ لا يجب أن يكون ضرورياً.
٢. نعم؛ لو كانت الصغرى مطلقة عامة أو إحدى الوجوديتين، تلزم نتيجة^٧ مطلقة وصية^٨ أي وصية عرية^٩ عن الضرورة.

[عدم إنتاج الضرورة مع الوتية]

- فإن قلت: الضرورة مع الوتية لا تنتج - و متى لم ينتج هذا الاحتياط لم نصح الضرورة مع السبع التي أحضرها الوتية - إذ يصدق:
١. «كل كتابة عرض من الأعراض الإنسانية»

١. هذا القول لأفضل المن البامباني. انظر هامش كشف الأسرار، ص ٢٨٦ - ٢٨٨

٢. مطلقاً: أي ما دام الباقية موجودة.

٣. ولا بحسب وصفه: أي ولا بحسب وصف الأصغر.

٤. والمعتبر أحدهما: أي المعتبر في النتيجة: إما الضرورة لنتية، وإما المشروطة عنه. راجع كشف الأسرار، ص ٢٨٧ - ٣٠١. وفي الحقيقة، لم يتطرق المصنف قدس سره إلى ثلاث مشروطة عنه هي فيها الخواص: فإن البامباني أخذ المشروطة الباقية هذه بمعنى «د» وصف، وأحد الآخرين أخذها بمعنى «بشرط الوصف» وإنا بمعنى «أجل الوصف». راجع كشف الأسرار، ص ٢٨٧ - ٢٨٩

٥. وصية: وفتية ص.

٦. نتيجة: المنج ص.

٧. عرية: عريضة ب.

٢. و «لا شيء من الأعراض الإنسانية فيه حركة الأصابع في وقت معين»، و هو وقت كونه ساكن الأصابع،
مع كذب قولنا:
٣. «لا شيء من الكتابة فيه^١ حركة الأصابع في وقت معين».
- إصدق قولنا:
٤. «كل كتابة فيه حركة الأصابع^٢ بالضرورة».
- قلت: لا نسلم أن النتيجة كاذبة:
١. لأن وقت عدم الكتابة يصدق سلب جميع لوازمها عنها، بل سلب نفسها عنها كما عرفت.^٣
٢. و يصدق الموجبة الكلية لا يوجب كذمها كما عرفت.^٤

[إثبات عدم لزوم جهة زائدة]

- و إذا عرفت ذلك، فمن تمام البرهان يأن عدم لزوم الزائد على ما ذكرنا من جهة النتيجة. و طريقته:
١. الإتيان بالتقض في المواد،
 ٢. أو البيان الذي ذكرناه في العكس المستوي.
- و إتبا تركناها لكثرة ما ظهرها^٥ عند المحصل.

[اختلاطات الشكل الثاني]

[شروط إنتاج الشكل الثاني بحسب الجهة]

و أما الشكل الثاني، فشرط إنتاجه بحسب الجهة أمران، كل واحد منهما أحد الأمرين:

١. فيه: فيها ق.
٢. في وقت معين إصدق قولنا كل كتابة فيه حركة الأصابع: - ق.
٣. انظر ص ٢٥٤ البحث تحت عنوان [شروط صدق القضايا الثلاث في السالبة] في حجة المبحث الثاني من الفصل الثالث. في الخصوص و الإجمال و الحصر. من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب الصدقات».
٤. لم نجد في كلمات المصنف ما يتصور بأن صدق الموجبة الكلية لا يستلزم كذب السالبة الكلية. بل المشهور في المنطق الأرسطي أن الموجبة الكلية و السالبة الكلية متضادتان لا يمكن أن يجتمعا على الصدق: فإن صدق أحدهما كذب الأخرى بالضرورة.
٥. تركناها لكثرة ما ظهرها: تركاها لكثرة ما ظهرها ص، ق، ب.

الأول: صدق الانوام على الصغرى أو كون الكبرى تما ينعكس سالبة،
و الثاني: استعمال الممكنة مع 'الضرورة الناتية أو مع الكبرى المشروطة'.^١

[بيان الشرط الأول]

أما الأول، فلأنته:

١. لولاه، لبقى اختلاط إحدى عشرة صغرى مع السبع كبرى.
- a. وأخض الصغريات : المشروطة الخاصة والوقئية.
- b. وأخض الكبريات : الوقئية.
٢. وهما لا تنتجان معها:^٢
- a. لجواز أن تكون لشيء خاصة مفارقة مباينة لصفة أخرى لذلك الشيء.
- b. فيصيح:
- i. سلب تلك الصفة عن تلك الخاصة بالشرط والوقت.
- ii. وحملها:
١. على ذلك الشيء بالتوقيت تأترة.
٢. وعلى ما يباين ذلك الشيء أخرى.
- مع امتناع السلب في الأول والإيجاب في الثاني.
٣. كقولنا:

- a. «لا شيء من المنخسف بمضيء بالشرط أو الوقت» و «كل فر مضيء بالتوقيت»
- b. أو «كل شمس مضيء بالتوقيت»
- مع امتناع السلب في الأول والإيجاب في الثاني.^٣
- و لو جعل الأوسط معدولاً، صارت الصغرى موجبة و الكبرى سالبة.

١. مع - ق.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٩٣ من ٤٠٢.

٣. هما لا تنتجان معها: أي المشروطة الخاصة والوقئية لا تتحدان مع الوقئية.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٩٣ من ١١٠٧.

نعم؛ لو اتحد الوقت في الوقتيتين، أُنشج «دائمة» بالخلف. لكنه شرط زائد على الوقتية.^١

[بيان الشرط الثاني]

و أمّا الثاني، فلائه:

١. لولاه، بقي:

a. اختلاط الصغرى الممكنة مع العشرة غير الضرورية و المشروطتين.

b. و الكبرى الممكنة مع اثنتي عشرة و هي غير الضرورية؛

٢. و شيء منها غير منسج.

a. أمّا الصغرى الممكنة مع السبع التي أخضها الوقتية، فقد مرّ عدم إنتاجها في

الشرط الأول.

i. فبقيت الممكنة مع الدائمة و العرفيتين.

b. و أمّا الكبرى الممكنة، فقد مرّ عدم إنتاجها مع إحدى عشرة في الشرط الأول.

i. فبقي واحد و هو الصغرى الدائمة مع الكبرى الممكنة.

٣. و أخض هذه الاختلاطات هو الممكنة مع الدائمة،

a. لأنّ الدائمة أخض من العرفية العامة و العرفية الخاصة أيضاً،

b. إذ لا مدخل لتفيد اللانوام في هذا الشكل،

c. لصيرورة القياس عن متفتحين.

٤. و الدائمة لا تنتج مع الممكنة صغرى و كبرى،

a. لجواز:

i. كون "المسلوب دائماً" ممكناً،^٢

ii. و كون "المسلوب بالإمكان" دائماً،^٣

iii. مع امتناع سلب الشيء عن نفسه.^٤

٥. و عقم الأخض يوجب عقم الأعم.

١. كشف الأسرار، ص ٢٩٣ من ١٢-١٣.

٢. كون المسلوب دائماً ممكناً: هذا إما كانت المقدمة السالبة دائمة و المقدمة الموجبة ممكنة.

٣. السلوبة: مسكوت في.

٤. كون المسلوب بالإمكان دائماً: هذا إما كانت المقدمة السالبة ممكنة و المقدمة الموجبة دائمة.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٩٤ من ١٢-١٤.

[الضابط في حجة نتيجة الشكل الثاني]

و الضابط في حجة نتيجة هذا الشكل أنه:

١. لو صدق الدوام على كبراه، تكون النتيجة دائمة؛

٢. و إلا فتتبع الصغرى:

a. في غير قيد «الوجود» سواء كان في الكبرى أو لم يكن.

b. و غير قيد «الضرورة» إن لم تكن في الكبرى ضرورةً وصيةً.

و البيان بالخلف و العكس و الافتراض كما عرفت في المطلقات.

[١] [عدم إنتاج نتيجة ضرورية في الشكل الثاني:]

[عدم إنتاج الضرورية من ضروريتين في القضايا الخارجية]

و إنما لم ينتج هذا الشكل الضرورية من الضروريتين لجواز:

١. حصول صفة بالفعل لنوع.

٢. و عدم حصولها لنوع آخر مع إمكانية له.

٣. فيسلب النوع الأول من الثاني بالضرورة.

٤. و يحمل على ما له تلك الصفة بالفعل.

٥. مع امتناع «سلب تلك الصفة عن النوع الثاني بالضرورة».

٦. كقولنا:

١. كشف الأسرار، ص ٢٩٥ س ٨-١٠.

٢. أول من أنكر استنتاج الضرورية من الضروريتين في الشكل الثاني هو اخويعي في كشف الأسرار، ص ٢٩٤ س ٣-١١. و يمكن بيان دليله على مانحه الشبح في كون عقد الوضع فعلياً، حادثاً محسوساً، و لا شرعي من أخذ عقد الوضع بإمكانياً. أما في الشكل الذي يجب أن يكون شاذي بين محوري مستنبرك مستنبرك شاذي بين موضوعيها أي بين الأصغر و الأكبر. أمّا الأصغر و الأكبر في المنضمين، عن موضع شبح قصير فالشاذي بينهما يستلزم الاستلزام من فعلية أحدهما على دواء السلب عن الآخر كما عن موضع محسوس و الفارابي، هما إمكانيان؛ فالشاذي بينهما يستلزم الاستلزام من يمكن أحدهما عن ضرورة سلب عن الآخر و هذا هو السبب في إغراض اخويعي عما حكاه السلف، فذكره اختاره منحه شبح في منه جرح ٣. إمكانياً؛ إمكاناً ص، به.

a. «لا شيء من الحمار بفرس بالضرورة» في المثال المذكور.

b. و «كل مركوب زيد فرس بالضرورة».

٧. مع كذب:

a. «لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة».

٨. لصدق:

a. «بعض الحمار مركوب زيد بالإمكان».

و لو جعل الأوسط معدولاً، صارت الصغرى موجبةً والكبرى سالبةً.

و يعلم من ذلك عدم إنتاج هذا الاختلاط ضرورةً وصفيةً ووقعيةً.

[احتجاج الشيخ والإمام الرازي على إنتاج الضرورية من مقترنة ضرورية]
احتجوا بأن إحدى المقدمتين إن كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية:
لأن الأخرى لا تخلو من أن تكون:

١. ضرورية،

٢. أو لازورية،

٣. أو محتملة لها^١.

فإن كان الأول، يلزم أن يكون الأوسط ضروري الثبوت لأحد الطرفين و ضروري السلب
عن الطرف الآخر. فنلزم المناقاة الناتية بين الطرفين. فنلزم النتيجة ضرورية^٢.
و إن كان الثاني، ينتج أيضاً ضرورية، لأنه حينئذ تكون «ضرورة الأوسط» ضرورية
لطرف^٣ الضرورية^٤ و ضروري السلب عن طرف^٥ اللاضرورية، فيرجع إلى القسم المركب من
الضروريين و ينتج المطلوب^٦.

١. في: - ق.

٢. منطق المختصر، ص ٢٩٢-٢٩٣.

٣. منطق المختصر، ص ٢٩٣؛ الشفاء، القياس، ص ١٢١ من ١٧-١٣.

٤. ضرورة: ضرورية ق.

٥. لطرف: بطرف ق.

٦. الضرورية: ضرورة ق.

٧. طرف: الطرف ج.

٨. منطق المختصر، ص ٢٩٣؛ الشفاء، القياس، ص ١٣٠ من ١٦-١٠.

و إن كان الثالث، فلا يخلو من أن تصدق ضرورة أو لازورية^١ و على التقديرين تلزم النتيجة ضرورية^٢.

[الطال الخونجي حبيب الشيخ والإمام الرازي]

و الأول باطل، لأن:

١. المتافاة إنما حصلت بين ذات الأصفر و ذات الأكبر.

٢. و المطلوبة هي بين ذات الأصفر و وصف الأكبر^٣.

٣. و الأولى^٤ لا تستلزم الثانية.

هـ. لجواز أن يكون:

ث. بين الناتين متافاة.

لذ. و بين ذات الأصفر و وصف الأكبر إمكان.

كما مر من النقض^٥.

نعم يلزم من ذلك كون النتيجة دائمة، لأنه حينئذ لا يثبت وصف الأكبر لذات الأصفر بالفعل -

و إلا لما بقيت الكبرى كلية - و حينئذ^٦ تنج سالبة دائمة.

و كذا الثاني باطل بعين ما ذكرنا.

[عدم إنتاج الضرورية من الضرورية والمشروطة]

أما إذا كانت الصغرى ضرورية و الكبرى مشروطة:

١. منطق المختصر، ص ٢٩٣، الشفاء، القياس، ص ٢١٦ س ١٠٠٥.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٩٧ س ٦٠٣.

٣. الأولى: الأول، ص، ع، ب.

٤. النقض: أي مثال الحار و البرد و مركب زيد ص ٢٢٥ في البحث عن اختلاط الصغرى المسكوة و الكبرى الضرورية.

٥. حينئذ: أي إذا حصلت المتافاة بين ذات الأصفر و ذات الأكبر.

٦. حينئذ: أي حين عدم ثبوت وصف الأكبر لذات الأصغر بالفعل؛ و ذلك لأن بقى «العملية» هو «النوام».

أي «دوام السلب».

١. بحيث يكون للوصف مدخل،^١ فتلزم النتيجة ضرورية لأنَّ المناقاة حينئذ تقع بين ذات الأصفر و وصف الأكبر.^٢
٢. وإن لم يكن للوصف مدخل، لا تنتج الصغرى الضرورية مع المشروطة ضرورية ذاتية و لا وصفية و لا وقتية:
هـ. لصدق قولنا:

i. «بالضرورة لا شيء من الحمار بـ"فريس مركوب زيد"»

ii. و «كل مركوب زيد هو "فريس مركوب زيد" ما دام مركوب زيد»

b. مع كذب:

i. «لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة» ذاتية و وصفية و وقتية.^٣

و لو جعل الأوسط معدولاً، صارت الصغرى موجبة و الكبرى سالبة.^٤

[عدم إنتاج الضرورية من الضرورية و الوقتية]

و لو جعلت الكبرى وقتية غلِّم عدم إنتاج الصغرى الضرورية^٥ مع الكبرى الوقتية ضرورية ذاتية أو وصفية أو وقتية.

[عدم إنتاج الضرورية من المشروطة و الضرورية]

و أما عدم إنتاج الصغرى المشروطة كيف كانت مع الضرورية الذاتية ضرورية ذاتية أو وصفية أو وقتية فلصدق قولنا:

١. راجع أقسام «المشروطة العائدة» ص ٢٧٠ تحت عنوان «الضرورية المشروطة» في الفصل الخامس «في الجهة» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب الصدقات». أيضاً راجع: كشف الأسرار، ص ٢٧١، ٢٨٧، ٣٠٥؛ مطلاع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطلاع الأنوار ص ٢٩٧، ٣٠١-٣٠٠، ٥٨٨-٥٩٠).
٢. مطلاع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطلاع الأنوار ص ٥٦٧، س ١٢). الظاهر أن المصنف يعتبر «مدخلة الوصف» ههنا بمعنى «المشروطة العائدة لأجل الوصف» لا بمعنى «المشروطة العائدة بشرط الوصف». خلافاً لسائر المواضع حيث اعتبرها بالمعنى الثاني لا بالأول. راجع شرح قطب الدرس الرازي لمسح الفصح (الوامع الأسرار في شرح مطلاع الأنوار ص ٥٦٩، س ١٢٠٢؛ راجع أيضاً ص ٥٩٠، س ١٢ ١٦).
٣. مطلاع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطلاع الأنوار ص ٥٨٨، س ١٢ ١٥).
٤. الصغرى موجبة و الكبرى سالبة: - ق.
٥. و لو جعلت الكبرى وقتية غلِّم عدم إنتاج الصغرى الضرورية: - ق.

«كل "زنجي كاتب" "زنجي متحرك الأصابع" ما دام "زنجياً كاتباً" لا دائماً»
و «لا شيء من "الأبيض بالفعل" "زنجي متحرك الأصابع" بالضرورة».

مع صدق قولنا:

«كل "زنجي كاتب" هو "أبيض بالفعل" بالإمكان».

[عدم إنتاج الضرورة من الوقتية والضرورية]

و لو جعلت الصغرى وقتية، فلمْ عدم إنتاج الصغرى الوقتية مع الكبرى الضرورية المطلقة ضرورة ذاتية أو وصفية أو وقتية.

و إن جعل الأوسط معدولاً، صارت الصغرى سلبية و الكبرى موجبة.

[٢] عدم تبعية النتيجة لـ«الوجود» في الشكل الثاني

و إنها لا يتعدى «الوجود» إلى النتيجة لأنه يصدق:

«كل إنسان متحرك لا دائماً»

و «لا شيء من "الفرس الساكن" متحرك، ما دام "فرساً ساكناً" لا دائماً»

مع صدق قولنا:

«لا شيء من الإنسان "فرس ساكن" بالضرورة».

و ذلك لعدم اشتغال المقدمتين - بالنسبة إلى «اللادوام» - على شرائط الإنتاج في التكيف و الجهة.

[زعم الإمام بإنتاج الممكنة مع الست المنعكسة السوالب]

و زعم الإمام أن الصغرى الممكنة - عانة كانت أو خاضة - تنجح مع الست المنعكسة السوالب بمكنة عانة^١.

و احتج بأن الكبرىات:

١. إن كانت سالبة:

ا. فهي مشتركة في الدلالة على أن الأوسط و الأكبر لا يتحقق.

دا. فإذا دلت الصغرى الممكنة على جوار انصاف الأصغر الأوسط.

١. الوقتية: الوصفية في.

٢. منطلق الملتخص، ص ٢٩٧.

c. وجب الحكم بجواز خُلُوهِ عن الأكبر في تلك الحالة.

d. استدلالاً بإمكان المنافي على إمكان الاعتناء^١.

٢. وإن كانت موجبة:

a. فهي مشتركة في الدلالة على أن الأكبر لا ينفك عن الأوسط.

b. فلما حكمتا في الصغرى بجواز خُلُوِ الأصغر عن الأوسط.

c. وجب أيضاً في تلك الحالة جواز^٢ خُلُوهِ عن الأكبر.

d. استدلالاً بجواز الخلو عن اللزوم على جواز الخلو عن المألوم^٣.

[وَعُمُ الْكُثْفِي بِإِنتَاجِ الْمَعْنَى مَعَ السُّوَالِبِ السَّتِّ]

و حسب الكثفي أن الصغرى الممكنة لا تنتج إلا مع سوابها بعكس الكبرى ليرتد إلى الأول و بالخلف^٤.

١. منطق المختصر، ص ٢٩٧. الطاهر أن المقصود من «استدلال بإمكان المنافي على إمكان الاعتناء» هو هذا:

$$\begin{array}{ll} \square (P \rightarrow \sim Q) & \text{مفاداة } P \downarrow Q \\ \diamond Q & \text{إمكان } Q \text{ المنافي لـ } P \\ \hline \therefore \diamond \sim P & \text{إمكان اعتناء } P \end{array}$$

فإن كان هذا هو المقصود فهو من أحكام المنطق الوهمي الحديث. ولكن الأظهر أن المقصود هو هذا:

$$\begin{array}{ll} \square (R \rightarrow \sim Q) & \text{مفاداة } R \downarrow Q \\ \diamond (P \& Q) & \text{إمكان } Q \text{ المنافي لـ } P \\ \hline \therefore \diamond (P \& \sim R) & \text{إمكان اعتناء } P \text{ لـ } R \end{array}$$

و هذا أشد مناسبة لما في المتن.

٢. جواز: بجواز ب.

٣. منطق المختصر، ص ٢٩٧-٢٩٨. الطاهر أن المقصود من «استدلال جواز الخلو عن اللزوم على جواز الخلو عن المألوم» هو هذا:

$$\begin{array}{ll} \square (P \rightarrow Q) & \text{ملازمة } P \downarrow Q \\ \diamond (R \& \sim Q) & \text{جواز خلو } R \text{ عن } Q \text{ اللزوم لـ } P \\ \hline \therefore \diamond (P \& \sim R) & \text{جواز خلو } R \text{ عن } P \text{ المألوم لـ } Q \end{array}$$

٤. زين الدين الكثفي، حقائق الحقائق، ص ١٩٥-٢١٠.

[إعلان رعم الإمام والكشي]

وكلاهما ليس بصحيح، إلا في الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية أو المشروطين كما مر قبل.

١. أما ما قال الإمام في الثلاثة الباقية: وهي المائة والعرفيتان مع الممكنة:

هـ. فقير صحيح.

١. لأن الاستدلال بإمكان المنفي على إمكان الاضداد، إنه صحيح من

لو كانت المفارقة ضرورية.

٢. أما إذا لم تكن، فلا.

ب. فجاز أن يكون الأكبر ضرورياً للأصغر كما عرفت من جواز كون - أسلوب

عن الشيء دائماً ممكناً له وبالعكس.

ج. والأكبر ليس بملزوم في الثلاثة للأوسط^١ لجواز تنكك الأوسط عنه.

٢. وقد عرفت جواب الكشي أيضاً في:

هـ. أن الصغرى الممكنة لا تنتج في الأول،

ب. وأن الخلف لا يتم^٢.

[رأي الخونجي بعدم إحتاج الضرورية والوقبية]

وقيل:

إن اختلاط الضرورية والمائة لا تنتج مع الوقبية - فهي هي أخضر - سبع - فنه يكر

اختلاطهما مع شيء من السبع منتجاً.

بيان ذلك أنه يجوز أن يكون الأوسط والأكبر كل واحد منهما شيئاً قد نضفر و

ضرورياً له مادامت ذاته موجودة. والأصغر ينعدم في وقت معين. وحينئذ لا يشت

الأوسط له بالضرورة في ذلك الوقت لعدم الموضوع. مع كذب قولنا: «بعض الأصغر

ليس بأكبر بالإمكان»^٣.

١. للأوسط: الأوسط ق.

٢. راجع ص ٢٢٨ [أجوبة المصنف عن أدلة الشيخ] في بحث عن [احتراطات شكر] مؤثر من حموى الممكنة.

٣. التي: الشيء ق.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٩٧، ص ١٥٧.

[مثالان لعدم إنتاج الضرورة والوقية]

و ذكر الشيخ لذلك مثالا^١ و هو قولنا:

«كل "لون كسوف" سواد بالضرورة».

و «لا شيء من "ألوان الأجرام المساوية" يسود بالضرورة في وقت معين» و هو وقت

التقريب؛

مع صدق قولنا:

«كل "لون كسوف" "لون جرم ساوي" بالضرورة».

فلا تنتج الممكنة التي هي أعمّ للموتجات.

و كنا يصدى في مثالنا المذكور:

«كل كتابة هي شيء فيه حركة الأصابع».

و «لا شيء من الأعراض الإنسانية بشيء فيه حركة الأصابع في وقت معين» و هو وقت

كونه ساكن الأصابع.

مع صدق قولنا:

«كل كتابة عرض من الأعراض الإنسانية بالضرورة».

[تغطية المثالين]

و جوابه: أن الكبرى كاذبة لكذب اللادولم.

نتيجه

[ظن الكشي عدم إنتاج اختلاط الممكنة مع الحاصتين]

لا تظن:

أن الصغرى الممكنة مع الكبرى الحاصة تنفع مطلقة عامة؛ و إلا لفضدت دائمة و ينظم

قياس في الشكل الأول من الصغرى الدائمة و الكبرى الحاصة و تلزم النتيجة دائمة و

١. مثالا: مثالا ب.

٢. الشفاء، التقياس، ص ١٣٣.

٣. الكبرى: + المشروطة ص.

٤. الكبرى: + المشروطة ص.

لا دائمة. وذلك محال.^١

لأن:

١. المطلقة العامة إنما تلزم من مجرد الكبرى، لأن الأكبر حينئذ لا يمكن أن يحصل لشيء من الفوات دائماً و إلا لصدق القياس كما ذكره. و إذا لم تصدق المائة، تصدق المطلقة العامة.
٢. لكن لا يقال لها «نتيجة القياس» لما عرفت من أن النتيجة إنما تكون إن لولم تزل من مجموع ما وضع في القياس، لا من البعض.^٢

[اختلالات الشكل الثالث]

[شرط إنتاج الشكل الثالث بحسب الجهة]

و أما الشكل الثالث، فشرط إنتاجه بحسب الجهة:

فعلية الصغرى، كما في الأول:

١. لجواز أن تكون لكل من المتباينين خاصّة،
٢. و تكون إحداها ممكنة لما حصلت له الأخرى المرافقة.
٣. فيلزم القياس من:

a. الصغرى الممكنة الخاصة و

b. الكبرى الضرورية، الذاتية أو الوصفية أو الوقتية،

مع عدم الإنتاج في شيء منها،^٣

c. لأنه يصدق قولنا:

- i. «كل كاتب زنجي» أيضاً بالإمكان و
- ii. «كل كاتب زنجي» زنجي بالضرورة،

١. ابن الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ١٨٠-١٣٦٩؛ كشف الأسرار، ص ٣٠٣ ص ٤٠٣

٢. لشيء: شيء، ص.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٠٣ ص ١٥٠-١٥١. راجع أيضاً قسطاس الأثكار الباب الثاني «في القياس» الفصل

الأول «في تعريف القياس» ص ٣٩٤ تحت العنوان «المراد» «الزوم» في تعريف القياس

٤. منها: منها ق.

d. أو:

i.

ii. «لا شيء من "الكاتب الزنجي" بـ "لا زنجي" بالضرورة».

مع امتناع الإيجاب في الأول و السلب في الثاني.

e. وإذا بطلت الكبرى بقولنا:

i. «وكل "كاتب زنجي" "زنجي متحرك الأصابع" ما دام "كاتباً زنجياً" لا دائماً»

ii. أو ' «لا شيء من "الكاتب الزنجي" بـ "لا زنجي متحرك الأصابع" ما دام "كاتباً زنجياً" لا دائماً».

يتمتع الإيجاب في الأول و السلب في الثاني.

وكذا حكم الوقتية.

و إذا لم تنجح هذه الاختلاطات، لم ينتج سواها^١ كما عرفت.

[الضابط في حجة نتيجة الشكل الثالث]

و الضابط في حجة نتيجة أن الكبرى:

١. إن كانت غير الوصفيات الأربع، كانت النتيجة كالكبرى، كما في الشكل الأول.

٢. وإن كانت إحدى الأربع:

a. تتبع النتيجة عكس الصغرى في غير قيد «الوجود»

b. إلا إذا كانت الكبرى مقيدة به.

و بيان الكل بالعكس و الخلف و الافتراض.

و بيان عدم لزوم الزائد بالنقض في المواد.

١. أو: و ص.

٢. انزنجي: ص.

٣. سواها: سوائها ق.

[خطأ الإمام في زعمه مشاهدة النتائج في الشكلين الأول والثالث]

و أخطأ من زعم أن النتيجة في هذا الشكل كهي في الشكل الأول من غير فرق.^١
لأن ذلك في القسم الأول^٢ صحيح. وأنا في الثاني^٣، فقلنا يوافق القسم الثاني من الشكل الأول.^٤

[خطأ الكشي في نتيجة القسم الثاني]

و زعم الكشي أن النتيجة في القسم الثاني^٥ إنما «مطلقة عامة» أو «وجودية لا دائمة».^٦
وليس كذلك لأنه قد تكون حينئذ مطلقة لا دائمة.^٧

[اختلالات الشكل الرابع]^٨

[شرائط إنتاج الشكل الثالث بحسب الجهة]

و أما الشكل الرابع فشرط إنتاجه بحسب الجهة ثلاثة أمور:^٩

١. الشكل: - ص، ق، ب.

٢. منطق المختص، ص ٣٠٥-٣٠٦.

٣. القسم الأول هو ما كانت الكبرى غير الوصفيات الأربع، أي المشروطتين والعريبتين.

٤. الثاني: الثاني ص. القسم الثاني هو ما كانت الكبرى من الوصفيات الأربع، أي المشروطتين والعريبتين.

٥. كشف الأسرار، ص ٣٠٦ س ٩-١١.

٦. القسم الثاني هو ما كانت الكبرى من الوصفيات الأربع، أي المشروطتين والعريبتين.

٧. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ٧٩٢-١٠٠.

٨. كشف الأسرار، ص ٣٠٦ س ١١-١٣.

٩. أول من تناول البحث عن اختلالات الشكل الرابع هو محمد بن عبد الله بن جني في الأملع في شكر مرع. ثم تلبده عمر الدين الرازي في منطق المختص، ثم تلبده الرازي. وهو لم يكتفي في حذفه حذفاً تاماً الحيل لم يبحث إلا عن اختلالات ثلاثة ميوحة: الضرورية والسكّة و معرفة مدّة و تدرج مدّة اختلالات الميوحة البسيطة الستة راجعاً: و اكتفى فضل غور في حصره جميع ميوحة شريطة عشرة. البسيطة منها و المركبة. راجع منطق در اوان سده ششم، ص ١٨٩.

١٠. كشف الأسرار، ص ٣٠٧-٣١٠.

[الشرط الأول]

أحدها: أن لا تستعمل الممكنة أصلاً، موجبة كانت أو سالبة.^١

١. أمّا السالبة فلما^٢ يأتي في الشرط الثاني أن السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب أن تكون منعكسة.

٢. و أمّا الموجبة ، فلأنها:

أ. لو كانت كبرى - سواء كانت صفراًها موجبة أو سالبة - لا تنتج بما مر من الأمثلة

المذكورة في الشكل الأول^٣ مبدلاً الصغرى^٤ بالكبرى.

ب. وإن كانت صغرى:

١. فلا تنتج مع الضرورية:

١. كقولنا:

أ. «كل زنجي أيضاً بالإمكان»

ب. و «كل "زنجي كاتب" زنجي^٥ بالضرورة»،

٢. أو:

أ. «كل زنجي أيضاً بالإمكان»

ب. «لا شيء من اللازنجي زنجي بالضرورة»،

مع امتناع الإيجاب في الأول و السلب في الثاني.

ii. و لا مع المشروطة الخاصة و الوقتية الموجبتين:

١. كقولنا:

أ. «كل "زنجي متحرك الأصابع" أيضاً بالإمكان»

ب. و «كل "زنجي كاتب" "زنجي متحرك الأصابع" ما دام "زنجياً كاتباً" لا

دائماً».

١. كشف الأبرار، ص ٣٠٧ س ٣.

٢. فلما: ص.

٣. راجع أمثلة الفرس و الخمار و مركب زيد في الشكل الأول ص ٢٢٥ في البحث عن [احتياط الصغرى الممكنة و الكبرى الضرورية].

٤. الصغرى: الصغرى ص.

٥. زنجي: ق.

مع امتناع الإيجاب.

iii. و أمّا مع السالبة المشروطة فـ

١. لأنه يلزم من مجزّد الحاضتين سالبة مطلقة عامة كما سنبحث في الشرط

الثاني.

iv. و أمّا السالبة الوقتية فلا تدخل في هذا الشكل :

١. لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه كما تعرف في الشرط الثاني.

[الشرط الثاني]

الثاني: انعكاس السالبة المستعملة فيه،^٢

لعمد خلط:

a. أخس الغير^١ المنعكسة، وهي الوقتية،

b. مع الضرورية و المشروطة الخاصة و الوقتية، التي هي أخس التضاد.

كانت السالبة الوقتية^٢ صغرى أو كبرى.

١. أمّا الصغرى الوقتية مع الكبرى الضرورية:

a. فإن الخاصة المفارقة^٣ للشيء:

i. إذا سلب عنه وقتاً معيناً بالضرورة لا دائماً.

١. كـ «المتخسف» من «الفر».

ii. ثم محل ذلك الشيء على فصله بالضرورة،

iii. لم يمكن سلب فصله عن خاصته^٤.

b. و لو حل فصله على خاصته بالضرورة:

١. مجزّد: - صدق (في مخطوط مجلس ٣٨٥٩).

٢. الثاني: ق.

٣. كشف الأثرار، ص ٣٠٨ من ١.

٤. العبر: غير ص، ب؛ منه غير ع.

٥. السالبة الوقتية: الوقتية السالبة ب.

٦. الضرورية: - الخاصة ب.

٧. المفارقة: ع.

٨. خاصته: خاصة ق.

١. صارت الوقتية السالبة كبرى،
 ٢. و لا يمكن سلب الشيء عن فصله.
 ٣. وأما مع المشروطة الخاصة:
 ٤. إذا كانت الوقتية كبرى:
 ٥. فإن الخاصّة المفارقة للشيء:
 ١. إذا حملت على خاصته^١ الأخرى المستلزمة لها المفارقة.
 ٢. كـ«المنخسف» على «القرع اللامضي»^٢.
 ٣. وسلبت الأخرى عن الشيء بالتوقيت^٣.
 ٤. يمتنع سلب ذلك الشيء عن خاصته.
 ٥. وأما إذا كانت الوقتية صفري:
 ١. فيلزم من مجزئ صدق الخاصتين سالبة كلية مطلقة عامة:
 ٢. لاستلزام تقييضا معها^٤ صدق القياس من الصفري الدائمة و الكبرى
 الخاصة في الشكل الأول، كما عرفت في الشكل الثاني^٥.
 فإن قلت:
- سلمنا ذلك؛ لكنه ينجح «موجة جزئية مطلقة عامة» لانتظام الكبرى مع الموجبة المطلقة
 التي تتضمنها الصفري بالتبديل قياساً منتجاً لـ«مطلقة كلية» متعكسة إلى «موجة جزئية
 مطلقة عامة». وقد استنتج الشيخ من الموجبات سالبة^٦ وبالعكس في الشكل الثاني^٧.
 قلت:

١. خاصته: خاصة ق.
 ٢. معها: الظاهر أن الصحيح هو «معها».
 ٣. راجع ص ٤٤٤ التنبيه [ظر] الكثرة عدم إنتاج احتلاط المكينة مع الخاصتين] في نهاية البحث عن
 الاختلاطات الشكل الثاني].
 ٤. الشفاء، القياس، ص ١٨٦ من ١٠ - ص ١٨٧ من ١٠؛ ص ١٨٧ من ١٣-١٢؛ ص ٢١٧ من ٧-
 ٨؛ ص ٢٢١ من ١٨-١٧؛ ص ٢٢٦ من ١١-١٣.
 ٥. كشف الأسرار، ص ٣٠٨ من ١٠-١٢. هنا ما نسبته الحونغني إلى الشيخ و لم نجد في كلمات الشيخ ما
 يدل بأن الساليتين في الشكل الثاني قد نتجان موجبة؛ بل نعلم أن الشيخ صرح بأن الشكل الثاني لا يصح إلا
 سالبة. فيبدو لنا أن الحونغني و المصنف أخطأ في نسبهما إلى الشيخ إنتاج الساليتين للموجبة.

قد مرَّ أنَّ النتيجة إنما تكون^١ إن لو لزم من جميع ما وضع في القياس لا من البعض^٢.

٣. وأما الوقتية مع العاطيتين:

a. فلا تنجح لما مرَّ في المثال الأول مبدلاً الكبرى بالوصفية^٣ قولنا:

i. «لا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيت»

ii. و «كلّ ذي محور قمر بالضرورة ما دام ذا محور».

مع امتناع السلب.

٤. وأما مع الوقتية الموجبة:

a. إذا كانت صغرى قلصدق قولنا:

i. «لا شيء من "القمر المضيء" بمنخسف بالتوقيت»

ii. و «كلّ قمر "قمر مضيء" بالتوقيت».

b. وإذا كانت كبرى فإِنَّه يصدق:

i. «كلّ "قمر مضيء" منخسف بالتوقيت»

ii. و «لا شيء من القمر بـ"قمر مضيء" بالتوقيت».

مع امتناع السلب فيها.

١. يكون: يمكن في.

٢. راجع الباب الثاني «في القياس» الفصل الأول «في تعريف القياس» ص ٣٩٤ تحت العنوان المراد بـ«اللزوم» في تعريف القياس. راجع أيضاً ص [ظنُّ الكثرة عدم إنتاج اختلاط المعكئة

مع الحاضتين]

٣٩٤ التنبيه [ظنُّ الكثرة عدم إنتاج اختلاط المعكئة مع الحاضتين] في محابة البحث عن [احتلاطات الشكل الثاني]. و راجع [التاكشف الأسرار، ص ٢٣٥ من ١٠: ص ٣٠٣ من ٨٠٧: ص ٢٠٨ من ١٥٠١٤، إلّا أن الموحى يبدو أنه رجح عن هذا الجواب في ص ٣٠٩ من ٢٠٢.

٣. بالوصفية: بالوصف بـ

[الشرط الثالث]

ثالث: أن تكون الصغرى السالبة دائمة أو كبرى، ثم تنعكس سالبة،

١. لأنه لو لا ذلك يكون:

a. الصغرى من النوع "أ" من شرط الثاني،

b. والكبرى من النوع "ب".

٢. وأقصى الاختلالات منه ما يكون الصغرى مشروطة خاصة و كبرى وقتية؛

٣. وهو عتية:

a. لأن النوع إذا كانت له خاصتان متناقضتان متباينتان كـ "المخفف" و "المتين"،

بـ "المفرد".

i. فيصح سلب إحداها عن الثانية بالضرورة بحسب توصف لا دقة،

ii. و حمل الثانية على النوع بالتوقيت؛

iii. مع امتناع سلب ذلك النوع عن "الأول".

فهذه أمور ثلاثة فشرط في إنتاج هذا الشكل بحسب الجيدة.

تتبعه

لا يمكن في هذه الأمثلة بيان امتناع الإيجاب - كما بين "امتناع السلب" - حتى يتم الاختلاف كما في سائر الأشكال:

١. لأن ذلك إنما يصح إن لو كان الأكبر مساوياً عن الأصغر بالضرورة،

a. ليصح امتناع الحكمة الموجبة التي هي أعما الموجبات.

٢. لكن ذلك محل لأنه لو صدقت سالبة ضرورية؛

a. فلو كانت الصغرى موجبة، فلنجد معها ما يناقض عكسه الكبرى.

١. كشف الأسرار، ص ٣٠٩ س ١٢-١٣.

٢. عن: من ق.

٣. بين: بين ق.

٤. عكسه: عكسها ص. ق، ب.

c. و يضمّ معه قيد «الوجود» إذا كانت الكبرى وصفية و في الصغرى قيد «الوجود»^١.

لمية ذلك أنّ هذين الضربين يرتئان بالتبديل إلى الأوّل و ما يحصل ثمة تكون النتيجة هاهنا عكسه.
٢. و النتيجة السالبة:

a. تكون دائمة^٢ إن صدق الدوام على الكبرى،

b. و إلا تكون كنكس الصغرى؛

ف. بدون «الوجود» إذا كانت الصغرى موجبة،

ن. و بدون «الضرورة» إن لم تكن في الكبرى ضرورة^٣ وصفية^٤.

لمية ذلك:

١. أنّ المنتج للسلب هو الضروب الثلاثة الأخيرة،

٢. و كلّ منها يرتدّ إلى الثاني بعكس الصغرى،

٣. و قد عرفت أنّ النتيجة في الثاني تنبع «دوام» الكبرى و تنبع الصغرى على الوجه المذكور.

و إنّما يتعلّى «لادوام» الصغرى السالبة دون الموجبة لأنّ:

١. «لادوام» السالبة موجب^٥، فينتج مع الكبرى قيد^٦ «اللادوام»،

٢. بخلاف «لادوام» الموجبة فإنه يكون سالباً فلا ينتج مع الكبرى لصيرورة التباس عن سالبين، لأنّ الكلام في منتج^٧ للسلب.

١. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٨٣ س ٨-٩)؛ قس كشف الأسرار، ص ٣١١ س ٥-٣.

٢. حافّة: سلبية ق.

٣. لمية ذلك ... ضرورة وصفية: - ع.

٤. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٨٣ س ٩-١١)؛ قس كشف الأسرار، ص ٣١١ س ٨-٥.

٥. موجب: موجب ص.

٦. قيد: هنا ع.

٧. منتج: المنتج ق.

[عدم إنتاج الضرورة من المشروطة والمشرطة]

و اعلم أن المشروطة إذا لم يكن لوصفها مدخل في الضرورة، لم تنجح في هذا الشكل مع الضرورة ضرورية بل دائمة؛ فإنه يصدق من المثال المذكور:

«لا شيء من "فريس مركوب زيد" حملاً بالضرورة»،

«و كل مركوب زيد "فريس مركوب زيد" ما دام مركوب زيد لا دائماً»^١.

و لا يصدق:

«بعض الحمار ليس بمركوب زيد بالضرورة»، بل «دائماً»^٢.

و لو جعل الأصغر معدولاً، صار القياس عن موجبتين مع عدم الإنتاج ضرورية^٣.

تمت

[اختلاط الخارجية والحقيقية والذهنية]

إذا كانت الاعتبارات ثلاثة، كان الخلط بينها على تسعة أقسام، من ضرب الثلاثة في نفسها. و حكم ثلاثة منها وهي خلط كل اعتبار مع نفسه قد عرفت فما مر من الاختلاطات، لأن ما مر من أحكام الاختلاطات عام لخلط كل اعتبار مع نفسه.

١. هذه الكبرى ليست بمشرطة عاتمة - بل هي عتية عاتمة - لأنها لا تشغل على صحة بالضرورة؛ و لو زيدت هذه الجهة كذبت الكبرى لأن تركيب «الفرسية» و «مركوب زيد» ليس ضروري سواء «مركوب زيد» لأجل الوصف و لا بشرط الوصف و لا ما دام الوصف. نعم، «مركوب زيد» ضروري سواء «مركوب زيد» لأجل الوصف و بشرط الوصف؛ و «الفرسية» في المثال ضروري سواء «مركوب زيد» ما دام الوصف؛ لكن تركيبها ليس ضروري سواء «مركوب زيد» بأحد المعاني الثلاثة للمشرطة.

٢. مطلع الأنوار (الواع الأسرار) يشرح مطلع الأنوار ص ٥٨٨ س ١٢-١٥. اعترض قطب المعنى الرازي في لوامع الأسرار على هذا الكلام بقوله:

و هذا الكلام منعر بأنه لو اعتبر الضرورة لأجل الوصف نصح [الصعري] الضرورية مع [الكبرى] المشروطة في الشكل الرابع [نتيجة] ضرورية؛ و فيه ما فيه. (الواع الأسرار) يشرح مطلع الأنوار

ص ٥٩٠ س ١٤-١٦؛ راجع أيضاً ص ٥٦٩ س ٢-١٢.

٣. و اعلم - مع عدم الإنتاج ضرورية - ع، ق.

٤. تسعة: سبعة ص.

فيقيت ستة أقسام وهي خلط كل اعتبار مع ما يخالفه.
والضابط^١ في اعتبار النتيجة في هذه الستة أن النتيجة - موجبة كانت أو سالبة^٢ - يكون اعتبارها كأخص الاعتبارين المحتلطين في ذلك القياس حالة الإيجاب^٣.
ونبين^٤ ذلك في الأشكال:

أما الشكل الأول:

[الخلط الخارجية والحقيقية]

١. فإذا كانت الصغرى خارجية:
٢. والكبرى موجبة حقيقية، تلزم النتيجة خارجية:
٣. لأن الكبرى دلّت على أن الأكبر حاصل لكل ما حصل له الأوسط،

١. كتب في هامش ع ما يتلو:

هذا الضابط إلى آخره كان يحتمل المصنف على هذا الوجه الذي غيّر ما المكتوب أولاً إليه. لكن تقرير شرحه موافق لما كتب أولاً، فليعتبره الناظر. هـ.

نقول: هذا الكلام - إن كان مطابقاً للواقع - يدل على وجود نسخة المصنف عند الكاتب وهذا يعطي اعتباراً كبيراً لمخطوط ع. لكن في هذا الكلام تشويهاً يمنعنا فهم مقصوده حق الفهم؛ والظاهر أن الكاتب استنسخ الكتاب من مخطوط غير نسخة المصنف، ثم حصل على نسخة المصنف فشطط على بعض العبارات المستنسخة من المخطوط الأول. والظاهر أيضاً أن المصنف كان قد غيّر بعض العبارات من قسطنط الأفكار قبل أن يشرعها لحصل هذه الاختلافات في المخطوطات. وعبارة شرح القسطنطاس هو هذا:

والضابط في اعتبار النتيجة في هذه الستة في هذه الأشكال الأربعة أن النتيجة - موجبة كانت أو سالبة - يكون اعتبارها كاعتبار المقدمة التي يكون اعتبارها أخض حالة الإيجاب؛ وقد عرف في فصل اعتبار النصال أن الموجحة الخارجية أخض من الموجحة الجزئية الحقيقية، والموجبة الحقيقية من الموجحة الجزئية الذهنية؛ وبالعكس إن كانت هذه الثلاثة سالبة كلية. ولتفضل ذلك في الأشكال. (شرح القسطنطاس).

٢. موجبة كانت أو سالبة. ص. ب. ما أكتناه في المتن موافق لمخطوطتين ع. ق و شرح القسطنطاس.
٣. حالة الإيجاب؛ وإن كانت سالبة يكون اعتبارها كاعتبار المقدمة السالبة في ذلك القياس ص. ب: حالة الإيجاب وإن كانت سالبة يكون اعتبارها كاعتبار المقدمة السالبة في هذا القياس حالة الإيجاب ع. ما أكتناه في المتن موافق لمخطوط ق و شرح القسطنطاس.
٤. يبين: و بيان ص: يبين ب.

- ii. لكن الأصغر من جملتها؛
- iii. و الأصغر ثابت في الخارج؛
- iv. فيلزم ثبوت الأكبر له أيضاً في الخارج،
- v. فتصدق خارجية.
٢. و إن كانت الكبرى سالبة حقيقية، تلزم النتيجة سالبة خارجية؛ و ذلك ظاهراً؛
 - i. إذ الكبرى دلّت على هذا المعنى؛
 - ii. و تلزمها السالبة الخارجية، لكونها أخص منها كما عرفت؛
٣. و إذا كانت الصغرى حقيقية؛
 - i. و الكبرى موجبة خارجية، لا تنفج شيئاً لصدق: «كل عتقاء حيوان» حقيقةً
 - ii. و «كل حيوان لا عتقاء» خارجياً مع كذب النتيجة.

-
١. جملتها؛ ١ و الأصغر من جملتها ص.
 ٢. خارجية: حقيقية ص. ب. الطاهر أن المصنف رأى أن النتيجة سالبة خارجية في نفسه من التكرار و ... حقيقة في الشرح و الاختلاف طاهر إلى هذا.
 ٣. هذا المعنى: أي السالبة الحقيقية.
 ٤. و تلزمها السالبة الخارجية، لكونها أخص منها كما عرفت؛ ق: و تلزمها السالبة الخارجية؛ يكون معنى «بعضها كما عرفت» ع.
 ٥. راجع ص ٢٥٤ البحث تحت عنوان النسب بين القضايا الثلاث في هذه الفصل ثبت في الخصوم و الزعمال و المحصر «قبل مخالطة» من الباب الأول من المذلة الثانية في اكتساب الصدق.
 ٦. لا تنفج شيئاً: عدم الإلتحاق خلاف لما صرح به ص ٢٥٢ من أن الخارجية أخص من حقيقة و ... الخارجية تسلم صدق الكبرى الخارجية حقيقة أيضاً فتصدق المتضمن حقيقة من صدق ... كما ... به في نهاية البحث.

b. وإن كانت الكبرى سالبة، تنتج سالبة خارجية^١ لدلالة الكبرى عليه^٢.

[اختلاط الحقيقة والذهنية]

١. وإن كانت الصغرى حقيقة والكبرى ذهنية:

a. فإن كانت موجبة، تلزم النتيجة حقيقة.

i. لأن الكبرى دلت على حصول الأكبر لطبيعة الأصغر.

لكون الأصغر مندرجاً تحت الأوسط؛

ii. و الأصغر موضوع الحقيقة؛

iii. فيكون ممكناً في الخارج مع ما يحصل له لطبعه،^٥

iv. فتصدق النتيجة حقيقة.

b. وإن كانت الكبرى سالبة، تصدق سالبة حقيقة^٦ لدلالة الكبرى عليه كما

عرفت.

٢. وإن كانت الصغرى ذهنية:

a. والكبرى موجبة حقيقة، فلا تنتج،^٧ يصدق قولنا:

i. «كلّ خلاء بعدّ ذهنيّاً

ii. و «كلّ بعدّ ماديّ» حقيقة

١. وإن كانت الكبرى سالبة [خارجية]، تنتج [نتيجة] سالبة خارجية: المثال لهذا الضرب هو هنا:

«كلّ عتقاء حيوان» حقيقة

و «لا شيء من الحيوان بعتقاء» خارجياً

ينتج: «لا شيء من الحيوان بعتقاء» خارجياً.

٢. لدلالة الكبرى عليه: صدق الأصغر أو لم يصدق من.

٣. لدلالة الكبرى عليه: أي لدلالة الكبرى على صدق النتيجة سالبة خارجية. قال في شرح القسطاس: «الكبرى

دلت على أن الأكبر مطلوب عن الأصغر بحسب الحقيقة».

٤. لطبيعة: لطبيعته من.

٥. لطبيعة: بطبعه ع، بطبيعته من، بطبيعة ب.

٦. حقيقة: ذهنية من.

٧. فلا تنتج: عدم الإنتاج هاهنا أيضاً خلاف لما صرح به ص ٢٥٤ من أن الحقيقة أخض الذهنية من فإن

أخضية الحقيقة تستلزم صدق الكبرى الحقيقية ذهنية أيضاً فتصدق التضمنان ذهبتين فتنتجان ذهنية كما

صرح به في نهاية البحث.

مع كذب:

لأنه «كلّ خلاء ماذي».

b. وإذا كانت سالبة، تنتج سالبة حقيقية لدلالة الكبرى.

[اختلاط الخارجية والذهنية]

وكذا إذا اختلطت الخارجية مع الذهنية:

فإن الذهنية:

١. إن كانت كبرى، تنتج:

a. خارجية موجبة

b. وذهنية^٢ سالبة، كما مر.

٢. وإن كانت صغرى:

a. فإن كانت الخارجية موجبة، لا تنتج، بالنقض المذكور قبل ذلك:

b. وإن كانت سالبة، تنتج سالبة خارجية كما مر.

و أمّا الشكل الثاني:

١. فإذا كانت الصغرى موجبة:

a. فإن كانت خارجية والكبرى حقيقية، تنتج سالبة خارجية^٣.

و ألا صدقت موجبة خارجية^٤ و تنتج مع الكبرى سالبة حقيقية

مستلزمة لسالبة خارجية^٥ مناقضة للصغرى.

b. وإن كانت حقيقية والكبرى خارجية، تلزم سالبة خارجية.

١. لدلالة الكبرى: أي لدلالة الكبرى على صدق النتيجة سالبة حقيقية.

٢. ذهنية - ق.

٣. النقص المذكور قبل ذلك: أي مثال «كلّ خلاء بعد».

٤. مر: وجد الأصغر أم لا ص.

٥. خارجية: حقيقية ص. نقول: النتيجة الحقيقية خلاف ما صرح به في شرح الفسطوس

٦. خارجية - ص.

٧. حقيقية مستلزمة لسالبة خارجية: - ق.

و إلا لصدقت موجبة خارجية^١، فيضم^٢ عكسها مع الصغرى^٣ -
 إن كانت الصغرى كلية - لينتج من الأول موجبة خارجية مناقضة^٤
 للكبرى^٥.

٢. وإن كانت الصغرى سالبة:

a. فلن كانت خارجية، تنتج مع الكبرى الموجبة الحقيقية سالبة خارجية،
 و إلا لأنتج تقيض تلك السالبة مع الكبرى ما يناقض الصغرى.
 b. وإن كانت حقيقية، تنتج مع الكبرى الموجبة الخارجية سالبة خارجية^٦،
 و إلا لصدقت موجبة خارجية^٧؛ فنضعها إلى الكبرى^٨ لينتج ما
 يستلزم تقيض الصغرى^٩.
 وكذا نبين في خلط الحقيقة مع الذهنية و الخارجية مع الذهنية.

و أما الشكل الثالث: فبعكس الصغرى يرتد إلى الأول و يلزم ما ذكرنا من اعتبار النتيجة.
 و أما الشكل الرابع:

١. و إلا لصدقت موجبة خارجية: - ع، ق؛ + بعكس الكبرى و الخلف ق، ب.

٢. فيضم: فنتضم ب.

٣. الصغرى: الكبرى ق، ب.

٤. فيضم عكسها مع الصغرى إن كانت الصغرى كلية لينتج من الأول موجبة خارجية مناقضة للكبرى - ع.

ق. و الذي جاء في شرح النسطاس هو تفصيل يعطي معنى لهذه العبارة و هو ما يلي:

و بالخلف بأن تأخذ تقيض النتيجة:

١. و حكمه عكسه مع الصغرى - إن كانت الصغرى كلية - لينتج تقيض
 الكبرى.

٢. و يضم عكس الصغرى مع تقيض النتيجة - إن كانت الصغرى حوتبة
 - لينتج ما يكون عكسه تقيض الكبرى.

٣. خارجية: حقيقة ص، ع، ب. قول: النتيجة الحقيقية خلاف ما صرح به في شرح النسطاس.

٤. خارجية: حقيقة ع. قول: النتيجة الحقيقية خلاف ما صرح به في شرح النسطاس.

٥. فضعها إلى الكبرى: فيضم عكسها إلى الصغرى ص، ب. قول: ما أمتداه في المقى موافق لما صرح به في
 شرح النسطاس.

٦. الصغرى: الكبرى ص. قول: ما أمتداه في المقى موافق لما صرح به في شرح النسطاس.

١. فالمنتج للإيجاب هو قد بالتبديل إلى الأول و يظهر ما ذكرنا من اعتبار النتيجة.
 ٢. و المنتج للسلب هو قد إلى الثاني بعكس الصغرى و يحصل المطلوب.
- و هذا باب حسن ما مسته الأفكار من قبلي، فاقضه، فإنه يعينك في حل المغالطات و الشبهات.

خاتمة

[العكس و القياسات على رأي الفارابي]

لو أخذ الموضوع^٢ كما هو رأي الفارابي^١:

[١] [في العكس:]

- a. انعكست المحكئة بمكئة.
- b. و السالبة الضرورية سالبة ضرورية.

[٢] [في الشكل الأول و الثالث:]

و تنتج الصغرى المحكئة في الأول و الثالث مع الكل كالصغرى الفعلية من غير فرق.
لاندراج الأصغر حينئذ تحت موضوع الكبرى.

[٣] [في الشكل الثاني:]

و تنتج الضرورية الذاتية في الشكل الثاني مع الكل ضرورية، لاختلف.

١. مسته: منه عن، ب.

٢. يعينك: يعينك ق.

٣. الموضوع: الموضوع ق.

٤. راجع هامش ص ٢٤٥ في الرئي المصوب في لغوي في - أحد إمكاني في منه وضع، و موقع من الاختلاف في أقسام هذا رأي إيه في بحث تحت عنوان [عشر موضوع] أدب بحث في جمع المقصورات. في البحث الذي من الفصل ثلث في خصوص و بفتح و حصر - من - - - - - في المقابلة الثانية - في الكتب متعددة.

[٣] [في الشكل الرابع:]

[١-٣] [في الضرب الأولين:]

- a. و الصغرى الممكنة في الضربين الأولين من الرابع، تنتج ممكنة عامة.
b. و إن كانت في الكبرى دون الصغرى، تنتج مطلقة عامة بالتبديل.

[٢-٣] [في الضرب الثالث:]

- a. و الكبرى الممكنة في الضرب الثالث، تنتج مع الضرورية^١ الناتية ضرورية^٢ ذاتية بالتبديل.

[٣-٣] [في الضرب الآخرين:]

- b. و في الآخرين^٣ إن كانت السالبة ضرورية تكون النتيجة ضرورية.
و لعل مراد المتقدمين من الموضوع حيث قالوا بهذه الجملة ما ذهب إليه الفارابي^٤ و الله أعلم.

١. الضرورية: الضرورة ق، ب.

٢. ضرورية: ضرورة ق، ب.

٣. الآخرين: الآخرين ب.

٤. راجع مطلق الملخص من ١٤٥ و ٢٨٧ وكشف الأسرار من ١٤٥ و ٢٧٩.

القسم الثاني

في الأقيسة الشرطية الاقترانية

[الحاجة إلى الأقيسة الشرطية]

القضايا الشرطية قد تكون فطرية وقد تكون مطلوبة بالبرهان. واستنتاج الشرطية من الحليات متعسر^١، فيجب على المنطقي أن ينظر في الأقيسة الشرطية.

[تأريخ الأقيسة الشرطية]

و المعلم ما ذكرها في التعليم^٢.

و زعم بعضهم أنه إنما تركها اعتماداً على العلم بالتباسات الحلية في العلم عما^٣، و ذلك باطل لكثرة المغايرة و الاختلاف في الأحكام بينها.

١. متعسر: عسر ص.

٢. استنتاج الشرطية من الحليات متعسر: هذا خلاف ما حكى به في ص ٢٧٨ [في الملازمة بين الحلية و الشرطية] في حيازة النصل الحادي عشر من الباب الأول من المقالة الأولى - في اكتساب التصديقات.

٣. يقول القاراي في شرح العبارة:

[أرسطوطاليس] ليس ينظر في تأليف الشرطي في هذا الكتب أصلاً و ينظر فيه في كذب التماس نظراً يسيراً، و قد نظر فيه أصحاب الرواق و أهرسييس و غيره من الروافقين طراً مستحقاً، و أفرطوا فيه و استقصوا أمر التباسات الشرطية، و كذلك ثاوفرسطس و أوديس مع أرسطوطاليس، و زعموا أن لأرسطوطاليس كتباً في المقاييس الشرطية، و إنما في المطلق ما علم أنه مفرد قوفاً في المقاييس الشرطية، و إنما يوجد ذلك في تفسير المترسرى بمحكوماً عن ثاوفرسطس، (المضامين للفارابي، ج ٢، ص ١٢٥).

٤. هذا زعم أبي البركات البغدادي فإنه يقول:

و الدهن السليم يعرفها بما قيل، و أسمى [المعلم الأول] ذكرها في كتابه [١] إنه نقلة وندما في العلوم فكرة التطويل عما [٢] أو لاعناده على أن الأدهن التي عرفت الحليات تنتهي منها إليها متفرقة، عرفت من الحليات [٣] أو لكلها، (المعجم ج ١، ص ١٥٥).

وقال الشيخ «لعلّ المعلم ذكرها ولم تُنقل إلى العربية»^١ و اعترض عليه صاحب المعبر بأنه «لو ذكرها لُنُقِلَ إلى العربية»^٢ وذلك غير لازم.^٣

وقال الشيخ في الشفاء:

إنّا قد علمنا^٤ في هذا الباب كتاباً في مدّة ثلثي عشرة سنة. فبعد استخراجه وقع إلينا كتاب في الشرطيات منسوب إلى الفاضل الفارابي^٥، وكأنّه منحول عليه لقلة وضوحه وكثرة خطاه^٦ وضعف براهينه وجعله^٧ ما هو عقيم منتجاً وما هو منتج^٨ عقيماً.^٩ وأقول: لعلّ المعلم إنّما حذفها لكونها غير يفيّئ الإنتاج كما سنبين بعد إن شاء الله تعالى.

١. لعلّ: لعلّم ق.

٢. المختصر الأوسط، تصحيح سيد محمود يوسف ثاني، ص ١٢٦.

٣. المعبرج، ١ ص ١٥٥.

٤. كشف الأسرار ص ٣١٧ ص ١٠٠٦.

٥. علمنا: علمنا ص، ع، ق، ب؛ علمنا هامش ع، الصحيح ما أثبتناه لأن الشيخ يقول في الشفاء:

وقد كتبا علمنا في هذا الباب في بلادنا كتاباً كبيراً مشروحاً غالب عتاً في أسفارنا ومفارقتنا لأسبابنا وكأنّه منحول في البلاد التي كتبا بها. وبعد أن كتبا استخرجنا هذا الجزء من العلم بقريب من ثلثي عشر سنة. و وقع إلينا كتاب في الشرطيات منسوب إلى فاضل المتأخرين. (الشفاء، القياس، ص ٣٥٦).

لكن المصحح لكتاب القياس من الشفاء أثبت «علمنا» على صورة «علمنا» فغيّر المعنى تماماً. أمّا ما أثبتناه مطابق لبعض النسخ كخطوط مجلس شورى إسلامي رقم ١٣٥ ص ١٦٨١٠٠.

٦. الفاضل الفارابي: اسم «الفارابي» بهذه الصراحة لا نجد في آثار الشيخ. لا سيما في كتاب الشفاء؛ والذي جاء في القياس من الشفاء في هذا الموضع هو هذا: «منسوب إلى فاضل المتأخرين». وهناك جرى بحث في هوية هذا الفاضل المتأخر هل هو إسكندر الأفروديسي أم أبو نصر الفارابي. فذهب فريق إلى الأول وفريق إلى الثاني. انظر إلى المقالة التالية التي تدعم الفريق الثاني:

Tony Street, (2001) – "The Eminent Later Scholar" in Avicenna's book of the syllogism, *Arabic Sciences and Philosophy*, vol. 11, pp. 205-218.

٧. خطاه: خطاه ق.

٨. جعله: جعل ص، ع، ب.

٩. منتج: منع ق.

١٠. الشفاء، القياس، ص ٣٥٦-٣٥٧.

[أقسام الأقسام الشرعية]

و قد عرفت مما مر أن المراد بالأقسام الشرعية ما تتركب إما من الشرطيات الصرفة^١، أو منها ومن الحليات. فيلزم أن تكون أقسامها خمسة لأنه إما أن تتركب من:

١. متصلتين،
٢. أو منفصلتين،
٣. أو حلية ومقتلة،
٤. أو حلية ومنفصلة،
٥. أو مقتلة ومنفصلة^٢.

القسم الأول

ما يتركب من متصلتين^٤

و هو ثلاثة أصناف: لأن المشترك بينهما:

١. إما جزء تام^٥ من كل واحدة منها،
٢. أو غير تام^٦.

١. إما: ص، ب.

٢. الصرفة: أما صرفة ص.

٣. هذا التقسيم من الشرح في المختصر الأوسط ص ١٢٨ من ٥٠٣: قياس الشفاء ص ٢٤٥-٢٤٦

٤. متصلتين: المتصلتين ص. ب.

٥. جزء تام: الظاهر أن المقصود من «الجزء التام» هو الجزء الذي يفيد معنى يصح السكوت عليه. ثم الجزء الذي هو قضية (عند التحليل).

٦. جزء غير تام: الظاهر أن المقصود من «الجزء غير التام» هو الجزء الذي لا يفيد معنى يصح السكوت عليه. أي الجزء الذي ليس بقضية عند التحليل. وهذا ما فهم من المتن الكافي من عبارة الشيخ «جزء غير تام أعني جزء مقدم أو جزء تال» (المختصر الأوسط ص ١٢٨) حيث فسر الجزء التام «بتركيب الموضوع والحصول وفسر «الجزء غير التام» بالموضوع وحده والمحمول وحده: «إما أن يكون اشتراك في محرم - ذم - أعني به «الموضوع مع المحمول» أو في «جزء غير تام» أعني به أحدهما» (الكافي، حدائق الحقائق، المخطوطة رقم ٨٤٤ مكتبة فاضل أحمد ياشا، ص ٩٢ الف). راجع بحثنا عن هذا المعنى في كتابنا مطلق تخليص ص ٩٣ ٩٧ و ٢٠٢.

٣. أو تام من إحداها غير تام من الأخرى.^١

و القسمان الأخيران ما ذكرهما الشيخ؛^٢ بل هما من محترعات المتأخرين.^٣ و ستعلم بعد ذلك فساد قولهم فيها.

و لكن عبارة الشيخ تبادر معنى آخر من «الجزء التام» و «الجزء غير التام» فكأنه يوم «جزء مقدم أو جزء تال» أن «الجزء غير التام» هو الذي هو «جزء جزء» بخلاف «الجزء التام» الذي هو جزء ليس بجزء جزء. و كأن أفضل الدين الخوجي فهم «الجزء غير التام» بالمعنى الثاني لا بالمعنى الأول إذ زاد نسباً من الاتفاق الشرطي يكون الأوسط فيه جزءاً تاماً في مقدمة و جزءاً غير تام في مقدمة فلان أمراً واحداً لا يمكن أن يكون تاماً و غير تام في التعريف الأول و إن أمكن ذلك في التعريف الثاني. فعمل هذا المعنى الثاني. يمكن أن يكون الأوسط في الحليتين جزءاً تاماً و في الشرطيتين جزءاً غير تام كما في قولنا:

«كلما كان آ ب فكلاً كان ج د فلا (ه ز)»

و «كلما كان ح ط فكلاً كان (ه ر) فوى»

ف«كلما كان آ ب و ح ط فوى».

فالأوسط في هذا المثال (أي «ه ز») جزء تام على التعريف الأول (لأنه قضية عند التحليل) و جزء غير تام على التعريف الثاني (لأنه جزء الجزء و ليس بجزء بلا واسطة).

١. هذا التقسيم الثلاثي من الخوجي في كشف الأسرار ص ٣١٨ س ٨-١١. و للشيخ في المختصر الأوسط تقسيم ثنائي: «هذه إما أن تكون الشركة بينهما في جزء تام - أعني مقتماً أو تالياً - أو (أي) جزء غير تام أعني جزء مقدم أو جزء تال». (المختصر الأوسط ص ١٢٨).

٢. القسمان الأخيران ما ذكرهما الشيخ: الحق أن القسمين ذكرهما الشيخ. أما القسم الثاني ففي المختصر الأوسط ص ١٦٣ و الشفاء. القياس، ص ٣٥٢-٣٥٦. و إن كان مثاله في الحقيقة من القسم الثالث:

«لأن كان هذا الشيء كثيراً فهو ذو عدد»

و «كل ذي عدد فلان زوج و إما فرد»

ينضج:

«لأن كان هذا الشيء كثيراً فهو إما زوج و إما فرد».

فأما القسم الثالث قد ذكره في البحث عن القياسات المولدة من الشرطيات و الحملات فلان أخذ الأوسط بينهما لا يمكن إلا و أن يكون جزءاً تاماً من المحلية و جزءاً ناقصاً من الشرطية. (المختصر الأوسط ص ١٥٠-١٦٢؛ الشفاء. القياس، ص ٣٢٥-٣٥٢).

٣. المتأخرين: هم أفضل الدين الخوجي و تابعوه. أما الشيخ و زين الدين الكشي لم يفرقا بين القسمين الثاني و الثالث في شيء من الألفية الشرطية الاتفاقية فلان أمثلتها ليست مركبة من شرطيتين. بل من شرطية (متصلة أو منفصلة) و محلية مرادة المحمول و الحد الأوسط جزء غير تام من تلك الشرطية و موضوع لتلك المحلية! فلا نعلم أن موضوع المحلية المرادة المحمول هل هو جزء تام أو غير تام، فإنما يعتبران المحلية المرادة

[القسم الأول [من المتصلتين]

و هو أن يكون [الأوسط] جزءاً تاماً منها

ففيه مسلكتان:

[المسلكت الأول]

ما يتوَّكب من لزوميتين

و تعتقد فيه الأشكال الأربعة، لأن الأوسط:

١. إن كان تالياً في الصفري، مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول؛

٢. وإن كان بالعكس فهو الرابع؛

٣. وإن كان تالياً فيها فهو الثاني؛

٤. وإن كان مقدماً فيها فهو الثالث.

و شرائط الإنتاج و عدد الضروب و جهة النتيجة و كينيتها و كيتها و بيان إنتاج ما لا يتبين

بنفسه في كل شكل كما في الحمليات.

هنا ما قالوه^١.

و قد عرفت فساد ذلك فيما يتنا أن أكثر الضروب في اللزوميات غير مستج.^٢

المحول من المتصلة لا من الحلية و لأنه ليس هناك تعريف في كلمات الشيخ و الكندي تنبئ عن معنى «متلة».

و غير المتلة: في الحلية المرتدة المحول. راجع: المختصر الأوسط ص ١٤٨ من ٣: ص ١٤٩: ص ١٥٢

من ٤ إلى ص ١٤٣ من ٤ و قياس الشفاء ص ٣٥٤-٣٥٦، حاشية الخفئ، المخصوصة رقم ٨٤٢ نكتة

فاضل أحمد باشا، ص ٢٩٤ب-٢٣٧ ص ٢٩٧، ص ١٠٠.

١. الشفاء، القياس، ص ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٢.

٢. انظر ص ٣٤٢ البحث تحت عنوان «عقم بعض الضروب من الأقيسة الشرطية» في محبة البحث أحسن

من الفصل العاشر «في العكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في الكتب المتصديقات».

[تشكيك الشيخ على الشكل الأول]

و شكك الشيخ على الشكل الأول في اللزوميتين بأنه يصدق قولنا:

١. «كلما كان الاثنان فرداً كان عدداً»
 ٢. و «كلما كان الاثنان عدداً كان زوجاً»
- مع كذب قولنا:
٣. «كلما كان الاثنان فرداً كان زوجاً»^١.

[حل الشك من الشيخ]

و ذكر الشيخ في حله:

أن الصغرى كاذبة، لأن «كون الاثنين فرداً» أمر مستع، فجاز أن يلزمه المحال و هو أن لا يكون - على تقدير كونه فرداً - عدداً^٢.

قل:

بل يجب أن لا نسلم «كونه عدداً» على هذا التقدير، لأنه «ليس شيء من الأعداد هو اثنان فرداً»^٣ فـ «ليس مما هو اثنان فرداً يعدو»^٤.

و فيه نظر: لأن ذلك يتدح في جميع الشرطيات التي يكون المنذم فيها أمراً مستعاً، مع أنه صرح بصدقها في كثير من المواضع؛ و من جملة ما حيث قال يصدق قولنا: «كلما كان الشيء خلاء فهو بعده»^٥.

[حل الشك من الخوئي]

و الأولى أن ينص صدق الكبرى كلية، إذ لا يلزمه «كونه زوجاً» على جميع أوضاع «كونه عدداً»، لأن من جملة هذه الأوضاع «كونه فرداً» و هذا الوضع يناقض «كونه زوجاً»^٦.

١. الشفاء، القياس، ص ٢٩٦-٢٩٥.

٢. الشفاء، القياس، ص ٢٩٧.

٣. فرداً فرداً ق.

٤. فرداً فرداً ق.

٥. الشفاء، القياس، ص ٢٣٩-٢٤٠.

٦. الشفاء، القياس، ص ٢٧٤-٢٧٥، ٢٨٣، ٣٢٤.

٧. كتب الزائر ص ٣١٩ ص ١٢٠٨.

جانب الثاني: في تجانس - الفصل الثاني: في نفسه قياس - نفسه الأولى: لا تقري - في الثانية: صفة ١٠٠

[تشكيك الأخرى على الشكل الأول]

و قوم قدحوا في إنتاج هذا الشكل على وجه آخرين قنوا:

إنما ينتج هذا الشكل إن لو بقيت الكبرى صادقة عن تصور مقته صغرى. لكن نزل
ممنوع جواز كذب الكبرى على تصور مقته صغرى. و إذا كانت صادقة في نفس
الأمر، إذ يصدق قولك:

«كلما كان الشيء سواداً و يعض فهو يعض»

«و كلما كان الشيء سواداً فهو ليس يعض»

أو:

«ليس البتة إذا كان الشيء سواداً فهو يعض»:

مع امتناع قولنا:

«كلما كان الشيء سواداً و يعض فهو ليس يعض» في قول.

و قولنا:

«ليس البتة إذا كان الشيء سواداً و يعض فهو يعض» في شيء:

و ذلك لكذب الكبرى على تصور مقته لصغرى.

و المنطقيون تخيروا في جواب ذلك.

[حل شبهة الأخرى]

و جوابه أن:

١. الكبرى الصادقة في نفس الأمر: لو كذبت على تصور صديق مقته صغرى. لكن

مقدم الصغرى منافياً لاستلزام مقته الكبرى لها.

١. و قوم قدحوا: قد قدح قوم ع.

٢. حلاصة الأفكار، ص ٣٢٣: منبهي الأفكار، ص ٢٥٤، ٢٥٥: «نفس» روحه ص ٣٦٤ حقا عقل تعبر
في الشرطية و آخرها: من أدب الأول: في نفسه نفس: و آخره: و حكمه: و ص ٦٠٠: «نفس»
الأول من الفصل الثاني عشر: في البحث و الماصرة: من أدب: «نفس» في نوع: «نفس» في ك: «نفس»
الحاضر.

٣. الأمر: في.

٢. لكن استلزام مقدم الكبرى لتاليها طبيعي له.
٣. و ما يكون منافياً لمقتضى طبيعة شيء يكون^١ منافياً له.
٤. فيكون مقدم الصغرى منافياً لمقدم الكبرى.
٥. و حينئذ لا يخلو من أن يكون مقدم الكبرى عين تالي الصغرى أو لا يكون:
 - a. فلن كان، يلزم كذب الصغرى،
 - i. إذ المقدم لا يكون منافياً لتاليه،
 - ii. و إلا يلزم اللزوم مع سلبه في نفس الأمر،
 - iii. لأنّ المنافاة ملزوم لسلب اللزوم.^٢
 - iv. و حينئذ يلزم خلاف المقدم.^٣
 - b. و لن لم يكن، فلا يكون الوسط مكرراً. هنا خلف.

[تدليك الخونجي على الشكل الثالث]

و شكك الشيخ^٤ أيضاً على الثالث بأن:

- كل أمرين لم يكن لأحدهما تعلق بالآخر - ك«أكل زيد» و «شرب عمرو» - يصدق
 «كلما ثبت مجموعها ثبت الأول»
 و «كلما ثبت مجموعها ثبت الثاني»
 مع كذب قولنا:
 «قد يكون إذا أكل زيد يلزم البتة أن يشرب عمرو».^٥
 و منع بعضهم^٦ كذب هذه الجزئية بناء على أنه:
 إذا فرض الأول مع الثاني أو مع ملزومه لزمه الثاني فيكون لازماً على بعض الأوضاع.^٧

١. يكون: - الشيء ص.

٢. اللزوم: الملزوم ص.

٣. المقدم: افتقر ص، ع.

٤. هذا الشك ليس من الشيخ بل من الخونجي.

٥. عمرو: - و ب: - كان بينهما ملازمة إدع.

٦. كشف الأسرار ص ٣١٩ من ١٤-١٥.

٧. بعضهم: ليس هناك من مع هذه الجزئية: بل هنا فرض افتراضه الخونجي.

٨. كشف الأسرار ص ٣١٩ من ١٧ - ص ٣٢٠ من ١.

و قد يتنا فساده ذلك^١

و زعم بعض المتأخرين^٢ «أن الملازمة الجزئية ناجمة بين أي أمرين كانا وإن كانا قيعضين» هذا البرهان^٣ واعتد في ذلك حتى بني عليه كثيراً من الأحكام^٤.
و حل ذلك قد عرفت فيما سلك من عدم إنتاج^٥ الموجبين في الثالث^٦.

المسلك الثاني:

في القياسات المركبة من الاتفاقيات الضرفية

و المختلطة مع اللزوميات

[الاتفاقية العامة عند الشيخ]

قد نص الشيخ في الشفاء:

أن الاتفاقية الموجبة لا يتوقف صدقها على صدق المقدم، بل على صدق الخلفي. فلو كان المقدم كاذباً يكون معنى «موافقة التالي لآء»: ١. «أن التالي موجود في نفسه مع كون المقدم تكاذب مفروض».

١. انظر ص ٣٥٧ البحث تحت عنوان [الحيل الأولى]: ربه كتب ملازمة جزئية: أي تحت حصر «في ما وجد» في عكس شرطيات «من أصل لعشر» في عكس استوي «من - ب» الأولى من حدة لائنية «في كتب المصنفات».

٢. بعض متأخرين: متأخرون في.

٣. برهان: لأمرق.

٤. «نعم من شخصين من ربح ملازمة جزئية بر أي أمر كان» «أما في حصر من - هـ» «أمر كاشك» و دفعه بكلام - صفة.

و شذو في بنو أن ذلك ينحصر في حصر حرق في أي شيء كان.. «ما تصف - صفة»
«... لكنه صرحوا بلس برود كبح في خوفين» «كشك - فسر» ص ٣٢٠ من ١١٤

٥. شرح - ب.

٦. ص ٣٦٦ «نقد حصر عيوب من (ألفية شرطية) في حدة تحت حصر من حصر عشر «في عكس استوي» من - ب» الأولى من حدة شبة «في كتب المصنفات».

٢. لا «أن التالي موجود مع وجود المقدم»، فلن ذلك حينئذ كاذب دائماً^١.

ثم قال:

فيصدق قولنا: «كلما كان الإنسان غير ناطق فالإنسان ناطق»^٥. أي الأول لو كان مفروضاً على أنه حق، يكون الثاني في نفسه حقاً^٦.

[عدم اشتراط «عدم المفارقة» في الاتفاقية]

فقد من كلامه أن «عدم المفارقة» ليس بشرط بين المقدم و التالي في الاتفاقية^٢.

[الاتفاقية العامة عند الشيخ]

ثم قال:

إذا قلنا: «كلما كان كل إنسان ناطقاً فكل حمار ناهق» عيننا بالمقدم الفرض^٤ و بالتالي الموافقة. فكأننا قلنا: كلما فرضنا «أن الإنسان ناطق» – إتما^٣ فرضاً على أنه حق في نفس الأمر^٦، أو حق بحسب الفرض، أو منتظر موقوف – فإنه يوافقه «أن كل حمار ناهق»^٧.

و لو كان بدل «كل حمار ناهق» «كل إنسان ضاحك» كان الفرض يلزمه التالي. و يشتركان في أن الفرض يتبعه هذا التالي^٨.

[عدم البأس في أخذ الحق مع الفرض في قياس الخلف]

و قال:

١. الشفاء، القياس، ص ٢٦٥ س ١٣-١٤، ص ٢٧٢ س ٢.

٢. الشفاء، القياس، ص ٢٧٢ س ٣-٢.

٣. هذا تعرض على النوعي حيث اشترط في الاتفاقية «عدم المفارقة بين المقدم و التالي». راجع كشف الأسرار، ص ٣٢١ س ١٦ إلى ص ٣٢٢ س ٢. ص ٣٢٣ س ٢-١، ٨-٥، ١٦-١٣، ص ٣٢٧ س ١.

٤.

٥. الدعوى: الفرض.

٦. إتما: أو ق.

٦. فرضاً على أنه حق في نفس الأمر: أي فرضاً مع أنه حق في نفس الأمر.

٧. ناهق: ناطق ق.

٨. الشفاء، القياس، ص ٢٧٢ س ٧-١٢.

لولا هذا لما يمكننا أن نقيس قياس الخلف مع أنفسنا، فإننا إنما نقيسه بأن نأخذ نقيض
المشكوك فيه ونضيف إليه الحق الذي كان موجوداً ولا نقول: عسى أن أحداً نقيض
الحق لم يصدق معه الصادق الآخر.

[كون المستثنى خطأ في القياس الاستثنائي]

ثم قال:

و يجب أن لا يفريك أن القوم يستثنون نقيض التالي ويثبتون به نقيض المقدم، لأن
نقيض التالي حينئذ لا يكون مفروضاً، بل خطأ في نفسه أو عند الخصم، وإلا لا يتم
القياس الاستثنائي.

[إشكالات للخوفا على عدم اشتراط «عدم المناقاة» في الاتفاقية]

فإن قلت في هذا الكلام نظراً:

١. لأنه لو لم يشترط «عدم المناقاة» ، لما صدقت الملازمة عن الكاديين الجثة. لأنه حين
يكون بين نقيض التالي و عين المقدم موافقةً لحق نقيض التالي مع فرض المقدم، لكن
مصاحبة نقيض التالي للمقدم يوجب بطلان الملازمة بين المقدم و التالي، لأن ذلك من
الأوضاع التي تبطل الملازمة كما ذكره الشيخ.

١. هذا: إشارة إلى كلام للشيخ قبل المنقول في المتن وهو هذا:

و أما حيث يصح الخلف و يقال إنه محال فإنه يصدق حيث يفرض من تقيده - صدق و لم يصدق
باعتبار موضع موافقة الحق معه في نفسه خطأ - ليس على أنه يكون لا بد أن يكون صدقاً من حيث
ذلك خطأ - فليس في ذلك مانع ولا يكلام محذور ولو أنه هذا - الشبهة - محذور - من حيث
من (٢١).

٢. نصيب: حيث هو ج.

٣. الشفاء: القياس، ص ٢٤٩ من ٧٠٤.

٤. الشفاء: القياس، ص ٢٧٦ من ١٣١٠.

وفيه نظر:

١. لأن فرض المزوم مع شيء لا يوجب لزوم لازمه^١ إياه؛ وإلا لتبقت الملازمة بين جميع الأشياء.

٢. وأيضاً يصدق:

هـ. «كلما كان الإنسان حيواناً فالحجر جسم»

ب. و «ليس البتة إذا كان الحجر جسماً كان الإنسان جسماً»

مع أنه يصدق:

ج. «كلما كان الإنسان حيواناً فهو جسم».

[الشكل الثاني]

و أما الشكل الثاني:

١. فلا يمكن تركبه من اتفاقيتين، لما عرفت من أنه يلزم ثبوت الأوسط و عدمه^٢.

٢. أما إذا كانت الصغرى موجبة لزومية، فلا تنتج مع الكبرى السالبة الاتقائية؛

هـ. لأنه يصدق:

i. «كلما كان الإنسان حجراً فهو جاد»

ii. و «ليس البتة إذا كان الإنسان جسماً فهو جاد»،

و الحق لزوم.

ط. وإذا بذلت الكبرى قولنا:

i. «ليس البتة إذا كانت الخمسة زوجاً فالإنسان جاد»،

يكون الحق هو السلب.

٣. وكذا إذا كانت الصغرى اتقائية و الكبرى سالبة لزومية،

هـ. و النقض ظاهر.

٤. وكذا إذا كانت الصغرى سالبة لزومية.

٥. أما إذا كانت سالبة اتقائية، فتلزم النتيجة سالبة اتقائية،

١. لازمة: لامع ق.

٢. راجع الدليل المحول إلى الخوحي، المذكور ص ٢٧٤ تحت العنوان: [الاتقائية الخاصة عند الرازي و الخوحي].

هـ. لأن الأكبر حينئذ يكون معدوماً.

[الشكل الثالث]

و أمّا الشكل الثالث:

١. فن الاتفاقيتين تنتج اتفاقية، سواء كانت الكبرى موجبة أو سالبة.
 ٢. وكذا إذا كانت الصغرى لزومية و الكبرى اتفاقية - موجبة و سالبة - تنتج اتفاقية للعلم بوجود الأكبر و عدمه.
 ٣. و أمّا إذا كانت الصغرى اتفاقية، فلا تنتج شيئاً:
- هـ. أمّا إذا كانت الكبرى موجبة،
- أ. فإنه يصدق قولنا:

١. «كلما كان الحلاء موجوداً فالإنسان موجود»
 ٢. و «كلما كان الحلاء موجوداً فالبعد المجرد موجود»،
- مع أن الحق سلب اللزوم و الاتفاق.
- ب. وإذا بذلت الكبرى بقولنا:

١. «كلما كان الحلاء موجوداً فالبعد موجود»،
- يكون الحق إيجاباً لزوماً و اتفاقاً.
- ب. وكذا إذا كانت الكبرى سالبة لزومية،
- أ. و النقص ظاهر.

[الشكل الرابع]

و أمّا الشكل الرابع، فغير منتج شيئاً، سواء كان من الاتفاقيات صرفة أو ممتزجة.

القسم الثاني [من متصلتين]

ما كانت الشركة^١ في جزء غير تام منها^٢

و فيه أربعة مسالك: ^٣ لأن الاشتراك فيه:

١. إتمام مقنعي المقدمتين،

٢. أو بين تاليتها،^٤

٣. أو بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى،

٤. أو بالعكس.

وتتعدد الأشكال الأربعة في كل مسلك منها بحسب وضع المتشاركين.

المسلك الأول:

ما كان الاشتراك بين مقنعيها

قالوا:

إذا صدق:

«كلما كان كل آ ب فـ جـ د»

و «كلما كان بعض ب هـ فوز»

يفتج:

١. الشركة: + فيه بـ.

٢. هذا القسم الثاني أمدعه زين الدين الكشي حقائق الحقائق، المخطوطة رقم ٨٦٤ بمكتبة وصل أحمد باشا، ص ٩٥ والف ولم نجده عند الشيخ.

٣. أربعة مسالك: هذه المسالك أمدعه الكشي في حقائق الحقائق ص ٩٣ ب ٢١-٢٣ و حلقه المصنف في جميعها. ولم نجد هذه المسالك عند الشيخ.

٤. تاليتها: تاليها بـ.

«قد يكون إذا كان (كلما كان كل آه غ د) ف(كلما كان كل آه فوز)»
و يتنوا ذلك بالخلف وبالشكل الثالث:

[برهان الخلف]

أنا الخلف، فقالوا:

لو لم تصدق النتيجة لصدق نقيضها وهو:

١. «ليس البتة إذا كان (كلما كان كل آه غ د) ف(كلما كان كل آه فوز)»
(ز)

فنضته إلى المتصلة الصادقة في نفس الأمر وهي قولنا:

٢. «كلما كان (كلما كان كل آه فكل آب) ف(كلما كان كل آه فوز)»
لأنه كلما صدق مقدمها وهو:

هـ. «كلما كان كل آه فكل آب»

يصدق:

ب. «كلما كان كل آه فكل آب وكل آه»

١. كل: - ق.

٢. كل: - ب.

٣. كشف الأسرار ص ٣٣١ من ١١٠١٠. هذه النتيجة من الخوحي وأما الكشي فتخرج نتيجة أنضه: «قد يكون إن كان ج د فإن كان كل آه فوز» (حاشائق الحقائق ص ٣٣١ ب ٣). ثم نتيجة الخوحي لعمية - كم سبشير المصنف - قد جعلت من المقدمتين هما النحو: «لغري نسترد شرطية ثانية:

١. «كلما كان (كلما كان كل آه فكل آب) ف(كلما كان كل آه غ د)»

والكبرى تستلزم شرطية أخرى:

٢. «كلما كان (كلما كان كل آه فكل آب) ف(كلما كان كل آه فوز)»

وهذان نتيجتان نتيجة الخوحي من الشكل الثالث:

«قد يكون إذا كان (كلما كان كل آه غ د) ف(كلما كان كل آه فوز)».

٤. كتم كان: - ص، ع، ب.

٥. كتم كان: - ص، ع، ب.

٦. هـ. قد استعمل المصنف قاعدة الحذف:

c. و «كلما كان كل آ ب وكل آ ه فبعض ب ه»

و الكبرى هي قولنا:

d. «كلما كان بعض ب ه فوز»

يلزم قولنا:

e. «كلما كان (كلما كان كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل

آ ه فوز»

أنصح من الثاني:

٣. «ليس البتة إذا كان (كلما كان كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل آ ه فـ

(د)»

فذلك باطل لإصديق قولنا:

٤. «كلما كان (كلما كان كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل آ ه فـ (د)»

لاستلزام مقدّمها مع صغرى القياس تاليها.^٢

[البرهان المستقيم]

و أمّا الشكل الثالث، فنظّموا^٤ من^٥ هذه المقدمة الصادقة ثانياً مع الصادقة أولاً^٦ قياساً منتجاً للمطلوب من الشكل الثالث.^٨

$A \rightarrow B$

(Absorption)

$A \rightarrow (A \& B)$.

و هذه القاعدة غير معتبرة في منطق الربط (Relevance logic) وهذا دليل على أن المصنف لا يلتزم بجمع قضايا و نتائج هذا المطق.

١. كلما كان: - ص، ع، ق، ب، هـ.

٢. كلما كان: - ص، ع، ق، ب، هـ.

٣. كشف الأسرار ص ٣٣١ من ١١ إلى ص ٣٣٢ من ٢.

٤. فنظّموا: فضفوا ص.

٥. من: - ص، ب، هـ.

٦. المنزّمة الصادقة ثانياً: أي القضية رقم ٢ في برهان الخلف: «كلما كان (كلما كان كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل آ ه فـ (د)».

٧. المنزّمة الصادقة أولاً: أي القضية رقم ٢ في برهان الخلف: «كلما كان (كلما كان كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل آ ه فوز».

٨. كشف الأسرار ص ٣٣٢ من ٣٠٢.

وكلما يتنوا جميع ضروب الأشكال الأربعة في هذا القسم تحذف الطريقتين.^١

[فصل المسلك الأول]

و أنت عرفت أن كلاً من البرهانيين^٢ فاسد:

١. أما الأول، فلأنه إنا هم بمقدمتين أجنبيتين^٣ وقد عرفت أن أمثال ذلك لا تسعى قياساً.^٤

٢. وكلنا الثاني:

a. إنا أنتج في الثالث بالمقدمتين المذكورتين.^٥

b. وعلى تقدير تسليمه، قد يتنا أن الشكل الثالث غير منتج في الشرطيات.^٦

٣. و أيضاً المنقض موجود، إذ يصدق قولنا:

a. «كلما كان كل إنسان ناطقاً فكل إنسان مدرك»

b. و «كلما كان بعض الناطق جاداً فجميع أن يكون كل إنسان مدركاً»

ولا يصدق قولنا:

c. «قد يكون إذا كان (كلما كان كل إنسان جاداً فكل إنسان مدرك) ف(كلما كان

كل إنسان جاداً فجميع أن يكون كل إنسان مدركاً)».

المسلك الثاني: ما يكون الأوسط مشتركاً بين التلخيص^٧

قالوا:

١. كشف الأسرار ص ٢٣٢-٢٣٠.

٢. البرهانيين: - ق.

٣. مقدمتين أجنبيتين: أي القطبتين رقم ٢ و ٢ في برهان الخلف الأخير. و الحق أن هاتين المقدمتين ليستا بأجنبيتين بل هما لازمتان لمقدمتي القياس!

٤. راجع ص ٣٩١ البحث تحت عنوان [القياس بمقدمة أجنبية] في البحث عن احترازات فيد «لداته». في تعريف القياس في نهاية الباب الثاني «في القياس».

٥. المقدمتين المذكورتين: أي القطبتين رقم ٢ و ٢ في برهان الخلف الأخير.

٦. انظر ص ٣٤٢ أعظم بعض الضروب من الألفية الشرطية [في نهاية البحث الخامس من الفصل لعاشر «في العكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٧. تاليفها: قالها ع. ق. ب.

إذا صدق قولنا:

«قد يكون إذا كان ج د فكل آ ب»

و «قد يكون إذا كان و ز فبعض ب هـ»

ينتج:

«قد يكون إذا كان (ليس كلما كان ج د فكل آ هـ) ف(ليس كلما كان و ز فكل آ هـ)».

[البرهان المستعجم]

لأنه يصدق قولنا:

١. «كلما كان (ليس البتة إذا كان كل آ هـ فبعض ب هـ) ف(ليس كلما كان و ز فكل آ هـ)»

لإنتاج مقدماتها مع كبرى القياس تاليها الذي هو الأكبر.

و أيضاً يصدق:

٢. «كلما كان (ليس البتة إذا كان كل آ هـ فبعض ب هـ) ف(ليس كلما كان ج د فكل آ هـ)»

لإنتاج لازم مقدماتها - وهو قولنا:

«ليس البتة إذا كان كل آ هـ فكل آ ب» -

مع الصغرى تاليها الذي هو الأصغر.

و يلزم من الثالث المطلوب.^١

و يتنوع ضروب الأشكال في هذا القسم بحسب الطريق.^٢

[فساد المسلك الثاني]

و قد عرفت مما مر فساد هذا الطريق.

المسلك الثالث: ما كان الاشتراك فيه بين تالي الصغرى و مقدم الكبرى

كقولنا:

«قد يكون إذا كان ج د فكل آ ب»

١. كشف الأسرار ص ٣٣١-٣٣٢.

٢. كشف الأسرار ص ٣٣٢-٣٣٣.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس اتسم الأول الاختصاصي - في الأخص الشريعية ٢٨٣

و «كلما كان بعض ب ه فكل و ز»

ينتج:

«كلما كان (كلما كان ' ج د فكل آ ه)» (فقد يكون إذا كان كل آ ه فكل و ز)».

[البرهان المستقيم]

و ذلك لأنه حينئذ يصدق - على تقدير صدق مقدم النتيجة - قولنا:

١. «قد يكون إذا كان ج د لبعض ب ه»

لإنتاج مقدم النتيجة مع الصغرى إياه.

و هو مع كبرى القياس ينتج:

٢. «قد يكون إذا كان ج د فكل و ز».

فكلما صدق مقدم النتيجة صدقت هذه القضية. و هما نتيجتان تاليتان النتيجة و هو قولنا:

٣. «قد يكون إذا كان كل آ ه فكل و ز»

و هو المطلوب.^١

[فساد المسلك الثالث]

و قد عرفت ما فيه من الفساد، فلا نعيدها.

المسلك الرابع: ما يكون الاشتراك بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى

كتقولنا:

«كلما كان كل^٢ آ ب فـ ج د»

و «قد يكون إذا كان و ز فكل ه ب»^٣

ينتج:

«كلما كان (ليس البتة إذا كان كل آ ه فـ ج د) (فليس كلما كان و ز فكل آ ه)».

١. كلما كان: - ص. ع. ق. ب.

٢. كشف الأسرار ص ٣٢٥.

٣. كل: - ق.

٤. ب: ز ب.

[البهران المستقيم]

لأنه ينتج مقدّم النتيجة مع الصغرى قولنا:

١. «ليس البتة إذا كان كل آ ه فكل آ ب».

و يلزمه قولنا:

٢. «ليس البتة إذا كان كل آ ه فكل ه ب»

لامتناع صدق نقيضه معه.

و هو ينتج مع الكبرى ثاني النتيجة. و هو المطلوب.^١

[فساد المسلك الرابع]

و قد يتنا فساد ذلك كما عرفت.

القسم الثالث [من مقصليتين]

ما كانت الشركة في جزء تام من إحدى المقصليتين غير تام من الأخرى

و ذلك إما بمصوّر إن لو كان:

أحد طرفي إحدى المقصليتين شرطية:

هي و^٢ المقدّمة الأخرى تشاركان^٣ في أحد طرفيهما.^٤

و تلك الشرطية: إما متصلة، أو منفصلة:

و على التتبعين، فهي: إما تالي الصغرى، أو مقدّمها، أو تالي الكبرى، أو مقدّمها.

فتحصل ثمانية أقسام.

و تتعدّد الأشكال الأربعة في كل واحد من هذه الأقسام.^٥

١. كشف الأسرار ص ٣٤٧.

٢. هي و: و هي ص، ع، ق، ب.

٣. تشاركان، و ق.

٤. طرفيهما: طرفيهما ق، ب.

٥. كشف الأسرار ص ٣٥١.

[الضابط]

و الضابط فيه أحد الأمرين:

[الشق الأول من الضابط]

أحدهما: اشتغال المتشاركين على تأليف منتج، مع إيجاب المتصلة «الشرطية التالي»^١.
و النتيجة^٢ حيث:

- a. كلية إن كان المشاركون^٣ من المتصلة «الشرطية الجزء»^٤ تاليها،
b. و إلا فخرئية^٥.

[مطلان]

مثال الضرب الأول من الشكل الأول من «متصلة الجزء»:

«كلما كان ج د ف (كلما كان آ ب فور)»
و «كلما كان و ز غ ط»

ينتج:

«كلما كان ج د ف (كلما كان آ ب غ ط)».

و مثله من^٦ «منفصلة الجزء»:

«كلما كان ج د ف (دائماً إنا آ ب أو هـ ز)»
و «كلما كان هـ ز غ ط»

ينتج:

«كلما كان ج د ف (كلما لم يكن آ ب غ ط)».

١. حيثنذ - ق.

٢. المشاركون: المتشارك ق.

٣. الجزء: و ق. هذه الكلمة إل حماية قوله: «هنا دلّ على أنهم م هموا كلام الشيخ» من الصفحة ٢٨٤
ساقط من مخطوط ص و يبدو أن الساقط ورقة واحدة من المخطوط.

٤. كشف الأسرار ص ٢٥١.

٥. متصلة: منضاه ق.

٦. من: ق.

٧. هـ: و ق.

[الشق الثاني من الضابط]

و الأمر الثاني:

١. إنتاج نتيجة التأليف أو عكسها بـ «كَيْتِه» مع المتصلة البسيطة^١ مقدم المتصلة الكلية «الشرطية الجزء».

هـ من الثالث على التقدير الأول^٢.

ب. و الأول^٣ على التقدير الثاني^٤.

٢. أو إنتاج نتيجة التأليف مع البسيطة لنثالي^٥ المتصلة السالبة «الشرطية الجزء»:

[أمثلة]

مثال الأول [ما يكون فيه إنتاج نتيجة التأليف]:

«قد يكون إذا كان و ز فه ط»

١. بـ «كَيْتِه»: أي نبذل السور الجزئي لعكس النتيجة بالسور الكلي. نقول: الأصح هو «بـ «كَيْتِه»» بتفنية الضمير، أي بـ «كَيْتِه» نتيجة التأليف و بـ «كَيْتِه» عكس نتيجة التأليف، والمقصود أن التأليف بين الجزء الشرطي من مقدمة و بين المقنة الأخرى إن كانت نتيجة أو عكسها جزئية تأخذها كـ «كَيْتِه» بأن نبذل السور الجزئي فيها بالسور الكلي.

٢. البسيطة: - ج.

٣. تنفيذ الإنتاج بالشكل الثالث على التقدير الأول فما أذهاه الخوارجي؟ و هو معتبر إذا كان التأليف بين المتشاركين من الشكل الأول كما في المثال الذي سيأتي آنفاً. أما إذا كان التأليف من الشكل الثالث فالمعتبر هو الشكل الأول كما في هذا المثال:

[الصغرى:] و «كلما كان كان ه ط فو ز»

[الكبرى:] «كلما كان (كلما كان ه ط فاب) ج د»

[النتيجة:] «كلما كان (كلما كان و ز فاب) ج د»

∴ (Q → R) ∴ S

٤. و الأول: - د.

٥. من (الشكل) الثالث على التقدير الأول و [من الشكل] الأول على التقدير الثاني: هذه الصارفة و العارفة التي بعدها في المتن نادداً موضعها في كشف الأسرار ص ٣٥٢ م ٣.

٦. البسيطة لنثالي: بسيطة تالي ج.

و «كلما كان (قد يكون إذا كان ه ط فأب) فـ د»

[النتيجة: «كلما كان (كلما كان' و ز فأب) فـ د».]

فأخذ نتيجة التاليف و هي قولنا:

«كلما كان و ز فأب»

و نضقه مع البسيطة لينتج من الثالث قولنا:

«قد يكون إذا كان ه ط فأب»

فيثبت بصدق:

١. «كلما كان (كلما كان' و ز فأب) فـ د» (قد يكون إذا كان ه ط فأب) -

و

٢. «كلما كان (قد يكون إذا كان ه ط فأب) فـ د»

ينتج:

٣. «كلما كان (كلما كان' و ز فأب) فـ د».

و مقال الثاني [ما يكون فيه إنتاج عكس نتيجة التاليف]:

«كلما كان (قد يكون إذا كان أب فه ط) فـ د»

و «قد يكون إذا كان ه ط فوز»

١. «قد يكون إذا كان و ز فه ط» و «كلما كان (قد يكون إذا كان ه ط فأب) فـ د» - «كلما كان (قد يكون

إذا كان ه ط فأب) فـ د» و «قد يكون إذا كان و ز فه ط» ب.

٢. كلما كان: ج.

٣. يمكن بيان صورة هذا المثال هكذا:

[الصبرى:] و «قد يكون إذا كان و ز فه ط»

[الكبرى:] «كلما كان (قد يكون إذا كان ه ط فأب) فـ د»

[النتيجة: «كلما كان (كلما كان و ز فأب) فـ د».]

٤. كلما كان: ج.

٥. كلما كان: ج.

[النتيجة: «كلما كان (كلما كان وز فآب) فـج د»].^١
 فنأخذ عكس نتيجة التاليف ونضئه مع البسيطة هكذا:
 «قد يكون إذا كان هـ ط فوز»
 و «كلما كان وز فآب»
 ينتج:

«قد يكون إذا كان هـ ط فآب».
 ويلزمه: «قد يكون إذا كان آب فه ط».
 فيصدق:

١. «كلما كان (كلما كان^٢ وز فآب) فـج د (قد يكون إذا كان آب فه ط)»

٢. «كلما كان (قد يكون إذا كان آب فه ط) فـج د»

ينتج:
 ٣. «كلما كان (كلما كان^٢ وز فآب) فـج د»

مثال الثالث [ما يكون فيه الإنتاج لتالي المتصلة السالبة]:
 «ليس البتة إذا كان ج د فـج د (قد يكون إذا كان آب فه ط)»
 و «كلما كان وز فه ط»
 [النتيجة: «ليس البتة إذا كان (قد يكون إذا كان آب فوز) فـج د»].^٤

١. يمكن بيان صورة هذا القياس هكذا:

$\exists(P \rightarrow Q) \rightarrow S$	[الصرى: «كلما كان (قد يكون إذا كان آب فه ط) فـج د»]
$\exists(Q \rightarrow R)$	[الكبرى: «و «قد يكون إذا كان هـ ط فوز»
$\therefore (R \rightarrow P) \rightarrow S$	[النتيجة: «كلما كان (كلما كان وز فآب) فـج د»].

٢. كلما كان: - ع، ق، ب.

٣. كلما كان: - ق، ب.

٤. يمكن بيان صورة هذا القياس هكذا:

$\neg \exists(S \rightarrow \exists(P \rightarrow Q))$	[الصرى: «ليس البتة إذا كان ج د فـج د (قد يكون إذا كان آب فه ط)»]
$(R \rightarrow P)$	[الكبرى: «و «كلما كان وز فه ط»

فناخذ:

«قد يكون إذا كان آ ب فوز»

ونضمه مع البسيطة لينتج:

«قد يكون إذا كان آ ب فه ط»

وهو تالي المتصلة السالبة.

ثم نضم هذه الملازمة مع السالبة لنتج من الثاني:

«ليس البتة إذا كان (قد يكون إذا كان آ ب فوز) في ده»

[فساد الأقسام الثلاثة في الضابط الثاني]

وهذه الأقسام الثلاثة قد بقيت فسادها في القسم الثاني فلا نكرها.

[مشاهدة القسم الثالث من المتصلين بالمؤلف من المحلي والشرطي]

واعلم أن حكم هذه الأقسام حكم المؤلف من المحلي والشرطي، إلا:

١. أن المشارك ثمة محلي وهاهنا شرطي.

٢. ونتيجة التاكليف هاهنا من قياس شرطي، وثمة من قياس محلي.

فشرائط الإنتاج وعدة الضروب في كل شكل من كل قسم تعرف من ثمة والله أعلم.

القسم الثاني

[النتيجة: «ليس البتة إذا كان (قد يكون إذا كان آ ب فوز) في ده» $\equiv ((P \rightarrow R) \rightarrow S) -$

١. ليس الفساد في جميع أصناف الأقسام الثلاثة بل في استعمال الضروب الغير معتبرة عند نصب من الأشكال الأربعة؛ فلن المثال الذي أوردناه في هامش سابق صريح لأنه ينتج «ضروب معتبرة عند نصب و هو هذا:

[الصغرى: «و كلما كان ه ط فوز» $(P \rightarrow Q)$

[الكبرى: «كلما كان ه ط فوز» $(P \rightarrow R) \rightarrow S$

[النتيجة: «كلما كان ه ط فوز آ ب» $(Q \rightarrow R) \rightarrow S$

فلن هذا القياس يستعين بإنتاج المصرب الأول من الشكل الأول وهو معتبر عند النصب.

٢. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٣٢ من ٩٠٦).

٣. والله أعلم: - ق.

ما يتركب من منفصلتين

و هو ثلاثة أقسام: لأن الأوسط:

١. إما جزء تام من كل واحدة منها،
٢. أو غير تام من كل واحدة منها.
٣. أو تام من إحداها غير تام من الأخرى.^١

القسم الأول [من منفصلتين]

أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من كل واحدة منها

ولا يتميز الصغرى عن الكبرى في هذا القسم بالطبع، بل بالوضع.

[١] [إنتاج الحقيقتين]^٢

[إنتاج الحقيقتين عند الجونحي]

فإن كانت المنفصلتان حقيقتين، أنتجتا:

١. متصلتين:

a. موجبتين من الطرفين، لاستلزام كل واحد منها «نقيض الأوسط» المستلزم للطرف الآخر.

b. وسالبتين من عين أحد الطرفين و نقيض الآخر؛

٢. و مانعتي الجمع كذلك؛^٣

١. هذا التقسم من الجونحي في كشف الأسرار ص ٣٥٦ س ٢٠٣. و أما الشيخ فقد بحث عن التقسم الأول تفصيلاً (الشفاء، ص ٣١٩-٣٢٤) و عن التقسيم الأخرى إجمالاً (الشفاء، ص ٣٥٤-٣٥٦).

٢. [إنتاج الحقيقتين]: الشيخ أنكر إنتاج الحقيقتين رأساً (الشفاء، القياس، ص ٣٢١ س ٨-٤) كما سيبحث عنه المصنف آنفاً.

٣. مانعتي الجمع كذلك: أي عن غير أحد الطرفين و نقيض الآخر.

٣. ومانعتي الخلق أيضاً إن فسرنا^١ بالمعنى الأعم؛
٢. و يلزم حينئذ^٢ صدق الحقيقيين كذلك، لصديق مائتي الجمع و مانعتي الخلق^٣.

[اشكالان للمخونجي]

فإن قلت:

هذا باطل من وجهين:

- أما الأول: فلأن هذه البيانات بمقدمات أجنبية^٤ لأنها خالفت بأحد حدهما حدود القياس^٥.
- و الثاني: أن النتائج ما حصلت من الأصغر و الأكبر، بل من أحدهما و تنحصر الآخر^٦.

[جواب المصنف عن المخونجي]

قلت:

المراد بـ«المقدمة الأجنبية» ما يخالف بحددها حدود القياس لا بأحد حدهما.

و قد فعل الشيخ مثل ذلك في هذا الفصل حيث قال في الشفاء:

١. فسرنا: مرنا في.

٢. للمعنيين الأعم و الأخض لمائة الخلق راجع هامشين لما ص ٣٣٩ تحت تعريف «مادة الجمع» و «مادة الخلق» في بداية الفصل العاشر «في الشرطية و أجزائها و حركاتها» حيث فسر «مادة الجمع» بـ«الخلق».

١. المائة الجمع بالمعنى الأعم: ما يدل على امتناع الجمع عن الطرفين.

٢. المائة الجمع بالمعنى الأخض: ما يدل على امتناع الجمع عن الطرفين و إكمال الخلق بين الطرفين.

و لمائة الخلق بما يلي:

٣. المائة الخلق بالمعنى الأعم: ما يدل على امتناع الخلق عن الطرفين.

٤. المائة الخلق بالمعنى الأخض: ما يدل على امتناع الخلق عن الطرفين و يمكن الجمع بين الطرفين.

٣. حينئذ: أيضاً في.

٤. مانعتي الجمع و مانعتي الخلق: مائة الجمع و مائة الخلق ٤. ب.

٥. هذه البيانات بمقدمات أجنبية: الظاهر أن المقصود المتصلات اللازمة للمفهومين المستفومة منه المذكورة لكن تلك المتصلات ليست بمقدمات أجنبية بل هي مقدمات لازمة راجع ص ٣٨٤ تعريف «مقدمة الأجنبية» في مساحت تعريف «القياس» في الباب الثاني من الباب الثاني في «أكبر المستفيضات».

٦. كشف الأسرار ص ٣٥٧ ص ١٥-١٤.

٧. كشف الأسرار ص ٣٥٤ ص ١٢ إلى ص ٣٥٧ ص ٢.

إنفا صدق:

١. «إنما إن يكون هـ ز وإنا إن يكون ج د» و
٢. «إنا إن يكون ج د أو لا يكون أب»^١

ينتج:

٣. «إنا إن لا يكون هـ ز أو لا يكون أب»

لأنه:

٤. «كلما كان هـ ز لم يكن ج د»
٥. و «كلما لم يكن ج د لا يكون أب»

ف:

٦. «كلما كان هـ ز لا يكون أب»

و يلزم منه:

٧. «إنما أن لا يكون هـ ز أو لا يكون أب»^٢.

[دعوى الخوفا في قياس الخلف]

و أجاب صاحب الكشف بأن:

المراد بالمقدمة الخارجية ما يخالف بمخالف حدود القياس؛ و إلا لبطل البيان بقياس الخلف «لأن تقيض النتيجة يخالف بموضوعه كبرى القياس و بمحموله صفراء»^٣.

و فيه نظر:

إذ المراد بـ «الخالف»:

١. ما لا يكون حده أو حثاه من حدود القياس.

١. «إنا إن يكون ج د أو لا يكون أب» - ق.

٢. «إنا» - ق.

٣. الشفاء، القياس، ص ٣٢١ من ٨-٢.

٤. بقياس - ق.

٥. كشف الأسرار ص ٣ من ٢٠١. هذه العبارة ليست في الكشف و نقض كلام الخوفا هو هذا:

و يمكن أن يريد (الشيخ) «عدم توسط مقدمات تخالف بمخالف جميع مقدمات القياس» حتى يخرج عنه القياس المذكور و يدخل فيه هذا. و الأولى ذلك و إلا لكان البيان بتوسط قياس الخلف مانعاً من التباسية. (كشف الأسرار ص ٣ من ٢٠١).

٢. ما يكون بأحد حذيه مغالراً لإحدى المقدمتين وبالأخرى الأخرى.^١

[عدم إنتاج الحقيقتين عند الشيخ]

و ذكر الشيخ في الشفاء:

أن الحقيقتين لا تتجان، لأن الطرفين:

١. إن تغالرا، كذبت المقدمتان.

a. لأن الصغرى مغالراً إنا يصدق إذا لم يكن قسم ثالث خارج عن طرفيها:

b. فإنما كان الأكبر مغالراً للأصغر لازم قسم ثالث.

c. وكذبت المقدمتان.

٢. وإن اتحدا أصبح^٢ عناد الشيء لنفسه.^٣

[اعتراض الأرموي]

و أجاب قوم من المتأخرين بالله:

لا نسلم «أنهما» إن تغالرا كذبت المقدمتان لجواز أن يكون الطرفان متساويين و الأوسط يقيض أحدهما. كقولنا:

١. «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا إنساناً»

٢. و «دائماً إما أن يكون الشيء لا إنساناً أو ناطقاً»

و بتقدير اتحادهما لا يلزم عناد الشيء لنفسه،^٤ بل لزومه لنفسه. و هذا غير محال.^٥

١. الأخرى: لأخرى ع.

٢. أصبح: استخرج ق.

٣. الشفاء، القياس، ص ٣١٩ س ٤ إلى ص ٣٢٠ س ١.

٤. أنهما: - ق.

٥. لنفسه: بنفسه ق، ب.

٦. مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٣٤).

[الجواب عن الأرموي]

قلت: هنا دلّ على أنهم ما فهموا كلام الشيخ^١ فإنه صرح في الشفاء:

أن الحقيقيين لا تتجان «حقيقة» لأن الطرفين:

١. إن تغايراً فلا يمكن أن تكون بين الأصفر و الأكبر «مصادفة حقيقة»:

هـ. وإلا لكان:

ا. الأصفر مصادفاً للأوسط و الأكبر معاً

ب. و الأكبر للأوسط و الأصفر معاً

ب. و ذلك يوجب كذب المذمتين، لأنه حينئذ يلزم:

ا. من صدق الأصفر كذب الأوسط و الأكبر،

ب. و من كذبه صدقها،

ب. و كنا من صدق الأكبر و كذبه.

٢. و إن لم يتغايراً فلا تنتج أيضاً «حقيقة»، و إلا يلزم عناد الشيء لنفسه.^٢

فظهر صحة كلام الشيخ و فساد اعتراضهم.

[إنتاج الحقيقيين و إحداها جزئية]

و إذا كان إحداها جزئية، تنتج متصلة جزئية.

[إنتاج الحقيقيين و إحداها سالبة]

و إذا كانت سالبة، كلية كانت أو جزئية:

١. لا تنتج نتيجة «مقدمها من طرف معين»،^٣ للاختلاف:

١. كلام الشيخ: من «الجزء ثالثاً و إلا جزئية...» في الصفحة ٢٨٥ إلى «ما فهموا كلام الشيخ» هاهنا ساقط من مخطوط ص.

٢. الشفاء، القياس، ص ٣١٩ س ٢ إلى ص ٣٢٠ س ١.

٣. مقدمها من طرف معين: أي من الأصفر الذي هو طرف الصمري أو من الأكبر الذي هو طرف الكبرى:

$$\square (P \supset Q)$$

$$\sim \square (Q \supset R)$$

$$\therefore \sim \square (P \rightarrow R)$$

$$\square (P \supset Q)$$

$$\sim \square (Q \supset R)$$

$$\therefore \sim \square (R \rightarrow P)$$

و المصنف يريد أن يقول ليس أحد من هاتين النتيجتين متبينة: بل النتيجة ما كان مقدمها من طرف غير معين. يعني منع الحلق بين النتيجتين السالفتين كما سيشر إليه المصنف:

$$\square (P \supset Q)$$

هـ. أما من طرف الموجبة، فإنه يصدق قولنا:

i. «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا ناطقاً»

ii. و «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا ناطقاً أو لا إنساناً»
مع معانده الطرفين.

و إذا بطلت الكبرى بقولنا:

iii. «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا ناطقاً أو لا فرساً»
يكون الحق استلزام الأصفر للأكبر.

b. و أما من طرف السالبة، فإنه يصدق:

i. «ليس البتة إما أن يكون الشيء ناطقاً أو إنساناً» و

ii. «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا ناطقاً»

مع التعاند.

و إذا بطلت الصغرى بقولنا:

iii. «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا حيواناً أو إنساناً»

يصدق القياس مع التلازم.

$$\neg(Q \uparrow R)$$

$$\therefore \neg \square(P \rightarrow R) \vee \neg \square(R \rightarrow P)$$

ففي هذه النتيجة ليس المقدم من طرف معين بل هو غير معين.

هنا يتخالف المصنف ظاهراً كلام الخوارجي و الأرموي:

و إن كانت إحداها سالبة أنتج سالبة متصلة حرة مقدما طرف معين و دليله الضرف الآخر أو عكسها، و إلا لتساوى الطرفان و تحقق العدد الحقيقي بين حريتي السنة. هذا حذف الكشف الأسرار ص ٣٥٨ س ١٦-١٤ (راجع أيضاً مطلع النوار في لوازم الأسرار في شرح مضاع النوار ص ٦٣٥ س ٢-٣).

و الظاهر من عبارتيها أحد الصريين لكن البليل الذي جاء في الكشف يكشف عن أن المراد صريحه
المصنف هاهنا.

١. إنساناً: لا إنساناً ب.

٢. بل تنتج سالبة جزئية: «مقدّمها إما طرف [الحقيقية] الموجبة وإما طرف [الحقيقية] السالبة»^١ لأنها:

- a. لو لم تصدق لا من هذا الطرف ولا من ذلك.
- b. تلزم مساواة الأصغر للأكبر.
- c. و تنقلب السالبة موجبة حقيقية.
- d. هذا خلف.^٢

[٢ و ٣] [إنتاج الحقيقية مع غير الحقيقية]

و إن كانت مع الموجبة الحقيقية مانعة الجمع أو مانعة الخلق:

[موجبتان كليتان]

فإن كانتا موجبتين كليتين تلزم «متصلة موجبة كلية» من الطرفين: مقدّمها:

١. طرف مانعة الجمع، إن كانت مع الحقيقية مانعة الجمع.
٢. و طرف الحقيقية، إن كانت مانعة^٣ الخلق.

و البيان ظاهر.

ولا يكون مقدّم النتيجة خلاف ما ذكرنا وإلا انقلب غير الحقيقية حقيقية لمساواة الأصغر للأكبر حينئذ.

[موجبتان إحداها جزئية]

و إن كانت إحداها جزئية، تنتج^٤ متصلة موجبة جزئية مقدّمها ما ذكرنا.

١. الظاهر من هذه العبارة أن النتيجة متصلة سالبة جزئية واحدة. لكن الخش أن النتيجة منفصلة مانعة الخلق من مقصليتين سالتين جزئيتين. كما أشرنا إليها في هامش سابق.

٢. يبدو لنا أن قطب الدين الرازي أخذ هذا الرأي من المصنف. راجع لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٩٣٩ س ١٨٠١١.

٣. مانعة: - ي.

٤. تنتج: أصبح ي.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الأول - في الأنيسة الشريفة ٢٩٧

إلا إذا كانت الجزئية حقيقية والكليّة مانعة الجمع، فإنه لا ينتج شيئاً لا عناداً ولا لزوماً.
لصدق قولنا:

١. «قد يكون إما أن يكون الشيء نامياً أو جماداً» كما في الأحكام.

٢. و «دائماً إما أن يكون الشيء جماداً أو نامياً» مانعة الجمع.

و الحقّ اللزوم.

و إذا بطلت الكبرى بقولنا:

٣. «دائماً إما أن يكون الشيء جماداً أو نامياً»،

يكون الحقّ عناداً.

[كليتان إحداها سالبة]

و إن كان غير الحقيقة سالبة و هما كليتان، تلزم «متصلة سالبة كلية» مقدّمها ما ذكرنا بالخلاف:

لأنّ تقيض الأوسط يساوي عين طرف الحقيقة.

و مساوي اللازم لازم،

و لازم المساوي لازم.

فكذبت السالبة.

و لا يكون مقدّم النتيجة خلاف^٢ ما ذكرنا لجواز كون تقيض الأوسط أحض من طرف مانعة

الجمع، و أعم من طرف مانعة الخلوّ؛ فيكون الحقّ موجباً كليّة حينئذ فلا يصدق السلب.

و إن كانت السالبة حقيقية، لا تنتج شيئاً:

١. أمّا مع مانعة الجمع، فلجواز صدق السالبة الحقيقية بين أحد طرفي مانعة الجمع و نقيض

الطرف الآخر تارة و بين أحد طرفيها و اللازم المساوي للطرف الآخر أخرى فيلزم

الاختلاف.

٢. و أمّا مع مانعة الخلوّ، فلإمكان صدق السالبة الحقيقية بين أحد طرفي مانعة الخلوّ و

تقيض الطرف الآخر و بين أحد طرفيها و اللازم المساوي للآخر.

١. إلا: - ب.

٢. شيئاً: - ج، ق.

٣. و مساوي اللازم لازم، و لازم المساوي لازم. فكذبت [المقدّمة] السالبة، و لا يكون مقدّم النتيجة خلاف.

ق.

و إنما قيمة اللزوم بالأسوي كلاً يخلو عنق السالبة الجزئية مقدمها اللزوم و تألياً للزوم. لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام.

[جزئية وسالبة]

و إن كانت إحصاءها جزئية، أصبح منية جزئية منفصلة، مقدمها ما ذكر:

٣. إلا إذا كانت الجزئية حقيقية و السالبة مانعة الجمع، إذ هو لا ينتج شيئاً عننا كان أو لزوماً؛ فإنه يصدق:

a. «ليس البتة إما أن يكون الشيء حجراً أو لا أعمى» مانعة الجمع،

b. و «قد يكون إما أن يكون الشيء لا أعمى أو لا بصيراً» كما في الحيوان، مع أن الحجر مضطرب كونه لا بصيراً.
و إذا بطلت الصغرى بقولنا:

c. «ليس البتة إما أن يكون الشيء بصيراً أو لا أعمى»،
يكون الحق هو العناد.

[٢] [إنتاج مانعتي الجمع]

و إذا كانت المتصلتان مانعتي الجمع، لا تنتج منفصلة و لا منفصلة. إذ يصدق قولنا:

١. «مطلقاً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا حيواناً»

٢. و «تائفاً إما أن يكون الشيء لا حيواناً أو غرساً»
و الحق العناد.

١. «ليس البتة إما أن يكون الشيء حجراً أو لا أعمى» مانعة الجمع: هذه المنفعة كاذبة لأن نقيضها - و هو «قد يكون إما أن يكون الشيء حجراً أو لا أعمى» مانعة الجمع - صادق بالرفهان التالي:
«قد يكون إما أن كان الشيء لا أعمى هو صير» كما في الحيوان
«كلما كان الشيء بصيراً فليس بحجر»

ينشأ:

«لمقد يكون إما أن كان الشيء لا أعمى فليس بحجر»

فيرتد إلى المنفصلة:

«لمقد يكون إما أن يكون الشيء لا أعمى أو حجراً» مانعة الجمع

«لمقد يكون إما أن يكون الشيء حجراً أو لا أعمى» مانعة الجمع.

وإذا بطلت تكبرى بقوله:

٣. «دائماً إما أن يكون الشيء لا حيوة أو باطله».

كان الحق المزمع.

وقيل: تلزم «متصلة موجبة جزئية» من قبضي الطرفين، من الثالث و الأوسط بين الأوسط.

و ذلك باطل، لأنه على تقدير إنتاج الثالث لا يكون هذا نتيجة هنا نفس.

[٥] [إنتاج مانعي الخلق]

و أما إذا كانت مانعي الخلق، فلا تلزم النتيجة أيضاً لا لزوماً ولا عدداً تصق قول:

١. «دائماً إما أن تكون الأربعة موجودة أو لا تكن عشرة موجودة».

٢. و «دائماً إما أن لا تكن العشرة موجودة أو الخمسة موجودة».

مع أن وجود الأربعة لا تستلزم وجود الخمسة ولا تنفيه.

وقيل إنه تلزم «متصلة موجبة جزئية»، من الثالث و الأوسط في قبض الأوسط.

و قد يفتأ فساد إنتاج الثالث.

[إنتاج مانعي الجمع أو الخلق أحدهما سلبية]

و إن كانت إحداها سلبية، تلزم «سلبية جزئية»، مقدمها:

١. طرف السلبية في منفعي الجمع،

٢. و طرف الموجبة في مانعي الخلق،

و إلا لكذبت السالبة.

و لا تلزم مقدمها بخلاف ما ذكرنا لجواز كون طرف السلبية:

١. نعم من طرف الموجبة في مانعي الجمع،

٢. و أخص في مانعي الخلق.

١. قبضي: قبض ق.

٢. كشف الأسرار ص ٣٦٢ من ١١-١٢.

٣. لا يكون عدداً نتيجة هذا القياس: لأن المتصلة من قبضي الضروري (أي من قبض الضمير و قبض الضمير) لا تعتبر نتيجة. قال في شرح القسطاس: «لأن النتيجة ما يكون من الضمير و الضمير أو من غير الضمير و قبض الآخر لا من القيصين».

٤. كشف الأسرار ص ٣٦٢ من ١-٢.

[٦] إنتاج مائة الجمع و مائة الخلق

و إن كانت المنفصلتان إحداهما مائة الجمع و الأخرى مائة الخلق، لزم «متصلة كلية» مقدّمها من مائة الجمع؛

من غير عكس و إلا لانقلابا حقيقتين لتساوي الأصغر و الأكبر حينئذ.
و إن كانت إحداهما جزئية:

١. فإن كانت مائة الجمع، تلم «موجبة جزئية».

٢. و إن كانت مائة الخلق، فلا تنتج شيئاً لصدق قولنا:

a. «دائماً إما أن يكون الشيء فلاناً أو ثقيلاً»

b. و «قد يكون إما أن يكون الشيء ثقيلاً أو خفيفاً» مائة الخلق كما في العناصر.
و الحق هو العناد.

و إذا بدلت الصغرى بقولنا:

c. «دائماً إما أن يكون الشيء ناراً أو ثقيلاً»

و الحق للزوم.

و قيل تنتج «متصلة جزئية» من نقيضي الأصغر و الأكبر.

و قد عرفت فيما مرّ فساد ذلك.

و إن كانت إحداهما سالبة، لم تنتج شيئاً.

١. لأنّ الأخض من تبيض الشيء قد يكذب مع تبيضه و مع لازمه المساوي. فتصدق مائة

الجمع موجبة مع مائة الخلق سالبة مع منافاة الأصغر للأكبر تارة و مع مساواته إمّا أخرى.

فيلزم الاختلاف.

٢. و كذا الأعم من تبيض الشيء قد يصدق مع تبيض الشيء و لازمه المساوي. فتصدق

مائة الخلق موجبة و مائة الجمع سالبة مع المنافاة تارة و المساواة أخرى.

[الضاغط لإنتاج هذا القسم]

فقد ظهر مما ذكرنا أنّه يشترط في إنتاج هذه الأقسام:

١. إيجاب إحدى المقدمتين،

١ فلاناً أو ثقيلاً: حيثاً أو ثقيلاً.

٢ اكتشف الأثر من ص ٣٦٢ - ١١.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس - القسم الأول: الاختصاصي - في لأدبته لشرطته ٥٠١

٢. وكلية إحداهما.

٣. وكون السالبة منافية للموجبة إذا فرضت [تلك السالبة] بين طريقي 'الموجبة'.

ولمية هذا:

١. أن السالبة لما كانت متافية للموجبة.

٢. يمتنع أن تكون بين الأصغر و الأكبر مساواة:

a. و إلا لصدق السلب بين طريقي الموجبة.

b. لأن المساوب عن المساوي مساوب.

c. و حينئذ يلازم كذب الموجبة و كنا كاذب نسوة.

٣. و إذا لم يكن بينهما مساواة فبما أن تكون بينهما مساواة، أو عدمه.

٤. و على المتقدمين يصدق السلب المنفصل الأخرى. و منه أعده.

القسم الثاني [من منفصلتين]

أن يكون الأوسط جزءاً غير تام من كل واحدة منها

[شروط إنتاج هذا القسم]

و شرط إنتاجه:

١. أن يتألف المقدمتين.

٢. و منع احتواء ميمية.

٣. وكلية إحداهما.

٤. و اشتغال المشتركين عن تقييد متبع.

١ [أنك حسنة] برودة من شرح لشمس

٢ حرق صرف في

٣ كشف في ٣٦٣ من ٥٢

٤. و منه أعده. قد أخر حرق من شرح لشمس من مضمون ذلك. و منه أعده. و منه أعده.

مضمون محقق ٣١٥٩ في مضمون من مضمون

٥ كشف في ٣٦١ من ١

[نتيجة هذا القسم]

و النتيجة مائة الخلق:

١. من عين ما لا يشارك - إن كان - و من نتيجة التأليف ، واحدة كانت أو أكثر.
٢. و إلا فن نتائج التأليفات^١.

[مسالك هذا القسم]

و هذا القسم خمسة مسالك: لأنه أما أن يشارك:

١. جزء من إحدى المقدمتين جزءاً واحداً من الأخرى،
 ٢. أو جميع أجزاء الأخرى،
 ٣. أو كل واحد واحداً من الأخرى،
 ٤. أو كل واحد كل واحد من الأخرى،
 ٥. أو واحد^٢ جميع أجزاء الأخرى و الباقي كل واحد منه واحداً من الأخرى^٣.
- و تتعدد الأشكال الأربعة في كل مسلك منها.
- و يتميز الصغرى عن الكبرى باعتبار الجزئين المتشاركين^٤.

[أمثلة لمسالك هذا القسم]

مطل [المسلك الأول قولنا:

١. «كل آ إنا ب و إنا ج»^٥.

١. قس كشف الأسرار ص ٣٦٨ س ١٠٠٧ و مطالع الأنوار الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص (٦٥٠)، فإن بين البيانات الثلاثة فروقا.
٢. أو واحد واحد أو ص.
٣. كشف الأسرار ص ٣٦٣ س ١٥ إلى ص ٣٦٤ س ٢.
٤. كشف الأسرار ص ٣٦٤ س ٢-٤.
٥. كل آ إنا ب و إنا ج: هذه التسمية ليست بمنفصلة بل حملية مرادة المحمول. فهذا المثال ليس من القسم المؤلف من منفصلتين. و الأنسب هنا المقام تبديل الصغرى و النتيجة بمنفصلتين:
 ما إنا كل آ ب و إنا كل ج هـ
 و ما إنا كل د هـ و إنا كل و ز هـ
 ينتج:
 ما إنا كل آ ب و إنا كل ج هـ و إنا كل و ز هـ.

٢. و «إنما كل ج د و إنما كل ه ز».

ينتج:

٣. «كل آ إنا ب و إنما د و إنما كل ه ز»^١.

و النتيجة ثلاثة أجزاء^٢.

برهانه: أن الواقع لا يخلو عن القياس المنتج لنتيجة التاليف^٣ و عن أحد الآخرين^٤.

مثال [المسلك الثاني]:

١. «كل آ إنا ب و إنما ج».

٢. و «كل ج إنا د و إنما ه».

ينتج:

٣. «كل آ إنا ب و إنما د و إنما ه»^٥.

١. كشف الأسرار ص ٣٤٤ س ١٠-١٢.

٢. هذه النتيجة مرفدة بين معنيين:

١. «كل آ إنا ب و إنما د و إنما كل ه ز» - $\forall x [Ax \rightarrow (Bx \vee Dx \vee \forall x (Hx \rightarrow Zx))]$

٢. «[إننا] كل آ إنا ب و إنما د و إنما كل ه ز» - $\forall x (Ax \rightarrow (Bx \vee Dx)) \vee \forall x (Hx \rightarrow Zx)$.

و كل واحدة من هاتين إنا حقيقة و إنا مائة الجمع و إنا مائة الخلق. فالخاضع للثلاث. و الطاهر من كلام الخوحي و المصنف هو المعنى الأول مانعاً الخلق و إن كان الصحيح هما مانعاً الخلق لثلاثهما.

٣. القياس المنتج لنتيجة التاليف: أي القياس المنتج لنتيجة التكليف بين الجزئين المتشاركين: أي التكليف بين «كل آ ج» من الصغرى و «كل ج د» من الكبرى.

٤. مطالع الأنوار (الواعظ الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٥٠). و انقصود من «أحد الآخرين» هو الآخران الغير المتشاركين: أي «كل آ ب» من الصغرى و «كل ه ز» من الكبرى.

٥. كشف الأسرار ص ٣٤٥ س ٦.

هذا القياس مركب من حليتين مردفتي المحمول فليس من القسم المؤلف من مفصلتين. و الأنسب بهذا المقام التمثيل بالمثال التالي:

«إنما كل آ ب و إنما كل ج د».

و «إنما كل د ه و إنما كل ز ه».

ينتج:

«إنما كل آ ب و إنما كل ج ه و إنما كل ج ز».

لعدم الخلط عن الجزء الغير المشترك^١ و أحد القياسين المنتهجين للنتيجتين^٢.

مثال [المسلك الثالث]:

١. «إنما كل آ ب و إنما كل ج د».
٢. و «إنما كل ب ه و إنما كل د ز».

ينتج نتيجتين:

٣. إحداهما: «إنما كل آ ب و إنما كل ب ه و إنما كل ج ز».
٤. الثانية: «إنما كل آ ه و إنما كل ج د و إنما كل د ز»^٣.

مثال [المسلك الرابع]:

١. «إنما كل آ ب و إنما كل ب ج».
٢. و «إنما كل ج آ و إنما كل ب د».

ينتج:

٣. «إنما (بعض ب ج) و إنما (كل آ د) و إنما (كل ب آ) و إنما (بعض ج د)»^٤.
- و النتيجة أربعة أجزاء من نتائج التاليفات.

مثال [المسلك الخامس]:

١. «إنما كل آ ب و إنما كل ج د».
٢. و «إنما كل د ه و إنما كل د آ».

ينتج نتيجتين:

٣. إحداهما: «إنما كل آ ب و إنما كل ج ه و إنما كل ح آ»^٥.

١. الجزء الغير المشترك: أي «كل آ ب».

٢. أحد قياسين المشعشع للنتيجتين: أي القياس الأول: «كل آ ح» و «كل ج د» و القياس الثاني: «كل آ ه و «كل ج د».

٣. كشف الأسرار ص ٣٦٥ من ١٣ إلى ص ٣٦٦ من ١٤.

٤. ح: د ب. و لصحيح هو ح- الموافق لما جاء في كشف الأسرار لأن «بعض ب ج» بمعنى الضرب الأول من «كل آ ب» و «كل ج د» من الشكل الرابع المحل.

٥. كشف الأسرار ص ٣٦٦ من ١٨.

٦. من: هي ع.

٧. د ص.

٣. وقد تقع بحيث لا يشارك شيء من أجزائها.
و يعرف:

٤. أن النتيجة فيها أ هي واحدة أو أكثر،
٥. و أجزاء النتيجة هل هي ثلاثة أو أكثر.

[استنتاج الشيخ محلية من منفصلتين]
و استنتاج الشيخ من الشكل الثاني محلية: كتولنا:

١. «كل آ إنا ب و إنا ج»،
٢. و «لا شيء من د إنا ب و إنا ج»،

ينتج:

٣. «لا شيء من آ د»^١.

[خطأ الشيخ في استنتاج المحلية من المنفصلتين]
و أنت تعلم كون المنفصلتين شبيحتين بالمحليتين،^٢ بل بالحقيقة هما هما.^٣

القسم الثالث [من منفصلتين]

أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من إحداها غير تام من الأخرى

و النتيجة فيه مائعة الخلو:

١. من الجزء الغير المشارك،
 ٢. و من نتيجة التاليف بين الشرطيتين،
- لعدم خلق الواقع عن ذلك الجزء و عن القياس المنتج لها، كما مر من قبل.^٤

١. الشعاع، القياس، ص ٣٥٠ من ١٣-١٥.

٢. راجع التنبيه ص ٣٤٤ تحت عنوان الشرطية الشديدة بالمحلية [قبيل الخاتمة من الفصل المباشر من الباب الأول من المقالة الثانية «في أكتساب التصديقات».

٣. كشف الأسرار ص ٣٤٧ من ١٠ إلى ص ٣٤٨ من ١.

٤. كشف الأسرار ص ٣٤٨ من ١٥ - ص ٣٤٩ من ٢.

القسم الثالث

ما يتوَّكب من المحلية والمتصلة

و فيه أربعة مسائل: لأن المشارك للحلية:

١. إقامتا المتصلة،

٢. أو مقدمها.

وكيف كان فالمحلية:

١. إقامتا صغرى،

٢. أو كبرى.

و تنعقد الأشكال الأربعة في كل منها بحسب المتشاركين^١.

[المسلكان الأول والثاني]

[ما يكون المشارك تالي المتصلة]

الأول: أن يكون المشارك تالي المتصلة والمحلية كبرى.

والثاني: أن يكون المحلية صغرى.

[نتيجة هذين المسلكين]

وهما ينتجان متصلة:

١. مقدمها مقدم المتصلة،

٢. و تاليها نتيجة التاليف بين التالي والمحلية،

٣. بشرط أن يراعى فيها كون المحلية كبرى في الأول وصغرى في الثاني^٢.

١. الشفاء، القياس، ص ٣٢٥ س ٨٥: كشف الأسرار ص ٣٦٩ س ١٢١١.

٢. هناك شرط آخر لم يذكره أحمد المنطقيين وهو عدم كون العمليات خارجية، فلو كانت خارجية لم ننصح كما في قولنا:

كلما كان الإنسان فاعلاً فهو حيوان

كل حيوان ففرس

[شرائط إنتاج هلين المسلكين]

و يشترط في إنتاجهما:

١. إيجاب المتصلة،

a. و اشتغال المشاركون على تأليف منتج،

b. مرعياً فيه الرعاية المذكورة،

٢. أو إنتاج نتيجة التأليف مع المحلية تأتي السالبة إن كانت المتصلة سالبة.

[أمثلة هلين المسلكين]

مثال الشكل الأول في المسلك الأول:

١. من الموجبة:

a. «لن كان كل آ ب فكل ج د»،

b. و «كل د ه».

أنتج:

c. «لن كان كل آ ب فكل ج ه»^٢لأنه إذا فرض المقدم يصدق التالي مع المحلية. وكلما صدقاً تلزم النتيجة^١ فيلزم على تقدير المقدم صدق النتيجة^٢ وهو المطلوب.

و قس عليه باقي الضروب من المتصلة الكلية و الجزئية في المسلكين.

فكلما كان الإنسان ناطقاً فهو فرس

هالكبرى قضية خارجية صادقة في أزمة لا يوجد من الحيوان إلا الفرس (أي انحصر الحيوان في الفرس). لكن النتيجة كاذبة حتى في تلك الأزمة. و الطاهر أن هذا الشرط تحب رعايته في جميع الأقضية الاقتراعية المركبة من متصلة لرومية و محلية. نعم المتصلة الاتفاقية و المحلية الخارجية تتعجان إذا اجتمعت الشرائط الأخرى.

١. لن: كلما في الشتاء وكشف الأسرار.

٢. لن: كلما في الشتاء وكشف الأسرار.

٣. الشتاء. القياس. ص ٣٢٦ س ٤٠٣؛ كشف الأسرار ص ٣٧٠ س ١٦ إلى ص ٣٧١ س ١.

٤. النتيجة: أي نتيجة تأليف التالي و المحلية. لا نتيجة القياس.

٥. النتيجة: أي نتيجة تأليف التالي و المحلية. لا نتيجة القياس.

٢. ومن السالبة:

«ليس البتة إذا كان آ ب فليس كل ج د».

b. و «كل د ه».

ينتج:

c. «ليس البتة إذا كان آ ب فليس كل ج ه».

لأنه إذا صدقت نتيجة التاليف فرضاً وهي قولنا:

d. «ليس كل ج ه».

يصدق:

e. «ليس كل ج ه».

f. و «كل د ه».

و إذا صدقاً يصدق:

g. «ليس كل ج د» وهو التالي.

فيلزم من الثاني استلزام المقدم للنتيجة المفروضة وهو المطلوب.

[بيان الشيخ في إنتاج هذين المسلكين]

و بين الشيخ في الشفاء جميع الضروب السالبة الصغرى بطريق آخر بناء على ارتداد السالبة

اللزومية إلى الموجبة كما يقال في هذا المثال:

إذا صدقت الصغرى، يلزمها:

١. «كلما كان آ ب فكل ج د».

و صدق:

١. الشفاء، القياس، ص ٣٢٧ من ٢-٤.

٢. نتيجة التاليف بين التالي والمحملة هي: «ليس كل ج ه». لا كما ذكره المصنف: «ليس كل ج ه» لأن

التالي والمحملة هما «ليس كل ج د» و «كل د ه»: فإن أخذناها صغرى وكبرى كما اشترط المصنف، فـ

كبرى و صغرى، كان اقتراحهما صريحاً عفوياً من الشكل الأول لأن الصغرى سالبة، وإن أخذناها كبرى و

صغرى، خلافاً لما اشترطه المصنف، كان اقتراحهما من الشكل الرابع مستعاضاً بالنتيجة بنى ذكره هـ و هي «ليس

كل ج ه»، لا «ليس كل ج ه» كما ذكره المصنف، اللهم إلا أن نقول ليس المصنف يشترط في التاليف بين

التالي والمحملة أن يكون من التاليفات المنتجة في القياس المحلي، فيستد، أمكن أن نحدد «ليس كل ج ه»

كنتيجة مفروضة للتاليف من الشكل الأول دون أن يكون مستعاضاً بالنتيجة.

٢. «كل د هـ».

و هما ينتجان:

٣. «كلما كان آ ب فكل ج هـ».

و يلزمه:

٢. «ليس البتة إذا كان آ ب فليس كل ج هـ».

و هو النتيجة^١.

[الخطأ في بيان الشيخ]

و قد يتنا بطلان هذا الارتداد^١ في تلازم الشرطيات^٢.

[شك للشيخ في إنتاج هلمن المسلكين]

و أورد الشيخ شكاً بأن:

١. هذه القرائن إنما تنتج إن لو بقي صدق الجملة على تقدير صدق المقدم. و ذلك غير لازم، إذ يصدق:

«كلما كان الخلاء موجوداً، فيعض البعد قائم بذاته».

ثم يصدق في نفس الأمر:

«و لا شيء من البعد قائم بذاته»

أو «لا شيء مما يقوم بذاته بحد»

في الثاني و الأول، مع منافاة المقدم للجملة^٣.

٢. و لو فرضاً معاً، يوجب القياس نتيجة كاذبة و هي قولنا:

١. الشفاء، القياس، ص ٣٢٧ س ٤٠٤.

٢. هذا الارتداد: أي قاعدة «نقض التالي».

٣. راجع ص ٣٦٩ الحث تحت عنوان «نقض التالي» في بداية الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعليلها» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٤. مع منافاة المقدم للجملة: هذا لا يوافق كلام الشيخ فإنه قال «فتكون الجملة الصادقة في قوة مناقض

التالي» الشفاء، القياس، ص ٣٢٦ س ٨.

٥. فرضاً: فرضاً ص، ع.

«كلما كان الحلاء موجوداً فبعض البعد ليس يبعد»^١

[جواب الشيخ عن شكّه]

و أجاب:

١. عن الأول بأننا نخص الكلام بالقرينة التي تصدقان فيها معاً^٢.
٢. و عن الثاني^٣ بأنّ اللازم عن المتقدمين حق و الحال جاز أن يستلزم الحال^٤.

[اعتراض الخونجي على جواب الشيخ]

و اعترض صاحب الكشف:

١. على الأول بأنّ عدم منافاته إياها لا يختص صدقها على تنعير صدقه، فلا بدّ من دليل؛
٢. و على الثاني بأنّه دفع نقض معين، و لا يلزم منه سقوط المنع الوارد على أصل القياس^٥.

و قال:

بل جوابه أنّه تلزم من هذا القياس منفصلة مانعة الخلط من قبض المقدم و نتيجة التأليف:

ضرورة عدم خلوق^٦ الواقع عن نقض المقدم و القياس^٧.

ج. لأنّ المحلّة صادقة في نفس الأمر،

د. فلو صدق معها الثاني، صدق القياس.

هـ. و إن لم يصدق، صدق نقض المقدم لانتفاء الثاني.

١. الشفاء، القياس، ص ٣٢٦ من ٨-٤.

٢. نخص الكلام بالقرينة التي تصدقان فيها معاً: هذه العبارة من الشيخ و فيه غموض و شرها المصنف في شرح القسطاس هذه العبارة: «تصدق المحلّة فيها على تقدير مقدّم المتصلة».

٣. الشفاء، القياس، ص ٣٢٦ من ٩-٨.

٤. أجاب عن الأول ... و عن الثاني: الظاهر من هذه العبارة أنّ الشيخ أورد شكّين و المصنف يمثل حواري الشيخ عنهما، لكنّ عبارة الشيخ لا تدلّ إلا على شكّ أو سؤال واحد: غير أنّه صرح بأنّ الجواب عن الشكّ يكون بوجهين، فظنّ المصنف أنّ هذين الوجهين جوابان عن شكّين أوردتهما؛ و ليس كذلك.

٥. الشفاء، القياس، ص ٣٢٦ من ١٠-١١.

٦. كشف الأسرار ص ٣٧١ من ١٢-١٣.

٧. خلوق: الخلوق.

٨. القياس: أي التأليف بين تألي المتصلة و عين المحلّة.

ثم إن شئنا نردّ هذا المتصلة إلى المتصلة المذكورة أو نجعل هذه المتصلة نفس المطلوب.^١

[دبّ عن جواب الشيخ]

واعلم أنّ هذا كلام غير سديد:

إذ معنى كلام الشيخ في الأول هو أنّه قال «نحن نقول: "إذا صدقت الصغرى مع الكبرى على تقديم المقدم، لزمت منها النتيجة"، فحيث لا تصدق لا يرد علينا نقضاً». وحينئذ سنط الاعتراض الأول.

وكذا الثاني، لأنّ الجواب عامّ في جميع موارد هذا المنع.

[ردّ جواب الخوئي]

وأما الجواب فظاهر البطالان:

١. لأنّ صدق التالي مع الحلية ممتنع، فجاز أن لا يلزم النتيجة.
٢. ولئن سلم ذلك، لكن لا نسلم أنّ التالي لو لم يصدق مع الحلية يلزم كذب المقدم لجواز أن يكون عدم الصدق بانتفاء الحلية حينئذ.
٣. ولئن سلم ذلك، لكن لا نسلم لزوم المتصلة للمتصلة.^٢ وإنّما يلزم ذلك إن لو بقيت المتصلة على تقدير صدق المقدم. والحقّ خلاف ذلك لأنّا لو فرضنا صدق المقدم، يلزم الخلط بين الجزئين.^٣ لأنّه حينئذ يلزم كذب الحلية، فلا يصدق التقيض ولا النتيجة.^٤

١. إن شئنا نردّ: إن شئنا ردّ ب.

٢. كشف الأسرار ص ٣٧١ إلى ص ٣٧٢ ص ٢.

٣. لكن يمكن به.

٤. لا نسلم لزوم المتصلة للمتصلة: عدم تسليم لزوم المتصلة للمتصلة خلاف ما صرح به المصنف في ص ٣٧٦ تحت العنود [تلازم المتصلات والماليات الجمع].

٥. الخلط بين الجزئين: أي الخلط عى الجزئين^١ والمنصود من «الجزئين»: تقيض المقدم ونتيجة التأكيد (بمعنى تالي المتصلة وحين الحلية).

٦. ولئن سلم ... ولا النتيجة: - ع.

٧. فلا يصدق التقيض ولا النتيجة: أي فلا يصدق تقيض المقدم ولا نتيجة التأكيد بين تالي المتصلة وحين الحلية.

[المسلكن الثالث والرابع]

[ما يكون المشارك مقدم المتصلة]

المسلك الثالث: ما يكون المشارك مقدم المتصلة واخلية صغرى.

و الرابع: ما يكون الخلية كبرى.

و النتيجة فيها متصلة مقدما نتيجة التأييد مرتعا فيه وضع الخلية كما مر. و نتيجة تلي المتصلة.

و الشيخ طوّل في الشفاء بتصيل ظروف هذين المسلكين و قد ذكر ضابطا شاملا^١ و كنا صاحب الكشف^٢.

[الضابط عند سراج المصنف الأروى]

و قد وجدنا من كلام بعض أفاضل الزمان أنما الله تأييدهم^٣ ضابطا حسنا^٤ فتيه مع ما ردد عليه زويتنا^٥.

فنقول:

المشاركان:

١. إن اشتغلا على تأليف منسج، بشرط رعاية وضع الخلية كما ذكر،
إنشأهما:^٦

ن. إذا ابتداء،

نذ. أو بعد جعل المتقدم الجزئي للمنشأة كناية.

١. إذ الجزئي المتقدم في قوة كنيته^٧.

١. الشفاء، القياس، ص ٣٣٧-٣٣٨.

٢. كشف الأسرار ص ٣٧٢ إلى ص ٣٨٦ س ٣. و الحدو. يذكر أن الخونجي أتى بخط في ص ٣٨٥ س ١٦-١٦، إلا أن المصنف لم يلقه ضابطا حسنا.

٣. تأييدهم: إلههم ب.

٤. مطلع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٦١-٦٦٢)

٥. زويتنا: رؤيتنا ب.

٦. إنشأهما: الظاهر أن هنا مفهول مطلق لاسم الدعلج - منسج. في - تأليف منسج - من - منسج - منسج.

٧. كنيته: كناية ب. أي كني المتقدم. و المقصود أن المتصلة الحرقى المقدم تستمر المنشأة ككنية مقدم. لا نعم متلاوتان.

٢. لأن الكَلَّ مستلزم للآزم جزئيه.

انتج القياس - من كل ضرب في كل شكل من كل مسلك من المسلكين -
نتيجة جزئية كلية المقدم.

و البرهان:

iii. من الثالث والأوسط مقدم المتصلة،

iv. أو بالخلف من الثاني والأوسط تالي المتصلة.

٢. ولن لم يشملا ،

a. وجب كون المحلية مع نتيجة التاليف أو مع عكسها بكلية منتجاً لمقدم المتصلة.

b. و المتصلة يجب كونها في هذا القسم كلية، لأنها حينئذ تصير كبرى في الأول.

c. و البرهان:

i. حيث المنج نتيجة التاليف، من الأول. و الأوسط مقدم المتصلة،
و النتيجة كلية كلي المقدم.

ii. و حيث المنج عكسها، من الثالث. و الأوسط ذلك العكس، و
النتيجة جزئية.^١

[أمثلة]

[مثال ما يكون المتشاركان متعين]

مثال الضرب الأول من الشكل الأول في المسلك الثالث و المتشاركان منج:

«كل ج ب»

و «كلما كان (كل ب آ) فوز»

ينتج:

«قد يكون إذا كان (كل ج آ) فوز»^٢

١. بكلية: بكلية ب.

٢. مطلع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطلع الأنوار ص ٦٦١-٦٦٢).

٣. الشفاء. القياس. ص ٣٣٧ س ١٢-١٣. لكن الشيخ اعتبر الشكل الثالث من هذه التباسات «أفضل قياسات هذا الباب» (ص ٣٣٤ س ٣) و مثله:

إنما من الثالث، فلأته:

١. كلما فرض مقدم المتصلة صدق هو مع المحلية.
٢. وكلما صدقاً معاً صدقت نتيجة التأليف.
٣. فكلما صدق المقدم، صدقت نتيجة التأليف.
٤. لكن كلما صدق المقدم صدق تأليه.
٥. ينتج:
- a. «قد يكون إذا صدقت نتيجة التأليف صدق تألي المتصلة».
٦. وهو المطلوب.

وإنما الخلف، فلأته:

١. إذا لم تصدق النتيجة، صدق:
 - a. «ليس البتة إذا كان (كل ج آ) فوز».
 ٢. فنضقه مع الكبرى لينتج من الثاني:
 - a. «ليس البتة إذا كان (كل ب آ) فلاكل ج آ».
 ٣. و ذلك باطل، لأنه:
 - a. كلما صدق «كل ب آ» و المحلية صادقة و هي «كل ج ب»:
 - b. يلزم «كل ج آ».
- و بهذا يبين الشيخ في الشفاء^١ جميع الضروب المنتج المتشاركين.

«كل ج ب»

و «كلما كان (كل ج آ) فوز»

ينتج:

«كلما كان (كل ب آ) فوز».

- و هذا المثال ربي من اعتراضات المصنف في حماية البحث عن المثال في المتن على رهائيه. و الدليل على ذلك أن المحلية و مقدم النتيجة يؤلفان قياساً حلياً من الشكل الأول متناً لمقدم الشرطية.
١. الشفاء. القياس، ص ٣٣٧-٣٤٨. لكن ادعاء المصنف هاها خطأ لأن الشيخ ما يبين الضروب التي تنتجها كلية بأحد البرهاتين؛ بل اتخذ مسلكاً آخر شيئاً قاعدة «الفرص» في المصنف الرياضي.
 ٢. المسج المتشاركين: أي ما يكون المتشاركين فيه منتجين. فهو من قبيل إصادة الوصف إلى الموصوف. كما في «جبال الذهب» بمعنى «من كلته جبان».

[فساد البرهائين]

ولنا في البرهائين نظر، إذ قد يتنا قبل أن الشكل الثالث والثاني في هذين الضربين غير معلوم الإنتاج^١.

وقس على ذلك سائر الضروب في كل شكل من كل مسلك.

مقال ما لا يكون المتشاركان منتجاً والمتج نتيجة التاليف:

«كل ج ب»

و «ليس البتة إذا كان (بعض ب ليس أ) فوز»

ينتج:

«ليس البتة إذا كان (لا شيء من ج أ) فوز»

إذ:

١. «كلما كان «لا شيء من ج أ»:

«كل ج ب» و «لا شيء من ج أ»

٢. و كلما كان كذلك:

«بعض ب ليس أ»

٣. «كلما كان (لا شيء من ج أ) (بعض ب ليس أ)»

و

٤. «ليس البتة إذا كان (بعض ب ليس أ) فوز»

ينتج:

٥. «ليس البتة إذا كان (لا شيء من ج أ) فوز».

وهو المطلوب.

مقال ما لا يكون المتشاركان منتجاً ولا يكون المنتج عكس النتيجة:

«لا شيء من ج ب»

١. انظر ص ٣٩٢ بحاشية المبحث الخامس من الفصل العاشر - في العكس المستوي - من الباب الأول من المقالة الثانية - في اكتساب التصديقات. يبدو لنا أن كلام المصنف صادق في ما كانت النتائج حرة، وأما في ما كانت النتائج كلية فمراهين الشيخ نافذة على آراء المصنف في القياسات الشرطية الإلزامية السليطة (أي المؤلفة من مقصدين متشاكسين في جزء تام منها).

الباب الثاني: في التباس - الفصل الثاني: في أقسام التباس القسم الأول: المحتوي - في الألفية الشرطية ٥١٧

و «كلما كان (لا شيء من ج أ) فوز»

يفتج:

«قد يكون إذا كان (بعض ب أ) فوز»

لأنه:

١. كلما كان «كل آ ب»، و هو عكس النتيجة:

ا. «لا شيء من ج ب» و «كل آ ب».

٢. وكلما كان كذلك،

ا. «لا شيء من ج آ».

فنتجته مع الكبرى لينتج:

٣. «كلما كان (آ ب) فوز».

ا. فنجعل هذه كبرى

b. و «استلزام مقدّمها لعكسه» صغرى

لينتج:

٤. «قد يكون إذا كان بعض ب آ فوز».

٥. و هو المطلوب.

وقس عليه سائر الضروب. والله أعلم.

القسم الرابع

ما يتركب من العملية والمنفصلة

والعمليات فيه لا تخلو من:

١. أن تكون بعدد أجزاء الاتصال و النتيجة من كل تأليف عملية واحدة،

١. النتيجة من كل تأليف عملية واحدة: العبارة في مبادئ النظر غير واضحة المعنى و الظاهر أن المقصود منها أن النتيجة عملية لا منفصلة! لا أتأ واحدة غير كبيرة، فإن وحدة النتيجة و كثرتها ليست بتلك الأهمية هاهنا. و أيضاً من المحتمل أن يكون المقصود أن العمليات إذا كانت كثيرة و بعدد أجزاء الاتصال فكل عملية من تلك العمليات و كل جزء من أجزاء ذلك الاتصال يتلنان و ينتجان عملية. فلو كان المقصود هنا لفظة «تأليف» في عبارة «كل تأليف» لا يشير إلى التباس

٢. أو لم تكن^١

فهذا مسلكتان:

المسلك الأول

[من المؤلف من المحلية والمنفصلة]

و هو المستقى بـ

القياس المقسم^٢و يقال^٣ له «الاستقراء التام»^٤ أيضاً.

المركب من المحلية والمنفصلة؛ بل إلى القياسات المركبة من أجزاء ذلك القياس. ولكن النظر في مثال المصنف يبيّن أنّه يقصد أنّ نتائج التاليفات من كل مقدمة محلية و مشاركتها في المنفصلة تكون واحدة. فانظر إلى مثال الضرب الأول من الشكل الأول:

«دائماً إنّا كل آ ب أو كل آ ج»

و «كل ب د»

و «كل ج د»

ينص:

«كل آ د».

فهاهنا نرى أنّ نتيجة التاليف بين مقدم المنفصلة والمقدمة الثانية هي بعينها نتيجة التاليف بين تالي المنفصلة والمقدمة الثالثة و هي بعينها نتيجة القياس.

١. القسمة غير واضحة المقصود لأن القسم الأول فيما أمر مركب له جزآن: «تعدد أجزاء الاتصال» و «كون النتائج محلية واحدة» و لم يمتن في القسم الثاني أهو قبض الكل أم قبض أحد الجزئين؟ و على الثاني. أهو قبض الجزء الأول أم قبض الجزء الثاني؟ و الظاهر مما سيأتي في المتن أنّ القسم الثاني قبض الكل لا قبض أحد الجزئين. لكن الجورخي و الأرموي اعتبرا الجزء الثاني فقط لأنهما قسميا ما يتوحد من المحلية و المنفصلة إلى قسمين: المنتج المحلية و المنتج المنفصلة.

٢. يقول الشيخ: و أنا أسميه «القياس المقسم» (الشعراء، القياس، ص ٣٢٩).

٣. يقال: قال ب.

٤. يقول الشيخ: و هذا يسقوه «الاستقراء التام» (لتحصر الأوسط في المنطق، ص ١٦١). لكن الفارابي ظن أنّ الاستقراء التام هو قياس محلي من الشكل الأول:

[أقسام القياس المتقسم]

و يتألف فيه كل حمية مع جزء من أجزاء الانفصال قياساً منتجاً للحمية المطلوبة:

١. إقنا من شكل واحد.

٢. أو من أشكال مختلفة.

و حينئذ يلزم أن تكون أجزاء الانفصال مشتركة في طرف من النتيجة و الحملات في طرف آخر.^١

[وحدة الأوسط و تعدده في القياس المتقسم]

و الأوسط في كل قياس غيره في الآخر - إن كانت التاليفات من شكل واحد - و إلا اتحدت

قضيتان^٢ بطرفيهما من الحملات و من أجزاء الانفصال.^٣

و إن لم يكن من شكل واحد، جاز اتحاد الوسط.^٤

[وضع الأوساط في الشكلين الأول و الرابع]

فالمنفصلة إن كانت صغرى، كانت الأوساط:^٥

١. محمولات أجزاءها و موضوعات الحملات في الشكل الأول.

و الاستقراء قول قوته قوة قياس في الشكل الأول. و الحد الأوسط فيه هو الأشياء الحزنية التي

تتصفح، و هي المشي و الطيران و الساحة و غير ذلك. و الحد الأكبر قولاً: «في زمان» و

الأصغر قولاً: «الحركة». و تختلف هكذا:

«كل حركة فهي مشي و سباحة و طيران و غيرها».

و «كل مشي و سباحة و طيران و غير ذلك في زمان»:

ينتج بحسب تكليف الضرب الأول من الشكل الأول:

«كل حركة فهي زمان». (المنطقيات للشاربي، ج. ١ ص ١٤٢).

١. العبارة غير واضحة المقصود. فراجع كشف الأسرار، ص ٣٨٦، س ١٠٠٧؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار

في شرح مطالع الأنوار ص ٦٦٧ س ٧٠٦).

٢. قضيتان: متصلتان ص.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٨٦، س ١٢ إلى ص ٣٨٧ س ٢؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع

الأنوار ص ٦٦٧ س ١٢٠٩).

٤. هذه العبارة غير موجودة في كشف الأسرار و مطالع الأنوار.

٥. الأوساط: الأوسط ب.

٢. و بالعكس في الرابع.
و بعكس ذلك إن كانت المنفصلة كبرى.

[وضع الأوساط في الشكلين الثاني و الثالث]

و

١. محولات أجزاء الانفصال و الحملات جميعاً في الثاني.
٢. و موضوعاتها في الثالث،
سواء كانت المنفصلة صغرى أو كبرى.^١

[شرائط إنتاج القياس المقسم]

و شرط الإنتاج:

١. صدق متع الخلق على المتصلة،
٢. و كون المنفصلة موجبة،
٣. و اشغال المتشاركين في كل شكل على تأليف منتج.

[مثال]

مثال الضرب الأول من الشكل الأول:

«دائماً [ماكل آ ب أو كل آ ج»

و «كل ب د»

و «كل ج د»

ينتج:

«كل آ د».

برهانه:

إنه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال. فيصدق مع المحلية المشاركة له و ينتج المطلوب.

١. كشف الأسرار، ص ٣٨٦، ص ١٢-١١: مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٦٧
ص ٩-٧).

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس - القسم الأول: الافتراضي - في الألفية الشرطية ٥٢١

[عدم إنتاج مائة الجمع]

و لا تنج مائة الجمع لجواز خلط أجزائها جميعاً.
إلا إذا كانت أجزاؤها تقاض ما يجب أن تكون في مائة الخلط، فتلزمها النتيجة لانقلاصها إلى
مائة الخلط المنشئة بالذات.

[اعتراض شرف الدين المراغي على القياس المقسم]

فإن قيل: إنما ينج القياس المقسم إن لو بقيت الحملات صادقة معاً و ذلك غير واجب لأنه إذا
صدق:

«دائماً إنما كل آ ب أو كل آ ليس ب»

و «كل ب ج»

و «كل ما ليس ب ج»

ينعكس عكس نقض كل منها «عكس المستوي إلى متافي الأخرى».

[اعتراض آخر على القياس المقسم]

و لأن ج:

١. إذا كان أمراً وجودياً، يتمتع صدقه على كل «ما ليس ب» الشامل للمعومات و
المستبعات.

٢. و إن كان معدوماً، لا يذ و أن يكون عدم أمر. فذلك الأمر:

هـ. إن صدق عليه ب، كذبت الحلية الأولى؛

ب. و إلا كذبت الثانية، لامتناع حمل نقض الشيء عليه.

١. كشف الأسرار، ص ٦٣-٦٥. منشأ هذا الاعتراض اعتراض آخر لشرف الدين المراغي على دليل نفسه
فخر الدين الرازي من شبهة منون. و الظاهر أنه لم يبق من المراغي كتاب نستشهد به إلا أن الخوحي أورد
اعتراض المراغي و أحاب عنه في كشف الأسرار من دون أن يذكر اسمه و صرح الكاشي في شرحه على ذلك
الكتاب باسم المراغي هذه العبارة «الإمام شرف الدين المذكور المراغي». فراجع هوامش كشف الأسرار. ص
٦٥-٦٣: مطلع الأديار (الواعي الأسرار في شرح مطلع الأديار ص ٢٠٦ من ٢٠١ و ص ٢٠٧-٢٠٨). إنما
بيان الإمام الرازي عن شبهة منون فتحة في صطق الملخص ص ١٠٣-١٠٤ و بمحصل أفكار القدماء و
المتأخرين ص ١٧ و تأخير الملخص ص ٧.

[نقض الاعتراضين]

لا يقال هذا منقوض بصدق قولنا:

«كل موجود إما واجب أو ليس بواجب»

و «كل واجب ممكن بالإمكان العام»

و «كل ما ليس بواجب ممكن بالإمكان العام».

[دفع النقص]

لأننا نقول: لا نسلم صدق الثانية لأن:

١. ما يكون طرفاه ضرورياً لا يكون واجباً ولا ممكناً بالإمكان العام.

٢. والمتع الذي يمكن بالإمكان العام ما يكون ضرورياً لعدم تقطع.

[الجواب عن الاعتراضين]

جوابه:

١. أننا لا ندعي إلا لزوم النتيجة على تقدير صدق المقدمات. فلو لم تصدق في بعض المواد

لا يكون نقضاً علينا، إذ انتفاء المقدم لا يكون نقضاً على دعوى الملاحمة.

٢. والفسادان إما يلزمان فيما كانت:

هـ المنفصلة ذات تقيضين،^١

١. الظاهر من هذا الجواب أن المصنف إنما يقبل الاعتراض في بعض أقسام القياس المتشم كما في هذا القسم:

«دائماً إما كل آ ب أو كل آ ليس ب»

و «كل ب د»

و «كل ما ليس ب د»

فـ «كل آ د».

لأن «ب» و «ليس ب» في هذا القياس تقيضان. وكذلك القسم التالي العاري من المنفصلة:

«كل ب د»

و «كل ما ليس ب د»

فـ «كل شيء د».

لأن دليل المراغي حار في هذا القسم من دون أن يستند إلى منفصلة. فالمصنف إذن يرفض الاعتراض على مطلق القياس المتشم:

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في الألفية الشرطية ٥٢٣

b. و الحملتان منعكستين بعكس التقيض.
و الله أعلم.

المسلك الثاني [من المؤلف من الحلية والمنفصلة]

[ما ليست نتائج التأليفات بحملية واحدة أو ليست الحملات بعدد أجزاء
الانفصال]

[القسم الأول: المؤلف من المانعة الخلق]

و هو صنفان:

(أ) أن تكون الحملات بعدد أجزاء الانفصال:

١. يشارك كل واحد منها واحداً من أجزاء الانفصال مشاركة متعجة،

٢. لكن تكون نتائج التأليفات متخالفة،

فتنتج مانعة الخلق من نتائج التأليفات.

فإن اتحدت نتيجتان، 'جعلتا' جزءاً واحداً من النتيجة.

(ب) ما لا تكون الحملات بعدد أجزاء الانفصال:

١. فلن زادت الحملات،

٢. شارك لا محالة جزء من الانفصال حملتين،

٣. إن زادت حملية واحدة،

ii. و إلا لما كان الحلية واحدة مدخل في القياس.

«دافاً إتناكل آ ب أو كل آ ج»

و «كل ب د»

و «كل ج د»

و «كل آ د».

١. تيجتان: نتيجتين ص، ع، بـ.

٢. جعلتا: جعلتا بـ.

- b. وحينئذ ينتج مائة الخلق.
 c. ويكون جزء من أجزاء مركباً من نتيجتين من نتائج التاليفات بسبب اشتراك جزءه للمحيتين.
 ٢. و إن نقصت المحليات، مثلاً كحلمية مع منفصلة ذات جزئين،
 a. فإن شاركت الجزئين، أنتجت منفصلة مائة الخلق من النتيجتين؛
 b. و إن لم تشارك إلا جزءاً واحداً، أنتجت مائة الخلق من نتيجة التاليف والجزء الغير المشترك.
 و قال الشيخ: «الحلمية الواحدة إذا كانت صفري لا تنتج»^١
 و قد عرفت فساد.
 هذا كله إذا كانت المنفصلة مائة الخلق.

[القسم الثاني: المؤلف من المائة الجمع]

أما إذا كانت مائة الجمع:

١. الشفاء، التلباس، ص ٢٥٣ من ٢. و التي ادّعاء الشيخ محدود بما كانت المنفصلة سالبة الأجزاء. و الخوئي استشكل على الشيخ بهذا الكلام:
 و ادّعى الشيخ أن الصفري الحلمية الواحدة مع الكبرى المنفصلة غير منتج.
 و خطائه ظاهر لأنه إذا صدق:
 «كل ج ب»
 و «إنما لا شيء من آ ب أو لا شيء من ه ب»
 صدق:
 «بإنما لا شيء من ج آ أو لا شيء من ج ه» (كشف الأسرار، ص ٣٦٠، من ١٨-٦).
 و قال المصنف (عليه الرحمه) في الهامش:
 لم أتر على هذا الادّعاء من الشيخ، بل الظاهر أن الشيخ معزج بخلافه و هو يقول في الشفاء (التلباس، ص ٣٥٣):
 «كل ج ب»
 و «دائماً كل ب إن ه و يتم»
 ينتج:
 «كل ج إن ه و إن ه ز» الشفاء، التلباس، ص ٣٥٣، من ٨-٩.
 و يبدو أن المصنف لم يعرف أن كلام الخوئي إنما هو في المنفصلات السالبة الأجزاء لا الموحدة الأجزاء.

فشرط إنتاجه:

[الشرط الأول للإنتاج]

١. كون كل نتيجة من نتائج التاليفات مع العملية المشاركة لها منحة للطرف المشارك من المنفصلة.^١

هـ. وحينئذ تلزم النتيجة مائة المجمع:

- i. من نتائج التاليفات، إن كانت الأجزاء كلها مشاركة للمحليات، كما في القسم الأول.
- ii. وإلا فمن نتائج التاليفات و الطرف الغير المشارك. كما في القسم الثاني.

برهانه:

إن الطرف المشارك إذا كان لازماً لنتيجة التاليف بالقياس المؤلف من المحلي و المنفصل. تدم المنفعة بين نتائج التاليفات أو بين النتائج و الطرف الغير المشارك. إذ المضي للآزم يكون منجبة للملزم.

مثال الأول:

«دائماً إما بعض ب آ أو بعض ج د» مائة المجمع.

و «كل ج ب»

و «كل هـ ج»

ينتج:

«دائماً إما كل ج آ أو كل هـ د» مائة المجمع:

لأن:

١. «كل ج آ» ينتج مع العملية المشاركة له «بعض ب آ»:

هـ. من الثالث.

b. أو

١. المنفصلة: المتصلة ع.

٢. أو: (ذ ص، ع، ب).

١. «كلما كان كل ج^١ آ فكل ج آ»
 ٢. و «كل ج ب»
 - وهو القياس المركب من المحلي والمتصل -
 يلزم:

٣. «كلما كان كل ج آ فبعض ب آ»
 ٢. وكذلك ينتج «كل هـ د» مع مشاركته^٢ «بعض ج د»
 ٣. و «بعض ب آ» مع «بعض ج د» متافيان،
 ٤. فتلزم المتافاة بين «كل ج آ» و «كل هـ د»
 وهو المطلوب.

مثال الثاني:

«دائماً إما بعض ب آ أو كل ج د» مانعة الجمع،
 و «كل ج ب»

ينتج:

«دائماً إما كل ج آ أو كل ج د»
 بالبرهان المذكور.

[الشرط الثاني للإنتاج]

٢. و إن كان الطرف المشارك مع المحلية المشاركة منتجاً لنتيجة^٣ التأليف:
 - وذلك إما يكون إن لو كان المشاركون على تأليف منتج -
 أ. فتنتج «محصلة جزئية سالبة» مقدّمها نتيجة التأليف و قاليها الطرف الآخر^٤،
 ب. ولا تلزم من نتائج التأليفات^٥.

١. ج: د، ع: ب.

٢. مشاركة: مشاركة ع، ب.

٣. النتيجة: لنتيجة ب.

٤. الآخر: الأخرى ب.

٥. كشف الأسرار: ص ٢٩١، ص ١٠٧.

٦. كشف الأسرار: ص ٢٩١، ص ١٠٩.

[برهان إنتاج «المتصلة الجزئية السالبة»]

أما الأول فلأنه لو استلزم نتيجة التأليف الطرف الآخر يلزم استلزام الطرف المنتج للملك الطرف فكذبت المنفصلة.^١

و لا يلزم مقدّمها - بخلاف ما ذكر - لجواز كون نتيجة التأليف أعم من الطرف الآخر.^٢

[برهان عدم إنتاج «المتصلة الجزئية السالبة» بين نتائج التأليفات]

و أما الثاني، فلجواز تلازم لازمي المتعاضدين تارة وتعاضدها أخرى.^٣

و تحقيق^٤ ذلك في المواد ظاهر.^٥

هناكله إذا كانت المنفصلة موجبة.

[المؤلف من منفصلة سالبة]

أما إذا كانت سالبة، فحكمها:

١. إذا كانت مانعة الجمع كحكم «مانعة الخلقو إذا كانت موجبة» في الإنتاج و شرطه.^٦

٢. و بالعكس^٧ إلا في إنتاج المتصلة الجزئية.

[وجوب كون النتيجة سالبة]

و النتيجة تكون سالبة^٨ و إلا كذبت المنفصلة:

١. أما في مانعة الجمع.

٢. فلكون المشاركين^٩ على تأليف منتج - كما في دعة الخلقو حيث كانت موجبة

١. كشف الأسرار، ص ٣٩١، ص ٩-١٠.

٢. كشف الأسرار، ص ٣٩١، ص ٩. عبارة المصنف هما معنى حقا؛ و بين الخوحي مع مراد في الإصحاح

«دون العكس لما مر في الاحتمال و النقض».

٣. كشف الأسرار، ص ٣٩١، ص ١٠.

٤. تحقيق؛ تحقق ص.

٥. كشف الأسرار، ص ٣٩١، ص ١٠-١١.

٦. كشف الأسرار، ص ٣٩١، ص ١٢-١٣.

٧. و بالعكس: أي إذا كانت السالبة مانعة الخلقو فحكمها كحكم «دعة منع إذا كانت موجبة».

٨. المشاركين: المشاركون ب.

- b. يلزم استلزام الطرف المشارك لنتيجة التأليف.
 c. فلو امتنع الجمع:
 i. بين نتيجة التأليف و بين الطرف الآخر إن كان غير مشارك.
 فقد أو بين نتيجته إن كان مشاركاً.
 d. يلزم امتناع الجمع بين الطرفين،
 i. لأن امتناع الاجتماع مع اللازم يوجب امتناعه مع الملزوم،
 e. فكذبت المنفصلة.
 ٢. وأما في مائة الخلو،
 a. فلأن نتيجة التأليف إذا كانت منتجة للطرف المشارك كما في مائة الجمع حيث كانت موجبة.
 b. فلو امتنع الخلو بين نتيجة التأليف و الطرف الآخر أو بين نتيجته،
 c. يلزم امتناع الخلو بين الطرفين،
 i. لأن امتناع الخلو مع الملزوم يوجب امتناعه مع اللازم.
 d. ولا تلزم المتصلة الجزئية السالبة،
 i. لجواز استلزام لازم^٢ أحد الكاذبين للآخر.

[القسم الثالث: المؤلف من الحقيقة]

و أما

١. الحقيقة الموجبة:
 a. فتستج حيث تنفج مائة الجمع و مائة الخلو موجبتين،
 b. لاستلزامها إيتاهما:
 ٢. بخلاف السالبة:
 a. فإنها أعم من سالبتيهما،
 b. و لازم الأخض لا يجب كونه لازماً للأعم.

١ اكتشف الأسرار: ص ٣٩١ من ١٣ إلى ص ٣٩٢، س ٢.

٢ لازم: ملزوم ع.

[تبادل الأحكام بين مانعة الجمع و مانعة الخلق بتبادل تانض الأجزاء]

و كل واحدة من المتصلتين، موجبة و سالبة:

١. تنجج حيث تنجج صاحبها:

a. إذا كان أجزاؤها تانض أجزاء صاحبها.

b. لا رتدادها إلى صاحبها.^١

تنبيه

[قياسات من المحلية المرتدة المحمول]

إذا كان:

١. موضوع أجزاء الانفصال واحداً

٢. و مورد التقسيم «كل واحد واحد» لا «الكل»^٢

تنجج مع المحلية:

a. في الأول و الثالث و الوسط موضوع الأجزاء.

b. و في الأول و الثاني و الوسط محمولات الأجزاء جميعاً.

و تكون النتيجة كالكبرى في الجنس و الكيف.

لكن القياس يكون أشبه بالقياس المحلي^٣.

[مثالان]

مقال الأول:

«كل ج ب»

و «كل ب (إتا د و إتا هـ)».

ينجج:

«كل ج (إتا د و إتا هـ)»

١. كشف الأسرار، ص ٣٩٢، س ٧٠٥.

٢. مورد التقسيم «كل واحد واحد» لا «الكل»: أي تكون المستطلة محلية مرتدة المحمول و لا تكون مستطلة في الحقيقة.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٩٢، س ٨-١٢.

كالكبرى في جنس الانفصال، لاندرج «ج» تحت موضوع الأجزاء.

مثال الثاني:

«كل عدد (إنما فرد أو زوج)»،

و «كل ما هو (فرد أو زوج) فهو مركب من الآحاد»،

يفصح كالكبرى:

«كل عدد فهو مركب».

[شرط الإحتاج]

و شرط إنتاج هذا القسم: «صدق منع الخلق على المنفصلة»، لجواز كذب أجزاء مانعة الجمع و حينئذ لا تلزم النتيجة.

و بيانه ظاهر إذ ذاك.

[التحديد بـ «كل واحد»]

و إننا قد بينا مورد الانفصال بـ «كل واحد واحد» إذ لو كان «الكل» لكان القياس يرجع إلى الأقسام المذكورة كقولنا:

«كل ج ب»

و «إنما (كل ب د) أو (كل ب هـ)»

و هو القياس المركب من عملية واحدة مشاركة لجزئي منفصلة ذات الجزئين.

[اشتراط إيجاب المنفصلة في الصغرى عند الشيخ]

و قال الشيخ في الشفاء:

١. إذا كانت المنفصلة في الصغرى:

هـ. مشتركة الأجزاء في أحد الحدين،

ب. و الحلياث مكان الكبرى،

ج. و هي لا تشترك في حيز،

اشتراط إيجاب المنفصلة^١

٢. و أما إذا كانت كبرى:

١. الشفاء، القياس، ص ٣٥١، س ١٢ و ص ٣٥٢، س ١٠.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثالث: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراء - في الألفية الشرعية ٥٣١

a. انتجت،

b. سواء كانت موجبة أو سالبة،

c. بشرط أن تكون موجبة الأجزاء،^١

فيه نظر، إذ قد يتين:

١. أن السالبة،

a. مائة الجمع كانت أو مائة الخلق،

b. صغرى كانت أو كبرى،

c. موجبة الأجزاء أو سالبتها،

٢. تنتج بالشرائط المذكورة،^٢ والله أعلم.

القسم الخامس

فيما يترتب من المتصلة والمنفصلة

و فيه ثلاثة مسائل:

[المسلك] الأول: [من المتصلة والمنفصلة]

أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من المقدمتين

[معيار التقسيم]

و النظر إلى مشاركة مقدم المتصلة و تاليها، لعدم تميز مقدم المنفصلة عن تاليها، فحينئذ:

١. إذا كانت المتصلة صغرى، لم يختز الشكل الأول عن الثاني، و الثالث عن الرابع:

٢. و إن كانت كبرى، لم يختز الأول عن الثالث، و الثاني عن الرابع.

و إذا كان كذلك، فانقسام هذا المسلك لا يكون باعتبار الأشكال:

١. بل يكون المتصلة صغرى أو كبرى.

١. الشفاء، القياس، ص ٣٥٣، ص ٣.

٢. كشف أسرار، ص ٣٩٢، ص ١٧ إلى ص ٣٩٣، ص ٥.

٢. وعلى قسمين، يكون الأوسط إما مفقوداً أو قائماً.
فحينئذٍ أربعة.

[شرط الإسراع]

و شرط الإسراع في جميعها، بعد:

١. يجب إحدى قسمتين،
 ٢. وكيفية إحصاء،
 ٣. أن المنفصلة بين كانت موجبة:
 - هـ. تشترك بتبنيب منفعة الجمع وبتفادهم منفعة الخلق، إن كانت موجبتين،
 - ب. وبالعكس، إن كانت سلبيتين.
- و نتيجة كل منفصلة حكم وكيفية:

- i. ما يتبع جمعة مع لزوم يتبع جمعة مع لزوم،
 - ii. وما لا يتبع مع لزوم لا يتبع مع لزوم،
 - iii. وما يجوز جمعة مع لزوم يجوز جمعة مع لزوم،
 - iv. وما يجوز مع لزوم يجوز مع لزوم.
 ٤. وإن كانت منفصلة سلبية،
 - هـ. فبذلك تكون كيفية،
 - ب. وتشترك بتفادهم منفعة الجمع وبتبنيب منفعة الخلق.
- و نتيجة مع منفعة خلق كيفية:

- i. منفعة الجمع كمنفصلة كذا وكذا،
 - ii. و لزوم أيضاً منفعة خلق كمنفصلة كذا وكذا، إن كانت منفصلة كيفية،
 - iii. وفي غير ذلك تكون نتيجة سلبية جزئية منفعة خلق.
- من مكره:

١. يؤخذ قبض النتيجة،
٢. وإيضاً ما يلزم منه من المنفصلة مع ما يلزم من المقدمة المنفصلة،

باب ثلثي: في قياس - فصل ثلثي: في فاء قياس - فصل ثلثي: في ثاء قياس - في لألفه الخرجة ٣٥

٣. التثني في قياس المتصلة - ثنية:

تثنيه

[أشكال من التثني]

حيث لا تثني فوجود ثنية مؤقتة لعدم قياس، بغير شرط في ذلك، تثني قياس:

١. إن كانت المتصلة مدقة خفيفة.

هـ. متصلة جزئية من تثني حرف خفيفة وتين حرف متصلة.

ذ. لا تسترد تثني لأوسط ياء.

٢. وإن كانت متصلة مدقة جملة.

هـ. تثني متصلة جزئية من تين حرف خفيفة وتثني حرف متصلة.

ذ. لا تسترد لأوسط ياء.

٣. و خفيفة موحدة:

هـ. تثني شجيرة،

٤. تون واحدة:

و هذه ليست بالثنية وقد يتضعف.

[أشكال من التثني]

قال الشيخ:

إذا كانت خفيفة جزئية كبرى، لا تثني مع متصلة موحدة بكية متريكة شدي.

كقوله:

مكتم كن - ب ب -

و قد يكون تثني ذو وزن خفيفة.

١. كشف الأسرار، ص ٣٩٤، س ١٣، و ص ٣٩٤، س ٤.

٢. كشف الأسرار، ص ٣٩٥، س ٤، و ص ٣٩٥، س ٤.

٣. الفقه، قياس، ص ٣٠٤، ٣٠٥.

[اعتراض الخوئي على الشيخ]

و قال صاحب الكشف:

١. هنا فاسد، لإنتاجه:

a. «قد يكون إما آ ب وإما و ز» مانعة للجمع،

b. لأن منافي اللازم في الجملة^١ منافي للملزم كذلك.

c. كيف و تقيض الأوسط مستلزم لتقيض الأصغر و عين الأكبر؛ و ذلك

ينبع من الثالث، متصلة موجبة جزئية مقدّمةا تقيض الأصغر و تأليها

عين الأكبر؟

٢. و الشيخ^٢ لم يُراعِ موافقة النتيجة للقياس في الحدود.^٣

[جواب المصنف عن اعتراض الخوئي]

قول:

هذا باطل:

١. لأن اللازم إذا كان عامًا لا يلزم من منافقة الشيء إثاء في الجملة^٤ منافاته للملزم؛

إذ يصح قولنا:

a. «كلما كان الشيء عقلًا فهو لا متحرك»

b. و «قد يكون إما أن يكون الشيء لا متحركًا أو لا ساكنًا» حقيقية، كما

في الأجسام،

مع صدق قولنا:

c. «كلما كان الشيء عقلًا فهو لا ساكن».

٢. و ضعف إنتاج الشكل الثالث قد مر.

[إنتاج آخر من الشيخ]

و قال الشيخ:

١. الجملة: الجملة ب.

٢. الشيخ: الشيخ ب.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٩٨، س ١٠ إلى ص ٣٩٩، س ٥.

٤. الجملة: الجملة ب.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الاختياري - في الأئمة الشريفة ٥٣٥

المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالي لا تنتج مع مانعة الخلق السالبة الكلية. كقولنا:

«كلما كان آ ب فـ د».

و «ليس البتة إنا ج د وإنا و ز» مانعة الخلق.

و فيه نظر:

لأنه ينص:

«ليس البتة إنا آ ب وإنا و ز» مانعة الخلق.

و إلا لصدق نقيضه و هو قولنا:

«قد يكون إنا أن يكون آ ب وإنا و ز» مانعة الخلق.

و حينئذ كذبت السالبة، لأن امتناع الخلق مع الملزوم يوجب امتناعه مع اللازم.

[انتاج آخر من الشيخ]

و أحجج الشيخ بالله:

يصدق: «كلما كان هنا عرضاً فله محل»:

١. مع قولنا: «ليس البتة إنا له محل أو لا يكون جوهرًا».

٢. و مع قولنا: «ليس البتة إنا له محل أو لا يكون كل مقدار متاهياً».

مع التلازم في الأول و التعاند في الثاني.^١

[جواب الخوئي عن الشيخ]

و أجاب بعض فضلاء الزمان:

١. أن النتيجة صادقة مع القياس الأول:

هـ. ضرورة انتفاء منع الخلق بين العرض و اللاجوهـر.^٢

٢. و الكبرى في القياس الثاني:

هـ. إن أخذت على أنها عادية.

٣. كذبت لصدق نقيضها عادية و هو قولنا:

١. الشفاء، القياس، ص ٣٠٦.

٢. كشف الأسرار، ص ٤٠٠، ص ٦٠٥؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار) في شرح مطالع الأنوار ص ٦٨٣ من

- ii. «قد يكون إما أن يكون له محل أو لا يكون كل مقدار متاهياً» مائة الخلط.
- iii. لامتناع الخلط بينها إذا كان ذلك الشيء عرضاً.
- ط. وإن أخذت على أنها اتفاقية،
- ز. كذبت أيضاً إن كان ذلك الشيء عرضاً،
- ii. وإن لم يكن عرضاً، يلزم كذب الجزئين و صدقت النتيجة مائة الخلط سالبة^١.

[اعتراض على جواب الخوحي]

و فيه نظر:

إذ الجزئية المذكورة:

١. ليست بعنادية. لانتهاء لازمة كونها عنادية، و هي استلزام تقيض كل منها عين الآخر،
٢. بل اتفاقية.
٣. و حينئذ صدقت الكبرى عنادية.

[جواب المصنف عن الشيخ]

بل جوابه أن النتيجة:

١. صادقة في القياس الأول:
٢. وفي الثاني لا تخلو من أن تصدق الموجبة الجزئية المذكورة عنادية أو لم تصدق.
- ii. فإنما صدقت كذبت الكبرى لصدق تقيضها.
- ط. وإلا فكذب تقيض النتيجة لكونها متلازمين.
- ز. إذ «ما له المحل» مساوٍ لـ «العرض»؛ فتصدق النتيجة.

١. كشف الأسرار، ص ٤٠٠، ص ١٢٠٤: مطبع الأزهر (وضع الأسرار في شرح مصنف أدمر، ص ٤١٣

ص ٥٠٣).

٢. لازمة لازمة ص. ب: لازم ع.

٣. وإنما: في ب.

المسالك الثاني: [من المتصلة والمنفصلة]

أن يكون الأوسط جزءاً غير تام منها

أنصح:

١. متصلة:

a. من الطرف الغير المشترك من المتصلة.

b. و من منفصلة حاصلة:

i. من نتيجة لتكيف من مشتركين.

ii. و من الطرف الغير مشترك من المتصلة.

كقولنا:

كل من كان أب فكل ج د.

و هذا كل د ه و ا ب و ز ه.

ينصح:

كل من كان أب فب فكل ج ه و ا ب و ز ه.

٢. ومنفصلة:

a. من الطرف الغير مشترك من منفصلة.

b. و من منفصلة حاصلة:

i. من طرف غير مشترك من منفصلة.

ii. و من نتيجة مشترك.

وهي قولنا:

ب د و ز و ا ب فكل من كان أب فكل ج ه.

و هذا عند استرجاع مشترك في مشتركين وفي منفصلين.

و أنت خبير بأن وقد مر عن متصل غير في صيغة.

١. بد كانت منفصلة منفرد أو كبرى.

٢. و لا مشتركة في مشترك أو تامة.

فلا نطول الكلام بتفصيلها.^١

المسلك الثالث: [من المتصلة والمنفصلة]

أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من إحداها غير تام من الأخرى

١. فإن كان التام من المتصلة، يكون القياس كالمؤلف من الحلي و المنفصل، و المتصلة تكون مكان الحلي.
 ٢. وإن كان من المنفصلة، تكون كالمركب من الحلي و المتصلة، و تكون المنفصلة مكان الحلي.^٢
- و لا يخفى عليك الشرائط و النتيجة في الأقسام. والله أعلم.

تتمة

في المباحث المشتركة بين الأقيسة الشرطية

قد يمكن:

١. استنتاج الحلية من الأقيسة الشرطية،^٣ كانت من محض الشرطيات أو مختلطة،
٢. وبالعكس.^٤

[القسم الأول: استنتاج الحليات من الأقيسة الشرطية]

أما الأول ففيه مسائل :

١. كشف الأسرار، ص ٤٠١، من ١٢-٢.
 ٢. كشف الأسرار، ص ٤٠١، من ١٣ إلى ص ٤٠٢، من ٣.
 ٣. القضاء، القياس، ص ٣٥٥ من ٧٠٥: كشف الأسرار، ص ٢٠٢-٢٠٦.
 ٤. مطلع الأنوار (بواع الأسرار في شرح مطلع الأنوار ص ٦٩٥ من ١١-٧).

المسلك الأول

[في استنتاج المحلية من المصلتين]

في القياس المؤلف من المصلتين و الشركة في جزء تام منها و غير تام

و شرط إنتاجه:

١. اشتغال المقدمتين على تلييف منتج بالنسبة إلى الجزء التام.
 ٢. و إنتاج تقيض نتيجة التاليف بين المشاركين مع طرف الموجبة:
 - a. لطرف السالبة إن كانتا مختلفتين في الكيف.
 - b. و إلا لتقيض طرف المقدمة الأخرى.
- برهانه بالخلف: يضم تقيض النتيجة إلى الطرف الموجبة، لينتج:
١. في الأول تقيض الكبرى.
 ٢. و في الثاني ضدها.

[مثالان]

مثال [الوضع] الأول في الشكل الأول:

«كلما كان كل ج (ب) فلا ه ز».

و «ليس البتة إذا كان (ه ز) فليس كل (ب) آ».

ينتج:

«كل ج آ».

و إلا ف:

١. «ليس كل ج آ».

فينتج مع الصغرى:

٢. «قد يكون إذا كان ليس كل ب آ فه ز».

١. المقدمة: المقدم ع.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٠٢ من ١١٠٨.

بالقياس المؤلف من الجملي والمتصلة، و انعكس إلى قبض الكبرى.
[و فيه نظر؛ لبطلان انعكاس المتصلات كما مر.]^١

مثال [الوضع] التالي:

«كلما كان كل ج (ب) ف (هـ ز)»

و «كلما كان (هـ ز) فلا شيء من (ب) آ»

ينص:

«بعض ج ليس آ»

و [أ]:

١. «فـ كل ج آ»

فينص مع الصغرى:

٢. «قد يكون إذا كان بعض ب آ فهـ ز»

و ينعكس إلى قولنا:

٣. «قد يكون إذا كان هـ ز فيعض ب آ»

و هو ضد الكبرى.

و فيه نظر؛ لجواز استلزام الشيء للتقيضين^٢ كما مر.

١. [و فيه نظر؛ لبطلان انعكاس المتصلات كما مر:] قال في شرح النسطاس: «و فيه نظر لأنه موقوف على إنتاج الشكل الثالث من لزوميتين و انعكاس المتصلة بالعكس المستوي و قد عرف ضعفها». راجع النصل الثامن «في العكس المستوي» البحث تحت عنوان [شبهة على انعكاس الشرطيات] ص ٣١٨ و النصل العاشر «في الشرطية و أجزائها و حزنياتها». المبحث الخامس «فيها و جدما في عكس الشرطيات» ص ٣٥٥.
٢. للتقيضين: للتقيض ب.

٣. راجع ص ٣٦٩ البحث تحت عنوان [نقض التالي] في بداية النصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعاندها» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب الصدقات».

[المسلك الثاني]

[في استنتاج المحلية من المتصلتين]

[أو الشركة في جزء غير تام منها]

الثاني منها^١ و الشركة في جزء غير تام منها.

و شرط إنتاجه:

١. إنتاج نقیض نتيجة التألیف الحاصلة من طرفي كل متصلة:

هـ. إنا لتاليها إن كانت المتصلة سالبة،

ب. أو لنقيض تاليها إن كانت موجبة.

٢. تم اشتغال نتيجتي التأليفين^٢ على تأليف منتج للحملية المطلوبة.

مثال الموجبتين:

«كلما كان كل ج ب فكل ب (١)»

و «كلما كان كل (١) د فكل د هـ».

ينتج

«كل ج هـ».

برهانه:

إن الصفري تستلزم:

١. «كل ج آ».

لأن

«بعض ج ليس آ»

ينتج مع مقدم الصفري نقیض تاليها بالقياس المؤلف من المحلي و المتصل، فيصرق:

«كلما كان كل ج ب فبعض ب ليس آ»؛

هذا خلف.

١. منها: أي من المتصلتين.

٢. التأليفين: التأليفين ب.

و الكبرى يستلزم:

٢. «كل آ هـ»

لما يتنا.

و هما ينتجان بالنيات:

٣. «كل ج هـ»:

و هو المطلوب.

و قد عرفت فساد ذلك من استلزام الشيء للنقيضين^١.

مثال السالبتين:

«ليس كلما كان كل ج ب فليس كل ب (أ)»

و «ليس كلما كان كل (أ) د فليس كل د هـ»،

ينتج

«كل ج هـ».

برهانه:

إن الصغرى تستلزم:

١. «كل ج آ»،

و إلا انتظم نقيضه مع مقدمها مستلزماً لنقيضها.

و الكبرى يستلزم:

٢. «كل آ هـ»

كذلك. و هما ينتجان:

٣. «كل ج هـ».

١. للنقيضين: للنقيض ب.

٢. راجع ص ٣٦٩ البحث تحت عنوان [نقض التالي] في بداية الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعادلهما» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

[المسلك الثالث]

[في استنتاج المحلية من منفصلتين]

[أو الشركة في جزء تام منها و غير تام أيضاً]

الثالث من المنفصلتين و الشركة في جزء تام منها^١ و غير تام.

و شرط الإنتاج:

١. كلية إحدى المقدمتين.
٢. و اختلافهما بالكيف.
٣. و اتحادهما بالجنس.
٤. و إنتاج قضيض نتيجة التاليف بين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في منعتي الخلق.

٥. و بالعكس في مانعتي الجمع.

برهانه: الخلف من القياس المؤلف من المحلي و المتصل^٢ ثم من المتصل و المنفصل.

مثاله و المنفصلتان مانعتا الخلق:

«دائماً إما كل ج (ب) و إما (هـ ز)»

و «ليس دائماً إما (هـ ز) أو بعض (ب) آ».

ينتج:

«لا شيء من ج آ»^٣.

و إلا ف:

«بعض ج آ».

و يلزمه:

«كلما كان كل ج ب فبعض ب آ».

١. منها: أي من المنفصلتين.

٢. المتصل: المنفصل ب.

٣. ح ب.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٠٥ من ٧-٦.

و ينتج مع الموجبة نقيض السالبة.

مثاله وهما مانعنا الجمع:

«دائماً إما لا شيء من ج (ب) وإما (هـ ز)»

و «ليس دائماً إما (هـ ز) وإما كل (ب) آ»

ينتج:

«بعض ج آ»

و إلا:

«لا شيء من ج آ»

و يلزمه:

«كلما كان كل ب آ فلا شيء من ج ب»

و أنتج مع الموجبة نقيض السالبة.

[المسالك الرابع]

[في استنتاج الحملية من المنفصلتين]

[أو الشركة في جزء غير تامّ منها فقط]

الرابع منها^١ و الشركة في جزء غير تامّ منها.

و شرط إنتاجه:

٣. إنتاج نقيض نتيجة:

a. التلخيص بين طريقي مانعة الخلّو مع نقيض أحدهما:

i. لعين الآخر إن كانت سالبة،

ii. و لنقيضه إن كانت موجبة،

b. و بين طريقي مانعة الجمع مع عين أحدهما:

i. لنقيض الآخر إن كانت سالبة،

١. منها: أي من المنفصلتين.

فأ. أو لعينه إن كانت موجبة،

٣. ثم اشتغال بتبجي التاليفين على تأليف منتج للحملية المطلوبة.

مثاله من سالتين:

«ليس دائماً إما ليس كل ج ب وإما ليس كل ب (١)» مانعة الخلؤ.

و «ليس دائماً إما كل (١) د وإما كل د هـ» مانعة الجمع،

ينتج:

«كل ج هـ».

برهانه:

أن الأولى تستلزم:

١. «كل ج آ».

a. وإلا انتظم نقيضه مع نقيض مقدمها قياساً منتجاً للمتصلة المستلزومة لنقيضها:

و هي قولنا:

b. «كلما كان كل ج ب فليس كل ب آ».

و الثانية تستلزم:

٢. «كل آ هـ».

a. وإلا انتظم نقيضه مع عين مقدمها منتجاً للمتصلة المستلزومة لنقيضها. و هي

قولنا:

b. «كلما كان كل آ د فليس كل د هـ».

و هما ينتجان:

٣. «كل ج هـ».

مثاله من موجبتين:

«دائماً إما ليس كل ج ب أو كل ب (١)» مانعة الخلؤ

و «دائماً إما كل (١) د أو ليس كل د هـ» مانعة الجمع،

ينتج:

«كل ج هـ».

برهانه:

أن الأولى تستلزم:

١. «كل ج آ»

a. و إلا انتظم نقيضه مع نقيض مقدّمها منتجاً للمتصلة المستلزمة لضعفها. وهي قولنا:

b. «كلما كان كل ج ب فليس كل ب آ»

المستلزومة لـ

c. «دائماً إذا ليس كل ج ب أو ليس كل ب آ» مانعة الخلق، وهي ضد الصغرى.

والثانية تستلزم:

٢. «كل آ ه»

a. و إلا انتظم نقيضه مع عين مقدّمها منتجاً للزوم بين طرفيها؛ وهو قولنا:

b. «كلما كان كل آ د فليس كل د ه».

وهما ينتجان:

٣. «كل ج ه».

وفيه نظر عرفته^١.

[المسلك الخامس]

[في استنتاج المحلية من المتصلة والمنفصلة]

والشركة في جزء تامّ منها وغير تامّ منها

والضابط فيه:

١. أن تكون مانعة الجمع اللازمة للمتصلة مع مانعة الجمع - إن كانت المنفصلة مانعة الجمع - على الشرائط المذكورة في مانعي الجمع لإنتاج المحلية المطلوبة.

٢. وأن تكون مانعة الخلق اللازمة للمتصلة مع مانعة الخلق - إن كانت المنفصلة مانعة الخلق - على الشرائط المذكورة في إنتاج المحلية المطلوبة.^٢

١. وفيه نظر عرفته: لا يوجد هنا في شرح النسطاس.

٢. مطالب الأنوار (توامع الأسرار في شرح مطالب الأنوار ص ٦٩٠ من ١٠٠٨).

مثال الأول:

«دائماً إما لا شيء من ج (ب) أو (هـ ز)» مانعة الجمع.
و «قد لا يكون إذا كان (هـ ز) فليس كل (ب) آ».

ينتج:

«بعض ج آ»؛

لأنه يلزم للمتصلة قولنا:

«ليس دائماً إما هـ ز أو كل ب آ» مانعة الجمع.

و يرجع القياس إلى القياس المركب من مانعتي الجمع بشرائطه و ينتج الحلية المطلوبة.

مثال الثاني:

«كلما كان ليس كل ج (ب) فـ (هـ ز)».

و «ليس دائماً إما (هـ ز) أو بعض (ب) آ» مانعة الخلط.

ينتج:

«لا شيء من ج آ»؛

لأنه يلزم للمتصلة قولنا:

«دائماً إما كل ج ب أو هـ ز» مانعة الخلط،

فيرجع القياس إلى المركب من مانعتي الخلط و ينتج الحلية المطلوبة.

[المسلك السادس]

[في استنتاج الحلية من المتصلة و المنفصلة]

[أو الشركة في جزء غير تام منها]

السادس منها^١ و الشركة في جزء غير تام منها.

و الضابط فيه:

١. الخلط: الجمع ب.

٢. منها: أي من المتصلة و المنفصلة.

١. أن يستلزم كل مقدمة محلية:
٢. ينتظم منها و من التي تستلزمها المقدمة الأخرى:
٣. قياس منتج للحملية المطلوبة.^١

مثاله:

«ليس كل ما كان كل ج ب فليس كل ب (١)»
و «ليس دائماً إنما كل (١) د و إنما كل د هـ» مانعة الجمع.

ينتج:

«كل ج هـ»

لأن المتصلة تستلزم:

«كل ج آ»

و المتصلة:

«كل آ هـ»

و هما ينتجان المطلوب.

[المسلوك السابع]

[في استنتاج المحلية من المحلية و المتصلة^٢

و الضابط فيه:

١. إنتاج تقيض نتيجة التأليف بين^٣ طرفي المتصلة:
٢. مع مقدمتها لتاليها،
٣. أو مع تاليها - إن كانت كلية - لمقدمها،
٤. و اشتغال نتيجة التأليف مع المحلية على تأليف منتج،
٥. حتى تلزم - من المحلية اللازمة و المحلية - المحلية المطلوبة.

١. مطلق الأموار (الوابع الأسرار في شرح مطلق الأموار ص ٦٩٠ س ١١-١٣).

٢. مطلق الأموار (الوابع الأسرار في شرح مطلق الأموار ص ٦٩٠ س ١٤).

٣. بين: من ص.

مثاله:

«ليس كلما كان كل ج ب فليس كل ب (١)».

و «كل (١) هـ».

ينتج:

«كل ج هـ»؛

إذ المتصلة تستلزم:

«كل ج آ».

و هو مع الجملة تنتج المطلوب.

[المسلك الثامن]

[في استنتاج الجملة من الجملة والمنفصلة]

و الضابط فيه:

١. استلزام المنفصلة جملة تنتج مع الجملة الجملة المطلوبة^١.

٢. حينئذ ينبغي أن ينتج نقيض نتيجة التاليف بين طرفي المنفصلة السالبة:

أ. مع نقيض أحد طرفيها، عين الآخر في مانعة الخلق.

ب. و مع عين أحد طرفيها، نقيض الآخر في مانعة الجمع السالبة.

[مثالان]

مثال الأول:

«ليس دائماً إننا ليس كل ج ب و إننا ليس كل ب (١)» مانعة الخلق.

و «كل (١) هـ».

ينتج

«كل ج هـ».

لأن المنفصلة تستلزم:

١. مطالع الأنوار (توامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٩٠ من ١٦٠١٥).

«كل ج آ»

كما مر. وهي مع العملية تنتج المطلوب.

مثال الثاني:

«ليس دائماً إننا كل ج ب و إننا كل ب (أ)»

و «كل (أ) هـ».

يفتح:

«كل ج هـ»؛

لأن المنفصلة تستلزم:

«كل ج آ»

كما مر.

و أنت عالم بجميع ذلك و بكيفية الأشكال و كمية الضروب.

فعليك بالاستعزاء.

القسم الثاني:

استنتاج الشرطية من الأقيسة العملية

كقولنا:

«كل ج ب».

و «كل ب آ».

فإنه يفتح:

«كلما كان كل ج فكل د آ»؛

لأن العملية الأولى تستلزم:

١. «كلما كان كل ج فكل د ب».

و الثانية تستلزم:

٢. «كلما كان كل د ب فكل د آ».

و هما ينتجان المطلوب.^١

تنبيه

قياسية هذه الوجوه إما هي بوسط:

١. لتغير بعض الحدود،

٢. و انقلاب بعض المقدمات إلى لوازمها المنتجة بالذات.

فإن تناولها حدّ «القياس» فذاك و إلا فهي مستلزمات لا قياسات.^٢

تقليب

[تركّب الأقيسة الشرطية]

قد يتركّب من مقدمتين: قياسان أو أكثر، باعتبار وسطين أو أكثر، بأن يكون الاشتراك في جزء

تامّ و غير تامّ.^٣ فيلزم باعتبار الأوّل نتيجة و كذا باعتبار الثاني، كقولنا:

«كلّما كان كلّ ج ب فكلّ د ط».

و «كلّما كان كلّ د ط فكلّ ب آ».

ينتج:

«كلّما كان كلّ ج ب فكلّ ب آ».

و ينتج أيضاً:

«كلّما كان كلّ ج ب فكلّ ج آ».^٤

و على هذا نفس أمثال ذلك.

١. مطالع الأسرار (لوامع الأسرار في شرح مطالع أنوار ص ٦٩٥ س ١١٠٧). غول: هذه النتيجة هي الحقيقة

لازمة من لوازم النتيجة الحلية: «كلّ ج ب».

٢. كشف الأسرار، ص ٤٠٦، س ٩٠٦.

٣. كشف الأسرار، ص ٤٠٦، س ١٥٠١٠.

٤. هنا النتيجة الثانية في الحقيقة من اللوامع العامة للنتيجة الأولى.

خاتمة

في القياسات التي لا تكون أوساطها متكررة، وهي كيرة.

[في قياس النسبة]

لكن أكرها وقوعاً هو «قياس النسبة»^١ و هو «أن تجعل النسبة مع أحد المنتسبين محمولاً على الآخر في الصغرى أو في الصغرى و الكبرى». و هذا القياس ينتج:

١. قولاً بالذات،

٢. و قولاً آخر لا بالذات.

- [الإنتاج بالذات]
- أما الأول فيكون موضوعه الأصغر و محموله النسبة التي في الصغرى مع الأكبر:
١. كقولنا: «زيد أب ل بكره» و «بكر أخ لخالده» ينتج: «زيد أبو أخي خالده»^٢.
 - و ذلك ظاهر إذ المنتسب إلى المنتسب، منتسب بتلك النسبة.
 ٢. و كقولنا «زيد أب ل بكر» و «بكر عالم» فـ «زيد أبو عالم»^٣.
 ٣. و كقولنا «آ مساو لب» و «ب مساو لـج» فـ «آ مساو لمساوي ج».
 ٤. و «آ جزء لب» و «ب جزء لـج» فـ «آ جزء لجزء ج».

١. أول من بحث عن «قياس النسبة» هو جاليوس في كتابه مدخل المنطق:

Galen, (1964), *Institutio Logica*, in John Spargler Kieffer, *Galen's Institutio Logica : English Translation, Introduction, and Commentary*, Baltimore, John Hopkins Press, pp. 49-52.

و لا تعرف من بحث عن هذا القياس بعد جاليوس إلا مصنف السمرقندي. و الظاهر أنه لم يعرف بحث جاليوس عن قياس النسبة. لكن مباحث المصنف لم يشأ من دون أية سابقة، فإن حالة الروعب جمع سوابقها و لواحظها في الكتاب التالي:

El-Rouayheb, Khaled, (2010), *Relational Syllogisms and History of Arabic Logic, 900-1900*, Leiden and Boston, Brill.

٢. في هذا المثال، جعلت النسبة مع أحد المنتسبين محمولاً على الآخر في الصغرى و الكبرى معاً.

٣. في هذا المثال، جعلت النسبة مع أحد المنتسبين محمولاً على الآخر في الصغرى فقط؛ لأن محمول الكبرى ليس بتركيب نسبة مع أحد المنتسبين.

٥. و «أ ملزوم لب» و «ب ملزوم لج» و «أ ملزوم ملزوم ج».

و على هذا.

٦. و كتولنا «الذرة في الحقيقة» و «الحققة في التصديق» و «الذرة فيما هي التصديق».

٧. و «الإنسان من نطفة» و «النطفة من العناصر» و «الإنسان مما هو من العناصر».

٨. و «اللون في الجسم» و «كل جسم جوهر» و «اللون فيما هو جوهر».

[الإنتاج لا بالذات]

و أما الثاني و هو «ما ليس بالذات» فيكون موضوعه الأصغر و محوله الأكبر. كتولنا:

١. [١]

٢. [٢]

١. في هذا المثال أيضاً، حصلت النسبة مع أحد المتسببين بمحولاً على الآخر في التصريح فقط. ولا بد أن يكون النتيجة بالذات «اللون في الجوهر» مثل ما كانت في المثل الثاني: «رنة أبو عامر» للتعبير عن النتيجة بالذات «اللون فيما هو الجوهر» خطأ من المصنف.

٢. [١]: نتيجة القياس الأول لا بالذات. كما وصف المصنف، يجب أن يكون «زيد أخ حله» و لا يذكر مصنف هذه النتيجة لأنها لا تلزم القياس أصلاً. و النتيجة التي تلزم لا بالذات هي «فوق» «زيد أبو عامر» و هي غير النتيجة بالذات: «زيد أبو أخي حله» و إن كانت من لوازم هذه النتيجة بجميع ما ليس بالأكبر و هو مما يتركب من النسبة التي في التصريح مع المصنف إليه في الأكبر.

٣. [٢]: نتيجة القياس الثاني لا بالذات. كما وصف المصنف، يجب أن يكون «زيد» و لا يذكر مصنف هذه النتيجة لأنها لا تلزم القياس أصلاً. و في الحقيقة هذا القياس ليس من قبيل «زيد أخ حله» و قدس الله كبر عزه المصنف يشغل على نسبتين واحدة في التصريح و أخرى في الكبرى لكن شئنا شئنا شئنا. و على نسبة واحدة هي في التصريح و في الكبرى لا يشغل عن النسبة. و لكن مصنف ترك هذا القياس و هو لأجل هذا. و المثال الأنسب لتبيين ذي نسبة واحدة له شيعت من ذلك و لا بد من هو هذا

الأربعة مربع الاثنين

الاثنان وروح

فالأربعة مربع الروح (النتيجة بالذات).

فالأربعة روح (النتيجة لا بالذات).

٣. «أ مسلوج».
 ٤. «أ جزء لج»^١.
 ٥. و «[أ] ملزوم لج».
 ٦. و «اللزعة في الصندوق».
 ٧. و «الإنسان من العناصر».
 ٨. و «اللون في الجوهر»^٢.
- و إنما لم تكن تلك بالذات لأنها لو كانت لذات هذه القياسات لما تخلفت^٣ عنها؛ و ليس كذلك، لأننا:

١. إذا قلنا «أ مخالف لب» و «ب مخالف لج» لا ينتج؛
 ٢. أو نقول «أ نصف لب» و «ب نصف لج»؛
 ٣. و كذا لو نقول «الإنسان من النطفة» و «النطفة مانع».
- بل حيث يلزمه القول المذكور فإنما يلزم بتوسط مقدمات غريبة. لكنه أنفع في العلوم من الذي يلزم بالذات. و الله أعلم.

١. «أ جزء لج»؛ هذه النتيجة لم يذكرها المصنف و هي غير النتيجة بالذات: «أ جزء لجزء ج».

٢. «اللون في الجوهر»؛ هذه النتيجة هي عين النتيجة بالذات.

٣. تخلفت: تختلف. پ.

القسم الثاني من القياس

و هو

القياس الاستثنائي

و هو مركب من شرطية و قضية أخرى هي إما أحد حولي أو يقين أحد حولي. حبة كانت أو شرطية.

[شروط إنتاج القياس الاستثنائي]

و شرط إنتاجه أمور ثلاثة:

١. أولها أحد الأمور الثلاثة و هو:

a. إما كون الشرطية كتيبة

b. أو كون الاستثناء كتيبة

c. أو كون كل الاستثناءات شرطية

لأن الشرطية إن كانت كتيبة فلزوم النتيجة ظاهر. وإن كانت كتيبة فيجب أحد الأمرين - كثير أو إلا جز أن يكون كل الشرط غير كل الاستثناء.

١. المقصود من كتيبة الاستثناء هو كتيبة بحسب الزمن و الأحوال بحسب الزمان و مكان في شريطة الواقعة موقع الاستثناء ظاهر و أنه في الحملات هو ب. يكون في قصد. حقيقة ب. حصة دور حرجية لأنها محدودة بالزمن - أو الأحوال الموجودة = ولا تشمل لأحوال غير الواقعة في قصد غير يرتد. الحزن كتيبة كاستثناء ليس تخففه في جميع الأزمنة قصد. ب. مع جميع الأحوال ب. ذاتي و حبة مفعلة. (شرح الشمسية ص ١٦٣). و الظاهر أن قول من رده شرح كتيبة كاستثناء هو بحسب الزمان و المكان في الشمسية. أو كتيبة الوضع أو الزمان (الشمسية في شرح الشمسية ص ١٦٣)

٢. حال: زمان ص.

٣. حال: زمان ص.

٢. شيء لا يكون شرطية غير متدقية، لأن استثناء شيء منها لا يفيد شيئاً آخر،^١ لأنما:

a. إن كانت منفصلة؛

ب. لا يتوقف العلم بتأثيرها على الوضع أو الاتصال،

ii. و لا يلزم من رفع التالي رفع المتقدم؛

١. لعدم العلاقة بين الرفعين؛

٢. و لا يلزم أيضاً الاتفاقية؛

a. أما الخاصة فلا متاع صدق المتصلة مع رفع^٢

طرفيها.

b. و أما العامة فلجواز صدق الطرفين فلا يلزم

نقيض المتقدم.

b. وكذا إن كانت الاتفاقية منفصلة.

وقيل: يفيد شيئاً وهو تعيين أحد الطرفين أو تعيين نقيض أحد الطرفين.

٣. لذلك كونه موجبة للاختلاف عند كونه سلبية. و ذلك ظاهر.

[أزعم الخوفاً في عدم إنتاج الشرطية الجزئية في القياس الاستثنائي]

و زعم صاحب الكشف وقوه من المخبرين: أن الشرطية الجزئية غير منتجة لأنه على تقدير دوام الاستثناء لا يحصل اليقين بالنتيجة لجواز أن يكون الشرطية بحسب وضع غير ثابت أبداً،^١ و ذلك قد يتفاد في تحقق الشرطيات.^٢

١. استثناء شيء منه لا يفيد شيئاً آخر: الظاهر أنه يعني أن استثناء جزء أو نقيض جزء من الاتفاقية (من مقدمه أو تاليه أو نقيضيه) لا يوجب جزءاً أو نقيض جزء منه (من تاليه أو مقدمه أو نقيضيه).

٢. ب. ١٠٠.

٣. كونه: أي كون شرطية.

٤. كشف لأسير، ص ٣٢٠، ص ٩٠٤.

٥. رجع على عشر هي شرطية و أعراف و حريجات، المبحث خمس-١٠٠ و جزء في عكس شرطية- ص ٣٥٩ تحت عنوان إعلان من خوفاً.

الباب الثاني: في القياس - فصل الثاني: في قسم القياس

قصد الله تعالى القياس الاستثنائي ٥٥٧

و إذا عرفت هذا فنقول:

[أقسام القياس الاستثنائي]

الشرطية:

١. إن كانت متصلة أصبح:

a. استثناء عن متدعي عين تابعها

b. و استثناء نقيض تابعها نقيض متدعي، تحتية لزوم،

c. و لا يتعكس، تحتية للعموم.

٢. و إن كانت منفصلة:

a. فإن كانت حقيعية أصبح استثناء عين فهم كان نقيض الآخر و - عكس.

b. و إن كانت منقولة المجمع أصبح استثناء عين فهم كان نقيض الآخر من غير عكس
لجواز الخلط بين ظرفيه.

c. و إن كانت منقولة المخلوق أصبح استثناء نقيض فهم كان عين الآخر من غير
عكس لجواز اجتماعيه.

و كل ذلك ظاهر.

[زعم الإمام في استثناء النقيض]

قال الإمام في المنقصة:

١. إن كان التالي في المتصلة «مطلقاً عاماً» لم ينح استثناء نقيضه:

a. كقولنا «كلما كان هذا إنساناً فهو ضاحك» فنحن لا نصرق مدته.

فإذا قلنا:

b. «لكنه ليس بضاحك»

لم يلزم:

c. «انه ليس بإنسان»

لأن بعض مد ليس بضاحك إنسان بالضرورة.

٢. و أما إن اعتبر «الدوام» في نفي التالي أنصح^١ وهذا ليس بشيء لأن نقيض التالي الذي هو مطلقة عامة إما تكون دائمة. فاستثناء نقيض التالي لا يكون إلا مع الدوام. فاعتبار الدوام لا يكون قيداً زائداً على استثناء النقيض.

نتيجه

قد بقنا في فصل سمات الشرطيات أن المقدم و التالي قد يقعان من ذوات الجهات. فحينئذ يجب عليك رعاية سمه المقدم و التالي لصرف أن النتيجة على أية سمه و كيف ينبغي استثناء نقيض التالي لينتج.

خاتمة

[في منع القياس الاستثنائي]

منع قوم^٢ من إنتاج هذا القياس و قالوا: المستثنى - و هو إما المقدم أو نقيض التالي - جاز أن يكون محتماً. فجاز أن لا يبقى^٣ الملازمة على تقديرهما إذ الحال جاز أن يستلزم الحال. و أنت تعلم أن هذا المنع غير صائر لأن المتمسك بهذا القياس يريد إما إثبات التالي أو انتفاء المقدم. و لا يحصل له هذا الفرض إلا بشرط ثبوت المقدم في الأول و عدم التالي في الثاني إما في نفس الأمر أو عند الخصم. و حينئذ لا ينتج^٤ هذا المنع لأن الشرط إذا تحقق اندفع المنع و إلا فلا قياس. و الله أعلم.

١. مطلق الملخص ص ٣٢٥.

٢. قوم: لم يجد من أنكر القياس الاستثنائي.

٣. تبقى: يبقى به.

٤. ينتج: ينتج به.

[الباب الثالث]

فصل في توابع القياس

وفيه مسائل :

[المسلك الأول]

[القياس البسيط و المركب]

كل قياس فيه مقدمتان لا تزيد ولا تنقص.^١

١. أما طرف النقصان فظاهر.

٢. وقد طرف الزيادة فلأن المطلوب إنما يكتسب من المعلوم:

a. فإن كانت لكيفة^٢ ذلك المطلوب إليه^٣ نسبة حصلت مقدمتان: إحداها دالة

على تلك النسبة والثانية على ذلك المعلوم وهو الاستثنائي.

b. وإن كانت النسبة إليه^٤ لجزئي المطلوب حصلت بسبب كل نسبة^٥ مقدمة.

i. فإن كان بينهما حد مشترك فقد تم القياس [الافترائي].

ii. وإذا لم يكن المعلوم قياساً بل يكون مقدمة لقياسات منتجة^٦ للقياس

المنتج المطلوب.

c. وكذا إن كان لأحد جزئيه نسبة إليه^٧ فقط فإنه وإن كانت مقدمة لما^٨ ينتجه^٩

١. رصو: تحليلات الأولى 40-42a30 الفقرة الأولى فصل ٢٥ (منطق أرسطو ص ٢١١).

٢. بكيفة: بكيفية ص.

٣. إليه: في بن معلوم.

٤. إليه: في بن معلوم.

٥. نسبة: في بن معلوم كل جزء.

٦. منتجة: مقدمة ب، ب.

٧. إليه: في بن معلوم.

٨. ما: في بن معلوم.

٩. راجع نفس حشرت: مطبع زبور (إرميا)، أرسطو في شرح مطبع زبور ص ١٧٠٢، وقد فصل هذا

سحب راجع تشبيل كثير بن شمس، نجس، ص ٢٢٦-٢٢٨.

[القياسات المركبة]

فإننا كثرت المقدمات واحتجج إلى الكل فهناك قياسات مترتبة منتجة للقياس المنتج المطلوب، لا قياس واحد. ويكون كل اثنين منها قياساً منتجاً للنتيجة ونسقى «قياسات مركبة».

أ. فلن صرحت نتائجها سميت «موصولة» كقولنا «كل ج ب» و «كل ب آ» و «كل ج آ». و «كل آ د» و «كل ج د». و «كل د هـ» و «كل ج هـ».

١. منتجة: مقمة ع. ب.

٢. يكون كل اثنين منها قياساً منتجاً للنتيجة: هذا الكلام منقوض بالقياس المقسم الذي بحث عنه المصنف ص ٥١٨ في المسلك الأول من القسم الرابع من أقسام القياس الاقتراضي الشرطي: «ما يتركب من الحلية والمنفصلة»:

«دائماً إما كل آ ب أو كل آ ج»

و «كل ب د»

و «كل ج د»

ينتج:

«كل آ د».

فلن المقسمتين الحليتين من هذا القياس لا نتجان نتيجة على أسس المنطق الأرسطي لأنهما من الشكل الثاني ولا بد في هذا الشكل من اختلاف المقسمتين في الكيف وها في هذا المثال موجبتان. وأيضاً هذا القياس لا بد وأن يكون قياساً بسيطاً عند المصنف لأنه لو أخذه مركباً و أنتج من المقسمتين الأولتين هذه النتيجة:

«دائماً إما كل آ د أو كل آ ج»

ثم أنتج من هذه النتيجة والمقدمة الثالثة النتيجة التالية:

«دائماً إما كل آ د أو كل آ ج»

فحصل العناد (المانع من الحلق) بين قضيتي نفسها. لكن المصنف يمنع العناد بين الشيء ونفسه لأنه يعتبر «عناد الشيء لنفسه» كأمم ممتنع حيث يدافع عن كلام الشيخ في عدم إنتاج القياس الاقتراضي الشرطي المركب من منفصلتين حقيقتين ولأن المصنف يرفض اجتماع العناد والاستلزام بين شيئين ويجوز الاستلزام من الشيء إلى نفسه. راجع ص ٣٧٥ [المبحث الرابع] «في تلازم المتصلات والمنفصلات» من الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات وتعاندها» من المقالة الثانية «في أكساب التصديقات». كذلك راجع الطوسي تعديل المعيار في عهد تنزيل الأكلار ص ٢٢٣ حيث صرح بأن هذا القياس «ليس في الحقيقة بقياس». راجع أيضاً كتابها منطق تطبيقي ص ١٠٢-١٠٨ لتاريخ القياس المقسم والاختلافات فيه.

ii. و «إلا فـ» مفصولة» و «مطلوبة» كقولنا «كل ج ب» و «كل ب آ»
و «كل آ د» و «كل د هـ» فـ «كل ج هـ»^١

[لوازم النتيجة]

و كل قياس ينتج نتيجة فقد ينتج لوازمها: كالعكسين^٢ و الحكم على الجزئيات في الطرد و العكس^٣.

١. راجع: مطالع الأنوار (لجامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧٠٢). و أمّا أصل هذا البحث يرجع بتفصيل كبير إلى الشفاء - القياس، ص ٤٣٦-٤٤٥.

٢. أرسطو: التحليلات الأولى 52b38-53b38 المقالة الثانية الفصل الأول (منطق أرسطو ص ٢٥١).

٣. كالعكسين: أي العكس المستوي و عكس النقيض. صرح عما الشيخ في الشفاء القياس ص ٢٩٧.

٤. راجع تعريف «الطرد» و «العكس» هامشنا ص ٣٠٥.

[المسلك] الثاني

في قياس الخلف

[تعريف قياس الخلف]

وسمّوه بأنه «القول البتال على ثبوت أحد التقيضين لدلالته على بطلان التقيض الآخر»^١ وهذا التعريف غير مانع إذ دخل فيه الاستثنائي المركب من الحقيقة.

[تحقيق قياس الخلف]

وهو مركب من قياسين: أحدهما اقتراني والثاني استثنائي؛^٢ كما قول في إنتاج قولنا «كل ج ب» و «لا شيء من آ ب» لقولنا «لا شيء من ج آ»:
إنه لو لم يصدق «لا شيء من ج آ» لصدق «بعض ج آ»؛
ولو صدق «بعض ج آ» لما صدق «كل ج ب».
أنج: لو لم يصدق «لا شيء من ج آ» لفا صدق «كل ج ب».
وهذا قياس اقتراني. ثم نأخذ هذه النتيجة و نقول:
لكنه صدق «كل ج ب»!

١. «القول البتال على ثبوت أحد التقيضين لدلالة ذلك القول على بطلان التقيض الآخر» لم نجد هذا التعريف عند غير المصنف. و التعريف الشائع هو «إثبات المطلوب بإبطال بقية» من شير الذي الأخرى حملته الأفكار و نقاوة الأسرار ص ٣٥٣ و تنزيل الأفكار (تعديل المعيار في تعديل الأفكار ص ٢٢٢).

٢. ملتحق واقع ص.

٣. تركيب قياس الخلف من الاقتراني والاستثنائي من مبدعات الشيخ في الشفاء، القيس، ص ٢٠٨ و خالته فيه نأما أفضل الكاظمي المراقي الذي جعل قياس الخلف قياساً استثنائياً مركباً من شرطية مقصودة حصلت من قياس اقتراني و حلبة ترفع ثاني تلك الشرطية (معتقدات)، أصل ص ٥٧٣ ٥٧٤ مدح الحرمان. مخطوط ملك ٢٤٦٣ ص ١٣٥٣؛ مخطوط آستان قدس ٩٧٣ ص ٣٩ (١٤) و غير ذلك الأخرى التي جعل قياس الخلف مركباً من قياسات استثنائية: أحدها ما ذكره الكاظمي و أشار آخرون تشد و مصلي (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ٣٥٢).

أنتج: أنه صدق «لا شيء من ج آ».

و هذا استثنائي.

[نظم قياس الخلف]

نظمه أن يقال:

١. لو لم تصدق النتيجة لصدق نقيضها؛

٢. و لو صدق نقيضها كذبت المقدمة الصادقة.

٣. أنتج: لو لم تصدق النتيجة لكذبت المقدمة الصادقة.

٤. لكنها صادقة.

٥. أنتج: أن النتيجة صادقة.

فإن أردت ردّ قياس الخلف إلى المستقيم ضمنت نقيض الحال الذي لزم لنقيض النتيجة إلى المقدمة الصادقة ليرجع إلى الأصل. و هذا يستلزم «ردّ الخلف إلى المستقيم»^١

[توابع قياس الخلف]

١. و للخلف عكس لأنه كما يتطل نقيض النتيجة لصدق المقدمة فكذا تبطل المقدمة لصدق

نقيض النتيجة أو ضدها بأن يضم مع إحدى المقدمتين لينتج ما ينافي الأخرى و يستلزم «قياس العكس»^٢

٢. و كما ينتج القياس نتيجة فكذا النتيجة تنتج مع عكس إحدى المقدمتين كلياً المقدمة

الأخرى. و ذلك إنما يمكن فيما يتساوى طرفا الموجبة لتنعكس كليةً و يستلزم «قياس التور»^٣

٣. و ما تجعل النتيجة إحدى مقدمتي القياس يستلزم «مصادرة»^٤

١. «ردّ الخلف إلى المستقيم»: المنطقيات الفارابي ص ٣٠٢ و ٣٠٣.

٢. أرسطو: التحليلات الأولى 61b16-59a40 المقالة الثانية الفصول ٨-١٠ (منطق أرسطو ص ٢٧٢-٢٧٩).

٣. أرسطو: التحليلات الأولى 57b18-59a16 المقالة الثانية الفصول ٥-٧ (منطق أرسطو ص ٢٦٧-٢٧٠).

٤. أرسطو: التحليلات الأولى 64b28-65a37 المقالة الثانية الفصول ١٦ (منطق أرسطو ص ٢٩٢-٢٩٤).

[المسلك] الثالث

في اكتساب المقدمات^١

ضع طرفي المطلوب و اطلب جميع موضوعات كل واحد منهما و جميع محولاته، سواء كان الحمل بوسط أو بغيره. و كذلك اطلب جميع ما يسلب عن أحدهما أو يسلب أحدهما عنه. ثم انظر إلى نسبة الطرفين إليهما: فإن وجدت من محولات الموضوع ما هو موضوع المحمول، حصلت [المقدمات المنتجة لـ]^٢ المطلوب من الشكل الأول. و كنا القول في سائر الأشكال.

١. أرسطو: التحليلات الأولى 43b39-45a22 المذمة الأولى الفصل ٢٨ (مطوق أرسطو ص ٢١٦-٢٢١)

٢. [المقدمات المنتجة لـ]. الريادة من شرح القسطاس.

[المسلك] الرابع

في التحليل^١

ضع المطلوب و انظر إلى القول الذي يجعل منتجاً له. فلا بدّ و أن يكون فيه لكّية المطلوب أو لجزئه نسبةً إلى شيء و إلا لما كان منتجاً له.

١. فإن كانت لكّية المطلوب نسبةً فهو القياس الاستثنائي.

٢. و إن كانت لجزئه فانظر إلى الجزء الذي له النسبة أهو محكوم عليه أو به ليحصل لك إما الصغرى أو الكبرى.

٣. و إذا عرفت إحدى المقدمتين فضمّ الجزء الآخر منها إلى الجزء الآخر من المطلوب.

a. فإن حصلت بينهما نسبة تألفت مع الأولى على أحد التاليفات فهو^٢ الوسط و تميّز^٣ لك المقدمات و الشكل و النتيجة.

b. و إلا فالقياس مركّب لا بسيط. فحينئذ ضع الجزئين كما وضعت جزئي المطلوب أولاً و اعمل هما كما عملت هما إلى أن تتبين لك المقدمات و الشكل و النتيجة.

١. راجع: مطالع الأنوار (توسع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧٠٧). و أما أصل هذا البحث عرجع بتفصيل كثير إلى الشفاء، القياس، ص ٤٦٠-٤٦٨. أما أرسطو فلم نجد نحن في كتابه هذا البحث.

٢. فهو: أي الجزء الآخر من إحدى المقدمتين.

٣. تميّز: يميّز بـ.

[المسلك] الخامس

الاستقراء^١

و هو إثبات الحكم على الكلي بواسطة ثبوته في الجزئيات.

١. فإن علم حصر الجزئيات، يفيد اليقين ويسمى «استقواءاً تاماً» و هو «القياس المقسم».
٢. و إلا فلا يفيد إلا الظن. لجواز أن يكون حال غير المستقراً بخلاف حال المستقراً.

١. أرسلوا: التحليلات الأولى 6XHX-37 المقالة الثانية الفصل ٢٣ (مقتضى رصم ص ٣٠٦ ٣٠٩)

[المسلك] السادس

التمثيل^١

و هو الخلق «شيء» بـ«شبهه» في «حكم ثابت له».

١. والأول يستق «فرداً» و «مقيساً»

٢. والثاني «أصلاً» و «مقيساً عليه»

٣. ووجه المشاهدة «جامعاً» و «مفكاً»^٢.

و ذلك كالحاق السماء بالبيت في الحدوث لكونه مؤلفاً و متشكلاً كالبيت.^٣

و ذلك لا يفيد اليقين إلا بعد : ثبوت عليّة المشترك، و قابلية الفرع، و اجتماع الشرائط، و ارتفاع الموانع.^٤ لكن ثبوت هذه المقتضات عسير^٥ جداً.^٦

١. أرسطو: التحليلات الأولى 69a19-68b38 المقالة الثانية النصل ٢٤ (منطق أرسطو ص ٣٠٨-٣٠٩).

٢. راجع الإشارات و التبديلات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التبديلات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٣٢.

٣. راجع نفس المصدر. راجع أيضاً شرح الإشارات للرازي ص ٢٧٥: البصائر النصيرية للساوي ص ٣٤٠.

٤. راجع: مطالع الأنوار (لواعظ الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧١٠).

٥. عسير: عسر ص.

٦. راجع: مطالع الأنوار (لواعظ الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧١٠).

[المسلك] السابع

في البرهان

و فيه مسلكان:

[المسلك] الأول

في أصناف القياسات من جهة موافقها وإقاعها للتصديق وغيره
وهي خمسة^١ لأنّها لا بدّ وأن تكون مفيدة، وإفادتها:

١. إقاعغير التصديق وهو «الشعر»؛^٢
٢. أو للتصديق، فإن لم يكن جازماً فهو «المخطأبة»؛
٣. وإلا فلا يغلو إقاعاً أن لا يعتبر فيه كونه حقاً؛ وهو:
 - a. «المجمل» إن اعتبر مع ذلك عموم اعتراف الناس أو الخصم وكان كذلك،
 - b. و «الشغب» إن اعتبر ولا يكون كذلك؛
٤. وإن اعتبر كون التصديق حقاً فإن كان كذلك في نفسه فهو «البرهان»؛
٥. وإلا فهو «السفسطة». وهي مع الشغب صنف واحد.^٣

١. خمسة: هي عند أرسطو أربعة: الرهانية (التعليمية) والحدئية والامتدعية والرأئية (المركبة) (راجع السفسطة 165a12-165b37 الفصل الثاني (منطق أرسطو ص ٧٨٢ و ٧٨٤)) طبع في حمة و٢ أيضاً تشغل على المخطأبة والشعر.

٢. الشعر: الشعرية ص. ب.

٣. هذا التقسيم الخامس متذيله وحدهاء عند بطلمي في شرح الإشارات وتفسيرات مع محكمات. ح ١ ص ٢٨٨-٢٨٩. راجع أيضاً النجاة للشيخ ص ٨.

[شرط «الضرورة» في مقدمات البرهان]

فالبرهان إنما يتألف من مقدمات صادقة في نفس الأمر واجبة القبول؛^١ أي يكون التصديق بما ضرورياً، سواء كانت في أنفسها ضرورية أو ممكنة أو وجودية؛ إذ المطلوب بالبرهان قد يكون قضية ضرورية وممكنة ووجودية؛ فتكون مقدمات كل منها بحسبه، كما علم في المختلطات. ومن قال من المعتزتين: «إن البرهان^٢ لا يستعمل إلا القضايا الضرورية»^٣ أراد به ما ذكرنا.^٤

[تعريف البرهان]

ولما كان البرهان من مقدمات يقينية موقعة للتصديق الجازم فعرفوه بأنه «قياس مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني»^٥.

١. و «اليقين» هو «اعتقاد الشيء بدون احتمال نقيضه».

٢. و «القياس» صورته،^٦

٣. و «اليقينيات» مادته،^٧

٤. و «اليقين» المستفاد غايته.^٨

١. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٨٧.

٢. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٨٧.

٣. المبرهن: البرهان ب.

٤. راجع التحليلات الثانية لأرسطو 72n20-22 و 74b5-14 (منطق أرسطو ص ٣٣٣ و ٣٣٩-٣٤٨). المجدد بالذكر أن أرسطو حين أورد شرائط مقدمات البرهان في 72n20-22 لم يذكر شرط «كون المقدمات ضرورية» لكنه بحث عن هذا الشرط بعد صفحتين في 74b5-14.

٥. ما ذكرنا: أي «كون التصديق بما ضرورياً» أي «يقينياً» أو «بدسياً». وهذا هو الضرورة الذهنية المتأهلة للاحتال الذي هو الإمكان الذهني أو الاكتساب الذي هو مقابل البداهة. لكن الشيخ فسر في الشفاء «ضرورة المقدمات» عند أرسطو بالضرورة الوصفية.

٦. المنجاة، ص ١١٢٧؛ الشفاء، البرهان ص ٧٩.

٧. صورته: أي صورة البرهان.

٨. مادته: أي مادة البرهان.

٩. غايته: أي غاية البرهان.

و يجب كون الصورة فيه يقينية الإنتاج لتفصح اليقيني. و سنتين أقسام اليقنيات و غيرها.

[القياس الجدلي]

أما القياس الجدلي فهو «قياس مؤلف من المشهورات^١ أو المسئلة^٢ عند الخصم - حقة كانت أو باطلة - لإلزام الخصم أو دفع الإلزام». و حينئذ يجوز أن تكون صورتهما^٣ منتجة بحسب التسليم. و إن لم ينتج في نفس الأمر كالاستقراء و التمثيل^٤ و الضروب الغير المنتجة من الأشكال.

[القياس الخطائي]

و القياس الخطائي هو قياس مؤلف من المظنونات و المقبولات^٥ التي ليست بمشهورة - صحيحة كانت أو فاسدة - للإقناع و الظن الغالب. و لهذا جاز استعمال الاستقراء و التمثيل و الضروب العقيمة فيها.

[القياس الشعري]

و القياس الشعري مؤلف من المقدمات الخييلة^٦ - صادقة كانت أو كاذبة - لأفعال النفس بالترغيب و التهيب.

١. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص.

٢٨٧.

٢. البصائر النصيرية للسوي ص ٣٨٨.

٣. صورتهما؛ صورته؛ ع.

٤. إدخال الاستقراء و التمثيل في القياس الجدلي المعرف بـ «القياس» من المعاصرات اللهم إلا أن يأخذ «القياس» في التعريف بمعنى مطلق «الاستدلال» و «الحققة» أو متحد التعريف كشه نعرف.

٥. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص.

٢٨٧.

٦. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص.

٢٨٧.

[الشغب و السفسطة]

و الشغب قياس مؤلف من مقدمات مشبهة بالمشهورات. و السفسطة قياس مؤلف من مشبهة باليقينيات و هي الوهيمات. فالأول في مقابلة الجدل و الثاني في مقابلة البرهان.^١

[أقسام اليقينيات]

و أما اليقينيات فست:^٢

١. الأوليات و هي القضايا التي جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها و لن كانا بالكسب.^٣
٢. والمحسوسات و هي التي يكون الجزم مستفاداً إما من قوى ظاهرة و هي المشاهدات أو باطنة و هي الوجعاليات.
٣. و لا يحصل من القياسات المؤلفة منها رأي كلي.
٤. بل هي مبادئ حصول بعض التصورات^٤ و التصديقات الأولية.
٥. فلذلك من فقد حساً فقد العلوم التي تُستفاد من ذلك الحس.
٦. و الجزمات و هي التي يكون الجزم [بها]^٥ بتكرر مشاهدة ترتيب المحمول على الموضوع أو لارتبئه مع قياس خفي و هو أنه لو كان اتفاقاً لما كان دائماً أو أكثرياً.^٦

١. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٨٨.

٢. اليقينيات فست: راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢١٣. و الشيخ سمي اليقينيات في الإشارات «الواجب قبولها».

٣. و لن كانا بالكسب: أي و لن كان تصور طرفي القضية نظرياً مكتسباً. هذا تعريف على كلام الرازي حيث ظن أن القضايا الأولية مركبة من المفاهيم البدئية الأولية. (راجع منطق الملتخص ص ١٠٩ حيث يقول: مكن تصور ينتزع عليه تصديق أولي كان بالأولية أولى). راجع أيضاً بحثه في الرسالة المنطقية ص ٤٢٢.

٤. الكلية: + ع.

٥. راجع التحليلات الثانية لأرسطو ٨9b16-20 (منطق أرسطو ص ٢٢٦).

٦. [بها]: الزيادة من شرح التسلسل.

٧. الشفاء، البرهان، ص ٩٥: النجاة ص ١١٣-١١٤.

٢. و المجلسات و هي التي يكون الجرم (مها) يتوسطه حدين النفس بسبب مشاهدته
القرائن، دون الأثر - لتخرج الجزيئات -

11. كقولنا: تنور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف أشعته عنها أوجعته
منها.

ذا. و «الحديث» هو «معرفة الأطفال من المبادئ إلى المطالب»^١.

٥. والمتواترات وهي التي يكون الجرم [عالمًا] كثرة الشهادات المؤيدة اليقين

٤. و التضايا الطاري القياس' هي التي يكون الحرم بواسطة' مستوفى في المثال'

١١. كقولنا «الأربعة زوج» بما نفزر في العقل أنها مضممة بنفسها.

١. و ذلك لأنه إذا شك في روجية عدد، رجع العقل إلى أنه هل يصح منسأه
أم لا؟

[أحكام القيديات]

و لكل من هذه الستة علة خفية موجبة لليقين.

١. إحصاء الزيادة من شرح النظم.

٢. راجع النماذج (١) الثانية لأوسط (١٩٩٠: ١١٩) (١٩٩٠: ١١٩) (١٩٩٠: ١١٩) (١٩٩٠: ١١٩).

٣. "سرعة الانتقال من المادى إلى المعنوى": اعلم الكائن: الرسالة السابعة ص ١٦٥، الشهر ١٠، ورسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية ص ٣٧٢.

٤. راجع التحليلات الثابتة لأرسطو 81a10 (مطلق أرسطو ص ١٣٨) قال أرسطو: «الآن هو محتمل، بعض ما يكون في وقت لا يوافق للحث على الأوساط» و «بعضه ليس كذلك» و «بعضه محتمل» «بعضه هو الوقوع على الحد الأوسط» أي الفتح له في زمان يسبق (للمحتمل) ١١٣٢. أو هو ما يسمى الترجمة الأصلية: "it is a faculty of hitting upon the middle term instantaneously".

٥. [نما]: الريادة من عمر: القسطنطين.

٦. البعاري الضامن: الشمامسة الزهراء، ص ٦٧. لم نجد هذا القسم عند زوسملو

٧. بواسطة: : أنها تضم بنسائوس من

٢١٩. ٨. راجع الإشارات والتشبيهات، أعلام: العلوم، شرح الإشارات، والتشبيهات، مع الإشارات، ج ١، ص ٢١٩.

۹. اما تقسیم بقساویں: ص.

وكل ما هو أجل فعلته أخفى وبالعكس.
وكل منها قد تكون ضرورية وممكنة وجودية.
فهذه هي مبادئ أولى للبرهان يتألف البرهان منها أو تما يُستفاد منها.
و الثلاثة التي هي قبل السادسة بل الأربعة لا تكون حجة على غير من حصل له اليقين بها.
و العدة: هي الأوليات و القضايا النظرية القياس^١.

[أقسام غير اليقينية]

و أما غير اليقينية فهي أيضاً ستة:

١. المشهورات و هي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف الناس بما إما لمصلحة عامة أو رقة أو حجة من عادات و شرائع و آداب.
٢. و المسلمات و هي التي تكون مسلمة في علم أو عند الخصم.
٣. و المقبولات و هي التي تقبل من شخص للاعتقاد فيه.
٤. و المظنونات و هي التي يحكم فيها للاعتقاد الراجح.
٥. و المحتملات و هي التي تتأثر النفس عنها بتبض أو بسط.
٦. و الوهيات و هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة بأحكام المحسوسات، إذ هو تابع للحس فقد يُخطئ.

المسلك الثاني

في أقسام البرهان

[البرهان اللتي و الإني]

و هو قسمان لأن الأوسط في البرهان لا بد و أن يكون علة لتصديق الحكم.

١. و العدة هي الأوليات و القضايا النظرية القياس: قال الطوسي في منطق التحرير: «و القضايا النظرية القياس كالعلم بأن «الانثيين نصف الأربعة». و الأخيرتان ليستا من مبادئ - بل و اللتان قبلهما أيضاً - و العدة هي الأوليات» (المحورس النضيد ص ٢٠١). فالمصنف زاد القضايا النظرية على الأوليات التي اتخذها الطوسي هي العدة.

١. فإن كان مع ذلك علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في نفس الأمر - سواء كان بالحمل أو اللزوم أو العناد أو بنفي هذه - يسمى البرهان «برهان لم».
- a. لأنه حينئذ يعطى علة التصديق و علة الحكم.
- b. فيكون مُعطياً للعلّة مطلقاً.
٢. و إن كان علة للتصديق و لا تكون علة للنسبة المذكورة يسمى البرهان «برهان إن».
- a. لأنه دلّ على إتيان الحكم أي ثبوته في نفسه دون لحيته.

[اقسام البرهان الإنّي]

و الأوسط في «برهان إن»:

١. قد يكون معلولاً لنسبة الأكبر إلى الأصغر كتولنا «هذا الشخص متعفن الصفراء خارج العروق لأنه محموم^١ غيتاً^٢».
٢. و قد يكون كلاهما معلول علة واحدة كتولنا «هذا الشخص له قشعريرة^٣ ناخسة لأنه محموم غيتاً^١» و «القشعريرة» و «تحت غيت» معلولا علة واحدة و هي «الصفراء المتعفنة خارج العروق».

١. برهان إن: الظاهر أن الصحيح هو «برهان أن» بفتح الهمزة لا كسرهما و إن كان المشهور على العكس.
٢. محموم: مصاب بالحمى و هو داء ترتفع فيه درجة حرارة الجسم.
٣. غيتاً: غبت عليه الحمى: أخفته يوماً و تركته يوماً.
٤. هذا الشخص متعفن الصفراء خارج العروق لأنه محموم غيتاً: هذا مركب من النقيضة و الصعري و تمام الاستدلال هكذا:

هذا الشخص محموم غيتاً

كل محموم غيتاً متعفن الصفراء خارج العروق

فهذا الشخص متعفن الصفراء خارج العروق

فالأوسط «محموم غيتاً» معلول للأكبر «متعفن الصفراء خارج العروق».

٥. قشعريرة: ارتعاش أو ارتعاد.

٦. هذا الشخص له قشعريرة ناخسة لأنه محموم غيتاً: هذا الاستدلال أيضاً مركب من النسخة و الصعري و تمام الاستدلال هو هذا:

٣. و قد يكونان متضايقين كقولنا «هذا الشخص أب لأن له ابناً».
و الوسط إن كان معلولاً - و هو أعرف - يسمى «دليلاً» كما في المثال الأول.

تنبيه

[في اشتراط تساوي العلة و المعلول في البرهان الإني]

الوسط المعلول إنما يفيد إن لو غم تساوي المعلول مع العلة، إذ يجوز تعدد العلل لمعلول واحد:

١. كالخج و التخنيق و أنواع الأمراض المهلكة للموت،

هذا الشخص محوم غيباً

كل محوم غيباً له قشعريرة ناعسة

فيذا الشخص له قشعريرة ناعسة

فالأوسط «محوم غيباً» و الأكبر «له قشعريرة ناعسة» معلولان لأمر ثالث هو «تعتن الصفراء خارج العروق».
١. الوسط إن كان معلولاً و هو أعرف يسمى «دليلاً»: ظاهر هذه العبارة يُعرّف «الليل» يكون الأوسط أعرف و هذا تعريف الشيخ في الإشارات و هو بخلاف تعريف الشيخ في الشفاء و تعريف الأعمري في بعض كتيبه. أما الشيخ عزوفه في الشفاء بدون هذا الشرط:

و برهان الإني:

١. فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط في الوجود لا علة لوجود الأكبر في الأصفر و لا معلولاً له، بل أمراً مضايخاً له أو مساوياً له في النسبة إلى علته، عارضاً معه أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معاً.

٢. و قد يتفق أن يكون في الوجود معلولاً [لوجود الأكبر في الأصفر].

فالأول يسمى «برهان الإني» على الإطلاق، و الثاني يسمى «دليلاً». (الشفاء، البرهان ص ٧٩).

و لكنه زاد في الإشارات هذا الشرط:

فلن كان الأوسط في برهان إن - مع أنه ليس بعلة لنسبة حذي النتيجة - هو معلول لنسبة حذي النتيجة لكنه أعرف عندنا سمي دليلاً. (الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٣٠٦).

و الظاهر أن هذا الشرط ليس جزءاً من التعريف بل بيان لكون الحد الأوسط المعلول كيف يكون علة للتصديق. و أما الأعمري عزف الدليل بما كان الأوسط معلولاً للأصفر (خلاصة الأفكار و فتاوة الأسرار، ص ٣٧١) و الظاهر أن في العبارة حذفاً فإنما كانت «معلولاً لثبوت الأكبر للأصفر» و سقط منها «لثبوت الأكبر».

٢. وكل واحد من أصلي «التدوير» و «الخارج المركز» لحركات الشمس كما ذكر بطليموس^٣ في كتاب المجسطي^٤ فلو لم يُعلم تساويهما لا يحصل اليقين بالنتيجة^٥.

١. لحركات: الحركة ب.

٢. كل واحد من أصلي «التدوير» و «الخارج المركز» لحركات الشمس: قول في مخرج انقسطاس:

كل واحد من أصلي «التدوير» و «الخارج المركز» لحركات الشمس لأن الشمس وجدت بالرصد أنما قد تبعد عن الأرض وقد تقرب؛ و حالة البعد تكون بطيئة الحركة و حالة التقرب سريعة. و يُؤن بطليموس أن علة هذا إما أن الشمس تتحرك على محيط فلان خارج المركز عن مركز العالم أو على محيط تدوير مركّز في فلان موافق المركز بحيث يتحرك أعلى التدوير إلى خلاف التوالي حتى تكون نارة بعيدة بطيئة و نارة قريبة سريعة.

٣. بطليموس: باليونانية: Κλαύδιος Πτολεμαῖος (كلاوديوس بتوليوس)؛ باللاتينية: Klaudios Ptolemaios؛ بالإنجليزية: Claudius Ptolemy. رياضي من مدينة إسكندرية بمصر، حدود ١٠٠-١٧٠ م.
٤. المجسطي: باليونانية: Μαθηματικὴ Σύνταξις (مئتيكه سينتكسيس Mathēmatikḗ Syntaxis) باللاتينية Syntaxis Mathematica أو Almagestum؛ بالإنجليزية: Almagest. كتب في الهيئة لبطليموس. يقول ابن النديم في ترجمة الكتاب إلى العربية:

و أوّل من عني بضميره وإخراجه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك، ففسره له جماعة فلم يتخوه و لم يرض ذلك، فندب لضميره أبا حسان، و سلم، صاحب بيت الحكمة، فتنقّاه و أحصاه في تصحيحه بعد أن أحضرا النقلة المجودين، فأخذوا ففهم و أخذوا بأصحّه و أمضوه. و قد قيل إن الحجاج بن مطر نقله أيضاً، فأنا الذي عمله البيهقي و أصله [هـ] ثابت الكتاب كلّهُ، لسقط القسم. و نقل اسحاق هذا الكتاب و أصله ثابت فقلأ غير مرضي، لأن إصلاحه الأوّل [ك] أن أجود. (الفهرست، ابن النديم ص ٣٧٢).

٥. تساويها: تساويها ب.

٦. شرط «تساوي العلة و المعلول» ليس في الحقيقة شرط «إنتاج» البرهان الإتي بل هو شرط «مصدق» كبراء؛ ثم استند هذا الشرط إلى البرهان الإتي ثانياً و بالعرض. فالبرهان الإتي بمسود هذا الشرط ليس برهان أصلاً فضلاً عن البرهان الإتي. فهو خارج عن البرهان تحضاً و لا تخصباً. و برهان الإتي لا يمتنع - كما رعى المتأخرون - إلى يتبي و غير يتبي فإن جميع أقسام البرهان الإتي لا بد أن يكون ينشأ لأنه رهن و البرهان قياس صادق المقدمات (أو يتبي المقدمات) و هذا لا يمكن أن يكون غير مفيد للغير. و على هذا، لا فائدة منطقية في تقسيم البرهان إلى اللقي و الإتي لأنه لا فرق بينهما من جهة المسطق بين كليهما يتبين.

[أقسام البرهان اللغوي]

و أما الوسط في «برهان لم» فقد يقع كل واحدة من العلل الأربع:

١. أما [العلّة] الفاعلية:

a. فكقولنا «هذه الخشبة محرقة^١ لأنّ النار ماشتتها».

b. و في اللزومية: فكقولنا «لأن كانت الأرض متوسطة بين النّيرين كان القمر

منكسفاً؛ لكنّ الأرض متوسطة؛ فالقمر منكسف».

i. و الاستثناء في اللزوميات و العناديات كالحذّ الأوسط.

٢. و أما [العلّة] المادّية فكقولنا «البدن جسم مختلف الأجزاء، لأنّه من العناصر».

٣. و [العلّة] الصورة فكقولنا «الماء بسيط، لأنّه كروي»^٢.

٤. و [العلّة] الفاعلية فكقولنا «الطواحن عريضة، لأنّها لجودة المضغ»^٣.

و في هذه الأقسام إذا بذلت الأوسط بالأكبر يصير البرهان «برهان إنّ» فيقع الوسط فيه كل واحدة من العلولات الأربع.

١. محرقة: محترقة ع.

٢. الماء بسيط، لأنّه كروي: يقول الشيخ في برهان الشفاء في كريمة الماء:

كثيراً ما يكون أحد العاملين معطياً في مسألة واحدة بعينها برهان إنّ، و [العلم] الآخر معطياً فيه برهان لم. مثل أنّ العلم الرياضي يعطي في كريمة الماء برهان إنّ بالليل، و العلم الطبيعي يعطي برهان لم. (الشفاء، البرهان، ص ١٨٠).

و يقول في رياضيات الشفاء:

و سطح الماء في البحر كروي أيضاً و لذلك إذا كنا في البحر و كان البعد منا جبل فأقول ما يظهر منه رأسه ثمّ يجدل مظهر ما تحته قليلاً قليلاً. (الشفاء، الرياضيات، الهيئة، ص: ٢١).

و لم نجد في طبيعيات الشفاء برهان لم لتلك.

٣. النتيجة، ص ١٦٢-١٦٣؛ المحوّر النضيد، ص ٢٠٧.

[علة الأوسط للأكبر أو لثبوت الأكبر للأصغر]

و اعلم أن ما قلنا - «إن الوسط في برهان لم» يجب أن يكون علة - لا نعني به كونه علة للأكبر مطلقاً بل كونه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر^١، وإن كان معلولاً لأحدهما كقولنا «الحجر طالب للمركز، لأن له ثقلاً»^٢ و الضل علة لكونه طالباً مع أنه معلول لطبيعة الطالب.^٣

خاتمة

[شرائط مقدمات البرهان عند أرسطو]

قالوا:

شرائط مقدمات البرهان:

١. لا نعني به كونه علة للأكبر مطلقاً بل كونه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر: الفرق بين علة الأوسط للأكبر و علة الأوسط لنسبة الأكبر إلى الأصغر كما صرح به الشيخ في الشفاء (البرهان ص ٨٠-٨١) و مثل الثاني دون الأول بأن «زيداً إنساناً» و «الإنسان حيوان» فعز يد حيوان^١؛ ففي هذا المثال، الإنسان علة لحيوانية زيد و ليس علة للحيوان مطلقاً بل الحيوان علة (مادية) للإنسان. و أما نحن فلم نضم الفرق بين العليتين لأننا لا نرى أن الإنسان علة لحيوانية زيد؛ بل العلة هو «إنسانية زيد» لا «الإنسان» وحده. فكما أن الحيوان علة للإنسان، إنسانية زيد علة لحيوانية زيد لأنه يجب التناسب و السنخية بين العلة و المعلول فإنما كلاهما من المعاني و إنما كلاهما من النسب. و من المحتمل أن تكون علة الأوسط لوجود الأكبر للأصغر هي علة اجتماع الأوسط و الأصغر للأكبر، و الله أعلم.

٢. الحجر طالب للمركز، لأن له ثقلاً: هذا الاستدلال أيضاً مركب من النتيجة و الصغرى و قام الاستدلال هكذا:

الحجر ثقيل

كل ثقيل طالب للمركز

فالـحجر طالب للمركز

فالأوسط «ثقيل» علة الأكبر «طالب للمركز» و معلول لطبيعة الأصغر «الحجر».

٣. مع أنه معلول لطبيعة الطالب: هنا خلط المصنف بين علة الأوسط للأكبر و عليته للأصغر؛ فإن الحث لم يكن عن نسبة العلية بين الأصغر و الأوسط، بل كان الحث عن علة الأوسط للأكبر و هو موحد في هذا المثال فإن الضل سبب لطلب المركز فالواجب على المصنف كان الإتيان بمثال أوسط علة لوجود الأكبر للأصغر و ليس علة لنفس الأكبر. لكنه مثل بمثال أوسط ليس علة لنفس الأصغر!

١. بعد كونها يقينية،
٢. كونها أقدم عند العقل من النتائج لتكون علّة للصديق،
٣. و أن تكون مناسبة، أي تكون محمولاً عليها «ثانية» لموضوعاتها «أولية»،
٤. و أن تكون ضرورية كلية.^١

[المقصود من «الثاني» في باب البرهان]

١. و أرادوا بـ«الثاني» هاهنا أعم من «الجزء»:
٢. فإنه شامل لـ«الأعراض الثانية»^٢ و هي «[الأعراض] التي تلحق الموضوع لماهيته» كالضحك للإنسان و الزوجية للعدد.

١. راجع التحليلات الثانية لأرسطو:

يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا: [١] صادقة، و [٢] أوائل، [٣] غير ذات وسط، و أن يكون [٤] أعرف من النتيجة، و [٥] أكثر تقدماً منها، و أن يكون [٦] عللها، و ذلك أنه بهذا النحو تكون [٧] مبادئ مناسبة أيضاً. (التحليلات الثانية 22-71b21) (منطق أرسطو ص ٢٣٣).

راجع أيضاً 74b5-75b21 (منطق أرسطو ص ٣٤٨-٣٥٢).

٢. راجع التحليلات الثانية لأرسطو 73a38-73b3 (منطق أرسطو ص ٣٤٢).

و الأشياء التي توجد [تؤخذ؟] في القول المخبر ما هو الشيء [أي النال] على ماهية الشيء: أي حد الشيء و تعرفه]

و جميع ما كان من الأمور توجد لأشياء تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ما هي [أي النال] على ماهية الشيء: أي حد الشيء و تعرفه]. مثال ذلك: «الاستقامة» و «الانحناء» موجودان للخط؛ و «الفرد» و «الزوج» للعدد، و «الأول» و «المركب» للعدد؛ و «المتساوي الأضلاع» و «المختلف الطول» للعدد المركب [المتساوي الأضلاع هو العدد المربع أي ٢، ٩، ١٦، ٢٥، ...، و المختلف الطول هو العدد المستطيل أي ٦، ٨، ١٠، ١٢، ١٤، ...]. (التحليلات الثانية 73a38-73b3 منطق أرسطو ص ٣٤٢).

هنا يمثل أرسطو بـ«الزوج» و «الفرد» للعدد و بـ«الاستقامة» و «الانحناء» للخط. و يصرح الشيخ بأن «العدد» مأخوذ في حدّ «الزوج»:

مثال هذا الفصل: «المتقسم بالمتساويين» فإنه فصل «الزوج» في ظاهر الأمر و قد يقال على «الخط» و «السطح» و «الجسم». فليس «الزوج» وحده «متقسماً بمتساويين» في ظاهر الأمر؛

[تصرف أرسطو لـ «الثنائي» في باب البرهان]

٢. و عزوه بأنه «الذي يقع في حد الموضوع أو يقع الموضوع في حده»^١، أما:

فإنه إذا أُضيف إلى «العدد»، الذي هو كالحس، كان مساوياً لـ «الزوج»^٢. (الشعر. المدخل، ص ١٦٠).

لكن الأهمري يرد في أن «العدد» مأخوذ في حد «الزوج»:

الزوج هو «العدد المنقسم بمساوئين»؛ فلو كانت الخمسة روحاً لم أن يكون عدداً إلا أن يراد بـ «الزوج» ما لا يدخل «العدد» في مفهومه، بل يراد به شيء آخر يكون «العدد» من لوازمه (خلاصة الأفكار وهواة الأسرار ص ٢٩٣).

و الظاهر أن «الزوج» ليس إلا «المنقسم بمساوئين» و «العدد» لا يدخل في مفهومه حلاًماً لأرسطو لأنه لو كان داخلياً فيه وجدنا في مفهوم «العدد الزوج» تكراراً وحشواً لكننا لا نجد هذا في مفهومه و الظاهر أيضاً أن «العدد» ليس من لوازم «الزوج» خلافاً للأهمري، بل اللازم هو الكتم المستصل أعم من أن يكون عدداً أو قولاً (كما عده أرسطو من الكتم المنفصل) أو غيرهما كالمجموعة والفئة والفرقة. ١. هذا التعريف من الشيخ في الإشارات:

و ربما قالوا في النطق «ثنائي» في غير هذا الموضع منه و عوا به غير هذا المعنى. و ذلك هو «المحول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع و ماهيته». مثل ما يلحق القادر أو حسبه من «المناسبة» و «المساواة»، و الأعداد من «الزوجية» و «الفردية»، و الحيوان من «الصفة» و «القسم». و هذا القيل من الذاتيات يخص باسم «الأعراض الثنائية» مثل ما شغلون به من «الفتوسة» للأتف. (الإشارات و التنبهات، الخط: الطوسي. شرح الإشارات و التنبهات مع الحكايات، ج. ١، ص ٥٧-٦٠).

٢. قريب من هذه العبارة يجدها في كلمات أرسطو بعد أن يعزف «الثنائي» (يعنى «ما يقع في حد الموضوع»^١) و «العرض الثنائي» (يعنى «ما يقع للموضوع في حده»):

فإنني أقول لأمثال هذه إنما موجودة «بفاتها» للحرثيات و لأحد

فإنما جميع الأشياء التي ليست موجودة على أحد من الصريين فهي «أعراض» مثل ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان. (التحليلات الثانية لأرسطو 73b3-5، مطلق أرسطو ص ٣٣٣). و التي تنال في المعلومات على الإطلاق إنما على أنه موجودة في المحولات إنما هذه موجودة في تلك فهي موجودة من أجل ذاتها من الاضطراب. و ذلك أنه غير ممكن أن يكون موجوداً في على الإطلاق و إنما المقابلة. مثال ذلك في الخط إنه لا يستعمله إلا واحد. و في العدد. و الرد و إنما الزوج. (التحليلات الثانية لأرسطو 73b14-21، مطلق أرسطو ص ٣٣٣).

- هـ. الأول وهو «الذي يقع في حد الموضوع حداً حقيقياً» فهو «[الجزء] المقوم»؛
 ب. والثاني «ما يقع في حده^١ الموضوع حداً اضطرارياً» باعتبار تخصصه و تعلقه
 به وهو «العرض الثاني».

تعريف الشيخ لعالم الثاني في باب البرهان

٣. وعرف بعضهم^٢ بأنم من ذلك وهو «الذي يقع في حد الموضوع أو يقع الموضوع أو
 جنسه أو معروضه أو معروض جنسه في حده»^٣.

١. حده: حد ب.

٢. بعضهم: الشيخ في الشفاء.

٣. صرح بهذا التعريف الشيخ في البرهان من الشفاء ونسب إلى المعلم الأول:
 اللهم إلا أن:

١. يقال: إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها أو تؤخذ في حدودها
 موضوع الصناعة.
 ٢. أو يقال: إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها، أو تكون الموضوعات
 - أو ما يتوحدان - من تلك الصناعة - تؤخذ في حدودها. وإلى هذا ذهب المعلم الأول
 وإن لم ينصح به.
 ٣. فكل محمول برهاني إما مأخوذ في حد الموضوع، أو الموضوع وما يقومه مأخوذ في حده:
 هـ. إما مطلقاً كالسطح للمثلث.

- ب. وإما لتخصيص يلحق به ضرورة، كما أن الخط إذا حمل عليه «المساوي» فإما
 يحمل عليه «المساوي لخط ما» وهو مخصص. والعالم إذا حمل عليه أنه «واحد»
 حمل عليه «الواحد في العالمية» لا «الواحد مطلقاً». وهذا أيضاً تخصيص له بقول
 أو فعل. (الشفاء، البرهان، ص ١٢٦-١٢٧).

لكن الشيخ عدل عن هذين التعريفين في الإشارات إلى تعريف ثالث:
 إشارة إلى الثاني بمعنى آخر:

وربما قالوا في المنطق «ثاني» في غير هذا الموضع منه و عتوا به غير هذا المعنى. وذلك هو
 «المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع و ماهيته». مثل ما يلحق المتأد أو جنسها من
 «المالية» و «المساواة» و الأعداد من «الزوجية» و «الفردية»، و الحيوان من «الصيغة» و

تعريف «الأولي» و «الكلّي» و «الجزئي» في باب البرهان و أرادوا:

١. بـ «الأولي» ما يكون محمولاً بلا وسط، كحمل الجنس و النصل القريين و العرض الثاني الحقيقي على النوع.
٢. و بـ «الكلّي» كون المحمول مقولاً على الكل في جميع الأزمنة.

«القسم» و هذا التيل من الثنائيات يختص باسم «الأعراض الثمانية» مثل ما تختلف « من القطرسة» للألف.

و قد يمكن أن يرسم «الثاني» يرسم وفقاً لجمع الوجهين جميعاً و يأتي بذلك هذه التبعات ثم يلحق الشيء لأجل أمر خارج عنه، أمّ منه، لحوق الحركة للأبيض. و هنا يأتي تلخذه لأنه جسم. و هو معنى أمّ منه أو أخض منه لحوق الحركة للوجود وبقا إيا تلخذه لأنه جسم و هو معنى أخض منه، و كذلك لحوق الضحك للحيوان فإنه إيا يلخذه لأنه إنسان. (الإشارات و التبعات. نظرية الطوسي، شرح (الإشارات و التبعات مع المحاكيات، ج. ١، ص ٥٧-٦٤).

و هذا انتهى إلى تعيينين مختلفين من الإمام الرازي و الصير الطوسي في شرحيه لهذا الموضوع من الإشارات. تقول: هذا التعريف الثالث الذي طرحه الشيخ غير التعريف الأول. ففي ذكره رُسموا لأن بينهما عموم و خصوص من وجه؛ فإن تعريف الشيخ يشمل الأعراض اللازمة مثل الأعراض متية؛ و الأعراض ملازمة قد لا تقع في حدود موضوعاتها و لا هي تقع في حدودها، كالضحك بالقوة و تحييد بالقوة فترسم عرضين لأن الإنسان و ليسا بعرضين فائين له. و كذلك بعض الأعراض المتية ليست عرضاً لازمة لأن «إنسان» و «الفرس» أعراض فائية للحيوان و الجسم و الجوهر و ليس ملازمين. كما في «سويح» و «غريد» بـ «لازمين للعدد فإن العدد لا يستلزم أيّ منها» و «المستقيم يفعل» و «سحي» فغير. بـ «لازمين لخاصة لأن الخطوط المستقيمة قد تبذل بالمنحنيات و بالعكس.

١. «الأولي» ما يكون محمولاً بلا وسط: هذا التعريف لم نجده في آثار أرسطو لكن قريباً منه يعرف هو « يأتي:

الاستقراء ينتج أبداً المقدمة الأولى التي لا واسطة لها، لأنّ ذلك شيء في + وسعة... وسعة يكون قياساً. (أنا الأشياء التي لا) واسعة + فإن يده يكون... مستقر. (تعميمات متية 68b30-32 منطق أرسطو ص ٣٠٧).

و معنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة. و ذلك في بـ «نعمي» - «أؤيد» - «لا» - «معنى واحداً بعينه. و مبدأ البرهان هو مقدمة عبر ذات وصف. و عبر ذات وصف هي في نفس نوحه أخرى أقدم منها. (التحليلات الثانية 72a7-8 منطق أرسطو ص ٣٣٤)

٢. راجع التحليلات الثانية لأرسطو 73b26-33 (منطق أرسطو ص ٣٤٢)

٣. و «الضروري» أعم من الذاتية والوصفية والوقعية.^١

[نظر المصنف في شرائط مقدمات البرهان]

وفي هذه الشرائط نظر لأن:

١. الذاتي:

a. بالتفسير الأول يُخرج كثيراً من القضايا التي ثبتت في المختلطات إفادتها في

البرهان؛

b. و بالتفسير الثاني ليس فيه زيادة شرط على القضايا المستعملة في الأقيسة

البرهانية إذ لا يُخرج شيء من محمولات القضايا عن هذا التفسير.

٢. وقيد «الأولي» و «الكلي» و «الضروري» يُخرج أيضاً كثيراً مما ثبتت فائدته في البرهان:

a. كحمل الجنس البعيد،

b. وإنتاج الجزئية^٢ والممكنة والوجودية.

١. راجع التحليلات الثلاثة لأرسطو 74b5-75a36 (منطق أرسطو ص ٣٤٨-٣٥٢)، و الشيخ في الشفاء

فتر «الضروري» في كتاب البرهان بالذاتي والوصفي فقط ولم يذكر الوقتي:

و كنا إذا قلنا في كتاب القياس «إن كل ج ب بالضرورة» عنيّا أن كل ما يوصف بالله ج - كيف

وُصف ج دائماً أو بالضرورة أو وُصف به وقتاً ما أو بالوجود الغير الضروري - فهو موصوف كل

وقت و دائماً بالله ب و إن لم يوصف بالله ج.

و أمّا في هذا الكتاب فبنا إذا قلنا «كل ج ب بالضرورة» عنيّا أن كل ما يوصف بالله ج بالضرورة

فإنه موصوف بالله ب - لا بل معنى أعم من هذا و هو أن كل ما يوصف بالله ج فإنه ما دام موصوفاً

بأنه ج فإنه موصوف بالله ب، وإن لم يكن ما دام موجود البات، لأن المحمولات الضرورية هاهنا

أجناس و فصول و عوارض دائمة لازمة. (الشفاء، البرهان، ص ١٢٢).

المصدر بالذات أن المصنف فتر «الضرورة» في البرهان ب «التصديق الضروري» سواء كانت القضية في نفسها

ضرورية أو ممكنة أو وجودية. و كأنه نسي هنا ما قال هناك و فتر «الضرورة» في البرهان بالأعم من الذاتية

و الوصفية و الوقعية.

٢. الجزئية: الجزئي ع، ص.

ولعلّ هذه الشرائط إنّما ذهب إليها من تقدم على صاحب المطلق قبل تلخيص القول في القضايا.
و أنت تعرف أنّ معرفة جهات القضايا وكيفية اختلاطها وإنتاجها مُغنية في الراجح عن هذه
التعسّفات. والله أعلم بالحقّيقة.

[المسلك] الثامن

في أجزاء العلوم

أجزاء العلوم ثلاثة: موضوعات و مبادئ و مسائل.

[موضوعات العلوم]

أما الموضوع فكل علم شيء أو أشياء يُبحث في ذلك العلم عن أعراضها النائية كالمقنن للهندسة و العدب للحساب و بدن الإنسان و أجزائه و الأدوية و الأغذية للطب. فيقال لذلك الشيء أو الأشياء «موضوع» ذلك العلم إذ موضوعات مسائل ذلك العلم ترجع إليها أو إلى أنواعها أو أعراضها النائية. و الأعراض النائية قد مرّ ذكرها.^١

[مبادئ العلوم]

و أما المبادئ فهي الأشياء التي تُبنى مباحث العلم عليها. و هي:^٢

١. راجع خاتمة المسلك السابع «في البرهان» ص ٥٨٠ تحت العنوان [المقصود من «الناتي» في باب البرهان].

٢. يقول الفارابي في أقسام المبادئ:

مبادئ التعلم في الصناعات أربعة: [١] يقينية و [٢] حدود و [٣] أصول موضوع و [٤]

مصادرات. و ما عدا اليقينية، فقد جرت عادة أصحاب المنطق أن يستوها الأوضاع. (المنطقيات

للفارابي، ج. ١، ص ٢٣٨).

و هذا - مع تغييرات - مأخوذ من أرسطو:

و أما المبادئ القياسية غير ذات وسط:

١. أنا ما كان لا سبيل إلى أن يبرهن و لا أيضاً يلزم ضرورة أن يكون حاصله لمن يتقبل شيئاً ما، فإني أسميه «وضعا».

٢. و أنا ما كان منها لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم حاصله عليه فهو «أكسيوما»، أعني

[الشيء] المتعارف: فإنه قد توجد بعض الأشياء [من هذا الجنس]، و ذلك أنّ علاننا أن

نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصة.

١. إتما تصورات، وهي:

a. تعريف موضوع ذلك العلم.

b. و أجزائه و جزئياته إن كانت،

c. و تعريف أعراضها الذاتية؛

٢. و إتما تصديقات، وهي المقدمات التي تؤلف منها قياساته أو تنتهي إليها، وهي:

a. إتما يقينية و:

i. إتما عامة كالأوليات و تسمى «أصولاً متعارفة»^١.

ii. أو خاصة بعلم أو علمين كقولنا «المقادير المساوية لشيء واحد متساوية» فإتما خاصة بالهندسة و الحساب.

b. و إتما غير يقينية وهي:

i. إتما يسلمها المتعلم على سبيل غلبة الظن و المساعدة و قد يتبن في علم آخر:

١. و تسمى «أصولاً موضوعة»^٢.

٢. و قد تسمى هذه مع التصورات المذكورة «أوضاعاً»^٣.

٣. و إتما الوضع فلإني أسمى ما يقتضيه أي جزء من جزئي الحكم كان - و هو أن الشيء موجود أو غير موجود - «أبواليسيس» أعني «الأصل للموضوع».

٤. و إتما ما كان غير هذا ف«التعديد» فلأن التعديد هو وضع. (التحليلات الثانية 72a14-24 (منطق أرسطو ص 335).

١. أصولاً متعارفة: (axiom) ἀξίωμα. راجع التحليلات الثانية 72a16-18 (منطق أرسطو ص 335)

٢. أصولاً موضوعة: (anema) αἴτημα أو (hypothesis) ὑπόθεσις، راجع التحليلات الثانية 76b23-18 و 76b23 (منطق أرسطو ص 335 و 340).

٣. أوضاعاً: (thesis) θέσις. راجع التحليلات الثانية 49a27 و 72a14 (منطق أرسطو ص 335 و 335).

ii. وإن اخذها على الشك والإنكار تستى «مصادر»^١ وهي:

١. قد لا تتبين في شيء من العلوم أصلاً،

٢. أو قد تتبين في ذلك العلم بعينه،

٣. أو في علم آخر.^٢

[مسائل العلوم]

و أما المسائل فهي القضايا التي يشغل العلم عليها و يطلب البرهان عليها في ذلك العلم.^٣

١. و موضوعات تلك المسائل قد مز أتما إما أن تكون موضوع العلم أو نوعه أو عرضه.

٢. و أما محولاتها فيجب أن لا تكون مقومة لموضوعاتها إذ المقوم يعلم بنير البرهان؛ اللهم إلا أن لا يكون الموضوع متصوراً بحقيقته بل بوجه من الوجوه.

١. مصادر: هي نفس الأصول الموضوعية: $\alpha\iota\tau\eta\mu\alpha$ (aitema) أو $\upsilon\pi\acute{o}\theta\epsilon\sigma\iota\varsigma$ (hypothesis). راجع التحليلات الثانية 18-76b23 و 76b23 (منطق أرسطو ص ٣٢٥ و ٣٦٠). يقول الشيخ: «و ليست الأصول الموضوعية تستعمل في كل علم، بل من العلوم ما تستعمل فيها الحدود و الأوليات فقط كالحساب (الشغاف، البرهان، ص ١١٢).

٢. يقول الفارابي:

و أما المصادر فهي التي يرى المتعلم فيها خلاف ما يراه المعلم، غير أن المتعلم يطالب بتسليمها، فنستعمل. و هذه الأوضاع إنما تكون أكثر ذلك أحد شئين: [١] أما مقدمات شأنها أن تبرهن في صناعة أخرى لم يزاولها المتعلم، [٢] أو تكون مما يمكن أن تتبين في تلك الصناعة بأشياء متأخرة تطول أو تعسر على المتعلم، فيترك بيانها إلى وقت آخر. و قد يمكن أن تستعمل ما شأنها أن تكون يئسية أوصافاً متى لم يكن المتعلم يعترف بما لأحد تلك الأسباب التي ذكرناها. و أمثال هذه ليست هي أوضاعاً على الإطلاق، لكن هي أوضاع مألوفة إلى ذلك المتعلم فقط. (المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ٣٤١-٣٤٢).

٣. المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ٣٢٧.

[المسلك] التاسع

في تداخل العلوم و تناسبها و تباينها

و هي تتعلق بتداخل ' موضوعاتها و ثنائياتها و ثنائياتها '.

[العلوم المتداخلة]

فإن كانت موضوعاتها متداخلة أي تكون بعضها أعم من البعض تسقى العلوم «متداخلة»^١، سواء كان العموم:

١. [حقيقياً أي يكون العام]؛ جنساً: كـ «المقدار» و «الجسم التعليمي» للهندسة و المختبرات.
٢. أو اعتبارياً: كالطلق مع المقيّد: مثل «الكرة» و «الكرة المتحركة» للأكثر و الأكثر المتحركة.

a. و من هذا القسم ما يكون موضوع أحدهما من حيث أعراض خاصة لموضوع الآخر: كالموسيقى و الحساب فإن موضوع الأول «النغم» من حيث تعرض لها نسبة عددية مقتضية للتأليف؛ و «النسب العددية» أعراض خاصة لـ «العدد» الذي هو موضوع علم الحساب. فيندرج لأول تحت الثاني مع تبعين موضوعيها و ذلك لأن النغم إذا بحث فيها عن النسب العددية فلا بد و أن

١. بتداخل: بتدخل ب.

٢. و هي تتعلق بتداخل موضوعاتها و تناسبها و تباينها: أي تداخل العلوم بتداخل موضوعاتها و تناسبها و تباينها أيضاً بتباينها.

٣. العلوم متداخلة: راجع التحليلات الثانية 21-75b14 (منطق أرسطو ص ٣٤٤)، رُسُو يَنْتِل علم - صر تحت الهندسة و علم تأليف النحون تحت علم العدد (أي علم الموسيقى تحت الحساب).

٤. [حقيقياً أي يكون العام]: الزيادة من شرح القسطاس.

٥. المقيّد: المقيد ص.

يعتبر فيها ضرب من العدد^١ فكأنها فرضت عدداً مخصوصاً فتندرج تحت «العدد» الذي هو موضوع الحساب.

b. وقد ترتب العلوم في الخصوص والعموم إلى أن تنتهي إلى ما موضوعه أعم: كـ «الطب» الأخض من «الطبيعي» الأخض من «الفلسفة الأولى» - أي «الإلهي» - لأن موضوع هذا العلم هو «الموجود من حيث هو موجود»^٢ و هو أعم الأشياء. ويبحث في ذلك العلم عن لواحقه الذاتية كـ «الواحد» و «الكثير» و «الواجب» و «الممكن» و «القديم» و «الحادث» و «العلّة» و «المعلول» و «البسيط» و «المركّب» وغيرها.

و إن لم تكن الموضوعات متداخلة:

[العلوم المتناسية]

فإن كانت نسبة بعضها^٣ إلى بعض واحداً^٤ تسقى «علوماً متناسبة»:

١. كما يكون شيء واحد موضوعاً لعلمين باعتبارين: ككون أجرام العالم من حيث الشكل موضوعة للهيئة و من حيث الطبيعة لـ «السماء و العالم» من الطبيعي. و لذلك قد يتحد بعض المسائل فيها مع اختلافها بالبراهين: ككون الأرض مستديرة و في وسط السماء^٥ و البرهان من الأول^٦ إلى الثاني^٧.

٢. أو تكون الموضوعان^٨ متباينين لكن يشتركان في البحث أو يندرجان تحت جنس واحد:

١. العدد: التعدد ع. ص.

٢. موجود: الموجود پ.

٣. بعضها: أي بعض الموضوعات.

٤. نسبة بعضها إلى بعض واحداً: أي واحداً في الذات أو في الجنس أو في الاعتبار كاشتراك البحث عنها في العلوم. قال في شرح التسطاس: «لو كانت الموضوعات شيئاً واحداً لكن بالاعتبارات أو كانت أشياء لكنها تشترك في البحث أو تندرج تحت جنس واحد سميت متناسبة».

٥. الأرض مستديرة و في وسط السماء: هذا المثال نجده في الشفاء. البرهان، ص ١٨٠ و الشفاء، الرياضيات، الهيئة، ص ٢٠-٢٣. راجع أيضاً الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج ١، ص ٣٠٣.

٦. الشفاء، البرهان، ص ١٨٠.

٧. الموضوعان: الموضوعات ص، ع، پ.

٥. كالطبت و الأخلاق^١ المشتركين في البحث عن القوى الإنسانية لكن من جهتين مختلفتين.

٦. و الهندسة و الحساب المدرج موضوعاها تحت الكم.

[العلوم المتباينة]

و إن لم يك كذلك - بل كانت متخالفة بالذات و الجنس - تسمى «متباينة» كالطبيعي و الحساب.

[نسبة المبادئ و المسائل في العلوم المتخالفة]

و أكثر الأصول الموضوعة في العلم الخاض يصح^٢ في العام:

١. كتركيب الجسم من الهوى و الصورة فإنه من^٣ مبادئ الطبيعي و من مسائل الأمور العامة.

٢. و كنا كون العلل أربعا.

و قد يصح^٤ مبادئ العام في الخاص:

٣. كاستماع تألف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فإنه من مبادئ الأمور العامة لإثبات الهوى و من مسائل الطبيعي، لكن على وجه لا يلزم الدور.^٥

[نقل البراهين بين العلوم]

و أما نقل البرهان فعلى وجهين:

١. هذا المثال من الشيخ في الشفاء، البرهان، ص ١٦٢-١٦٨.

٢. يصح: أي يؤبرهن عليه.

٣. من: - ب.

٤. يصح: أي يؤبرهن عليه.

٥. لكن على وجه لا يلزم الدور: قال في شرح الفسطاطس: مثلاً لا يكون «امتناع تركب الجسم من حره» لا تنحزى في الطبيعي من الأبحاث المتوقفة على «تركب الجسم من الهوى و الصورة».

١. يَنْتَبِهُنَّ الْأَصُولُ الْمَوْضُوعَةُ فِي عِلْمٍ بِالْبَرْهَانِ الَّذِي قِيلَ^١ عَلَيْهَا فِي الْعِلْمِ الَّذِي هِيَ مَسْأَلُهُ؛^٢
 ٢. وَ يَنْتَبِهُنَّ يَنْقُلُ الْبَرْهَانَ مِنَ الْعِلْمِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ:
 - a. كَقَوْلِ الْبَرَاهِينِ الْهَنْدَسِيَّةِ إِلَى مَسَائِلِ الْمُنَاطَرِ،
 - b. وَ الْحَسَابِ إِلَى مَسَائِلِ الْمَوْسِقَى،
- لِأَنَّ الْمَسَائِلَ فِيهَا لَوْ جَرَّدَتْ عَنْ نُورِ الْبَصَرِ وَ النِّقْمِ كَانَتْ بَعِيدَتَا مِنَ الْهَنْدَسَةِ وَ الْحَسَابِ.

١. قِيلَ: قَبْلَ ب.

٢. بِالْبَرْهَانِ الَّذِي قِيلَ عَلَيْهَا فِي الْعِلْمِ الَّذِي هِيَ مَسْأَلُهُ: بِالْبَرَاهِينِ الَّتِي ذَكَرَتْ عَلَيْهَا فِي الْعِلْمِ الَّذِي كَانَتْ تَتَلَكَّ الْأَصُولُ مَسَائِلَ ذَلِكَ الْعِلْمِ. مِنْ شَرْحِ الْقِسْطِاسِ.

[المسلك] العاشر

الحّد لا يكتسب بالبرهان^١

خلافًا لأنكسارطيس^٢ و قوم من المعتزّين فإنهم يبرهنوا عليه:

١. بالاقتراني،^٣

٢. والقسمة،^٤

٣. والاستدلال بالفضد.^٥

-
١. حكى الفارابي من القدماء ثلاثة طرق لاكتساب البرهان:
و أمّا ما يظنّ به أنّه نافع في التحديد، فإنّ المأخوذ منها عن القدماء ثلاثة طرق:
٢. أحدها طريق كسافراطيس، وهو أن يبرهن أنّ شيئاً ما هو حدّ لأنّ ما بالبرهان المطلق.
٣. و الثاني طريق القسمة التي كان يختارها الألاتن.
٤. و الثالث طريق التركيب الذي ذكره أرسطوطاليس. (المنطقيّات للفارابي، ج. ١، ص ٣٠١).
- و المصنف هاهنا يبحث عن القسمين الأوّلين و قد بحث عن القسم الثالث في خاتمة المقالة الأولى «في اكتساب
التصورات» البحث تحت عنوان [اكتساب الحدّ بالتركيب] ص ٢١٦. أمّا بحث أرسطو عن علاقة الحدّ و
البرهان تجده في التحليلات الثانية 90a35-93b20 (منطق أرسطو ص ٤٣١-٤٣٨).
٢. أنكسارطيس: Ξενοκράτης، (كُسنكراتس: Xenocrates) فيلسوف يوناني مرّ ذكره في خاتمة المقالة
الأولى «في اكتساب التصورات» ص ٢١٦.
٣. بالاقتراني: هو قسم من القياس و القياس صورة البرهان.
٤. القسمة: هو قسم من القياس الشرطي الاستثنائي.
٥. الاستدلال بالفضد: هو قسم من التمثيل.

[١] [امتناع البرهان من القياس الاقتراني الحلقي]

أما الاقتراني فغير صحيح^١ و [لا كان المحدود أصغر و الحد أكبر^٢ قالوسط بينهما: إما أن يُحلَّ على الأصغر على أنه:

١. حد تام له،

٢. أو ناقص،

٣. أو محمول كسائر المحمولات.

و الأول يوجب أن يكون شيء واحد حدان تامان.

و على التقدير الثاني:^٣

١. إن يُحلَّ الأكبر على الأوسط على أنه حد تام له^٤ أو ليا كان الأوسط حدًا له،^٥ يلزم:

a. من الأول كون الشيء الواحد حدًا لمختلفين؛^٦

b. و من الثاني كون الكبرى عين المطلوب.^٧

١. اقتراني فغير صحيح: تجدد هذا البرهان مع اختلافات في التحليلات الثانية 90a35-91a11 (منطق أرسطو

ص ٢٣١-٢٣٢)؛ الشفاء، البرهان، ص ٢٧٠-٢٧٢؛ المختصر الأوسط ص ٣١٣-٣١٤.

٢. لكان المحدود أصغر و الحد أكبر: أي يكون المطلوب مؤلفًا من المعرّف و المعرّف (أو المحدود و الحد) كما في قولنا: «الإنسان حيوان ناطق».

٣. على التقدير الثاني: أي إذا كان الحد الأوسط حدًا ناقصًا، كما في قولنا: «الإنسان جسم ناطق» و «كل جسم ناطق حيوان ناطق» فـ«الإنسان حيوان ناطق».

٤. حد تام له: أي الأكبر حد تام للأوسط، كما أن «الحيوان الناطق» في مثالنا حد تام لـ«الجسم الناطق».

٥. أو ليا كان الأوسط حدًا له: أي الأكبر حد تام للأصغر الذي حده الناقص هو الأوسط، كما أن «الحيوان الناطق» في مثالنا حد تام لـ«الإنسان» الذي حده الناقص هو «الجسم الناطق».

٦. كون الشيء الواحد حدًا لـ[أمرين] مختلفين: كما أن «الحيوان الناطق» في مثالنا حد تام لـ«الإنسان» و لـ«الجسم الناطق».

٧. المطلوب: الموضوع ع.

كون الكبرى عين المطلوب: كما أن الكبرى في مثالنا - و هو «كل جسم ناطق حيوان ناطق» - هو عين المطلوب، و هو «كل إنسان حيوان ناطق».

٢. وإن حُجِّلَ على أنه حد ناقص له^١ أو محمول كسائر المحمولات، يلزم:
٨. من الأول كونه جزءاً للأصغر، لأن جزء الجزء جزء. وإذا كان جزءاً لا يكون حدّاً تامّاً.
- ب. و من الثاني ثبوته لما ثبت له الأوسط. ولا يلزم من ذلك كونه حدّاً للأصغر.
- و على التقدير الثالث: إن حُجِّلَ الأكبر على الأوسط على أنه:
١. حد تام له،
 ٢. أو ناقص،
 ٣. أو حد لما ثبت له الأوسط،
 ٤. أو محمول لما ثبت له الأوسط،
- يلزم من الأول الحال المذكور،^٢
- و من الثاني والرابع لا يلزم أن يكون حدّاً للأصغر،
- و من الثالث يلزم كون الكبرى عين المطلوب.
- فإن قلت: سلمنا أن البرهان لا يمكن أن يُحْجَلَ المحدود أصغر و الحد أكبر؛ لكن لم لا يجوز أن يقال:

هذا المجموع جنس و فصل له «ب»؛

و كل ما هو جنس و فصل له «ب» فهو حد له «ب».

ينتج: هذا المجموع حد له «ب».

قلت: لو عُلم الجنس و الفصل فما الحاجة إلى البرهان؟

١. حد ناقص له: أي الأكبر حد ناقص للأوسط الذي كان حدّاً ناقصاً للأصغر، كما في قولنا: «الإنسان حيوان» و «كل حيوان مطلق» و «الإنسان جوهر مطلق».

٢. الحال المذكور: هو كون الشيء الواحد حدّاً لأمرين مختلفين.

[٢] امتناع طريق التسمية وهو البرهان من القياس الاستثنائي الشرطي]
 و أما طريق التسمية فكما يقال:
 الإنسان إما جوهر أو عرض؛
 لكنه ليس بعرض؛
 فهو جوهر.

و

الجوهر إما حيوان أو غير حيوان؛
 لكنه ليس بغير حيوان؛
 فهو حيوان.

و

الحيوان إما طائر أو زاحف أو ماش؛
 لكنه ليس بطائر ولا زاحف؛
 فهو ماش.

و

الماشي ناطق أو غير ناطق؛
 والثاني باطل؛
 فهو ناطق.

ثم تجمع هذه الأجزاء^١ و تُركَّب قياساً هكذا:
 هذا المجموع^٢ قولٌ منفصلٌ دالٌّ على مفهوم «الإنسان»؛
 وكل ما كان كذلك فهو حدُّ لـ «الإنسان»؛
 فهذا إذن حدُّ لـ «الإنسان».

١. و أما طريق التسمية: هو طريق أفلاطون. تجد البرهان على خلافه مع اختلافات في التحليلات الثانية 91b12-92a5 (منطق أرسطو ص ٢٣٧-٢٤٠)؛ الشفاء، البرهان، ص ٢٧٤-٢٧٨؛ المختصر الأوسط ص ٣١٤.

٢. هذه الأجزاء: أي نتائج القياسات المحلية المذكورة أو محولات تلك النتائج.

٣. هذا المجموع: أي مجموع «الجوهر الحيوان الناطق».

فهذا الطريق بالحقيقة^١ مركب من قسمة الكل إلى أجزائه^٢ و من قسمة الكلي إلى جزئياته^٣.

[نقد طريق القسمة]

و فيه نظر لأن فائدة هذا الطريق موقوفة على امتياز الناق عن العرضي^٤ إذ كلاهما^٥ يحصل من القسمة من غير فرق، و لو حصل الامتياز فلا حاجة إلى القسمة.

[فائدة القسمة]

نعم القسمة تفيد تفصيل^٦ المحمولات - ذاتية كانت أو عرضية - و هذا نوع من الفائدة في التعريفات.

[٣] [امتناع طريق الاستدلال بالضد]

و أما طريق الاستدلال بالضد^٧ فكما إذا عُلِمَ أنَّ السواد «لون قابض للبصر» عُلِمَ أنَّ البياض «لون مفترق للبصر».

و ذلك ضعيف إذ:

١. ليس لكل شيء ضد.

٢. و بتقدير تسليمه^٨ أطراد ذلك غير معلوم.

٣. و الاستمراء لا يفيد اليقين.

١. بالحقيقة: بالقسمة ب.

٢. قسمة الكل إلى أجزائه: أي قسمة مفهوم «الإنسان» إلى أجزائه كـ «الجوهر» و «الحَيوان» و «الناطق».

٣. قسمة الكلي إلى جزئياته: أي قسمة «الموجود» إلى الجوهر و العرض و قسمة «الجوهر» إلى الحيوان و غير الحيوان و قسمة «الحَيوان» إلى الناطق و غير الناطق.

٤. العرضي: العرض ب.

٥. كلاهما: أي الناق و العرضي.

٦. تفصيل: تحصيل ص.

٧. و أما طريق الاستدلال بالصد: نجد الدهان على خلافه مع اختلافات في الشفاء. الرهان. ص ٢٧٩.

٨. المختصر الأوسط ص ٣١٦.

٩. بتقدير تسليمه: بتقدير تسليم ب.

[المسلك] الحادي عشر

في المطالب

و هي تنقسم:

١. إلى أتمات لا يقوم غيرها مقامها.

٢. وإلى فروع يفتي عنها غيرها.

[أتمات المطالب]

أما الأتمات فأربع: مطلب «ما» و «هل» و «أنتي» و «لنم».

أما مطلب «ما»:

١. فإنما تُطلب به ماهية «مفهوم الاسم» كقولنا «ما الخلاء؟». و يجب بتفصيل ما دلّ

عليه الاسم إجمالاً.

٢. أو تُطلب ماهية «شيء موجود» و يجب بأصناف «المقول في جواب "ما هو؟"» بالحدّ

تحقيقاً و بالرسم توسعاً و اضطراراً.

و الأوّل هو التعريف «بحسب الاسم» و الثاني «بحسب الحقيقة». و الأوّل يصير بعينه الثاني لو

صغ وجود الشيء.

و أما مطلب «هل»:

١. فهو إمّا «بسيط» يطلب به وجود الشيء مطلقاً مثل «هل زيد موجود؟»

٢. أو «مركب» يطلب به وجود الشيء بحال كذا مثل «هل زيد موجود في النار؟».

و الطالب بمطلب «هل» يطلب أحد طرفي النقيض.

و أما مطلب «أني» فهو الذي يُطلب به التمييز بعد العلم بالمشاركة إما في معنى الشيفية أو أخص منها كقولنا «أني شيء هو؟» و «أني حيوان هو؟»
و قيل هو من الفروع للاستفناء بـ«ما» عنه،^١ إذ يشتمل جوابه على المشترك والمميز جميعاً.
و أما مطلب «لم»: و

١. فقد تُطلب به علة التصديق و هي الحد الأوسط:

٢. و قد تُطلب علة الحكم في نفس الأمر:

٣. إما مطلقاً كقولنا «لم كانت الحركة موجودة؟»

٤. أو بحال كذا كقولنا «لم كانت سريعة؟» أو «شرقية؟»^٢

و قيل هو أيضاً من الفروع لأن مطلب «ما» يعني عنه^٣ إذ يقوم مقامه كقولنا «ما الذي هو العلة؟»

فعلى هذا تنحصر الأنواع في «ما» و «هل»، و «ما» للتصور و «هل» للتصديق.

[فروع المطالب]

و أما الفروع فثلث «كيف؟» و «أين؟» و «متى؟» و «كم؟» و «من؟» لأنها تطلب علوماً جزئية بالقياس إلى المطالب المذكورة و لا تتم فائدتها فإلى ما لا كيفية له لا يسأل عنه بـ«كيف». و كنا أخواتها.

و هي تدخل تحت مطلب «أني» كما يقال: «على أية كيفية هو؟» و «في أي مكان؟» و «أني زمان؟» و «أني مقدار؟»

و تدخل أيضاً تحت «هل» المركب:

١. التمييز: التميز ب.

٢. أخص منها: أخصها ص، ع، ب. صحتها ما في شرح القسطاس.

٣. هذا قول الشيخ: هو أما مطلب الأني فمن تنوع لمطلب الماء (الشقاء، البرهان، ص ٢٤١).

٤. علة الحكم: عليه الحكم ب.

٥. شرقية: الظاهر أنه يقصد حركة الأرض فإنها متجهة نحو الشرق.

٦. هذا قريب من قول الشيخ: «و كل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب الم و يتصل بذلك مطلب ل» (الشقاء، البرهان، ص ٢٤١).

١. إذا عَلِمَ ذلك الكيف و الأمن و المتى دون نسبته إلى الموضوع، كما يقال «هل زيد أسود؟» و «هل هو في النار؟» و «هل هو الآن؟» و على هذا.
 ٢. و إذا لم يَعْلَمْ لم يندرج.
- و حينئذ علم أنه يجب جعل «أَيُّ» من الأسماء لئلا توجد مطالب خارجة عما عُدَّ من الأسماء.
- [ترتب المطالب]
- و القسم الأول من مطلب «ما» مقدّم على الباقي 'لتأخرها' عن فهم معنى الاسم. و القسم الثاني متأخر عن «هل» البسيط لأن طلب الحقيقة الموجودة متأخر عن العلم بوجودها.

-
١. الباقي: الثاني ص. و الصحيح هو «الباقي» لأن المصنف يقول في شرح النسطاس:
و القسم الأول من مطلب «ما» - و هو الذي نطلب به ماهية مفهوم الاسم -- مقدّم على باقي المطالب لأن باقي المطالب متأخر عن فهم معنى الاسم.
 ٢. لتأخرها: أي لتأخر الباقي.

[المسلك] الثاني عشر

في البحث و المناظرة

قد كان من عادة الأقدمين^١ تذييب كتبهم المنطقية بإيراد قبـ الجدل. ولما صدر علم الخلاف في زماننا مَفْنِياً عنه فقد أُوذِعَتْ مكانه قانوناً في آداب البحث و ترتيبه و توجيه الكلام و تمييزه. و هي في صيانة التحرير و التحرير كالمطلق في الروية^٢ و التفكير. و يـ تختص سبيل المراء و تختص عقيلة الكلام. و هي و إن كانت مرعبة عند المحتشين لكن ما كانت منظومة في سلك و مصمومة في عقد. فأردت نظم منشورها و جمع منشورها. و التفت إليهم الصواب من الحكيم المختار. و هو مرتب على قسمين:

١. الأول في تمهيد البحث و آدابه.

٢. و الثاني في الغلط و أسبابه.

١. الأقدمين: المتقدمين ع.

٢. الروية: الروية ب.

٣. التفكير: التفكير ب.

[القسم الأول]

[في تمهيد البحث و آدابه]

ففيه مقدمة و مسلكان:

أنا

المقدمة

ففي أقسام العلوم و كيفية البحث فيها

[أقسام العلوم]

كل علم يقع فيه البحث:

١. إما أن يكون متعلقاً بالإنفاذ،

٢. أو بالمعاني،

٣. أو كليهما جميعاً.

أما الأول فاللغة و النحو و التصريف و الغرض و أمثال ذلك،

و أما الثاني فأقسام المقولات كالإلهي و الطبيعي و الرياضي و الطب و ما شابه ذلك.

و أما الثالث فهو كالتفسير و الحديث و أصول الفقه و الفقه.

[كيفية البحث في العلوم]

و في كل واحد من هذه العلوم اصطلاحات و مسلمات يجب على الباحث في ذلك العلم تسليمها فيه، سواء كانت معلومة أو مظلومية. و ذلك لأن أدلاء كلاً علم، لها غاية في القوة و المرتبة يتعسر التجاوز عنها فوقها و يحصل الغرض المتصود من ذلك العلم بها؛ كالفقه مثلاً فإن قصارى أدلّاته الظنّ الغالب و يحصل منه الغرض المطلوب من الفقه و هو العلم بوجوب العمل. فحينئذ لا يطلب

١. أدلاء: جمع لـالميل، كـ"الأدلة".

في كل علم إلا ما هو مفسر فيه فلا يطلب ملكاً في علم النحو و الله سبحانه وتعالى ما يجد من حصول الظن و الأخذ بالأول و الأحسن. اللهم إلا أن لهم أملاً في ذلك و يفتقد فيه حسنة يطلبها مطالبه بالبرهان.

[تركيب العلوم في قوة الدلائل و ضعفها]

و دلائل العلوم قد تتركب في الضعف و القوة:

١. أنها مربية دلائل النحو و التصريف و ما يتعلق بها.
٢. ثم دلائل الفقه.
٣. ثم أصول الفقه و الخلاف.
٤. ثم الحكمة.
٥. ثم المنطق.
٦. ثم الهيئة.
٧. ثم الهندسة. و هي أعلى الدلائل قيمة و مرتبة. والله تعالى.

المسلك الأول

في تركيب البحث و توجيه الأسئلة و الأجوبة

أقول لا خفاء في أن البحث إنما يقع فيما فيه حكمة و قد غلبت و شئت. و هو يشترك في تعديت و إلى المسائل لأن الحكم بين الشئين إن كان بين أحدهم مغيب آخر فهو أولى و لا يجوز الثاني. و لكل منها طرق مخصوصة في تعيين و تدبيرة.

[طرق التصرفات]

أما التعريفات فقد علم من المنطق أنها أربعة قسم: حادثة و قس و رسيمة و قس و عرفت:

١. يطلب من. ب.

٢. لأن. ح. ص.

١. الشروط الخاصة بكل قسم ككون:

- a. الحد التام مركباً من الجنس و الفصل القريبين.
- b. و الناقص من الفصل القريب و غيره.
- c. و الرسم التام من الجنس القريب و الخاصة.
- d. و الناقص من الخاصة و غيره.

٢. و الشروط العامة ككون:

- a. المعرف مغايراً للمعروف.
 - b. و مساوياً له في الصدق و الكذب ليكون جامعاً و مانعاً، مطرداً و منعكساً^١.
 - c. و كونه أجلى منه.
 - d. و غير متوقف في المعرفة عليه.
 - e. و كون العام مقدماً على الخاص.
 - f. و عدم تكرير بلا فائدة.
- فإننا وقع الخلل في شيء منها فسد التعريف.

[الخلل في الشروط الخاصة]

و الخلل في المختصة إنما يكون بالتباس أجزاء التأليف بغيرها:

١. كما يلتبس العرض العام أو فصل الجنس بالجنس.
٢. و الخاصة و أجزاء الفصل بالفصل.
٣. أو يلتبس القريب بالبعيد.

[الخلل في الشروط العامة]

و في غير المختصة باختلال أحوال المعرف^٢ من:

١. راجع تعريف «الافتراد» و «الامتكاس» هامشنا ص ٢٠٣ و تعريف «الطرد» و «العكس» هامشنا ص ٤٠٥.

٢. المعرف: المؤلف ص، ع، ب. صحته بما في شرح القمطاس و مخطوط عاطف أفندي ١٦٧٤.

١. عدم المساواة في الصدق،^١

٢. و المساواة في المعرفة،

٣. و فساد التاليف.

و قد عُرف هذه الأقسام بالتفصيل في المنطق.

[ليراد مثال النقض في بيان فساد التعريف]

فلمسائل أن يطلب صحة هذه الشرائط و يورد النقض بوجودان المعرف مع فقدان المعرف أو بالعكس أو يبين فساداً آخر:

[اعتراض الشيخ على تعريف لقولة «الوضع»]

كما ذكر الشيخ على من عرف «الوضع» بأنه «هيئة تعرض للجسم بواسطة نسبة بعض أجزائه إلى البعض» بأنه حينئذ يلزم أن يكون وضع الإنسان عند قيامه كوضعه مقلوباً و ليس كذلك.^٢ و النقض أقوى الطرق في إظهار فساد التعريف.

[سهولة الجواب عن الاعتراض على الحد بحسب الاسم]

و الجواب عن الحدود التي تكون بحسب الاسم أسهل بكثير من التي تكون بحسب الذات لأن حاصله^٣ يرجع بالحقيقة إلى الاصطلاح و الاعتبار فيقال «لا نعي بمفهوم هذا الاسم سوى هذا المعنى»؛ كما يحذف «الجنس» بأنه «الكلي المتقول على كذا» فلو اعترض على كونه حداً فيقال «ليس المراد بـ"الجنس" سوى هذا المعنى».

[صعوبة الجواب عن الاعتراض على الحد بحسب الحقيقة]

و أمّا إذا كان الحد بحسب الذات فجوابه صعب. و الجواب المذكور لا يفيد فيه، كما لو قيل في تعريف «الفلك»: إنه «حيوان كروي محيط بالعناصر» فلو اعترض على حديثه فلا مجال أن يقال «لا نعي بـ"الفلك" سوى ذلك» لأن العناية لا مدخل لها في هذا القسم.

١. الصدق: العموم ص. ع. و ما استثناء مطابق لما في شرح القسطاس و مخطوط عاطف أعدي ١٦٧٤.

٢. الشفاء، المقولات. ص ٢٣٣.

٣. حاصله: أي حاصل الحد أو حاصل الجواب.

[طرق المسائل]

و أما المسائل فاقول:

القضايا التي يقع فيها البحث لا تكون مما يستغني عن الدليل من جميع الوجوه - وإلا لما وقع البحث فيها - بل مما يحتاج إليه إما في نفس الأمر أو عند السائل. فلا بد له من دليل. وكل دليل أدناه أن يكون مركباً من مقدمتين. و أما من جانب الكثرة فلا حصر في عدد معين.

[وصايا في شروع البحث]

فإذا شرع المَعْلِل في البحث فيجب عليه - قبل إقامة الدليل على ما ادّعاه - تحرير المباحث و تقرير الأقوال و المذاهب حتى تتعين صورة النزاع و خلاف القوم فيه. و للمسائل أن يطلب صحة ما يُقَال من الأقوال و المذاهب، إذ رتبا يقع الحلل في البحث من ذلك، لأن المَعْلِل مثلاً إذا وضع غير المنازع مقام المنازع فقد يستعمل في أثناء البحث مقدمات مسلّمة عند ذلك الغير على أنها مسلّمة عند المنازع و يلزم الخطأ.

[اتسام مواجهة المسائل لأدلة المَعْلِل]

و إذا احتض إقامة الدليل على المدعى فإما أن يمتنع السائل في شيء أو لا يمتنع أصلاً. فإن لم يمتنع فظاهر. و إن منعه:

١. فإما أن يمتنع قبل تمام دليله - و هو [إما يكون على مقدّمة من مقدمات دليله -
٢. أو بعد تمام دليله.

[المنع قبل بيان المَعْلِل تمام دليله]

فلن منع مقدّمة من مقدمات دليله:

١. فإما أن يقتصر بمجرّد المنع.
٢. أو لم يقتصر. فلن لم يقتصر فإما أن أتى بالمستند،
٣. أو بغيره.

فهذه ثلاثة أقسام. ويسمى الأولان^١ «مناقضة».

[النصب]

و الثالث «نصباً» لأن حاصله يرجع إلى التعليل و التعليل متصب المعلل فيكون «نصباً لمنصب المعلل»^٢.

[أكون النصب غير مسوع عند المحققين]

و هو غير مسوع عند المحققين لأن المعلل ما دام في التعليل فليس للمانع إلا التسليم أو المنع. و غايته المستند حتى تتبين صحة دليله أو فساد و ينقطع البحث. أما إذا تعرض لغير ذلك - سواء كان دليلاً على انتفاء تلك المقدمة أو غير دليل - يلزم الخط في البحث و تطويل الكلام و عدم الوصول إلى المطلوب. نعم قد تتوجه إقامة الدليل على انتفاء تلك المقدمة لكن بعد فراغ المعلل عن إقامة الدليل عليها.

[تعريف «المستند»]

و «المستند» هو ما يكون المنع مبنياً عليه كما يقال:

١. «لا نسلم؛ لِمَ لا يجوز أن يكون كذا؟».

٢. أو «لا نسلم لزوم ذلك؛ وإنما يلزم أن لو كان كذا».

٣. أو «لا نسلم؛ كيف هنا و الحال كذا؟».

هنا إن منع قبل تمام الدليل.

[المنع بعد بيان المعلل تمام دليله]

أما إن منع بعده فلا يخلو من أن لا يسلم الدليل أو يسلمه.

١. فإن كان الأول فإثبات أن يكون ذلك بناء على تخلف الحكم عنه^٣ في شيء من الصور أو لم يكن.

١. الأولان: الأول ص. قال في شرح القسطاس: و يسمى الأولان - أي محذور المنع و المنع مع المستند - مناقضة.

٢. تأثير البس الأهمري، خلاصة الأفكار و فتاوة الأسرار، ص ٣٥٥ من ١٥.

٣. عنه: أي عن الدليل.

- a. فإن لم يكن فذلك مكبرة و عناد لا يستحقّ الجواب.
- b. وإن كان يستحقّ «نقضاً إيجابياً» لأنّ حاصله يرجع إلى منع شيء من مقدمات دليله على الإجمال.
٢. وإن كان الثاني قلاً بدّ و أن يمنع المدلول. فإنما أن يكون ذلك بناء على دليل آخر أو لم يكن.

- a. فإن لم يكن فهو أيضاً مكبرة لا تُسمع.
- b. وإن كان يستحقّ «معارضة». ثمّ ذلك الدليل لا يخلو من أن يكون عين دليل المعلّل أو لم يكن:
- i. فإن كان - و هو إيجاباً يكون إذا كان من الدلائل العامة - يستحقّ «قلباً».

ii. وإن لم يكن فإنما أن تكون صورته مثل صورته أو لم تكن:

١. فإن كان يستحقّ «معارضة بالمعلّل».
٢. وإلا فـ «معارضة بالغير».

[النقض إمّا إيجابي وإمّا تفصيلي]

فعلّم ثمّ ذكرنا أنّ النقض إمّا تفصيلي و هو المناقضة المذكورة أو إيجابي.

١. و توجيه الإجمالي أن يقال «ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح بتام مقدماته، لتخلف الحكم عنه في تلك الصورة».
٢. و أمّا المعارضة فطريها أن يقال «ما ذكرتم وإنّ دلّ على ثبوت المدلول و لكنّ عندنا ما ينفيه و هو كذا و كذا». و إذا شرع في الدليل يصير المانع معللاً والمعلّل مانعاً.

[المنع في مقدمات الدليل]

و المعارضة و النقض الإجمالي ثابتان أيضاً في مقدمات الدليل. و ذلك:

١. و إن: فإن ع. ب.

٢. ثابتان: يتبين ع.

١. بالنسبة إلى تلك المفترضة تكون معارضة وعصاً إيجابية.
 ٢. و بالقياس إلى مجموع البليل منقضة على ميل المعارضة و [عصاً] تخصيصاً على طريق الإجمال.
- هذا من طرف السائل.

[طرق المليل لرفع المنع]

أما من طرف المليل فإذا منيع مقدمة من مقدمات عليه يلزم عليه دفعه بما ليس أو نوع من التبيين. كما يقال ^٢ «العلم متغير لأنه يشهد التغيرات فيه من حدوث و زوال عتته».

و إذا أتى ببديل ثان فلا بد و أن يكون ذلك بليل أيضاً مركباً منه من مقدمات. حينئذ قد أن منع السائل على شيء من مقدماته أو ما ينع. فإن منع فلازم مسكورة من منقضة و معارضة و التقص بعينها تلقي فيه.

و كنا إن أتى ^٣ ببديل ثالث و رابع فصاعداً.

[وجوب انتهاء البحث إلى إلزام المانع أو إبطال المليل]

- و لا بد من الانتهاء إما إلى إلزام المانع أو إبطال المليل لأن:
١. المليل إن انتزع بالمانع أو المعارضة أو انتقض فقد حصل الإلزام.
 ٢. و إلا فلا يخلو من أن تنفي أدلته إن ما هو ضروري ليقول - حاشيك و رصداً - أو لا تنفي.
- a. فإن كان الأول يلزم الإلزام.
- b. و إن كان الثاني يلزم الإلزام لأنه حينئذ قد ينسب و يحجز عن إقامة البليل.
- ج. و الأول يطل لأنه من صرف الجبداً.
- d. فيبين الثاني و يلزم الإلزام.

١. إنقضاء: الزيادة من شرح القسطاس.

٢. يقال: يقول ب.

٣. أتى: أدى حس، ع.

iii. و بتقدير تسليم التسلسل يلزم الإلزام أيضاً لأنه لا يمكن من إثبات غير المتناهي.

تنبيه

إذا سأل السائل فتدبير المعيل أن لا يستعمل في الجواب بل يطلب عن السائل توجيه المنع و تحقيقه، إذ ربما لا يمكن من التوجيه فينقطع، أو يظهر فسادُه، أو يتذكر جوابه عند التوجيه و التفصيل.

[أقسام المنع]

إذ المنع على قسمين:

١. قسم يضّر المعيل؛ وذلك ظاهر.
٢. وقسم لا يضّره:

a. إما بأن يكون انتفاء المقدمة الممنوعة مثبتاً لدعواه؛ فيتردد في ثبوت تلك المقدمة و انتفاءها و يثبت - على كل تقدير - ما ادّعاه.

b. أو بأن يكون المنع على وجه يلزم جوابه فما ذكر قبله، كما إذا قال المعيل مثلاً «هنا ليس بعلة لذلك لأنه متأخر عنه» فيمنعه [السائل] بأنه «لأن لا يجوز أن يكون شرطاً؟» فإن جوابه - و هو كونه متأخراً - مذكور أولاً.

[أقسام الجواب عن المنع]

وكذا الجواب على قسمين:

١. قسم يفنده،^١
٢. وقسم لا يفنده:
- a. إما بأن لا يكون مثبتاً لما مُنِع،

١. فمفنده: فضع ب. الزيادة من شرح القسطاس.

٢. يفنده: أي يفند المعيل.

b. أو إن كان مثبتاً لكن بضره في موضع آخر، كما إذا ادعى «أن هذا ليس بجزء
لذلك» و منغ و استدل عليه بـ «كونه متأخراً» و هو يحتاج في هذا الليل إلى
أن يتبين أنه شرط له. فهذا الاحتجاج بضره ثم.
فللسائل أن يطلب توجيه الجواب و تفصيله لأنه ربما يتبين فساد.

[عدم إفادة الجواب حيث المنع مع المستند]

و أما إذا كان المنع مع المستند فلا يفيد الجواب عن المستند لأن دفع المستند لا يوجب اندفاع
المنع، إذ المستند غايته أن يكون ملزوماً لانتفاء المقدمة المنوعة - إما في نفس الأمر أو في زعم
السائل - و انتفاء الملزوم لا يوجب انتفاء اللازم.
و لهذا قال المحققون «المستند لا يجاب عنه و لا يُبحث عليه».
و تحير قوم من المحصلين: أنه إذا «لم يقد دفع المستند و لا يجوز البحث عليه» فكيف يمكن
الجواب عن المنع مع بقاء المستند؟

[طريق الجواب عن المنع مع بقاء المستند]

و طريق جوابه أن يردّد بين المستند و بين قسماته - إذ لا بدّ له من قسم، أفناء عدمه - و
يُتّين على كلّ تقدير ما يناسب الغرض من نفي أو إثبات. و ذلك لا يخلو عن ثلاثة أقسام: لأنّ
الجبّاب إما أن يقدر على حصر قسماته أو لا.

١. فلن لم يقدر بتعمّده الجواب.

و إن قدر فإنما أن يتمكن من البيان على كلّ تقدير على وجه يناسب الغرض أو لا.

٢. فلن لم يتمكن فلا يمكنه الجواب.

٣. و إن تمكن فقد تمّ جوابه.

و الحق أن الأول راجع إلى الثاني لأنّ كلّ شيء: يمكن حصره في قسمين أو أقسام، بأن عرّف:

١. بينه و بين نقيضه،

٢. أو بين الأمرين و عدمهما،

٣. أو أمور و عدمها، لكنه قد لا يقدر على البيان و التعرّف.

[مثال العجز عن الجواب]

مثال الأول كما قيل في جواز الرؤية^١؛
 «إنَّ علةَ الرؤية فيما نراه إما الوجود أو الحدث^٢. والثاني باطل لأنَّ العدمي لا يكون
 علةً للوجودي. فتعين الأول».

فلو منع وقيل:

«لا نسلم المحصر؛ لم لا يجوز أن تكون العلة هو التحيز أو غيره؟ فهائنا أقسام كثيرة
 من التحيز والكثافة والإمكان والتركيب^٣ والأشكال والألوان والعظم والصغر و
 القرب والبعد وغير ذلك من الكيفيات».

فيتعذر حصرها إلا بالطريق الذي ذكرنا بأن يقال: «علة الرؤية: إما الوجود أو الحدث أو لا هنا
 ولا ذلك». لكن يتعذر^٤ التعريب على الثالث.

[مثال القدرة على الجواب]

مثال الذي عكس من التعريب كما إذا قال المعلِّل:

«إذا ثبت حدوث العالم يلزم أن لا يكون الإله^٥ موجباً وإلا لما تخلف العالم عنه».

فلو قيل:

«لا نسلم؛ لم لا يجوز أن يكون موجباً ويتخلف العالم عنه لقوات شرط؟»

فيجيب بأنه:

«لو تخلف العالم عنه فلا يخلو من أن يكون لقوات شرط أو لا. والأول منتفٍ. فتعين
 الثاني. وذلك^٦ لأنَّ التخلف لو كان بانتفاء شرط فيحتاج حدوث ذلك الشرط إلى
 حدوث شرط آخر. ويعود الكلام ويلزم التسلسل».

١. جواز الرؤية: أي رؤية الله.

٢. كما قيل في جواز الرؤية «علة الرؤية فيما نراه إما الوجود أو الحدث»: كما قيل في جواز الرؤية علة الرؤية.

لما نراه إما الوجود أو الحدث به.

٣. التركيب: التركيب ص، ع.

٤. يتعذر: يتعذر عليه ع.

٥. الإله: إلا له ب.

٦. ذلك: أي انتفاء القسم الأول وهو كون التخلف لقوات شرط.

المسلك الثاني

في أجزاء البحث و مراعاتها عن الخط

اعلم أن للبحث أجزاء ثلاثة: المبادئ والأوساط والنتائج.

١. فالمبادئ هي الدعاوي و تحرير المباحث و تقرير المذاهب.

٢. والأوساط هي الدلائل و الحجج التي يستدل بها على الدعوى.

٣. والقاطعات هي التي تنهي الأدلة و الحجج بهذه:

أ. مثل الضرورات،

ب. و مثل الظلمات المتطورة عليها في العلوم الغريبة،

ج. و مثل الدور و التسلسل و اجتماع التبعين و حمل التبعين على التبعين و

سلب الشيء عن نفسه و مساواة الأعظم للأصغر و ترجيح بلا مرجح و ما يجري مجراها،

د. و في اللغات: لزوم النجاس و الاشتراك و الإضرار و التخصيص و التسع و

التقل و الزيادة و التقصان و إطلاق اللفظ على ما لا يجوز إطلاقه و مثل ذلك.

و في كل واحد من هذه الأجزاء قد تقع اختلالات و إبهامات ينشأ عنها الغلط في بحث. فيجب على الباحث أن يتخصص أحوالها للتظهير طريق الحق و يتسديت الغلط. و هذه نادرة لا تختص بأصل الدعوى بل هي متحققة بالنسبة إلى كل مقدمة يده الدليل عليه.

[المبادئ]

أما المبادئ فقد يقع الخلل فيها بسبب إبهام الدعاوي و المذاهب و لا يصحح.

[وصايا للمعلّل]

فيجب تحقيق الدعاوي و تعيين المذاهب إذ رتباً يقع للمعلّل في أثناء البحث ما يضره بأن يكون منافياً لدعواه أو للآزم من لوازم دعواه أو لمذهبه^١ و رتباً لا يكون دليلاً منتجاً لما ادّعاء و ينظر كونه منتجاً. فإذا كانت الدعوى محققة محفوظة و المذاهب معتبة يسهل الاطلاع على ذلك و الاحتراز على دفع الخصم سائلاً أو عجبياً.

[وصايا للسائل]

و يجب استفسار الألفاظ التي تقع في البحث إذا لم تكن ظاهرة الدلالة، أو تكون لكنّ المعلّل أراد به شيئاً آخر. و بعد التفسير يجب على السائل أن ينظر أنه هل يلزم من دليله هنا المعنى هنا التفسير أو لم يلزم. و إن لزم فهل يلزم منه ادّعاؤه^٢ أو لم يلزم؛ إذ رتباً يفسر الشيء بتفسير يحصل منه المطلوب لكن لا يلزم ذلك الشيء من دليله هنا التفسير و رتباً يلزم من دليله و لكن لا يحصل منه المطلوب.

[الأوساط]

و أما الأوساط فهي الدلائل التي تقام على الدعاوي. و هي بأصنافها المختلفة كما عرفت في المنطق ترجع إلى القياس الاستثنائي المستثنى فيه عين المقدم؛ و ذلك لأنّ البليل لا بدّ و أن يكون ملزوماً للمطلوب و إلا لما كان دليلاً. و إذا كان ملزوماً و المستدلّ يثبت فيكون استثنائياً مع استثناء المقدم. فحينئذ يقع البحث في مقامين: أحدهما ثبوت الملزوم و الثاني بيان اللزوم. و قد يستعمل في كلّ منها أصناف الدلائل من الأقيسة الاقتزائية و الاستثنائية و الاستقراء و التمثيل، بسيطة و مركبة.

[وصايا للمعلّل و السائل]

فيجب أن تنقل الأقيسة و تذكر مقدماتها بالفعل حتّى يظهر لزوم المطلوب و يُبين ما يرد من المنع أنّه على أية مقدّمة ثمّ يجاب إن أمكن. ألهم إلا أن يراد تعمية^٣ الخصم و تغليطه. فحينئذ على

١. لمذهبه: أو لمذهب أو للآزم من لوازم مذهبه ع.

٢. ادّعاؤه: ما ادّعاء ص، ع.

٣. تعمية: أي تصغيره أعمى.

السائل أن يطلب بيان مقدماتها بالفعل لينظر الفساد و المنع إن كان. و يجب أن لا يسامح في شيء و إن كان يظن سهلاً إذ رتبها يقع الخلل الكبير من شيء يسير.

تنبيهات

[في ما يجب الاحتياط له في الأوساط]

- [وضع «غير التقيض» مقام «التقيض»]
- فما يجب الاحتياط له «قياس الخلف» عند أخذ التقيض^١ و كذلك موضع^٢ يحتاج إلى أخذ التقيض إذ رتباً موضع غير التقيض مقام التقيض كما قالوا:
١. ليس الوجود جزءاً لشيء من الماهيات:
 ٢. إذ لو كان جزءاً لها لكان أعمّ النباتيات؛
 ٣. فكان جنساً لجميع الماهيات الموجودة؛
 ٤. و لها فصول موجودة؛
 ٥. فكان «الوجود» أيضاً جنساً لها؛
 ٦. و يجب لفصولها فصولاً أخرى موجودة؛
 ٧. فيلزم تركيب الماهيات من أمور غير متناهية.^٣

١. أخذ التقيض: أحد التقيضين ع.

٢. موضع: موضوع ص.

٣. أسند المصنف في شرح التسطاس هذا الدليل إلى الإمام الرازي، و وحده في الساحت المشرقية ما يثرب من هذا:

(الأول) لو كان الوجود جسماً لكادت الأمور المتخالفة الداخلة فيه إنها يمتد بعضها عن بعض حصول متقومة

١. ضرورة كون جهة الاشتراك مغايرة لجهة الامتياز،

٢. و ما به الامتياز يجب أن يكون موجوداً؛

٣. فإن ما ليس بوجود لا يميز موجوداً عن موجود.

فهذه إما لزم لأنه أخذ نقيض «السالبة الكلية»^١ «الموجبة الكلية»^٢، و مثل ذلك وقع كثيراً في كلام الإمام رحمه الله.

[التالي بين مقنعتين]

و قد يستعمل في بيان نفي التالي ما يضر الملازمة و هو كل مقدمة تنافي اللزوم. فتصير تلك المقدمة مستنداً لمنع الملازمة كما قيل:

١. لو «كان الإنسان حيواناً» فـ«هو إما حيوان أو جسم مانعة الخلق» ضرورة؛

٢. و ذلك باطل؛

a. و إلا يلزم من «انتفاء كونه جسماً» «كونه حيواناً»؛

b. و ذلك محال.

٣. [فالمتقدم باطل؛]

٤. [فالإنسان ليس بحيوان].

فنعول:

١. لا نسلم أن الإنسان لو كان حيواناً يصدق «أنه إما حيوان أو جسم مانعة الخلق»؛

٢. و إنما يصدق إن لو كان انتفاء «كونه جسماً» مستلزماً لـ«كونه حيواناً»؛

٣. و ليس كذلك:

a. لأن «كونه حيواناً» يستلزم «كونه جسماً»؛

b. فانتفاء «كونه جسماً» يستلزم انتفاء «كونه حيواناً».

٤. فلإن الفصل يكون مشاركاً للنوع في ماهية الجنس.

٥. فيستدعي فصلاً آخر و الكلام فيه كاللزام في الأول.

٦. فيحتاج كل فصل إلى فصل آخر لا إلى غاية (المباحث المشرقية، ص ٢٨).

١. السالبة الكلية: أي قولنا «الوجود ليس بجزء لشيء من الماهيات».

٢. الموجبة الكلية: أي قولنا: «الوجود جزء لجميع الماهيات».

[وضع ما ليس بهلة حلة]

و قد يستنتج من دليلي ما لا يكون الدليل منتجا له و يقال «وضع ما ليس بهلة حلة» كما ينبغي..
فبعد تمام كل دليل - سواء كان على مقدمة من مقدمات الدليل أو على أصل المطلوب - يجب أن ينظر أنه هل يلزم منه ما ادعاه أو لم يلزم، إذ رتب دليل يتم و لا يلزم منه المدعى.

[أخذ المسلمات في الجدليات]

و قد تستعمل في الدليل مقدمة أو مقدمات إلزامية و هي التي يكون ثبوتها عند الخصم فقط. و ذلك يجوز في الظنيات و الجدليات - إذ غايتها «غلبة الظن» و «إلزام الخصم» - دون العقليات إذ الدعوى فيها إنما يكون ثبوتها في نفس الأمر لا عند الخصم و غيره.

[المقاطع]

و أما المقاطع فيجب الاحتياط فيها:

١. إذ ربما يظن وقوع الدور و لا يكون كذلك:

- a. كما يتوقف الشيء على متعلق شيء آخر و الآخر عليه فيظن الدور:
- b. كتوقف «الجنس» مثلاً على «الفصل» و توقف «النوع» على «الجنس» فيظن أن «الجنس» متوقف على «النوع» فيوهم الدور؛
- c. كما يقال: «الجنس موقوف على أحد أنواعه» و «كل نوع موقوف عليه».

٢. و ربما يقع دور و لا يكون محالاً مثل المتضامين:

- a. كالأبوة و البنوة،
- b. و مثل ثبوت أحد النقيضين مع عدم الآخر فيظن توقف كل منهما على الآخر. و تستى أمثال ذلك «دور المعية».

٣. و ربما يظن وقوع التسلسل و لا يكون كذلك:

- a. كما قيل: «لو كان الحصول في المحل أمراً وجودياً لكان حاصلًا في المحل لكونه عرضاً فيكون للحصول حصول و يعود الكلام في حصوله و يلزم التسلسل» و الحصول يكون حاصلًا بذاته لا بحصول آخر.

b. وكذا وجود الوجود و لزوم اللزوم و وحدة الوحدة و قِدم القِدم و حدوث الحوادث و أمثال ذلك.

c. وكما أن الواحد يلزمه كونه نصف الاثنين و لنصف الاثنين ثلث الثلاثة و ثلث الثلاثة كونه ربع الأربعة و على هذا إلى غير النهاية فيظن التسلسل.

٣. و ربما يقع التسلسل و لا يكون محالاً:

a. كما يكون من طرف المعلول.

٥. و أما اجتماع التقيضين فقد يظن اجتماعهما و لا يكون كذلك:

a. كما في التقيضتين المتحدتين الجهتين^١ فكقولنا «كل ج ب»، «ليس كل ج ب» فإذا استقر سمتهما ظهر عدم التناقض.

٦. و قد يظن حمل التقيض على التقيض و لا يكون كذلك:

a. فكقولنا «بعض الموجود معدوم» فإن معناه «بعض ما صدق عليه أنه موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة». اللهم إلا أن يتخذ أحدهما بـ«البوام».

٧. و قد يظن سلب الشيء عن نفسه أو سلب لازمه عن نفسه و ذلك: إما أن لا يكون كما ظن، أو يكون و لا يكون محالاً:

a. أما الأول فكقولنا «بعض الموجود ليس بموجود» و قد مر معناه.^٢

b. أما الثاني فكما لا يكون ذلك الشيء في الخارج فيصدق [سلبه عن نفسه أو سلب لازمه عنه بحسب الخارج إذ يصح أن يقال: «لا شيء من الخلاء في الخارج بخلاء» و «لا شيء من الخلاء في الخارج ببعده»]^٣ لأن ما لا يكون في الخارج لا يصدق عليه شيء في الخارج سواء كان نفسه أو لازمه فيصدق سلبها عنه، كما مر في المنطق.

١. التقيضتين المتحدتين الجهتين: المتحدة جهة أو كما أو كيناع.

٢. قد مر معناه: انظر الرقم (٦) أعلاه.

٣. الزيادة من شرح النسطاس.

٨. و أما اللغات و ما يتعلق بها فأكثر الانتباهات فيها لنقل و لزوم المحرز و الاشتراك و الإضمار و غيرها كما سلف.

٩. و للسائل أن يطلب صحة النقل.

١٠. و أما لزوم المحرز و الاشتراك و غيرها فيطلقها بـ «الأصل» و هو عبارة عن كون الشيء أولى ما لم يعارضه شيء. فيقولون: «الأصل في الاستعمال الحقيقة دون المجاز» لأنه ما لم يعارضه شيء من فوائد المحرز - كتلطيف الكلام و عنونته و أصناف البديع و رعاية الوزن و القافية - لا يجوز استعمال النظم مجازاً، و إلا يلزم اختلال الفهم و ترك الاصصلاح و ترجيح المرجوح.

١١. هنا في الاستعمال.

١٢. و أما في الاستفهام فإذا وجد النظم مطلقاً وجب حمله على الحقيقة لما مر.

١٣. أما إذا وجدت قرينة حالية^٢ أو مقالية تصرفه عن الحقيقة وجب حمله على المجاز.

١٤. أما الحالية^٣ فكما:

١. عُلِمَ بحسب العقل مثل «جاء ربك» إذ العقل يأتي عن

إجرائه على الحقيقة.

٢. أو عُلِمَ بسبب خصوص الواقعة أنه تكلم بالمجاز.

١. الانتباهات: الاحتمالات ص. قال في شرح القسطاس: فأقول: ما مر كان أقسام نحليات العنقيدات و أما اللغات و ما يتعلق بها فأكثر الانتباهات فيها النقل من أهل ذلك الفن.

٢. عن: - ب.

٣. الاستعمال: أي من جانب المتكلم.

٤. الاستفهام: أي من جانب السامع. الظاهر أن الفرق بين الاستعمال و الاستفهام راجع إلى المتكلم الذي يستعمل الألفاظ في المعاني و إلى السامع الذي يستفهم (أي يريد أو يحاول أن يفهم) المعاني من ألفاظ المتكلم.

٥. حالية: خالية ب.

٦. الحالية: الحالية ب.

z. و أما المقاليه فكما علم بسياق الكلام أنه تكلم بالجاز كما يقال «رأيت أسداً عربي».

f. فينفذ كون الشيء أصلاً لا ينافي انتفاءه بسبب.

g. و هم قد يبالغون و يستعملون الأصل في امتناع الجاز والاشتراك و غيرها مطلقاً كما يقال مثلاً:

i. «لا يجوز استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى لأنه ما وضع له فاستعماله فيه بطريق الحقيقة باطل. وكذا بطريق الجاز إذ الأصل عدله».

h. فللسائل أن يقول:

i. «الأصل لا يوجب امتناع الجاز؛ فجاز وقوعه بسبب».

خاتمة

[في منع التقدير والضم]

[طريقة «منع التقدير»]

اشتهر بين الجدلين^١ في هذا الزمان منع الأمور الثابتة على تقدير فرض أمر إذا كان ذلك الأمر ممتنعاً إما في نفس الأمر أو عند المانع و يستوتونه «منع التقدير»؛ كما لو قيل:

«كلما كان آ ب فج د»

«وكلما كان ج د فه ز»

ينص: «كلما كان آ ب فه ز».

فيقولون:

١. الجدلين: نقول: إنكار الفيلسوف الاقترانية الشرطية من المتصلين من إبداعات أثير الدين الأنحري فهل يقصد المصنف «الجدلين» إياه؟ أو قصد تابعيه فقط؟

لا نسلم؛ وإثنا ينتج إن لو بقيت الكبرى صادقة على تقدير ملزوم النتيجة،^١ لأنه محال
والحال جاز أن يستلزم الحال.^٢
وكذا منعوا^٣ عكس النقيض^٤ على تقدير انتفاء اللازم لجواز كذب الأصل على تقدير انتفاء
اللازم.^٥

[طريقة «الضم»]

وكنا منعوا^٦ امتناع استلزام الشيء لنقيضه^٧ و للنقيضين.^٨
وأجابوا^٩ عنه^{١٠} بجواب فاسد سموه «الضم» وهو «أخذ التقدير مع صدق المقدمة المنوعة»: «
كما يقال:

الكبرى صادقة في نفس الأمر. فالمنضم إليها^{١١} لو صدق ملزوم النتيجة^{١٢} أضيق
تالياً.^{١٣}

١. ملزوم النتيجة: أي مقدم النتيجة؛ وهو الأصغر.
٢. خلاصة الأفكار، ص ٣٢٣؛ منتهى الأفكار، ص ٢٥٤-٢٥٥. أيضاً راجع ص ٤٤٩ الأقيسة الشرطية
الاقترانية من الباب الثاني «في القياس».
٣. منعوا: أي غير المنع الأعمري وتابعوه.
٤. عكس النقيض: يقصد عكس نفي الشرطيات الزومية.
٥. خلاصة الأفكار، ص ٢٢٥-٢٢٦؛ منتهى الأفكار، ص ١٣٦-١٣٧ و ٢٤١-٢٤٢.
٦. منعوا: أفضل الذين المخوغي وتابعوه.
٧. منعوا امتناع استلزام الشيء لنقيضه: لم نجد عند المنطقيين من صرح بإمكان «استلزام الشيء لنقيضه».
٨. منعوا امتناع استلزام الشيء ... للنقيضين: أول من صرح بإمكان «استلزام الشيء لنقيضه» هو خويعي
في كشف الأسرار، ص ٢٠٨ ص ٩-١٢.
٩. أجابوا: أي أجاب قوم من الجدلين، من شرح القسطاس. ولكن هل المقصود إثبات المع الأعمري وتابعوه؟
أم غيرهم؟
١٠. عنه: الظاهر أن الضمير لا يرجع إلى المع الأخير (أي مع امتناع استلزام الشيء لنقيضه و للتصغير) بل
يرجع إلى منع إنتاج اللزوميتين. لأن كلامه بعده ياسب هذا المع.
١١. المقدمة المصوعة: أي الكبرى الصادقة في نفس الأمر. المنوعة عن تفسير صدق الأصغر.
١٢. فالمنضم إليها: أي الأصغر المفروض في مطلوب النتيجة و المنضم إلى صدق الكبرى ليشتد ذكره.
١٣. ملزوم النتيجة: أي مقدم النتيجة (و هو الأصغر). من شرح القسطاس.
١٤. تالياً: أي تالي النتيجة و هو الأكبر.

وكنا [قلوا]^١ في العكس [التقيض].

[ضعف طريقة «الضم»]

وهذا ضعيف لأنه يعينه إعادة ما مُنِعَ من غير دليل. فلنقاتل أن يقول:
سأمتنا أنه لو كان المقدر متضاداً إليها لتحقق المطلوب.^٢ أما لم قلت: «إنه كذلك»؟^٣ و
إنما يكون كذلك إن لو بقيت المقدمة الصادقة على هذا التقدير؛ وهو أول الكلام.

[جواب المصنف عن منع «إنتاج اللزوميتين»]

ويمكننا أن نجيبه بوجه آخر وهو أن نقول: «المراد بـ"الملازمة" اقتضاء طبيعة اللزوم للأزم». وحينئذ سقط المنع إذ لا حاجة إلى تقدير شيء حتى يرد المنع؛ بل يكفي تصوّر اللزوم. فيصير معنى القياس هكذا:

«أ ب» مقتضى «ج د»

و «ج د» لـ «هـ ز»

فـ «أ ب» مقتضى لـ «هـ ز»؛

لأن مقتضى المتقضي مقتضى. وقد مرّ جواب آخر لذلك في المنطق.^٤

[جواب المصنف عن منع «عكس تقيض اللزومية»]

وكنا في العكس نقول:

١. [قلوا]: الزيادة من شرح الفطلس.

٢. لو كان المقدر متضاداً إليها لتحقق المطلوب: أي لو كان الأصغر المقدر في المطلوب (أي في النتيجة) متضاداً إلى الكبرى الصادقة في نفس الأمر لتحقق الأكبر الذي هو تالي المطلوب (أي تالي النتيجة). فـ «المطلوب» في «لتحقق المطلوب» لا يشير إلى نتيجة القياس الافتراضي الشرطي بل يشير إلى تالي النتيجة لأنه هو مطلوب في القياس الاستثنائي المركب من الأصغر والكبرى.

٣. لم قلت: «إنه كذلك»؟: أي لم قلت: «المتنر منضم إلى الكبرى في الخارج»؟

٤. راجع الباب الثاني «في القياس» الفصل الثاني «في أقسام القياس» القسم الثاني «في الأقيسة الشرطية الافتراضية» القسم الأول «في المركب من المتصلتين» المسلك الأول «في ما يتركب من لزوميتين».

لأن كان ملزوم الأصل متقضياً للارزمة^١ وجب أن يكون قبيض لازمه متقضياً لنقيضه. و
إلا لكان هو متقضياً للارزمة^٢ و المقتر خلافه.

[جواب آخر عن المنعين]

و يمكن جوابه بطريق آخر - إذا كان المطلوب من القياس إثبات عدم الأصغر أو انتفاء قبيض
اللازم^٣ - و هو أن يقال:

لا يخلو من أن يكون التقدير مستلزماً لخلاف الواقع أو لا.

١. فلن لم يكن يتم ما ذكرناه.

٢. و إلا فينتهي التقدير و هو المطلوب.

أو يقال:

١. لو ثبت «الكبرى على تقدير الأصغر» و «الملزمة على تقدير قبيض اللازم» تلزم
«النتيجة» و «قبيض الملزوم»؛

٢. لكن اللازم باطل؛

١. للارزمة: اللازم ب. كان ملزوم الأصل متقضياً للارزمة: أي كان مقدم الأصل متقضياً لتالي الأصل.

٢. للارزمة: اللازم ب.

٣. إذا كان المطلوب من القياس إثبات عدم الأصغر أو انتفاء قبيض اللازم: العبارة غير واضحة انصود و قد
في شرح القسطاس:

و طريق جوابه أن ينظر أن المقتر هل يكون مقيداً للمطلوب أو لا؟

١. فلن كان مقيداً لجوابه سهل كما بين الآن.

٢. فلن لم يكن مقيداً ففي جوابه طريقان: «بإصلاح التقدير» و «منفي الاستزاد» ...

هذا إذا لم يكن في المقتر مقيداً للمطلوب.

أما إذا كان مقيداً كما يكون المطلوب من القياس المذكور انتفاء الأصغر و مر عكس نقيض انتفاء
قبيض اللازم لجواب المنع: ...

٤. يتم ما ذكرناه: الظاهر أن المقصود من «ما ذكرناه» هو نفس القيس (أو عكس القيس) لأنه إذا لم يكن
تقدير الأصغر (أو نقيض تالي الأصل) مستلزماً لخلاف الواقع والأصغر (أو نقيض تالي الأصغر) ليس مستتباً و
لا يحال فليست النتيجة (أو عكس النقيض) قضية مفهومة محض، فلا يلزم من كونها صفةً أن يكون القيس (أو
عكس القبيض) عملاً لا غير عليه.

٣. فيلزم انتفاء المجموع.
٤. والكبرى والملازمة ثابتة في الواقع؛
٥. فيلزم انتفاء الأصغر وتقيض اللازم؛
٦. وهو المطلوب.

[طريقة «منع التصديق على شق التزديد»]

و أورد بعضهم «منع التصديق» على شق التزديد في مواقفه و قال:
قولكم بعد التزديد «إن كان كذا فكذا؛ وإن لم يكن فكذا» تقديرٌ لثبوت أحد الشقين.
و إذا فُتِر أحدهما جاز أن يكون الواقع خلافه. فقد فرض الشيء مع تقيضه. فجاز أن
يستلزم المحال.
فلو يجاب بأنه:

١. لا يخلو من أن يكون خلافه واقعاً أو لم يكن.
٢. و الأول باطل لأنه لو كان كذلك لبا كان الواقع هو؛ و التصديق بخلافه.
٣. فتعين الثاني. وهو المطلوب.

فيقولون:

هنا 'شق' تزديدي. فالسؤال بعينه وارد عليه.

[جواب المصنف عن «منع التصديق على شق التزديد»]

و اعلم أن هذا المنع مغالطة و عناد محض. و تحقيق^١ ذلك أن تقدير الأشياء على قسمين:
١. أحدهما تقدير الشيء «على أنه مفروض» - لا أنه محقق - كما في مقدم الملازمات فجاز
في هذا القسم أن يكون الواقع خلافه.

١. هنا: - ايضاً ب.

٢. تحقيق: تقرير ص، ع؛ تقدير ب. صحتها بما في شرح القسطاس.

٢. و الثاني تقدير الشيء «على أنه محقق واقع» حيث يقال «لو كان الواقع هو هذا» - كما يقال في شق التردد - و حينئذ لا يمكن أن يكون الواقع خلافه لأن ذلك «تقدير الشيء الواقع» لا «تقدير الشيء واقعاً» حتى يجوز خلافه. و الله أعلم.

القسم الثاني

في الغلط و أسبابه

أفعال المغالطين:

١. إما أن تكون في أمور خارجة عن البليل،
٢. أو في نفس البليل.

[المغالطات العرضية]

- و الأول يقتضي المغالطة بالعرض. و هو إما أن يكون:
١. عاماً يستعمله كل واحد من الخصمين في إلزام الآخر.
 ٢. أو خاصاً بكل واحد منها.

[المغالطات العرضية العامة]

و الأول:

١. كتخجيل الخصم بالسفاهة و النشنع عليه و رد قوله و الاستمراء به و قطع كلامه.
٢. و سوقه إلى الكذب بزيادة أو نقصان أو تأويل.
٣. و إيراد ما يحيزره أو يحيزه من إغلاق العبارة و المبالغة في أن المعنى دقيق و أن هنا موقوف على العلم الفلاني،

١. الشيء على أنه ما هو ع.

٢. الحق أن لا فرق بين التقديرين؛ لأنه لا فرق بين أن نقول «لو كان القيصس يجمع» و بين أن نقول «لو كان الواقع هو وقوع اجتماع التقيضين».

٢. أو ذكر ما لا مدخل له في المطلوب أو ما يمنع عن الفهم كخلط الكلام بالحشو والهديان والتكرار بتغيير العبارة والغلبة بالإكثار وجلبه إلى علم لا مدخل له فيه،
٥. وسوقه إلى الاستدلال.

[المغالطات العرضية المختصة بالسائل]

و ما يختص بالسائل:

١. كثرة الاستفسار من الألفاظ والمعاني التي يستعمل المستدل،
٢. وإيراد غير المستند مستنداً وغير النقض نقضاً،
٣. والقصص في المقدمات،
٤. ومنع التقدير سبباً على الشق التريدي.

[المغالطات العرضية المختصة بالمحلل]

و ما يختص بالمحلل أن يطب توجيه المنع ومفهومه بأن يقول: «أي شيء^٢ تقول؟» و «على أي مقدمة؟» و «أنا متى قلت هذا؟» و «ما قلت» و «أعيد» وأمثال ذلك.
واعلم أن هذه وأمثالها مما لا تغلق لها بالعلوم وتمتلك بها من لا حظ له من العلوم وغلب على نفسه^٣ الجدل والسفاهة. ولكن ربما يفيد ذلك في دفع السفاهة وإلزام المعاندين الجاحدين للحق المصيرين على الباطل و «في الشر نجاه حين لا ينجيك إحسان»^٤.

١. كثرة: كثرة ص. ب.

٢. أي شيء: أيض ع، ب.

٣. نفسه: + و ب.

٤. الشعر للفند الزماني من شعراء الجاهلية وهو شبل بن شيبان بن ربيعة بن زمان بن مالك بن بكر بن وائل. لقب بـ «الفند» وهو القطعة الكبيرة من الجبل لأنه قال لأصحابه في حرب البسوس «استندوا إليّ فإني لكم فند». نشر أشعاره حاتم صالح الضامن في البغداد في كتاب شعر الفند الزماني. وقال الفند الزماني البيت المذكور في المتن في شعر ناتي بعضه:

فلما صرح الشر فأسى وهو عروان

ولم يبق سوى العدوان دقام كما دانوا

مشينا مشية الليث غناً والليث غضبان

يضرب فيهم توهين وتخاضع وإقران

[المغالطات الدائمة]

و أما الذي في نفس الليل فالسبب العام فيه عدم التمييز بين الشيء و بين ما يشبهه، لأنه لو لم يكن ذلك 'لما أمكنت المغالطة.

أما العلط فإما أن يكون بسبب المادّة أو الصورة أو بهما جميعاً. و أمثابه البسيطة تنحصر في اثني عشر قسماً لأن العلط إما أن يقع من اللفظ أو من المعنى:

[المغالطات اللفظية]

و الأول إما في مفردات الألفاظ أو مركباتها.

[المغالطات اللفظية في المفردات]

أما الذي يقع في المفردات فثلاثة لأنّه:

١. إما أن يكون من مادة اللفظ و هو إذاً يكون لكون مدلولاته مختلفة:
- a. و يدخل فيه الاشتراك و المجاز و التشكيك و تشابه الألفاظ.
٢. أو من صورته كاشتراك الصيغة:
- a. مثل المضارع^٢ و ألفاظ العقود^٣.
- b. و كـ«المختار» المشترك بين الفاعل و المفعول.
- c. و «القابل» الذي على وزن «الفاعل» فيظنّ أنّ التبول فعل له.
٣. أو يكون من عوارضه كالإعراب و البناء و الإيجام و التخفيف و التشديد.

طعن لكم الزرق غما و الزرق ملاذن

و بعض الحلم عند الجهل لليلة إذعان

و في الشر نخاة حين لا ينجيك إحسان.

راجع: <https://www.aldiwan.net/poem1761.html>

١. ذلك، كذلك ع.

٢. مثل المضارع: المشترك بين الحال و المستحيل.

٣. الماضي في إلفاظ العقود: كـ«بعث» المشترك بين الإحمار عن الماضي و إنشاء البيع في الحذر.

[المغالطات اللفظية في المركبات]

و أما الذي يقع في المركبات فأيضاً ثلاثة لأنّه:

٤. إمّا يتعلق بضمّن التركيب و هو أن يقع في التركيب اشتراكاً:

a. كقولنا «ضرب زيد» إذ المصدر قد يضاف إلى الفاعل و قد يضاف إلى المفعول.

b. و كقولنا «الكاتب إذا كتب شيئاً فهو كما كتب» فإنّ الضمير يجوز عوده إلى «الكاتب» و إلى «الشيء».

c. و كقولنا «العاقل إذا اختار شيئاً فهو مختار».

٥. و إمّا يتعلق بوجود التركيب أو عدمه كما يظنّ التركيب الموجود معدوماً:

a. كقولنا «الحمسة زوج و فرد» و «كل ما كان زوجاً و فرداً فهو زوج».

b. و كقولنا «الهيولى و الصورة جسم» فيظنّ أنّ أحدهما جسم. و يسمى «تفصيل المركّب».

٦. أو يظنّ المعلوم موجوداً:

a. كقولنا «زيد شاعر و طيب ماهر» فيظنّ أنّه شاعر ماهر.

b. و كقولنا «الإنسان و الفرس حيوان» فيظنّ أنّ مجموعهما من حيث المجموع حيوان.

و يسمى «تركيب المفصل».

فهذه ستة أقسام تتعلق بالألفاظ.

[المغالطات المعنوية]^١

و أما الغلط الذي يكون لاجل المعنى فإنّما أن يكون بالنسبة إلى المطلوب أو لم يكن. فإن لم يكن فإنّما أن يتعلق بأحد طرفي القضية أو بهما جميعاً.

١. كل ما كان: كلما كانت پ.

٢. المغالطات المعنوية: عندها المصنف ستة و عندها أرسطو سبعة: راجع المصطفة حماية الفصل الرابع

166b21-26 و الفصل الخامس 166b27-168a17 (منطق أرسطو ص ٨٠٢ و ٨٠٣-٨٢٤).

١. أما الذي يتعلق بأحد الطرفين فخاصه يرجع إلى أخذ غير الطرفين طرفاً و يسمى «سوء اعتبار الحمل»^١ و تحته أصنافه:

٥. مثل «أخذ المحروق مكان اللاحق» و بالعكس، و يسمى «تبديل اللاحق بالمحروق»:

١. كنولنا «الكاتب موجب لتحريك الأصابع» فيظن أن ذات الكاتب موجبة،

١. سوء اعتبار الحمل: الشفاء، السمسطة، ص ٢١؛ المعزة من العرق في بحر الصلوات ص ١٨٢. سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل.

- ii. وكما قيل: «إن المحمول إذا كان منافياً للموضوع كان الموضوع أيضاً منافياً للمحمول؛ فتعكس الضرورية ضرورية»^١.
- b. و «أخذ يدل الموضوع لاحقه» و «يدل المحمول ملحوقه».
- c. و «أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات»^٢ كتولنا «جالس السفينة متحرك» و «كل متحرك ينقل من مكانه».
- d. و «أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل».
- e. و «أخذ ما مع الشيء مكان ما به الشيء».
- f. و «يدل الخاص بالعام».
- g. و «[تبدل] المتحد بالطلق»^٣.
- h. و تغيير الجهة و المكان و الزمان و الاعتبارات الثلاث»^٤.
- i. و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله^٥ «الفلك ليس بقدسي»^٦ و «إلا لو تحرك على التطر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عدسياً»^٧ فقد أخذ بعض المتقدم مقدماً^٨.

١. منطق المتكس: «الضرورية تنعكس سالبة ضرورية لما تنعز في أوائل العقول أن أحد الشئتين إذا استحال حصوله مع الآخر استحال حصول الآخر معه» (ص ١٩٨).

٢. أرسطو: راجع السفطة الفصل الخامس 166b28-37 (منطق أرسطو ص ٨٠٣).

٣. أرسطو: راجع السفطة الفصل الخامس 166b38 (منطق أرسطو ص ٨٠٣-٨٢٦).

٤. الاعتبارات الثلاث: أي الخارجية و الحقيقية و الذهنية.

٥. كقوله: يعني قول ثامسطيوس كما صرح به في شرح القسطاس.

٦. بفتح: بعد شيء ع، پ.

٧. عدسياً: عدسياً پ.

٨. المثال من الطبيعيات فنأتي بمبارتين من الشيخ يوضح تلك العبارة بعض الشيء:

و أما الفلك إذا كان عدسياً و تحرك لا على قطره الأقصر أو يضيأ و تحرك لا على قطره الأطول لوقع الخلاء ضرورة لأجل امتناع وجود جسم ما وراء الفلك فإنه حرم الفلك عند الحركة كما هو الأجسام الموجودة حشو الفلك. (رسائل ابن سينا، ص ٢٢٧).

و لو كان يضيأ و عديمأ فيتحرك البيضي لا على قطره لأطول. و العدمي لا على قطره لأقصر. حركة وضعية، و يجب من ذلك أن يكون متحركأ في خلاف موجود سرورية. و لو تحرك على القطرين المذكورين لم تكن حركتهما في الخلاء. (الشفا، الطبيقات، ج. ٢، المساء و القاء، ص ٢١). و اشار الشيخ إلى قول تاسمطيوس في اعتنار هذا الأخير عن كلام لأرسطو في كون العالم تحريكأ. و هذه الإشارة وقعت في جواب الشيخ عن اعتراض أورده أبو رجحان البيروني:

(المقالة السابعة)

ذكر (أرسطوطاليس) في المقالة الثانية:

مأن المشكل البيضي و العدمي محتاجان في الحركة المستمرة إلى فراغ و موضع خال و أن الكرة لا تحتاج إلى ذلك.

و ليس الأمر كما ذكر فإن البيضي متولد من دوران القطع النقص (الشفا في الملاح) على قطره الأطول و العدمي متولد من دورانه على قطره الأقصر؛ و إذا لم يختلف في الإشارة على الأقصر المتولدة منها ذلك الشكل لم يعرض مما ذكره أرسطو شيء البقية و لم يلزم ألا تؤخر الكرة بين البيضي إذا كان محور حركته قطره الأطول و العدمي إذا كان محور حركته قطره الأقصر فلا يكتسرة و لم يحتاجا إلى مكان خال منها. و لكن ذلك (أي لزوم الخلاء و الفراغ) يكون إذا جعل المحيز البيضي قطره الأقصر و المحور للعدمي قطره الأطول؛ فينبغي يلزم ما ذكره. و مع هذا، قد يمكن أن يسير البيضي على قطره الأقصر و العدمي على الأطول و يتحركان بالتعقب من غير أن يحاذيا في خلاف الحركات الأشخاص في جوف الفلك و لا خلاف فيه على رأي كثير من الناس. و ما أقول هنا اعتناء بأن «كرة الفلك ليست بكرة بل يضيأ أو عديمأ» - و إني قد اجتهدت في ردة هذا القول - و لكن تعجباً من صاحب المعلق.

(الجواب)

نعم؛ ما اعترضت - مذهب في عرك - على أرسطوطاليس في هذا القول فإنه في يزمه، كما يشته في بعض أوضاعي. و لكن كل واحد من المفسرين اعترض عن هذا القول. و لم يأت حامي في الحل ما قال تاسمطيوس في تفسيره لكتاب المساء؛ فإنه ينبغي أن يحمل قول الفيلسوف على تحسين الوجوه. فنقول: إن الحركة الدورانية على الكرة لا يقع منها بوجه من الوجوه خلاف و قد يمكن ذلك (بوجه من الوجوه) في الشكل البيضي و العدمي. على أنه ما أزال هنا نقول شيئ قول أرسطوطاليس و قد يمكن أن يبرهن على بطلان كون الشكل للفلك يضيأ أو عديمأ براهين منها ما هي طبيعية و منها ما هي تعاليج هندسية؛ و لولا الإكتفاء بما عندك من الفراهة في المعام الرياضية و عند الفضلاء في صناعة الهندسة سحجت لأخص في طرف مه على قدر القوة و الطاقة. و أما قولك بأن الأشكال البيضية و العدمية قد لا توقع خلاف في حركتها؛ فشهدت من الأجرام المتحركة في جوف الفلك. فهذا القول لا يشبه ذلك و ذلك أن في حشو العلم بعد الأحصاء

١. و بالعكس كما يؤخذ^٢ الحكم الجزئي كلياً.

٢. و أما الذي يتعلق بطرفي القضية جميعاً فهو ظنٌ كَلِّ منها مقام الآخر و يستقَى «إمام العكس»:

المتحركة أجساماً تامتها على التعاقب. و أما الفلك إذا كان عدسياً و تحرك لا على قطره الأقصر - أو بيضياً و تحرك لا على قطره الأطول - لوقع الخلاء ضرورة لاجل امتناع وجود جسم ما وراء الفلك يماشه جرم الفلك عند الحركة كما هو [كنا] الأجسام الموجودة حشو الفلك. (رسائل ابن سينا، تصحيح عبد الرحمن بدوي، ص ٢٢٥-٢٢٧؛ مجموعة الأسئلة و الأجوبة (أسئلة البيروني و أجوبة ابن سينا و ردود البيروني عليه) - تحقيق سيد حسين نصر، ص ٩٨-١٠٠).

و أما كلام أرسطو في هذا المجال هو هذا:

Again, since the whole revolves, palpably and by assumption, in a circle, and since it has been shown that outside the farthest circumference there is neither void nor place, from these grounds also it will follow necessarily that the heaven is spherical. For if it is to be rectilinear in shape, it will follow that there is place and body and void without it. For a rectilinear figure as it revolves never continues in the same room, but where formerly was body, is now none, and where now is none, body will be in a moment because of the projection at the corners. Similarly, if the world had some other figure with unequal radii, if, for instance, it were lentiform, or oviform, in every case we should have to admit space and void outside the moving body, because the whole body would not always occupy the same room. (Aristotle, *On the Heavens*, Book II Part 4, translated by J. L. Stocks).

هاهنا علي أن أشكر حسين معصوي همداني لما بين لي أن «القطع النافذ» في كلام البيروني خطأ مطبعي أو تصحيحي و الصحيح هو «القطع الناقص» كما جاء به سيّد حسين نصر. و أعلمني معصوي أن «القطع الناقص» عند القدماء هو السطح البيضي في اصطلاح المعاصرين، كما أن «البيضي» عند القدماء ليس هو السطح نا بعدين، بل هو فضاء ذو ثلاثة أبعاد يحدث من دوران القطع الناقص (أي السطح البيضي) على قطره الأطول (كما صرح به البيروني في المنز أعلاه). و كذلك العدسي يحدث من دوران القطع الناقص على قطره الأصغر فليس العدسي هو الحاصل من تقاطع قطاعين مساويين من الدائرة و إن نشأنا كثيراً.

١. فقد أخذ بعض المتقدم مقدماً الشرطي هو «لو كان الفلك غديسياً و تحرك على القطر الأطول للزم الخلاء». فالمقدم بالحقيقة هو «لو كان الفلك غديسياً و تحرك على القطر الأطول» و أخذ ثامسطيوس الجره الأول من المتقدم بدل المقدم لأنه استنتج شقيص هذا الجزء من قبض التالي و هو امتناع الخلاء.

٢. يؤخذ: يوجد ع.

- a. كما يحكم «أن كل موجود في الجهة» بناء على «أن كل ما في الجهة موجود».
- b. و كما قيل: «البياض ليس بلون حقيقي. بل هو يرى من انعكاس ضوء سطوح الأجسام الشفافة بعضها إلى بعض، كما في الثلج». فإذا علم أن هذا السبب متى وُجد وُجد البياض ظن أن البياض حيث يوجد يكون هذا السبب.

فهذان القسمان^١ نشأ من المعنى ويكون الفساد في نفسها لا بالنسبة إلى المطلوب.

٣. و أما الذي يكون بالنسبة إلى المطلوب فهو على أربعة أقسام: لأن القياس لا يخلو من أن يكون على هيئة ضرب منضج أو لا.

a. فإن كان: فإما أن يكون نتيجة عين إحدى المتقدمتين أو لا:

- i. فإن كانت يسمى «مصادرة على المطلوب»: «كقولنا: «كل إنسان بشر وكل بشر ناطق» فالكبرى والنتيجة واحدة.

ii. وإن لم تكن والتقدم كون القياس غير مفيد بالنسبة إلى المطلوب فتكون نتيجته مقابلة للمطلوب وإلا لكان مفيداً. وحينئذ لا يخلو من أن يكون في شيء من مقدمتي تركيب زائد على نفس تلك المقدمة أو لا:

١. فإن لم يكن يسمى «أخذ ما ليس بعلة علة»:

١. يرى: ورد ب.

٢. فهذان القسمان: المقصود هو القسمان [١٠٢] و [٢٠٢] من القسم الثاني من المعالطات المصوبة: فبه قل في بداية البحث:

و أما اللفظ الذي يكون لاجل المعنى فإما [١] أن يكون بالنسبة إلى المطلوب أو [٢] أنه يكن فإن لم يكن فإما [١٠٢] أن يتعلق بأحد طرفي القضية أو [٢٠٢] على جميعاً.

٣. أرسطو: راجع السنطة الفصل السابع والعشرون 167a36-39، 181a15-22 (منطق أرسطو ص ١٠١٢-١٠١٥).

٤. أرسطو: راجع السنطة الفصل التاسع والعشرون 167b21-36، 181a31-181b25 (منطق أرسطو ص ١٠١٢-١٠١٥).

(منطق أرسطو ص ٨٠٣).

٢. وان كان يستق «جمع المسائل في مسألة»^١

b. وإن لم يكن القياس على هيئة ضرب منتج يكون فساد «من جهة الصورة». فانحصرت الأسباب البسيطة في اثني عشر قسمًا: ستة منها في الألفاظ و ستة في المعاني. وقد تتألف منها أقسام أخرى تُغني^٢ معرفة بسائطها عنها. ولذكر على هذا الترتيب عدة من المغالطات التي اخترعناها مع ما اقتبسنا من آراء الفضلاء بزيادة تنقيحات و اصطلاحات و أجوبة غريبة لتكون مثالاً^٣ لما ذكرنا. والله الموفق والمعين.

[أمثلة للمغالطات]

[المغالطات اللفظية في المفردات]

١. فآ: اشتراك اللفظ:

الواجب واحد، لأنه لو تعدد فلا يخلو من أن يكون الوجوب^٤ بالذات ممتنع الاتفكاك عن أحد المعينين^٥ أو لا. و الأول يوجب وحدة الواجب و الثاني جواز كون الواجب ممكناً أو ممتنعاً.

حله:

١. إن أريد بـ «الاتفكاك» «تحقق الوجوب^٦ بدون المعين» فلا نسلم أنه لو جاز الاتفكاك لصار الواجب غير واجب.

٢. و إن أريد «تحقق ذلك المعين بدون الوجوب» فلا نسلم أنه لو امتنع الاتفكاك لكان الواجب واحداً.

٢. مبه: أيضاً فيه:

امتنع أن يوجد واجبان، وإلا لكان مجموعهما إما واجباً أو ممكناً و كلاهما باطل:

١. أرسطو: راجع السفسطة الفصل الثلاثون 181a38-181b25 (منطق أرسطو ص ١٠١٧-١٠٢١).

٢. تُغني: يعني بـ.

٣. مثالاً: مثلاً بـ.

٤. الوجوب: الواجب بـ.

٥. المعينين: المعين ع، بـ.

٦. الوجوب: الواجب بـ.

١. أما الأول فلأن المجموع محتاج إلى كل واحد منها^١ فلا يكون واجباً.
٢. و أما الثاني فلأنه لو كان ممكناً لنا لزم من فرض انتفائه^٢ محال. و التالي^٣ باطل لأن انتفاء المجموع إما يكون بأن ينفي أحدهما أو كلاهما و ذلك محال.

حله:

لفظ «المجموع» مشترك بين «المختوفين معاً» و بين «المجموع المركب منها مع الهيئة الاجتماعية».

١. فلن أريد بـ«المجموع» الأول فلا نسلم أنه ليس بواجب.
٢. و إن أريد به الثاني فلا نسلم امتناع انتفاء المجموع، لجواز أن ينفي بانتفاء الهيئة الاجتماعية.

٣. ج: المجاز:

الواجب غير موجب بالذات و إلا لكان معلوله الأول لازماً^٤ له بالضرورة. فحينئذ لا يخلو من أن يكون معلوله الأول جائر لعدم أو لم يكن:

١. فلن لم يكن يلزم كون الواجب بالذات معلولاً لغيره.
٢. و إن كان يلزم كون الواجب جائر الوجود و العدم، لأن جواز عدم اللازم يوجب جواز عدم المنزوم.

حله:

لفظ «الجواز» في الأصل إما كان له ما يصح وقوعه في الواقع؛ ثم استعمل في «مساواة نسبة الوجود و العدم إلى الذات» مجازاً.

١. فلن أريد بـ«جواز العدم» الأول فلا نسلم أنه لو لم يكن جائر العدم لكان واجباً بالذات لأن «الوجوب بالذات» في مقابلة «الجواز» بالمعنى الثاني.

١. منها: منها بـ.

٢. انتفائه: وقوعه من.

٣. التالي: الثاني بـ.

٤. لازماً: لازمة بـ.

٢. و إن أريد به الثاني فلا نسلم أنه يلزم من «مساواة نسبة طريقي اللزوم إلى ذاته» مساواة نسبة طريقي الملزوم إلى ذات الملزوم».

٤. د: التشكيك:

وجود الواجب^١ غير مجزء عن الماهية وإلا فلا يخلو من أن يكون الوجود من حيث هو: مقتضياً للتجزء أو اللاتجزء أو غير مقتضى لشيء منها. والكل باطل:

١. لأن الأول يوجب أن يكون وجود المكينات أيضاً مجزئاً.
٢. و الثاني كون وجود الواجب غير مجزء.
٣. و الثالث يقتضي أن يكون تجزئ الوجود ولا تجزئته لمنفصل. فيلزم أن يكون تجزئ الواجب لمنفصل. و ذلك محال.

حلّه:

هذا التردد إنما يصحّ إن لو كان لـ «الوجود» معنى واحد مشترك بين الواجب و الممكن؛ و ليس كذلك إذ لفظ «الوجود» مقول على وجود الواجب و الممكن بالتشكيك فجاز أن يقتضي وجود الواجب التجزئ و وجود الممكن الإقتران.

[المفالطات المحوية]

٥. هـ: تبديل اللاحق بالملحق:

المركب متمتع الوجود؛ لأنه لو وجد لكان له علّة تامة. و هو ظاهر. و التالي باطل لأنه لو كان له علّة تامة فكلّ أجزائه:

١. إن كان جزءاً لعلته التامة يلزم توقّف علته التامة عليه إذ مجموع الأجزاء هو بعضه^٢ و يلزم الدور.

١. وجود الواجب: واجب الوجود ع.

٢. بعضه: بعينه ص، ع، ب. تقول: في كثير من مخطوطات شرح التسطيس نجد العبارة «بعينه»؛ لكنها لا تناسب موضعها في قوله «إذ مجموع الأجزاء بعينه و يلزم الدور» لأنه خبر لـ «مجموع الأجزاء» و لا تعرف معنى لكونها خبراً في هذا القول. و الطاهر إنما أن حرف الباء في «بعينه» زائد و كان الأصل هكذا: «إذ مجموع الأجزاء بعينه و يلزم الدور» و هذا يوافق التفسير الثاني للشك في المعن. و إنما أن هذه الكلمة كن في الأصل

٢. وإن لم يكن كل أجزائه جزءاً لها فيكون بعضها خارجاً عنها. لكن المعلوم لا يحتاج مع علته القائمة إلى شيء آخر لأنها جملة ما يحتاج إليه. فيلزم استغناء المركب عن ذلك الجزء؛ وإنه محال.

حله:

الحاجة إلى العلة القائمة بوجود المجموع لا «نفس المجموع». فدخل المجموع في العلة القائمة لا يوجب الدور.

ويمكن تقرير الشك بوجه آخر وهو أن يقال:

لو وجد المركب فإن كان محتاجاً إلى كل أجزائه لزم احتياج الشيء إلى نفسه إذ كل أجزائه هو وإلا استغنى عن البعض.
و جوابه: أن المحتاج «وجوده» فلا يلزم المحال.

٤. و: أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض:

كل موجود قديم، لأن ملوومه قديم. وذلك لأن:

١. وجود الواجب تعالى يستلزم أحد الأمرين من وجوده وعدمه:

a. لأنه كلما فرض وجوده تعالى يجب أحدها بالضرورة:

b. لأنه لو لم يجب لجاز ارتفاع التقيضين على هذا التقدير:

c. والتقدير واقع:

d. فيلزم جواز ارتفاع التقيضين في الواقع وذلك محال.

«بعضه» كما في مخطوط شاتيليونيك رلين ١٠٣٥ الشرح المفسر (نسخة ١٤٣٠ ق. ١). فمى هذا الاحتمال الثاني الذي رجحناه نقراً للمتن زيادات مما هكذا:

المركب بمقتضى الوجود؛ لأنه لو وجد لكن له علة قائمة. وهو ضروري. وليس - ضرر ذلك ويمكن به علة قائمة بكل [جزء من] أجزائه:

١. إن كان جزءاً لعلته القائمة يلزم توقف علة قائمة عليه إذ مجموع أجزائه هو حصه ويرى الدور.

٢. وإن لم يكن كل [جزء من] أجزائه جزءاً لها فيكون بعضها خارجاً عنه. يمكن معبراً به يحتاج مع علة القائمة إلى شيء آخر لأنه جملة ما يحتاج إليه. فيلزم استغناء المركب عن ذلك الجزء؛ وإنه محال.

٢. وليس المراد بـ«الملازمة» سوى وجوب اللازم على تقدير وجود الملزوم.
٣. وإذا كان مستلزماً لأحدهما و^١ غير مستلزم لعدمه - وإلا لما وجد قط^٢ - فيكون مستلزماً لوجوده.
٤. و الملزوم قدّم.
٥. فكنا اللازم.

حله:

١. الملازمة إما تتحقق إن لو لزم وجوب اللازم على تقدير الملزوم من «وجود الملزوم» لا من «وجوده في نفس الأمر بحسب ذاته».
 ٢. لكن وجوب أحد النقيضين لذاته،^٢ لا بسبب فرض المقدم؛^٤
 ٣. فلا تتحقق الملازمة.
 ٧. ز: أيضاً في ذلك:
 - اجتماع النقيضين ممكن لأنه لا يخلو من أن تكون علته التامة متحققة أو لا:
 ١. فإن كانت يلزم وجوده؛ و وجوده مستلزم لإمكانه.
 ٢. و إن لم تكن متحققة - و متى كانت متحققة كان وجوده ضرورياً - فيلزم أن يكون عدمه لعدم علته؛
 ٥. أو نقول «عدم العلة علة العدم فيكون عدمه لعدمها»
 ٣. وكل ما عدمه بالغير كان وجوده ممكناً. و هو المطلوب.
- حله:
- لا نسلم أنه «لو يكن علته^٥ متحققة لكان عدمه لعدم علته» لجواز أن يكون هو و علته متمتعين في نفس الأمر بحسب الذات.

١. و: + هو ص.

٢. قط: فقط ص.

٣. لذاته: يذاته ع.

٤. فرض المقدم: فرض وجود الواجب تعالى.

٥. علته: العلة ص.

٨. ح: أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل:

الجزء موجود؛ لأنَّ الجسم غير منقسم إلى غير النهاية - وإلا للزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين - وكلُّ ما لم ينقسم إلى غير النهاية فينتهي إلى شيء لا ينقسم وهو المطلوب. حله:

١. إن أريد بلفظ «الانقسام» «الانقسام بالفعل» فانتفاؤه لا يوجب وجود الجزء لجواز القسمة الفرضية أو الوهمية.

٢. وإن أريد «بالقوة» فلا نسلم امتناع الانحصار.

٩. ط: أخذ ما مع الشيء مكان ما به الشيء:

اجتماع التقيضين أو ارتفاعها واقع؛

١. وإلا لصدق أحد التقيضين مع كذب الآخر.

هـ. وذلك محال لأن:

i. صدق أحدهما موقوف على كذب الآخر، إذ لو لم يكذب يمتنع صدقه.

ii. وكذا كذب الآخر موقوف على صدقه، وإلا لما أمكن.

iii. فيلزم الدور.

٢. وإذا كان صدق أحدهما مع كذب الآخر محالاً ثبت إنما اجتماعها أو ارتفاعها.

حله:

صدق أحدهما وكذب الآخر إنما يكونان معاً؛ فلا يتوقف شيء منهما على الآخر فلا يلزم الدور.

١٠. ي: أخذ المطلق بدل المقيد:

«كل من قال بأنَّ الإنسان حجر فهو قائل بأنه جسم»

و «كل من قائل بأنه جسم فهو صادق»

ينصح: «كل من قال بأن الإنسان حجر فهو صادق».^١
حله:

١. إن أراد بقوله «كل من هو قائل بأنه جسم فهو صادق» أنه صادق في «جميع أقواله» فلا نسلم صدق الكبرى.

٢. وإن أراد أنه صادق في هذا القول فتكون النتيجة قولنا «كل من قال بأن الإنسان حجر فهو صادق في أنه جسم» وذلك حق.

١١. با: أيضاً في ذلك:

[الجزء الذي لا يعجزاً موجود؛ لأن:]^٢

الشيء إذا صار معدوماً فعدمه إما أن يحصل في آن وجوده أو في آن غيره.

١. و الأول باطل؛ وإلا يلزم اجتماع التقيضين.

٢. وأما الثاني فإما أن يكون بين الآتين زمان أو لا.

٥. و الأول باطل؛ وإلا يلزم ارتفاع التقيضين في ذلك الزمان.

١. هنا شبه بما ذكره والتر برلي (1275-1344) Walter Burleigh أحد معاصري المصنف الشاب:

(26) For the inference 'I say that you are an ass; therefore, I say that you are an animal' is a good one, and yet something follows from the consequent that does not follow from the antecedent. For it follows: 'I say that you are an animal; therefore, I say the truth'. And yet it does not follow: 'I say that you are an ass; therefore, I say the truth'.

تجد هذا الكلام بالإنجليزية في كتابه:

Burleigh, Walter, *On the Purity of the Art of Logic, The Shorter and the Longer Treatises*, translated by Paul Vincent Spade (New Haven, Yale University Press, 2001), p. 7.

و باللاتينية في:

Burleigh, Walter, *De Puritate Artis Logicae Tractatus Longior*, with a Revised Edition of the Tractatus Brevior. Edited by Philotheus Boehner (St. Bonaventure, NY: The Franciscan Institute, 1955), p. 203.

و تجد البحث عن نفس المناظرة في هذه المقالة:

Jacquette, Dale "Burleigh's Paradox," In *Philosophy* 82 (2007): pp. 437-448

٢. أيضاً في: في عكس ع.

٣. الزيادة من شرح التسطاس.

b. و إذا لم يكن بين الآتين زمان، يلزم تنالي الآتات. فيكون الزمان مركباً من أجزاء لا تتجزأ.

فتكون الحركة كذلك لانطباقه عليها.

وكذا المسافة لانطباق الحركة عليها.

فيلزم الجزء.

حله:

أول العدم لو لم يكن في آن الوجود لا يلزم أن يكون في آن آخر بعده حتى يلزم ما ذكرتم. بل يكون ابتداء العدم في زمان ابتداء ذلك الزمان الآتي الذي كان الوجود فيه. فقد أخذ المقتد^١ بدل المطلق.

١٢. سب: أيضاً في ذلك:

الواجب لا يكون اثنين؛ وإلا لكان أحدهما غير واجب، لأنه لا يخلو من أن يكون بينهما ملازمة أو لا:

١. فإن كانت يلزم افتقار الملزوم إلى اللازم؛ إذ هو ممتنع عند انتزاعه.

٢. وإن لم تكن بينهما ملازمة جاز انفكاك أحدهما عن الآخر؛ والاختكاك إنما يتحقق بانتزاع أحدهما؛ فيكون عدم أحدهما ممكناً.

حله:

انتفاء الملازمة معناه:

١. «جواز ثبوت المقدم غير مستقيم للآزم».

٢. لا «جواز ثبوت أحدهما مع انتفاء الآخر».

و الأول أعظم من الثاني فلا يستلزمه.

١٣. سب: أيضاً في ذلك:

المتتعات و المدومات موجودة في الخارج؛ وإلا فلا يخلو من أن يكون عدمها ثباتاً في الخارج أو لا:

١. المقتد: و هو وقوع العدم في آن غير آن الوجود. من شرح القسطاس.

١. فلن لم يكن ثابتاً يكون نقيضه - و هو الوجود - ثابتاً؛ فيلزم تحقق الوجود للمتعات والمعدومات حالة عدم و هو اجتماع النقيضين.
٢. وإن كان ثابتاً يلزم أيضاً ثبوتها لامتناع قيام الثابت بالمنفي. و يلزم أيضاً اجتماع النقيضين.
٣. فعلى تقدير عدم المتعات و المعلومات لزم اجتماع النقيضين.
٤. فلا يتخلو من أن يكون اللازم ثابتاً في نفس الأمر أو لا؛
٥. و على أي تقدير يلزم وجود المتعات و المعدومات في الخارج.

حلته:

١. الثابت الذي يكون وجودياً يتمتع قيامه بالمنفي؛
٢. أما الثابت الذي تكون ماهيته عدمية^١ فلا نسلم امتناع قيامه بالمنفي.

١٢. يذ:

- الإنسان ليس بحيوان؛ إذ يصنع؛
 «الإنسان ناطق من حيث هو ناطق»
 و «لا شيء من الناطق من حيث هو الناطق بحيوان»
 ينتج «الإنسان ليس بحيوان»^٢

حلته:

أن الصغرى كاذبة بسبب زيادة قيد لا مدخل له في الحمل.

١٥. يذ: تبدل الجرم بالكل:

الجزء موجود لأن أقل الحركة - التي هو نقيض السكون الدائم - لا يتخلو من أن يكون منقسماً أو لا:

١. لا جائز أن يكون منقسماً؛ وإلا لفأ كان هو أقل الحركة بل الأقل جزءه. هنا خلف.
٢. وإن لم يكن منقسماً؛

٣. فالمتحرك إذا تحرك بهذا المقدار من الحركة على المسافة،

١. عدمية: عدميته ب.

٢. انظر: الطوسي، شرح الإشارات والتبنيات مع المحاكات، ج. ١، ص ٣١٢.

b. فالمقدار المقطوع من المسافة عن هذا المقدار من الحركة:

i. لا يجوز أن يكون منقسماً؛ وإلا لكانت الحركة إلى نصفه نصف

الحركة إلى كله فتكون هذه الحركة منقسمة؛ هذا خلف.

ثد. وإذا لم يكن منقسماً ثبت الجزء.

حله:

لا نسلم أن أقل الحركة متحركة فإن كل حركة تنقسم إلى غير النهاية.

١٦. هو: أيضاً فيه:

الجنس يتمتع وجوده في الخارج لأنه يتوقف على نفسه و ما يتوقف على نفسه يتمتع في الخارج.

و ذلك لأنه موقوف على أحد أنواعه ضرورة؛ لكن كل واحد من أنواعه مفترق إليه - لافتقار

الكل إلى الجزء - فيلزم توقفه على نفسه.

حله:

١. الجنس يحتاج إلى فصل أحد أنواعه لا إلى أحد أنواعه.

٢. و يحتاج إلى الجنس أنواعه لا فصول أنواعه.

٣. فلا يلزم التوقف.

١٧. هو: وضع ما ليس بعلة علة:

كل موجود واجب لذاته؛ إذ:

١. كل موجود موصوف به «الإمكان العام»؛

٢. و «الإمكان العام» واجب لذاته؛

٣. فالموصوف به أولى أن يكون واجباً.

٤. و إثباتنا: «إن الإمكان واجب».

a. لأنه لو فرض عدمه يلزم المحال؛

b. و ذلك لأن عدمه لا يخلو من أن يكون ممتنعاً أو لم يكن:

i. فإن كان، كان الإمكان العام واجباً، ضرورة امتناع عدمه.

ii. وإن لم يكن فإما أن يكون واجباً أو ممكناً. وعلى التقديرين، يكون ممكناً بالإمكان العام.

c. فعلى تقدير عدمه يلزم وجوده وذلك محال.

d. وكل أمر مجزئ فرض عدمه يستلزم المحال^١ فهو واجب لثباته.

٥. فالإمكان العام واجب.

حله:

لا يلزم من كون الإمكان واجب التحقق كون موصوفه كذلك. وإثنا يلزم إن لو كان صفة وجودية.

١٨. مع: أيضاً في ذلك:

«كلما كانت الأربعة موجودة فالثلاثة موجودة»

و «كلما كانت الثلاثة موجودة فهي غير منقسمة بمساويين»

و «كلما كانت غير منقسمة بمساويين فهي فرد»

ينتج: «كلما كانت الأربعة موجودة فهي فرد».

حله:

الضمير في كبرى القياس راجع إلى «الثلاثة» فيكون معنى الكبرى: «كلما كانت الثلاثة موجودة فالثلاثة فرد». فحينئذ ينتج «كلما كانت الأربعة موجودة فالثلاثة فرد» لا غير.^٢

١٩. مع: أيضاً في ذلك:

«الزوج عدد»

و «كل عدد إما زوج أو فرد»

ينتج: «إن الزوج إما زوج أو فرد»^٣

فيلزم انقسام الزوج إلى الزوج والفرد وهو محال.

١. مجزئ فرض عدمه يستلزم المحال: يلزم من مجزئ فرض عدمه المحال ع.

٢. هاهنا سؤال وهو أن قوله «كلما كانت الأربعة موجودة فالثلاثة فرد» التي هي متصلة أي لزومية أم انتقائية؟ وكذلك إذا بدلنا طرفيها؟ وكذلك إذا أخذنا المتصلتين جزئيتين؟

٣. الشفاء، القياس، ص ٣٥٣.

٤. الزوج إلى- ب.

حله:

لا يلزم من ذلك انقسامه. وإثما يلزم ذلك إن لو لم أن يكون كل واحد من جزئي المنفصلة صادقا؛ وليس كذلك^١.

٢٠. لك: أيضا في ذلك:

الكلمة غير منقسمة إلى الاسم والفعل والحرف؛ وإلا انقسم واحد من الثلاثة إلى الثلاثة وذلك باطل. أمّا الملازمة فلأنّ الكلمة مساوية لأحدها لأن كل ما صدق عليه الكلمة صدق عليه أحدها وبالعكس. وانقسام أحد المتساويين يوجب انقسام الآخر.

حله:

المساوي للكلمة أحدها لا على التعيين وهو منقسم إلى الثلاثة ولا فساد فيه.

٢١. كما: جمع المسائل [في مسألة واحدة]:

اجتماع التقيضين واقع؛ لأنه لو قال قائل «كل كلامي في هذه الساعة كاذب». ولم يقل في تلك الساعة غير هذا الكلام فلا يخلو من أن يكون هذا الكلام صادقا أو كاذبا في نفس الأمر. وعلى التقيضين يلزم اجتماع التقيضين:

١. أمّا إذا كان صادقا فيلزم كذب كل كلامه في تلك الساعة؛ وهذا الكلام مما تكلم به في تلك الساعة؛ فيلزم كذبه. والتقدير أنه صادق؛ فيلزم اجتماع التقيضين.

٢. وإن كان كاذبا يلزم أيضا اجتماع التقيضين لأنه حينئذ يلزم أن يكون بعض أفراد كلامه صادقا في تلك الساعة. لكن ما وجد عنه في تلك الساعة سوى هذا الكلام. فيلزم صدقه والمفروض كذبه فيلزم الاجتماع.

وهذه المغالطة مشهورة تحير جميع العلماء في حلها وسؤدوا فيه أوراقا وموقع شيء من منتقدي حلها:

حله:

الخبر عنه إثما يفتن بإرادة الخبر:

١. من هنا نعلم أن التقسيم (أو الانقسام) لا يساوي الاتصال الحقيقي بل أحض منه ويحب فيه أن يكون الأقسام موجودة. بخلاف الاتصال الحقيقي فبه يمكن أن يكون أحد طرفيه كذبا بل وممتعا، كما في خبر المذكور، أو في هذا المثال: «إنما أن يكون اجتماع القيض واقعا وإنه غير واقع».

٢. جميع: كثير من ع.

٣. العلماء: العقلاء ص.

١. فإن أراد بقوله «كلّ كلامي» غير هذا الكلام فلا يلزم اجتماع النقيضين؛ لأنه حينئذ يلزم من صدق هذا الكلام وكذبه كذب كلام آخر وصدقته، لا صدقه، لا صدقه، لا صدقه حتى يلزم الاجتماع.

٢. وإن أراد هذا الكلام وغيره فيكون كأنه تكلم بهذا الكلام ثم قال ثانياً: «إنّ هذا الكلام كاذب». فقد جمع في هذا الكلام خبرين كل منهما متعلق الآخر. فصدق كليّ من الخبرين يوجب كذب الآخر وكذب كليّ منهما صدق الآخر. ولا منافاة إذ ليس الصدق والكذب حينئذ واردين على شيء واحد.

٢٢. كـ: أيضاً في ذلك:

«الإنسان وحده ضحكاً»

و «كلّ ضحكاً حيوان»

ينتج: «أنّ الإنسان وحده حيوان»؛ وليس كذلك.

حله:

الصفري مركبة من قولنا «الإنسان ضحكاً» و «لا شيء من غير الإنسان بضحكاً». والثانية لا مدخل لها في الإنتاج إذ الصفري السالبة في الأول غير منتجة.

٢٣. كـ: فيما إذا لم يكن القياس على ضرب منتج

و قد عُلم من المنطق أقسامه. وهو إما يكون برفض^١ شرط من شرائط الإنتاج ويقع بسبب ذلك أغلاط كثيرة:

١. مثل قولنا «زيد إنسان» و «الإنسان كليّ» حتى ينتج «زيد كليّ». و فساده لعدم كون الكبرى كلية^٢.

١. و: أو ص.

٢. برفض: برفض.

٣. فساده لعدم كون الكبرى كلية: هذا الجواب غير مقنع لأنّ كلية الكبرى ليس بشرط في جميع القياسات من الشكل الأول كما في هذه الأمثلة:

١. «زيد هو عمرو» و «عمرو إنسان» فـ «زيد إنسان».

٢. «بعض الحيوان زيد» و «زيد إنسان» فـ «بعض الحيوان إنسان».

٣. «بعض المفهوم هو الإنسان» و «الإنسان كليّ» فـ «بعض المفهوم كليّ».

٢. و كقولنا «الإنسان له شعر» و «كل شعر ينبت» فهـ الإنسان ينبت. و ذلك لعدم تكرار الوسط.

مغالطات عامة

أما المغالطات العامة التي يمكن بها إثبات كل مطلوب فكثيرة. و أكثر مسائل الخلاف تكون من هذا القبيل. و هي التي يمكنها «القلب». فهي كما ينبت المطلوب فكنا ينبت نقيضه. فنذكر عدة منها خاتمة للكتاب.

١. فآ: [إثبات جميع المذيعات:]

لو «كان المذعي غير مستلزم لارتفاع أمر واقع»^١ يلزم «وجوده»:^٢
و المقدم حق؛
فالتالي مثله.

١. بيان الملازمة: أنه لو لم يكن مستلزماً لارتفاع أمر واقع في الخارج يلزم وقوعه؛^٣

١. القلب: هو معارضة دعوى المعبّل بعين الملبّل الذي أتى به المعبّل لدعواه. راجع ص ٦٠٨ المسلك الثاني عشر «في البحث و المناظرة» القسم الأول «في تمهيد البحث و آتاه» المسلك الأول «في ترتيب البحث و توجيه الأسئلة و الأجوبة» تحت عنوان [المنع بعد بيان المعبّل تمام دليله] ص ٦٠٧.
٢. كان المذعي غير مستلزم لارتفاع أمر واقع: لو أخذنا المذعي A و الأمر p فاستلزام المذعي لارتفاع الأمر هو:

$$(A \rightarrow p)$$

و استلزام المذعي لارتفاع أمر واقعي هو:

$$\exists p (p \& (A \rightarrow p))$$

فعدمه هو:

$$\neg \exists p (p \& (A \rightarrow p))$$

و هو في قوة قولنا:

$$\forall p (p \rightarrow \neg (A \rightarrow p))$$

و في قوة قولنا:

$$\forall p (p \rightarrow (A \& p))$$

و هنا في قوة قولنا: A .

٣. وجوده: أي صدقه: أي صدق المذعي.

٤. وقوعه: أي صدقه: أي صدق المذعي.

a. إذ لو كان عدمه^١ ثابتاً في الواقع لكان وجوده^٢ مستلزماً لرفع عدمه^٣؛

b. فيكون مستلزماً لارتفاع أمر واقع^٤؛

c. و التدمير بخلافه^٥.

١. عدمه: أي عدم المدعى؛ أي نقيضه.

٢. وجوده: أي صدقه؛ أي صدق المدعى.

٣. مستلزماً لرفع عدمه: مستلزماً لارتفاع أمر واقع وهو عدمه. من شرح التسطاس. و الظاهر أن المقصود أن صدق المدعى يستلزم كذب نقيضه:

$$(A \rightarrow \sim \sim A).$$

٤. فيكون مستلزماً لارتفاع أمر واقع: أي يكون صدق المدعى مستلزماً لكذب نقيضه و هذا النقيض صادق لأنه فرض كذب المدعى:

$$\sim A \rightarrow (\sim A \& (A \rightarrow \sim \sim A)).$$

٥. و التدمير بخلافه: و التدمير أن وجوده غير مستلزم لارتفاع أمر واقع. هذا خلف. من شرح التسطاس. فهنا يقول:

$$\sim \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p)).$$

و الظاهر أن البرهان يجري هذا الجرى:

1	1. $\sim A$	ف	فرض عدم المدعى
2	2. A	ف	فرض وجود المدعى
2	3. $\sim \sim A$	٢	رفع عدم المدعى
	4. $A \rightarrow \sim \sim A$	٣و١	وجود المدعى مستلزماً لرفع عدمه
1	5. $\sim A \& (A \rightarrow \sim \sim A)$	٢و١	وجود المدعى مستلزماً لرفع عدمه و هذا عدم أمر واقع
	6. $\sim A \rightarrow (\sim A \& (A \rightarrow \sim \sim A))$	٥و١	لو كان عدم المدعى ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لرفع عدمه
	7. $\sim A \rightarrow \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p))$	٦	لو كان عدم المدعى ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لارتفاع أمر واقع
	8. $\sim \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow \sim \sim A$	٧	لو لم يكن المدعى مستلزماً
	9. $\sim \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow A$	٨	ارتفاع أمر واقع في الملحق بلزم وقوعه

أو:

1.	$\sim A \rightarrow \sim \sim A$		لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لرفع عدمه
2.	$\sim A \rightarrow (A \rightarrow \sim \sim A)$		لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لارتفاع أمر واقع
3.	$\sim A \rightarrow (\sim A \& (A \rightarrow \sim \sim A))$	٢و١	لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لارتفاع أمر واقع
4.	$\sim A \rightarrow \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p))$	٣	لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لارتفاع أمر واقع
5.	$\sim \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow \sim \sim A$	٧	

و إذا ثبتت الملازمة فنقول:

٢. المقدم وهو "كون المدعى غير مستلزم لارتفاع الواقع" حق؛ وذلك لأن:

- a. وجوده لو كان مستلزماً لارتفاع أمر واقع لكان مستلزماً لهذا الاستلزام.
- b. و التالي باطل لأن وجوده لو كان مستلزماً لاستلزام رفع الواقع لكان عدم استلزام رفع الواقع مستلزماً لعدمه.
- c. و قد يتأ أن عدم استلزامه رفع الواقع مستلزم لوجوده.
- d. هنا خلف.

حله:

١. [لا نسلم الملازمة لأننا لا نسلم المقدمة رقم (١-٨)، لأننا:]
٢. لا نسلم أن وجوده لو كان مستلزماً لرفع عدمه يلزم خلاف المقتر:

 - a. لأن هذا الاستلزام حينئذ يكون على تقدير عدمه، لا في نفس الأمر.
 - b. و المقتر عدم الاستلزام في نفس الأمر.

٣. و لو أخذ المقدم بعدم الاستلزام - مطلقاً أو على التقدير - لا يمكن إثبات افتداه.

٢. ب: [البيات جميع المدعيات]

المدعى واقع؛ لأن ملزومه واقع؛ وذلك لأن وجود شيء من الأشياء لو كان ملزوماً للمدعى منفضاً إلى جملة الأمور الواقعة لكان وجوده مستلزماً بالضرورة. فهذه الملازمة - و هي قوئ

$$6 \quad \neg \exists p (p \& (A \rightarrow \neg p)) \rightarrow A$$

لو لم يكن الاستلزام لازماً لم يأت به في
في الخرج بانه وحيث

١. هذا المقدم - كما أشرنا إليه سابقاً - يقول: $\neg \exists p (p \& (A \rightarrow \neg p))$.
٢. هذه العبارة فيما نفهم تقول:
$$\exists p (p \& (A \rightarrow \neg p)) \rightarrow \exists p (p \& (A \rightarrow (A \rightarrow \neg p)))$$
٣. و هذه العبارة فيما نفهم تقول:
$$\exists p (p \& (A \rightarrow \neg p)) \rightarrow \exists p (p \& (\neg (A \rightarrow \neg p) \rightarrow \neg A))$$
٤. عدم استلزامه رفع الواقع مستلزم لوجوده: أي:
$$\exists p (p \& (A \rightarrow \neg p)) \rightarrow A$$
٥. هذا خلف: إن كان ما فهمنا من عبارات المصنف صحيحاً فليس هذا خلف

«كلما ثبت هذا المجموع ثبت كونه مستلزماً» - صادقة في نفس الأمر. وحينئذ يلزم أن يكون اللازم - وهو «كون وجود ذلك الشيء ملزوماً» - واقعاً في الواقع وإلا لكان عدم استلزامه واقعاً. فيكون عدم استلزامه من جملة الأمور الواقعة. وهذا التقدير مشتمل على جملة الأمور الواقعة فيكون مشتملاً على عدم استلزامه. وكلما ثبت هذا التقدير لا يثبت استلزام وجود ذلك الشيء. فهذا التقدير لا يكون مستلزماً لاستلزامه. وقد يتنا استلزامه في نفس الأمر. هذا خلف.

حلّه:

لا نسلم أنه لو صدق قولنا «كلما ثبت هذا التقدير^١ لا يثبت الاستلزام» يلزم «أن لا يكون هذا التقدير مستلزماً لاستلزامه». غاية ما في الباب أن يكون التقدير مستلزماً لاستلزامه ولعدم استلزامه. ولا يلزم من ذلك أن يكون مستلزماً وغير مستلزم. والمحال جاز أن يستلزم التقيضين. وحينئذ لا يتم ما ذكرتم.

ج. ٣.

الشيء الذي يكون وجوده و عدمه مستلزماً للمدعى لا يخلو من أن يكون ثابتاً في نفس الأمر أو لم يكن. وأياً ما كان يلزم المدعى ضرورة لزومه لوجوده و عدمه.

حلّه:

قولك «لو لم يكن الشيء الذي بهذه الحيفة^٢ موجوداً في مجموع من الشيء بهذه الحيفة مع وجوده. و انتفاء المجموع لا يوجب انتفاء جزء معين؛ فجاز أن يكون انتفاؤه بانتفاء كون الشيء بهذه الحيفة.

د. ٣.

الشيء الذي يكون عدمه مستلزماً للمحال و وجوده مستلزماً للمدعى لا يخلو من أن يكون ثابتاً في الواقع أو لم يكن. لا جاز أن يكون معدوماً وإلا يلزم المحال. فيكون موجوداً و وجوده ملزوم للمدعى. فيلزم المدعى.

١. على ذلك التقدير. فكما ثبت هذا التقدير يلزم تقيض انتفاء الأشياء: ع.

٢. الشيء الذي عند الحيفة: أي الشيء الذي يكون وجوده و عدمه مستلزماً للمدعى.

حله:

مثل ما مر إذ لا يلزم من انتفاء الشيء بهذه الحبيثة انتفاء وجوده دون هذه الحبيثة لجوار أن يكون انتفاؤه يعكس ذلك.

٥. هـ:

الشيء الذي هو أخض من المدعى لا يخلو من أن يكون واقعاً في الواقع أو لم يكن. فإن كان واقعاً يلزم ثبوت المدعى. وإن لم يكن ثابتاً يجب أن يكون المدعى ثابتاً في الجملة لأنه لو لم يكن ثابتاً أصلاً يلزم أن يكون الأخض مساوياً له - لأنه كلما ثبت ثبت المدعى وكلما لم يثبت لم يثبت - فلا يكون الخاص خاصاً. هنا خلف.

حله:

أيضاً كما مر لأن الشيء الأخض إذا لم يكن موجوداً جاز أن يكون ذلك بانتفاء كون الشيء أخض.

٦. و:

المدعى لا يفترق أمراً ثابتاً لأن العدم لا يخلو من أن يكون شاملاً لها أو لم يكن.

١. فإن كان شاملاً يلزم المحال وهو عدم الثابت. ويتصور تسلمه لا يكون الافتراق ثابتاً بينها.

٢. وإن لم يكن شاملاً لزم المدعى؛ وإلا لثبت عدمه؛ فكلما ثبت نقيض شمول العدم ثبت عدم المدعى. فينعكس إلى قولنا «كلما ثبت المدعى ثبت شمول العدم» وذلك محال.

حله:

لا يلزم من انتفاء المدعى على ذلك التقدير لزوم عدمه إياه حتى يعكس بعكس التنبؤ.

٧. ز:

لو لم يكن المدعى ثابتاً يلزم انتفاء جميع الأشياء لأنه لو لم ينتف جميع الأشياء على هذا التقدير يلزم ثبوت نقيض انتفاء الأشياء على ذلك التقدير. فكلما ثبت هذا التقدير يلزم نقيض انتفاء الأشياء^١ و ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا «لو انتفى جميع الأشياء يلزم ثبوت المدعى» وهو محال.

حله:

يمثل ما مرّ إذ لا يلزم من عدم انتفاء جميع الأشياء على هذا التقدير لزوم نقيض انتفاء الأشياء بهذا التقدير حتّى ينعكس بعكس النقيض.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^١.

و هذا آخر ما أمكنّا في هذا الأوان من الأبحاث المنطقية و الجدلية مع اشتغال القلب و استيعاب الفكر بتحصيل علوم أخرى. و نرجو أن يُمهّلنا الزمان إلى نظم باقي أقسامه و يصاحبتنا التوفيق من الله تعالى في إتمامه إنّه خير موقّق و معين.

و الحمد لله رب العالمين.

و صلى الله على محمد خاتم النبيّين،

و الحمد لله رب العالمين.^٢

١. و لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم: قال المصنّف أدام الله ظلاله ص.

٢. و صلى الله على محمد خاتم النبيّين و الحمد لله رب العالمين: - ص. + و قد وقع الفراغ من تليّته في سنة ثلاث و ثمانين و ستمائة؛ + فرع من تحية يومئذ الله و حسن توبيّقه الداعي لكافة المسلمين - خير محمد بن كمال المحمود [ب: ؟] في ليلة الأحد السادسة من شهر الله المبارك ذي القعدة سنة ثمان و خمسين و سبعمائة. أسألك اللهم التمتع به و بمثله. إنك ولي الإجابة.

نمایة نامها

٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣١، ٣٢٦	ابن الطیب، أبو الفرج، ١٢٩، ١٤٠
٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٥، ٣٤٢، ٣٣٧	ابن الندیم، محمد ابن إسماعیل، ٥٧٧
٣٦٩، ٣٦٤، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠	ابن رشد، ٢٤٥، ٣٤٢، ٥٧٣
٣٩٠، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٥، ٣٨٣	ابن سینا، الشیخ الرئيس حسین بن عبدالله،
٤٠٣، ٤٠١، ٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١	٥، ٧، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩
٤١٢، ٤١١، ٤٠٧، ٤٠٥، ٤٠٤	٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٢٩
٤٢٦، ٤٢٣، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٦	٣١، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٥٣، ٥٤
٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٢٩، ٤٢٨	٥٦، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧١، ٧٢
٤٦٥، ٤٦٤، ٤٥٠، ٤٤٤، ٤٤٣	١٠٢، ١٠٧، ١٠٩، ١١٦، ١٢١
٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٦٨، ٤٦٦	١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧
٤٨٥، ٤٧٨، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣	١٣١، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٩، ١٤١
٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠	١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩
٥١٢، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٦	١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨
٥١٨، ٥١٦، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٣	١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢
٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٠، ٥٢٤	١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩
٥٧٠، ٥٦٣، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٣٦	١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦
٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٦، ٥٧٢	١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥
٥٨٨، ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٨٢، ٥٨١	١٩٦، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٠٩
٦٣٠، ٦٢٩، ٦٠٥، ٥٩٩، ٥٩١	٢١١، ٢١٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥
أرسطو، ١٥، ٢١، ٢٢، ٢٣، ١٠١	٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢
١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٢٣، ١١٥	٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠
٢٣٩، ٢١٦، ٢٠١، ١٩٦، ١٩٥	٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٤
٣٨٤، ٣٨٣، ٢٩٣، ٢٦٧، ٢٤٥	٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٩
٥٦٠، ٤٢٢، ٤١٦، ٣٩٥، ٣٩١	٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥

البيروني، ٦٣٠، ٦٣١	٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٤، ٥٦٢
العتازاني، سعد الدين، ٣٦٤	٥٧٩، ٥٧٣، ٥٧٠، ٥٦٩، ٥٦٨
الجرجاني، السيد الشريف، ٢٠١، ٢٨٠	٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٨٩
الجيلي، مجد الدين، ٤٤٧	٥٩٣، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١
الحسناوي، أحمد، ٢٣٩	٦٣٢، ٦٣٣
الحلي، حسن بن يوسف، ٨٣، ٤٥٣	الأيري، أمير الدين، ٤، ١٤، ٢١، ٢٦
الخوانساري، أفضل الدين، ٦، ١٤، ١٥	٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٨٣، ٩٩
١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١	١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٩٩
٢٧، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٥	٢٠٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥
٥٢، ٥٤، ٦٥، ٩٩، ١٠٢، ١٠٤	٣٠٣، ٣١٢، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥٠
١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٣	٣٦٢، ٣٦٤، ٤٢٢، ٤٦٩، ٥٦٣
١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣	٥٧٦، ٥٨١، ٦٠٧، ٦٢٠، ٦٢١
١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣	الأرموي، سراج الدين، ٣، ١٥، ١٦
١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٥٠	٢٩، ٥٣، ٩٩، ١٠٢، ١١٦
١٥٣، ١٥٧، ١٦٠، ١٧٠، ١٧٣	١١٩، ١٥٣، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١
١٨٤، ١٨٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩	١٧٣، ١٨٦، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤٤
٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٩، ٢٤٢، ٢٤٤	٢٦٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٠٨
٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤	٣١٢، ٣٢٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٦
٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦	٣٩٥، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١٣
٢٧١، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٤، ٢٩٥	٥١٨
٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٧	الأعسم، عبد الأمير، ٢١٧
٣٠٨، ٣١١، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢١	الأفروديسي، الإسكندر، ٢٤٥، ٤١٦
٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠	٤٦٤
٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٥	البامياتي، أفضل الدين، ٣٢٣، ٤٣٢
٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٩	٤٣٣
٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥	البندادي، أبو البركات، ٢١، ٢٣، ٤٦٣
٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٥	البندي، ابن البديع، ٢٦، ١٠١، ٣٦٤

۴۴۷، ۵۲۱، ۵۵۷، ۵۸۳، ۶۱۵،

۶۱۶

الرازی، قطب الدین، ۳، ۳۲، ۳۳،

۳۴، ۳۵، ۳۷، ۳۸، ۴۱، ۴۲،

۴۵، ۴۷، ۴۸، ۵۷، ۱۰۸، ۱۱۳،

۱۴۱، ۱۵۵، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۵،

۲۰۹، ۲۴۰، ۲۴۷، ۲۵۱، ۲۶۹،

۲۷۲، ۲۷۹، ۳۰۱، ۳۰۳، ۳۲۴،

۳۲۵، ۳۳۴، ۴۰۷، ۴۴۰، ۴۵۵،

۴۹۶، ۵۵۵

الوحيب، خالد، ۱، ۲۴۶، ۵۲۴، ۵۵۲،

الساوي، ابن سيلان، ۲۱، ۲۴، ۲۵

السرقي، شمس الدین، ۱، ۲، ۳، ۴،

۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۲، ۱۳،

۱۴، ۱۶، ۲۱، ۲۲، ۲۴، ۲۶،

۲۸، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵،

۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۱، ۴۲، ۴۳،

۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۵۱، ۵۷،

۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۸، ۷۳، ۷۵،

۷۶، ۷۸، ۸۰، ۸۲، ۸۳، ۹۵،

۱۳۷، ۳۶۷، ۵۵۲

الشهرزوري، شهاب الدین، ۲۴، ۲۵،

۱۷۶، ۱۷۷

الشهرزوري، شمس الدین، ۲۱، ۳۰،

۴۱، ۴۲، ۱۹۴، ۳۶۶، ۳۶۷،

۵۷۳

۳۹۶، ۴۰۴، ۴۰۷، ۴۲۳، ۴۲۴،

۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۸، ۴۳۰، ۴۳۳،

۴۳۷، ۴۳۹، ۴۴۳، ۴۵۰، ۴۵۱،

۴۶۶، ۴۶۸، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲،

۴۷۴، ۴۷۶، ۴۷۹، ۴۸۶، ۴۹۰،

۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۵، ۵۰۳، ۵۱۱،

۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۸، ۵۲۱، ۵۲۴،

۵۲۷، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۳۶،

۵۵۶، ۶۲۱

الشتكي، صدر الدین، ۲۵۱

الشتكي، غياث الدین، ۲۵۱

الدواني، جلال الدین، ۲۵۱

الرازي، الإمام غفر الدین، ۱۰، ۱۱، ۱۴،

۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۹، ۲۰، ۲۱،

۲۶، ۲۸، ۲۹، ۳۴، ۴۱، ۴۵،

۸۳، ۹۸، ۱۰۹، ۱۱۶، ۱۳۰،

۱۳۳، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۲، ۱۵۰،

۱۵۳، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۴، ۱۶۹،

۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۸۲، ۱۸۴،

۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۲۰۷، ۲۰۹،

۲۲۲، ۲۲۷، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۲،

۲۴۵، ۲۵۳، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۷۵،

۲۸۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۳۰۹، ۳۱۰،

۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۲۱،

۳۲۳، ۳۲۵، ۳۴۵، ۳۴۷، ۳۴۹،

۳۵۲، ۳۶۶، ۳۸۴، ۳۹۶، ۴۱۶،

۴۲۶، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۱، ۴۴۳،

الكاشي، أفضل الدين (بابا أفضل كاشاني)،
٥٦٣

المراغي، حسن، ١٢٧، ١٧٧، ١٨٦
المراغي، شرف الدين، ٤٥، ٢٠٥،
٥٢٢، ٥٢١

المسعودي، شرف الدين، ٣٨٣
التنجواني، نجم الدين، ٢١، ٢٦
النفسي، برهان الدين محمد بن محمد النسفي
الحنفي، ٥، ١٢، ٢٨

الهمداني، أبو الصلاح، ٤٠٨
أنكساقراطيس، ٢٢، ٢١٦، ٥٩٣
باقرى، اشكان، ٢، ٩، ١٠

بدوي، عبد الرحمن، ١٠٩، ١١٥،
١٢٣، ١٣١، ١٣٩، ١٤١، ١٦٧،
١٧٩، ٢١٦، ٦٣١

برلي، والتر (Walter Burileigh)، ٣٢، ٣٣،
٦٣٨

بطليموس، ٢١، ٢٢، ٥٧٧
جلوان، نجم الدين، ٢، ٥، ٧، ٨، ١٠،
٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣،
٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩،
٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٩

٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥

تامستيروس، ٢١، ٢٢

تبانوى، محمد على، ٥٨

جعفرى وللى، على اصغر، ١، ٣٤، ٣٥،
٤٥

الشيرازي، قطب الدين، ٣، ٦، ٢١،
٣٠، ٤١، ٤٢، ٩٩، ١١٦، ١٩٩

٢٥٢

الطوسي، نصير الدين، ٣، ٢١، ٢٨،
٢٩، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٤

١٤٩، ١٥٧، ١٩١، ١٩٥، ٢٠٠،

٢٠٨، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٥٢، ٢٥٥،

٢٥٦، ٢٧٣، ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٤٠،

٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٥٦١،

٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢،

٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٨١، ٥٨٣،

٥٩٠، ٦٤١

الطبراني، محمد يوسف بن حسين، ٢٤٦

العجم، رفيق، ١٢٧، ١٧٧، ١٨٦،
٢١٦

الغزالي، أبو حامد محمد، ١١٨، ١٣٣

القاراني، ٣١، ٥١، ١٠٩، ١٢٦،

١٣٣، ١٣٩، ٢٠١، ٢١٦، ٢٤٥،

٢٤٦، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣١٦، ٣٢١،

٣٨٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٣٧، ٤٦١،

٤٦٣، ٤٦٤، ٥١٨، ٥٨٦،

٥٨٨، ٥٩٣

الكاشي، نجم الدين، ٣، ٦، ٥٨، ٨٣،

٩٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧،

٢٠٥، ٣١٢، ٣٢٣، ٥٢١، ٥٥٥،

٥٧٣

- جیکی، کواپی، ۱۴۰
 حجازی، احمد علی سقا، ۱۴۱
 حسینی دولت آباد، سید محمد، ۹، ۱، ۱۰
 خوانساری، محمد، ۱۶۷
 دادخواه، غلامرضا، ۲، ۳، ۴، ۵، ۷، ۱۰، ۱۲، ۱۳، ۳۳، ۸۴، ۴۰۸
 دانش‌پژوه، محمدتقی، ۶
 دنیا، سلمان، ۱۳۳
 رحیمی، ریشه، احمد رضا، ۲، ۸۵
 رشید، نیکلاس، ۳، ۴، ۶، ۸
 زاهدی، جعفر، ۶
 ساوی، ابن سهلان، ۱۲۷
 ششن، رمضان، ۳، ۴، ۳۳
 شمس‌الدین، احمد، ۱۳۳
 شمسی‌کوشکن، فاطمه، ۱، ۹، ۱۰
 صفاء، ذبیح‌الله، ۶
 عبده، محمد، ۱۲۷، ۱۷۷، ۱۸۶
 علی‌احمد اسماعیل محمد، ۸
 فروریوس، المتاله صاحب الکلیات، ۲۱، ۲۳، ۱۲۹، ۱۴۸، ۱۶۷، ۱۷۹، ۱۸۸، ۱۹۲، ۱۹۵، ۱۹۶
- الاحی، اسد الله، ۱۴، ۲۱، ۱۳۳، ۴۰۸
 معصومی همدانی، حسین، ۲، ۲۳۱
 موسویان، سید حسین، ۲، ۱۰۹
 مهران، محمد، ۳، ۴، ۶
 نصر، سید حسین، ۲۳۱
 یوسف ثانی، سید محمود، ۴۶۴
 Alexander of Aphrodisias, 416
 Aristotle, 631
 Brunshwig, Jacques, 176
 Burleigh, Walter, 32, 638, 639
 El-Rouayheb, Khaled, 552
 Galen, 345, 552
 Hasnawi, Ahmad, 239
 Jacquette, Dale, 639
 Kieffer, John Spargler, 345, 552
 Menn, Stephen, 176
 Rahman, Shahid, 239
 Samarqandi, Shams al-Din Muhammad, 12
 Street, Tony, 239, 464
 Tahin, Hassan, 239
 Young, Edward Young, 13

نماية كتابها

- أجوبة المسائل النصرانية (نصير الدين الطوسي)، ٣٦٦، ٣٦٧
- أساس الاقتباس (نصير الدين الطوسي)، ٢٩، ٢٧٩، ٣٥٤
- أكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر المؤلف العربية في المطابع الشرقية والغربية (فن ديك)، ٤، ٨
- الأرغنون (أرسطو)، ١٩٥
- الإشارات والتنبؤات (ابن سينا)، ١٠٤، ١٥٧، ١٧٩، ١٨٣، ١٩١، ١٩٥
- ٢٠٨، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٧٣
- ٣٤٢، ٣٨٣، ٤٢٦، ٤٢٩، ٥٦٨
- ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٦
- ٥٨١، ٥٨٣
- الألفاظ المستعملة في المنطق (الفارابي)، ١٣٣
- الإيساغوجي (فرفوريوس)، ١٥٠، ١٥١، ١٦٧، ١٧٩، ١٨٩
- الإيضاح (الأرموي)، ٣٥١، ٥٢٧
- البصائر النصرانية في علم المنطق (الساوي)، ١٢٧، ١٧٦، ١٧٧، ٥٦٨، ٥٧١
- التحليلات الأولى (أرسطو)، ١١٥، ٢٨٣، ٣٩١، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٢٢
- ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧
- ٥٦٨
- التحليلات الثانية (أرسطو)، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٣
- ٥٨٤، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٣
- ٥٩٤، ٥٩٦
- التعليقات (ابن سينا)، ١٠٩
- التلويحات اللوحية والعريضة (المهرودي)، ١٧٦
- الجليل (أرسطو)، ٥، ١٢، ١٨٩، ١٩٥
- ١٩٦، ٢١٦، ٥٦٩، ٥٧٢، ٦٠١
- ٦٢٦
- الجوهر المضيد في شرح منطق التجريد (الحلي)، ٥٧٤، ٥٧٨
- الحدود لابن سينا (تصحیح عبد الأمير الأعظم)، ٢١٧
- الحروف (الفارابي)، ١٠٩، ١٣٦
- الحكمة المشرقية (ابن سينا)، ٢٠٩
- الرسالة الشمسية (الكندي)، ٦، ٢٩، ٣٠، ٣٨، ٥٨، ٩٩، ٤٠٧، ٥٧٣
- الرسالة المنطقية (فخر الدين الرازي)، ٩٨، ٥٧٢
- الرسالتان الصغرى والكبرى في تهذيب المنطق (التر برلي)، ٣٢
- السطوة (أرسطو)، ٢٩٣، ٥٦٩، ٥٧٢، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٣

٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨،

٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٣، ٥١٤،

٥١٥، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣١،

٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٦٠، ٥٦٢،

٥٦٣، ٥٦٦، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٣،

٥٧٦، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢،

٥٨٤، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٤،

٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٥، ٦٢٨،

٦٣٠، ٦٤٣،

الفهرست (ابن النديم)، ٥٧٧

القرآن، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٢٨

اللامع في الشكل الرابع (الجيلي)، ٤٤٧

اللاحق (ابن سينا)، ٣٦٧

المباحث المشرقية (فخر الدين الرازي)،

٢١٦، ٦١٥، ٦١٦

المجسطي (بطليموس)، ٥٧٧

المختصر الأوسط في المنطق (ابن سينا)،

٣٩٥، ٤٠١، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦،

٤٦٧، ٥٩٤، ٥٩٦، ٥٩٧

المشارع والمطارحات (السهوردي)، ٢٥،

١٧٦

المصطلح الفلسفي عند العرب (تصحیح

عبد الأمير الأعسم)، ٢١٧

المطارحات المنطقية (الكاتبی و الطوسي)،

٢٩، ١٣٤

المعتبر في الحكمة (البغدادی)، ١٣٢،

٢١٧، ٣٢٣

النساء (أرسطو)، ٢٩٤، ٤١٩، ٥٦٨،

٥٩٠، ٦٣٠

الشفاء (ابن سينا)، ٥٦، ٩٧، ٩٨،

١٠٢، ١٠٧، ١٠٩، ١١٦، ١٢١،

١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧،

١٣١، ١٣٤، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣،

١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢،

١٥٣، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨،

١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥،

١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦،

١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٧،

١٩٨، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣٥،

٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢،

٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠،

٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥،

٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠٥،

٣٢١، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٣٥، ٣٣٧،

٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦،

٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤،

٣٥٦، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٨٣، ٣٨٥،

٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥،

٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٧،

٤١١، ٤١٢، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٢،

٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٣٩،

٤٤٤، ٤٥٠، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦،

٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣،

٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢،

المقاومات (السهورودي)، ٢٥، ١٧٦

المنطقيات للفارابي (تصحيح دانتش بژوه)،

٩٩، ١٣٩، ٢٠١، ٢١٦، ٢٤٦،

٢٦٥، ٢٩٤، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٠٥،

٤٦٣، ٥١٩، ٥٦٤، ٥٨٦، ٥٨٨،

٥٩٣

النجاة من الغرق في بحر الضلالات (ابن

سينا)، ٦٢٨

إيساغوجي تأليف فرفوربوس و مقولات

تصنيف أرسطو (ترجمة محمد

خوانساري)، ١٦٧

باري لرمينياس (أرسطو)، ١٢٣

بيان الحق و لسان الصدق (الأرموي)،

١١٦، ٣١٢، ٣٥١، ٣٥٦

تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة

الشمسية (قطب الدين الرازي)، ٢٥٢

تطور المنطق العربي (رشد، محران)، ٤،

٨، ٦

تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار

(الطوسي)، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١٠٠،

٢٠٠، ٢٥٢، ٢٥٥، ٣٠٣، ٣٤٠،

٣٤٢، ٣٥٦، ٥٦١، ٥٦٣

تعقب الموضوع الجدلي (ابن سينا)، ٤٠٥

تفسير كتاب إيساغوجي لفرفوربوس (ابن

الطيب)، ١٤٠

تلخيص المحصل (الطوسي)، ٢٦، ٢٨،

٩٨، ٩٩، ٢٠٥، ٥٢١

تلخيص كتاب الزهري (ابن رشد)، ٥٧٣

تلخيص كتاب القياس (ابن رشد)، ٢٤٥

تنزيل الأفكار (الأبيري)، ٢٦، ٢٧، ٢٨،

١٠٠، ٢٥٢، ٣٠٣، ٣٦٢، ٥٦٣

تباينت التباينت (ابن رشد)، ٣٤٢

حقائق الحقائق (الكشي)، ٢٥، ٢٦،

١٢٤، ١٣٦، ١٥٣، ٣١٩، ٣٢٠،

٣٢١، ٣٣٦، ٣٥٢، ٤٢٦، ٤٣١،

٤٣٢، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٦٧،

٤٧٨، ٤٧٩

خلاصة الأفكار و نهاية الأسرار (الأبيري)،

١٤، ٢٦، ٢٧، ٩٩، ١١٠، ١١١،

١١٤، ٤٢٢، ٥٦٣، ٥٧٦، ٦٠٧

نقد التاج (قطب الدين الشيرازي)، ٦،

١١٦، ٢٥٢

رسالة المختلطات (المسعودي)، ٣٨٣

رسالة في آداب البحث (المسعودي)، ١٠،

رسائل ابن سينا (تحقيق محسن بيدارفر)،

١٤١

رسائل ابن سينا (تصحيح عبد الرحمن

بدوي)، ٦٢٩، ٦٣١

رسائل الشجرة الإيمانية في علوم الحقائق

الراثية (الشهرزوري)، ٣٠، ٣٦٧،

٥٧٣

شرح أساس الكيانية (النفسي)، ٥، ٢٨

شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات

(الطوسي، قطب الدين الرازي)، ٢٩،

٦١٨، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٩،

٦٣٥، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٧

شرح حكمة الإشراف (الشهزوري)، ٣٠،

٤٢، ٩٩، ١٩٩

شرح حكمة الإشراف (قطب الدين

الشيروازي)، ٣٠، ٤٢، ٩٩، ١٩٩

شرح عيون الحكمة (محر الدين الرازي)،

١٤١، ٢٢٢، ٢٤٥

شرح كشف الأسرار (الكاتب)، ٢٩،

١٣٤

شعر الفقد الزماني (تصحيح حاتم صالح

الضامن)، ٦٢٦

طوبىكا (الجلد - المواضع) (أرسطو)،

١٩٥

علم الآفاق والأفلاك (السمرقندي)، ٢،

٣، ٤، ١٣

عنوان الحق و برهان الصدق (الأهيري)،

٢٧، ٣١٢، ٣٦٤

عين النظر في علم الجدل (السمرقندي)،

١٢

عيون الحكمة (ابن سينا)، ١٤١

قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار

(السمرقندي)، ٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩،

١٣، ١٤، ١٧، ٢٠، ٢٤، ٢٧،

٢٨، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨،

٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥،

٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١،

٤٥، ١٠٤، ١٥٧، ١٧٩، ١٨٣،

١٩١، ١٩٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠،

٢٣١، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٧٣، ٥٦٨،

٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣،

٥٧٦، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٩٠، ٦٤١

شرح الشمسية (قطب الدين الرازي)،

٥٥٥

شرح العبارة (الفارابي)، ٤٦٣

شرح القسطاس في المنطق (السمرقندي)،

١، ٢، ٣، ٩، ١٠، ٢٤، ٢٩، ٣٠،

٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٣، ٤٥،

٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٦٤،

٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ١١١،

١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٣٦، ١٤١،

١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٩، ١٦٣،

١٦٤، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٨، ١٨٤،

١٨٧، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٣٨،

٢٤١، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣،

٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٢٢، ٣٢٥،

٣٢٦، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٥،

٣٤٧، ٣٤٩، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٩٥،

٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٩٩،

٥٠١، ٥١١، ٥٤٠، ٥٤٦، ٥٦٥،

٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٧، ٥٨٩، ٥٩٠،

٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٤،

٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٥،

٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣٢٤.

٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٦٣.

٣٧٠، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٧، ٤٤٠.

٤٥٤، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٣.

٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٣.

٥١٤، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٥.

٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩.

٥٥١، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٦، ٥٦٨.

مجموعه الأسئلة و الأجوبة (أسئلة البيروني

و أجوبة ابن سينا و رشود البيروني عليه)

(تحقيق سيد حسن نصر)، ٦٣١

محصل أفكار القدماء و المتأخرين (فخر الدين

الرازي)، ٩٨، ٥٢١

مبحث النظر (الغزالي)، ١١٨

مدخل المنطق (جاليوس)، ٥٥٢

مصنفات بابا افضل كاشاني (الكاشي)،

٥٦٣

مطالع الأنوار (الأرموي)، ٢٩، ٩٩.

١٠٢، ١١٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤.

١٥٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٠.

١٧١، ١٧٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧.

١٩٦، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٧.

٢٤٤، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٨١، ٢٨٥.

٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١.

٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٦٣، ٣٧٠.

٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٧، ٤٤٠، ٤٥٤.

٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٣، ٤٩٥.

٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧.

٥٨، ٦٢، ٦٣، ٧٥، ٧٨، ٧٩.

٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩٥.

٩٦، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٦٧، ٤٤٥.

٤٥٦، ٤٥٧، ٥٠١.

كتاب التعريفات (الجرجاني)، ٢٨٠

كشف اصطلاحات الفنون و العلوم

(التهانوي)، ٢١٦

كشف الأسرار عن غوامض الأفكار

(الخنوجي)، ٩٩

كشف الحقائق في تحرير البقائق (الأيدي)،

٢٧، ٣٥٠

لباب الإشارات (فخر الدين الرازي)،

١٤٩، ١٥٦

لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار (قطب

الدين الرازي)، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٣٦.

٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥.

٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١.

٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧.

٩٩، ١٠٨، ١١٣، ١٢٧، ١٢٨.

١٣٤، ١٤١، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢.

١٦٣، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢.

١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٨.

١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٣٠.

٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٢.

٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١.

٢٨٥، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٣.

١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤.

١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٨١.

١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨.

١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧.

٢١١، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨.

٢٢٩، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٠.

٢٦١، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٣.

٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٠.

٣١٥، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٤٣.

٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨.

٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٩٧، ٣٩٨.

٣٩٩، ٤٠٤، ٤١٦، ٤٢٦، ٤٣٨.

٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٦٢.

٤٧٤، ٥٢١، ٥٥٨، ٥٧٢، ٦٢٩

منطق ثرومی (مجله)، ١، ١٣٣

منطق تطبیقی (اسدالله فلاحي)، ٢٣٩.

٢٥٤، ٣٤٦، ٣٦٤، ٤٦٥، ٥٦١

منطق خونجی (اسدالله فلاحي)، ٢٥٤.

٢٧١

منطق در ایران سده ششم (تصحیح

غلامرضا دادخواه و اسدالله فلاحي)،

٣٨٣، ٤٤٧

منطق و مباحث الفاظ (تصحیح مهدی

محقق و توشی هیکو ایزوتسو)، ٢٩.

١٣٤

تقد الأصول و تلخیص الفصول (الطهرانی)،

٢٤٦

٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٩.

٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٨.

٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٦٠.

٥٦٢، ٥٦٦، ٥٦٨

معیار العلم (الغزالی)، ١١٨، ١٣٣

مفاتیح الخزائن (الکاشی)، ٥٦٣

مقاله في الشكل الرابع (المصنف)، ٤٠٨

منتهی الأفكار في اربابه الأسرار (الأهری)،

٢٦، ٢٧، ٩٩، ٣٥٠

منطق أرسطو (تصحیح عبد الرحمن

بدوي)، ١٠١، ١٢٣، ١٣١، ١٣٩.

١٦٧، ١٧٩، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٦.

٢١٦، ٢٩٣، ٣٨٣، ٣٩٢، ٥٦٠.

٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨.

٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٨٠.

٥٨١، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٧، ٥٨٨.

٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٦، ٦٢٨.

٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٣

منطق التجريد (الطوسي)، ٥٧٤

منطق العين (الکاشی)، ٣١٢

منطق المشرقین (ابن سینا)، ٩٧، ١١٠.

١٥٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١١.

٢١٢، ٢١٤، ٢١٥

منطق المنص (فخر البین الرازي)، ٣٤.

٩٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٦.

١١٧، ١١٨، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢.

١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ١٥٣.

177. *Science and Philosophy*
Street, 404
178. *Logic* (Galen), 345
179. *Protrepticus* 1.1
- Alexander of
Aphrodisias, 410
180. *Heaven* (Aristotle), 631
181. *On the Parts of the Art of Logic*
The Ancient and the Lesser
Treatises (Burleigh), 639

- Oxford Studies in Ancient
Philosophy* (Menn), 176
- Relational Syllogisms and History
of Arabic Logic, 900-1900* (El-
Rouayheb), 552
- The Cambridge Companion to the
Stoics* (Brunschwig), 176
- The Unity of Science in the Arabic
Tradition*
- Science, Logic, Epistemology and
their Interactions* (Hasnawi,
Street), 239

منابع

منابعی که در اینجا می‌آید شامل منابعی است که در مقدمه یا پانویست‌های متن فسطاطی ذکر به آنها ارجاع شده است.

- ابن رشد، (۱۹۹۳م)، *تفاوت التفات*، مقدمه و تعلیق از محمد العریبی، بیروت، دار الفکر.
- ابن رشد، (۱۹۸۲م)، *تلخیص کتاب البرهان*، تحقیق از دکتر محمود قاسم و تکیل و تقدیم و تعلیق از دکتر بتروث و هریدی، قاهره، الهيئة المصرية.
- ابن رشد، (۱۹۹۳م)، *تلخیص کتاب القیاس*، تحقیق از دکتر محمود قاسم و تکیل و تقدیم و تعلیق از دکتر بتروث و هریدی، قاهره، الهيئة المصرية.
- ابن سینا، (۱۳۶۴ش)، *النجاة من الفرق فی بحر الضلالات*، قم، مکتبه المرتضوی.
- ابن سینا، (۱۳۷۵ش)، *الإشارات والتنبیات*، قم، نشر البلاغة.
- ابن سینا، (۱۳۹۶ش)، *المختصر الأوسط فی المنطق*، مقدمه و تصحیح سید محمود یوسفانی، انتشارات مؤسسه حکمت و فلسفه ایران، تهران.
- ابن سینا، (۱۴۰۰ق)، *رسائل ابن سینا*، قم، انتشارات بیدار.
- ابن سینا، (۱۴۰۵ق)، *منطق المشرقیین*، قم، انتشارات کتابخانه آیه الله مرعشی نجفی.
- ابن سینا، (۱۹۵۶م)، *الشفاء بالمنطق*، کتاب البرهان، دار الکتب العربی للطباعة و النشر، القاهرة.
- ابن سینا، (۱۹۵۶م)، *الشفاء بالطبیعیات*، کتاب السماء و العالم، دار الکتب العربی للطباعة و النشر، القاهرة.
- ابن سینا، (۱۹۶۴م)، *الشفاء بالمنطق*، کتاب القیاس، دار الکتب العربی للطباعة و النشر، القاهرة.
- ابن سینا، (۱۹۷۰م)، *الشفاء بالمنطق*، کتاب العبارة، دار الکتب العربی للطباعة و النشر، القاهرة.
- ابن سینا، (۱۹۸۹م)، *الحدود فی المصطلح الفلسفی عند العرب*، مقدمه و تصحیح و تعلیق عبد الأمير الأعسم، القاهرة، الهيئة المصرية.
- ابن ندیم، محمد بن اسماعیل، (۱۳۸۱ش)، *الفهرست*، ترجمه محمد رضا تجدد، تهران، اساطیر.
- ابن ندیم، محمد بن اسماعیل، (۱۹۹۷م)، *الفهرست*، تحقیق ابراهیم رمضان، لسان، دار المعرفة.

- اخرى، اثر الدين، (۱۳۵۳ش.)، تنزيل الأفكار، در منطق و مباحث الفاظ، گرنادوری مهدی محقق، تهران، دانشگاه تهران، صص ۱۳۷-۲۴۸.
- اخرى، اثر الدين، (۱۳۹۵ش.)، منتهى الأفكار في إيالة الأسرار، منطق (تحریرهای یکم و دوم)، تصحیح مهدی عظمی و هاشم قربانی، تهران، انتشارات حکمت.
- اخرى، اثر الدين، (۱۳۹۶ش.)، خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار، تصحیح مهدی عظمی و هاشم قربانی، مقدمه مهدی عظمی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.
- اخرى، اثر الدين، (۱۹۹۸م.)، کشف الحقائق في تحریر البقائق، تصحیح حسین صاری اوغلو، استانبول.
- اخرى، اثر الدين، (بی تا)، عنوان الحق و لسان الصدق، تهران، کتابخانه مجلس شورای اسلامی، به شماره ۲۷۵۲ در مجموعه‌ای به شماره ۳۲۷۹، ص ۵۸۱-۶۰۴.
- ارسطو، (۱۹۸۰ش.)، منطق ارسطو، به کوشش عبدالرحمن بدوی، کویت و بیروت، وكالة المطبوعات و دار القلم.
- ارسطو، (۱۳۷۸ش.)، ارکانون، میرشمس‌الدین ادیب سلطانی، تهران، موسسه انتشارات نگاه.
- ارسطو، (۱۳۸۳ش.)، مقولات، در ایساغوجی و مقولات، ترجمه، مقدمه و توضیحات از محمد خوانساری، تهران، مرکز نشر دانشگاهی، صص ۱۴۹-۲۱۶.
- ارموی، سراج‌الدین، (۱۳۷۳ش.)، بیان الحق و لسان الصدق ج. ۱، تصحیح و تحقیق غلامرضا ذکیانی، پایان نامه کارشناسی ارشد به راهنمایی احمد پیشتی، تهران، دانشگاه تهران.
- ارموی، سراج‌الدین، (۱۳۷۴ش.)، بیان الحق و لسان الصدق ج. ۲، تصحیح و تحقیق عبدالعلی شکر، پایان نامه کارشناسی ارشد به راهنمایی عبدالله نورانی، تهران، دانشگاه تهران.
- ارموی، سراج‌الدین، (۱۳۹۳ش.)، مطالع الانوار، در لوامع الأسرار في شرح مطالع الانوار، تصحیح و مقدمه از عل اصغر جعفری ولئی، تهران، دانشگاه تهران.
- ارموی، سراج‌الدین، (۱۳۹۳ش.)، مطالع الانوار، در لوامع الأسرار في شرح مطالع الانوار، تصحیح و مقدمه از ابوالقاسم رحمانی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.
- الأعسم، عبد الأمير، (۱۹۸۹م.)، المصطلح الفلسفي عند العرب، مقدمه و تصحیح و تعلیق عبد الأمير الأعسم، القاهرة، الهيئة المصرية.
- رلی، والتر، (۲۰۰۰م.)، الرسائلتان الصغرى و الكبرى في تمهيد المنطق، ترجمه و ویرایش پ. وی. سید، یو هیون و لندن، انتشارات دانشگاه ییل. (به انگلیسی: ر. ک. به منابع انگلیسی با نام Burleigh, Walter).

بنفادی، ابو البرکات، (۱۳۵۷ق.)، *المعتبر فی الحکمة*، ج. ۱، قسم المنطق، حیدرآباد الدکن، اداره جمعیه دائره المعارف العثمانیه.

تہانوی، محمد علی، (۱۸۶۲م.)، *کشاف اصطلاحات الفنون و العلوم*، صفحہ المولوی محمد وحید و المولوی عبدالحق و المولوی غلام قادر و اہم بہ المستشرق النساوی لوئیس برترتہ التیونی (Aloys Sprenger) و المستشرق الاورلندی ولیم ناسویلس (William Nassau Lees)، کلکتہ، جمعیه البنغال الآسیویہ من سلسلۃ المکتبۃ الہندیہ.

تہانوی، محمد علی، (۱۹۹۶م.)، *کشاف اصطلاحات الفنون و العلوم*، تحقیق رفیق العجم، بیروت، مکتبۃ لبنان ناشرون.

جرجانی، محمد علی، (۱۳۷۰ش.)، *کتاب التعریفات*، تہران، انتشارات ناصر خسرو.
جیلی، مجد الدین عبدالرزاق (۱۳۹۶ش.)، *ملاحع فی الشکل الرابع*، در: *مطوق در ایران سده ششم*، ہفت رسالہ از ابن صلاح ہمدانی، مجد الدین جیلی، رشید الدین وطواط، تریف الدین مسعودی، ابن غیلان بلخی و فخر الدین رازی، کردآوری، مقدمہ، و تصحیح غلامرضا دادخواہ و اسداللہ فلاحی، پیش گفتار نیکلاس رشر، تہران، مؤسسہ پژوهشی حکمت و فلسفہ ایران.

حلی، حسن بن یوسف، (۱۳۶۲ش.)، *المجوہر النضید فی شرح منطق التحرید*، قم، انتشارات پندار.

حلی، حسن بن یوسف، (۱۳۸۷ش.)، *الأسرار الخفیۃ فی العلوم العقلیۃ*، تحقیق مرکز العلوم و الثقافہ الإسلامیہ، مرکز إحياء التراث الإسلامی، قم، بوستان کتب.
خونجی، افضل الدین، (۱۳۸۹ش.)، *کشف الأسرار عن غوامض الأفكار*، مقدمہ و تحقیق حامد الرومب، تہران، مؤسسہ پژوهشی حکمت و فلسفہ ایران و مؤسسہ مطالعات اسلامی دانشگاہ آزاد برلین - آلمان.

دادخواہ، غلامرضا، (۱۳۹۲ش.)، *مقدمہ بر علم الآفاق و الأنفس اثر شمس الدین محمد سمرقندی*، کالیفرنیا، کلمستا سبا، انتشارات مزدا.

دادخواہ، غلامرضا، و اسداللہ فلاحی (۱۳۹۶)، *منطق در ایران سده ششم*، ہفت رسالہ از ابن صلاح ہمدانی، مجد الدین جیلی، رشید الدین وطواط، شرف الدین مسعودی، ابن غیلان بلخی و فخر الدین رازی، کردآوری، مقدمہ، و تصحیح غلامرضا دادخواہ و اسداللہ فلاحی، پیش گفتار نیکلاس رشر، تہران، مؤسسہ پژوهشی حکمت و فلسفہ ایران.

دانش پژوه، محمدتقی (۱۳۷۷ش. مآ)، «پیشگفتار»، زين الدين عمر بن سهلان ساوى، تبصره و دورساله ديكر در منطق، انتشارات دانشگاه تهران.

رشر، نيكلاس، (۱۹۸۵م)، تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران، مصر، دار المعارف.
الروحى، خالد، (۱۳۸۹ش)، «مقدمه»، در الفضل الدين خوجي، كشف الاسرار عن غوامض الأفكار، مهران، مؤسسة پژوهشى حكمت و فلسفه ايران و مؤسسة مطالعات اسلامى دانشگاه آزاد برلين - آلمان.

زاهدى، جعفر، (۱۳۵۳ش)، مقدمه بر منطق العين يا «عين القواعد در فن منطق» اثر نجم الدين كاتبي، نشرية دانشكده الهيات و معارف دانشگاه فردوسى مشهد، صص ۱۶۲-۱۷۳.
ساوى، ابن سهلان (۱۳۳۷ش)، تبصره و دورساله ديكر در منطق، به كوشش محمدتقی دانش پژوه، انتشارات دانشگاه تهران.

ساوى، ابن سهلان (۱۳۸۳ش)، البصائر النصيرية في علم المنطق، تحقيق حسن مراغى غفاريپور، تهران، انتشارات شمس تبريزى.

ساوى، ابن سهلان (۱۹۹۳م)، البصائر النصيرية، تحقيق رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت.
سمرقندى، شمس الدين محمد، شرح التسطاس في المنطق، نسخه خطى به شماره ۴۴۱، تهران، كتابخانه مجلس شورى اسلامى.

سمرقندى، شمس الدين محمد، (۱۹۳۴م)، رساله في آداب البحث، تصحيح محمود الإمام المنصوري، القاهرة، مطبعة السعادة. موجود در مجموعه مشتملة على الآتى بيانه: ۱. اليسر العلاء في كشف غوامض المتولات و هو شرح الشيخ عمر المشهور بآبن القره داغى على رساله المتولات للعلامة ملا على القزلى، و المنز في صدر الصحيفه ص ۲۹-۲؛ ۲. رساله... اسماعيل الكلبى في آداب البحث مع حاشيتها احكامها للعلامة الشيخ عمر المذكور والثانية للملا عبدالرحمن البنجونى ص ۱۲۲-۳؛ ۳. آداب البحث للسمرقندى ص ۱۲۵-۱۳۲؛ ۴. الآداب الشريفة للسيد الشريف الجرجاني ص ۱۳۲-۱۳۶.

سمرقندى، شمس الدين محمد، (۲۰۱۴م)، رساله في آداب البحث، تحقيق و تعليق غزفه عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادى، الكويت، دار الضياء للنشر و التوزيع، موجود در فتح الوقاب بشرح الآداب، تأليف زكريا بن أحمد الأنصاري.

سمرقندى، شمس الدين محمد، (۲۰۱۹م)، عين النظر في علم الجدل، تحقيق و تعليق والتر ادوارد يانك، قابل دسترس در آدرس زیر:

- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، (۲۰۱۰م)، قسطاس‌الافکار فی تحقیق الأسرار، با مقدمه، تصحیح، ترجمه و شرح نجم‌الدین مملوکان به عنوان رساله دکتری، انکارا، دانشگاه انکارا.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، (۲۰۱۲م)، علم الآدمی و الأخص، با مقدمه و تصحیح غلامرضا دادخواه، کالیفرنیا، کاستاماس، انتشارات مزدا.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، شرح القسطاس فی المنطق، نسخه خطی به شماره ۱۰۶۵۰، تهران، کتابخانه آستان قدس رضوی.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، شرح القسطاس فی المنطق، نسخه خطی به شماره ۳۸۵۹، تهران، کتابخانه مجلس شورای اسلامی.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، قسطاس‌الافکار فی تحقیق الأسرار، نسخه خطی به شماره ۱۰۶۵۰، تهران، در ضمن شرح القسطاس، کتابخانه آستان قدس رضوی.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، قسطاس‌الافکار فی تحقیق الأسرار، نسخه خطی به شماره ۳۸۵۹، در ضمن شرح القسطاس، تهران، کتابخانه مجلس شورای اسلامی.
- سهروردی، شهاب‌الدین (۱۳۸۸ش)، التلویح‌التلویحیه و العرشیه، تصحیح و مقدمه نجفقل جیبی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.
- سهروردی، شهاب‌الدین (۱۳۷۵ش)، المصارع و المطارحت، در مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج. ۱، تصحیح نجفقل جیبی، مقدمه هانری کرن و سید حسین نصر، تهران، مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی.
- سهروردی، شهاب‌الدین (۱۳۷۵ش)، المناوضت، در مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج. ۱، تصحیح نجفقل جیبی، مقدمه هانری کرن و سید حسین نصر، تهران، مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی.
- سهروردی، شهاب‌الدین (۱۳۹۱ش)، الحکمة الإشرافیه، تصحیح محمد ملکی، تهران، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی.
- شهرزوری، شمس‌الدین، (۱۳۸۳ش)، رسائل الشعره الإلهیه فی علوم الحقائق الراتبیه، سه جلد، تصحیح و مقدمه نجفقل جیبی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.
- شهرزوری، شمس‌الدین، (۱۳۷۲ش)، شرح حکمة الإشراف، مقدمه و تحقیق ار حسین صیافی تربتی، تهران، مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی.
- شیرازی، قطب‌الدین (۱۳۸۵ش)، شرح حکمة الإشراف، به اهتمام عبدالله بورای و مهدی محقق، تهران، المجمع آثار و معارف فرهنگی.

شیرازی، قطب‌الدین، (۱۳۶۹ش)، *دکتر الحاج، تصحیح سید محمد مشکوة، چاپ سوم، تهران، انتشارات حکمت.*

صفا، ذبیح‌الله، (۱۳۶۷ش)، *تاریخ ادبیات در ایران، پنج جلد، تهران، انتشارات فردوس.*
طهرانی، محمد یوسف بن حسین، (۱۳۸۹ش)، *تقدیم الأصول و تالیف فی الفصول، تحقیق، تصحیح و تعلیق احمد فرامرزی قراملکی، مهر کاوندی و محسن جاهد، زنجان، دانشگاه زنجان.*

طلوسی، نصیر الدین (۱۳۷۵ش)، *شرح الاشارات و التنبیات، قم، نشر البلاغة.*
طلوسی، نصیر الدین (۱۴۰۵ق)، *تألیف فی الفصول، بیروت، دار الأنواء.*
طلوسی، نصیر الدین (۱۹۰۵م)، *تألیف فی الفصول، راجعه و قدم له علیه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مکتبة الکلیات الأزهرية.*

طلوسی، نصیر الدین، (۱۳۶۲ش)، *منطق التجرد، در الجوهر الفیض فی شرح منطق 'تجريد' اثر علامه حلی، قم، انتشارات بیدار.*

طلوسی، نصیر الدین، (۱۳۶۷ش)، *أساس الاقتباس، تهران، انتشارات دانشگاه تهران.*
طلوسی، نصیر الدین، (۱۳۷۰ش)، *تعمیل المعیار فی شرح تنزیل الأفكار، در منطق و مباحث الفائد، کردآوری مهدی محقق و توشی هیکو ایوتسو، صص ۱۳۷-۲۴۸.*

غزالی، محمد، (۱۹۶۱م)، *معیار العلم فی فن المنطق، تحقیق سلیمان دنیا، مصر، دارالمعارف.*
غزالی، محمد، (۱۹۹۰م)، *معیار العلم فی المنطق، مع شرح لأحمد شمس‌الدین، بیروت، لبنان، دارالکتب العلمیة.*

فارابی، ابونصر محمد (۱۴۰۸ق)، *المنطقیات للفارابی، ج ۱، تحقیق محمدتقی دانش‌پژوه، قم، انتشارات کتابخانه آیه الله مرعشی.*

فارابی، ابونصر محمد (۱۴۰۹ق)، *المنطقیات للفارابی، ج ۲، تحقیق محمدتقی دانش‌پژوه، قم، انتشارات کتابخانه آیه الله مرعشی.*

فارابی، ابونصر محمد (۱۴۱۰ق)، *المنطقیات للفارابی، ج ۳، تحقیق محمدتقی دانش‌پژوه، قم، انتشارات کتابخانه آیه الله مرعشی.*

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۳۷۳ش)، *شرح عیون الحکمة، تحقیق احمد حجازی احمد السقا، تهران، مؤسسة الصادق للطباعة و النشر (الست از چاپ قاهره).*

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۴۱۱ق)، *المباحث المشرقیة فی علم الایهات و الطبیعیات، قم، انتشارات بیدار.*

غفر رازی، غفر الدین محمد بن عمر (۱۹۰۵ م)، *محفل افکار القدماء و المتأخرین من العلماء و الحكماء و المتکلمین*، راجعه و قدم له طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مکتبة الکلیات الأزهرية.

غفر رازی، غفر الدین محمد بن عمر (۱۳۸۱ ش)، *منطق الملخص*، تحقیق احدلرامرز قراملکی و آدینه اصغری‌نژاد، تهران، دانشکاه امام صادق.

غفر رازی، غفر الدین محمد بن عمر (۱۳۸۴ ش)، *شرح الإشارات و التنبیات*، مقدمه و تصحیح علی رضا نجف زاده، تهران، المجمع آثار و مفاخر فرهنگی.

غفر رازی، غفر الدین محمد بن عمر (۱۴۰۴ ق)، *شرح الفخر الرازی علی الإشارات*، قم، مکتبه آیت الله مرعشی نجفی.

غفر رازی، غفر الدین محمد بن عمر (۱۴۲۳ ق-۲۰۰۲ م)، *الرسالة الکمالیه فی الحقائق الإلهیه*، ضبطه و صحته خالد عبد الکریم الطرزی، دار الکتب العلمیه، بیروت.

غفر رازی، غفر الدین، (۱۳۹۶ ش)، *الرسالة فی المنطق*، منطق در ایران سده ششم، هفت رساله از ابن صلاح همدانی، مجد الدین جیلی، رشید الدین وطواط، شرف الدین مسعودی، ابن غیلان بلخی و غفر الدین رازی، گردآوری، مقدمه، و تصحیح غلامرضا فادخواه و اسدالله فلاحی، پیش‌گفتار نیکلاس رشر، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

فروریوس، (۱۹۸۰)، *الایساغوجی*، در منطق أرسطو، تصحیح عبد الرحمن بدوی، کویت و بیروت، وكالة المطبوعات و دار القلم.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۱ ش)، «قیاس اقتراقی شرطی نزد شمس الدین سمرقندی»، وِلاک منطق در ایران به تاریخ ۲۱ خرداد ۱۳۹۱.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۱ ش. ب)، «شمس الدین سمرقندی، منطق‌دان ناشناخته»، وِلاک منطق در ایران به تاریخ ۳ شهریور ۱۳۹۱.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۲ ش)، *منطق خونجی*، تهران، انتشارات مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۳)، «منطق ربط نزد شمس الدین سمرقندی»، منطق پژوهی ۱۰، پاییز و زمستان، صص ۶۵-۸۱.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۵ ش)، *منطق تطبیقی*، تهران، سازمان سمت.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۷)، «کیت قیاس شرطی نزد شمس الدین سمرقندی»، جاویدان خرد، ش. ۳۴، پاییز و زمستان، صص ۱۱۳-۱۲۴.

فن ديك، اتوارد، (۱۸۹۶م)، *أكتفاء الفروع بما هو مطبوع من أشهر التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية*، وقد صححه السيد محمد علي البيلاوي وزاد عليه ببعض الكلام، النجاة بمصر، مطبعة التأليف (الجلال).

قطب رازی، قطب الدين، (۱۳۹۳ش)، *لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار*، تصحيح علی اصغر جعفری ولئی، تهران، دانشگاه تهران.

قطب رازی، قطب الدين، (۱۳۹۳ش)، *لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار*، تصحيح ابوالقاسم رحمانی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

کتابي، نجم الدين، (بی تا)، *شرح كشف الأسرار*، نسخه خطی به شماره ۱۴۱۷، استانبول، کتابخانه طار الله.

کتابي قزوینی، نجم الدين (۱۳۶۳ش)، *الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية*، انتشارات زاهدی. کتابي قزوینی، نجم الدين (۱۳۶۳ش)، «منطق العين یا عين القواعد در فن منطق»، نشریه دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد، زين الدين جعفر زاهدی.

کتابي قزوینی، نجم الدين، (۱۳۵۳ش)، *المطارحات المنطقية*، در منطق و مباحث الفاظ، گردآوری محمدی محقق و نوشی هیکو ازوتسو، تهران، دانشگاه تهران، ص ۲۸۳-۲۸۴.

کاشانی، افضل الدين محمد مرقی (۱۳۶۶ش)، *مصنفات بابا افضل کاشانی*، به تصحيح مجتبی مینوی و مجتبی محمدی، انتشارات خوارزمی، تهران.

کاشانی، افضل الدين محمد مرقی (بی تا)، *مفاتيح الخزائن*، تهران، کتابخانه ملی ملک به شماره ۴۶۴۳. کاشانی، افضل الدين محمد مرقی (بی تا)، *مفاتيح الخزائن*، مشهد، کتابخانه آستان قدس ۹۷۳.

کشی، زين الدين عبدالرحمن (ن. ش. ۸۶۵)، *حقائق الحقائق*، نسخه شماره ۸۶۵ کتابخانه فاضل احمد پاشا، استانبول.

محقق، محمدی و نوشی هیکو ازوتسو، (۱۳۵۳ش)، *منطق و مباحث الفاظ*، گردآوری محمدی محقق و نوشی هیکو ازوتسو، تهران، دانشگاه تهران.

نسفی، برهان الدين محمد بن محمد النسفی الحنفی، (۲۰۱۵م)، *الفصول (المشهور به «مقدمة البرهاني»)*، تحقيق: نجم الدين بيلوان و هادی أنصار جيلان، آنکارا.

نسفی، برهان الدين محمد بن محمد النسفی الحنفی، (۲۰۱۵م)، *شرح أساس الكیاسة*، تحقيق: غلامرضا دادخواه و عباس کوردزینا، کالیفرنیا، کاستا مسا، انتشارات مزدا.

هدای، ابو الصلاح، (۱۳۹۶ش)، *مقالة في الشكل الرابع*، فصل سوم در منطق در ایران سده ششم، با تصحيح و تحقيق و مقدمه غلامرضا دادخواه و اسدالله فلاحي.

- Aristotle, *On the Heavens*, Book II Part 4, translated by J. L. Stocks
- Alexander of Aphrodisias, (1901), *On Aristotle's Prior Analytics 1.1-7*,
Translated by Jonathan Barnes, Susanne Bobzien, Kevin Flannery,
S.J., and Katerina Ierodiakonou, Cornell University Press, Ithaca,
New York.
- Brunschwig, Jacques. (2003), 'Stoic Metaphysics', *The Cambridge
Companion to the Stoics*, ed. Brad Inwood, Cambridge University
Press, p. 228.
- Burhanuddin en-Nesefi, el-Fusûl (Mukadimetu'l-Burhaniyye), Tahkik:
Necmettin Pehlivan, Hacı Ensar Ceylan, Ankara Üniversitesi
İlahiyat Fakültesi Dergisi, Cilt: 56, Sayı: 2, Yıl 2015, ss. 41-75.
- Burleigh, Walter. (2000), *On the Purty of the Art of Logic. The Shorter and
Longer Treatises*, trans. & ed. P.V. Spade, New Haven & London:
Yale University Press, 2000.
- El-Rouayheb, Khaled. (2010), *Relational Syllogisms and History of Arabic
Logic, 900-1900*, Leiden and Boston, Brill.
- El-Rouayheb, Khaled, (2012): 'Post-Avicennan Logicians on the Subject
Matter of Logic. Some Thirteenth- and Fourteenth-Century
Discussions', *Arabic Sciences and Philosophy*, 22, pp. 69-90.
- Galen, (1964), *Institutio Logica*, in John Spargier Kieffer, *Galen's Institutio
Logica: English Translation, Introduction, and Commentary*, Baltimore,
John Hopkins Press, pp. 49-52.
- Hasnawi, Ahmad. (2006), "Avicenna on the Quantification of the
Predicate (with an Appendix on Ibn Zora)", *The Unity of Science in
the Arabic Tradition: Science, Logic, Epistemology and their Interactions*,
Edited by Shahid Rahman, Tony Street and Hassan Tahiri,
Springer.
- Jacquette, Dale "Burleigh's Paradox." In *Philosophy* 82 (2007): pp. 437-
446.
- Kneale, William and Martha Kneale, (1962), *The Development of Logic*,
Clarendon Press, Oxford.
- Munn, Stephen, (1999), 'The Stoic Theory of Categories,' *Oxford Studies
in Ancient Philosophy*, Volume XVII: 1999, (Oxford, Oxford
University Press), pp. 215-47.
- Sabri, Abdelhamid, (1980) 'Avicenna on the Subject Matter of Logic,'
The Journal of Philosophy, 77, pp. 746-64.
- Kātibī Qazwīnī, Najm al-Dīn, (1854), *Al-Risāla al-Shamsiyya*, Aloys
Springer's translation was published in his *First Appendix to the
Dictionary of Technical Terms used in the Sciences of the Muslims*,

containing the *Logic of the Arabians*, Bengal Military Orphan Press, Calcutta 1854. Nicholas Rescher published a translation of missing part of some sections of modal logic as an appendix to his *Temporal Modalities in Arabic Logic*, Reidel, Dordrecht, 1967, pp. 39–45.

Kātibī Qazwīnī, Najm al-Dīn, (2007), *Al-Risāla al-Shamsiyya*, Aloys Sprenger's translation with Nicholas Rescher's translation of missing parts, retyped by Wilfrid Hodges. Available in <http://wilfridhodges.co.uk/arabic61.pdf>.

Samarqandī, Shams al-Dīn Muḥammad, (1934), *Al-Risāla fī Ādāb al-Baḥth*, ed. Maḥmūd al-Imām al-Manṣūrī. In *Majmū'a Mushtamila 'alā l-Āli Bayānīh: al-Awval: al-Badr al-Īllāt fī Kashf Ghawāmiḍ al-Maqūlāt, wa-huwa Sharḥ al-'Allāma l-Muḥagiq ... al-Shaykh 'Umar al-mashbūr bi- Ibn al-Qarāb Daghī ... 'alā Risālat al-Maqūlāt li-l-'Allāma ... Mullā 'Alī l-Qirzīlī; watalibī ...* (etc.), pp. 125–32. Cairo: Maṭba'at al-Sa'āda, 1353 [= 1934/5]. Available online, via the Bibliotheca Alexandrina Digital Assets Repository, at: <http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-Job:192923>

Scmerkandī, Şemsuddin Muhammed b. Eşref, (2014), *Kıstās-ı-Eşkār (Düşüncenin Kıstası)*, Eleştirmeli Metin-Çeviri: Necmettin Pehlivan, Türkiye Yazma Eserler Kurumu Başkanlığı: İstanbul.

Samarqandī, Shams al-Dīn Muḥammad, (2019), *Kitāb 'Ayn al-Nazar fī 'Ilm al-Jadal* by Shams al-Dīn al-Samarqandī (d. 722/1322) Edition and Translation: Walter Edward Young. Available in <https://pages.ceres.rub.de/ayn-al-nazar>.

Street, Tony, (2001), "The Eminent Later Scholar" in Avicenna's book of the syllogism', *Arabic Sciences and Philosophy*, vol. 11, pp. 205–218.

Young, Edward Young 2018, 'Al-Samarqandī's Third Mas'ala, Juridical Dialectic Governed by the Ādāb al-Baḥth,' *Oriens*, v. 46, issue 1-2, pp. 62–128.

Appendix III

List of the Abbreviations

of the manuscripts of *Qistâs al-afkâr*

- Avazofia library, no. 2564
- Atut Afandi library, no. 1673
- Astan e Qods e Razavi library, no. 10650
- Pehlivan's Edition 2014

18. Sobat library (Egypt), no. 833.
19. Salim Agha library (Turkey), no. 721.
20. Al-Zahiriya library (Damascus), no. 71.
21. Rampour library (India), no. 1/451.

We wished the manuscripts had been in our access to determine their historical relations and the accuracy of each, making a much better edition than we did.

Appendix II

Manuscripts of *Qistās al-ʿaskār*

As our search yielded, there are over twenty manuscripts of *Qistās al-ʿaskār* in libraries around the world, five of which we accessed, but which we trusted just on three to edit the book. Here are the list of the manuscripts of which we could gain some information.

1. Astan e Qods e Razavi library, no. 10650, 496 pages (in 247 foils), 19 lines. (Abbreviated in this edition by 'ق').

This was the main manuscript we worked with. It contains the text within the author's commentary on it. *Sharh al-Qistās*. Unfortunately, this manuscript lacks two-seventh of the end of *Qistās al-ʿaskār*.

2. Majles e Shora ye Eslami library, no. 3859, 371 pages, 19 lines.

This too contains the text within the author's commentary on it. It seems that this manuscript was copied from the previous. Since it has many errors, we neglected it in our edition.

3. Avazofu library, no. 2565, 64 foils, 25 lines. (Abbreviated in this edition by 'ص').

4. Atif Afandi library, no. 1673, 192 foils, 21 lines. (Abbreviated in this edition by 'ع').

This manuscript was written by some hands and we couldn't trust in it.

The following manuscripts of *Qistās al-ʿaskār* we couldn't access to:

5. Raghīb Pasha library, no. 1461.
6. Ahmad Pasha library, no. A3399, 67 foils, written 692h.
7. Ahmad Pasha library, no. A3396, ?? foils, written 740h.
8. Ahmad Pasha library, no. 3418, 95 foils, written 862h.
9. Manisa library, no. 2213, 68 foils, written 708h.
10. Khoda Bakhsh library (India), no. 2264, 12 foils, written 717h.
11. Istanbul University library, no. 322/1, 138 foils, written 711h.
12. Hussain Chalbi library, no. 772, 139 foils, written seventh century h.
13. Atif Afandi library, no. 1674, 68 foils, 23-31 lines.

Juma Al Majid Centre for Culture and Heritage in the following link sells images of three manuscripts:

http://www.almajidcenter.org/contact_us.php

14. Dar al-Kutub al-Zahiriya library, no. 7892, 93 foils, written 743h.
15. Oriental Academy library (Saint Petersburg), no. A 780 Nov614, 85 foils, written 750h.
16. Oriental Academy library (Saint Petersburg), no. A1081, 165 foils, written 692h.

In the following link, Khazanat al-Turath introduces the five manuscripts:

<http://shameela.wa/browse.php/book-5678?page-36123>

17. Riza library (Oriental Academy Saint Petersburg), no. 843.

- 76. Discussing the syllogisms composed of the external, the real, and the mental propositions
- 77. Discussing the relational syllogisms

Syllogism – the appurtenances

- 78. Rejecting the Aristotelian requisites for demonstration
- 79. Adding to logic the discussion of the *Adāb al-bahih wa-l-munāẓara*, or “protocol for dialectical inquiry and disputation.”¹⁾
- 80. New examples for fallacy
 - a. Themistius’s fallacy in Physics
 - b. The fallacy of truth-saying in consequences
- 81. New solution to the Liar Paradox.

The matters listed above are the innovations we could find in Samarqandi. More investigation into his works may lead to many others, as it well might be proved that some of what we listed above origin actually from some of Samarqandi’s predecessors or even of his contemporaries. So we hope that the publication of this edition facilitate getting more accurate understanding of the relationships between the logicians of thirteenth century.

¹⁾ The translation to English of the expression is from Young 2018 ‘Al-Samarqandi’s Third Mas’ala

62. Disputing Khūnājī on his requiring the consistency of the antecedent and the consequent of the contingent conditionals
63. Noting two meanings of 'real disjunction'¹²
 - a. Inconsistency of each two sides + disjunction between each two sides
 - b. Inconsistency of each two sides + disjunction between the sides altogether
64. The modalities of the conditionals = those of their consequents
65. A conditional similar to the categorical propositions
66. Rejecting the conversion of the conditionals

Syllogism – the definition

67. Dividing the alien premise to a foreign and to a requisite
68. Dividing the syllogism with alien premises to one with a foreign, or with a requisite, or with both
69. Accepting the rule of conjunction elimination
70. Rejecting the same rule (of conjunction elimination)
71. Excluding the syllogisms without a repeating middle term
72. Rejecting that the identity syllogism (= the transitivity of identity) is self-evident
 - a. The identity syllogism is self-evident (Rāzī)
 - b. The identity syllogism is not self-evident (Samarqandī)
 - c. The identity law is self-evident (Samarqandī)
73. Disputing Khūnājī on his analyzing the identity syllogism
74. Denying the requisite as to the repetition of the middle

Syllogism – the kinds

75. Rejecting some conditional syllogisms claimed by Avicenna

¹² *Ḥaqīqat al-dawābiḥ* is the translation for Sprenger's *veritable* disjunction in his translation of *Al-furūḡ al-ḥamīda* where the disjunctive propositions were divided to *veritable*, *improbable* and *possible* propositions.

63. The *ḥaqīqat al-dawābiḥ* [‘*veritable* proposition’] is divided into the *veritable* disjunctive proposition, the *improbable* and the *possible*.

The *veritable* disjunctive proposition pronounces that its two parts exclude each other, i.e. they cannot be both true and both false in [case of] truth and [in case of] falsity, as “either this is true or that must be false and also if the one is false the other must be true.” “*Ḥaqīqat al-dawābiḥ al-dawābiḥ* [‘*veritable*’].”

The *improbable* is a disjunctive [i.e. the hypothetical which excludes coexistence] proposition whose two parts appear to each other in truth only, e.g. “this thing is either a tree or a stone” [i.e. it is not possible for it to be a tree, but it may be neither of the two, and it is not possible for it to be a tree and a stone, so that it is a tree].

The *possible* is a disjunctive [i.e. the hypothetical which leaves no vacuum] proposition whose two parts appear to each other in falsity only, as “either Zayd is a man or he is not a man” [i.e. it is not possible for him to be neither of the two].

63. *Ḥaqīqat al-dawābiḥ* [‘*veritable*’] is divided into the *veritable* disjunctive proposition, the *improbable* and the *possible*.

- b. No partner of God is a man (false(?))
- 51. Criticism of Khūnājī's response to Rāzī's rejection of the conversion of the negative universal perpetual real proposition
- 52. Doubt on the conversion of the singular and the natural propositions¹⁰
- 53. Doubt on the conversion of the conditional propositions
- 54. Noticing the relational predicates in the fallacies of conversion
- 55. Adding the term 'positive' in discussing the fallacies of conversion

Contraposition

- 56. Defending Avicenna in contraposition (by saying that contraposition is to convert the negations of the sides not their privations)
- 57. The contraposition of affirmative universal: the separation of the negative-subject propositions from others
 - a. No negative-subject propositions can be converted
 - b. A non-negative-subject proposition is converted to a negative-predicate one
- 58. The contraposition of affirmative universal: the separation among the real, the mental, and the external propositions
 - a. No real or external propositions can be converted
 - b. A mental proposition is converted to a mental one
- 59. Disputing Khūnājī on his contraposing the real and the external negative universals

Conditionals

- 60. Embedding the category of 'relation' among the kinds of causality
- 61. Presenting the non-conditioned contingent conditionals¹¹

¹⁰ Aloys Sprenger, in his translation of *Al-Rū'ala al-Shamīyya*, translated the two labels the *singular* and the *natural* propositions as *peculiarized or individual (singular)*, and *physical* proposition:

§42. If the subject of a categorical proposition is a definite individuum, it (the proposition) is called *peculiarized or individual (singular)*. ...

§43. If the quantity of the singulars is not shown in it and if we can neither say that it is a universal nor that it is a particular proposition it is called a *physical* proposition, e.g. "animal" is the genus and "horse" is the species. (pp. 14 and 15) (Italics are ours).

¹¹ 'Contingent conditional' is from Sprenger's translation of *Al-Rū'ala al-Shamīyya*, where the conditional propositions were divided to *cogent* and *contingent* proposition:

§32. ... The conjunctive (conditional) is either *cogent* (literally adhesive) [or *contingent*.]

In the *cogent* the consequent is true under the supposition that the antecedent be true on account of the connexion between them, which is the cause thereof, as for instance, if the two propositions be connected by causation [e.g. if the sun rises day approaches, if day approaches the sun rises, if day approaches the world becomes illuminated—the cause of both phenomena being the rising of the sun,] or correlation [e.g. if Zayd is the father of Bakr, Bakr is his son].

In the *contingent* [the consequent is true if the antecedent is true] by merely accidental agreement of the two parts (or of the two propositions of which the hypothetical consists) in being true, e.g. if man is endowed with reason, the donkey is endowed with the faculty of braying. (p. 10) (Italics and paragraphing are ours).

a concept, so this horse is a concept' (this solution is contrary to Tūsī's that this is a Fallacy of four terms)

The subjects of the quantified propositions

31. Inventing two reasons for Avicenna's excluding the intension of the subject of a quantified proposition (i.e. when we say 'all A is B' we mean all extensions of 'A' not its intension, i.e. the concept of 'A')
32. Presenting two absurd consequences for Avicenna's excluding the intension of the subject
33. Proposing a convention to prevent the two absurdities mentioned in the last item

Indefinite proposition

34. Rejecting the equivalence between indefinite and particular propositions

External, real and mental propositions

35. Proposing a reason why no propositions exist other than the external, the real, and the mental propositions
36. Presenting the relations between these three propositions
37. Defending the mental propositions
38. The need to the existence of the subject in the negative conditioned, conventional, and temporal propositions

Modality

39. Two kinds of the essential necessity
40. Two kinds of the essential possibility
41. Occurring possibility
42. Various kinds of general conditioned
43. Disputing Khūnājī on his examples for *de re* and *de dicto* modalities
44. Presenting the relation between the mental necessity and possibility
45. The need to the existence of the subject in the negative conditioned, conventional, and temporal propositions

Contradiction

46. Generalizing Khūnājī's method for presenting the negations of the composite modalities
47. Doubt on the contradictories of the real and external propositions

Conversion

48. Adding the expression 'in mention' to the definition of the conversion
49. Separating two meanings of 'conversion':
 - a. The act of converting the sides of a proposition
 - b. The proportion gained by this act
50. Invalidity of conversion for negative universals in the real and external propositions
 1. No man is a partner of God (true)

27. The real subject of a categorical proposition is the extension of (and not the intension of) the subject
28. Explaining how a description is predicated to an individual

Negative-predicate affirmative proposition (Khūnājī and Urmawī)

1. Privative-predicate affirmative: 'all A is non-B'
2. Negative-predicate affirmative: 'all A is not-B'
 - a. The distinction between the two tables (Privative-predicate and Negative-predicate) is by Khūnājī who had presented them when discussing the contrapositions of the real and the external propositions.⁹
 - b. Urmawī got the second table in different meaning for analyzing Avicenna's syllogism: 'no A is B', 'all what is not B is C', so 'all A is C.' Urmawī claimed that the major is neither a negative nor a privative affirmative, but a negative-predicate affirmative. (Urmawī p. 284).
 - c. Samarqandī used the same table to distinguish between two meanings of Avicenna's sentence: 'all C is not B' separating 'all C is not B' from 'all C is *not-B*' and saying that the former is a negative proposition and the latter a negative-predicate one. Samarqandī utilizes this distinction to solve problems in contraposition encountered by Rāzī and Khūnājī.
3. Equivalence of 'negative-predicative affirmative' to a 'mere negative'!
4. Reply to Rāzī's objection to the difference between the affirmatives and the negatives in needing to the existence of the subject

Deviant propositions

29. Providing a rule as to the truth and the falsity of the deviant propositions (= those with quantified predicates)

Natural propositions

30. Non-transitivity of the judgement in the natural propositions (= those with secondary intelligibles or second-order predicates, such as Frege's sentence: 'Horse is a concept') (for example: 'this horse is a horse, horse is

⁹ Aloys Sprenger, in his translation of *Al-Ru'ala al-Shamusiyya*, translated the two tables the *real* and the *external* propositions as *verity*- and *actuality*-proposition:

§44 The expression every C is B, is sometimes employed in reference to the *verity*, and its meaning is that every possible (imaginable) singular which may exist and is C, is B by reason of its existence; i.e. whatever is the substrate of C is also the substrate of B. [Such a proposition is called *verity*-proposition *ḥaqīqīyya*.] Sometimes the expression is used in reference to *actual existence*, and it means that every C in actual existence, be it at the time of the judgment or before or after it, is B in actual existence. [such a proposition is called *actuality*-proposition *ḥaqīqīyya*.] (p. 15) (italics are ours)

Tony Street names these as the 'essentialist' and the 'externalist' readings of the subject term. See his 2014 paper: 'Abū al-ʿAlā al-Khūnājī (d. 1248) on the Conversion of Modal Propositions'

Natural universals

- 8 Rejection of 'natural universal' in the external world
- 9 Discussion of predicable and non-predicable parts of a concept
- 10 Separation between external and intellectual composites
- 11 Division of the composites to real and conventional
 - a. Doubt on the composite of human as to being real or conventional
- 12 Reply to Fakhr al-Dīn Rāzī's objection on undetailed knowledge
- 13 Ascribing fallacies to Fakhr al-Dīn Rāzī
- 14 New responses to objections to the definition of genus
- 15 Defending that 'genus' is a genus for 'summum genus' and 'infima genus'⁸ and for 'intermediate genus' and 'singular genus'

Categories

- 16 Following stoics in accepting only four categories
- 17 Reply to an objection to the categories being genera

Differentia

- 18 Criticism of Avicenna's definition of 'differentia' in *Ishārāt* as well as criticizing Khūnājī and Urmawī
- 19 New criticism of the view that differentia is a cause of the part of the genus in its species

Definition

- 20 Rejection of the view that a differentia is a definition
- 21 Rejection of the view that a property is a definition
- 22 Accepting the view that the composite of a differentia and a property is a definition
- 23 Non-definability of the conventional composites by genera and species
- 24 Definability of the composites of non-predicable parts by genera and species

Propositions

- 25 The disjunctives and the negative categoricals are named figuratively
- 26 Subjectivity and predicativity are not parts of a categorical proposition, contrary to Khūnājī and Rāzī

⁸ *Natural universal* – our translation for Springer's 'physical universals' in his translation of *All-Faḥḥārī* (Springer), where the conditional propositions were divided to *coherent* and *contingent* propositions.

⁹ The use of 'animal' for instance, that it is a universal, three things are to be observed: (1) it is to be attributed to itself, and as a universal, and as the compound of these two (2) it is to be attributed to itself as a universal; the second a logical universal and the third a mental/metaphysical/universal (philosophical) one.

¹⁰ Springer's translation of *al-ʿarīb* for Springer – the genus in his translation of *All-Risāla al-Mawḍūʿiyya*.

Appendix I

Samarqandi's Logical Innovations

Samarqandi's two books *Qūtās al-afkār* and *Sharḥ al-Qūtās* show his profound and extensive logical information. His innovations in the two books make him in a first-degree level as were logicians such as Avicenna (930-1037), Fakhr al-Dīn Rāzī (1149-1210), Afḍal al-Dīn Khūnājī (1194-1248), Athīr al-Dīn Abhari (1200-1265), and Naṣīr al-Dīn Tūsī. We present in this section some of Samarqandi's logical innovations, on the ground that we failed to find them in his predecessors or contemporaries' works available to us.

Here we list some of novelcies in *Qūtās al-afkār* and *Sharḥ al-Qūtās*. However, explicating some of these indeed needs writing papers, which is out of the purposes of this introduction. The list below may help the reader to concentrate on the subject-matters presented, verifying their novelty-hood by comparing them with corresponding matters developed in the logical works of Samarqandi's predecessors and contemporaries.

Subject matter of logic

1. Third and fourth intelligible concepts⁵ (besides the primary and secondary ones)
 - a. The subject matter of logic = the secondary intelligibles (Avicenna)
 - b. The predicates of the propositions in logic = the third, the fourth, ... intelligibles (Samarqandi)

The paradox of absolute unknown

2. A solution by dividing modal propositions to essential and discriptive

On denotation and significance

3. Definitions for signifier and signified
4. Division of signifying to conventional, intellectual, and natural (conventional, sensorial, and conjectural)
5. Conventionality of the discussions on Avicenna's view of prohibition of the use of implicative significance⁶ in the sciences

The quadruple relations between two concepts

6. New solution to Kātibī Qazwīnī's paradox
7. Rejection of 'perpetuity' and 'actuality' in the quadruple relations

⁵ 'Intelligible concepts' is Sabra's translation for D. Rouacheb's '*intension*' in his (2012) paper 'Post-Avicennian Logicians on the Subject Matter of Logic, Some Thirteenth and Fourteenth Centuries Discussions'. See Sabra (1986) 'Avicenna on the Subject Matter of Logic'.

⁶ 'Implicative significance' is our translation for Springer's '*indication per se ipsum*' in his translation of *Al-Burhān al-Maṣūm*, p. 9.

which has deleted just a letter, when added give the sentence new meaning:

يكون بحيث إذا شئع علم من غير تكلف وبتعبير 'يقوف عليه' = سمع

All these do not mean at all that we underestimate Pehivan's work. Sure, ours stands on his. We appreciate his priority, and his courage to begin the endeavor, without which we might not undertake the effort. We just tried to present a more readable edition, hoping that *Quasid al-Fil* attract more attention worldwide, and thereby the author's roll in developing Arabic logic be revealed as it deserves.

Our Method of Editing

In this edition, we tried to cut off the text *through the middles*, adding titles to paragraphs, numberings to subdivisions, punctuation marks to sub-sentences, diacritic to letters, and explanatory words or expressions to condensed sentences, all of which in (except the numberings in the beginnings of the lines). This may bother the experts but helps most of the readers to find out much more easily what the author had in mind. The text in most parts are dense and compact and will take much time of most readers to understand the content. We hope the specialists soon get used to skip our additions.

We also added many explanations, references, and quotations from earlier logicians or footnotes. It is customary to postpone these to endnotes; but in that case, they will be more likely to be neglected. We are eager to lead the readers to the logical content, instead of providing them with a mere edition of a text of an historical logician. The importance of studying such texts is to become aware of the development of the ideas in their historical gradual developing.

Asadollah Fallahi
Iranian Institute of Philosophy
Tehran, May 2020

و أيضاً برهن [الشيخ] على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية «السالبة المحمول»، بأنه: ...

Actually, we divided Pehlivan's two paragraphs to four new ones, then merging the two middle ones into a paragraph.

Similar defects have occurred in Pehlivan's edition as to sentences as well as to the use of punctuation marks. In Pehlivan's edition, we find many sentences which have been cut off in places where the discussion continues, and many others which have been merged where they should be cut off. As an example, we mention the following passage:

[٥٢٧] و المائة المجمع تركب من قضية و أخص من نقيضها ليمتص اجتماعها. و يجوز ارتفاعها و يجوز تركيبها من أجزاء كثيرة. و إن شرطنا منع المجمع بين كل جزئين لامتناع المجمع بين كل معنيين ضرورة، كون كل معين أخص من نقيض الآخر كقولنا [٨٣ب]: الشئ إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو عقاباً. (محلوان ص ٢٧٧ س ١٢-٩).

which we reedited as following:

[صنف التقابل بين جزئي المائة المجمع]
و المائة المجمع تتركب من قضية و أخص من نقيضها ليمتص اجتماعها و يجوز ارتفاعها.
[تركيب مائة المجمع من أكثر من جزئين]
و يجوز تركيبها من أجزاء كثيرة - و إن شرطنا منع المجمع بين كل جزئين - لامتناع المجمع بين كل [نوعين]
معنيين، ضرورة كون كل [نوع] معين أخص من نقيض الآخر، كقولنا: «الشئ إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو عقاباً».

As we see, the three sentences of the first passage is divided and reassembled to denote two entirely different contents which have not been separated in the first edition.

As to the side of the material defects in Pehlivan's edition, we mention some important ones. There are some words and terms that have been recorded in the edition that made the whole sentence meaningless. For example, see the following:

و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلك ليس بعد شيء» و إلا لو تحرك على النطر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عديماً» فقد أخذ بعض المتقدم مقملاً. (تصحیح محلوان ص ٥٣٥ س ١٥-١٧).

We read the passage as follows:

و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلك ليس بشيء» و إلا لو تحرك على النطر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عديماً» فقد أخذ بعض المتقدم مقملاً.

Also, in some cases, some words have been added or deleted, yielding to wholly different meanings or to absurdity. E.g. see the following sentence:

يكون بحيث إذا تجميع علم من غير تكلف يتعذر الوقوف عليه ما لم يُسمع (تصحیح محلوان ص ٧٥ س ٧-٨).

6. Ashkan Bageri edited the section of the syllogisms of *Qiyās al-afkār* within the same part of *Sharh al-Qiyās* in Tehran University in 2017.

We accessed all of the above but the first and the third. We discuss the second in the next section.

Pehlivan's Edition of *Qiyās al-afkār*

As we said above, the role of Samarqandi's logical views in developing Arabic logic has not been investigated. This may partly be due to the lack of critical editions of his comprehensive logical works. As we know, *Sharh al-Qiyās* has not been published so far, and the only complete published critical edition of *Qiyās al-afkār* by Necmettin Pehlivan in 2014 is not as satisfactory as one may expect. The edition surely opened the way to study Samarqandi, the logician, and it is appreciated for its groundbreaking effort. However as many pioneer attempts, it has deficiencies which are to be compensated and improved by later developments. In our Persian introduction to the present work, we discussed some points in detail and here we shall glance at the outlines.

Pehlivan's edition of *Qiyās al-afkār*, as we see, suffers from formal and material defects. As to the side of form, dividing the paragraphs may be the most notable faults. Many paragraphs have been divided in places that the discussion continues, and many others have been merged which should be divided. As an example look at the following two paragraphs:

بل جوابه: أنا قد بينا في العكس المستوي أن السلة موصوع بمصووع محصور لا يمكن فلا
يعكس قولنا: لا شيء مما ليس بـ ج ثالثاً إلى قولنا: لا شيء من ج ليس بـ ثالثاً حينئذٍ يكون حكم
معلوماً كما في التقص هذا إذا كان العكس محصوراً بـ ج و خفيفة. ثم إذا كان محصوراً بـ ج و
الثقل.
و لعل الشيخ إذا اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل و قصد رهن من حكمه سنة حريثة
إلى السالبة الحريثة السالبة المعلوم أنه ... (تصحیح بخاری ص ۲۶۷ س ۱۵۹).

which we rearrange in three paragraphs as follows:

[جواب المصنف عن انعكاس المواليد عند الشيخ]
بل جوابه: أنا قد بينا في العكس المستوي أن السلة موصوع بمصووع محصور لا يمكن فلا يعكس
قوله: لا شيء مما ليس بـ ج ثالثاً إلى قولنا: لا شيء من ج ليس بـ ثالثاً حينئذٍ يكون حكم
المهم معلوماً كما في التقص
هذا إذا كان العكس محصوراً بـ ج و خفيفة. ثم إذا كان محصوراً بـ ج و ثقل
الشيخ إذا اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل
[انعكاس تغير السالبة الحريثة عند الشيخ]

(26) For the inference 'I say that you are an ass; therefore, I say that you are an animal' is a good one, and yet something follows from the consequent that does not follow from the antecedent. For it follows: 'I say that you are an animal; therefore, I say the truth'. And yet it does not follow: 'I say that you are an ass; therefore, I say the truth'.

Samarqandi's version is the following:

Whoever said that 'a human is a stone' said that 'a human is a body'
And whoever said that 'a human is a body' said the truth
Therefore, whoever said that 'human is stone' said the truth.

We couldn't find this fallacy in any predecessor of Samarqandi or Burleigh. Might one of the two have adapted from the other? And if yes, who from whom? Since Burleigh is younger than Samarqandi, he may be the one who adapted from the other; but the geographical distance between the two weakens this possibility entirely. So, may be there existed some common decent, such as Athir al-Din Abhari who as we know had a journey to the Eastern Roman Empire? This cannot be certain with our little information of the history of logic in that era.

Editions of *Qistās al-afkār*

As we found, six editions and/or studies of *Qistās al-afkār* has been emerged so far.

1. Edward Abbott Van Dyck (1846-1938), in his *Iktifā' al-qanūn bi-mā huwa mathbū'* p. 195, reported that Aloys Sprenger (1813-1893) published the *Qistās* in Kolkata India in 1854 and Nicholas Rescher mentioned this with a question mark in front of it. Our attempts to find the edition has failed.
2. Necmettin Pehlivan has edited, translated to Turkish, and commented on *Qistās al-afkār* in 2010 in his doctoral dissertation³ in Ankara University and published a corrected version of the edition with translation in 2014 in Istanbul.⁴
3. Ali Ahmad Ismael studied and investigated the book in 2015 as his master's thesis in Cairo University, but we don't know whether or not he edited it too.
4. Fatemeh Shamsi Goushki edked the section of the propositions of *Qistās al-afkār* within the same part of *Sharḥ al-Qistās* in Shahid Motahari University (Madrese ye Sepahsalar) in 2015 in Tehran.
5. Seyed Mohammad Hosseini Dowlat Abad edited the section of the syllogisms of *Qistās al-afkār* within the same part of *Sharḥ al-Qistās* in Shahid Motahari University (Madrese ye Sepahsalar) in 2016.

³ The pdf of the dissertation is available at Google by searching the expression: 'Qistās al-afkār' The full address of the pdf is: <http://acikarsiv.ankara.edu.tr/browse/1871/197481.pdf>.

⁴ The information of the publication is available at Google by searching the expression: 'Kistās al-Afkār: Düzüncüncü Kitap - Şemsüddin Es-Semerikandi'.

Samarqandi in the History of Logic

It is surprising that Samarqandi has lost most of his fame in the recent centuries. He was contemporary to great Muslim logicians such as Naṣīr al-Dīn Ṭūsī (1201–1274), Najm al-Dīn Kātibī Qazwīnī (1203–1277), Sirāj al-Dīn Urmawī (1198–1283), Qutb al-Dīn Shīrāzī (1216–1311), and Ibn al-Muṭahhar al-ʿAllāma al-Ḥillī (1250–1325). These names all preserved their reputations until now in Iran, contrary to Samarqandi who did the same in North Africa and Ottoman Turkey.

The most influenced by Samarqandi among the Iranian logicians may be Qutb al-Dīn Rāzī al-Taḥṭānī (d. 1364), who in his commentary on Urmawī's *Maṭālī' al-Anwār* was engaged in Samarqandi's views without referring to him by name. So, in Iran, if the latter's logical views have any influence, it was through the former's logical commentary, which was been read only by few scholars who were most engaged in logic.

Contrary to Iran, in North Africa and Ottoman Turkey, Samarqandi was well-known by his *ʿAdāb al-baith wa al-munāẓara*,² which is a very compact treatise, not on all subject-matters of logic, but only on discussion, disputation and debate. It has been commented upon by many logicians through the next centuries. It can be said that this small treatise established a new branch within logic, putting aside Aristotle's *Topics*, as had done Avicenna's logical works on modalities and hypothetical conditionals, which put aside Aristotle's *Prior Analytics*. However, the treatise contains too small parts of logic to mirror their author's logical character.

Samarqandi and His Successors

As we noted above, Samarqandi's *Sharḥ al-Qiṣās* had been read by prominent logicians, such as Qutb al-Dīn Rāzī who in his commentary on Urmawī's *Maṭālī' al-Anwār* discussed Samarqandi's views without referring to him by name. In our Persian introduction we enumerated many topics and passages of Qutb al-Dīn Rāzī's commentary where he criticized or admired Samarqandi's novelties. More investigation may reveal many others which escaped our eyes. Comparative studies with other authors can determine the exact place of Samarqandi in the history of the Avicennan logic.

However, it was surprising for us when we encountered an English scholar contemporary to Samarqandi, Walter Burleigh (1275–1344), who discussed the same fallacy that we find in the end of *Sharḥ al-Qiṣās*. Burleigh in his *On the Purity of the Art of Logic: The Shorter and Longer Treatises*, (trans. & ed. P.V. Spade, New Haven & London: Yale University Press, 2000), discusses the following fallacy:

² There are at least two editions of *ʿAdāb al-baith wa al-munāẓara*: the first (non-critical) edition was published in 1974 in the last part of a book which contains some other logical treatises, and the other was published in 2014 in the outset of a book followed by some commentaries on it.

Also, a recent 2009 edition of the author's less known treatise, *Ayn al-Nazar fi 'Ilm al-Jadal*, has been published online by Walter Edward Young.

INTRODUCTION

Shams al-Dīn Samarqandī (Mūḥammad bin Ashraf al-Hussainī) (d. 1322) was one of the well-known seventh century logicians in the Islamic world. He was an expert logician, mathematician, astronomer, theologian, and jurist, having books and treatises in these sciences and disciplines. Unfortunately, most of his works have not been edited till now, although fortunately there has begun an increasing interest in him and his thoughts and works.

About Samarqandī

Little is known about Samarqandī's life.¹ However, his name refers to Samarqand, a city in south-eastern Uzbekistan, which denote that he came from that territory. Also, in some of his works, he reported that in 688h. (1289), he had been in Tabriz, north-east Iran, and in 712h. (1312) in Khujand, north Tajikistan. This shows that he had long journeys to far lands, perhaps to study by the scholars of his time.

The only teacher reported for him is Burān al-Dīn Nasafī (d. 1288); and the historical sources are quiet on the side of Samarqandī's students. This makes it difficult to understand his relationship to the scientists and scholars of the period. It is needed, then, to explore and excavate the works both of him and of his contemporaries, a task which has not begun so far.

Samarqandī's Logical Works

Samarqandī wrote among others three important logical monographs: *Qistās al-afkār*, *Sharḥ al-Qistās*, and *Adāb al-baḥṭh wa al-munāzara*. These works have different influences on later logical investigations. The present work aims to critically edit *Qistās al-afkār*, to study its author's innovations in this book, to determine his utilizations from predecessor logicians, and to investigate some later logicians who were in the influence of the author.

¹ On Samarqandī, see L. Miller, "al-Samarqandī, Shams al-Dīn", in E. van Donzel (ed.), *Encyclopedia of Islam*, 2nd edn, vol. VIII (Leiden, 1960-2002), p. 1018, and Dadkhah's Persian intro. to Shams al-Dīn Muḥammad al-Samarqandī, *Science of the Cosmos and the Soul* [= *Ṭib al-ʿālam wa l-ʿarṣ*] (Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 2014), 42ff.

Contents

(English Section, pp. 1-20)

Contents	1
English introduction	3-18

(Persian Section, pp. س 1-92)

Contents	س-آ
Acknowledgement	1
Persian introduction	3
Sample pages of the MSS	86

(*Qistās al-afkār*, pp. 93-677)

Foreword	95
Introduction	97
First Part: Acquisition of Concepts	113
Second Part: Acquisition of Propositions	219
First Part: Propositions	219
Second Part: Syllogism	381
Third Part: Syllogistic appurtenances	559
Indices	653
References	667

Shams al-Dīn Samarqandī

(1322 AD)

*Qisṭās al-afkār
fī l-manṭiq*

*Edited with Introduction and Notes
by*

Asadollah Fallahi

Shams al-Dīn Samarqandī

(1322 AD)

Qisṭās al-afkār fī l-mantiq

*Edited with Introduction and Notes
by*

Asadollah Fallahi



National Library of the Islamic Republic of Iran